وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائـــــــــــر-03-
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراســـــات الـــــدولية

تنافس القوى الفاعلة في بحر قزوين وتأثيره على استقرار النظام الإقليمي في القوقاز

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إعداد الطالبة: مريم دماغ

تحت إشراف: أ.د سفيان صخري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.د. عزالدين قطوش	جامعة الجزائر-03-	رئيساً
أ.د. سفيان صخري	جامعة الجزائر-03-	مشرفاً ومقرّراً
د. عبيرشليغم	جامعة الجزائر-03-	عضوا مناقشا
د. حمزة نش	جامعة تيسمسيلت	عضوا مناقشا
د. عبد الغاني شرقي	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
د. عبد المالك محزم	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023م.

شكرٌوامتِنان

أتقدم بجزيل الشكروخالص الامتنان للأستاذ الدكتور: سفيان صخري، الذي أشرف على هذه الأطروحة.

كما أتقدم بشكري الخاص لأعضاء اللجنة المحترمين؛ كلٌّ باسمه ومقامه، لقبولهم مناقشة هذا العمل.

مريم دماغ

إهداء:

إلى روح أبي الطاهرة، جعله الله في مقامٍ كريم
إلى أمي: أمدّ الله في عمرها ورزقني برّها
إلى كل أفراد عائلتي

أهدي هذا العمل الذي كان ثمرة سنوات من الجهد والتعب.

مريم دماغ

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: المكانة والأهمية الجيوسياسية لمنطقة بحر قزوين

المبحث الأول: الخصائص الجغرافية لمنطقة بحر قزوين

المطلب الأول: الامتداد الجغرافي والبناء الجيولوجي

المطلب الثاني: المجال الإقليمي للدول المشاطئة لبحر قزوين

المبحث الثاني: المقومات والخصائص الجيوستراتيجية لمنطقة بحر قزوين

المطلب الأول: الأهمية الحضارية للمنطقة

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة من منظور نظريات الجيوبوليتيك

المطلب الثالث: الأهمية الطاقوية لمنطقة بحر قزوين

المبحث الثالث: إشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين

المطلب الأول: الوضع القانوني أو النظام القانوني القديم

المطلب الثاني: الوضع القانوني الجديد

الفصل الثاني: دائرة التنافس الجيوسياسي الدولي في منطقة بحر قزوين (المثلث الاستراتيجي)

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للطرف الروسي

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الروسية تجاه بحر قزوين

المطلب الثاني: الأبعاد والاعتبارات المصلحية الروسية في المنطقة

المطلب الثالث: القدرات التنافسية الروسية وآلياتها في بحر قزوين

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من المنظور الأمريكي

المطلب الأول: تطور الدور الأمريكي في منطقة بحر قزوين

المطلب الثاني: أبعاد التنافس الأمريكي في المنطقة

المطلب الثالث: القدرات والآليات التنافسية الأمريكية

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للطرف الصيني

المطلب الأول: تطور الدور الصيني في منطقة بحر قزوين

المطلب الثاني الابعاد والاعتبارات المصلحية الصينية في المنطقة مصلحية

المطلب الثالث: القدرات والآليات التنافسية الصينية في المنطقة

الفصل الثالث: القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة بحر قزوين واعتباراتها المصلحية (القوى المتوسطة)

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين في الرؤية التركية

المطلب الأول: تطور الدور التركي في المنطقة

المطلب الثاني: أبعاد علاقة تركيا بدول المنطقة واعتباراتها المصلحية

المطلب الثالث: القدرات والآليات التنافسية التركية

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين بالنسبة للطرف الإيراني

المطلب الأول: تبلور السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى

المطلب الثاني: عوامل اهتمام إيران بالمنطقة واعتباراتها المصلحية

المبحث الثالث: الدور التنافسي للقوى غير الإقليمية في المنطقة (الكيان الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي)

المطلب الأول: توجهات السياسية الخارجية الإسرائيلية تجاه المنطقة

المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي التنافسي في المنطقة

الفصل الرابع: تداعيات التنافس في بحر قزوين على استقرار منطقة القوقاز

المبحث الأول: تحليل النظام الإقليمي في القوقاز (العناصر والمكونات)

المطلب الأول: محددات ومقومات التفاعلات داخل النظام الإقليمي في القوقاز

المطلب الثاني: تحليل أنماط التفاعلات السائدة داخل النظام الإقليمي في القوقاز

المبحث الثاني: تأثير التنافس الدولي والإقليمي في بروز تحولات النظام الفرعي في القوقاز (التغلغل)

المطلب الأول: تأثير تنافس القوى الدولية الكبرى على تحولات النظام الإقليمي في القوقاز

المطلب الثاني: تأثير الدور التنافسي للقوى الإقليمية وغير الإقليمية على تحولات النظام الإقليمي في القوقاز

المبحث الثالث: مستقبل استقرار النظام الإقليمي لمنطقة القوقاز في ظل التنافس الدائر في بحر قزوين

المطلب الأول: سيناريو التفاهم الدولي على مسارات نقل الطاقة

المطلب الثاني: سيناريو استمرار التنافس

الخاتمة

مقدمة

نتجَ عن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، كحدث مفصلي في العلاقات الدولية، تغيرات عميقة على مختلف المستويات؛ حيث أثرت بشكل كبير على شبكة الفاعلين الدوليين، التي عرفت حالة من التفكك والتشتت نتيجة انهيار الكتلة الشرقية، وتطورت على إثر ذلك إلى ظهور فواعل ووحدات جديدة (دول مستقلة حديثا) مع التغير في المصالح والولاءات. كما تغيرت بنية وقيم النظام الدولي، حيث أدى ذلك إلى ظهور العديد من البنى الجديدة الإقليمية والفرعية، لعبت فيها الفواعل الجديدة أدوارًا مهمة على المستوى الإقليمي، وضمن البُنى الفرعية الجديدة، التي لا تنفصل بدورها عن البنيان الدولي ككل.

هذه التحولات بخصائصها الجديدة، أعادت رسم خارطة التنافس الدولي، بعد أن أعادت تقسيم مناطق النفوذ ومراكز الثقل الجيوسياسي، وتكشّفت على إثر ذلك أهمية ووزن بعض المناطق والأقاليم، التي حجبها صراع الحرب الباردة. وفي هذا الصدد، يمكن القول أنَ التفاعلات الإقليمية والفرعية، قد حلت محل الصراع الكوني الذي ساد في الحقبة المنتهية، وأنّ أحد أهم ما ميز هذه المرحلة، هو ذلك النوع من العلاقات التفاعلية بين الأنظمة الإقليمية والأنظمة الفرعية، خاصة في ظل الإفرازات سالفة الذكر التي تتعلق ببروز ونشأة فواعل جديدة (دول حديثة الاستقلال)، وسياسات التغلغل والاختراق التي تمارسها فواعل من خارج هذه الأقاليم، في إطار العملية التنافسية بين مختلف القوى الفاعلة بصور مباشرة أو عن طريق الوكلاء من القوى المحلية.

ضمن هذه الأنظمة الإقليمية والفرعية الجديدة، تبرز منطقة بحر قزوين ومنطقة القوقاز، اللتان تمثلان أحد أبرز المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية والحضارية، حيث يتميز هذين الفضاءين بِكونهما متصلين جغرافيًا وتاريخيًا، مترابطين من حيث الظهور على مسرح التنافس الدولي والإقليمي، خاصة بعد تراجع الهيمنة السوفييتية، متقاطعين بشبكة من القوى الفاعلة التي تتنافس على الموارد الطاقوية والمكانة الإقليمية، وتبحث عن نقاط الارتكاز الجيوسياسي، خاصة في الأقاليم ذات الأهمية الحيوية جيوسياسيًا واقتصادياً وحضارياً.

فتحت نهاية حقبة الصراع الأيديولوجي خلال الحرب الباردة، البابَ لتنامي صور أخرى من الصراع والتنافس على مناطق النفوذ والسيطرة الجيوسياسية والاقتصادية، حيث يمثل التنافس الدولي الذي تشهده منطقة بحر قزوين أبرز أوجه هذا التنافس، لما يحمله من أبعاد ودلالات تؤكد، على أهمية هذه الرقعة الجغرافية في حسابات القوى المتنافسة، سواء الدول الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين)، أو بعض الدول المحلية والإقليمية كإيران وتركيا، أو بعض القوى الأخرى، التي تسعى إلى اختراق المنطقة كالاتحاد الأوروبي و(دولة) الكيان الإسرائيلي. وبالتالي أصبحت هذه المنطقة مركز جذب للصراعات والخلافات المحلية، الإقليمية والدولية، التي تدور بشكل أساسي حول الإمكانيات الطاقوية الهائلة التي تتمتع بها، في ظل الحاجة المتزايدة للدول والقوى، التي تتنافس من أجل الاستفادة القصوى من مواردها، لتأمين احتياجاتها أو تنويع مصادرها وإمداداتها الطاقوية، أو السيطرة على مسارات وخطوط نقل الطاقة، ومنع المنافسين من امتيازاتها.

تختلف اعتبارات ودوافع وأهداف القوى الفاعلة، في العملية التنافسية الدائرة في بحر قزوين من طرف إلى آخر، انطلاقًا من المكانة الدولية والإقليمية لكل طرف، وحجم قدراته وامكانياته، وشبكة علاقاته ومصالحه. حيث عملت موسكو على فرض عودة الدب الروسي، إلى الساحة الدولية بشكل عام وفي أوراسيا بشكل خاص، وذلك تزامنًا مع التحولات الدولية الجديدة، وخاصة المحاولات الغربية لتوسيع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا، مما أسفر عن دخولها في مواجهة عسكرية ضد أوكرانيا ما تزال غير محسومة، كما أدركت موسكو أنَ الصراع والتنافس الدولي، بات يدور بشكل أساسي حول مصادر الطاقة وطرق إمداداتها، وبالتالي فإنَ أي دور أو مكانة لروسيا مستقبلًا، سيكون من باب سيطرتها وتفوقها في هذا المجال الحيوي. أما الولايات المتحدة، فقد بنت استراتيجيتها على ضرورة تنويع مصادرها من الطاقة، والسعي من أجل منع أعدائها أو منافسيها من هذه المصادر، وحصارها في الأسواق العالمية، حيث تَعتبِر انهيار الاتحاد السوفييتي بمثابة الفرصة المناسبة، لتوسيع تغلغلها في المناطق الحيوية ذات الأهمية الطاقوية، خاصة في مناطق تراجع السيطرة الروسية. أما الصين فقد تحولت بعد الحرب الباردة، من دولة منتجة ومكتفية ذاتيًا في مجال النفط والغاز، إلى دولة مستوردة لهذه الموارد الطاقوية، نتيجة لتسارع وتيرة نموها الاقتصادي، وبالتالي أصبحت بحاجة ملحّة إلى مصادر جديدة، من بينها آسيا الوسطى وبحر قزوين، خاصة عبر كازاخستان. ومن جهة أخرى، أتاحت التناقضات الحاصلة بين القوى الكبرى حول بحر قزوين (الولايات المتحدة، روسيا، الصين)، المجالَ لظهور أدوار الدول والقوى الأخرى الأقل تأثيرًا، لكنها على درجة من الأهمية، سواء من خلال ارتباطاتها المصلحية مع القوى الكبرى، أو من خلال عمقها الجغرافي والحضاري، أو عبر قدرتها على التغلغل والاختراق.

لا ينفصل التنافس من أجل الوصول إلى موارد الطاقة في بحر قزوين، عن العملية الأهمّ، وهي عملية نقل هذه الموارد من منطقة الاستخراج إلى أماكن التسويق و الاستهلاك ، وهنا تمثل منطقة القوقاز، واحدة من أهم مناطق العبور من بحر قزوين نحو الأسواق العالمية في أوروبا وأمريكا، حيث تمر أغلب الأنابيب الدولية عبر أراضيه، مما يعني انتقال كل التعقيدات الأمنية والحسابات الاستراتيجية، التي تفرضها ضرورة الحصول على هذه الموارد إلى هذا الإقليم المجاور، ففي ظل سعي كل طرف إلى تقديم الدعم الكامل لخط الإمداد، ليس الذي يلبي حاجته الاقتصادية فحسب، بل أيضًا الذي يعد بديلاً عن الخيار الاستراتيجي، الذي يطرحه الطرف الآخر المنافس له في المعادلة، وهنا تحولت منطقة القوقاز إلى ساحة للمنافسة الجيو-طاقوية، شبيهة نوعًا ما بأجواء الحرب الباردة، تحكمها قواعد اللعبة الكبرى، التي أثرت تداعياتها مباشرة على أمن واستقرار الإقليم.

أدبيات الدراسة

لقيت مواضيع نهاية الحرب الباردة وتفكك الكتلة السوفييتية، وتداعياتها الدولية والإقليمية بصورة عامة، اهتمام كبير من طرف الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية عمومًا، والدراسات الاقليمية على وجه الخصوص، كما قد حظيت منطقة بحر قزوين ومنطقة القوقاز، وما يرتبط بهما من تنافس دولي وإقليمي حول مصادر الطاقة وطرق نقلها، باهتمام بارز من طرف الدوائر الأكاديمية، في ظل ارتباطهما بفضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي. حيث اعتبرت من المواضيع الطارئة والحساسة بسبب التحولات العميقة، التي شهدها العالم وألقت بظلالها على مستقبل النظام الدولي، والنظم

الإقليمية والفرعية، وفرضت نفسها في أجندات البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية، التي يحتاجها صناع القرار والعاملين في مراكز البحث والدراسات السياسية والدولية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أهم الأدبيات والدراسات السابقة التي تُعدّ أكثر ارتباطا بموضوع هذه الأطروحة، وترتيبها حسب حداثتها:

أولاً: كتاب "التنافس الدولي على مسارات أنابيب النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية"، للدكتور محمد صلاح دياري(أستاذ في قسم الجغرافية التطبيقي في كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة كربلاء، وعضو في الجمعية الجغرافية العراقية)، تناول الباحث في هذه الدراسة الإمكانيات الطاقوية لبحر قزوين، والتي برزت أهميتها بشكل لافت عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، مما أدى إلى تدافع الدول الكبرى نحو هذه المنطقة بسبب ما تحتويه من موارد، الأمر الذي أدى إلى تبلور جملة من التحالفات والاستراتيجيات الرامية، إلى استغلال نفط بحر قزوين، وفق لعبة الترتيبات الجديدة لما بعد الحرب البارة، والتي عرفت تغلغل دول غير قزوينية، لمنافسة القوى التقليدية في المنطقة، خاصة روسيا وإيران.

جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول؛ تناول الفصل الأول مسحًا للبيئة الجغرافية لبحر قزوين، وخصائصها الجيولوجية، وتطور أهميته التاريخية والحضارية والجيوسياسية، فضلاً عن أهميته الأساسية من حيث قدراته النفطية، التي كانت سببًا في تنامي التنافس على موارده الطاقوية، وظهور المشاريع المختلفة لنقل الطاقة من بحر قزوين نحو الأسواق العالمية، أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى المشروع الروسي لنقل النفط من بحر قزوين، وتناول الفصل الثالث المشروع الأمريكي-التركي لنقل النفط من بحر قزوين، بينما تطرق الفصل الرابع والأخير إلى المشروع الإيراني لنقل نفط بحر قزوين.

وقد خلصت الدراسة إلى أنَ كل مشروع من هذه المشاريع، قد تميز بميزات إيجابية وأخرى سلبية، عززت من تنفيذه أو أحبطت ما كانت تسعى إليه، كما كان للعوامل الجيوبوليتيكية الدور الأكثر تأثيرًا، في تحديد مسارات كل مشروع من هذه المشاريع، التي تحول في ظلها، التنافس على ثروات بحر قزوين، إلى حرب باردة جديدة، خاصة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيًا: كتاب "Caspian energy resources: implications for the Arab Gulf"، كتاب جماعي، **ترجمة: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، وتناول دراسة الأبعاد المختلفة لنفط بحر قزوين، واستعرض مجموع مؤلفيه طرق تنمية الموارد الكامنة فيه، كارتفاع جودته وإمكانية تصديره، لكنهم أشاروا أيضًا إلى التعقيدات القانونية التي ترافقها التوجهات السياسية للدول المشاطئة له، والتي يمكن أن تؤثر على قدرته التنافسية، تجاه مناطق نفطية واعدة خاصة منطقة الخليج العربي. جاء الكتاب في حدود تسعة فصول، أُدرجت المساهمات البحثية لكل مؤلف ونظرته إلى الموضوع ضمن فصل خاص، حيث تم تقسيم فصول الكتاب على النحو التالي:

أشارت مقدمة الكتاب التي وضعها الباحث "**روبرت إيبل**" إلى أنَه رغم تطور عمليات صناعة النفط المعاصرة، في حجمها وأهميتها، إلاَ أنَها لا تزال تعاني من نفس العراقيل والعوائق، التي واجهتها هذه الصناعة في بدايتها، وخاصة سبل انشاء الأنابيب لنقل هذه الموارد إلى أسواق الاستهلاك العالمية هذا من جهة، ومن أجل كسر الاحتكار من جهة ثانية، على

غرار دول آسـيا الوسـطى، التي قد يؤدي غياب خطوط أنابيب تسـمح بنقل كميات وفيرة من الخام، إلى عرقلة جهود ومساعي التنمية.

أما الفصل الأول والذي جاء بعنوان **"تنمية نفط بحر قزوين: نظرة عامة"** للباحث" **لورنت روسكاس"**، فقد ركز فيه على إبراز دور الجيل الأول من الشـركات الأجنبية في تنمية موارد بحر قزوين، والتي منحتها قدرًا من التهويل الإعلامي، إلى جانب الكثير من الزخم السياسي والتجاري، منذ مجيئها إلى المنطقة أواخر الثمانينات.

بينما حمل الفصـل الثاني من الكتاب عنوان" **تنمية احتياطات الطاقة في بحر قزوين: البيئة القانونية"، لبول جريجوري**، وقد تناول هذا الفصل مسألة وضع نظام قانوني جديد في منطقة بحر قزوين، عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ديسمبر 1991، بالتركيز على تحديد حقوق الملكية القانونية للموارد النفطية البحرية، إلى جانب تطبيق الترتيبات القانونية الدولية لنقل الطاقة من المنطقة وتسويقها.

كما حاول الباحث" **جيفري كيمب"** في الفصـل الثالث الذي عنونه بـــ:" **إيران والطاقة في بحر قزوين: احتمالات التعاون والصـراع"** بعد أن أشـار إلى الأوضـاع العامة لأهمية بحر قزوين، وما يشـتمل عليه من موارد إلى جانب حقوق الملكية المتنازع حولها، التركيز على قضـية واحدة ذات أهمية كبرى بالنسـبة لدول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، وهي على وجه التحديد دور إيران، بوصـفها دولة تنتمي إلى منطقة الخليج وبحر قزوين في ذات الوقت، وأشـار **"كيمب"** إلى أنَ طبيعة العلاقة بين أمريكا وإيران، سـيكون لها تأثير قوي في الجدال الدائر حول موارد الطاقة الكامنة في بحر قزوين، والتأثير المحتمل لتلك الموارد على منطقة الخليج العربي.

وبالنسـبة للفصـل الرابع والذي جاء بعنوان" **التوجهات السـياسـية في دول بحر قزوين الجديدة: أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان" "لشيرين أكنير"** فقد عالجت فيه السمات الرئيسية المشتركة للأنظمة السياسية، التي برزت في أذربيجان وكازاخسـتان وتركمانسـتان، عقب نهاية الحقبة السـوفيتية، كتحدي بناء نظم سـياسـية جديدة، وإدراج اصـلاحات اقتصـادية واجتماعية طارئة، أو القدرة على تجاوز العقبة الجغرافية للانفتاح على المجتمع الدولي، إلى جانب التباين الواضـح في المسـاحة وفي عدد السـكان، وما يرافقه من اختلاف في التركيبة الاجتماعية والعرقية، قد اعتبرت الباحثة في فصلها، أنَ تفاعل جل هذه العناصر، عبارة عن مخاطر تتحكم في امكانية جذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة، من أجل الاستغلال الأمثل للقدرات الكامنة في المنطقة.

الفصـل الخامس: والذي جاء بعنوان" **التنافس على احتياطات النفط في بحر قزوين"** للباحثة **"جوليا ناني"**، والتي ركزت على دراسـة التنافس الدولي حول احتياطات النفط في المنطقة، الذي تقوده شـركات النفط العملاقة، بالوكالة عن الأطراف المنافسـة، كما أشـارت إلى الأسـاليب التي تعتمدها هذه الشـركات لتحقيق النمو، أهمها الاندماج مع شـركات أخرى، أو اتباع أسلوب الظفر بصفقات التنقيب والإنتاج أو التطوير.

وقد جاء الفصل السادس من الكتاب تحت عنوان" **تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منطقة أوبك"** للمؤلف **"ويلفرد كول"** الذي أشـار إلى حالة الغموض التي تحيط بكميات احتياطات النفط الموجودة في بحر قزوين، لذلك فقد

حاول استعراض التقديرات الحديثة لاحتياطيات النفط في المنطقة، وحجم انتاجه الفعلي، مع دراسة إمكانية تصديره نحو الأسواق العالمية، ثم عرض انعكاساتها على منظمة الدول المصدرة للنفط، وعلى سوق النفط العالمي، واختتم دراسته بتقديم ملاحظات حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تنمية نفط بحر قزوين.

وفي ذات السياق جاءت باقي الإسهامات البحثية، في شكل مقارنات بين إمكانيات وموارد بحر قزوين، مع قدرات واحتياطات المناطق النفطية العالمية، وخاصة منطقة الخليج العربي، ونخص بالذكر الفصل السابع من الكتاب للمؤلفة **"إيمي مايرز جافي"** الذي خصصته لدراسة الأسعار، مقابل حصص السوق لدول الخليج العربي المنتجة للنفط، حيث طرحت تساؤلًا حول إمكانية أن ترجح احتياطات نفط بحر قزوين كفة الميزان؟ وكذلك حاول **"فاضل الجلبي"** في الفصل الثامن الذي عنونه بـ: **"نفط الخليج ونفط بحر قزوين"**، إجراء مقارنة سريعة بين السلعتين، من حيث مستوى وجودة المنتوجين، وحجم الاحتياطات المحتملة، وطرق النقل الأقل كلفة والأكثر أمنًا، أما **"سارة إمرسون"** فقد ركزت في الفصل التاسع من الكتاب على إبراز أهمية نفط بحر قزين للسوق العالمية، مقارنة بنفط الخليج العربي.

خلص الكتاب في الأخير إلى؛ أنَّه على ضوء الفرص المحدودة، لتطوير سبل استغلال نفط بحر قزوين، قد تعد فرص المنافسة الجادة مع نفط منطقة الخليج العربي جد ضئيلة، وأنَ سيطرة دول الخليج العربية المنتجة للنفط على السوق، قد لا تتأثر نسبيًا على المدى القصير أو المتوسط. ومع ذلك سيعد نفط بحر قزوين إضافة مهمة لإنتاج الطاقة من خارج منظمة أوبك، وقد يهدد في النهاية الوضع المسيطر لنفط منطقة الخليج العربي، ما لم ينتهج منتجو النفط في المنطقة سياسات تسعير واستثمار أكثر توجهًا نحو اقتصاد السوق.

ثالثًا: كتاب **"الجغرافيات السياسية للبترول"**، للكاتب **"فليب سيبل لوبيز"(باحث متخصص في الجغرافيا السياسية، وخبير في العلاقات الدولية ومخاطر الدول)**، يهدف البحث إلى إبراز الرابط الوثيق بين البترول والجغرافيا السياسية، بغرض تحديد المتغيرات الأساسية التي تحكم هذه العلاقة، وذلك عبر استعراض أهم مناطق انتاج النفط العالمية، وتحديد توزيعها الجيوسياسي، ومدى فاعلية وديمومة قدرتها الانتاجية، كما اهتم المؤلف أيضًا في كتابه بدراسة جميع مراحل الانتاج من التنقيب إلى التكرير إلى الشحن، مشيرًا إلى أهم الأزمات العالمية التي أثرت على هذه العمليات منذ 2004، وما رافقها من مخاطر مرتبطة بضمان حماية الامدادات النفطية، لدى كبار المستهلكين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بشكل ينعكس سلبًا على وتيرة جل الفاعلين ابتداءً من فنزويلا إلى روسيا، ومن الخليج إلى بحر قزوين، ومن المتوسط إلى خليج غينيا.

قدم الباحث مقاربته في حدود ثمانية فصول، خصص الفصل الأول، لدراسة تدفقات البترول ضمن المحيط والمضايق، أما الفصل الثاني، فتطرق إلى الرؤية الجيوسياسية العالمية الأمريكية لقضايا المحروقات، بينما استعرضت باقي الفصول أهم مناطق الانتاج النفطي العالمي كالأمريكيتين وإفريقيا والشرق الأوسط، وجاءت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ضمن الفصل الخامس، أما روسيا والصين فقط خصص لهما الكاتب، الفصل السادس والسابع من كتابه.

أسهب الباحث خلال الفصل الخامس في تفصيل الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، لما سماه (بالحد الفاصل) بين أوروبا وآسيا، وذلك عبر شرحه **"لمذهب وولفويتز"**، الذي صيغ من قبل مراكز أبحاث المحافظين الجدد، لمنع أية قوة منافسة

محتملة أو مفترضة، من التغلغل في منطقة آسيا الوسطى وحوض قزوين، مشيرًا إلى أنَ جوهر هذا المبدأ، يدفع واشنطن إلى استخدام كل الوسائل اللازمة لمنع ذلك. ودلّل الباحث على قوله، بالغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، الذي فسّره أيضًا على أنَه عملية احتواء وحصار لروسيا والصين معًا، من أجل استكمال العمل بتصور ماكيندر، لذلك تنبأ الباحث بتواصل صراع المصالح بين القوى الثلاث الكبرى، حول هذه المنطقة الممتدة بشكل اهليجي، باعتبارها المركز الاستراتيجي العالمي للنفط، ليس للسيطرة عليها فحسب، بل أيضًا لإبعاد المنافسين عنها، وهو ما لا ينطبق على أية منطقة أخرى بخلافها.

خلصت الدراسة على الصعيد الجيوسياسي، أنَه من المتوقع ازدياد مخاطر انعدام الاستقرار في البلدان المنتجة للنفط، مما يؤثر على سيطرة اللاعبين الكبار على نظام النفط العالمي، حيث لا يستطيع أي منهم التحكم بالتوازن بين متطلبات الأمن الداخلي لهذه الدول، وبين الاستغلال الأمثل لثرواتها النفطية وبشكل أحادي.

رابعًا: كتاب **"الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية"**، للكاتب **"مايكل كلير"**، **(أستاذ دراسات السلام والأمن العالمي)** تطرق فيه المؤلف إلى طبيعة الحروب المتغيرة، في حقبة مليئة بالضغوط المتزايدة، جراء تصاعد نعرات التنافس المحتدم على الثروات المختلفة كالنفط، الطاقة، الماء، المعادن، الألماس في مختلف بقاع العالم، فبالنسبة للنفط ساهم الحظر النفطي العربي سنة 1971 في رسم التوجهات العسكرية للقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وروسيا. من أجل تأمين الحصول على هذه الموارد وطرق نقلها.

جاء الكتاب في تسع محاور، أشار الكاتب في المحور الأول المعنون "بالثروة والموارد والقوة: المعالم المتغيرة للأمن العالمي"، إلى أنَ نهاية الحرب الباردة، قد دفعت باتجاه استعادت قضايا الموارد لدورها المركزي، في التخطيط العسكري للقوى الكبرى، ضمن تطور جيو-سياسي وصف بالخطير، وفي صميم هذا التحول، سجل انتقال معالم القوة والنفوذ من امتلاك ترسانة جبارة والحفاظ على منظومة تحالفات موسعة، إلى الحصول على القوة الاقتصادية التكنولوجية. بينما جاء المحور الثاني تحت عنوان" النفط والجغرافيا والحرب: السعر التنافسي وراء وفرة النفط"، وقد أورد الكاتب فصلاً خاصًا عن النفط باعتباره المورد الأكثر أهمية من باقي المواد الأخرى، بسب دوره المحوري في الاقتصاد العالمي، وقدرته على إشعال لهيب الحروب والصراعات حوله. ثم انتقل الكاتب في فصول كتابه المتبقية بين أهم المناطق التي شهدت نزاعات قاتلة، بسب الموارد الناضبة، فمن خطوط الملاحة المزدحمة في بحر الصين الجنوبي، إلى مناجم اليورانيوم وحقول الألماس في إفريقيا جنوب الصحراء، تفحص خلال هذا العرض، تأثير التنافس الشديد حول هذه الثروات، على عسكرة العلاقات الدولية المعاصرة. أما منطقة الدراسة، فقد خصص لها الباحث المحور الرابع من دراسته والذي جاء تحت عنوان" الصراع على الطاقة في حوض بحر قزوين"، حيث ذكر أنَ احتمال قيام الصراع في بحر قزوين، ينبع عن كثير من العوامل الأمنية مرتبطة بالنزاعات الحدودية، غلبة الأنظمة الشمولية، التباينات الاقتصادية الحادة، إلى جانب الجغرافية الحبيسة لحوض قزوين، لكن يعد عامل التنافس الأمريكي – الروسي إلى جانب محاولة كل من تركيا وإيران تحسين مصالحهما الخاصة في المنطقة، من الأسباب الرئيسية لتوليد عدم الاستقرار الملحوظ في المنطقة. وقد خلصت الدراسة إلى تفضيل استراتيجية التعاون الدولي في الحصول على الموارد، بدلًا من الصراع المتكرر لكونها أقل تكلفة.

خامسًا:" الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا"، كتاب لـــ: **"تامر إبراهيم كامل عبده هاشم"**، اتخذت الدراسة من الصراع الدائر بين القوى الثلاثة في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، محورًا لها ويذكر أنَ الخط التحليلي الأساسي الذي تبنته، قد جاء لرصد سلوك الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى، في مواجهة كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية كقوتين صاعدتين، وهدفت الدراسة إلى تبيان إمكانية تحول أي من الصين وروسيا أو كليهما إلى مرتبة القوة العظمى، ومدى رغبتهما أو قدرتهما على تحمل تبعات هذا الصعود. وفي هذا الإطار قدم البحث فرضيته الأساسية حول تأثير الأهمية الاستراتيجية لمنطقة ما، على تصاعد جولات الصراع حولها، والتي تعد منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين إحداها، تسعى القوى الكبرى إلى السيطرة عليها.

جاءت الدراسة في أربعة أبواب، خصص الباب الأول لدراسة الصراع الدولي بين الإطار المفاهيمي والواقع الديناميكي، بينما خصص الباب الثاني لدراسة تأثير البيئة الداخلية للقوى الثلاث على توجهاتها الصراعية، وجاء في الباب الثلاث سياسة القطب الأوحد في مواجهة القوتين المنافستين، ثم خصص الباب الأخير لمناقشة منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين كمسرح للصراع بين القوى الثلاث. خلصت الدراسة إلى احتمال تصاعد وتيرة الصراع بين هذه القوى الثلاث على منطقة بحر قزوين، حيث توقع الباحث أن يتعاظم نصيب كل من روسيا والصين في اللعبة الكبرى، وذلك تبعًا لمقدار ما حققه كل طرف من زيادة في قدراته المتنوعة، وذلك في مقابل تراجع الدور الأمريكي المهيمن، لذلك من الوارد ألا تبقى هذه الأخيرة القوة العظمى الوحيدة.

سادسًا: كتاب" تحليل النظم الاقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والاقليمية"، الذي هدف من خلاله الدكتور **"محمد سعيد إدريس"**، إلى تقديم عمل نظري متكامل، لتحليل النظم الاقليمية وعلاقتها بالنظام العالمي، من خلال التركيز على تحليل أنماط العلاقات والتفاعلات، التي تحدث داخل النظام الإقليمي، وذلك بغرض التعرف على الطبيعة الداخلية لهذه العلاقات والقوى المتحكمة فيها، مما يمنحنا تفسيرًا دقيقًا لجوانب تأثير النظام العالمي على النظام الإقليمي أو العكس.

قُسّم الكتاب إلى ثلاث فصول، جاء الفصل الأول بعنوان" التعريف بمفهوم النظام الاقليمي ومصادره الفكرية والسياسية"، أشار فيه المؤلف إلى مفهوم النظام الاقليمي، من حيث نشأته كمنهجية تحليلية، ضمن مسار تطور نظرية العلاقات الدولية، وكيفية تحديد وتميز النظم الإقلمية عن بعضها البعض، والمعايير التي تحكم ذلك، إلى جانب توضيحه لأنواع الأنظمة الإقليمية، ثم عرج في على ذكر الروافد الفكرية والسياسية التي أثرت في هذه المنهجية.

أما الفصل الثاني من هذا الكتاب فجاء تحت عنوان" تفاعلات الأنظمة الاقليمية"، أكد فيه الباحث على أنَ المنهجية المثلى المعتمدة في تحليل النظم الإقليمية، يجب أن تتم عبر مستويين، المستوى الأول: ويتم فيه التركيز على تحليل مقومات أو محددات تفاعل العلاقات داخل النظام الاقليمي، أما المستوى الثاني: فيشير إلى تحليل أنماط تفاعلات النظام الاقليمي أو مايسمى بأنماط السياسات والتحالفات السائدة بين القوى المشكلة لهذا النظام الفرعي.

بينما ركز المؤلف في الفصل الثالث الذي عنونه "بالتحولات الجديدة في النظام العالمي وآثرها على النظم الإقليمية"، على توضيح العلاقة التي تربط النظام العالمي بنظمه الإقليمية، بوصفها أكثر تعقيدًا من أن تكون علاقة في اتجاه واحد،

كأن تكون علاقة تبعية فقط، بل تستقل النظم الفرعية بتفاعلاتها وخصائصها وبنيتها، سواء في علاقاتها أو تفاعلاتها، مع بعضـها البعض في اتجاهات متعددة أو في إطار تفاعلاتها مع النظام الدولي، وهو ماأصـبح يطلق عليه(بعوامل الارتباط وعوامل الانفصـال)، بمعنى أنَ تفاعلات النظم الفرعية، ليسـت انعكاسًـا فقط أو مجرد رد فعل لإرادة النظام الدولي والقوى السائدة فيه، بل تعبر أيضًا عن خصائص وتفاعلات داخلية.

في الأخير، خلصـت الدراسـة إلى التأكيد على أهمية ومكانة منهجية تحليل النظم الاقليمية، ليس على تحليل تفاعلات النظم الاقليمية وعلاقاتها بالنظام الدولي فحسـب، بل أيضًـا لقدرتها على كشـف العلاقات الاقليمية، إلى جانب التعرف على سبل تطوير هذه العلاقات، بما يسمح بتغليب التعاون فيها على حالات الصراع والمواجهة، علاوة على ذلك فقد برهن المؤلف في خاتمة كتابه على أنَ هذه المنهجية، بما تعنيه من تركيز على تحليل العلاقات الدولية الاقليمية، تعطي فرصـة أكبر للتعرف على أدوار ووزن الدول المشكلة لهذا النظام الفرعي، وخاصة الدول الضعيفة التي قد يكون تأثيرها في النظام الدولي هامشيًا، في الوقت الذي يمكن أن تمتلك تأثيرًا أكثر وضوحًا في العلاقات الدولية الإقليمية.

سابعًا: أطروحة دكتوراه بعنوان: "الصراع الروسي الأمريكي في منطقة جنوب القوقاز بعد الحرب الباردة"، للباحث لعمارة نوفل، جاءت الاطروحة لتسط الضوء على قضية برزت على مسرح الاحداث العالمية، وأصبح لها حضورها في العقدين الأخيرين، وهي الصراع الروسي الأمريكي في منطقة جنوب القوقاز، حيث بدأت الدراسة بمحاولة تقديم إطار مفاهيمي نظري عام لظاهرة الصراع الدولي، ثم الانتقال إلى دراسة الصراع الروسي الأمريكي بصفة خاصة، مع إعطاءها بعدًا للمقارنة عبر التاريخ، أي أثناء وبعد الحرب الباردة، و التي نتج عن نهايتها جملة من التحولات، التي مست النظام الدولي على المستوى البنيوي والقيمي، كان من أبرزها تفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز منطقة جنوب القوقاز المتكونة من أذربيجان، أرمينيا، جورجيا، و قد رافق هذا البروز تنامي الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، خلال الاستكشافات النفطية في حوض قزوين ومحيطه، مما زاد من الاهتمام الدولي بها، سواء على المستوى الإقليمي(روسيا، تركيا، إيران)، أو الدولي (الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد الأوروبي، الصين)، وذلك من خلال التنافس على استغلال ثرواتها بما يخدم مصالح كل طرف.

جاءت الدراسة في أربعة فصول، خصص الفصل الأول كإطار مفاهيمي ونظري لدراسة ظاهرة الصراع الدولي، حيث أشار الباحث في المبحث الأول إلى مفهوم الصراع وعلاقته بالمفاهيم المشابهة، أما في المبحث الثاني فقد حاول التطرق إلى أسباب قيام الصراع الدولي، بينما ركز المبحث الثالث على تحول الصراع بعد الحرب الباردة، وفيه أشار الباحث إلى الصراع الدولي والمنطلقات الفكرية والحضارية لكل طرف، أما الفصل الثاني فقد عنونه الباحث **"بالتحولات الدولية بعد الحرب الباردة"**، وبروز منطقة القوقاز كأهم افرازات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ثم خصص الفصل الثالث من الأطروحة لدراسة عوامل الاهتمام الروسي الأمريكي بالمنطقة، وخاصة المبحث الأول الذي وضح فيه الباحث مصادر الطاقة في بحر قزوين، عبر ذكر خصائص نفط المنطقة، بينما سلط في المبحث الثاني الضوء على توضيح عوامل اهتمام دول الجوار القريبة كتركيا وإيران وروسيا بالمنطقة، أما في المبحث الثالث فقد ذكر عوامل اهتمام دول الجوار البعيدة بمنطقة جنوب القوقاز، وخاصة الصين الاتحاد الاوروبي، ثم في الفصل الرابع أشار الباحث إلى التنافس الروسي الأمريكي في إطار اللعبة الكبرى الجديدة في جنوب القوقاز.

خلصت الدراسة إلى أنَ ما يعطي منطقة جنوب القوقاز أهميتها الاستراتيجية، هو التنافس بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على مناطق النفوذ هناك، بصفتهما لاعبان أساسيان، فيما أطلق عليه اللعبة الكبرى الجديدة في جنوب القوقاز، أين اتسم هذا التنافس بصفة التصارع، الذي ازدادت حدتها مع تزايد أهمية المنطقة جيو استراتيجيًا خاصة بعد العودة الروسية إلى الساحة السياسية العالمية، ووقوفها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال انتصارها في حربها ضد جورجيا عام 2008.

الجديد الذي تقدمه هذه الدراسة

رغم كثرة الدراسات التي تطرقت إلى تحليل التنافس بين القوى الدولية والإقليمية، حول اقتسام ثروات وموارد بحر قزوين، إلَا أنَها قد تناولت الموضوع، من منظور جزئي، حيث انقسمت أغلبها إلى شقيين، تميز الشق الأول منها بالتركيز على البعد الاقتصادي، من خلال البحث في أهمية نفط بحر قزوين كمتغير أساسي في ميزان الطاقة العالمية، ومحكوم بحسابات الربح والخسارة، وهنا تشعّب هذا الصنف من الدراسات، في توصيف سمات ومميزات نفط بحر قزوين، أو تحديد حجم إمكانيات واحتياطيات المنطقة من الطاقة، مع ارفاق الدراسة في أحسن الأحوال بإجراء مقارنة، بين قدرات بحر قزوين بقدرات المناطق النفطية الأخرى، وخاصة منطقة الخليج العربي. بينما اتخذ الشق الثاني من البحوث النمط الاستراتيجي، حيث سلط الضوء على حصر مسببات ودوافع وأبعاد كل طرف، دون التطرق إلى السياق التالي أو اللاحق الذي أفرزته هذه الحركيات.

لم تشر الدراسات السابقة في أغلبها إلى علاقات التداخل والارتباط، داخل وبين التفاعلات الإقليمية أو الدولية، باعتبارها الجزء الرئيسي الذي يتحكم في نمط ووتيرة التنافس الدولي والاقليمي، إلى جانب أنَ تجزئة منطقة الدراسة عن محيطها الاقليمي الذي تؤثر فيه وتتأثر به، (كتأثير التنافس حول ثروات حوض قزوين)، دون الإشارة إلى تداعيات هذا التنافس على المناطق الجغرافية المحيطة به، يعطي معالجة ناقصة للموضوع. وهنا تبرز أهمية الإضافة البحثية لهذه الدراسة، والتي تسعى إلى سد النقص الذي اعترى مختلف الأدبيات، والتي تطرقت إلى موضوع التنافس حول ثروات بحر قزوين وتأثير ذلك على منطقة القوقاز، بتقديم الظاهرة ضمن سياق مقاربتها الإقليمية، أين أصبح التركيز على دراسة الأقاليم ليس بوصفها مجرد مساحات جغرافية، بل على أنَها شبكة متصلة ومترابطة من العلاقات والتفاعلات، لذلك تبرز أهمية الدراسة، في اختلافها عن باقي الأدبيات التي تناولت موضوع التنافس الدائر في إطار اللعبة الكبرى، حيث تنظر إلى منطقة بحر قزوين بوصفها إقليم فرعي، يمتاز بخصوصيات محلية عن النظم الفرعية الأخرى، المكونة للنظام الإقليم الكلي الآسيوي، فيؤثر ويتأثر بها، وبهذا الطرح ينظر للتنافس أيضًا على أنَه ظاهرة دولية، ذات أبعاد محلية، وتداعيات إقليمية ودولية في ذات الوقت.

مشكلة الدراسة

برزت بعد الحرب الباردة، أقاليم جغرافية جديدة كمحصلة للفراغ الاستراتيجي الذي خلفه الاتحاد السوفيتي، تشكلت من فواعل صاعدة، عملت على الانفصال عن بنية الكتلة القديمة، بقيادات جديدة، وسياسات وأجندات

ومؤسسات محلية وإقليمية مستحدثة، كما حاولت استئصال كافة روابطها التاريخية مع الماضي السوفييتي، عبر تبني علاقات خارجية مستقلة، أحيانًا تكون منسجمة مع روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي سابقًا، وأحيانًا أخرى تكون متعارضة أو معادية لها، الأمر الذي كان وراء بروز السياسات التنافسية في هذا الفضاء، وتعقيد الأوضاع الجيوسياسية والخلافات القانونية التي كانت سائدة خلال الحقبة السوفييتية. الأهم من هذا، هو أنَ هذه التفاعلات الحاصلة في بحر قزوين، كان لها تداعياتها وآثارها المباشرة وغير المباشرة على الجوار الإقليمي، في إطار تفاعلات إقليمية-إقليمية، في صورة جديدة من الصور التي أفرزتها نهاية القطبية الثنائية، وهنا تبرز إشكالية الدراسة التي تمحورت حول محاولة فهم وتفسير التفاعلات الدولية، الدائرة في منطقة بحر قزوين في بعدها التنافسي، بما يحمله هذا الإقليم/الفضاء الجغرافي من خصائص جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية، وعمق تاريخي وحضاري، وكيف تنتقل تأثيرات وتداعيات علاقات التنافس هذه، إلى الجوار الإقليمي المباشر من جهة القوقاز، ممّا يجعل حالات الاستقرار أو عدم الاستقرار، مرهونة بمخرجات أو افرازات التنافس الدولي والإقليمي في بحر قزوين. وفي هذا السياق، جاءت **إشكالية الدراسة** على النحو التالي:

كيف أثر التنافس الدولي والإقليمي بين القوى الفاعلة في منطقة بحر قزوين على واقع النظام الإقليمي لمنطقة القوقاز؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها:

- ماهي المميزات الحضارية والخصائص الجيوسياسية والامكانيات الطاقوية لمنطقة بحر قزوين، والتي تجعلها موضعا للتنافس المحلي والإقليمي والدولي؟
- كيف ساهمت نهاية الحرب الباردة في تأجيج وتوسيع دائرة التنافس، وظهور ما بات يُعرف باللعبة الكبرى الجديدة في المنطقة؟
- ماهي محددات السياسة التنافسية لكل دولة من الدول الفاعلة في مستويات التنافس المختلفة، محلياً، إقليمياً ودولياً؟ وما هي دوافعها وخلفياتها؟
- ماهي حدود ومظاهر التأثير المتبادل، بين العلاقات التنافسية في بحر قزوين وحالة النظام الإقليمي لمنطقة القوقاز؟
- ما هي أبعاد و مآلات التنافس في بحر قزوين، وانعكاساتها على النظم الفرعية في الجوار الإقليمي، خاصة في منطقة القوقاز؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة أعلاه، إلى جانب التساؤلات الجزئية المتفرعة عنها، تم تبني الفرضيات الآتية:

- تنفرد منطقة بحر قزوين بجملة من الخصائص الجيولوجية والاستراتيجية والاقتصادية والحضارية، التي تؤهلها لأن تتحول إلى بؤرة للتنافس الدولي والإقليمي.

- كلما زادت حدة التنافس بين القوى الفاعلة في بحر قزوين، وتعارضت مصالح القوى الفاعلة في سياساتها التنافسية، زادت التأثيرات السلبية لمخرجات التنافس على الجوار الإقليمي، التي تهدد بدرجة أولى استقرار النظام الإقليمي في القوقاز.

- خلفت نهاية الحرب الباردة وما ترتب عنها من انهيار المعسكر الشرقي، فقدان منطقة آسيا الوسطى، لمركز قوة وثقل موازن لمركز واشنطن، يدفع عنها محاولات الاختراق الخارجية، التي سمحت بإعادة تشكل أضلع المثلث الاستراتيجي، ضمن فصل جديد من فصول اللعبة الكبرى؛ الجديدة من حيث الفواعل، والقديمة من حيث ساحات المنافسة.

- تتحرك القوى الفاعلة دوليًا وإقليميًا، والمنخرطة في الموقف التنافسي الدائر في حوض قزوين، تبعًا لحجم وقوة اعتباراتها المصلحية فيه، وعلى هذا الأساس توظّف امكانياتها وقدراتها المؤسساتية والعسكرية والاقتصادية، وحتى روابطها التاريخية والحضارية، لتحقيق استراتيجيتها الرامية إلى تعظيم مكاسبها في المنطقة.

- بما أنَ منطقة بحر قزوين ومنطقة القوقاز تتقاطعان، في مستويات متعددة جيوسياسية، حضارية، أمنية واقتصادية، فإنَ تداعيات التنافس الدائر في أحد الإقليمين، ستؤثر حتمًا على الإقليم الآخر، من حيث حركياته وتفاعلاته التي تعبّر عن (استقراره /عدم استقراره)، وترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر، بمخرجات وإفرازات هذا التنافس.

- رغم النفاذ العاجل لبعض القوى الدولية والإقليمية، إلى منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة، إلا أنَه من المستبعد وقوع المنطقة، تحت النفوذ المطلق لواحدة من هذه القوى، وذلك بالنظر إلى حجم المنافسة الشديدة بينها، وفي ظل ارتباط هذه الأطراف بمصالح حيوية ملحة تأتي كلها من خارج الإقليم محلّ التنافس.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

بالنسبة للإطار الزماني لهذه الدراسة، فإنَ موضوعها يأتي ضمن فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بالنظر إلى كون الفضاء الجغرافي محل التنافس الدولي والإقليمي، قد كان قبل نهاية الحرب الباردة، واقعًا تحت نفوذ الاتحاد السوفييتي بشكل كامل تقريبًا، نظرًا لحجم القوة والمكانة التي احتلها في هرم البنيان الدولي، ولكونه أحد قطبي الحرب الباردة، ولم تتبلور منطقة بحر قزوين ومنطقة القوقاز كبنى إقليمية متميزة، من حيث وحداتها المستقلة، وتفاعلاتها المحلية والدولية وحتى أُطرها التنظيمية والمؤسسية الخاصة بها، إلا بعد نهاية الحقبة السوفييتية. لكن من ناحية أخرى تفرض التحولات الدولية الراهنة والتي استمرت على مدار ثلاث عقود، ومست التفاعلات الإقليمية الحاصلة في الإقليم، خاصة منها محاولات الغرب توسيع منصات العمل الجماعي كحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، والحرب الروسية الأوكرانية، تمديد

المجال الزماني للدراسة، وذلك عبر تسليط الضوء على دراسة التفاعلات وتحليل السياسات المتبعة من كل طرف، للكشف عن مسارات التنافس الدولي والإقليمي.

أما بالنسبة للإطار المكاني، فإنه ينحصر في المستوى الأول، ضمن الفضاء الجغرافي الذي يشمل منطقة بحر قزوين، التي تضم حوض قزوين المائي (البحر المغلق)، بخصائصه وأهميته الحيوية خاصة من الناحية الطاقوية، والدول المشاطئة لهذا البحر (روسيا، إيران، أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان)، والمتنافسة على استغلال موارده، في ظل انخراط دول غير قزوينية في هذه اللعبة التنافسية (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي، تركيا، الكيان الاسرائيلي)، بأشكال متعددة مباشرة وغير مباشرة، مما أدى إلى انتقال تداعيات هذا التنافس إلى الجوار الإقليمي لبحر قزوين، والمتمثل بشكل خاص في منطقة القوقاز (المستوى الثاني)، التي تعتبر الأكثر تأثرًا بالانعكاسات السلبية الناجمة عن هذا التنافس، وذلك بفعل حداثة استقلال دول القوقاز عن الاتحاد السوفييتي، وما يرتبط بذلك من ضعف وهشاشة البنى السياسية، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثير السلبي لسياسات الدول الكبرى، فضلًا عن أنَ مخرجات وتداعيات التنافس الحاصل في منطقة بحر قزوين، تنتقل بشكل مباشر إلى القوقاز، خاصة ما تعلق منها بأنابيب نقل الطاقة.

مبررات اختيار الموضوع

مبررات ذاتية

ترتبط المبررات الذاتية بالرغبة الشخصية، في الإلمام بمتغيرات الموضوع، وبمعالجة المشكلة البحثية التي تتمحور حولها الدراسة، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الشخصي بالمواضيع، التي لها علاقة بقضايا التنافس والصراع الدولي والإقليمي، وبالتالي الحاجة إلى زيادة وتنمية المعارف الشخصية المتعلقة بهذه المواضيع بصورة عامة، إضافة إلى أنَ هذا الموضوع يرتبط بمنطقة عرفت ومازالت تعرف تنوعًا كبيرًا في قضايا الصراع والتنافس، التي ترتبط بفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، خاصة ما تعلق منها بمختلف التحديات، التي تواجهها الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز، الأمر الذي يمثل فضولاً شخصيًا للبحث فيه.

مبررات موضوعية

تندرج هذه الدراسة ضمن المحاولات العلمية، التي تسعى لفهم خلفيات وأبعاد وتداعيات التنافس الدولي والإقليمي، في واحدة من أبرز المناطق النفطية العالمية، خاصة في ظل تنامي سياسات الاختراق الخارجية، التي تنافس أدوار الفواعل والقوى المحلية، لا سيما تلك التي برزت غداة اعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي سنة 1991، وهنا تحولت المنطقة إلى ساحات مواجهة مفتوحة، ونقطة لتقاطع وتعارض المصالح، التي تتستر خلف الروابط الجغرافية والتاريخية والحضارية، من أجل وضع اليد على مصادر الطاقة وخطوط إمداداتها. وبالتالي، فإن الجهود البحثية الرامية إلى وضع إطار تفسيري لمجريات هذا التنافس وتداعياته، وسياسات المواجهة والاستقطاب التي أفرزها، يُعدّ من المبررات الموضوعية التي تفرض

علينا، تقديم دراسات متخصصة، تمثل مادة علمية مرجعية للمهتمين بهذا الموضوع، في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

أهمية الموضوع

يكتسي موضوع التنافس الدولي والإقليمي عمومًا، والتنافس في منطقة بحر قزوين وتداعياته على قضايا الاستقرار في الجوار الإقليمي، المرتبط بفضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي، بشكل خاص، أهمية كبيرة، من الناحية العلمية والعملية.

الأهمية العلمية

ترتبط الأهمية العلمية لموضوع هذه الدراسة، بكونها تسعى إلى سد جانب من الفجوة المعرفية الموجودة في الأدبيات السابقة، لا سيما ما تعلق منها بتأثير التنافس الحاصل بين القوى الفاعلة في بحر قزوين كنظام إقليمي فرعي، على منطقة القوقاز كنظام إقليمي فرعي آخر، وذلك استناد إلى مجموعة من الأطر المفاهيمية والنظرية والمنهجية، الضرورية لإضفاء قدر من المصداقية العلمية، والتأصيل النظري لهذا البحث في مختلف مراحله. كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم الإضافة العلمية إلى حقل الدراسات الاستراتيجية والإقليمية في العلاقات الدولية، التي تختص بدراسة علاقات التأثير بين الأقاليم الفرعية، خاصة ما كان منها اللغة العربية، كما يمكن لهذا الدراسة أيضًا أن تكون منطلقًا لبحوث ودراسات لاحقة، تكون أكثر تخصصًا من طرف باحثين آخرين في هذا الحقل.

الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية لموضوع هذه الدراسة في محاولة تقديم رؤية تحليلية واقعية، لسياسات التنافس الدولية والإقليمية، ومحاولات الاختراق الخارجي، كمخرجات للتحولات الهيكلية للنظام الدولي بعد الحرب الباردة، والتي تنتقل إلى النظم الإقليمية حديثة التكوين، خاصة في ظل ما تمتاز به من هشاشة البنى السياسية، وضعف المؤسسات الأمنية والاقتصادية، ما يجعلها لاحقًا عرضة للتأثيرات السلبية، سياسيا واقتصاديا وأمنيا، لذا، فإنَ هذا البحث يقدم قراءة علمية موضوعية، تساهم في إثراء الخلفية المعرفية للباحثين وصناع القرار، في المحيط العربي والإسلامي، من أجل بلورة إدراك سليم لتداعيات سياسات التنافس الدولي والإقليمي، و التصدي لمحاولات الاختراق والتأثير، على الخيارات والتوجهات الاستراتيجية للدول، الرامية لإخضاع هذه المناطق لسيطرتها.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتفسير، الكيفية التي أثّرت بها العلاقات التنافسية الحاصلة في بحر قزوين، على واقع النظام الإقليمي لمنطقة القوقاز، في ظل تحولات البيئة الإقليمية والدولية لما بعد الحرب الباردة، وما عرفته من تغيرات على مستوى الفواعل المؤثرة، وقضايا التنافس، وشبكة المصالح للقوى المحلية والخارجية، التي تحولت من الاعتبارات الأيديولوجية، إلى الاعتبارات البراغماتية. وتبعا لذلك، تهدف الدراسة أيضا، إلى تفسير تفضيلات الاعتبارات المصلحية والربحية على الاعتبارات الايدولوجية والعقائدية، في رسم التوجهات الاستراتيجية الشاملة لهذه الأطراف،

ضـمن هذا الفضـاء الإقليمي. وفي هذا السـياق تسـلط الدراسـة الضـوء على مخرجات التفاعلات الدائرة داخل النظم الإقليمية، وتأثيرها في البيئة المحاذية لها. والإشـارة إلى ظاهرة التنافس محل الدراسـة باعتبارها جزءاً من حركيات وتفاعلات النظام الفرعي في بحر قزوين، والتي سـتؤثر على اسـتقرار/عدم اسـتقرار منطقة القوقاز، في معادلة التأثير والتأثر الإقليمية.

الإطار المفاهيمي

أولاً: التنافس الدولي

يعد التنافس الدولي ظاهرة إنسانية وجودية، تنشأ مع سعي الأفراد والجماعات البشرية، إما لضمان بقائها أو لتحقيق مصالحها، انطلاقًا مما تحوزه من إمكانيات وقدرات وموارد.

التعريف اللغوي والاصـطلاحي: يرجع أصـل المصـطلح اللغوي، إلى الكلمة اللاتينية Curn-ludere، والتي تعني باللَغة العربية اللعب معًا، أما في الدلالة اللغوية فيعني التنافس التزاحم والتسابق، بين الأفراد والجماعات وحتى الدول في سبيل التفوق لبلوغ هدف معين[1]. أما من الناحية الاصـطلاحية، فيعتقد الباحثون أنَ مفهوم التنافس هو ذو أصـول اقتصـادية راسـخة، على غرار المفاهيم الاقتصـادية الأخرى، التي اشـتقت منه، كالمنافسـة الاقتصـادية الحرة والتنافسـية الدولية وغيرها، غير أنَ المفهوم قد انتقل من العلوم الاقتصـادية إلى حقل العلوم السـياسـية، وتحديدًا عبر دراسـات الاقتصـاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية[2]. وقد جاءت العديد من المحاولات لتعريف للتنافس الدولي، أهمها:

تعريف معجم **مصـطلحات عصـر العولمة**، حيث يعرف التنافس على:" **أنَه عملية من عمليات التفاعل المصـاحبة لإعداد القرار السـياسي، وهونشـاط يسـعى من ورائه طرفان أوأكثر، إلى تحقيق نفس الهدف، هذا ويتفاوت التنافس كمًا وكيفًا من مجتمع إلى آخر، وحتى داخل المجتمع الواحد**"[3].

تعريف آخر، يشير إلى التنافس بوصفه، حالة من الاختلال والاختلاف بين الدول، قد لا تصل إلى مرحلة الصراع، وقد تأخذ هذه الحالة أبعادًا شـمولية في مجالِ معينِ، كما قد تشـمل مجالات متعددة. وبهذا الطرح يشـير هذا التعريف إلى ضـرورة الفصـل بين مجموعة المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التنافس، والتي قد تسـتخدم كبديل عنه أو تدل عليه، لكنها تتفاوت من حيث الدلالة على الانخراط أو التورط في الموقف التنافسـي. وحتى نتفادى أي غموض مفاهيمي، كان لابد من التمييز بين هذه المفاهيم، كل مفهوم على حدة.

---

[1] نسيمة طويل، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد (6)، العدد(1)، (2017)، ص30

[2] عبد الرزاق بوزيدي، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد(21)، العدد(20)، (2021)، ص322.

[3] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008)، ص152.

الفرق بين التنافس الدولي والتوتر: يعد التوتر مرحلة من مراحل بدايات النزاع، تعبر عن حالة من الشدة و الانفعال و بداية خروج النزاع من مرحلته الكامنة إلى العلنية، فتوتر العلاقات بين الدول المتبينة لنهج نزاعي فيما بينها، غالبًا ما ترافقه الحملات الدعائية و الهجمات الإعلامية ، لأنَ التوتر يشير إلى أنَ الخلاف، قد وصل إلى الحد الذي لا يمكن تجاهله أو إخفائه، و بالتالي فهو تعبير عن حالة من الخوف و العداء و الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام[1]، هذا من جهة، من جهة أخرى، يقع التوتر في أدنى درجات سلم العنف والمواجهة، مقارنة بمفاهيم أخرى، لكن يمكن أن يؤدي استمرار التوتر الى تصعيد المواقف والوصول إلى النزاع، وفي هذا السياق عرفه **مارسيل ميرل**: "على أنَه موقف نزاعي لا يؤدي مرحليًا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة"[2].

الفرق بين التنافس والاختلاف: يعرف الاختلاف على أنَه حالة أو وضعية طبيعية تنشأ بين الأفراد والجماعات، لأسباب موضوعية أو ذاتية، حيث يفترض الاختلاف تناقض المصالح، أو التوجهات بين الأطراف، مع إدراكهم لهذا التناقض، مما يتطلب توافر الرغبة في تبني أراء متناقضة. هذا وقد عرفه **يوهان غالتونغ** على أنَه: "الوضع الذي يولد عدم التوافق في الأهداف والمصالح بين الأطراف"[3]، ولذلك فإنَ الاختلاف لا يعد سببًا في حدوث التنافس، لكنه قد يتحول إلى مصدر من مصادره، إذا أصبح طويل الأمد وغير قابل للتجاهل.

الفرق بين التنافس والنزاع: تعددت التعاريف المقدمة لظاهرة النزاع، مما انعكس على تعدد النظريات المفسرة له، إذ يقول في هذا الصدد **غونيدك P.F.Gonidec** بأنَه: "ليس هناك نظرية مقدمة تستطيع تفسير النزاع الدولي، لأنَ هناك عدة عوامل مسببة لحدوثه، وهي مرتبطة يصعب عزلها عن بعضها البعض" [4]، ورغم هذا التعقد، يعرف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية النزاع على أنَه:" **وضع اجتماعي ينشأ بين طرفين أو أكثر، نتيجة لاختلاف الأهداف، ويتجلى النزاع في العلاقات الدولية، على شكل حرب أوسلوك في المساومة، يكاد يصل إلى مرحلة العنف، وتنشق المواقف العدائية عن النخب والجماهير الواعية عبر استعدادات نفسية مثل العدوان والشك؛ والتفكير على أنَه يمكن القضاء على النزاع هو ضرب من الخيال**"[5]. وهناك من يُعرف النزاع بناءً على قضية الادراك، وهذا ما ينتج لنا؛ **تعريف موضوعي** يعتبر النزاع حالة طبيعية، يكون فيه الأطراف واعين بتضارب المصالح والأهداف والرؤى. و**تعريف ذاتي** يعتبر النزاع حالة مرضية عرضية غير دائمة، ينشأ نتيجة لإدراك مشوه أو خاطئ، يزول النزاع بزوال سوء الادراك. ومنه، فالنزاع عبارة عن وضع تنافسي توجد فيه وحدتين سياسيتين أو أكثر، يمتاز بتضارب المصالح، وبتعارض في الحقوق، إلى جانب عدم انسجام الأهداف، حيث يحاول كل طرف فيه أن يحتل موقعًا أحسن من موقع الطرف الثاني، مما يؤدي إلى وقوع تصادم أو عدم

---

[1] أحمد فؤاد أرسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1986)، ص 19.

[2] طويل، **مرجع سابق**، ص31.

[3] جميلة زيغم، "التنافس الدولي دراسة في المفهوم"، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، المجلد (02)، العدد(06)، جوان (2017)، ص 462.

[4] **المرجع نفسه**، ص 464.

[5] -غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004)، ص 129.

اتفاق بين غايات هذه الأطراف، ويبقى لهذه الأخيرة أن تختار عن وعي بين مواصلة النزاع وبين البديل التعاوني [1]. أحيانًا لا يتضمن ولا يقتصر النزاع على العنصر المادي فقط **"البحث عن الموارد ومصادر الطاقة"**، بل قد تثور الخلافات ما بين الدول لأسباب مرتبطة بالقيم المعنوية، كالهوية وقضايا الاعتراف السياسي.

الفرق بين التنافس والصراع: يعد مفهوم الصراع من بين أكثر المصطلحات تداخلاً مع مفهوم التنافس، وذلك لكونه يوظف للتعبير عن بعض أشكال السلوك التنافسي للأفراد والجماعات، حيث يعرف لويس كوسر الصراع على أنَه:" **تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، يكون الهدف فيه بين المتنافسين إلحاق الأضرار بالخصوم**"[2]. كما يكمن التداخل بين المفهومين في احتمال تحول التنافس إلى صراع، في حالة ما إذا تمسك الأطراف بأقصى الأهداف والمطالب، أو عند محاولة كل طرف منع الطرف الآخر من تحقيق مصالحه. بينما يعد الفرق الجوهري بين المفهومين في اعتبار التنافس ظاهرة ايجابية في كثير من الأحيان، يسعى الأطراف من خلالها إلى الوصول إلى وضع أو حالة أفضل، أما الصراع فيشتمل على رغبة كل طرف في محاولة اقصاء أو انهاء تواجد الطرف الآخر.

ثانيًا: التأثير (Influence)

يعد مفهوم التأثير مفهومًا مركزيًا في الدراسات السياسية، لكن يشار إليه أيضًا على أنَه مفهوم حمال أوجه، حيث يرتبط التأثير بعدة مفاهيم أخرى، يأتي مفهوم القوة على رأسها، وجاء هذا الربط كأحد نتائج الاتجاهات التعريفية للقوة في نظرية العلاقات الدولية، حيث يكمن التداخل في أنَ علاقات التأثير شبيهة في الغالب بعلاقات القوة، وأنَ كلاهما لا يبرز إلاَ كنتيجة عن التفاعلات الاجتماعية، التي قد تنشأ بين طرفين أو أكثر، يعرفان بالمؤثر والمتأثر. لذلك يعد التأثير في نظر الكثير من الباحثين في الشأن السياسي، على أنَه أحد تجليات مظاهر القوة في العلاقات الدولية، حيث يستخدم مفهوم القوة والتأثير للدلالة على الشيء ذاته، فيشار إليهما على أنَهما قدرة طرف ما على حمل طرف آخر، على القيام بفعل ما أو الامتناع عن القيام به، ومن جملة هذه التعريف نجد:

تعريف **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، عرفه بأنَه:" مصطلح وثيق الصلة بمفهوم القوة"، ويتخذ شكلين، الأول هو الشكل القسري للقوة، كأن تسعى دولة ما إلى جعل أو إجبار طرف آخر، على فعل شيء ما كان ليفعله بخلاف ذلك، أما الشكل الثاني فيكون غير قسري، ويعني القدرة على التأثير في الآخرين عبر الاقناع، إما لفعل شيء أو الامتناع عن القيام به، ويأتي بديلاً عن الاجبار، وينشأ هذا النوع بين الحلفاء والشركاء، بينما يوظف النوع الأول بين الخصوم، حيث تحدد فيه العلاقة بين الأطراف بنوع من التسلسل الهرمي للسلطة، يشترط فيها وجود أطراف يقعون أسفل التسلسل الاجتماعي، وأطراف تتصدر القمة[3].

تعريف **ديفيد سينجر** عرف **"القوة بالقدرة على التأثير"** بمعنى القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو القدرة على حملهم على التصرف، بطريقة تستخدم لمصلحة صاحب القوة. وفي هذا السياق يؤكد **سينجر** على وجود وسيلتين

---

[1] حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية. مقاربة نظرية**، (الجزائر: دار هومه، 2008) ص7.

[2] بوزيدي، **مرجع سابق**، ص324.

[3] ايفانز، نوينهام، **مرجع سابق**، ص ص 339، 340.

للممارسة التأثير هما" التهديد أو اغداق الوعود"، حيث يعتقد أنَ استعمال التهديد يعد أفضل السبل، وذلك بسب الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي والعلاقات بين الدول، إلى جانب أنَ الإكراه يكون أقل تكلفة من المكافأة. وقدم **ديفيد سينجر** مفهومه للتأثير ضمن نموذج تحليلي، لعلاقة تفاعلية تتكون من دولتين، وضح فيه ثلاثة محددات رئيسية للتأثير (إدراك الاعتماد المتبادل-السلوك المتوقع حصوله-السلوك المفضل)، واعتبر أنَ نجاح التأثير مرتبط باعتبارات القرار، عند الطرف الموجه إليه التأثير، والتي تقوم على إدراك الطرف بدرجة المنفعة أو عدم المنفعة، وإلى أي درجة يقبل أو لا يقبل بسلوك التأثير المتوقع من الطرف المؤثر[1].

كذلك عرف **أرنولد وولفرز** التأثير على أنَه أحد أهداف القوة، هذه الأخيرة التي تتحول إلى مجرد وسيلة لتحقيق غايات أبعد منها تتجلى في ممارسة التأثير، حيث يرى أنَ المحصلة الطبيعية لمظاهر استعمال القوة في العلاقات الدولية، تبرز بشكل واضح في امتلاك قدرة فعالة على التأثير في البيئة الدولية، كدفع الأخرين إلى القيام بعمل ما أو منعهم من القيام بعمل لا تريده[2]، ورغم أنَ **وولفرز** لم يفصل بشأن آليات وأشكال التأثير، لكنه أشار إلى أنَ التفاعلات الدولية ذات الطابع العنيف في العلاقات الدولية، لا تنتهي عند مستوى استخدام القوة، بل تمتد أبعادها لتحقيق أهداف أبعد منها.

كما يرى **جمال محمد سليم** أنَ التأثير لا يظهر إلاَ في إطار علاقة الدولة بالآخرين، وبهذا المعنى لا يأتي التأثير في العلاقات الدولية على نمط واحد، بل يختلف باختلاف الأطراف التي تتعامل معهم الدولة، فمثلاً قد يكون للدولة (أ) تأثير قوي على الدولة (ب)، لكنه يعد في ذات الوقت تأثيرًا ضعيفًا على الدولة (ج). وهنا تصبح العبرة ليست في امتلاك القوة فقط، بل في أنماط توزيعها على أشكال التأثير المختلفة، وعلى مختلف الفاعلين الدوليين، وتأثير هذه الأنماط على سلوك الدول بشكل خاص، واستقرار النظام الدولي بشكل عام[3].

بينما جاء تعريف **ستيفن روزن** للتأثير على أنَه: "أداة يستعملها اللاعب الدولي، والتي تتخذ شكل المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة، لتوجيه مخرجات الأحداث في النظام الدولي في اتجاه تحقيق قناعاته"[4]. وفي الأخير نخلص إلى أنَ محاولة وضع تعريف محدد لمفهوم التأثير، لا تأتي إلاَ عبر ربطه بمفهوم القوة، نظرًا لحجم التداخل بينهما هذا من جهة، من جهة ثانية لصعوبة الفصل في وضعية وترتيب المفهومين، حيث انقسمت تعاريف التأثير إلى قسمين: الأول الذي يعتبر التأثير أداة من أدوات قوة الدول، وقدرتها على ممارسة الضغوط الدولية، وهنا يستدعي الأمر في المقام الأول الحصول على التأثير والقدرة، باعتبارهما مؤشران لقياس قوة الدولة، بينما ينظر القسم الثاني للتأثير بوصفه هدف من أهداف

---

[1] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص 120، 121.

[2] حبيبة رحايبي، **البعد الجيوسياسي لتطور مفهوم القوة وانعكاساته على إدارة الصراع في الشرق الأوسط 2011-2017**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة 3، 2020، 2021)، ص 98.

[3] جمال محمد سليم، "دراسة نقدية لنظرية القوة في العلاقات الدولية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد (08)، أفريل (2023)، ص 09.

[4] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (بغداد: المكتبة القانونية، الطبعة الخامسة، 2010)، ص 195.

القوة، أو كمحصـلة اللجوء إلى اسـتخدام القوة في العلاقات الدولية، وهنا لا تتحول الدولة إلى فاعل مؤثر، إلاّ عبر حصولها على القوة الكافية، التي تسمح لها بفرض التأثير على باقي الأطراف.

ثالثًا: النظام الإقليمي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم النظام الإقليمي، إلى الاسـهامات الفكرية التي تقدم بها رواد الاتجاه الإقليمي في نظرية العلاقات الدولية، خلال السـتينات والسـبعينات من القرن الماضي، أين دعوا إلى بناء المؤسـسـات الإقليمية كآلية لحفظ السـلم والاسـتقرار، في مواجهة رواد النزعة العالمية، كما يرجع الفضـل إلى نظريات التكامل والاندماج، في تطوير مفهوم النظام الإقليمي.

تعريف النظام الإقليمي: إنَ أهم الصعوبات التي تواجه المهتمين بالدراسات الإقليمية، هي مشكلة التعريف والتحديد والتصـور، وتكمن الصـعوبة في تحديد مفهوم الإقليم في حد ذاته، الذي يحمل دلالة مكانية يحددها البعد الجغرافي، مما يجعله ديناميكي وغير ثابت، كما يحمل في ذات الوقت دلالة اتصـالية، تعكس حجم وكثافة المبادلات بين فواعله في جميع المجالات، والتي يمكن أن تعدلها أدوات اتصـال وتطور تكنولوجي من خارج دول الإقليم، وهنا تعد حدود وهوية النظام الإقليمي غامضـة وغير ثابتة. مما انعكس على تعدد التعاريف، التي قدمها الباحثون لمفهوم النظم الإقليمية، حيث اطلقوا عليها تسـميات مختلفة، كالنظام الفرعي، النظام الاقليمي الفرعي، النظام الدولي الجزئي، النظام الدولي الفرعي، نظام الدول الفرعي، وغيرها من التسـميات المختلفة، رغم ذلك يعود الفضـل في تطوير الدراسـات الإقليمية للباحثين "**لويس كانتوري وستيفن شبيجل**" في دراستهما المقارنة التي أجرياها تحت عنوان "**السياسة الدولية للأقاليم**"، والتي قدما فيها أكثر التعاريف شيوعًا وتفصيلاً للنظام الإقليمي بوصفه:" النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط اثنية، ولغوية، وثقافية، واجتماعية، وتاريخية مشتركة، يسهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف خارجة عن النظام "[1]، وقد أكد الباحثان على أنَ التحليل الجزئي في الدراسات الإقليمية، قد أتاح الفرصـة للتعرف على المكونات الجزئية للنظم الإقليمية، والتي تعرف بالإقليم الفرعي **sub- regional**، وتشـير هذه الأخيرة إلى مرحلة أخرى من تفكيك النظام الإقليمي إلى نظم فرعية، لكل منها مميزاتها الخاصـة بها داخل النظام الإقليمي نفسه، والذي يتحول إلى نظام كلي لهذه النظم الفرعية.

النماذج النظرية المفسـرة لقيام النظم الإقليمية: في هذا الإطار يقدم "**أوران يونغ Oran Young**" بعض النماذج التي تفسر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية، وخاصة "**نموذج الانقطاع**" الذي يشير فيه إلى تفكك النظام الدولي إلى أنظمة فرعية، حيث يكون هذا التقسـيم، إما من خلال التطابق أو من خلال الانقطاع، وما يتبع ذلك من ظهور تباين أو تشابه في أنماط العلاقات و أنواع المصالح، بين الأطر الكونية والأطر الإقليمية الجديدة، على اعتبار أنَ بعض الأقاليم تتميز بقدر كبير من الانقطاع Discontinuity، والخصـوصـية، التي تميزها عن مناطق أخرى، ورغم وجود عوامل تأثير دولية تطال هذه الأقاليم، لكن تبقى حساسـيتها تجاه مؤثرات بيئتها الإقليمية أكثر درجة، والتي تسـاهم بدورها أيضًـا في

[1] فيصل بوالجدرى، "خصائص القوى الإقليمية واستراتيجياتها"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد(51)، العدد(205)، جويلية(2016)، ص 28.

بلورة أنماط وتفاعلات خاصة بالإقليم، تمتاز عن باقي التفاعلات السائدة في باقي النظم الإقليمية الأخرى، أو عن نظيرتها السائدة في النظام الدولي[1]. عند هذا المستوى يمنحنا "**يونغ**" قراءة ثانية لمفهوم النظم الإقليمية والنظم الفرعية، عبر التمييز بين الوظيفة التي يؤديها كل مفهوم، فبالنسبة إليه يستخدم مفهوم النظام الفرعي، للدلالة على تفكيك النظام الدولي إلى أنظمة فرعية، أما مفهوم النظام الإقليمي فيعني تجميع دول متجاورة تنتمي لإقليم جغرافي معين، وتتقاسم خصائص تفاعلية مشتركة في نظم إقليمية، تمتاز عن باقي الأقاليم الأخرى بهذه السمات.

مكونات النظام الإقليمي: قسم كل من **كانتوري وشبيغل** النظم الإقليمية إلى ثلاث أجزاء، هي منطقة القلب، منطقة الهامش، ونظام التغلغل. حيث تضم المنطقة الأولى، الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة، أما منطقة الهامش فتضم الدول التي هي بعيدة عن قلب النظام بدرجة معينة، نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو تنظيمية، ولكن مع ذلك لها دور في سياسة النظام الإقليمي، أما نظام التغلغل فيضم الدول الخارجة عن النظام، والتي تقوم بدورها سياسيا في توجيه العلاقات الدولية لهذا النظام. واعتبر الكاتبان أن هناك أربع فئات من المتغيرات، التي تحدد موقع الدول في التقسيمات الثلاث، وتحدد طبيعة النظام بشكل عام هي: طبيعة ومستوى التماسك في النظام، طبيعة الاتصالات في النظام، مستوى القوة أو الإمكانات في النظام، وبنية العلاقات وأنماطها[2].

فواعل النظام الإقليمي: تتداخل فواعل النظام الدولي بفواعل النظام الإقليمي، وذلك نظرًا لتشابك أدوارها وارتباط مصالح مختلف القوى، بمناطق جغرافية متعددة، مما يصعب عملية الفصل بين الفواعل المركزية والفواعل الدخيلة أو القادمة من خارج الإقليم، لذلك سوف نعتمد على المعايير السائدة (معيار القوة ومعيار الجغرافيا)، في التمييز بين أهم القوى الفاعلة، باختلاف درجات انخراطها في شؤون وقضايا النظام الاقليمي، وكذلك تأثرها بها. والتي بناء عليها تقسم الدول إلى:

-**دول عظمى:** هي تلك الدول التي تمتلك مقومات القوة الأساسية، منها المساحة، حجم السكان والثروات الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والسلاح النووي، ويحضرنا هنا حالة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، اللاتين دعتا نفسيهما بالقوة العظمى تماشيًا مع قدتهما التدميرية النووية، وقد امتلكتا عناصر التأثير على العالم في فترة زمنية معينة، أما حاليًا يوجد فيه اتفاق بخصوص وضع أمريكا، بصفتها القوة العظمى الوحيدة المتبقية من نظام الثنائية[3].

-**دول كبرى:** هي تلك الدول التي ترغب في القيام بدور عالمي، لكن قدراتها لا تساعدها في القيام به، إلاّ في مجال محدود من العلاقات الدولية، وقد ذكر **هيرال** بعض الخصائص التي تميز القوى الكبرى، منها خاصية امتلاك القوة العسكرية، مع القدرة على مقارعة قوى أخرى مسيطرة في حرب تقليدية أو غير تقليدية، وهو ما ينطبق على روسيا التي تفرض نفسها اليوم في الجانب العسكري، بينما لا تستطيع أن تمارس تأثيرًا بنفس المستوى في النظام الدولي أو الاقليمي، اعتمادًا على

---

[1] حتى، **مرجع سابق**، ص 55.

[2] عياد محمد سمير، "إشكالية بناء نظام إقليمي مغاربي"، **مجلة أكاديميا**، العدد (06)، جوان (2017)، ص ص 61، 62.

[3] مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 335.

قدراتها الاقتصـادية أو التكنولوجية. أما الخاصـية الثانية فهي القوة الاقتصـادية، كتسـجيل مسـتوى عالي من النمو الاقتصادي، أو انشاء سوق واسعة، مثال الصين التي يعد اقتصادها واحد من أكبر الاقتصادات العالمية[1].

-**دول متوسـطة:** هي قوة لها بعض القدرات العسـكرية، والوضـع الاسـتراتيجي، بحيث يمكن للقوى العظمى الاعتماد عليها في أوقات السـلم، لكنها لا تسـتطيع أن تتحمل مسـؤوليتها تجاه قضـايا الإقليم، وخاصـة الأمنية منها خلال الحرب، بخلاف الدول الإقليمية التي تلعب دور الدولة الضامنة لأمن واستقرار الاقليم.

-**الدولة الاقليمية:** عرف صـامويل هنتنغتون القوة الإقليمية على أنَها:" **ظاهرة بارزة في كل مناطق العالم، لكنها غير قادرة على توسـيع مصـالحها على المسـتوى العالمي، كما هو حال القوة العظمى في النظام الدولي**"، كما عرفها المعهد الألماني للدراسات الإقليمية بأنهَا:" **جزء من إقليم محدد لها ذاتيا الخاصة، وتمارس نفوذا واضحًا على الإقليم، يرافقه نفوذ معتبر على المسـتوى الدولي**"[2]. ينشـأ هذا النوع من القوى بعد حالة التنافس بين الدول المشـكلة للإقليم، حول من تتوسـط مركز الإقليم، أو من هي الدولة المحورية في الإقليم، نظرًا لقدرتها على التحكم في جل تفاعلات الإقليم، وبناء عليه فإنَ مكانة أية دولة في الإقليم، تتحدد بمدى قربها أو بعدها عن موقع الدولة المحورية. والتي من خصائصها:

- أنَها دولة تنتمي جغرافيًا ضـمن المنطقة الموصـوفة، وتعبر عن نيتها المسـبقة (إدراك ذاتي) لتحتل مكانة الريادة في الإقليم، كما تظهر استعدادًا وتحملاً لدور القائد الإقليمي، الموازن، أو الصانع والمحافظ على السلم في الإقليم.

- تتوافر على مصادر مهمة للقوة المادية "العسكرية والجغرافية والاقتصادية والسكانية" إلى جانب امتلاكها لجاذبية قيمية في السـياسـة والايديولوجيا، وتمارس نفوذها عبر الأبنية الرسـمية وغير الرسـمية الاقليمية، وتندمج في مؤسـسـات ومنتديات النظام الإقليمي.

- تعترف باقي الفواعل بمكانتها القيادية في الإقليم، وتقف في وجه أي تحالف من الدول الأخرى الدخيلة على الإقليم، ويمكن لها أن تصبح قوة كبرى[3].

الدول الصـغرى: تتميز بصـغرها وضـعفها، والتي يمكن أن تلعب دورًا محليًا، ينحصـر في محاولة الحفاظ على الاستقلال وحماية الحدود من الغزو الخارجي[4].

رابعًا: الاستقرار الدولي

التعريف اللغوي والاصطلاحي: الاسـتقرار لغة، كلمة مأخوذة من اسـتقر، يسـتقر، اسـتقرارًا والتي اشـتقت من القر، حيث جاء في معجم لسـان العرب، بأنَه القرار في المكان والثبات، كما ذكرت الكلمة في القواميس الأجنبية بما يفيد المعنى ذاته، ومن ذلك تعريف القاموس الفرنسـي**LA ROUSSE** للاسـتقرار على أنَه:"**صـفة تعني بقاء الحالة أو الوضـعية على**

[1] بوالجدرى، **مرجع سابق**، ص 29.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 30،29.

[3] **المكان نفسه.**

[4] توفيق ، **مرجع سابق**، ص 54.

ماهي عليه، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر"[1]، أما اصطلاحا، فقد اصطلح عليه في العلوم الاجتماعية معنى:" **ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري، أي عدم حدوث تغيير مقصود من قبل المجتمع نفسه أو من خارجه، يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله فيخرج على حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليه إلى حالة عدم الاستقرار**[2]. وعرف معجم مصطلحات عصر العولمة، استقرار النظام على أنَه: **" مصطلح للتعبير عن قدرة النظام على الاستمرار فترة طويلة، مع عدم وجود تغيير اجتماعي، ويكون النظام السياسي فيه، باقيًا في حالة مقبولة من التوازن لفترة طويلة"**[3].

أما مفهوم الاستقرار الدولي فيشير إلى حالة من التوازن والهدوء النسبي، بين مختلف الفواعل المكونة للنظام الدولي، ولا يعني هذا المفهوم غياب حالة النزاعات الدولية أو الاقليمية عن المشهد الدولي، إنَما يفيد بوجود آلية فعالة لتسوية وحل النزاعات بالطرق السلمية، ومحاولة الحد من تأثيرها على النظام ومكوناته. وكذلك لا تعني حالة الاستقرار حتمية بقاء الوضع على ما هو عليه إلى الأبد، فقد يحدث وأن تزول هذه الحالة، نظرًا لارتباط مفهوم عدم الاستقرار بالنظم الدولية والإقليمية، وفي هذا الصدد أشار **كوينسي رايت** إلى أنَ **"النظام الدولي عادة ما يشهد حربًا نظامية، تؤدي لتغير بنية النظام الدولي، فيما أطلق عليه نظرية دوائر الحرب، التي قد تؤدي إلى سقوط مؤسسات وقواعد النظام السابق واحلال محلها مؤسسات جديدة "**[4]. كما يتأثر الاستقرار بتوزيع القوة بين الدول، التحالفات الدولية، حالة أو وضعية حقوق الانسان، النظام الاقتصادي العالمي. ويتعزز في ذات الوقت بالالتزام بالمبادئ العامة، واحترام القانون الدولي، تأسيس منصات إقليمية ودولية، للتعاون والعمل المشترك في مختلف المجالات كالأمن الدولي، التجارة الدولية، التنمية الدولية، وقضايا البيئة.

أما في أدبيات العلاقات الدولية، ورغم محورية مفهوم الاستقرار الدولي، الذي يعد غاية كل السياسات، إلاَ أنَه لم يتم الإشارة إليه كمفهوم مستقل، إنَما جرى ربطه بمفاهيم الأمن والسلام، حيث ركزت اسهامات كبريات المدارس على بناء نماذج نظرية لتكريس الأمن والسلم، تحدد فيه عوامل عدم الاستقرار، وكيفية تجاوزها، بما يفضي إلى تحقيق الاستقرار الدولي والإقليمي، وفي هذا السياق استطاعت المدرسة الواقعية مع **ريمون أرون** أن تقدم نظرتها الأمنية، بالتركيز على مسألتي التجانس و التنافر بين المجموعات الدولية، حيث ترى بأنَ النظام المتجانس هو الذي تنتمي فيه كل الدول للنموذج الدولي نفسه، أما النظام غير المتجانس، فهو الذي تنتظم فيه الدول حسب اعتبارات متناقضة، فمثلا قد تكون الأحلاف العسكرية آلية للاستقرار، لكنها ليست منصات متجانسة لبناء السلام الدائم.

---

[1] محمد الصالح بو عافية، "الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد(15)، جوان (2016)، ص ص 309، 310.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، "التفتيت بالأقليات: الأقليات وعدم الاستقرار السياسي"، **مجلة روافد**، المجلد (03)، العدد(02)، ديسمبر (2019)، ص ص 140، 141.

[3] غريفيثس، أوكالاهان، **مرجع سابق**، ص 46.

[4] محمد عبد الله يونس، "إشكالية الاختزال: الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليًا وخارجيًا"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد (50)، العدد(197)، جويلية (2014)، ص 08.

مع بروز فواعل غير دولاتية، حاول **باري بوزان** أيضًا أن يجدد الطرح، ضمن ما أطلق عليه **"الفوضى الناشئة"**، حيث رأى أنّه عندما تبدأ دولة متعددة الإثنيات بالانهيار، فإنّ المجموعات الوطنية، تجد نفسها مجبرة على تحصيل أمنها بنفسها، في وضعية شبيهة بحالة الدول في النظام الدولي، وهو ما يؤدي إلى بروز معضلة عدم الاستقرار الإقليمي، خاصة وأنّ الإثنيات المتصارعة، قد تسعى لاجتذاب مؤيدين لها من خارج الإقليم، مستشهدًا بالحالة اليوغسلافية، وهنا استطاع بوزان أن يضع مقاربة لتفاعل الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، لتفسير معضلة الاستقرار من الداخل إلى الخارج[1]. بينما ركز أنصار الليبرالية على دور المؤسسات الدولية والإقليمية، كونها آلية من آليات مواجهة آثار الفوضى الدولية، والحد من عدم الاستقرار، وفي هذا الإطار يشير **كارل دويتش**، إلى أنّ المؤسسات الدولية تسهم في تأمين مجتمع الأمن الذي يأخذ ثلاثة أشكال[2]:

- **مجتمع اللاحرب**: ويعد الإطار الذي تتوفر فيه المؤسسات الشرعية، لحل النزاعات الدولية والإقليمية بطرق سلمية.
- **المجتمع التعددي**: في حالة وجود مؤسسات تعزز التواصل بين الفواعل وتقضي على سوء الإدراك.
- **المجتمع المندمج**: في حالة وجود مؤسسات مشتركة ذات قوة إلزامية في وجه أعضائها.

الإطار النظري للدراسة

إنّ تسليط الضوء على ظاهرة التنافس في مستوياته الدولية والإقليمية، يفرض علينا توظيف مجموعة من الأطر والمقاربات النظرية في هذه الدراسة، والتي تتمثل في:

1-**النظريات الجيوبوليتيكية:** وتركز هذه الأخيرة على دراسة التأثيرات المكانية والعوامل الجغرافية للدول والأقاليم، على صنع وبلورة الظاهرة السياسية، حيث تقر بوجود ترابط عضوي ما بين موقع الدولة الجغرافي وخصائصه المكانية، و ما بين تأثيره على استراتيجياتها السياسية والاقتصادية. هذا من جهة، من جهة ثانية توظف النظريات الجيوبوليتيكية لتفسير أسباب جذب بعض الأقاليم الجغرافية، لسياسيات التنافس العالمية والإقليمية، وهنا يعد حوض قزوين بمقاييس نظريات الجيوبوليتيك، **نقطة ارتكاز** أساسية لفهم وتفسير تفاعلات الأنساق الكلية أو الجزئية، التي تتصدر السياسات الدولية، حيث يكتسب أهميته بالانتماء إلى رقعة جغرافية أوسع منه هي القارة الأوراسية، التي تقع ضمن محاور التنافس الجيوبوليتيكي العالمي والإقليمي، وبالتالي فإنّ أية دراسة لآسيا الوسطى، لا يجب أن تهمل منطقة بحر قزوين و أوراسيا، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من **"اللعبة الكبرى"** **"The Great Game"**، وكونها أحد محاور اهتمام العالم القديم والحديث، لذلك فهي تذكرنا باللعبة الاستراتيجية التي سادت خلال القرن 19، وبالطموحات المتصادمة للإمبراطورية العظمى الروسية والبريطانية، حيث تحولت أفكار الجيوبوليتيكيين الأوائل، كل من نظرية قلب الأرض

[1] خالد شيات، "هل تصلح الواقعية لتفسير معضلة الاستقرار الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد (50)، العدد(197)، جويلية(2014)، ص ص25، 30.

[2] يونس، **مرجع سابق**، ص 12.

لماكيندر، نظرية الريملاند لسبيكمان، ونظرية القوة البحرية لماهان. والتي أجمعت أغلبها على كونها قلب المجال الجيوبوليتيكي الجديد، تحولت إلى مقترحات اعتمدت عليها فيما بعد السياسات الألمانية النازية وحتى الأمريكية[1].

فبالنسبة لنظرية قلب الأرض: تعود هذه النظرية للسير **هالفورد. ماكيندر Halford Makinder**، الذي يعتبر أحد أهم الشخصيات الأكثر تألقًا بين علماء الجيوبوليتيك، حيث بقي لمدة نصف قرن يدافع عن استراتيجية انجليزية فعالة في السياسة الدولية للقرن العشرين، من شأنها التفاعل بإيجابية مع التحولات المستجدة، والتهديدات المحتملة من القوى القارية، خاصة روسيا وألمانيا، لمنع السيطرة على أوراسيا، كان أول وأهم أعمال ماكيندر ما كتبه في: **المحور الجغرافي للتاريخ (The Geographical Pivot Of History)**، وهو محاضرة ألقاها أمام الجمعية الجغرافية الملكية بلندن سنة1904 [2]، ثم حولها إلى مقال نشره في ذات السنة في المجلة الجغرافية، وفيه عرض المؤلف أساس رؤيته للتاريخ والجغرافيا، حيث طور من مفاهيم جغرافية ذات بعد عالمي، خاصة بعد نشره لكتاب**(المثل الديمقراطية والواقع)(Democratic Idaels And Reality)** سنة 1919، والذي أشار فيه إلى نظرية قلب الأرض التي ترجمت إلى قلب العالم، أكد فيها على أنَ ثلاثة أرباع (3/4) من مساحة كوكب الأرض تغطيها مياه البحار، وأنَ اليابس لا تشكل سوى ربع مساحتها (1/4)، ولاحظ أنَ وحدة البحار واتصالها مع بعضها، قد أوجد ما نطلق عليه بالمحيط العالمي، وميز بينه مبين مفهوم " الجزيرة العالمية"، التي تتشكل من اليابس الذي يضم كل من أوروبا، آسيا، وإفريقيا، والتي أطلق عليها (World Island) أو القارة الأوراسية[3]. ثم سلط ماكيندر جهوده البحثية على استعراض أهمية هذا المجال الجيوبوليتيكي على علاقات القوة والتأثير العالمية، عندما أطلق قانونه الشهير أنَ من يسيطر على قلب العالم يسيطر على العالم ككل، وهو الاسقاط النظري الذي تم التطرق إليه عند استعراض الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة.

أما الاسهام الثاني فيبرز في نظرية **القوة البحرية (Sea- Power)** للأمريكي **ألفريد ماهان Alfred –Mahan**(1840-1914)، والذي لم يكن على غرار ماكيندر عالمًا جيوبوليتيكيًا، بل كان أميرالًا عسكريًا بحريًا، و لم يستخدم مصطلح الجيوبوليتيك، إلَا أنَ مناهج تحليله والنتائج التي توصل إليها في بحوثه ومؤلفاته خاصة: **(تأثير القوة البحرية على الثروة الفرنسية والإمبراطورية 1723-1812)، (اهتمام أمريكا بالقوة البحرية في الحاضر والمستقبل)، (مشكلة آسيا وتأثيرها على السياسة الدولية)، (القوة البحرية وعلاقاتها بالحرب)**، يتطابق مضمونها مع الرؤية الجيوبوليتيكية الصرفة، واعتبر أول كتاب نشره **(القوة البحرية في التاريخ)**، نصًا كلاسيكيًا في الاستراتيجية العسكرية، كما طور من مفاهيم القوة البحرية، حتى صار اسمه مرادفًا لهذا المصطلح، ويرى ماهان أنَ قوة الدولة ليست في مساحتها، بل في خطوط سواحلها وطبيعة موانئها، وبالضبط في أسطولها البحري مع القوة العسكرية[4]، حيث يرى **ماهان**، أنَ التجارة هي الأداة الأولى للسياسة، أما النشاطات العسكرية، فهي تقتصر على تأمين الشروط الأفضل لإقامة الحضارة الكونية، ولذلك قدم

---

[1] Martin Ira Glassner, **Political Geography** (New York : Rutlege. First Published, 1998), p126.

[2] نوار محمد ربيع الخيري، **مبادئ الجيوبوليتيك**، (بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص 167.

[3] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، (تر، عماد حاتم)، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص ص85،86.

[4] الخيري، **مرجع سابق**، ص 153.

بعض الاشـتراطات الضـرورية لإنشـاء أية قوة بحرية، كالموقع الجغرافي، الهيئة الجيولوجية للسـواحل، امتداد المسـاحة وعدد السكان، إلى جانب قدرة الدولة على استغلال إمكانياتها المادية والبشرية لإنشاء القوة البحرية[1]. في هذا السياق إنَ اعتماد الدراسـة على نظرية القوة البحرية، قد جاء بغرض التأكيد على أهمية موقع بحر قزوين في السـياسـات الدولية، كونه يشـكل العنصـر الرئيسـي الذي تقوم عليه الكتلة البرية أو القوى البرية (روسـيا والصـين وألمانيا بدرجة أقل)، والتي تختلف من حيث التركيبة والوظيفة عن الكتلة البحرية أو القوى الأطلسية (بريطانيا والو. م. أ)، في ظل سعي القوى البرية إلى فرض هيمنتها وسلطتها عن طريق البر.

وفي مسـتهل اسـتعراض أهمية منطقة بحر قزوين على مسـتوى المسـارح الجيوبوليتيكية، تبرز نظرية الريم لاند (**Rim land**) **لنيكولاس سـبيكمان** Nickolas spyKman(1893-1943) الهولندي المولد، و المتابع المباشـر لخط الأميرال **ماهان** الذي لقب بأب نظرية الاحتواء، وعرف باسـتخدامه للمذهب النفعي، والرغبة في تقديم المعادلة الجيوبوليتيكية الأشـد فعالية والأكثر تأثيرًا، والتي سـتمكن الو .م .أ وبأسـرع الطرق من تحقيق السـيطرة العالمية، قدم نظريته بعد أن درس وباهتمام أعمال **ماكيندر**، واقترح مخطط جيوبوليتيكي يختلف عن نموذجه، أطلق عليه(**تصـويب ماكيندر**)، حيث ذكر أنَ هذا الأخير، قد بالغ في تقيم الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة قلب الأرض **heart land**، ولذلك اعتقد **سـيبكمان** أنَ العالم مقسـم، إلى نفس الأقسـام التي اقترحها **ماكيندر** (قلب الأرض، الهلال الداخلي، الهلال الخارجي)، لكنه يرى أنَ التاريخ الجغرافي للهلال، قد تكوَن من تلقاء نفسه، ولذلك يتحول مفهوم قلب الأرض(**heart land**)، إلى مجرد مكان تلتقي فيه جميع التدفقات الحضـارية القادمة من المناطق السـاحلية، ولا يحمل في طياته أية رسـالة جيوبوليتيكية، كونه لا يتمتع بصـفات تؤهله لقيادة العالم. ولذلك يعد أهم ما طرحه سـبيكمان هو مفهوم (**Rim- land**)، وهي أرض الحافة أو المناطق الهامشـية في كتابه (**جغرافية السـلام**) كتعويض عن مفهوم (**heart land**)، ليس بالمعنى الاصـطلاحي فقط، بل حتى بالمعنى الجيوبوليتيكي[2]، وقرب المناطق الهامشـية أكثر من مفهوم **قلب الأرض**، واعتقد بقوة أنَ السـيطرة عليها ضـرورية لتحقيق الهيمنة العالمية[3]، حيث تتحول حسـبه الـ (**Rim land**) وليس (**heart land**) إلى مفتاح السـيطرة العالمية، وبذلك فقد سمح لنفسه بأن يقترح تصويب المعادلة الجيوبوليتيكية السابقة **"لماكيندر"** إلى **"أنَ من يسيطر على أرض الحافة يسيطر على أوراسيا، ومن يسيطر على أوراسيا يقبض على مصير العالم بيده"**.

نظرية القوة الجوية (The Air Power): خلال الحرب الباردة ومع التقدم الحاصـل في الجانب التكنولوجي، الذي أثر بشكل واضح على تطور الفكر الجيوبوليتيكي، وأمام تقدم الطيران حاولت نظرية القوة الجوية ملئ الفراغ المفاهيمي، بإبراز تأثير هذا الأخير على حقل الجيوبوليتيك، فبدأت النظريات الكلاسـيكية للقوة الجوية (**Air Power**) بالاسـتقلال، خاصـة بعد تحول القوة الجوية إلى أداة مهمة في القوة العسـكرية والعمليات الحربية[4]، وتعد الإشـارة التي ذكرها الرائد في السـلاح الجوي الروسـي **أليكسـندردي سـيفيرسـكي(1894-1974)**، في بحثه (**القوة الجوية مفتاح البقاء**) **(The Air**

---

[1] دوغين، **مرجع سابق**، ص ص94، 95.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 105، 106.

[3] Mark blacksell, **political geography** (New York : routledge contemporary human geography) , p 141.

[4] Richard Muir, **political geography a new introduction**, (London: Routledge, First published 1990), p 22.

Power Key To Survival) الصـادر سـنة 1950، أبرز الانطلاقات الفكرية التي تشـكلت وفقها نظرية القوة الجوية في التحليل الجيوبوليتيكي، حيث قسـم الأجواء الجوية إلى مجالات سـيادية، بعضـها تابع لروسـيا بينما يخضـع الآخر إلى الهيمنة الأمريكية، واعتبر أنَه رغم التقسـيم، إلاَ أنَ حالة التصـادم تبقى واردة، وتقع أغلبها ضـمن منطقة تداخل النفوذ والارتطام، التي حددها بمنطقة أوراسـيا، وبالتالي فإنَ اخضـاع منطقة التصـادم إلى الهيمنة الكلية للطرف الوحيد، هي مرتبطة بإمكانية تفوقه على المسـتوى الجوي، حيث يقول **سـيرفرسـكي**:" أنَه من الخطأ اعتبار السـيطرة الجوية مكملة للسيطرة البرية أو البحرية، بل من يسيطر على الجو يسيطر على البر والبحر معًا"، والدليل أنَه قبل بداية الحروب تقوم الجيوش بما يعرف بالقصف الاستراتيجي Strategic Bombing.

إنَ اسـقاط التحليل الجيوبوليتيكي، عبر عرض رؤية مختلف النظريات الجيوبوليتيكية لموضـوع الدراسـة، يأتي ضـمن تحديد عناصر قوة وأهمية منطقة بحر قزوين وخصائصها الجغرافية في التحكم في التوازنات الدولية كونها منطقة التقاء وتماس بين خطوط جغرافية ومحاور جيوبوليتيكية متعددة، فبناءً على التصـورات الجيوبوليتيكية السـابقة تأسـست فصـول اللعبة الكبرى، بين القوى العظمى(بريطانيا وروسـيا) خلال القرن 19، والتي امتدت قواعدها لتشـمل القوتين العظمتين (أمريكا والاتحاد السـوفيتي)خلال حرب الباردة ضمن استراتيجية الاحتواء، وحتى الآن ماتزال تدور فصول هذه اللعبة بين القوى الغربية (أمريكيا وحلفائها الغربيين)، والقوى الشـرقية(روسيا والصين)، فترسم معالم لعبة استراتيجية كبرى، جديدة من حيث الفواعل، قديمة من حيث ساحات المنافسة (أوراسيا).

2-**مقـاربة تحليـل النظم الإقليميـة:** تنطلق هـذه المقاربـة من فكرة انقسـام النظـام الـدولي إلى نظم إقليميـة، تمتاز بتفاعلات تقع ضـمن نطاق جغرافي محدود، وتتيح لنا عملية حصـر هذه التفاعلات أو القضـايا في هذا المجال فهمًا دقيقًا لها، ومعالجتها بشـكل أفضـل. ثم تعززت الدراسـات الإقليمية أكثر، بعد الإضـافة العلمية للباحثين **لويس كانتوري وسـتيف شـبيغل** تحت عنوان: "**السـياسـة الدولية للأقاليم**"، ثم تلتها بثلاث سـنوات الكتاب الذي أصـدره كل من الأسـتاذان **ريتشـارد فولك وسـولمند لوفيتز** بعنوان "**السـياسـة الإقليمية والنظام الدولي**"، حيث منح هو الآخر دافعية للاهتمام بدراسـة الأقاليم والعلاقات الدولية التي تحدث في إطارها، كسـياسـيات منفصـلة عن سـياسـات القوى الكبرى وغير ممتدة عنها. وتندرج أسـباب اعتمادنا على هذه المقاربة، في دراسـة موضـوع التنافس الدولي والإقليمي حول ثروات بحر قزوين، في ذات السـياق الذي تقدم به كل من كانتوري وشـبيغل، لتبرير أسـباب ادراج المسـتوى الإقليمي كمستوى للتحليل في السياسة الدولية، إذ يتيح لنا توظيفه ما يلي:

- التعرف على بنية النظام الإقليمي الكلي في آسـيا الوسـطى، وعلى حجم وكثافة التفاعلات الدولية، التي تفرزها فواعله إلى جانب أنماط تكرارها.
- عدم ربط مسـببات بروز الظواهر الإقليمية، بتفسـيرات مرتبطة بنظريات اختراق الخارج للداخل، حيث يسـمح لنا هذا التصـحيح، بالتعرف على الأسـباب والأبعاد المحلية والإقليمية، لتحول منطقة بحر قزوين إلى بؤرة للتنافس الدولي والإقليمي.

- إنَ وضـع السـمات المشـتركة لدول النظام الإقليمي، تمكننا من رسـم الحدود الفاصـلة بين مختلف الأنظمة الإقليمية مع بعضـها البعض، هذا من جهة، وبينها وبين نظمها الفرعية التابعة لها من جهة أخرى، واتسـاقًا مع هذا الطرح، تعد الخصـائص الهيكلية كالأوضـاع الاقتصـادية والسـياسـية والأمنية والاجتماعية، إلى جانب التفاعلات بين الوحدات السياسية، وبين محيطها المادي والأيديولوجي والسياسي، سمات مشتركة لدول النظام الفرعي في بحر قزوين، تميزه عن باقي النظم الفرعية المجاورة له.

- يسـمح هذا المسـتوى للدراسـة بإجراء مقارنة، لسـياسـات مختلف القوى على المسـتوى الإقليمي والدولي، مما يسهل عملية تصنيفها وترتيبها هرميًا، لمعرفة أيها أكثر قدرة على التغلغل.

3 -**نظرية الألعاب The Game Theory:** تقوم هذه النظرية على تحليل المواقف التصارعية للأطراف، باعتبارها بدائل تم اختيارها اعتمادًا على تصورات وتوقعات كل طرف لاستراتيجية الطرف الذي ينافسه، حيث أنَ جوهر هذه النظرية لا يقوم على وصـف سـلوك اللاعبين فقط، بل يمتد إلى إمكانية التعرف على السـلوك الأمثل "العقلاني" من جانب كل لاعب خلال محاولة تعظيم مكاسـبه إلى أقصى حد ممكن وتقليل خسـائره إلى أدنى حد ممكن[1]. وقد عرفها **مارتن شـوبيك** على أنَها:" طريقة لدراسـة صـناعة القرار في مجالات الصـراع"، بينما ينظر إليها **توماس شـيلينج** على أنَها:" نظرية تهتم بأوضـاع يكون السـلوك الأفضـل لكل طرف معتمدًا على قدرته على توقع ما سـيفعله الطرف الآخر، وهذا ما يميز الألعاب الاستراتيجية عن ألعاب الحظ"[2].

تنقسـم النظرية إلى نوعين رئيسـيين هما: اللعبة الصـفرية واللعبة غير الصـفرية، إذ تنشـأ الحالة الأولى عندما يكون ربح دولة ما يسـاوي خسـارة متساوية القدر بالنسـبة للطرف الآخر، أي المكسـب الذي يحقق الطرف (أ) يسـاوي الخسـارة التي حققها الطرف (ب)، وهنا تكون النتائج مقبولة على أسـاس الحد الأدنى للفائدة يقابله الحد الأدنى للخسارة. أما الحالة الثانية تنشأ نظرًا لأنَ الفائدة المتوخاة غير محددة، فيمكن زيادتها باللجوء إلى الأسلوب التعاوني الذي لا يسـمح بالصـدام بين المتصـارعين، وهنا قد تجنب نظرية الألعاب الأطراف المتصـارعة حالات الحروب والمواجهة. كما قد لا يضطر الأطراف إلى الاعتماد على الشكل التعاوني فقط بل قد يفضلون السلوك غير التعاوني، خاصة عندما لا ينشأ أي اتصال مباشر بين الأطراف، وهنا قد لا يعرف أي طرف سلوك الطرف الآخر إلاَ بعد الاقدام عليه، وفي ظل هذا النوع من اللعب يتقاسم الطرفان نتائج الربح والخسارة.

ويأتي الاعتماد على هذه النظرية لتحليل المواقف التنافسـية بين أهم القوى الدولية والإقليمية، في إطار اللعبة الكبرى، وذلك عبر عرض مختلف الاسـتراتيجيات الكبرى التي ميزت السـياسـات الخارجية لكل فاعل، ليس بوصـفها ردود أفعال واسـتجابات طارئة بل لكونها تفاعلات دائمة وعقلانية، محكومة بحسـابات الربح الخسـارة. كما تتيح هذه النظرية دراسـة تسـلسـل القرارات والأفعال الصـادرة عن جانب أحد الأطراف وردود الأفعال المتوقعة عليها، وهنا

---

[1] توفيق، **مرجع سابق**، ص 124.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (تر، وليد عبد الحي)، (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1985)، ص 335.

تتحول سياسات التنافس القائمة في منطقة بحر قزوين إلى لعبة شطرنج، هذه الأخيرة التي تعد أحد أشكال المباريات أو الألعاب التي يتصـرف فيها اللاعبون بطريقة تحقق لهم الفوز، مع الأخذ في الاعتبار تصـرفات أو تحركات اللاعبين الآخرين.

الإطار المنهجي للدراسة

فرضت طبيعة الدراسـة، وتعدد مسـتوياتها، الاسـتعانة بمجموعة من مناهج البحث العلمي، التي تسـاعد في الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضـوع، ومعالجة إشـكالية البحث، بما يخدم الهدف العام من هذه الدراسـة. ويمكن تبرير اختيار هذه المناهج فيما يلي:

1-المنهج التاريخي؛ و يعد أحد أهم المناهج التي يمكن الاسـتعانة بها، في الدراسـات السـياسـية عمومًا، والعلاقات الدولية بشـكل خاص، باعتباره أداة منهجية مهمة، يسـتخدمها الباحث في جمع المعلومات والبيانات، عن الأحداث والوقائع التاريخية المرتبطة بتطور الظاهرة محل الدراسـة، والتي تعتبر مخبرًا بعد فحصـها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، بغرض اسـتخلاص التعميمات اللازمة، والبناء عليها لفهم الحاضر والتنبؤ بالمسـتقبل، وبذلك نتعدى مجرد سرد الأحداث؛ تبرز أهمية اعتماد هذه الدراسـة على هذا المنهج بالذات في الفصـول الأولى منها، أين تمت الإشـارة إلى السـياق الزماني الذي بدأ فيه التنافس الدولي والإقليمي، بالظهور في منطقة أوراسيا وآسيا الوسـطى، ضمن اللعبة الاسـتراتيجية الكبرى، والتي توسـعت فيما بعد، مع تشـكل أضلاع المثلث الاسـتراتيجي، ثم مع توسـع دوائر التنافس بعد انخراط القوى و الفواعل الإقليمية الأخرى، كما تمت الاسـتعانة أيضًا بهذا المنهج في اسـتعراض الأهمية التاريخية والحضـارية لمنطقة بحر قزوين، وفي تحليل الجذور التاريخية للنزاعات العرقية والحدودية، التي شـهدها القوقاز ،كنتيجة لسـياسـات التنافس، حول انشـاء ممرات برية على أراضـيه، للاسـتئثار بنقل ثروات البحر، فضـلاً عن التطور التاريخي للخلفيات الفكرية والأيديولوجية، التي توجه سلوك هذه الفواعل تجاه منطقة بحر قزوين.

2-المنهج المقارن: يعد المنهج المقارن البديل العلمي عن التجريب في العلوم الاجتماعية والانسـانية، هذا وقد تمت الاسـتعانة به في مختلف أجزاء هذا البحث، وذلك خلال مقارنة الإمكانيات الجغرافية والاقتصادية والحضارية، للمنطقة المشـمولة بالدراسـة، بإمكانيات وطاقات مناطق نفطية عالمية أخرى، ومقارن واقع هذا الفضـاء الإقليمي قبل وبعد نهاية الحرب الباردة، كما جرى توظيف هذا المنهج أيضًـا، خلال مقارنة اسـتراتيجيات أدوار القوى المتنافسـة، من حيث دوافع ومبررات انخراطها في هذا التنافس، ومن حيث والآليات والقدرات المسـتخدمة، التي وظفها كل طرف لتحقيق أهدافه التنافسية.

صعوبات الدراسة

صادفتنا في هذه الدراسة، مجموعة من الصعوبات التي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- شـساعة الموضـوع، وتعدد الأطراف (القوى الفاعلة)، حيث تعد دراسـة التنافس الدولي والإقليمي على منطقة بحر قزوين، من الدراسات الشائكة والمعقدة، ويرجع مصدر التعقد والصعوبة، في احتواء الموضوع على الكثير من التناقضات

والتفاصيل والاحتمالات، التي تكتنف موضوع، وأطراف، ومجالات التنافس، بشكل يفرض على المهتم التوقف عند كل جزئية، لشرحها وتوضيحها، نظرًا لما تقدمه هذه الخطوة، من استزادة في فهم الظاهرة.

- يعدّ موضوع الدراسة من القضايا الراهنة، غير المفصول فيها بشكل نهائي، والمستمرة في سياق التفاعلات الدولية والإقليمية؛ ففي الوقت الذي يربط فيه المهتمون تاريخ انهيار الاتحاد السوفيتي، بتوقيت انطلاق سباق التنافس الدولي والإقليمي على منطقة بحر قزوين ضمن (اللعبة الكبرى الجديدة)، تعود قواعد اللعبة الكبرى القديمة لدى كثيرين، إلى بداية الاهتمام الدولي بمقدرات أوراسيا-بحر قزوين، إذ تشكل هذه الثنائية عائقًا بحثيًا أمام أية دراسة، خاصة فيما يتعلق بمستقبل ومآلات التنافس الدولي والإقليمي.

تبرير خطة الدراسة

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث وتساؤلاته الفرعية، واثبات صحة الفرضيات المطروحة من عدمها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، وهذا كما يلي:

تناول الفصل الأول "مكانة وأهمية الموقع الجيوستراتيجي لمنطقة بحر قزوين"، وقد تم فيه التطرق إلى مجمل الخصائص الجغرافية للمنطقة، إلى جانب عرض مقومات والإمكانيات المنطقة المادية وغير المادية، خاصة منها الطاقوية والحضارية وإلى جانب استعراض الأهمية الجيوبوليتيكية، وفقًا لما حددته نظريات الجيوبوليتيك الكلاسيكية والمعاصرة، وذلك بغرض توضيح مراكز الجذب الاستراتيجية، التي يتمتع بها الإقليم، والتي حولته إلى ساحة مفتوحة للتنافس الدولي والإقليمي.

أما الفصل الثاني والموسوم بـ: "دائرة التنافس الجيوستراتيجي الدولي في منطقة بحر قزوين (المثلث الاستراتيجي)"، فقد جاء التركيز فيه على تحليل أدوار الفواعل الكبرى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وذلك عبر دراسة مرتكزات السياسة الخارجية لكل طرف، والانطلاق من تحليلها كحجر زاوية، وركن أساسي لتقيم سياسات باقي الفواعل الأخرى، لذلك فإنَ أية محاولة لفهم واقع هذه المنطقة، هو مرتبط بحتمية فهم وتحليل السياسة الخارجية لهذه القوى، كمدخل تفسيري مهم، لمعرفة معضلات هذه المنطقة، والسياق الذي طرأت فيه أهم التحولات الكبرى، التي مست المواقف الخارجية لهذه الدول. وهنا اقتضت متطلبات الدراسة تخصيص مبحث لكل طرف، حيث أفردنا المبحث الأول لتحليل الدور الروسي الصاعد في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز روسيا كوريث شرعي له، نظرًا لما يربطها بالمنطقة من روابط تاريخية وحضارية واقتصادية وأمنية، ولقد فضلنا البدء بالطرف الروسي، نظرًا لأنَ سياسته ومواقفه السابقة، هي التي فتحت المجال أمام التغلغل الدولي وخاصة الأمريكي منه. الذي استغل رغبة الجمهوريات الحديثة في تحقيق استقلالها السياسي بعيدًا عن الوصاية الروسية، وعلى هذا الأساس تم التطرق إلى الدور الأمريكي المتزايد في المنطقة، كرد فعل على فشل الاستراتيجية الروسية في الحفاظ على مجالها الحيوي ضمن المبحث الثاني، بينما خصص المبحث الثالث للصعود الصيني المتزايد في المنطقة، والذي به اكتملت أضلاع المثلث الاستراتيجي ، ولأن دراسة القوة الفعلية للدولة وتأثيرها، لا تتم عبر معرفة حجم امكانياتها العسكرية فقط، بل أيضًا من خلال معرفة حجم قدراتها

الجغرافية، والاقتصـــادية و الثقافية والحضـــارية، إلى جانب إدراك مدى قدرة هذه الدولة على توظيف هذه الإمكانات، خدمة لأهدافها على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد أشرنا أيضًا إلى هذه النقطة في فروع هذا الفصل.

وجاء الفصـــل الثالث من الدراســـة ليعالج "أبعاد وتداعيات التنافس على ثروات بحر قزوين، بين القوى الإقليمية، وخاصة تركيا وإيران"، اللتان خصصنا لتحليل دوافع وأهداف كل واحدة منهما، عنصرًا من عناصر الدراسة، بما يوضح إمكانيات وقدرات هذه القوى، على لعب أدورها المؤثرة في قضـــايا الإقليم، هذا وقد عمدت باقي أجزاء الفصـــل إلى رصـــد محاولات تغلغل فواعل جديدة، كالاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والتي باتت تبحث عن موطئ قدم لها في المنطقة.

أما في الفصـــل الرابع فقد ركزت الدراســـة في المبحث الأول، على تحديد الســـمات العامة للنظام الفرعي في القوقاز، لفصـــله عن باقي النظم المحاذية له، ثم جاء المبحث الثاني ليوضـــح أثر التنافس الدولي والإقليمي حول بحر قزوين، في بلورة تحولات النظام الفرعي في القوقاز (التغلغل)، بينما خصص المبحث الثالث لذكر السيناريوهات المستقبلية لقضايا التنافس ومآلاته المحتملة

الفصل الأول: المكانة والأهمية الجيوسياسية لمنطقة بحر قزوين

نتج عن تفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991، عودة منطقة جغرافية شاسعة إلى مسرح الأحداث السياسية الدولية، وبالرغم من أهمية هذه العودة التي يمكن اعتبارها ظاهرة ذات واقع استثنائي، إلاّ أنّه يمكن تجاوز الحديث عن مجرد ولادة كيانات سياسية جديدة (جمهوريات مستقلة حديثًا)، والانتقال إلى الحديث عن التعقيدات المرتبطة بهذه الظاهرة، فبمجرد تصدع المعسكر الشرقي، برز اسم آسيا الوسطى ومعه منطقة بحر قزوين، كأحد النظم الإقليمية الفرعية التي أطلق عليها اسم (قزوين آسيا الوسطى)، أو الألدورادو الجديد[1]، بشكل يجعل من حوض قزوين الجنة المنسية أو الضائعة، ذات القدرات الطاقوية والاحتياطات النفطية الواعدة، التي قد تؤهلها لأن تنافس أو تلعب دور المنطقة البديلة عن بعض المناطق النفطية العالمية، كالشرق الأوسط وبحر الشمال، خاصة في ظل ازدياد الطلب العالمي على الموارد الطاقوية-النفطية تحديدًا- وتحول بعض الدول من دول منتجة إلى دول مستهلكة للطاقة.

وإلى جانب أهميتها الاقتصادية، تتجلى في منطقة بحر قزوين أهمية أخرى، ذات طبيعة حضارية وتاريخية استقتها من أفضلية موقعها الجغرافي، الواقع بين قارتين قديمتين هما أوروبا وآسيا، وجعلتها نقطة التقاء وتماس لخطوط جغرافية وحضارية كثيرة، مما أهلها لأن تكون حاضرة ثقافية ودينية، عدت فيما مضى من أكبر مراكز الإشعاع الحضاري والثقافي، ولذلك فهي لا تقع في قلب الكتلة الأوراسية، من الناحية الجغرافية والحضارية فحسب، بل ذهبت بعض القراءات الجيوبوليتيكية، إلى اعتبار منطقة بحر قزوين، مركز الكتلة الأوراسية وقلبها النابض، وأنَ السيطرة عليها يُعد أحد مفاتيح السيطرة العالمية، الأمر الذي يعزز من قيمة المنطقة وأهميتها ومكانتها المحورية.

لكن وفي إطار الصراع الحضاري وبعد أحداث 9/11 برز مفهوم قلب العالم الجديد (الشرق الأوسط)، حيث جرى تقسيم مراكز الجذب العالمي بين المنطقتين، فمن الناحية غير المادية (الحضارية، الدينية، القيمية) تصنف منطقة الشرق الأوسط بالمجال الحيوي العالمي، أما من الناحية المادية تعد منطقة أوراسيا من بين المناطق الاستراتيجية العالمية، وبناءً على ما سبق يبقى الإشكال المطروح، ما إذا تزال منطقة أوراسيا تحظى بنفس الأهمية الجيوبوليتيكية والحضارية، في ظل عودة الاهتمام العالمي بمنطقة أوراسيا في السنوات الأخيرة؟ وفيما تتمثل أهميتها الاقتصادية؟ وهل يمكن أنَ يتطور إنتاجها الطاقوي، بما يحولها إلى منطقة بديلة أو موازية لأهم المناطق النفطية في العالم؟

وعليه فقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، حيث يتناول المبحث الأول التعريف بالخصائص والميزات الجغرافية لحوض بحر قزوين، خاصة الامتداد الجغرافي والبناء الجيولوجي، بالإضافة إلى التطرق إلى المجال الإقليمي، للدول المشاطئة لحوض بحر قزوين خلال الحقبة السوفيتية، وكذلك ما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، بينما يستعرض المبحث الثاني قراءة تاريخية خاصة بالمنطقة، حيث يتطرق المطلب الأول إلى أهميتها الحضارية وامتدادها الديني والثقافي، بينما يركز المطلب الثاني والثالث على فحص الأهمية الاقتصادية و الجيوبوليتيكية لمنطقة آسيا الوسطى عمومًا، وبحر قزوين على وجه التحديد.

[1] الألدورادو الجديد **le nouvel eldorado** وهي تسمية أطلقها وزير خارجية فرنسا هيرفيه دوشاريت Hervé de charrette، في تصريح له عام 1996، وصف فيها بحر قزوين باعتباره أحد أهم المناطق الواعدة في إنتاج وتطوير الطاقة مستقبلًا في العالم.

المبحث الأول: الخصائص الجغرافية لمنطقة بحر قزوين

بحر قزوين هو أحد المناطق الوامضة، حيث يعتبر أكبر بحيرة حبيسة في العالم، ورغم أنَ بداية اهتمام المجتمع الدولي به قد ظهرت بسبب الأوضاع والترتيبات الدولية الجديدة، إلَا أنَه يعد في الأصل إقليم جغرافي ضارب في أغوار التاريخ، ومرتبط أساسًا بقدم الحضارات البشرية والتجمعات القبلية، التي عاشت على ضفافه، والتي أطلقت عليه تسميات متعددة عكست واقعها الاجتماعي والحضاري، كما يشير اسم بحر قزوين إلى دلالة جغرافية مترامية الأطراف، تمتد من غرب آسيا الوسطى إلى جبال القوقاز الجنوبي، ومن الهضبة الروسية في الشمال إلى الأراضي الإيرانية في الجنوب، و يرسم معها لوحة تزخر بالمعالم الجغرافية والسمات الطبيعية الخاصة.

المطلب الأول: الامتداد الجغرافي والبناء الجيولوجي

الفرع الأول: الموقع الجغرافي وأصل التسمية

1-موقعه: يتميز هذا السطح المائي المغلق بموقعه الجغرافي المهم، حيث يقع بين دائرتي العرض (37-47 شمالاً) وبين خطي الطول (47-55 شرقًا)، وهو بذلك يتواجد على الطرف الغربي لقارة آسيا وعلى أقصى عمق شرقي لأوروبا[1]، عند التقاء آسيا بأوروبا في القوقاز، وتنحصر سواحله بأرضي الدول التي تحيط به من جهاته الأربعة، حيث تحده روسيا من الشمال وكازاخستان من الشمال الشرقي وأذربيجان من جهة الغرب، بينما تحده إيران من الجنوب وتركمانستان من الجنوب الشرقي[2]. وهو موصول بالبحر الأزرق عن طريق قناة مانيش، وبذلك عرفته الموسوعة البريطانية على أنَه: **"أكبر جسم مائي داخلي يمتد من جبال القوقاز شرقًا إلى سهوب آسيا الوسطى غربًا".**

خريطة توضح الموقع الجغرافي لبحر قزوين

المصدر: Google images

[1] Xavier Hommaire de Hell, **les steppes de la mer caspienne, le Caucase, la Crimée et la Russie méridionale,** (paris : libraire de la société géologique de France, 1999), p 10.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، "أهمية النفطية لبحر قزوين"، **مجلة دراسات إيرانية**، عدد(15)، (2002)، ص94.

2-أصل التسمية: تطلق كلمة قزوين (CASPIAN SEA) بشكل عام على أكبر سطح مائي مغلق على وجه الأرض، لكن تاريخيًا وجدت له عدة أسماء قديمة[1]، تزيد عن حوالي 58 اسمًا مختلفًا، وجميعها مشتقة من أسماء المدن والدول الساحلية المطلة عليه، أو من بعض المناطق المتاخمة، وحتى من أسماء بعض الجبال المحيطة به، أو من أسماء القبائل التي عاشت بالقرب من سواحله[2]، مثل: بحيرة طبرستان، بحيرة ماندران، خرسان، اسسكون، جرجان، الخزر، لكن استقرت الأواسط الإعلامية والعلمية، على اسمين رئيسيين تطلقان على هذه البحيرة المغلقة هما (قزوين والخزر).

أ-بحر قزوين: وهي التسمية التي أطلقت عليه قبل ميلاد المسيح بعدة قرون، وهي مشتقة من كلمة كاسب (CASP) وهم السكان المحليون، الذين ينحدرون من قبيلة تركمانية الجذور (في مراجع أخرى ينحدرون عن الجنس الآري)، الذين دخلوا المنطقة قبل الميلاد، واستقروا جنوب غرب هذا البحر، بين نهر أراكس ومدينة أستانة[3].

ب-بحر الخزر: يرجع أصل تسمية بحر الخزر، إلى انتشار قبائل الخزر اليهودية، التي تنحدر من أصل تركي والتي عاشت في وسط آسيا خلال القرون الوسطى، وأنشئت هناك المملكة اليهودية والتي عرفت باسم **"دولة الخزر"**، ويُرجح أنَهم قدموا في مرحلة مبكرة إلى شرق أوروبَا، مرورًا عبر الطريق البري المار شمال بحر قزوين، أين استقروا في شمال البحر، وبذلك أطلق في مرحلة معينة على سكان البحر باسم (الخزر)، واكتسب سكان المناطق الجنوبية اسم الكاسب، ثم تبدلت المسميات وأصبح يطلق على سكان الجنوب باسم الخزر[4]. وما يزال مشكل الاختلاف في التسميات يطفو على السطح حتى اليوم، ففي حين يطلق الباحثون العرب والانجليز تسمية بحر قزوين، نجد معظم الكتابات الإيرانية تحتفظ بتسمية بحر الخزر أو (دراريا أي ماندران)، بمعنى: (بحر ماندران)، (أو دراريا تشومال) بمعنى: (بحر الشمال)[5]. لكن الواقع يؤكد أنَ كلا من الاسمين (قزوين أو الخزر) يوضحان حقيقة تاريخية، وهي أنَ هذا البحر مرتبط بالشعوب التي تحيط بسواحله[6] ارتباطًا قانونيًا، سياسيًا، وحضاريًا.

3-الامتداد الجغرافي: يتمتع إقليم بحر قزوين بامتداد جغرافي شاسع، حيث يبدأ من نقطة التقاء آسيا بأوروبا في جبال القوقاز غربًا، إلى الحدود الغربية لمنطقة آسيا الوسطى، وتلتقي حدوده الشمالية بسهول سيبيريا التي تفصل بينه وبين جبال الأورال، وحدوده الجنوبية بمداخل إيران وسلسة جبال ألبروز في أوروبا، كما يضم حوضه خمسة دول مشاطئة تعتبر ثلاثة منها، داخلة في الدائرة الإقليمية الآسيوية (كازاخستان، تركمانستان، إيران)، بينما تنضم أذربيجان وروسيا، لتكون الدائرة الإقليمية القوقازية، وهنا يأتي موقع بحر قزوين ليتوسط هاتين الدائرتين، فيقسمها إلى أجزاء متعددة ويشكل في الوقت نفسه همزة الوصل بين هذه الأجزاء.

أ-الدائرة الإقليمية لوسط آسيا: يقع بحر قزوين في الناحية الغربية لما يعرف باللاتينية "ترانس أوكسانيا" (أو وسط آسيا)، أو بلاد ما وراء النهر، حسب التسمية التي أطلقها العرب والمسلمون، عندما فتحوا تلك المنطقة نحو سنة 651م،

---

[1] Hommaire, **Op. Cit ,p** 11.

[2] Mohammed Semine, " Mer caspienne : le statut juridique à l'épreuve des égoïsmes nationaux ", **revue algérienne des politiques publiques**, N(02), (2013), p 26.

[3] Loc.cit.

[4] فهد مزبان خزار الخزار، "الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين: رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها" **مجلة دراسات إيرانية**، عدد(38)، ص 64.

[5] محمد صلاح دياري، **التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافية السياسية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص15.

[6] الخزار، **مرجع سابق**، ص 65.

كما أطلقوا عليها تسمية (بلاد خوارزم)، أما الأتراك فقد فضّلوا استخدام اسم (طوران)، والتي تعني أرض الترك أو تركستان الغربية[1]، تميزيًا لها عن تركستان الشرقية الخاضعة للسيادة الصينية. أما بعض المستشرقين، فقد أطلقوا تسمية آسيا الوسطى أو الداخلية، وهو تعريف وصفي لمساحة واسعة من الأراضي الحبيسة، المغلقة والبعيدة عن البحار الكبرى والمحيطات، والتي لا تتصل بها كباقي الدول الآسيوية الأخرى، حيث تبتعد عن أقرب البحار المفتوحة أمامها، ووصولًا للبحر الأسود بحوالي 5200 كم[2].

تحيط بالمنطقة مساحات شاسعة من اليابسة من ناحية الشرق والغرب، أما من الجنوب فهي محصورة بسلسلة من العوائق الطبيعية كالجبال والبحار، أو الصحاري الواسعة التي تشكل امتدادًا متواصلاً، لخط الصحاري القادم من الصحاري الإفريقية الكبرى، باستثناء بعض الطرق البرية الأفقية التي تمر في جنوبها، والتي تربط شرق آسيا بغربها نحو أوروبا، ضمن ما كان يعرف قديما بطريق الحرير (the silk road) [3]، وبعض الطرق العمودية التي تمر في وسطها وتربط قارتي آسيا وأوروبا بقلب القارة الآسيوية. أما حاليًا فقد يستدعي الأمر فهم حقيقة وواقع مهم، يتمثل في عدم وجود تعريف محدد لمنطقة آسيا الوسطى في أدبيات الجغرافية السياسية، لاسيما فيما يتعلق بالامتداد الجغرافي. ورغم هذه الصعوبات فقد برزت بعض التيارات الفكرية، التي حاولت توضيح النظام الإقليمي لآسيا الوسطى من منظورات مختلفة، أهمها:

المنظور الجغرافي: ويتقسم إلى:

التيار الأول: ويعرف آسيا الوسطى تعريفًا جغرافيًا ضيقًا، إذ يقصرها على بعض الدول، التي استقلت حديثًا عن الاتحاد السوفيتي السابق بعد تفككه كطاجيكستان، أوزبكستان، قيرغزستان، تركمانستان، وهذا الاتجاه التعريفي الجغرافي، يستثني دولة أذربيجان وكازاخستان، ويمثل هذا التيار، البريطاني جيفري ويلر Geoffrey Wheeler، أحد كبار المختصين في شؤون آسيا الوسطى.

التيار الثاني: يعرف آسيا الوسطى تعريفًا جغرافيًا أكثر اتساعًا، ويعتقد بأنها المنطقة التي تمتد شرقي الأورال وبحر قزوين حتى شمال غربي الصين ومنغوليًا، وتمتد طويلًا من جنوب سيبيريا في الشمال إلى شمالي إيران وأفغانستان وتشتمل هذه المنطقة حسبه على مجموعة من الدول (تركمنستان، قيرغيزستان، أوزبكستان، طاجكستان)، ويضيف هذا التعريف دولة كازاخستان، إلَا أنَه يستثني هو الآخر دولة أذربيجان، ويمثل هذا الاتجاه دائرة المعارف البريطانية، وهو تعريف موسع جدًا مقارنة بسابقه[4].

المنظور الحضاري: يذهب بالقول إلى أنَه ليس لهذه المنطقة حدود جغرافية دقيقة، بقدر ما تميزها حضارتها التاريخية العريقة، ويذكر بأنَها الأراضي التي تحدها من الشمال سيبيريا، ومن الجنوب إيران وباكستان وبنغلادش والهند، وتضم كل من كازاخستان وتركمانستان، طاجيكستان، قيرغزستان وأوزبكستان وجزءً من إقليم شينجيانغ الانفصالي في الصين[5].

---

[1] خضير عباس أحمد النداوي، **الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض قزوين**، (العراق: دار دجلة، 2014)، ص109.

[2] حميد شهاب أحمد، **التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى**، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (28)، 2005)، ص 05.

[3] كان أول من أطلق هذه التسمية الجغرافي الألماني فيرناندو فون ريتش هوفن سنة 1877، ويشير إلى الطرق البرية المترابطة التي تسلكها القوافل من آسيا نحو أوروبا (لنا تفصيلات أخرى لهذا العنصر في بعض جوانب الفصل اللاحقة).

[4] سرمد خليل إبراهيم البياتي، **التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، (العراق: مكتبة السنهوري، 2016)، ص20.

[5] النداوي، **مرجع سابق**، ص 111.

المنظور التاريخي: المتمثل في تعريف وزير خارجية تركيا (أحمد داوود أوغلو)، حيث عرفها في كتابه (العمق الاستراتيجي) على أنّها المنطقة الممتدة من الشمال إلى الجنوب عبر سيبيريا حتى الهيمالايا، وفي اتجاه الشرق/الغرب عبر المساحة الممتدة من خط أورال -قزوين حتى منغوليا الصين، من جانبه يصنف أذربيجان كدولة داخلة في الامتداد الطبيعي لوسط آسيا بسبب ارتباطها الجيو ثقافي والجيو اقتصادي[1].

ب-الدائرة الإقليمية الفرعية للقوقاز (القوقازالجنوبي): إقليم القوقاز أو القفقاس (KABKAZ) ويعرف أيضًا ببلاد القوقاز أو بلاد القبق، وهي منطقة جبلية تمتاز بوحدة جغرافية، تقع عند الحدود بين كل من قارتي أوروبا وآسيا، وهي موطن الجبال المعروفة بجبال القوقاز، التي تشكل القلب الطبيعي له، حيث توصف بالبرزخ الجبلي الذي تتصل حدوده الغربية بالبحر الأسود، أما حدوده الشرقية فتقع عند مياه بحر قزوين، ويتشكل من سلسلتين هما القوقاز الكبرى الشمالية، والقوقاز الصغرى الجنوبية[2]، وبالتالي تقسم الجبال هذه الدائرة الإقليمية إلى قسمين، قوقاز شمالي والمعروف بالسيسقوقاز (Ciscaucasie)، وآخر جنوبي معروف بالترانسوقوقاز (Transcaucasie).

يقطن الإقليم أكثر من 50 عرقية تتحدث بلغات مختلفة، لذلك أطلق عليه العرب بجبال الألسن، كناية عن تنوعه الكبير في اللغات، يحدّ الشقّ الجنوبي للقوقاز من الغرب البحر الأسود ومن الشرق بحر قزوين، أما شمالاً روسيا الفدرالية أو القوقاز الروسي، ويقع بين خطي الطول 40 و50 درجة شرقًا، ودائرتي عرض 42 و43 درجة شمالاً، وتبلغ مساحته حوالي (186100 كم^2)، يضم 03 جمهوريات مستقلة هي أذربيجان، جورجيا، أرمينيا، لكن مع احتساب مساحة أبخازيا والأوسيتيتين الشمالية والجنوبية، يصل المجموع إلى (206600 كم2) [3]. وبذلك يمثل القوقاز الجنوبي حلقة الوصل بين إقليم بحر قزوين ومنطقة أوروبا الشرقية، عبر البحر الأسود والأناضول[4].

ومنه نجد أنَ أهمية القوقاز وآسيا الوسطى تبرز باعتبارهما دائرتين مجاورتين، لظاهرة طبيعية متميزة هي حوض بحر قزوين، والتي تقع ضمن القلب الجغرافي لأوراسيا، هذا من جهة، من جهة ثانية تشكل كل من كازاخستان وتركمانستان، وهما من دول آسيا الوسطى مثلما ذكرنا سابقًا، أحد أهم العناصر التي تكون جغرافيًا ما يعرف بدول حوض قزوين، وتعد من ناحية أخرى أذربيجان وروسيا الاتحادية دولًا قوقازية مشاطئة له، كما أنَ سواحلها الوطنية من المنظور الجيولوجي هي نفسها سواحل بحر قزوين، التي تقدر بحوالي (6679 كم)، مقسمة على الدول المشاطئة على النحو التالي:

الدولة	إيران	روسيا	أذربيجان	تركمانستان	كازاخستان
طول الساحل	820	1551	640	1768	1900

الجدول (01): توزيع طول سواحل الدول المطلة على بحر قزوين [5]

[1] **المرجع نفسه**، ص112.

[2] Nader jalillosoltan, **le Caucase et les enjeux pétroliers de la mer caspienne**, (faculté de droit, université de Fronché-comté), p 108. **(Accès en: 22.03.2018),** https://www.**afri-ct**.org/wp-content/uploads/2006/03/jallil2001.pdf

[3] جواد صندل، "روسيا، جورجيا، النفط والجيو استراتيجية، منظور جغرافي سياسي"، **مجلة ديالي**، عدد(41)، (2009)، ص 08.

[4] الجميل سيار كوكب علي، "التكوينات التاريخية لجمهوريات القوقاز وما وراءها"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد(119)، لبنان، (1995) ص31.

[5] مزيان، **مرجع سابق**، ص 66.

الفرع الثاني: البناء الجيولوجي لبحر قزوين

لقد تشكل بحر قزوين من الحركات السابقة في القشرة الأرضية، الناجمة عن الحركات التكوينية، التي أدت إلى تكوين الجبال الالتوائية الحديثة التكوين، ويعد حوض قزوين أحد الأجزاء الشرقية لبحر **تيش** القديم، الذي بدأ يتطور مع بداية العصر البليوسيني (Pleocene) الذي يقدّر ما بين 5323 مليون إلى 2588 مليون سنة قبل الميلاد، أين بدأت حركات تكوين نطاق جبال الهملايا – الألب[1]، لذلك يمكن اعتباره بحر ضخم متصل بالبحر الأبيض عبر البحر الأسود، وذلك قبل ملايين السنين، كما يمثل بحر الأورال في آسيا جزءً أساسيًا منه[2].

1-خصائصه الجيولوجية: يعد بحر قزوين ظاهرة طبيعية متميزة، حيث تقدر مساحته ب 420.000,00 كلم^2. وبذلك يعتبر أكبر مسطح مائي أو بحيرة مغلقة، يتصف بملوحة عالية، وينحدر من الشمال نحو الجنوب، أين يبلغ طوله حوالي 1200 كلم^2، ومتوسط عرضه 500 كلم^2، و ينخفض عن مستوى سطح البحر، بحوالي 30 م، كما يشتمل على عدة خصائص جغرافية أخرى أهمها:

أ-الجزر: يقع في بحر قزوين حوالي (50) جزيرة صغيرة، داخل مساحة لا تزيد عن 420.000 كلم^2، وهي مساحة البحيرة ومعظمها غير مأهولة، أما المأهولة منها فهي جزيرة بولا وبيرالا ونارغين، وتقع كلها قرب الساحل الأذري، وتحتوي على احتياطات كبيرة من النفط، أما جزيرة أشوراده فتعتبر الجزيرة الوحيدة، التي تقع بمحاذاة الساحل الإيراني[3]، إلى جانب تكونه من المضايق والخلجان التي تعد ضحلة تمامًا[4].

ب - الأنهاروالوديان: يستوعب بحر قزوين حوالي 79 ألف كم^3 من المياه، حيث يبلغ متوسط عمق له حوالي 180م بينما تبلغ أعمق نقطة فيه إلى 1200 م، وتوجد قرابة السواحل الإيرانية، ويتم تأمين ما مقداره 30 % من المياه العذبة، التي تصب فيه من إيران وروسيا، خاصة نهر الفولغا الضخم، الذي يعتبر بحر قزوين مصب شمالي له ويساهم بحوالي 50 % من مياه البحر[5]، لكن الملاحظ هو تقلص مياهه بسبب تأثير العوامل الطبيعية المختلفة، من تبخر وانخفاض منسوب مياه الأنهار التي تصب فيه، ففي أقل من نصف قرن انخفض منسوب مياهه مترين وتقلصت مساحته من 420.000,00 كلم^2 سنة 1937، إلى 376.000,00 كلم^2 بحلول سنة 1986، لتصل سنة 1994 إلى حدود 373.000,00 كلم^2، مما أدى إلى فقدان مساحة تعادل إقليم فلسطين ولبنان[6].

ج-قطاعاته وأجزائه: يحمل بحر قزوين نفس خصائص البحار والبحيرات، وينقسم إلى ثلاثة قطاعات جغرافية هي القطاع الشمالي، الذي يمتاز بشاطئه الانسيابي وضحالة قاعه، ويحتمل 28 % من مجمل مساحته، و1% من إجمالي حجم المياه، يتراوح عمقه بأقل من 8 أمتار، وتكون حركة المياه فيه باتجاه عقارب الساعة، أما القطاع الأوسط فيغطي أكثر من 36% من مجمل المساحة الكلية للبحر، وبمتوسط عمق يبلغ حوالي 176 م، وتكون فيه حركة المياه فيه دائمًا

---

[1] دياري، **مرجع سابق**، ص ص17، 18.

[2] عبد الرضا، **مرجع سابق**، ص 94.

[3] **المرجع نفسه**، ص95.

[4] شهاب مجيد حميد، "جيوبوليتيك بحر قزوين"، **مجلة كلية الأدب**، عدد (59)، (2002)، ص 410.

[5] M. D'anville, **Mémoire sur La Mer Caspienne**,(PARIS : l'imprimerie Rouelle, Mai, 1977), p 05.

[6] Semine, **Op.Cit**, p 27.

بعكس عقارب الساعة، ثم القطاع الجنوبي وهو القطاع الأكثر غوصًا وعمقًا بأكثر من 1900 م، وتغطي مساحته 36% من مجمل المساحة المتبقية، وتكون حركة المياه فيه دائمًا باتجاه عقارب الساعة[1].

2-أحواضه الجيولوجية: ترجع أهمية هذا العنصر في إبراز وتوضيح العلاقة، ما بين البناء الجيولوجي لمنطقة جغرافية ما والموارد الهيدروكربونية المحتمل اكتشافها فيها، وعليه تصبح معرفة خصائص البناء الجيولوجي لحوض بحر قزوين وعلاقاتها بالمقدرات الطاقوية، ضرورة بحثية يتحتم الإشارة إليها، لقد ذكرنا سابقًا أنَ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر قزوين، ما هي إلاّ بقايا من بحر **"تيش العظيم"**[2] الذي لعب دورًا كبيرًا في تشكيل حوض بحر قزوين، وخاصة حقوله النفطية، التي تقع ضمن مصبات الأنهار والبحيرات، التي تعد من الأماكن الملائمة تمامًا للترسبات العضوية القابلة للتحول إلى هيدروكربونات، وهذا حسب التفاسير التي قدمتها النظرية العضوية لشرح طرق تكوين النفط[3]، ويتألف بحر قزوين من خمسة أحواض جيولوجية رئيسية، تعود لمدة تاريخية قديمة ومختلفة، حيث تختلف الحدود السياسية للدول المطلة على بحر قزوين، مع حدود الأحواض الجيولوجية للبحر ، ويمكن الإشارة إليها بإيجاز في:

أ-الحوض الشمالي لبحر قزوين: The North Caspienne Basin، ويعرف أيضا بـ (Pri-Caspian) يقع هذا الحوض عند الجانب الشرقي من الضفة الروسية، ويمتد إلى الساحل الشمالي لبحر قزوين، ويقع الجزء الأكبر منه ضمن أراضي دولة كازاخستان والجزء الآخر ضمن أراضي روسيا، ويعود هذا الحقل إلى نهاية زمن الباليوزويك Palaezoic.

ب-حوض شمال أوستورت: North Usturt Basin، يقع هذا الحوض إلى الجنوب من الحوض الشمالي لبحر قزوين ويحد بالالتواء المنخفض لشيكار (Chekar) **وموجودزار** (Mugodzar) من الشمال الشرقي، وبنطاق الأورال من الشرق، تقدر مساحته بحوالي240.000,00 كلم تقع كلها ضمن أراضي كازاخستان و أوزبكستان [4].

ج-الحوض الجنوبي لبحر قزوين: The South Caspien Basin يمتد هذا الحوض لمسافة تصل إلى 400 كلم^2 باتجاه شمالي غربي، وآخر جنوبي – شرقي، وبعمق يصل إلى 900 م، يحده من الغرب حوض كورا، أما من جهة الشرق تحده الأراضي الساحلية لدولة تركمانستان ومن الجنوب السلاسل الالتوائية، التي تمثلها امتداد جبال القوقاز والبروز و تاليش، أما حدوده الشمالية فتتمثل بامتدادات شبه جزيرة أبشيرون.

د-حوض مانجيشلاك: Mangyshlak Basin ويقع هذا الحوض في أغلبه ضمن أراضي دولة أوزبكستان، ويقع أيضًا في الجزء الغربي من منطقة توران (Turan Plate) التابعة لزمن الباليوزويك.

هـ-حوض أمودايا: The Amu-darya Basin يمتد هذا الحوض على مساحة تصل إلى 370.000,00 كلم^2، شرقي تركمانستان وغربي أوزبكستان، أما المساحة المتبقية له تصل إلى 37.000,00 كلم^2، فتقع ضمن الأراضي المجاورة وخاصة الأراضي الأفغانية[5].

---

[1] عبد الرضا، **مرجع سابق**، ص94.

[2] في مراجع أخرى يسمى بحر تثيش

[3] دياري، **مرجع سابق**، ص 17.

[4] **المرجع نفسه**، ص 18.

[5]- **المرجع نفسه**، ص 22.

المطلب الثاني: المجال الإقليمي للدول المشاطئة لبحر قزوين

ينحصر التركيز في هذا الجزء من الدراسة ضمن الشريط الساحلي، الذي يشكل ما بات يعرف حاليًا بدول حوض قزوين، وهي الرقعة الجغرافية التي أصبحت تضم خمسة دول هي: روسيا الاتحادية من الشمال الغربي، إيران من الجنوب، كازاخستان من الشمال الشرقي، تركمانستان من الشرق وأذربيجان من الغرب[1]. هذا وقد أسفرت الظروف والمتغيرات الدولية، التي رافقت أحداث تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، عن بروز العديد من التطورات السياسية، التي أثرت بقوة في تغيير الخارطة الجيوسياسية للمنطقة وظهورها على النحو الذي ذكرناه آنفًا.

الفرع الأول: المعالم الجغرافية والسمات الطبيعية لدول بحر قزوين خلال الحقبة السوفيتية

قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، كان بحر قزوين مجرد بحر مغلق، تتقاسمه إيران و الاتحاد السوفيتي، حيث ضمت الحدود السوفيتية حوالي 85% من شواطئ هذا البحر، بينما وقعت 15% منها داخل الأراضي الإيرانية، وكانت الأسس القانونية لهذا التقسيم، تعود إلى نصوص المعاهدات والاتفاقيات القانونية، التي أبرمها الطرفان فترة حكم القياصرة[2]، الذين وصلوا إلى سواحله الجنوبية، أين وقعت الإمبراطورية الفارسية مع الإمبراطورية القيصرية على "معاهدة سان بيترسبورغ **Saint Petersburg** "عام 1723، والتي تنازلت فيها فارس عن حقوقها على كامل سواحل بحر قزوين، الذي أصبح كله ضمن الجسد الروسي، ولم يبدأ الطرفان في تحديد النظام القانوني لبحر قزوين، إلاّ في أوائل القرن 19 من خلال معاهدتين، الأولى معاهدة "جولستان **Gulistan** " في 12 أكتوبر 1813، التي منحت لروسيا الحق في الإبحار في بحر قزوين، إلى جانب العديد من الامتيازات الأخرى[3].

أما المعاهدة الثانية فهي معاهدة "تركما نشاي "**Turkmanchai** " في 22 فيفري 1828، وجاءت بعد حرب دامت 03 سنوات بين روسيا القيصرية، حصلت هذه الأخيرة بموجب هذه الاتفاقية، على أراضي جديدة وامتيازات تجارية، كان أهمها الحق الحصري في امتلاك سفن حربية في بحر قزوين (بمعنى السيطرة الكاملة لروسيا على البحر).

تغير هذا الوضع بعد الثورة البلشفية، حيث اتجه الطرفان نحو التعاون، أين وقعا على عدة اتفاقيات قانونية وتجارية، كان أهمها اتفاق الصداقة لسنة 1921، ثم معاهدة التجارة والتزويد أو معاهدة الاستقرار والتجارة عام 1935، التي استبدلت بمعاهدة التجارة والملاحة لسنة 1940. والملاحظات الدبلوماسية المرافقة لهذه المعاهدات، أنَ أغلبها كانت انعكاس للواقع الجغرافي والسمات الطبيعية التي تميز بها البحر آنذاك، كاعتبار بحر قزوين مجرد بحيرة داخلية مغلقة، تتقاسم روسيا السوفيتية وإيران إدارة قضايا الملاحة والصيد فيها، وفق خط سري تم إنشاؤه من قبل la godo genrikh مفوض الشعب للشؤون الداخلية سنة 1935، وكان بمثابة الحدود الطبيعية والدولية، حيث كانت طريقة اتخاذ خط التوسيط البحري أساسًا للتقييم، هو الأسلوب الشائع إتباعه في الممارسة الدولية، عند تعيين الحدود على البحيرات الدولية[4]. وسيتم في المبحث الموالي التفصيل في جل المعاهدات، التي أسست لهذا النظام القانوني، الذي حكم العلاقات الروسية -الإيرانية طيلة سبعة عقود من الزمن.

---

[1] رغم أنَ بعض الدراسات تضيف إلى قائمة هذه الدول "أوزباكستان" لاعتبارات جيولوجية (لأنَ أغلب الأحواض الترسيبية تقع ضمن أراضيها)، إلاّ أنّه سيَتمّ استثناؤها من دراستنا، كونها دولة غير مشاطئة لهذا البحر.

[2]- Jean Pierre Pirot. , **Atlas Géopolitique des Espaces Martines, Frontières, Energie, Pêche, et Environnement**, (France : Editions Technip, 2008), p 88.

[3] الخزار، **مرجع سابق**، ص ص 33،34.

[4] **المرجع نفسه**، ص 34.

الفرع الثاني: تحولات المعالم الجغرافية والسمات الطبيعية للدول المشاطئة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

بعد اعلان قيام كومنولث الدول المستقلة في 8 ديسمبر 1991، انتهى الوجود القانوني والسياسي الرسمي للاتحاد السوفيتي[1]، وعقب هذا الحدث برز إلى الوجود مجموعة من الدول الحديثة، من بينها الدول القزوينية، مكونةً وحدة جغرافية واحدة متجاورة، لا تفصلها فواصل جغرافية باستثناء مياه البحر، على شريط ساحلي يقدر بنحو 6679كم وتمثل دوله تنوعًا جغرافيًا وطبيعيًا خاصًا ومتميزًا.

1-أذربيجان: هي الجمهورية الإسلامية الوحيدة التي تقع في إقليم القوقاز الجنوبي، وخارج منطقة آسيا الوسطى وتطل عاصمتها **"باكو** "على البحر من ناحيته الغربية. يحدها من الشمال روسيا الاتحادية، ومن الشمال الغربي جورجيا، ومن الجنوب إيران ومن الجنوب الغربي أرمينيا، تعرف أيضًا بأرض النار، حيث أطلقت عليها هذه التسمية لأنَ حقول الغاز فيها، تنفث النار من الأرض عند خروجها[2]، وتعد أصغر الدول المطلة على بحر قزوين، إذ تبلغ مساحتها حوالي86.600كم^2، كما يعتبر الشاطئ الأذري من أصغر الشواطئ المطلة على بحر قزوين، حوالي 640 كم.

2-كازاخستان: كانت آخر دولة أعلنت استقلالها، بعد أسبوع من الإعلان الرسمي عن تفكك الاتحاد السوفيتي، ويعني اسم كازاخستان باللغة الفارسية أرض القوزاق، أما بالتركية فيعني الكازاخ الحر. تقع هذه الجمهورية فوق الهضاب التي تشكل المنطقة الأوراسية، وفي قلب تركستان الغربية، كما تعد إحدى جمهوريات آسيا الوسطى، مشكلة ما يعرف بالقسم الشرقي الجنوبي لدول حوض قزوين، يحدها من الشمال والشمال الغربي جمهورية روسيا الاتحادية ومن الجنوب دولة تركمانستان وأوزباكستان وقيرغيزستان، ومن الشرق جمهورية الصين الشعبية ومن الغرب بحر قزوين، تبلغ مساحتها الكلية حوالي 2.717.300كم^2، لذلك تعد أكبر الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، وتحتل المرتبة التاسعة عالميًا من حيث المساحة، تعتبر حدودها المشتركة مع روسيا الأطول مقارنة مع باقي دول الجوار، حيث تصل إلى حولي 6746كم، كما تطل على بحر قزوين بشريط ساحلي هو الأطول، بنحو 1900 كم[3]، وفي عام 1998 تم استبدال العاصمة من ألماتا إلى أستانة خوفًا من أي أطماع للسيطرة الروسية عليها.

3-جمهورية تركمانستان: وعاصمتها عشق أباد، هي إحدى دول آسيا الوسطى، تقع في الجنوب الشرقي لدول بحر قزوين، تحدها من الشمال كازاخستان، ومن الشمال الشرقي أوزبكستان، ومن الجنوب الشرقي أفغانستان ومن الجنوب إيران، تبلغ مساحتها الكلية حوالي 488.100 كم^2، وطول حدودها حولي 3736 كم^2 ، تبلغ سواحلها على بحر قزوين حوالي 1768كم.

4-الجمهورية الإسلامية الإيرانية: تعتبر الدولة 18 من حيث كبر المساحة في العالم، إذ تبلغ حوالي 1648195كم^2، وهي بذلك تساوي مساحة المملكة المتحدة، فرنسا، إسبانيا، ألمانيا مجتمعة، تقع بين دائرتي عرض 24-40 شمال خط الاستواء، وبين خطي 44-64 شرق غرينتش، يحدها أذربيجان وأرمينيا من الشمال والشمال الغربي، وتركمانستان من الشمال الشرقي، وبحر قزوين من الشمال، إلى جانب كل من أفغانستان وباكستان وتركيا والعراق ومياه الخليج العربي من الجنوب[4]، ويبلغ طول سواحلها المطلة على بحر قزوين حوالي 820كم.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 105.

[2] **المرجع نفسه**، ص 113.

[3] النداوي، **مرجع سابق**، ص 114.

[4] Iran- location.size a, d extent. National encyclopedia .p 02. **(Accessed on: 13.07.2018***),*
https://www.**nationsencyclopedia**.com/Asia-and-Oceania/Iran-Location-size-and-extent .html.

5-روسيا الاتحادية: المعروفة رسميًا باسم الاتحاد الروسي أو روسيا الفدرالية، اشتق اسم روسيا من (الروس) دولة القرون الوسطى، التي كان معظم سكانها من السلاف الشرقيين، وتقع في شمال أوراسيا، تعتبر أكبر بلد من حيث المساحة التي تبلغ حوالي 517.075.400كم^2، وبذلك تشترك في الحدود مع العديد من الدول، كجورجيا، أذربيجان وشريط حدودي طويل في جنوبها الشرقي مع كازاخستان، إلى جانب حدودها الشاسعة مع الصين، لذلك تغطي كامل شمال آسيا، وحوالي 1/8 من مساحة الأرض المأهولة. تضم روسيا 83 كيانًا سياسياً موزعين على جمهوريات[1].والتي من بينها المطلة على بحر قزوين في القطاع الروسي، مثل:

1-جمهورية داغستان: التي تتمتع بحكم ذاتي داخل الاتحاد الروسي، وهي تقع بين جبال القوقاز وبحر قزوين، وتعني داغستان باللغة التركية (بلاد الجبال)، حيث تؤلف الجبال ثلاثة أرباع أراضيها، يقدر عدد سكانها بحوالي (4.5) مليون نسمة وتبلغ مساحتها 50300كم^2، تطل على بحر قزوين بحوالي 600كم.

2-كاليميكيا: تقع في الشمال الغربي لبحر قزوين وتتمتع بحكم ذاتي أيضًا، وهي إحدى جمهوريات الاتحاد الروسي وتطل على بحر قزوين بحوالي 200كم.

3-أستراخان: أعلنتها روسيا جمهورية تتمتع بحكم ذاتي في العشرينات، وهي عبارة عن أكبر ميناء روسي على بحر قزوين[2].

المبحث الثاني: المقومات المادية وغير المادية لمنطقة بحر قزوين

تأخذ كل رقعة على سطح الأرض أهميتها الجيوستراتيجية من الناحية النظرية والعملية، بناءً على ما تملكه من مقومات وإمكانيات تتوزع على عدة نواحي، منها ما هو متعلق بأهمية موقعها الجغرافي مقارنة بإطاره الإقليمي والدولي، ومنها ما هو مرتبط بتاريخها الحضاري والثقافي، ومنها ما هو متعلق بشكل وحجم الموارد الموجودة والطاقات الكامنة فيها وانطلاقًا مما سبق، نشير في هذا المبحث إلى أهمية هذا الإقليم، عبر إبراز عناصر القوة ومكامن الطاقات الموجودة فيه، بوصفها نقاط جذب للقوى المنافسة الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: الأهمية الحضارية للمنطقة

يعتبر استجواب التاريخ أسلوبًا ضروريًا، لفهم وتحديد الأهمية التاريخية والحضارية لمنطقة آسيا القزوينية، حيث اعتبرت المنطقة ولعدة قرون فضاء ثقافي وحضاري، تخللته تصورات الأساطير التي تذكُر سكان السهوب الآسيوية وفرسان البدو، والإمبراطوريات العظيمة، التي اجتمعت قبل وخلال اللعبة الكبرى، ضمن وضع تنافسي بين الإمبراطورية القيصرية وبريطانيا العظمى، والتي لا يزال صدها يتردد إلى اليوم[3].

وتستقي منطقة آسيا الوسطى ومعها إقليم بحر قزوين أهميتها الحضارية، كانعكاس لأهميتها الجغرافية، التي تقع على مفترق الطرق بين البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى، وتربط بين قارتين قديمتين هما (أوروبا و آسيا) مكونة ما يعرف بقلب القارة الأوراسية، كوحدة جغرافية وثقافية، عدت فيما مضى أكبر وحدة حضارية وأهم مركز إشعاع ثقافي، كونها ملتقى الحضارات والثقافات المتباينة، إذ تربط بين عالمين مختلفين عرقيًا ودينيًا هما، العالم الغربي المسيحي الذي يضم الشعوب الأوروبية بعرقها السلافي في معظم دول أوروبا الشرقية، والعالم الشرقي المسلم، الذي يشكل الأتراك أساسه

[1] إلى جانب الأوبلاست (الوحدات الإدارية) والكاريات (المقاطعات الإدارية)، وأيضا بعض المناطق المستقلة ذاتيا.

[2] حميد، **مرجع سابق**، ص 411.

[3] Marine sailhen, " le grand jeu : XIXe siècle, les enjeux politiques de l'Asie centrale" . **Institut de Relations inter nationales et stratégiques** .paris .printemps . (2010).p 02.

القومي والعرقي، أما تاريخيًا فقد قدر لهذه المنطقة، أن تضم أهم الطرق البرية للتبادل التجاري ومرور القوافل بين آسيا وأوروبا ضمن ما يعرف بطريق الحرير.

الفرع الأول: المراحل التاريخية التي مرت بها المنطقة

يكتسب التاريخ السياسي لإقليم بحر قزوين، دلالة عميقة ضمن الإطار العام لتطور تاريخ آسيا الوسطى، فعلى مر العصور، عُدّت هذه الرقعة المترامية الأطراف، موطنًا للصراعات السياسية والدينية والثقافية، والتوسعات الاستعمارية، التي أدت إلى تقهقر المنطقة وعزلها عن محيطها الحضاري والثقافي، خاصة فترة الحكم القيصري ثم السوفيتي، بعد أن كانت بمثابة الحاضرة العلمية والثقافية.

1-في العصر القديم: شهد وجود الإنسان في آسيا الوسطى، منذ أوائل العصر الحجري القديم، وذلك من خلال الحفريات التي وجدت للأدوات اليومية، في طاجيكستان والتي قدرت بحوالي مليون سنة، ووصفت بأقدم البقايا الإنسانية، وعاش السكان الأوائل في آسيا الوسطى، على الصيد والقنص حتى حوالي عشرة آلاف سنة قبل الميلاد، ثم اعتمدوا تدريجيًا على الزراعة، أين قام المزارعون المستقرون ببناء القرى (في الألفية السابعة قبل الميلاد)، و ما يزال موقع قرية "**ديجيتون**" قرب عشق أباد في تركمانستان شاهدًا على تلك الحقبة، وتضم إحدى هذه القرى حوالي 30 منزلاً، كان يستوعب حوالي 200 شخصًا. وفي الألفية السادسة قبل الميلاد هاجر شعب من الشرق الأوسط، واستقر في الجنوب الشرقي من بحر قزوين، واعتمد سكانه بشكل أساسي على الصيد وتربية المواشي، وأقاموا معسكرات موسمية بالقرب من نقاط المياه، وفي الألفية الخامسة قبل الميلاد برزت حضارة (نامازا Namaza)، التي شهدت تنمية الزراعة وتربية الماشية، وتم إدخال تعدين النحاس، وبدأت هذه المستوطنات في الانتشار خاصة في أوزبكستان، أين ظهرت المركبات ذات العجلات الأولى. وواصلت حضارة **نامازا** تطورها العمراني في منتصف الألفية الثالثة قبل الميلاد، أين وجدت مخططات حقيقية لمدن قديمة، مصممة بطريق حضارية مثل مدينة "**ألتن ديبي**" التي ضمت مدخلاً رئيسيًا ب 15 مترًا، كما كان فيها مساران أحدهما للمشاة والآخر للعربات، وكانت المنازل تتكون من عدة غرف، بينما كانت المدافن جماعية، باستثناء بعض القبور الفردية لبعض الأسر الغنية[1].

خلال نفس الفترة ظهرت حضارة جديدة تسمى بحضارة كورغان (KURGAN) في شرق جبال الأورال[2] واعتمدت هذه الحضارة، على اختراع العربة ذات العجلتين، التي يتم سحبها بواسطة حصانين، كما صنعوا بعض الأسلحة البرونزية، ولذلك فقد ساهمت هذه المزايا في توسعها المتسارع، أين احتلت جزءًا كبيرًا من آسيا الوسطى بما فيها كازاخستان[3].

2-في عصر الإمبراطوريات القديمة: في القرن السادس قبل الميلاد ظهرت الإمبراطورية الأخمينية الفارسية، وهي أسرة ملكية فارسية تكونت سنة 559ق.م وبدأت في غزو آسيا الوسطى، حتى وصلت إلى الأناضول ثم فلسطين ومصر وليبيا وشمالاً حتى مقدونيا، وهكذا فقد تمكنت من السيطرة على جميع الطرق التجارية، التي تربط الشرق بالغرب، وكان أشهر ملوكها دارا (داريوس) الذي حاول غزو أثينا، لكنه هزم سنة 331 قبل الميلاد، عندما دمر الاسكندر الأكبر هذه

---

[1] Mohamed Reza Djallili, " le Caucase et Asie centrale, entrée en scène et recomposition géostratégique ", **centrale Asie Survey**, vol :(13), N°(01), (1994), p 35.

[2] سلسلة جبال تصل بين قارة آسيا وأوروبا، تقع في روسيا وكازاخستان، تمتد لحوالي 2400 كم في الجزء الغربي من روسيا من دائرة القطب الشمالي حتى الحدود الكازاخية.

[3] Sailhen .**op.cit.** , p 05.

الإمبراطورية، وجلب معه مظاهر الحضارة الهلنسية، خلال حملته التي قادها على آسيا الوسطى واستولى فيها على مدينة سمرقند(ثاني أكبر مدن جمهورية أوزبكستان حاليا)، وبقيت المنطقة المعروفة اليوم بكازاخستان خاضعة لسلطته حتى وفاته سنة 323 قبل الميلاد، ثم تحت إشراف أحد جنرالاته السابقين (سلوقس)، الذي أنشئ الدولة **السلقوسية الهلنسية**[1]. فيما بعد شكل البدو الرحل إمبراطورية شاسعة هي إمبراطورية **"الكونتان"**، التي كانت ذات ثقافة فارسية، وفي سنة 130 وصلت البوذية إلى آسيا الوسطى من الهند، وساهم في نشرها الملك كانيشكا كوشان الأول (Kanishka Kouchan 1)، الذي شيد أول دير بوذي، لكن ظلت الزرادشية (عبادة النار) الدين الرئيسي للشعوب الفارسية، خاصة فترة حكم الإمبراطورية الشاهشاهية[2] الساسانية، التي امتد حكمها إلى سنة 651م.

3-في الفترة الإسلامية: والتي بدأت مع وصول:

أ-العرب الفاتحين: كانت سنة 651م بداية وصول الفاتحين المسلمين من العرب إلى آسيا الوسطى، أين سقطت الإمبراطورية الفارسية على يد قوات القائد قتيبة بن مسلم، الذي عين من قبل الحجاج بن يوسف الثقافي في عهد حكم الوليد بن عبد الملك، حينها فتحت بلاد فارس بالكامل في عهد الدولة الأموية، التي ضمت سمَرقند وخوارِزم و بُخارى سنة 712م، تحت حكم الدولة الأموية، التي امتدت قوتها إلى كامل الجزء الجنوبي من آسيا الوسطى، وقاموا ببناء أول مسجد في بخارى، في موقع لمعبد قديم للنار لإتباع الديانة الزرادشية، ثم ضموا منطقة بحر قزوين من القفقاس عبر أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، ثم خرسان وكبرشان وسجستان وطشقند إلى كابل[3]. وانتهت الخلافة الأموية، لتحل محلها الدولة العباسية، والتي شهدت المنطقة خلالها تطورًا حضاريًا وثقافيًا ودينيًا سمي بالطفرة الحضارية، حيث تميزت هذه المرحلة بالتطور والتقدم المشهود في مجالات، الفقه والكتابة والتأليف والقضاء، والعلوم التطبيقية والتجارة والإدارة والعمارة، ولا أدل على ذلك سوى حواضر سمرقند وبخارى ومساجدها العظيمة.

ب-الدولة الغزنوية: وتعرف أيضا بالسكتكية هي دولة تركية إسلامية، حكمت بلاد ما وراء النهر في الفترة الممتدة ما بين (960م و1187م)، برزت هذه الدولة بعد الضعف الذي أصاب الدولة العباسية، وساهم في تقسيمها إلى عدة دويلات، حينها استطاعت أن تعلن استقلالها عن الخلافة الإسلامية في بغداد، انبثقت هذه الدولة من رحم السامانيين تحديدًا، الذين كان الغزناويون تابعون لهم في البداية، وتأثروا بثقافتهم الفارسية مع مرور الوقت، وبعد ضعف الدولة السامانية، أسس قائد الجيش السامانى **"ألب تكين"** الدولة الغزنوية، أين انتقل مع مجموعة من الأتراك، إلى بلاد ما وراء النهر لنشر الإسلام فيها، وقد شهدت هذه الدولة أقصى توسع لها في فترة حكم ابنه محمد الغزنوي (998/1040م) الذي سلط حملته العسكرية على منطقة تركمنستان الشرقية (حوض قزوين حاليًا)، التي نجح بضمها إلى الدولة بعد إبرام معاهدة سلام مع حاكمها، وأصبحت تابعة له بحلول يوم 24 ماي 1030م، ثم هاجم السلاجقة الجيش الغزنوي أثناء اتجاهه إلى قلعة **وانداناكان**، وكانت تلك المعركة بداية قيام الدولة السلجوقية، عندما انسحب محمد الغزنوي إلى الهند، تاركًا البلاد الواقعة ما وراء النهر تحت سيطرة السلاجقة الأتراك[4].

---

[1] Julien Thorez. Les nouvelles frontières de l'Asie centrale : états, nations et région en recomposition**, revue européenne de géographi**e,(2011),**(Accès en: 19.12.2018***), https://www.**journals.openedition**.org/cybergeo/23707.*

[2] نسبة إلى شاه وهو منصب سياسي ملكي (أعلى المناصب) في الدولة الفارسية.

[3]Mohamed Reza Djallili, « Mer Caspienne : Perspectives Iraniennes »**, Revue Comoti**, Cahier D'études Sur Méditerranée Monde Turko-Iranien, N°(23), 1997, p 63.

[4] Djallili**, Op.Cit**, p 64.

ج-سيطرة السلاجقة الأتراك: تأسست الدول السلجوقية سنة(423هـ/1037م) على يد طغرل بك الذي ينتمي إلى سلالة تركية، اعتبرت واحدة من بين أكبر الدول الكبرى في التاريخ الإسلامي، التي حكمت خراسان، بدأت هذه الدولة توسعها في وسط آسيا، عندما ضمت كازاخستان إليها سنة (1040م)، في معركة **وانداناكان**، ثم أصفهان، ثم إيران كلها سنة (1054م)، ثم وصل السلاجقة إلى العاصمة بغداد، أين بلغت ذروة حكمهم مداها على يد الملك **ألب أرسلان**، الذي خلفه ابنه ملك شاه، استمر حكمهم حتى سنة (552هـ/1157م) ساهموا في نشر الإسلام في منطقة تركستان الشرقية، وفي الأراضي الروسية وصولاً إلى نهر الفولغا، مما أدى إلى دخول قبائل كبرى من الترك والتتار في الإسلام[1].

4-الغزو المغولي: تأسست الإمبراطورية المغولية الأولى سنة 1135م على يد الإمبراطور المغولي **قابول خان**، ثم انتهت سنة 1161م، لتحل محلها الإمبراطورية المغولية الثانية **لجنكيز خان** (Genkis khan)[2]، والذي شهدت فترة حكمه العديد من التوسعات والحروب، حيث امتدت سيطرته على كامل دول آسيا الوسطى، بعد أن عبر نهر جيحون، ثم بداية سنة 1220م دخل بلاد ما وراء النهر المدينة تلو الأخرى، فهدم وأحرق وقتل ودمر، فسقطت العديد من مدن وحواضر آسيا الوسطى الثقافية في قبضته، خاصة بخارى، سمرقند، نيسابور، خرسان، ثم سجلت السنوات اللاحقة تواصل الهيمنة المغولية على منطقة بحر قزوين، أين تم احتلال أذربيجان سنة 1235م، ثم أرمينيا وتركيا بحلول سنة 1260م، وخلفه حفيده (هولاكو خان)، الذي دخل العالم الإسلامي، وأسقط الخلافة الإسلامية بعد سقوط بغداد مع ذبح آخر الخلفاء العباسيين المستعصم بالله[3].

5-قيام الدولة الصفوية: (عودة السيطرة الإسلامية): ظهرت الدولة الصفوية سنة 1501م على يد **شاه إسماعيل**، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى الصفويين من آل صفويان، وهم سلالة من الشاهات التي نشأت في أردبيل (أذربيجان الحالية). وحكمت حتى أوسع امتداد لها كامل إيران، أذربيجان، أرمينيا، تركمانستان، أوزباكستان وجورجيا والقوقاز، واتخذت من قزوين[4]، عاصمة لها في فترة الممتدة ما بين 1548 حتى 1598، أقرت هذه الدولة المذهب الشيعي الإثني عشر، خلال هذه الفترة حدث اندماج السياسي لحزام بحر قزوين مع بقية بلاد فارس، ثم زادت الإمبراطورية الفارسية من توسعها في فترة حكم نادر شاه الذي وسع الهيمنة نحو الشمال على ضفاف نهر أمودارياً[5]، كآخر محاولة للهيمنة الفارسية على آسيا الوسطى، وبالرغم من ذلك ضعفت الدولة الفارسية، وسقطت تحت سيطرة الروس والبريطانيين.

6-في عهد روسيا القيصرية: مع بداية تقدم الروس في القرن 19 نحو الجنوب وعبر السهوب الشمالية، وتقدم الانجليز نحو الشمال عبر الهند، وقعت آسيا الوسطى بين كفتي كماشة الاستعمار، الذي عكس مستوى التنافس الجيو استراتيجي بين القوة البرية والقوة البحرية، لتسود حقبة من التشتت الثقافي والانهيار السياسي والاقتصادي، الذي تحولت فيه المنطقة إلى دول هامشية مهملة، خاضعة لنفوذ الأقاليم الحضارية المحيطة بها، وقد ساهمت العديد من

---

[1] **Ibid,** p 65.

[2] ولي الحكم وهو صغير السن لم يبلغ سوى 13 عامًا.

[3] يختلف المؤرخون حول كيفية مقتل الخليفة المستعصم، فمنهم من ذكر أنّه خنق حتى الوت، ومنهم من قال أنّه وضعه في كيس مصنوع من جلد البقر ورفسوه حتى قضى، وقيل أنّه أغرق في نهر دجلة.

[4] هي عاصمة محافظة قزوين الإيرانية حاليًا، تبعد عن طهران بحوالي 130 كم، بها أكثر من 200 معلم تاريخي وكانت عاصمة الدولة الصفوية سابقًا.

[5] هو أكبر نهر في منطقة آسيا الوسطى يبلغ طوله 2540 كم، يقع على حدود أفغانستان وقرغيزستان وطاجكستان وتركمانستان وأوزبكستان، كان يسمى لدى العرب بنهر جيحون عبره الفاتح قتيبة بن مسلم بجيشه، إبان الفتوحات الإسلامية وتسمى البلاد الذي تقع ورائه ببلاد ما وراء النهر.

الظروف الدولية، في إطلاق الروس لحملتهم العسكرية، كإبرام سلسلة من المعاهدات الدولية مع الدولة العثمانية والإمبراطورية القيصرية والإمبراطورية الفارسية ومع الانجليز، هذا إلى جانب تحقيق بعض الانتصارات الميدانية بعد ضم جزيرة القرم سنة 1783 والقوقاز 1813، وأمام هذه الظروف كان الباب مفتوح أمام الروس على وسط آسيا، خاصة بعد أن وجدوا صعوبة في الانتشار في أوروبا، فقرر اسكندر الثاني قيصر روسيا عام 1856، أنَ وسط آسيا هو المجال الحيوي للتوسع الروسي[1]، واعتبارًا من نفس العام توجهت القوات الروسية القيصرية إلى وسط آسيا، وكانت المحطة الأولى هي كازاخستان التي احتلها الروس سنة 1853، ثم باقي مدن أوزبكستان على التوالي (طشقند 1865)، (سمرقند 1868) (بخارى 1873)، (خوارزم 1874)، وأعقبت هذه الغزوات بعمليات استيطان جماعية للروس و الأوكرانيين، ليستقروا في سهوب كازاخستان، بسبب طول الشريط الحدودي التي تتشاركه هذه الأخيرة مع روسيا، بعدها أتم الروس سيطرتهم الكاملة على المنطقة المعروفة باسم تركمانستان الشرقية سنة 1900[2]، أين قاموا بتجميع هذه الأراضي في وحدة إدارية عسكرية، سميت بالحكومة العامة لتركمنستان، حاولوا خلالها تنصير المسلمين بآسيا الوسطى وإقليم بحر قزوين[3]، وبدأت سياسة الاضطهاد الديني ضد المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز.

7-الهيمنة السوفيتية: دبت الفوضى في الإمبراطورية القيصرية من 1905 حتى 1917 واتسعت رقعة الاحتجاجات، خاصة بعد هزيمة الروس على أيدي اليابانيين سنة 1904، نتيجة لكثرة الفساد الإداري والاقتصادي وسوء إدارة الأقاليم، وعقب هذه الظروف بدأت الثورة البلشفية كحركة عمالية سنة 1917، دعا من خلالها **لينين** الأقليات الدينية والعرقية لمساعدته، مقابل معاملتهم بإنصاف وعدالة اجتماعية، كتسليم بعض الأوقاف الدينية أو الآثار الإسلامية، وحتى منحهم الإدارة الدينية لبعض الأقاليم. ثم خلفه **ستالين** الذي بدأ سياسة البطش والعداء العلني للأقليات الدينية والعرقية في بلاد تركستان الشرقية، حيث عمل على استكمال ضم كل من كازاخستان، تركمانستان وأوزبكستان 1937، أين قام بعمليات إبادة بلغ عدد ضحاياها حوالي 20 مليون مسلم، وأطلق الخطة الثالثة القائمة على تصفية النخب والمثقفين والسياسيين، وكانت هذه الخطة بمثابة التطبيق العملي، لتصور ستالين للمسألة القومية وطريقة تسيرها.

لكن بسبب تخوف ستالين من إمكانية توظيف دول الجوار (إيران، تركيا، أفغانستان) لانتماءاتها العرقية وروابطها التاريخية، من أجل التغلغل وتقسيم الاتحاد السوفيتي، بادر إلى وضع خطة لتقسيم القوميات، بما لا يسمح لهذه الدول من استغلالها كوسيلة لضرب استقرار بلاده، واعتمد المخططون السوفييت، على تحطيم كل الانتماءات القومية التركية في وسط آسيا، وهي الفكرة التي دعا إليها **سلطان جالييف** sultan galiev، الذي كان يعترض على نشر القومية الروسية في المنطقة، واصفًا حالة الشعوب التركية "بالشعوب البروليتارية" ضمن الاتحاد السوفيتي.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، برزت فكرة دينية جامعة سميت "بالحركة الجديدة"، التي تبنت فكر جمال الدين الأفغاني، وكانت قائمة على إحداث إصلاح ديني وسياسي في تركستان الشرقية[4]، وأمام هذه التحديات فقد اعتمد ستالين على عدة وسائل منها:

---

[1] الواقع أنَ هذه الفكرة قديمة تعود إلى فترة حكم القيصر "كاترينا الكبرى" التي قالت: (لا أملك طريقة للدفاع عن حدود الإمبراطورية الروسية، سوى بتوسيعها).

[2] أبو مصعب السوري، **المسلمون في وسط آسيا معركة الإسلام**، (دمشق: مركز الغرباء للدراسات الإسلامية،2012)، ص ص10، 11.

[3] كان الروس أمة وثنية ثم دخلوا النصرانية سنة 988م، بعد فتح القسطنطينية ففر قساوستها إلى روسيا وصار الروس ممثلو الكنيسة الشرقية، وحاملو لواء الصليبية في آسيا.

[4] Alexander Bennigsen, Sultan galiev, **le père de la Révolution tiers- mondiste**, (paris: fayard, 1986), pp 183-185.

أ-منح بعض الأقاليم استقلالاً ذاتيًا: استخدم ستالين هذه الوسيلة، ليس رغبة في وصف هذه الأقاليم بوصف الجمهورية، بل للتأثير على بعض الأقليات العرقية، المتواجدة على أراضي الدولة المنافسة من أجل إضعافها، فمثلاً بعد منح تركمانستان صفة الجمهورية الخاصة، طالبت الأقلية التركمانية في شمال شرق إيران بالانفصال عنها، من أجل الانضمام إلى الدولة الجديدة، وهكذا استطاع ستالين التأثير على إيران والضغط عليها، عبر استخدام ورقة الأقليات.

ب-ضم بعض الأقاليم إلى أراضي دولة أخرى: قام ستالين بضم جمهورية طاجيكستان، التي تضم أقلية فارسية بعكس شعوب آسيا الوسطى، ودمجها ضمن أوزبكستان، كإجراء وقائي لمنع تدخل إيران، ولا تزال مظاهر هذا الدمج والتداخل العرقي طاغية على السطح إلى اليوم، حيث يعتبر 25% من سكان طاجيكستان ذو أصول أوزبكية، بينما يوجد حوالي 20% من سكان أوزبكستان من أصول طاجيكية[1].

ج-تغير العامل الديمغرافي داخل الأقاليم: حيث عمل ستالين على تحويل أغلبية سكان منطقة حوض قزوين إلى روس وأوكرانيون، الذين تم جلبهم بالقوة ليستغلوا أماكن شاغرة من أراضي تركستان الشرقية، وتمثل المسألة العرقية في كازاخستان أحسن نموذج، فمن أجل إنقاص العنصر الكازاخستاني، تم إحلال مكانه العنصر الروسي والأوكراني، مستغلاً خلالها طول الشريط الحدودي، الرابط ما بين كازاخستان وروسيا، أين شجع ستالين استقر المهاجرين الروس في الشمال، بينما قطن السكان الكازاخ ضمن المناطق الجنوبية.

د-رسم الحدود الدولية ما بين الأقليات بصورة متشابكة: قام ستالين بضم بعض الأقاليم إلى جمهوريات منفصلة عنها جغرافيًا وغير متماثلة معها حضاريًا أو دينيًا، وتتضح تعقيدات هذا التقسيم في النموذجين الأذربيجاني والأرميني، حيث تعد الأولى دولة مسلمة شيعية والثانية دولة مسيحية، وكلاهما تتنازعان حول أقاليم "**ناغورني كاراباخ**"، الذي يقع ضمن المجال الجغرافي الأذربيجاني، لكن تقطنه أغلبية أرمينية مسيحية، وقد قام ستالين سنة 1923 بمنح هذا الإقليم صلاحية الحكم الذاتي، بالمقابل أعطى الأقلية الأذرية الموجودة داخل أرمينيا (إقليم ناختشيفان) صلاحية الحكم الذاتي، كإجراء كفيل ببلقنة المنطقة[2].

الفرع الثاني: المجموعات العرقية في بحر قزوين وانتماءاتها الدينية

أدت العوامل التاريخية والاختلافات الحضارية التي مرت بها المنطقة، إلى خلق توليفة متعددة من القوميات والاثنيات المتباينة، التي قطنت ولا تزال إقليم حوض قزوين، والتي يمكن تقسيمها بشكل عام إلى عدة مجموعات عرقية أهمها:

المجموعة الأولى: مجموعة الشعوب التركستانية (التركية) وتشمل ما نسبته 85% من السكان، الذين يدينون بالإسلام، ويتحدثون لغات قريبة من اللغة التركية، وهم أقرب حضريًا وثقافيًا لتركيا، وتضم سكان أذربيجان بحوالي (90.3%) من الأذربين والأتراك، أغلبهم مسلمون شيعة، وتعد اللغة الأذربيجانية اللغة الرسمية في البلاد، وهي فرع من فروع اللغة التركية[3]، أما تركمانستان التي يشتمل سكانها على قوميات متعددة أهمها، القرغيز والأوزبك وأغلبهم من المسلمين، وتعد اللغة التركمانية اللغة الرسمية في البلاد وهي قريبة أيضًا، إلى حد ما إلى اللغة التركية[4]، إلى جانب لغات أخرى.

---

[1] Daniel Bolland, " Diviser l'indivisible : les Frontières introuvables des états centre-Asiatiques". **Revue Hérodote**. N(84), (1997), pp 77-80.

[2] **Op.Cit** .p:81.

[3] البياتي، **مرجع سابق**، ص44.

[4] **المرجع نفسه**، ص42.

أما بالنسبة لكازاخستان يوجد فيها حوالي (100) قومية، يشكل الكازاخ (63.1%) من السكان الأصليين والروس (23.7%)، ثم تشكل باقي القوميات ما نسبته (4.9%)، والملاحظ أنَ الكازاخ لم يتحولوا إلى أكثرية إلّا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مقارنة بباقي الأقليات الأخرى[1].أما الديانة فيشكل المسلمون حوالي (47%) من السكان، والأرثوذوكس (44%)، وباقي النسبة موزعة على باقي الديانات الأخرى، وتعد اللغة الكازاخية اللغة الرسمية في البلاد، وهي فرع من فروع اللغات التركية، كما توجد لغات أخرى مثل الأوزبكية والفارسية والروسية والإيغورية والألمانية.

المجموعة الثانية: مجموعة الشعوب الإيرانية وتشمل 8.4% من المسلمين، وهم أقلية يتمركزون أساسًا في إيران التي تعتبر من الدول، التي تتميز بتنوع كبير في القوميات، التي تقطنها بسبب ازدياد الهجرات وتعاقب الحضارات، لكن يشكل الفرس العرقية الأكثر انتشارًا في إيران، حيث يشكلون ما نسبته 51 من سكان الدولة، ثم القومية التركية (الأذرية) 24%،إلى جانب عرقيات أخرى يتكلمون بلغات مختلفة، كما وجد في إيران حوالي 10 لغات، لكن تبقى أهم اللغات المستخدمة هي الفارسية والكردية والعربية و البلوشية و الأذرية، أما الديانة فقد كانت الزرادشية هي الديانة الرسمية في إيران، لأكثر من ألف قرن قبل مجيء الإسلام، أما حاليًا يشكل المسلمون اليوم حوالي 98% من السكان، 89% منهم شيعة و9%من السنة، و باقي الديانات فهي مقسمة ما بين المسيحية، التي تضم أغلب السكان الأرمن والأشوريين، وعدد قليل من الروم الكاثوليك إلى جانب اليهودية والبهائية و الزرادشية[2].

المجموعة الثالثة: مجموعة الشعوب القوقازية، وهي الشعوب التي تقطن وسط آسيا وجزءًا من أوروبا، وسمي العرق القوقازي كذلك، نسبة إلى جبال القوقاز الممتدة على طول حدود جورجيا الشمالية. ينقسم الشعب القوقازي إلى حوالي 50 مجموعة بشرية، تتحدث لغات مختلفة، لذلك سمي هذا الجبل بجبل الألسن أو اللغات، يمكن تقسيمها إلى أربعة عائلات لغوية هي: القوقازية، الهندو-أوروبية، التركية، السامية، وتنقسم الشعوب القوقازية إلى فرعين رئيسين هما:

الفرع الشمالي: ويعيشون في مجموعات متفرقة في القوقاز الروسي، وينقسمون إلى مجموعتين صغيرتين، تضم الأولى الشيشان الذين يشكلون 6.6% من مسلمي القوقاز[3]، بينما تضم المجموعة الثانية الكاباردیان، هذا إلى جانب مجموعات أخرى أصغر تضم الأبخاز، الأنغوش، اللزج.

الفرع الجنوبي: فيتكون من الجورجيين الذين يشكلون دولة جورجيا ويعيشون غرب القوقاز، واللاز أو الليزجين (الآذريون)الذين يعيشون في الأراضي التركية، والآرمن، والأكراد والتاليش وهم جماعة عرقية إيرانية شيعية.

المجموعة الرابعة: مجموعة الشعوب السلافية الموزعة بنسب متفاوتة، على دول منطقة حوض قزوين وداخل آسيا الوسطى، لكنها تتواجد بشكل أساسي في روسيا، التي يتواجد بها حوالي 160 عرقية، أغلبهم من السلاف مقسمين إلى 79.8 %من الروس، والأوكرانيين، و1.2% باشكيريون، 1.1% تشفاشيون، 12.1% عرقيات أخرى، يدين أغلبهم بالمسيحية الأرثوذوكسية، هذا و قد أدى اختلاف العرقيات وتعددها، إلى ازدياد عدد اللغات المستخدمة، والتي يفوق عددها عن حوالي 100 لغة، منها الروسية التي يتحدث بها 142 مليون نسمة من السكان، تليها التاترية بنحو 5.3% مليون، ثم الأوكرانية بحوالي 1.8 مليون[4].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 41.

[2] جون ريكس، **الأقلية العرقية والحكومة الوطنية: علم الاجتماع السياسي للمجتمعات المتعددة الثقافات**، (طهران: دراسات وطنية، 2010)، ص20.

[3] البياتي، **مرجع سابق**، ص 76.

[4] **المكان نفسه.**

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة من منظور نظريات الجيوبوليتيك.

إنَ أهم ما يميز بحر قزوين هو جغرافيته السياسية التي ينفرد بها، لدرجة أنَ علماء الجيوبوليتيك قد أكدوا على حتمية تمتع هذه المنطقة بأهمية استراتيجية. ومن منظور النظريات الجيوبوليتيكية، يشتمل موقع بحر قزوين على عدة خصائص ومميزات، أهمها أنَه يعد نقطة التقاء وتماس خطوط جغرافية وحضارية كثيرة، وأنَ من يسيطر عليها يسيطر على أحد مفاتيح السيطرة في العالم، ليتحكم في علاقات القوة والتأثير، عبر العمق الحيوي للمنطقة وللعالم ككل.

الفرع الأول: منطقة بحر قزوين كنقطة التقاء وتماس لخطوط جغرافية ومحاور جيوبوليتيكية

خلال الإشارة إلى الموقع الجغرافي لمنطقة بحر قزوين (المبحث الأول)، اتضح أنَ المنطقة هي نقطة التقاء وتماس، لخطوط جغرافية ومحاور جيوبوليتيكية متعددة، فهي من الناحية الجغرافية تقع في قلب العالم الأوراسي، و تتوسط قارتين قديمتين هما شرق أوروبا وغرب آسيا، ولذلك فسماتها الجغرافية عبارة عن مزيج بين القطاع الأوروبي والآسيوي، مما ساعدها على التحول إلى أحد مفاتيح الحركة والاتصال، باتجاه أوروبا من آسيا أو العكس، كما سمح لها موقعها المتوسط، بأن تتحول إلى إحدى أهم نقاط الاحتكاك الاستراتيجية، فهي عبارة عن همزة وصل بين النظم الإقليمية المتعددة كالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، علاوة على إطلالتها على القطاع الأورو-آسيوي من جهة روسيا، ومن بين أبرز نظريات الجيوبوليتيك، التي منحت اهتمامًا بالغًا للموقع الجغرافي لآسيا القوقازية، نجد:

نظرية قلب الأرض "Heartland": التي يشير **ماكيندر** ومن خلالها إلى أنَ هذه الجزيرة تقع في مركز العالم، وأنَ مركزها أو نقطة ارتكازها هو قلب العالم أو قلب الأرض (**the heart land**)[1]، وهي منطقة تغطي مساحة قدرها 3309 مليون كم^2، وتمتد من نهر الفولغا غربًا حتى سيبيريا شرقًا، ومن المحيط المتجمد شمالاً إلى هضبة إيران جنوبًا، والتي تضم إيران، أفغانستان، وأجزاء من مرتفعات منغوليا، وأطلق على المنطقة الوسطى، المحور الجغرافي للتاريخ أو ما يسميه **"بنقطة الارتكاز"**، أما واقعه المحوري فيشكل لنا قلب الأرض، ثم يأتي بعد ذلك الهلال الداخلي أو الحدي، وهو الآخر محاط بالهلال الخارجي أو الجزيري.

نقطة الارتكاز pivot area: والتي عدلها ماكيندر إلى المنطقة السويداء أو قلب الأرض[2]، يوجد فيها مساحات كبيرة من الأحواض النهرية الداخلية والمتجهة صوب القطب الشمالي في أوراسيا، إلى منطقة جبال الهيمالايا وهضبة إيران وأفغانستان في الجنوب، ومن نهر الفولغا غربًا إلى سيبيريا شرقًا، والملاحظ هو اشتمالها على عدة ملامح مميزة، فهي منطقة سهلة كثيرة الاتساع، تقع أغلبها في روسيا ومحاطة بثلاثة جبال، مما يجعلها عبارة عن حصن منيع من الصعب الوصول إليه، وبالتالي فهي منطقة آمنة وهذا المفهوم الجيوبوليتيكي متطابق جغرافيًا مع روسيا.

الهلال الداخلي والحدي immeror marginal cresent/inter -gescent : وهو الطوق المتطابق مع مجالات الحافة في القارة الأوراسية، والهلال الداخلي الذي يحيط (بقلب الأرض) ويضم أوروبا غرب الأورال، جنوب غرب آسيا خارج الأراضي الإيرانية والهند، وجنوب شرق آسيا ومعظم أراضي الصين. ووفقًا **لماكيندر** تعد منطقة حضارة ذات تطور، وهو ما يتفق مع الفرضية القائلة، بأنَ الحضارات ظهرت لأول مرة على ضفاف الأنهار أو البحار، كما ينبغي الإشارة إلى أنَ هذه النظرية، تمثل لحظة جوهرية بالنسبة لجميع النظم الجيوبوليتيكية، فالتقاطع بين المدارات المائية والبرية يمثل عاملًا أساسيًا في تاريخ الشعوب والدول.

---

[1] دوغين، **مرجع سابق**، ص ص85، 86.

[2] الخيري، **مرجع سابق**، ص169.

منطقة الهلال الخارجي أو الجزيري Outer or insular Crescent/exter gescent[1]: وهذه المنطقة خارجية بصفة كلية من الناحيتين الجغرافية والحضارية، بالنسبة للكتلة القارية للجزيرة العالمية (world Island)، وقلب الأرض (heart land)، وتضم كل من: الأمريكيتين (الشمالية والجنوبية)، أستراليا، إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بريطانيا واليابان[2]، وبناءً على التقسيم الذي قدمه ماكيندر، نستنتج أنَ قلب العالم قاري (بري) وأطرافه جزيرية (بحرية). وبذلك تعد نظرية قلب الأرض من بين الأطر النظرية التي ركزت على توضيح أهمية الموقع الجغرافي المنفرد لمنطقة أوراسيا بوصفها مركز العالم أو قلب الأرض، أما باقي المناطق فلا تعد سوى مجرد أراضي هامشية أو أطراف تخضع لأوراسيا مركز التجاذبات الجيوسياسية، ونقطة التقاء المحاور الجيوبوليتيكية، ضمن معادلة من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم ككل.

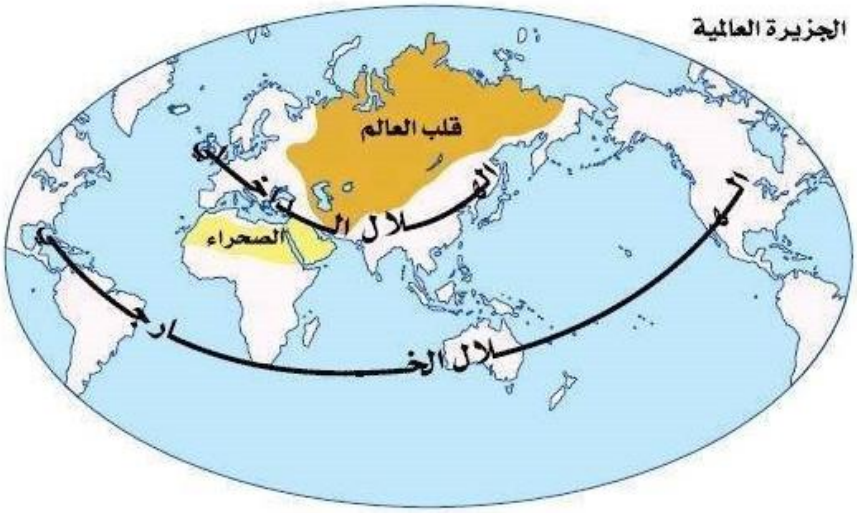

خريطة رقم (02): تقسيم العالم حسب نظرية قلب الأرض لهالفورد ماكيندر1919،

المصدر: https://bit.ly/3xOtJTJ

الفرع الثاني: تأثير الموقع الجغرافي في علاقات القوة والهيمنة العالمية من منظور الجيوبوليتيك

حسب نظريات الجيوبوليتيك فإنَه يوجد ترابط عضوي، ما بين موقع الدولة الجغرافي (خصائصها المكانية التي تشتمل عليها)، وبين إمكانية تأثيرها في البيئة الخارجية وتأثرها بها، حيث تساهم مقوماتها الجغرافية، إما في رسم سياستها الخارجية أو الداخلية، أو في جعلها عامل جذب وتنافس جيواستراتيجي بين القوى الأخرى، من أجل الاستفادة من المزايا، التي يوفرها الموقع الجغرافي للمنطقة أو الدولة، وقد برز هذا الطرح بقوة في النظريات الجيوبوليتيكية، التي حاولت تفسير أبرز التفاعلات الدولية التي شهدتها منطقة أوراسيا بفعل هذه الخصائص واتخذت النمط التنافسي والتصارعي، ضمن ما أطلق عليه باللعبة الكبرى، ومن بينها النظريات الكلاسيكية والحديثة.

[1] المصطلح لماكيندر، ويعني مجموعة الأراضي الداخلة في منطقة التأثير التلاسوكراتي (السلطة عن طريق البحر أو القوة البحرية)، أو أجزاء القارات والجزر المنجذبة نحو الوجود البحري.

[2] دوغين، **مرجع سابق**، ص ص86-88.

أولا: تفسير اللعبة الكبرى (The Great Game) من منظور النظريات الكلاسيكية

1-تفسير نظرية (قلب الأرض) لتأثير موقع بحر قزوين على علاقات القوة والسيطرة: حسب تصور **ماكيندر** الذي عمل على تقسيم العالم، إلى ثلاثة دوائر متحدة المركز، أنَ الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، لأن مسيرة التاريخ محكومة بطولها بالعمليات(التفاعلات) التالية:

من مركز الهرتلاند: وباتجاه الأطراف يجري الضغط المستمر لمن يسمون بقراصنة البر، وهو ما تجسد بالصورة الأكثر وضوحًا وملموسية، عبر التاريخ في الغزوات المغولية، وأشار إلى أنَ الحضارات التي تنساب من المحور الجغرافي للتاريخ ومن مركز قلب الأرض (heart land)، تحمل في العادة وفقه طابعًا تسلطيًا تراتبيًا، لا ديمقراطي ولا تجاري.

من الخارج: وبالضبط من مناطق الهلال الخارجي أو الجزيري، يتحقق ضغط ما يسمى بقراصنة البحر، أو سكان الجزر على الجزيرة العالمية، وتتمثل في الحمالات الاستعمارية للمنطقة من خارج المركز الأوراسي، ومن مميزات هذه الحضارة الطابع التجاري والصيغ الديمقراطية، ولذلك تفسر نظرية **ماكيندر** طموحات المملكة بريطانيا التوسعية سابقًا، التي تقع في الهلال الجزيري، بعيدًا عن منطقة القلب، وسياساتها الرامية إلى منع روسيا وألمانيا، من السيطرة على قلب الأرض، كما توضح هذه الفرضية أيضًا، دوافع ألمانيا كقوى جزيرية في غزو الاتحاد السوفيتي[1]. وقد أكد **ماكيندر** على الأفضلية الاستراتيجية، لقلب الأرض في السياسية العالمية بأسرها[2]، وقدم قانونه الجيوبوليتيكي في مقولته الشهيرة: **"أنَ من يسيطر على أوروبا الشرقية، سيسيطر على قلب الأرض"، "ومن يسيطر على قلب الأرض، يسيطر على الجزيرة العالمية "، "ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم "** [3].

وبتفسير هذه المقولة استراتيجًيا، فإنَ ذلك يؤدي إلى الاعتراف بالدور القيادي لروسيا، التي أصبحت تتربع على موقع جغرافي، يتيح لها أن تسدد وأن تستقبل الضربات في نفس الوقت، ومن أجل إحكام السيطرة على المنطقة، أصبح **ماكيندر** يرى أنَ وظيفة الجيوبوليتيك الأنجلوسكسونية، هي الحيلولة دون تشكل الاتحاد القاري الاستراتيجي بين روسيا وألمانيا، حول ما يعرف بقلب الأرض، وعليه يجب أن تركز استراتيجية قوى الهلال الخارجي، على انتزاع أكبر قدر ممكن من الأجزاء الشاطئية من قلب الأرض، ووضعها تحت سيطرة (الحضارة البحرية). وطرح **ماكيندر** سؤال مهم في كتابة (**المثل الديمقراطية والواقع**)، ما الذي سيحدث لقوى البحر فيما لو قامت القوة العظمى بالتوحد سياسيًا ذات يوم، لتصبح أساس القوة التي لا تقهر وما يحمله ذلك من خطر على الدول الجزيرية، وبالتالي على الديمقراطية، و لذلك فقد غير **ماكيندر** من أرائه سنة 1943، في نص أو مقال نشره بعنوان (**الكوكب المستدير وغزو العالم**)، واقتطع من (**heart land**) أراضي سيبيريا الشرقية السوفيتية، أين أطلق على هذه الأراضي القليلة السكان اسم (**Lena land**) على اسم نهر اللينا[4]، وكان الهدف وراء عزل ما يسمى (Lena land) عن (heart land)، هو إمكانية النظر إلى هذه الأرض، على أنَها منطقة (هلال داخلي)، أي كمدى ساحلي يمكن أن تستخدمه الدول الجزيرية ضد قلب الأرض نفسها[5].

---

[1] معين حداد، **الجيوبوليتيكا: قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة**، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2013)، ص45.

[2] دوغين، **مرجع سابق**، ص88.

[3] blacksell,**Op.Cit**, p 138.

[4] هو ممر رئيسي لمقاطعة كبرى في شرقي سيبيريا في روسيا، وينبع من منحدرات جبال بايكال ويصب في المحيط الشمالي المتجمد، يبلغ دلتا النهر 402كم، وتستطيع السفن أن تبحر فيه.

[5] دوغين، **مرجع سابق**، ص92.

وبالتالي فإنَ ملخص رؤية **ماكيندر** الجيوبوليتيكية تقترح، أنَ جزيرة العالم تتمثل في المنطقة المشـتركة ما بين القارة الأوروبية والآسـيوية، التي تعتبر أعظم قلعة طبيعية على وجه الأرض، حيث لا يمكن الوصـول إليها عبر البحر وبالتالي لا يمكن للقوة البحرية البريطانية مهاجمتها، مما يسـمح بوجود قوة أرضـية (برية) تهيمن على العالم[1]، وكان **ماكيندر** دائم التغيير في حدود قلب الأرض ونظرته له ككل، لأنَه كجغرافي كان يعلم أنَ المحيط الطبيعي هو دائم التغيير، وكذلك يعد استغلال الإنسان لهذا المحيط غير ثابت، وهنا أطلق **ماكيندر** نفسه مقولة أخرى شهيرة: **"أنَ لكل قرن جيوبولييتكيته"**[2].

2-تفسير نظرية القوة البحرية (Sea-power) لتأثير موقع بحر قزوين على علاقات القوة والسيطرة:

قسـم **ماهان** العالم إلى قوتين أو حضـارتين مختلفتين جغرافيًا وحضـاريًا هما[3]، الحضـارة البحرية أو "القوة البحرية" متمثلة في القوى الأطلسـية (الو. م. أ وبريطانيا)، والحضـارة البرية التي تسـعى للحصـول على السـلطة عن طريق البر، وهي مرادف لمفهوم القوة البرية (روسـيا والصـين) أو دول أوراسـيا القارية، التي يراها ماهان أكبر خطر على القوة البحرية، ثم ألمانيا بدرجة ثانية. وبالتالي تصـبح مهمة القوة الأطلسـية، تعزيز بنودها السـتة وإضـعاف العدو في تلك البنود (بمعنى أن تمنع العدو من امتلاك أو بناء القوة البحرية)، وأن تطبق القوى الأطلسـية اسـتراتيجية (أصـفاد الأناكوندا)[4]، لخنق الكتلة القارية (لروسـيا/الصـين/ألمانيا)، عن طريق سـحب المناطق السـاحلية من تحت سـيطرتها وإغلاق منافذها على المجال الحيوي قدر المستطاع[5].وفي ذات السياق يؤكد **ماهان** على ضرورة تطبيق هذه الاسـتراتيجية، لأنَ أوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وأنَ روسيا تحتل موقعًا أرضيًا مسيطرًا وذو منعة ضد أي هجوم، بل يشعر أنَه من غير الممكن مهاجمتها وأنَ بعض الأراضي الآسيوية بين درجة 40-30 شمالاً، سوف تكون نطاق للتصارع والاحتكاك بين القوى البرية أو الأرضية (روسـيا-الصـين)، والقوى البحرية (بريطانيا وأمريكا) المتحالفتين من أجل الحصـول على السـيادة العالمية، عبر احتلال قواعد عسكرية تحيط بأوراسيا، نظرًا للتفوق التاريخي للحركة البحرية على الحركة الأرضية.

---

[1] باراج خانا، **العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص39.

[2] Nebojša Vuković, Branislav Đorđević, Classical Theories Of Airpower And The Nato War Against The Fr Yugoslavia In 1991. **(Accessed on: 22.08.2018),** https://shorturl.at/exETU

[3] **التالاسـوكراتيا** أو الحضـارة البحرية، وهي كلمة يونانية، تدل على أجزاء القارات المنجذبة إلى الوجود البحري، للحصـول على السـلطة عن طريق البحر، أما **التيلوروكراتيا** أو الحضارة البرية، وهي أيضًا لفظة يونانية، وتدل على اليابسة أو الأرض، وتحديدًا القارة الأوراسية (روسيا) والمنجذبة إلى الوجود البري.

[4] استراتيجية الأناكوندا، خط/نهج أطلسي جيوبوليتيكي موجه نحو سلخ أكبر مساحة عن أوراسيا، بغية إعاقة توسعها الجيوبوليتيكي.

[5] دوغين، **مرجع سابق**، ص ص100، 101.

3-مركزية الريملاند (Rim land) وعلاقتها بموقع بحر قزوين وآثره على علاقات القوة والهيمنة: يركز **سبيكمان** على منطقة الهلال الهامشي، باعتبارها منطقة التقاء القوى البرية الزاحفة من الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشرقي، بالقوة البحرية المرتبطة بكتلة المعسكر الرأسمالي، والمتواجدة على ضفاف المحيط الأطلسي، والذي تبدو ضفتاه الأوروبية والأمريكية، منطقة حضارة قادرة على إنشاء بقعة جيوبوليتيكية، يمكن تسميتها بالقارة الأطلسية، التي تسعى للسيطرة على المناطق الشاطئية للقارة الأوراسية، بنية تحقيق النصر في الصراع النهائي بين القوى البحرية والقوى البرية، والذي لن يتحقق سوى عبر السيطرة على (Rim land)، أما من الناحية الواقعية فقد كان هذا الطرح، بمثابة التطوير الأقصى لاستراتيجية أصفاد الأناكوندا التي وضعها **ماهان** [1]، كما أثبتت الحرب الباردة دقة تحليل **"نيكولاس سبيكمان"**، عندما أعاد **"جورج كينان"** طرح نظرية الاحتواء الشهيرة بعد تقديمها في قالب جديد[2].

خريطة رقم (03): حدود الريملاند حسب نيكولاس سبيكمان

المصدر:https://shorturl.at/laaqn

وبناءً على التصورات الجيوبوليتيكية السابقة تأسست اللعبة الاستراتيجية الكبرى، بين القوى العظمى في القرن 19، خاصة بين (روسيا القيصرية وبريطانيا العظمى)، حيث طغت المطامع الجيوبوليتيكية، على سياستهما التوسعية الخارجية في منطقة آسيا الوسطى، ضمن مفهوم رقعة الشطرنج الكبرى، مثلما عبر عنها نائب الملك البريطاني في الهند **"جورج كيرزون"** (George Curzon) ، في مقولته التي لخصت واختزلت الرؤية الاستراتيجية **لماهان و ماكيندر** لمنطقة قلب العالم **"...لاتعني هذه الأسماء تركمانستان وأفغانستان وإيران للكثيرين سوى الشعور المطلق، بأنَها مناطق بعيدة ومعزولة.... ولكنني أعترف أنَها بالنسبة لي، هي أحجار على رقعة الشطرنج تتطور من خلالها لعبة السيطرة على العالم"**[3].

---

[1] دوغين، **مرجع سابق**، ص ص 107، 108.

[2]. Zeinolabedin, M.S. Yahyapour and Z. Shirzad. "Geopolitics and Environmental Issues in the Caspian Sea", **CJES Caspian Journal of Environement sciences**. vol(07).n(02), p 117.

[3] خانا، **مرجع سابق**، ص123.

وقد أفضت نتيجة اللعبة في النهاية، كما يحلو للروس تسميتها **"بمباراة الظل"**، بأن تتوسع روسيا في الجنوب، حيث كانت نتيجة الصراع، دخول منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين ومنطقة القوقاز ولفترة طويلة، ضمن مجال المصالح الحيوية لروسيا القيصرية ذات النزعة التوسعية، ثم للسيطرة السوفيتية لأزيد عن نصف قرن، بينما توسعت بريطانيا (قبل أن تخلفها الو. م. أ) في الشمال، أين ركزت جهودها على الهند والشرق الأدنى ومناطق أخرى من القارة الآسيوية[1].

4-موقع بحر قزوين من منظور نظرية القوة الجوية لألكسندر دي سيفيرسكي Alexander De Seversky (المدرسة السوفيتية): شرح فيها هذه الأهمية بناءً على نظرية جيواستراتيجية قائمة على الجوانب التالية:

1-رسم **"سيفيرسكي"** خريطة العالم الجيوبوليتيكية ذات مسقط قطبي، أطلق عليه القطب الشمالي، أين وضع أمريكا الشمالية والجنوبية جنوب هذا القطب، بينما احتلت أوراسيا وإفريقيا شماله.

2- حدد مجالات السيادة الجوية الأمريكية التي تشمل كافة الأمريكيتين، إلى جانب مجالات السيادة السوفيتية التي تغطي جنوب شرق آسيا وإفريقيا.

3-أشار **"دي سيفيرسكي"** إلى أنَ هذه المجالات رغم كونها مقسمة، إلَا أنَها تزداد تصادمًا في مناطق أخرى، هي (أوروبا الغربية، شمال إفريقيا، والشرق الأوسط)، وهي المنطقة التي أطلق عليها اسم منطقة تداخل النفوذ والارتطام.

4-فضلاً عن أنَ منطقة نفوذ القوة الجوية الروسية، يمكن أن تغطي أمريكا الشمالية، فكذلك الحال بالنسبة لمنطقة نفوذ البحرية الأمريكية، التي يمكن أن تغطي منطقة النفوذ الروسية، وبالخصوص الهرتلاند (heart land) إلى جانب أوراسيا، وهي المنطقة التي أطلق عليها اسم منطقة المصير (Area of Decision)[2]. أو منطقة الحسم في أي معركة بين القوتين (الروسية، الأمريكية) باعتبارها من المناطق الجيو ستراتيجية الأهم في العالم.

كما ركز في بحثه على إمكانية استغلال البعد الثالث **"المجال الجوي"** للأغراض العسكرية، في ظل التأثير السريع للثورة التكنولوجية، والتي غيرت طريقة ممارسة فن وعلم الحرب، حيث أكد بأنَ الحرب الجوية تمنح الأفضلية، في تحقيق الدفاعات الذاتية، وتحطيم الدفاعات المضادة للعدو ،بغرض تحييده أو تدميره، إلى حد تحقيق النصر، بمعنى ضرورة توظيف القوة الجوية لضمان الأمن القومي، وعليه تبقى الدولة متفوقة على الأرض ومسيطرة عليها طالما تبقى متمسكة بالقوة الجوية في حربها، فإذا أرادت أمريكا السيطرة على منطقة الهرتلاند أو أوراسيا تحديدًا، عليها أن تفرض سيطرتها الجوية على منطقة النفوذ الروسية وهي (منطقة المصيرArea Of Décision) ولذلك فقد حوَل **"سيفيرسكي"** هو الآخر في فترة معينة مقولة **"ماكيندر"** الشهيرة، بما يتلاءم مع إضافته العلمية الجديدة، أين لخصها في المبدأ القائل: **"من يملك السيطرة الجوية يستطيع أن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي، ومن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي يصبح بيده مصير العالم"**[3]، كما يعتقد أنه من الخطأ اعتبار السيطرة على الجو مكملة للسيطرة البرية

---

[1] محمد دياب، "اللعبة الكبرى في حوض قزوين، حرب الأنابيب وعودة الاستقطاب"، **مجلة شؤون الأوسط**، المجلد(1999)، العدد (78-79)، جانفي (1999)، ص07.

[2] Vuković, Đorđević, **Op.Cit**.

[3] Alexander P. de Seversky Simon and Schuster, « **Air power key to survival » Revised by George K. tanhan**, (New York).p 01. **(Accessed on: 28.28.2018***),* https://www.**calteches.library.caltech**.edu/335/1/books.pdf.

والبحرية، بل إن من يسـيطر على الجو يسـيطر على البر والبحر. ومما يلاحظ في الحروب، أنها تبدأ بالقصـف الجوي أو الاستراتيجي Stratigic Pombing، قبل أنت تبدأ المواجهة المباشرة.

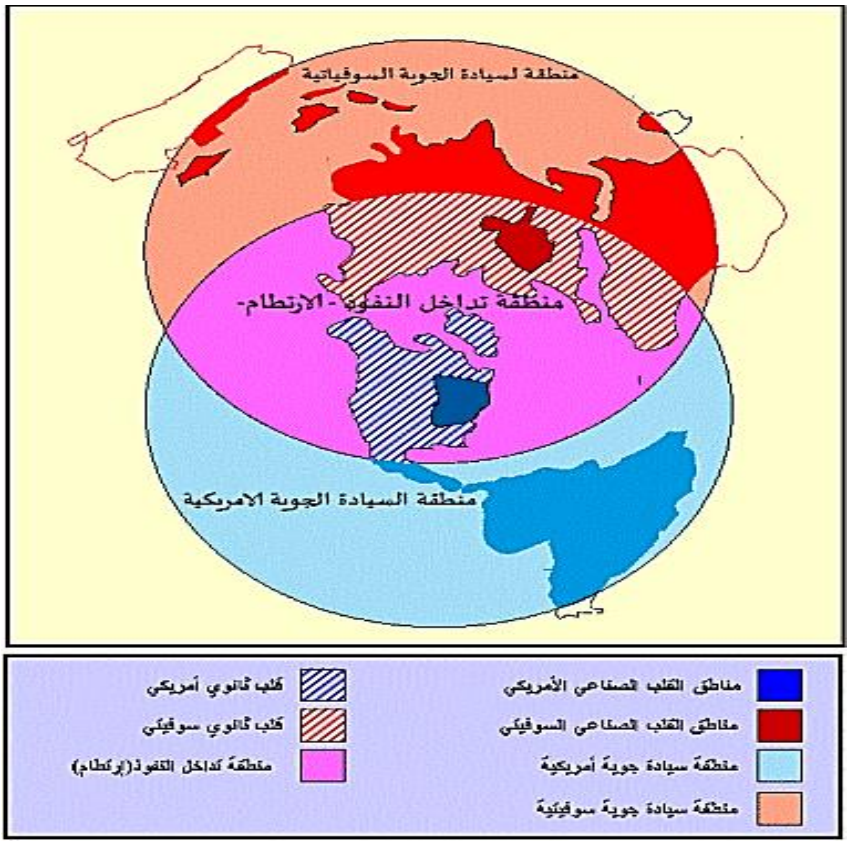

خريطة رقم (04): نظرية القوة الجوية حسب دي سيفرسكي

المصدر: https://shorturl.at/V8g3J

ثانيا: تفسير اللعبة الكبرى الجديدة (the Great Game) من منظور النظريات الحديثة

1-لعبة الشطرنج: (The Chess Bord Game) حتى وقت قريب جادل الاستراتيجيون والجيوبوليتيكيون، حول أهم أولويات حقل الجيوبوليتيك، واختزلوا كبريات المسائل في عدة تساؤلات ونقاط دارت مجملها، حول ما إذا كانت قوة الأرض أهم من قوة البحر؟ أم أنّ القوة الجوية أهم من كليهما؟ وما هي المناطق الأوراسية الأكثر حساسية للسيطرة على القارة وعلى العالم ككل؟ وقد قاد النقاش كما تطرقت الدراسة سابقًا إلى تركيز **ماكيندر** اهتمامه، على مسألة الدفاع عن بريطانيا ضد الدول الأوروبية والأوراسية منها تحديدًا، مؤكدًا على أهمية جزيرة العالم، التي وصفها بأنّها أعظم قلعة حصينة على وجه الأرض، كما جادل كذلك **ماهان وسبيكمان ودي سفيرسكي**، في تبيان أساس الهيمنة على العالم، التي حددها كل مفكر في قضية بعينها.

أما في الوقت الراهن فيجادل **زبيغنيو بريجنسكي zbigniew Brzezinski** (1928-2017)[1]، في أنّ الجغرافيا السياسية قد انتقلت من بعدها الإقليمي إلى بعدها الدولي أو العالمي، حيث لم تعد قضية الجيوبوليتيك الأولى، متعلقة بكون هذا

[1] مفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بين عامي 1977 و1981، كما يعد أستاذ ومحاضر في مادة السياسة الخارجية الأمريكية في جامعة بول نيتز للدراسات الدولية.

الجزء من أوراسيا أو ذاك هو مفتاح السيطرة على العالم، أو في أنَ قوة البر أهم من قوة البحر أو العكس، بل في جعل السيطرة على القارة الأوراسية كلها، أساسًا أو مفتاحًا للسيطرة على العالم، ويضيف أنَ أوراسيا كانت وستبقى منطقة التصادم الجيوبوليتيكي، مادامت طبيعة الصراع تتمحور حول النفوذ، وأيضًا لعدة اعتبارات ومميزات تختص بها أكبر قارات العالم "**أوراسيا**".

فخلال المنافسة يبقى للموقع الجغرافي الأهمية الكبرى، في الانطلاق نحو تعريف أو تحديد الأفضليات الخارجية "للدولة الأمة"، كما أنَ حجم أو مساحة الأرض، تبقى من أهم عوامل الهيمنة والقوة، ولذلك يذكر **بريجنسكي** في كتابه (**رقعة الشطرنج الكبرى**) بأنَ أوراسيا هي أكبر قارات العالم ومحوره الجغرافي (كونها الجسر الرابط بين الشرق والغرب)، وأنَ حوالي 75% من سكان العالم يعيشون فيها، و يوجد بها حوالي 3/4 من مصادر الطاقة العالمية، كما تعد موطن معظم دول العالم النشطة سياسيًا (أقوى 06 اقتصاديات عالمية، أكثر 06 دول اندفاعًا نحو التسلح، إذ تتواجد بها أغلب القوى النووية المعلنة، و المنافسة للو. م. أ على سيادة أوراسيا).

وخلص إلى أنَ القوة التي سوف تتحكم في أوراسيا، ستسيطر على اثنتين من مناطق العالم الثالث، الأكثر تقدمًا والأكثر إنتاجًا على الصعيد الاقتصادي، أما على الصعيد الجيوبوليتيكي، فإنَ مجرد لمحة على الخريطة توضح أنَ السيطرة على أوراسيا، سوف يحقق تبعية إفريقيا لها، ويجعل نصف الكرة الغربي في وضع ثانوي بالنسبة لقارة أوراسيا[1]، ولذلك فإنَ أي مجهود جيو استراتيجي طويل الأمد، يتعين عليه أن يركز على أوراسيا كاملة، فخلطة دوافعها الجيوستراتيجية المتنافسة، وقوتها السياسية وديناميتها الاقتصادية، تجعل تلك القارة المترامية الأطراف والعابرة لأوراسيا الحلبة الأساسية لشؤون العالم وشجونه[2]. ولذلك فقد حدد **بريجنسكي** قواعد اللعب على رقعة الشطرنج في:

القاعدة الأولى: ويرى أنَ قارة أوراسيا هي أهم بقعة في العالم لممارسة اللعب، حيث يمكن أن تُشَبَهَ برقعة الشطرنج، وتتخذ الشكل البيضاوي، كمنطقة يستمر فيها التصارع بين الفواعل الرئيسيين، الذين يتموضعون على الشمال والجنوب والوسط والغرب، لكن على الفاعل الذي يرغب بالفوز، أن يحترم قواعد اللعبة، التي تشترط حسب **بريجنسكي** أن تقع على حدود الرقعة الشطرنجية ككل، وليس فقط على مدخل أو جهة منها. والتي تعد من أسباب فشل بعض القوى التاريخية الدولية، في تحقيق الفوز أو الهيمنة، على القارة الأوراسية كفرنسا وبريطانيا، لكنَه وفي ذات السياق يوضح أسباب تمكن قوى أخرى، من فرض هيمنتها التاريخية عليها كالإمبراطورية الصينية والإمبراطورية المغولية، التي امتدت شواطئها من بحر الصين إلى الأناضول في آسيا الصغرى، والتي لم يسبق وأن خضعت هذه الأراضي إلى قوة مماثلة لها، باستثناء الاتحاد السوفيتي، الذي فرض هو الآخر سيطرته على البر الأوراسي فقط، دون أن يسيطر على المناطق المحيطية لتلك الكتلة، في الوقت الذي استطاعت فيه الو. م. أ أن تتموضع على الجهات المحيطية (أقصى الغرب بعد حصار برلين، أقصى الشرق بعد الحرب الكورية، أقصى الجنوب منطقة الخليج بعد حرب الخليج، والتدخل في أفغانستان)، وهكذا تمركزت جيوشها في الجهات البحرية لأوراسيا بثبات، مما ممكنها من التحرك سياسيًا داخلها[3].

القاعدة الثانية: التركيز على اللاعبين الرئيسيين، حيث أنَ لكل لاعب منهم حجمًا مختلفًا من القوة والتأثير، ولذلك قسمهم إلى:

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عنها جيو استراتيجيًا**، (مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999)، ص ص 32-39.

[2] زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم** (تر. عمر الأيوبي)، (بيروت: دار الكتاب العربي للنشر، 2004)، ص 54.

[3] بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، **مرجع سابق**، ص ص10-18.

الدول الأوراسية الدينامية جيواستراتيجيًا: وهم اللاعبون الذين يمتلكون القدرة والإرادة القوية، على التأثير فيما وراء الحدود، وتمتلك هذه الدول المقدرة الكاملة، لأنَها سريعة التأثير جيوبوليتيكيًا، وتحركها غالبًا بعض الدوافع العميقة الجذور كالأيديولوجية، القومية، العقيدة، التوسع الحضاري والاقتصادي. وذكر بريجنسكي في هذا العنصر كل من (فرنسا، ألمانيا، روسيا، الصين، الهند)، مؤكدًا على وجوب التعامل مع هذه الدول على أساس الإدارة الحاسمة.

الدول الأوراسية أو المحاور الجيوبوليتيكية الثابتة: ووصفها بأنَها الدول التي لا تأتي أهميتها من قوتها، بل من موقعها الحساس، الذي توظفه إما في الوصول إلى مناطق مهمة، أو في منع الموارد عن لاعب آخر مهم، ويتطلب التعامل مع هذا النوع تطبيق استراتيجية الاحتواء الجذري[1]، والتي من بينها كازاخستان، التي وصفها "بجمهورية القلب" في القلب الماكندري، فهي تتمتع بموقع مركزي وتعادل مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة تركيا، وبسبب موقعها وعدد سكانها وامتلاكها لقدرات نووية مهمة، لذلك فهي تحتل موقعًا استراتيجيًا مهمًا[2]. أما بالنسبة لأذربيجان فتعتبر بما تمتلكه من طاقة محورا جيوبوليتيكيا حساسا، في بحر قزوين وآسيا الوسطى، وقد تختفي أهميتها في حال خضوعها لموسكو، وبالتالي فإنَ الحفاظ على أذربيجان المستقلة يسمح لنا بربط طاقات بحر قزوين، بالأسواق العالمية الغربية وبأنابيب النفط، التي لا تمر عبر روسيا، أما بالنسبة لتركيا وإيران هما دولتان محوريتان جيوبوليتيكيًا، فتركيا تؤكد على الاستقرار في منطقة البحر الأسود، وتسيطر على مداخله باتجاه البحر الأبيض المتوسط، لإنَ عدم استقرارها سوف يسهل عودة السيطرة الروسية، على منطقة القوقاز المستقل حديثًا. أما إيران فتعمل على استقرار منطقة الخليج الفارسي، مما يسهم في منع أي تهديد روسي في المدى البعيد للمصالح الأمريكية (ولو بطريقة غير مباشرة).

و لإنَ بريجنسكي قد قدم في كتابه **(رقعة الشطرنج)** تصوره حول الإمكانيات والطرق، التي تسهل السبل أمام الو.م.أ لتحقيق السيطرة العالمية، فيمكن وصف كتابه بالخطاب الذي يكاد يحاكي **(رسالة النصح)** التي تقدم بها **نيكولا ميكيافيللي** في كتابه **الأمير** 1513 إلى حاكم **(فلورنسا)** في إيطاليا، حتى يحكم سيطرته على العرش، ويكمن الشبه بين الكتابين، في تقديم بريجنسكي لعدة احتمالات ،قد تزيد أو تنقص من فرص الهيمنة الأمريكية على أوراسيا، باعتبارها تمثل مكان وزمان اللعبة الاستراتيجية الكبرى، القديمة من الناحية الجغرافية، والجديدة من حيث الفواعل، ومن بين هذه الاحتمالات:

احتمال أن تتفوق أمريكا: والذي لن يحدث إلاَ عبر توسيع الدائرة أو المحيط إلى الغرب، خاصة إذا لم تخضع المنطقة الجنوبية لفاعل واحد، أو إذا لم يتحد الشرق بطريقة تؤدي إلى طرد أمريكا من قواعدها الساحلية، فإنَها عندها ستسود.

احتمال أن تنحصر أمريكا: خاصة إذا عملت المنطقة الشرقية (روسيا) على صد المنطقة الغربية، عبر توحدها سياسيًا مع فاعل شرقي رئيسي (الصين، إيران)، عندئذ سوف تتقلص السيادة الأمريكية بشكل درامي، ويحدث نفس الشيء إذا توحد فاعلان شرقيان، وهو ما سوف ينهي أوتوماتيكيًا المشاركة الأمريكية، في اللعب على رقعة الشطرنج الأوراسية[3]. ولذلك فإنَ مصلحة بلاده الأساسية، تكمن في العمل على ضمان ألا تصل دولة أخرى غيرها إلى السيطرة على هذا المجال الجيوبوليتيكي[4].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 40 -41.

[2] Milan hauner, "the disintegration of the soviet Eurasian empire", **the journal of foreign affairs**, vol (VI), (N°02), 1992, p355.

[3] بريجنسكي، رقعة الشطرنج، **مرجع سابق**، ص35.

[4] دياري، **مرجع سابق**، ص12

2-نظرية صراع الحضارات: نقل **صمويل هنتغتون** في نظرية صراع الحضارات التي نشرها سنة 1993، مجالات الصراع الدولي من الجانب المادي العسكري إلى جانب الهوياتي، بسبب الظروف التي أوجدها انتهاء الحرب الباردة، خاصة ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، وهذا يعني متعدد الحضارات، فخلال الفترات التاريخية السابقة، كانت الاتصالات منقطعة أو منعدمة، لذلك لم يبرز هذا الصنف الخاص من النزاعات الحضارية والقيمية، إلَا في ظل العولمة أين زالت الحدود السياسية بين الحضارات القائمة، مما رفع من احتمالات المواجهة، ضمن ما يعرف بالصدام الحضاري والحروب القومية. ولذلك، فقد اعتبر **هنتغتون** الحضارة على أنَها الكيان الثقافي الأوسع الذي يضم الجماعات الثقافية كالقبائل والجماعات العرقية والدينية والأمم، وفيها يُعَرف الناس أنفسهم بالنسب، الدين، اللغة، التاريخ والمؤسسات الاجتماعية بدرجات متفاوتة، وفقًا للجماعات الثقافية الداخلة تحت حضارة واحدة، وعلى هذا الأساس قسم هنتغتون الحضارة في العالم إلى 07 حضارات مختلفة[1]. وبذلك ينظر **هنتغتون** إلى قلب العالم نظرة مغايرة، فبالنسبة إليه أنَ المحاور الاستراتيجية في العالم غير ثابتة، كما أنَ التركيز لا يتعلق بجزء أو إقليم جغرافي محدد، بل بالتفاعلات القائمة على العنصر الهوياتي، ففي أعقاب أحداث 9/11 تحولت منطقة قلب العالم نحو الشرق الأوسط، نظرًا لحجم الديناميكيات العالمية التي استقطبتها المنطقة من تحركات عسكرية (غزو العراق2003)، أو من إطلاق خطط الهيمنة (مشرع الشرق الأوسط الكبير). ورغم تأكيد هنتغتون لأسس السيطرة على العالم بعيدًا عن الاعتقاد المطلق بأنَ أوراسيا هي قلب العالم، إلاَ أنَه لم ينف عنها أهميتها الحضارية في حلقة الصراع الحضاري العالمي، حيث لم يغفل التعدد العرقي والحضاري المتباين لوسط آسيا، بسبب تشابك الدوائر العرقية وتقاطع الدوائر الحضارية[2]، فالكل يعلم موقف تركيا من النزاع في كاراباخ، حيث ساندت أذربيجان، ليس لكونها امتداد لمجالها الجيوبوليتيكي فحسب، بل لإدراكها أنَ قاعدة الصراع بعد الحرب الباردة، هي صراع حضاري (فكرة تركيا الكبرى)، كذلك ينطبق الوصف على إيران التي أخذت في تنمية الثقافة الفارسية في طاجكستان، التي يتحدث معظم سكانها اللغة الفارسية، كما سعت إلى فرض وصايتها على أوزبكستان، التي يتواجد فيها أقدم الحواضر الفارسية سمرقند وبخارى، وهذا ما يجعل المنطقة مهددة باحتمال قيام صراع، ربما سوف يعيد ترتيب المنطقة على أساس عرقي، وفي هذا السياق ينظر هنتغتون، إلى أنَ صراعات آسيا الوسطى، ستكون في المستقبل جزءً من حربًا أوسع، أين تشكل الحضارة الإسلامية أكبر حيز لها، وهي بالتأكيد الأكثر خطورة على الحضارة الغربية، ولذلك وجب السيطرة عليها[3].

المطلب الثالث: الأهمية الطاقوية لمنطقة بحر قزوين

عند ذكر بحر قزوين تتشكل في أذهاننا الصورة النمطية المصبوغة، ببحيرة مغلقة عائمة على احتياطات وكميات ضخمة من النفط، مما جعل الكثير من الأوساط الإعلامية، تطلق عليها عبارة الألدورادو الجديد، ولذلك لم يسبق وإن ارتبط التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لأية منطقة بالتميز الطاقوي، مثل ما ارتبط ماضي وحاضر وربما مستقبل منطقة بحر قزوين بهذا العامل.

---

[1] الحضارة الكونفوشيوسية، الإسلامية، الهندوسية، الغربية، المسيحية، البوذية، الزنجية.

[2] أعياد عبد الرضا، مهدي على الخويلدي مسلم، "النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى"، **مجلة البحوث الجغرافية**، (العدد 21)، (2014)، ص 293.

[3] **المرجع نفسه**، ص 294.

الفرع الأول: تطور أهمية نفط بحر قزوين في ميزان الطاقة العالمي

الواقع أنَ هذه الأهمية الاقتصادية تعود إلى مدد تاريخية بعيدة، لكن كشف انهيار الاتحاد السوفيتي السريع والمفاجئ، الغطاء عن واحدة من أهم المناطق، في مجال صناعة وإنتاج الطاقة، ضمن ما يعرف بالدول المستقلة حديثًا، في حين ترى بعض الدراسات الأخرى، أنَ هذه الأهمية ترجع إلى سنوات أسبق بقليل، وبالضبط إلى بداية الأزمة النفطية لسنة 1973، التي أجبرت الدول الكبرى، على البحث عن مصادر ومناطق جديدة للطاقة، تكون بعيدة وخارجة عن مجموعة الأوبك (**OPEC**)، إلاَ أنَ بعض الإشارات التاريخية، ترجع تاريخ الاكتشافات النفطية إلى مراحل تاريخية أقدم.

1-التطور التاريخي لأهمية النفط في بحر قزوين وخصائصه العامة:

أ- الاشارات التاريخية لظهور النفط في بحر قزوين:

ذكَر المؤرخون والرحالة الجغرافيين، أنَ أذربيجان كانت من بين الدول والمناطق القديمة والنادرة في العالم، في مجال استخراج النفط، فأثناء حصار الاسكندر الأكبر لبلاد فارس عام 331 ق.م قام السكان الأصليون لشواطئ بحر قزوين، بإضاءة خيام الغزاة على النار بأوعية من الزيت المشتعل[1]، وفي سنة 1877 كتب الرحالة البريطاني **تشارلز مارفن** مؤكدًا على أنَ النفط قد صدر من باكو قبل 2500 سنة وخاصة من شبه جزيرة "**أبشيرون** "، إلى العراق وإيران والهند ودول أخرى، وهي كلها عبارة عن أراضي مقدسة في الديانة الزرادشية[2]، كما دلت بعض الإشارات التي تم الحصول عليها من الحضارة السومرية، إلى استعمالهم لزيت شبيه بالقطران قادم من شبه جزيرة أبشيرون، و وصف المؤرخ اليوناني **سترابو**، الساحل الغربي القزويني على أنَه متفوق على العجائب في مصر، كما ورد عند العرب في كتابات **المسعودي** الذي زار مدينة باكو عام 915م، أنَه "**يوجد فيها لهيب مرتفع من عيون النار، لاتهدأ على سائر الأوقات، تتضرّم الصعداء وهنا أطلق عليها اسم ساحل "النفاطة"**، وجاءت المعلومات الأكثر تفصيلًا عن نفط هذه المنطقة بعد ثلاثة قرون، وذلك عندما كتب **ياقوت الحموي** (1229/1179) في مؤلفه (**معجم البلدان**)، والذي خصص فيه عنوانًا كاملًا تحت اسم **"باكوية"** قائلاً: **"إنَها بلد فيه عين عظيمة تبلغ قبالتها في كل يوم ألف درهم، وإلى جانبها عين أخرى تسيل بنفط أبيض كدهن الزيت، لا تنقطع ليلًا أو نهارًا وتبلغ قبالته مثل الأول"**[3].

وفي القرن الثالث عشر أشار الرحالة الإيطالي **ماركوبولو**، الذي قدم إلى باكو خلال رحلته من الصين، إلى وجود تجارة تصدير صغيرة في الرمال المنقوعة بالزيت، يتنافس الأتراك والفرس والروس مع بعضهم، من أجل السيطرة على المنطقة وعليها، و احتفظ الغرب بعدها بالوصف، الذي قدمه **بولو**للمدينة عندما ذكر أنَه: "**يوجد فيها بئر للزيت تتدفق بغزارة، و لا تستخدم في الطعام، بل كوقود ودواء للأمراض الجلدية، وحتى لتزويد السفن وللأغراض العسكرية"**[4]ووصف المبشر الانجليزي **جون كارت رايت** الذي زار مدينة باكو عام 1600م بأنَه "**توجد فيها نافورة جميلة يتدفق منها النفط، الذي يستخدم لأغراض الإنارة ويتم نقله بالاعتماد على الحيوانات**"[5].

---

[1] دياري، **مرجع سابق**، ص 27.

[2] Turab Gurbanor, **le pétrole de la caspienne et la politique extérieure de l'Azerbaïdjan**, (France : l'harmattan, tome 01, 2007), p 47.

[3] دياري، **مرجع سابق**، ص27-29.

[4] Gurbanor, **Op.cit.** p 40.

[5] **Ibid.** p 41.

وخلال الحقبة الروسية زادت أهمية النفط في منطقة بحر قزوين، خاصة بعد أن قرر القياصرة الروس إعلان الحرب ضد بلاد فارس، من أجل السيطرة على باكو، واستغلال نفطها في مجالات الصناعة الحديثة، فبحلول سنة 1918 تحولت منطقة بحر قزوين، إلى المزود الرئيسي للاتحاد السوفيتي، بمعدل وصل إلى حدود 80% مما أهلها لأن تمثل مركز الصناعة النفطية السوفيتية، حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

ب- خصائص نفط بحر قزوين:

في الجانب التقني واللوجيستي، ثمة مجموعة من الخصائص السلبية، التي تميز نفط بحر قزوين خلال مقارنته بنفط الشرق الأوسط. فباستثناء النفط الأذربيجاني الممتاز، يتسم نفط البلدان الأخرى بمواصفات تقنية غير ملائمة، إذ يحتوي على نسبة عالية من الهيدروجين المكبرت، الذي يستدعي نفقات عالية وإضافية، من أجل تصنيع أنابيب خاصة لنقله وتكون مقاومة للصدأ أو مكلفة جدًا، كذلك يحتوي على نسب عالية من ثاني أكسيد الكربون، في الأماكن الموجودة من أعماق كبيرة تحت قاع البحر والإسفلت، وهي النسب التي بينتها التجارب الأولية خاصة في القطاع الكازاخستاني وبالضبط في حقل **كاشاغان**، وهو التحدي الذي يفرض إنشاء مصافي جديدة ذات تكلفة باهظة لتكريره، حيث أنَ المصافي القديمة كانت معدة لإنتاج النفط الروسي، ذو الخصائص المختلفة عن نفط كازاخستان، وبإجراء مقارنة بسيطة بين تكلفة إنتاج نفط بحر قزوين، وتكلفة إنتاج نفط الشرق الأوسط نجد أنَ إنتاج طن واحد من نفط الشرق الأوسط تساوي ما بين 10 إلى 15 دولار، بينما تكاليف إنتاج نفس الكمية من النفط في بحر قزوين تتجاوز 19 دولار، ولذلك فإنَ المستوى الحالي لتكنولوجيا التكرير والنقل يثير الشكوك حول جدواه الإنتاجية الاقتصادية[1]. هناك عامل أخر يجعل نفط بحر قزوين أصعب منالاً من نفط الخليج، إذ يتواجد معظمه على أعماق كبيرة تحت قاع البحر، وفي قلب القارة الأوراسية، بعيدًا من مراكز الاستهلاك الرئيسية، وهذا ما يفرض مد خطوط أنابيب لنقله لمسافات طويلة، وعبر ظروف طبيعية وجغرافية (سلاسل جبال القوقاز) وأمنية معقدة، مما ينعكس على تحديد سعره النهائي (التكلفة النهائية)، فإذا كانت تكلفة نقل طن واحد في منطقة الخليج، تتراوح ما بين 2 و5 دولارات في المتوسط، فإنَها تبلغ أو تتجاوز 10 دولارات لنقل نفس الكمية من نفط بحر قزوين، فمثلاً تبلغ التكلفة التقديرية لإنتاج ونقل النفط الأذربيجاني من 17 إلى 20 دولار، وهو الأمر الذي يرفع بدوره من التكاليف المرتبط بعملية استخراج النفط وإيصاله إلى المستهلك[2].

بينما يرتبط العامل الثالث بحجم التهويل والتضخيم الإعلامي، للإمكانيات التي يحوز عليها، وتضارب التصريحات، التي كثيرًا ما تقدم إحصائيات مبالغ فيها، لتحديد الإمكانيات الطاقوية الفعلية لمنطقة بحر قزوين، لدرجة أنَه تم تسميتها ووصفها بمنطقة الخليج الثانية أو الألدورادو الجديد، لكن عند إجراء مقارنة بسيطة بين حجم الإمكانيات الفعلية للمنطقة، مع حجم إمكانيات منطقة الشرق الأوسط، يمكن الوصول إلى الإجابة عن السؤال الذي تكرر طوال فترة التسعينات، ليتأكد بذلك استحالة أن تعوض منطقة بحر قزوين منطقة الشرق الأوسط، أو أن تضمن تبعية الدول المصنعة إليها.

---

[1] دياب، **مرجع سابق**، ص 08.

[2] مصطفى دسوقي كسبة، "ثروات آسيا الوسطى-قزوين من النفط والغاز"، **مجلة أمتي في العالم**، المجلد(2004)، العدد(05)، ديسمبر(2004)، ص ص 958، 959.

	الاحتياطات المؤكدة للبترول مليون طن	نسبتها من الاحتياطي العالمي	حصة الاحتياط من الإنتاج سنوياً	الإنتاج سنة 1999 مليون طن	نسبتها من الإنتاج العالمي
أذربيجان	1000	%0.7	69.5	19.8	%0.4
كازاخستان	1100	%0.8	36.5	30	%0.9
تركمانستان	100	أقل من 0.05%	10.2	7.4	%0.2
إيران	12300	%8.7	69.9	175.2	%5.1
السعودية	36000	%25.5	87.5	411.8	%11.9
الإمارات	12600	%9.5	أزيد عن 100	111.4	%3.2
العراق	15100	%10.9	أزيد عن 100	125.5	%3.6
الكويت	13700	%9.3	أزيد عن 100	99.3	%2.9

الجدول (02): مقارنة احتياطات وإنتاج النفط لمنطقة بحر قزوين بمنطقة الشرق الأوسط لسنة 1999[1].

حيث تؤكد لنا المعطيات المستخرجة من الجدول، أنَ منطقة بحر قزوين لا تستطيع تعويض منطقة الشرق الأوسط لا على المدى القريب ولا على المدى البعيد، وأنَ مورده سوف يكون مورد نفطي ثانوي، في ظل تظافر بعض العوامل والظروف التي ساعدت على بروز المنطقة كبديل نفطي، وبخاصة الأزمات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والخليج، وارتفاع أسعار النفط والحاجة إلى التزود من مصادر نفطية غير منقطعة، وهي الأسباب التي يمكن وصفها بالعرضية والاستثنائية أو المؤقتة، والتي يمكن أن تتغير في أية لحظة. ، وفضلا عن ذلك، فإنه من المستبعد أن تكون منطقة بحر قزوين بديلا عن منطقة الخليج، سواء من حيث احتياطي النفط أو انتاجه اليومي، وذلك حسب بيانات منظمة أوبك وبريتيش بيتروليوم. كما يؤكد الجدول أدناه، علما أن روسيا وإيران لا تعتمدان بشكل أساسي على موارد بحر قزوين.

	الإنتاج بـ: 1000 برميل يوميا / 2021	احياطي النفط بين 2021 و2022
أذربيجان	722	7 مليلر برميل
كازاخستان	1811	30 مليار برميل
تركمانستان	252	600 مليون برميل
إيران	3620	208.6 مليار برميل
روسيا	10944	80 مليار برميل
السعودية	10954	267.19 مليار برميل
الإمارات	3668	113 مليار برميل
العراق	4102	145 مليار برميل
الكويت	2741	101.5 مليار برميل
قطر	1748	25.24 مليار برميل

الجدول (03): مقارنة إنتاج واحتياطات النفط بين دول منطقة بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط [2]

[1](BP) Amoco, **statistical Review of world energy**, 2000, June,. **(Accessed on: 20.11.2018), https://shorturl.at/80Lnj**

[2] الجدول من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات منظمة أوبك، وبريتيش بيتروليوم 2021-2022، (https://shorturl.at/puveI)

2-ازدياد أهمية العامل الطاقوي في السياسات الدولية: ما يزال النفط يعتبر مصدرًا حيويًا للطاقة، على الرغم من وجود مصادر أخرى بديلة عنه، ولذلك يعد عنصرًا أساسيًا من عناصر التأثير في السياسة الدولية، كما يرجع أسباب الاهتمام الدولي بهذا العامل، إلى عدة اعتبارات اقتصادية، سياسية، أمنية، وحتى تاريخية.

2-1-العوامل الاقتصادية: ويعتبر البترول والغاز الطبيعي وقود الرأسمالية الحديثة، حيث يعتبران عصب الصناعة الحديثة بشقيها المدني والعسكري، ولذلك يشير بعض المختصين في البترول، أنَنا ندخل حالياً في حقبة الذروة النفطية، بينما يرى فريق آخر أنَها ربما مؤجلة إلى ما بعد سنة 2030، ويأتي في مقدمتها:

أ-ازدياد مستوى اعتماد الدول على النفط كمصدر رئيسي للطاقة (ازدياد عدد الدول المصنعة): أدت التحولات الجيوستراتيجية، التي طرأت على ساحة العلاقات الدولية، إلى زيادة الطلب العالمي على النفط في الأسواق العالمية، فبعد أن كان الجزء الأكبر من الإمدادات النفطية، يتجه نحو الغرب والشرق (الدول المصنعة)، أخذت الإمدادات تتجه نحو الأسواق الناشئة، والتي تفاقمت درجة ومستوى اعتمادها على النفط، لمواجهة تحديات النمو الصناعي في الصين، الهند، الشرق الأوسط، كوريا الجنوبية، البرازيل المكسيك، اليابان، خاصة بين عامي 2004 و2007، أين ارتفع الطلب اليومي على النفط في العالم ارتفاعًا صاروخيًا وصل فيه إلى 9.4 مليون برميل يوميًا، وسجلت أعلى نسبة لها في الأسواق الناشئة بحوالي 85 %[1]، وهذا ما تؤكده توقعات الوكالة العالمية للطاقة، لحدود الاستهلاك العالمي بين عامي 2008 و 2030[2].

الاحتمالات	طبيعتها	في الطلب	في الإمدادات
الزيادة	لن تتغير ويستمر الطلب العالمي على النفط حتى عام 2030	من قبل: الصين الهند/كوريا الجنوبية ومجمل الأسواق الناشطة	من بلدان OPEC
النقصان	احتمال تسارع انخفاض الإنتاجية	نفس الدول	نقصان في حقول نفط محددة

الجدول (04): توقعات الوكالة الدولية للطاقة لمستويات الاستهلاك العالمي من سنة 2008 حتى 2030)[3].

حيث تؤكد المؤشرات احتمال انخفاض الإنتاج، وهو الأمر الذي يستدعي زيادة في رفع الإنتاجية العالمية لتغطية استهلاك الطاقة للدول النامية في أمريكا واليابان وأوروبا الغربية، ومن المتوقع أن تكون الزيادة الأكبر على الطلب من آسيا، أين يتحول الاقتصاد الآسيوي إلى أكبر مستهلك للطاقة، بحوالي 27% من إجمالي الاستهلاك العالمي، ويحتل بذلك مكانة الو .م .أ التي من المحتمل أن تستهلك حوالي 25%، أما أوروبا الغربية 18%، أوروبا الشرقية وروسيا 13% ،أمريكا اللاتينية 56%، كما تعد الهند اليوم أيضًا في المرتبة الخامسة، بين كبار مستهلكي الطاقة[4]، وبالتالي تدل هذه المؤشرات على ازدياد عدد الدول المصنعة، التي تعتمد بالأساس على عناصر الطاقة خاصة النفط والغاز لمواجهة التحديات، التي يفرضها سرعة وحجم النمو الصناعي في اقتصاداتها المحلية، وهذا ما يزيد من عمليات التنقيب عن حقول نفطية جدية.

---

[1] سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة"، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العدد (43)، (2011)، ص05.

[2] فتيح بيرول، "توقعات الطاقة: أزمة الإمدادات التالية"، **مجلة foreign Policy**، النسخة العربية، أكتوبر (2009)، ص 28.

[3] الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: فتيح بيرول، **نفس المرجع**، ص 28.

[4] وردة هاشم علي عيد، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، أكتوبر 2013)، ص ص 22-39.

ب-تحول الدول المنتجة إلى دول مستوردة للطاقة: ولعل أبرز سبب رفع أهمية النفط في الحياة الاقتصادية الدولية، إلى مستوى التوقعات أو تخطيها في بعض الأحيان، هو الانتقال الاقتصادي للدول التي كانت تنتج النفط وتستغله، في تغطية احتياجاتها الداخلية ، إلى دول مستهلكة ومستوردة له بإفراط، ونعني هنا بالخصوص التحول الجذري، الذي لحق بدولتين صناعيتين كبيرتين هما (الو.م.أ والصين)، فالنسبة للو.م.أ التي تحولت من أكبر منتج للنفط إلى أكبر مستورد له منذ عام 1970، أين وصل إنتاجها إلى الذروة في تلك السنة، وهي النسبة التي لم تعد تسمح لها بتغطية طلبها المحلي واقتصادها القائم على الصناعة، حيث توضح الاحصائيات أنَ حجم الاستهلاك الأمريكي لوحده، يقدر بحوالي 25 % من الإنتاج العالمي للطاقة، إذ تستخدم حوالي 19 مليون برميل يوميا، من أصل 77 مليون برميل يستهلك يوميًا في العالم، بمعدل استهلاك فردي الأعلى عالميًا، بمعنى أنَ كل مواطن أمريكي يستهلك (08) أطنان من النفط سنويًا (حيث يساوي ضعف ما يستهلكه المواطن الأوروبي وعشرة أضعاف استهلاك المواطن الصيني).

أما الصين فيعتبر اقتصادها الأسرع نموًا في الربع الأخير من القرن الماضي، ولكن من بين الانعكاسات السلبية أنَه في غضون 10 سنوات فقط، تحولت الصين من دولة منتجة للنفط، إلى مستهلكة ومستوردة له، أين احتلت المرتبة الثانية عالميًا بين كبار المستهلكين للنفط (تستهلك لوحدها 6.3 مليون برميل يوميا)، وبزيادة نمو قدرت بنحو 8.1% شكلت 36% من الزيادة العالمية في العام 2005[1]، وحسب نفس المصدر دائمًا (توقعات الوكالة الدولية للطاقة لسنة 2008)، من المحتمل أن يرتفع معدل استهلاكها للنفط ليصل إلى حدود 10 مليون براميل يوميًا في العقدين المقبلين.

ج-ازدياد الطلب العالمي وارتفاع الأسعار: ساهمت العوامل السابقة في ارتفاع أسعار النفط، التي وصلت إلى مؤشرات قياسية، فمع زيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية، زادت معه أهميتها، وخاصة عقب أزمة 1973 أو ما يعرف (بالحظر النفطي العربي)، الذي قادته السعودية بعد إنشاء منظمة OPEC، فكانت بداية الارتفاع سنة 1971، ثم وصل إلى أعلى نسبة له سنة 1973، حيث بلغ سعره أربع أضعاف سنة 1971، خاصة مع:

الصدمة البترولية الأولى: قبلها كانت آلية العرض والطلب هي التي تحدد أسعار النفط، حتى سنة 1973 عندما سارعت الدول إلى شراء كميات كبيرة منه، مستغلة فترة انخفاض أسعاره في الأسواق دولية، مما أدى إلى ارتفاع الطلب عليه، وهنا ارتفعت الأسعار من 2.75 دولار للبرميل الواحد إلى 11.51 دولار، و انطلق سباق الأسعار عندما قرر شاه إيران بيع النفط الخام بالمزاد العلني، فارتفعت الأسعار من جديد بداية من سنة 1974 إلى حدود 17 دولار للبرميل الواحد، وكان لقرار الحظر العربي الدور الكبير لتقليص الإنتاج بنسبة 25 وارتفاع الأسعار[2].

الصدمة البترولية الثانية: حدثت سنة 1979 وذلك عندما وصل سعر البرميل الواحد إلى أكثر من 40 دولار بسبب نجاح الثورة الإيرانية، ما أدى إلى وقوع بلبلة وذعر في الأسواق البترولية بسبب المضاربين، في حين أنَ الأوبك كانت تخطط لرفع سعره بصفة تدريجية وبزيادة قدرت نسبتها ب 10% طوال عام 1979، وهنا وجدت نفسها أمام فجوة كبيرة (أسعار السوق وأسعارها الرسمية)، مما أدى بها إلى وضع سعر البرميل إلى حدود 34% في أكتوبر 1980، وهنا تراجع الطلب العالمي على البترول وتزايدت الإمدادات من خارج الأوبك نحو العالم الصناعي.

الصدمة البترولية الثالثة سنة 1985: في الثمانينات انهار سعر البترول إلى أقل من 10 دولارات للبرميل الواحد، ثم استقر بشكل ثابت في حدود 18 دولارًا من بداية التسعينات إلى سنة 2001، باستثناء سنة 1998 عندما انهارت الأسعار

---

[1] توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة، **مرجع سابق**، ص07.

[2] عيد، **مرجع سابق**، ص40.

من جديد في متوسطها12 دولار للبرميل الواحد[1]، هنا قررت السعودية والإمارات الخروج من نظام الكوتا (KOTA)، الذي وضعته الأوبك، والذي ينص على تخفيض إنتاجها بكميات إنتاج كل دولة، حسب مستوى احتياطها المعلن، فنجم عن هذا الخروج (إفراط في إنتاج الدولتين)، وتسريع انهيار الأسعار نتيجة للوفرة المفرطة في الإنتاج[2].

أزمة الطاقة الحالية وارتفاع الأسعار العالمية بعد الحرب في أوكرانيا: أدى الغزو الروسي لأوكرانيا في فيفري 2022، إلى تعطيل وعجز في إمدادات الوقود، مما أدى على ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية، ففي الأسبوع الأول من الحرب تجاوز سعر خام برنت 100 دولار للبرميل، بعد أن كان سعره في المتوسط 70 دولار قبل الحرب، وفي مارس 2022 ارتفعت أسعار الطاقة بأربعة أضعاف مستوياتها السائدة، كأكبر زيادة في أسعار الطاقة منذ ارتفاع سنة 1973، وقد بلغ متوسط سعر خام برنت 116 دولار للبرميل في أوائل مارس2022، بعد أقل من شهر واحد على بداية الحرب، بزيادة قدرها 55% مقارنة بشهر ديسمبر 2021 [3]. وتعد روسيا المصدر الأول للنفط الخام والمنتوجات النفطية المكررة إلى الاتحاد الأوروبي، ففي عام 2013 زودت روسيا أوروبا بـ 35% من منتجاتها النفطية الخام والمكررة.[4]

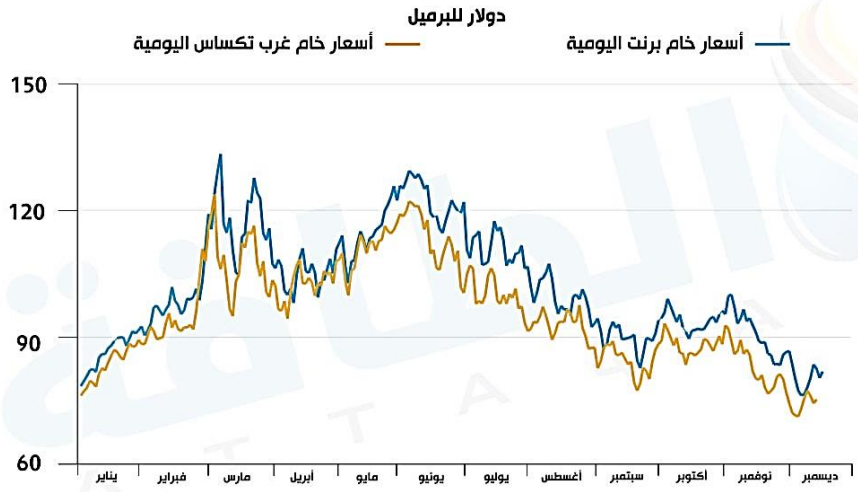

الشكل رقم(01): ارتفاع أسعار النفط العالمية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا فيفري 2022

المصدر: https://shorturl.at/H8nxs

وكذلك الحال بالنسبة للغاز فقد شهدت الأسواق الدولية ارتفاعًا محسوسًا في أسعاره، في وقت يزيد فيه اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي، حيث تعد روسيا أكبر مصدر للغاز في العالم، إذ تقدر صادراتها بحوالي 25% من صادرات الغاز العالمية، وتسيطر على 13.3% من انتاج النفط العالمي مقارنة بالسعودية بـ12.3%. بينما توجه 71 %من صادراتها نحو أوروبا لوحدها، وتأتي ألمانيا على رأس الدول الأوروبية، إذ تقدر واردتها من الغاز الروسي بحوالي 55%، ثم إيطاليا، وتليها بولندا، فرنسا، جمهورية التشيك، المجر، والنمسا، ثم جمهورية سلوفاكيا وهولندا وفنلندا، وقد قفزت عقود الأسعار الآجلة للغاز في أوروبا خلال الأسبوع الأول من شهر مارس 2022، إلى نسبة بلغت 30 %وحطمت الرقم

---

[1] **المرجع نفسه**، ص41.

[2] فيليب سيبيل لوبيز، **الجغرافيات السياسية للبترول** (تر: نجاة صليبي الطويل)، (أبو ظبي: دار الكلمة،2013)، ص31.

[3] علي محمد الخوري، آمنة حلمي، وآخرون، **الحرب الروسية-الأوكرانية وتأثيرها على الدول العربية**: دراسة تحليلية وتوصيات استراتيجية (أبوظبي: المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل، ماي 2022)، ص 38.

[4] أسامة فاروق مخيمر، "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد(17)، جانفي(2023)، ص 27.

القياسي البالغ 2400 دولار لكل ألف متر مكعب، أين لم تشهد القارة الأوروبية مثل هذه الأسعار المرتفعة منذ منتصف التسعينات[1].

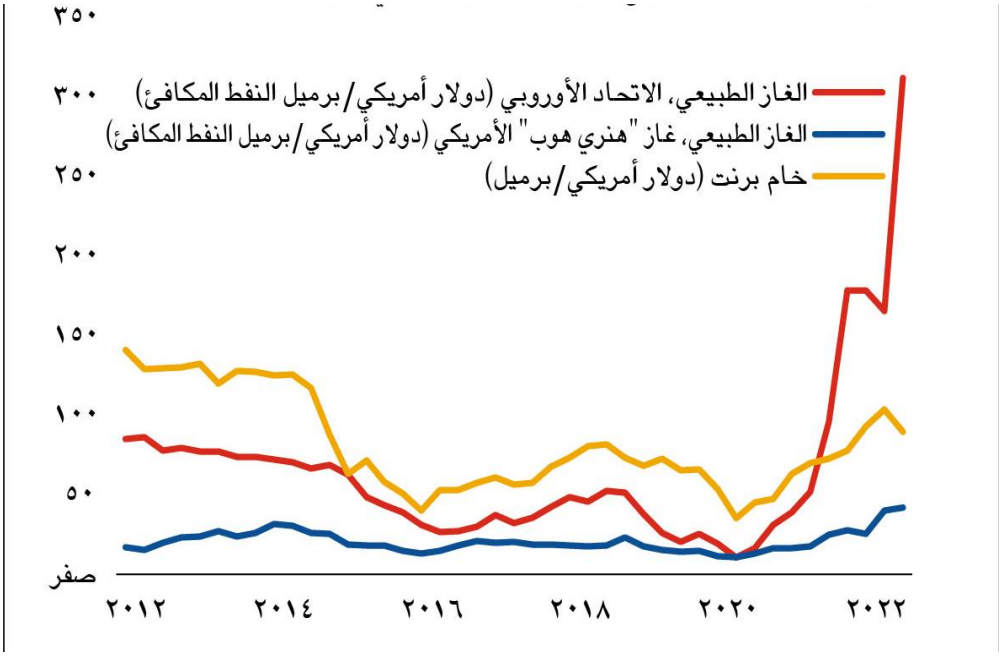

الشكل رقم (02): يوضح تضرر الدول الأوروبية من ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فيفري 2022[2].

2-2-العوامل التاريخية: ازدادت أهمية النفط في بداية العشرينات، بالضبط فور إدخال السفن الحربية، التي تعمل بالوقود في البحرية البريطانية، واستبدالها بالسفن التي تعمل بالفحم، ثم تأكدت هذه الأهمية بعد أن أبرزت هذه السفن، قوة وتحمل وسرعة واضحة خلال المواجهات مع ألمانيا (هنا اعتبرت الحرب العالمية الثانية نقطة التحول الرئيسية في أهمية النفط)، فبعد انتصار الحلفاء، صرح **لورد كورزون** وزير خارجية بريطانيا قائلاً: "**لقد طفا الحلفاء للنصر على موجة من النفط** "، الذي أصبح عنوانها الأبرز، حيث دارت المعارك بين الحلفاء والمحور في شمال إفريقيا بهدف السيطرة، على المناطق الغنية بالنفط في الشرق الأوسط، كما أنَ الهجوم الذي شنه هتلر على الاتحاد السوفيتي آنذاك، كانت غايته المثلى السيطرة على حقول النفط في باكو والقوقاز، ولو استطاع الألمان الوصول إلى تلك المناطق والسيطرة عليها، لكانت نتيجة الحرب غير التي عرفناها اليوم، وقد لا يفسر الهجوم الياباني على القاعدة الأمريكية بيرل هاربر، سوى على أنَه رد فعل حتمي على الحظر الأمريكي للصادرات النفطية إلى اليابان، مقابل حمايتها الشديدة لنفط أندونيسيا، في الوقت الذي فشلت فيه مفاوضاتها لبيع نفطها إلى الاتحاد السوفيتي سنة 1941 [3]، فقد كان النفط حسب تصور محمد حسنين هيكل "**وحده أعظم ماريشالات تلك الحروب ومصمم استراتيجيتها**"[4].

---

[1] مخيمر، **مرجع سابق**، ص 28.

[2] أندريا بيسكاتوري، مارتن شتومر، "من الوفرة إلى الظمأ"، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2022.

[3] إثر الهجوم الياباني على الصين، قررت الو. م. أ فرض حضر جزئي على صادراتها النفطية إلى اليابان، والتي كانت تؤمن لها 80 %من احتياجاتها، ثم عمم إلى حضر كلي كنتيجة للاستمرار التوسع الياباني في آسيا.

[4] عيد، **مرجع سابق**، ص25.

وبذلك فقد دفعت هذه الانتصارات الدول الأوروبية إلى سباق محموم، من أجل التزود بهذه المادة أو السيطرة على المناطق التي تتواجد فيها، خاصة بعد أن انتقل مركز إنتاج النفط، من أحواض تكساس والكاريبي إلى الشرق الأوسط، في ظل خروج أوروبا شبه مدمرة، ففرنسا وبريطانيا أكبر القوى الاستعمارية، فقد خرجتا أكثر ضعفًا، بينما قلبت الحرب موازين القوى لصالح الو. م. أ، التي كانت سليمة نسبيًا، ومتحكمة فيما يزيد عن نصف الإنتاج العالمي[1] ضد بريطانيا، التي بقيت متمسكة بنفط إيران عبر الشركة الأنجلو-إيرانية. وهكذا زادت الظروف التاريخية من أهمية هذه المادة الحيوية، التي ستعتمد عليها حضارة القرن 20، وتستشهد العديد من الحروب والنزاعات الدولية والإقليمية، التي سيكون النفط من قريب أو بعيد سببًا لها أو هدفًا بحد ذاته فيها، خاصة بعد أن أصبحت أمريكا أكبر الدول المسيطرة على أهم المناطق النفطية، وهي النقطة التي توضح تحولاً استراتيجيًا على مستوى الجغرافيا السياسية للبترول، الذي تحول هو الآخر إلى منتوج استراتيجي بامتياز.

2-3-العوامل السياسية والأمنية: (جيوسياسية الطاقة والنزاعات المسلحة)

خلال القرن 20 تحول النفط إلى سلعة سياسية، أين شكل جزءً رئيسيًا في مفهوم الأمن القومي، الذي ارتبط بمفهوم الأمن الطاقوي، وإمكانية استخدام القوة العسكرية لتأمين إمداداته وضمان تدفقه، ولذلك أصبحت الدول الكبرى والصغرى، لا تتوانى عن استخدام هذه السلعة الاقتصادية، لضرورات وأغراض سياسية، فعلى حد تعبير **دانيال برجين** مدير جامعة كامبريدج لأبحاث الطاقة، أنَ البترول هو اختزال للمعادلة الاستراتيجية التالية (10 اقتصاد و90 سياسة)، طالما أنَ الدول تحسن توظيف واستخدام هذه الوسيلة.

ولذلك وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية سارعت الدول الكبرى، إلى إنشاء شركات البترول العملاقة خاصة الشركات السبعة التي سميت (بالشقيقات السبع)[2]، هدفت إلى السيطرة على سوق النفط العالمي من أجل التحكم في سعره وتوزيعه وإنشاء تكتل احتكاري، خلَف هذا الوضع شعورًا بالاستياء من قبل الدول المنتجة، التي سارعت وتحت تأثير وضغط شعوبها إلى تأسيس الأوبك OPEC، هذه الأخيرة التي تمكنت خلال السبعينات من فك رموز معادلة علاقات القوة والتأثير الدوليين[3]، عبر تحكمها في سعر النفط الذي ارتفع إلى 04 أضعاف ما كان عليه قبل السبعينات، ثم خفضت إنتاجها بنسبة 5% شهريًا، وبالتالي تحكمت في قانون العرض والطلب، وهنا كانت النتيجة انتقال مركز القوة والتأثير من الشركات الكبرى إلى الدول المنتجة.

بعد الحرب الباردة استمرت هيمنة الدول المنتجة، وتحكمها في سعر النفط والامتدادات، فزاد تخوف الدول الصناعية من اعتمادها الأساسي، على هذه السلعة التي تتوافر خارج أرضها، وبعيدًا عن تصرف شركاتها النفطية العملاقة والصغرى. وأصبحت تسعى إلى فرض هيمنتها على خريطة مواقع الطاقة العالمية، ولذلك فقد تحولت أغلب المناطق النفطية في العالم، إلى مسرح لأعمال العنف والتخريب، وموطنًا لأصناف ومستويات النزاع المختلفة، ضمن ما

---

[1] حققت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الإنتاج العالمي، عبر السيطرة على المناطق النفطية في العالم، خاصة منطقة الخليج الذي كان نصيبها منه حوالي 50%.

[2] وهي على التوالي: إكسون، موبيل، شيفرون، تيكساكو، غولف، شل، بيبي، أما حاليًا يوجد أماكو، برتش بيتروليوم، رويال دتش، شل، إلف أكيتان من فرنسا، أجيب من إيطاليا واستات راوبل من النرويج ولوكيل من روسيا، وهيئة البترول القومية الصينية بعضها اندمجت في اتحادات دولية مثل BP، أموكو، إكسون موبيل.

[3] معادلة القوة والتأثير في مفهوم الأمن الطاقوي: التحكم في سعر النفط + التحكم في الإنتاج = التحكم في العرض والطلب = التحكم في علاقات القوة والتأثير الدوليين.

أصبح يطلق عليه (**بجيوسياسية الطاقة والنزاعات المسلحة**)، وهنا تحول اهتمام الدول من البحث عن أماكن تواجد الطاقة إلى الاهتمام أكثر بطرق تأمينها، حيث عملت الظروف الدولية التي أعقبت أحداث 9/11، على زيادة تشابك المتغير الجيوبوليتيكي بالمتغير الطاقوي وخاصة النفط، حيث تؤكد أغلب الدراسات أنَه لا توجد مادة قادرة على اشعال فتيل الحرب بين الدول أكثر من النفط، الذي تحول من سلعة اقتصادية إلى سلعة استراتيجية، وعاملاً مهمًا في التأثير على العلاقات الدولية، إما إيجابًا أو سلبًا.

أ- تحليل العلاقة بين النفط وقيام النزاعات المسلحة: توجد عدة مداخل نظرية اعتمد عليها الباحثون، في تفسير العلاقة الترابطية بين النفط وقيام النزاعات المسلحة، يعد أبرزها مدخل "**تحليل الموارد**"، الذي يفيد في تفسير أسباب حدوث النزاعات المسلحة الداخلية واستمرارها، وذلك بالتركيز على دور العامل الاقتصادي، وخاصة الموارد الطبيعية التي يأتي النفط في طليعتها، حيث ساهمت الثورة الاقتصادية الناجمة عن العولمة، في تحول النزاعات نحو المناطق الغنية بالطاقة، ضمن سياسات عامة أطلق عليها **بول كولير**، في دراسته "**التحليل الاقتصادي للنزاع**"، بظاهرة (**افتراس الموارد الطبيعية**)، وفي هذه الحالة تعد الموارد الطبيعية خاصة النفط، أول الأسباب التي تفسر حدوث التمرد المسلح، **في هذا السياق يشير "مايكل روس"** إلى أنَه: "**يزداد خطر ظهور الحركات الانفصالية في الدول التي تمتلك موارد طبيعية ثمينة وخاصة النفط**"[1]، حيث تتحول هذه الحركات على كيانات سياسية تفترس الموارد الطبيعية، ويحدد **كولير** في ذات السياق ثلاثة أوضاع اقتصادية، يمكن أن تشكل النزاع وتهدد السلام:

-وجود دخل ضعيف لكل مواطن أين يعاد توزيع الموارد بطرق غير عادلة.

-مجود نمو ضعيف "دول ضعيفة" غير فعالة لا تستطيع التحكم في حالات العنف.

-تقاس تبعية الدولة للموارد الطبيعية بالمكانة التي تحتلها صادرات الموارد الأولية في اقتصادها (الناتج المحلي الخام)، فإذا زادت عن 32 %فيكون احتمال حدوث نزاع، باعتبار هذه المادة مصدر تمويل الجماعات المسلحة.

أما على مستوى النزاعات المسلحة الدولية: المرتبطة بقضايا الطاقة، فينشأ هذا النوع نتيجة للوضعيات التالية:

-تعتبر الصناعات النفطية الاستخراجية أو التحويلية، من أعقد عمليات الصناعة التي تتطلب رؤوس أموال باهظة، مما يدفع ببعض الدول المنتجة إلى عقد اتفاقيات مع الشركات الأجنبية من أجل التنقيب والاستخراج، وحتى الاستيراد أو التصدير، وهذا ما يؤدي إلى المساس أو الحد من سيادة وقوة الدولة المنتجة.

- تقع أغلب المناطق النفطية في العالم تحت سيادة دول فقيرة أو ضعيفة، غير مؤهلة لاستغلال هذه الثروات، في حين تنعدم هذه الموارد لدى الدول الصناعية الكبرى، التي تسعى إلى استغلالها وغالبًا وفق أطر غير رضائية، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية داخل المناطق النفطية، التي تتحول وبفعل سياسات الاختراق إلى مناطق نزاع محتمل أو مؤكد.

-تحول التنافس الدولي إلى صراع جيوسياسي حول الطاقة والموارد، هذه الأخيرة التي تقع ضمن المعالم الجغرافية الحيوية، مما يجعلها ساحات لعب استراتيجي بين القوى الكبرى، حيث توضح الاحصائيات أنَ المناطق التي تمتلك النفط والغاز، هي أكثر المناطق الجغرافية تعرضًا لتضارب المصالح والأهداف، مما يزيد من احتمال قيام النزاعات المستعصية الحل، أو إطالة مدتها[2]. وفي هذا السياق يقول البروفسور **شيتور**: "**إنَ كل المناطق المنتجة للنفط، قد عرفت على**

---

[1] حليمة حقاني، "جيوسياسية النزاعات وموارد الطاقة -دراسة حالة النفط-"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد (12)، جوان(2019)، ص125.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص131- 137.

أراضيها حروبًا عنيفة، أحيانًا في الظل وأحيانًا أخرى مستترة، وكثيرًا ما كان يؤدي أيضًا حتى إلى استهداف الأشخاص"[1].

ب-بؤر التنافس الدولي حول الطاقة ومتلازمة الصراعات المسلحة: تعمل القوى الدولية على اعادت رسم استراتيجياتها، تماشيًا مع خريطة مواقع الطاقة العالمية، وفي هذا السياق يشير وزير الخارجية الأسبق **هنري كيسنجر**:" **أنَ هناك احتمال ومخاطر لصدمات عسكرية ومنافسات عنيفة حول الموارد، فالولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب مناطق مختلفة من العالم وفق قاعدة تدفق إمدادات النفط والغاز**"[2]. وبذلك تنقسم الخريطة إلى مناطق الإنتاج ومناطق الطلب، فبالنسبة لمناطق الإنتاج فتمتد هذه الأخيرة من الشرق الأوسط إلى آسيا (بحر قزوين)، مرورًا بدول شمال إفريقيا وجنوب أمريكا وسيبيريا ثم الشرق الأقصى، علمًا بأنَ هذه المناطق تحتوي على 67 %من الاحتياطي العالمي النفطي، و73 % من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، ولذلك أطلق عليها **(بشريط قلب النفط)**[3]. ويذكر هنا أنَ منطقة الشرق الأوسط كانت مسرحًا لمعظم هذه الحروب حرب قناة السويس 1965، الحرب العربية الإسرائيلية 1967، حرب أكتوبر 1973 حرب الخليج الأولى 1980، حرب الخليج الثانية 1991، إلى جانب احتلال العراق 2003 الأزمة في سوريا، وذلك لاحتوائها على أضخم الاحتياطات العالمية وينطبق الوضع على الحالة في إفريقيا التي شهدت 16 نزاع، ارتبط أغلبها بالصراع حول الموارد، خاصة الحرب في السودان التي انتهت بتقسيمه، وكذلك الحرب في التشاد وفي الصومال، الحرب في الكونغو، إلى جانب انقلاب سنة 2002 في فنزويلا، حرب القوقاز والشيشان الأولى والثانية، وكلها يعتبر النفط عنوانها الأهم وهدفها المقصود[4].

كضريبة لاستخدام النفط سياسيا، يتم افتعال الأزمات والحروب ضد بعض الدول النفطية، على غرار استخدام فنزويلا لسياسة التأثير النفطي خلال فترة حكم **هوغوتشافيز** الذي منح النفط للدول المناهضة لسياسات الو.م. أ خاصة كوبا، والتي كان يقدم لها حوالي 90 ألف برميل يوميًا، إضافة إلى تمويل الأحزاب اليسارية في أمريكا اللاتينية، وفي حالة الصين، دفعها اهتمامها بتحقيق أمنها الطاقوي، إلى أن تمتنع عن التصويت لتأييد قرار الأمم المتحدة الذي قدمته الو.م. أ حول الإبادة الجماعية في السودان 2006، كذلك سعت إيران إلى مكافئة البلدان، التي تقف إلى جانبها ومنها الصين في نزاعها ضد الو.م .أ، كما يمكن أنَ ندرج إمكانية غلق إيران لمضيق هرمز على سبيل المثال، وتداعياته على المشاريع الطاقوية للعالم ومصالحه الاستراتيجية[5]. أما مناطق الطلب العالمي من النفط فيأتي من:

أ- **المنطقة الهلالية الداخلية للطلب النفطي:** وتضمن شمال شرق آسيا، جنوب غربها، وقطاعاه الجنوبي، إضافة على القارة الأوروبية.

---

[1] Chemse Eddine chitour, **géopolitique du pétrole et mondialisation**, (Alger : o, p, u .1998), p 30.

[2] حقاني، **مرجع سابق**، ص126.

[3] سفيان بلمادي، **جيوسياسية الطاقة والأمن الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2016-2017)، ص 55.

[4] عيد، **مرجع سابق**، ص25.

[5] مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، (تر: عدنان حسن)، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص100.

ب- **المنطقة الهلالية الخارجية للطلب النفطي:** ونشكل أمريكا الشمالية والمناطق الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، إضافة إلى أوقيانوسيا[1].

3-وسائل ضمان أمن الطاقة: خوفًا من تكرار سيناريو الأزمات النفطية الثالثة، وما رافقها من ارتفاع للأسعار ووقف تدفق الإمدادات النفطية، سعت الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الو. م. أ، إلى العمل على وضع وسائل فعالة، تضمن ثبات الأسعار واستمرارية تدفق الإمدادات النفطية، نحو الدول المصنعة من الدول المنتجة، ولتأمين مصادرها الطاقوية فقد لجأت هذه القوى، إلى عدة وسائل تتراوح ما بين الأساليب الدبلوماسية، الاقتصادية، وحتى العسكرية.

أ-الأساليب الدبلوماسية: ويأتي على رأسها الاعتماد على حلفاء موثوقين، من خلال دعم بعض الأنظمة وضمان بقائها في السلطة أطول مدة ممكنة، للوصول إلى النفط بأيسر السبل، كاعتماد الو. م. أ على حلفائها الخليجيين، الذين حرصت على دعمهم عسكريا، وحماية دولهم، وإدراجهم ضمن حلف استراتيجي إقليمي، بما يضمن لها الحصول على مصادر الطاقة، التي تحتاجها في الشرق الأوسط بشكل آمن وسلس، ويضمن استقرار الأسعار[2]، كما عملت على تقديم الدعم لأوكرانيا في حربها ضد روسيا، باعتبارها دولة عبور للطاقة القامة من روسيا نحو أوروبا، وفي نفس السياق قدمت الدعم لأذربيجان ضد أرمينيا في سعيها للحصول على إقليم كاراباخ، رغم جهود ومساعي اللوبي الأرميني المعارض في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب-الأساليب الاقتصادية: استطاعت الدول المستهلكة الكبرى، أن تجد بعض البدائل للرفع من كفاءة احتياطاتها النفطية خلال الأزمات البترولية، وبذلك لا يتضرر اقتصادها الوطني المرتبط بقضايا الأمن الطاقوي، عبر سياسة **التخزين الاستراتيجي**[3]، كاستراتيجية وقائية ضد الصدمات، والتكييف السريع مع حالات النقص في العرض، وما يرافقها من ارتفاع في الأسعار لمدة تتجاوز 60 يومًا، كما ينظر لها كرد فعل على المصاعب المرافقة لعمليات انقطاع تدفق النفط عالميا. وتعتبر الو.م. أ من بين الدول التي اعتمدت على هذه الطريقة، عبر خطة للتخزين الاستراتيجي النفطي القومي (**SPR**)، وأنشئت خزانًا استراتيجيًا على ساحل المكسيك بسعة قصوى 700 مليون برميل، كما قامت حكومة الاتحاد الأوروبي بتأسيس الهيئة الأوروبية، لإدارة مخزونها النفطي الاحتياطي في مدة لا تقل عن 40 يومًا، ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى زيادة حجم المخزون الأوروبي، ليتلاءم مع حاجة استهلاك تصل إلى حوالي 120 يومًا. توفر هذه الاستراتيجية قدرًا من المرونة أثناء الخطر، عبر المساهمة في تفادي اضطراب الإمدادات الطويلة الأمد أو الارتفاعات المستمرة في الأسعار[4]. فبعد غزو روسيا لأوكرانيا اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عبر رئيسها **جوبايدن** قرارًا غير مسبوق باستغلال مخزونها الاستراتيجي بما يعادل 180 مليون برميل على مدار ستة أشهر، كخطوة لخفض تكاليف الوقود المرتفعة ولتخفيف أزمة الامدادات التي أشعلتها هذه الحرب، مما أدى إلى نفاذ ما يعادل 36 % من كميات النفط المخزنة، وبذلك يكون المخزون عند أدنى مستوياته منذ سنة 1984.

ج-الأساليب العسكرية: يفرض تحدي الأمن الطاقوي على الدول، بعض الرهانات المعقدة والمترابطة، فقد تتطلب حماية الإمدادات الخاصة ببعض الموارد الحيوية كالنفط والغاز، احتمال التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية،

---

[1] بلمادي، **مرجع سابق**، ص 55.

[2] توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة، **مرجع سابق**، ص 18.

[3] المخزون الاستراتيجي هو عبارة عن سلسلة من مستودعات التخزين تحت الأرض، التي تحتوي على كميات هائلة من النفط الخام، التي يمكن استخدامها في الحالات الطارئة: الحروب، الكوارث الطبيعية.

[4] توفيق، **مرجع سابق**، ص14.

و يندرج في هذا المجال كل الجهود المبذولة، كإقامة قواعد عسكرية دائمة تشرف على حماية مصادر الإمدادات ومنابعها، أو حتى ممراتها الاستراتيجية سواء أكانت بحرية أو برية **des routes maritimes ou terrestres**، كما تسعى الدول الكبرى إلى فرض هذه الحماية، حتى على ما يعرف بمناطق الاختناق الدولية (المضايق البحرية والنهرية)، وفي ظل ارتباط النفط بالسياسة والمصالح، يمكن أن نشير إلى ازدياد عدد القوات الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، التي تطوقها من جهاتها الثلاثة، ويتجلى دور هذه العصب الجامع لمتغير السياسة والعسكرة، في قيام تحالف عسكري خليجي-أمريكي غداة الحرب الثانية للخليج، بينما فظلت بعض الدول الإشارة إلى هذا الترابط في عقيدتها العسكرية، كروسيا التي أشارت إلى هذا الترابط في استراتيجية أمنها القومي لعام 2000[1].

الفرع الثاني: القدرات الطاقوية لمنطقة بحر قزوين والتوزيع الجيولوجيً لإمكانياتها

قبل تفكك الاتحاد السوفييتي، لم تكن إحصائيات وبيانات النفط والغاز، التي تصدرها الوكالات والجهات الرسمية المتخصصة في قضايا الطاقة، تركز بشكل كبير على تحديد واستعراض القدرات المؤكدة والمحتملة لمنطقة بحر قزوين، نظرًا لارتباط موضوع استغلال هذه الإمكانيات بالتأثير السياسي والاقتصادي السوفيتي، لكن بعد انهيار هذا الأخير، تكشفت أحد أهم المناطق الحيوية العالمية، حيث أتاحت حقبة ما بعد الحرب الباردة، المجال أمام الشركات النفطية العملاقة، وبعض الدول التي تربطها مصالح استراتيجية الفرصة للتدخل في المنطقة، وقد رافق هذا الاهتمام تباين في التقديرات المعلنة، عن الاحتياطات الطاقوية لمنطقة بحر قزوين، وتأرجحت هذه التقديرات بين المتفائلة والأكثر تفاؤلاً، خاصة منها التي صرحت أنَ هذا الإقليم يحتوي، على احتياطات ضخمة واصفة إياه بالخليج الجديد، وبين الأطراف التي تنفي عنه هذه الإمكانيات، معتبرة إياه مجرد منطقة هامشية من مناطق العالم البعيدة. ونظرًا لأن هذه التقديرات قد عرفت مزايدات ومضاربات متواصلة، خضعت أغلبها لاعتبارات أمنية واستراتيجية، أكثر من كونها اعتبارات اقتصادية دقيقة، لذلك فقد ارتأينا التركيز على التحقق من الإمكانيات الفعلية لمنطقة بحر قزوين، عبر مقارنتها بأهم المناطق النابضة بالنفط في العالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط.

1-حجم الإمكانيات الطاقوية للمنطقة (النفط والغاز):

أولاً: احتياطات المنطقة من النفط: والتي تعتمد على عدة معايير لتحديدها وتقديرها

أ-بالنسبة للاحتياطات النفطية المؤكدة[2]: تتفاوت التقديرات المتعلقة بشأن احتياطات الطاقة في حوض بحر قزوين، باختلاف المصادر وتنوعها، وهو ما يلقي بالشكوك حول مدى مصداقية وحقيقة هذه الأرقام، ولعل أكثرها إثارة للجدل هو التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية للكونغرس في أفريل 1997، الذي صرح أنَ حجم الاحتياطات في المنطقة يفوق احتياطات النفط في بحر الشمال، و قد يصل إلى أكثر من 200 مليار سنويًا، وكانت هذه التقديرات غير دقيقة، ولا يمكن أن تفهم سوى كونها إشارات واضحة، لمحاولة تضخيم حجم هذه الاحتياطات، لممارسة الضغط السياسي على حكومات الخليج العربي وباقي الدول المنتجة للنفط[3].ووفقًا لهذه التقديرات فإن منطقة بحر قزوين، تحتوي على ما يعادل 16% من حجم الاحتياط العالمي للنفط، وتتطابق هذه المعطيات مع التقديرات التي أشار إليها الخبير

---

[1] **المرجع نفسه**، ص20.

[2] **الاحتياطات المؤكدة**: وهي التي يتم الاعتماد فيها على المعلومات الجيولوجية والتقنية للموقع، وحتى مباشرة الحفر الفعلي لمعرفة المنطقة التي يجتمع فيها النفط في جوف الأرض، وتسمى بالإمكانيات المؤكدة إذا تجاوزت قدرة الإنتاج فيها من 85% إلى 95%، وتكون الإمكانيات الحالية والوقت يسمح باستخراج هذه الكمية من النفط.

[3] دياري، **مرجع سابق**، ص 54.

الأمريكي "**ستيفن كينرز**" في دراسته التي وصف فيها بحر قزوين، بأنّه كتلة مالحة من الماء بحجم كاليفورنيا، تختبئ في قاعها ما يقارب 200 مليار برميل من النفط وهو ما يعادل 16% من الاحتياطي العالمي.

لعل أهم دراسة شككت في مصداقية التقديرات التي قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية، هي تلك التي صدرت عن المعهد الدولي للدراسات الإستخراجية، في التقرير الاستراتيجي الصادر سنة 1998، حيث قدرت الاحتياطات فيه ما بين 25 و35 مليار برميل، وهو ما يعادل سدس إلى ثمن التقديرات الأمريكية السابقة، وقد دعا هذا التقرير إلى ضرورة إعادة النظر في التقديرات، التي وصفها بالمبالغ فيها، كما أشار إلى أنّ أهمية مصادر الطاقة في بحر قزوين، أقل بكثير مما نعتقد، وذلك لعدة أسباب، منها محدودية حجم الاحتياطي، تكلفة الاستخراج العالية، والبطء الشديد في عمليات التنقيب[1]. من جهة أخرى يرى مدير مشروع منطقة بحر قزوين بمؤسسة **كامبريدج** لبحوث الطاقة بالو.م.أ الدكتور **لورينت دوكاس**، أنّه قد تم المبالغة في تحديد ثروات بحر قزوين، فإعلاميًا قدرات الاحتياطات المؤكدة ب: 200 مليار برميل، لكن لم يثبت منها سوى(25-30) مليار برميل حتى حلول سنة 2002[2]، في الوقت الذي ترى فيه الشركات النفطية، أنّ إمكانيات المنطقة هي أقل بكثير مما أعلن عنه، خاصة شركة **بريتش بيتروليوم** التي حصرتها ما بين (2 إلى 5 مليار برميل) فقط[3]. لتبقى أهم الإحصائيات الدقيقة هي التقديرات التي تقدمت بها الوكالة الدولية للطاقة، والتي قدرت احتياطات النفط في المنطقة ما بين (15 و40) مليار برميل، ما يشكل قيمة (1.5% إلى 4%) من الاحتياطي العالمي.

تقديرات الطاقة حسب المصادر الأمريكية	وزارة الخارجية الأمريكية	هيئة إدارة الطاقة الأمريكية	معهد ميكنزي للاستثمارات
الاحتياطات المؤكدة للنفط في منطقة بحر قزوين	200 مليار برميل	(18-34) مليار برميل	70 مليار برميل

الجدول (05) تقديرات الطاقة لسنة 2002 حسب المصادر الأمريكية[4].

بينما تشير مصادر عالمية، إلى تقديرات أخرى لحجم وإمكانيات الطاقة في حوض قزوين، تختلف عن المعطيات والتقديرات المقدمة من المصادر الأمريكية.

تقديرات الطاقة حسب المصادر العالمية المختلفة	شركة النفط العالمية البريطانية B.P BRITISH Petroleum لسنة 2009	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لسنة 1998	وكالة الطاقة العالمية	التقرير الاقتصادي العربي الموحد
الاحتياطي المؤكد للنفط في بحر قزوين	48 مليار برميل	(25-35) مليار برميل	(15-40) مليار برميل	38 مليار برميل

الجدول (06): تقديرات الطاقة حسب المصادر الدولية المختلفة[5].

[1] كسبة، **مرجع سابق**، ص ص954،955.

[2] الخزار، **مرجع سابق**، ص67.

[3] النداوي، **مرجع سابق**، ص122.

[4] جدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

[5] جدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **نفس المرجع**، ص123.

وتبعا للبيانات الواردة في تقرير شركة الطاقة بريتش بتروليوم لسنة 2022، تمتلك الدول الخمس الكبرى في المنطقة (روسيا وإيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان) 8.4% من إجمالي احتياطيات النفط العالمية، و32.3% من احتياطيات الغاز، كما يحتوي بحر قزوين نفسه على حوالي 48 مليار برميل من النفط وتريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز[1].

ب-بالنسبة للاحتياطات المقدرة أو المحتملة: حددت دراسة قامت بها وزارة الطاقة الأمريكية، أصدرتها سنة 2000 بأنَ حوض بحر قزوين، والذي يشتمل الدول التالية: أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان وروسيا وإيران، إلى جانب دولة غير ساحلية هي أوزبكستان، يختزن ما مقداره (275) مليار برميل من النفط الخام، أي حوالي خمس احتياطات العالم من البترول، وبالتالي وبالاعتماد على الاحتياطات المحتملة إلى جانب الاحتياطات المؤكدة، تقفز منطقة حوض قزوين إلى المرتبة الثالثة على المستوى العالمي وتتجاوز احتياطاتها احتياطات الو.م. أ بنهاية سنة 2003[2].

الترتيب	الدولة	مجموع الاحتياط المؤكد والمحتمل
1	المملكة العربية السعودية	264.6 مليار برميل
2	فينزويلا	172.3 مليار برميل
3	دول بحر قزوين الخمسة	122.2 مليار برميل
4	العراق	115 مليار برميل
5	الكويت	101.5 مليار برميل
6	الإمارات	97.8 مليار برميل
7	ليبيا	44.8 مليار برميل
8	كندا	33.2 مليار برميل
9	الو.م. أ	28.4 مليار برميل

الجدول (07): الاحتياطات الطاقوية لأهم الدول النفطية في العالم[3].

ثانيا: احتياطات المنطقة من الغاز الطبيعي: على الرغم من أنَ المنطقة تمتاز بوجود أحواض هائلة من الهيدروكربونات المكونة للغاز الطبيعي والنفط ،إلاَ أنَه ينظر إليها ولمدة طويلة، على أنَها منطقة نفطية أكثر من كونها منطقة غازية، لكن تغيرت هذه النظرة تدريجيًا، بفعل تزايد أهمية الثروات الغازية الباطنية، خاصة بعد الاكتشافات اللاحقة لحقول الغاز المتعددة، في حقل (شاه دينيز عام 1999 في أذربيجان)، مما رفع من حجم احتياطات المنطقة من الغاز الطبيعي، إلى جانب زيادة استخدام الصناعات البيتروكيماوية، وفي توليد الطاقة الكهربائية وتشغيل محطات تحلية المياه، و اكتساب الغاز الطبيعي لشهرة حسنة كوقود نظيف إلى جانب وفرة مخزونه، مما جعل الدول المستهلكة وفي إطار تنويع اعتمادها على وسائل الطاقة، وتقليل اعتمادها على النفط تلجأ إليه[4]. هذا وقد تباينت التقديرات، في

[1] انظر: التقرير السنوي شركة الطاقة بريتش بتروليوم لسنة 2022، على الرابط: https://shorturl.at/puvel

[2] من الجدير بالذكر أنَ التباين في الإحصائيات يرجع إلى اختلاف المصادر المعتمد عليها، إلى جانب تباين الفترات الزمنية المختلفة التي صدرت فيها تلك الإحصائيات، وذلك تبعا لظهور وتطور السياسات التنافسية في المنطقة منذ نهاية السيطرة السوفييتية. وتنطبق هذه الملاحظة على مختلف مراحل هذه الدراسة.

[3] جدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، 2009، ص 320.

[4] النداوي، **مرجع سابق**، ص 126.

تحديد إمكانيات المنطقة من هذه المادة الحيوية، فمثلاً تشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية، إلى وجود احتياطات غازية تتراوح ما بين 8.000 و10.000 مليار م^3 بينما قدرت السلطات الأوروبية الرسمية الممثلة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي حجم الإمكانيات بين 5000 و7000 مليار م^3، في الوقت الذي كانت فيه إحصائيات شركة البترول البريطانية (BP) britich petroleum تتحدث عن نسب أقل بكثير قدرتها ما بين 5000 و6000 مليار م^3 من الغاز الطبيعي. وطبقًا لوكالة الطاقة العالمية، فإن الاحتياطات المؤكدة والمثبتة للغاز، تتراوح ما بين 6.7 و9.2 تريليون م^3 وهو ما يمثل 6% إلى 7% من الاحتياطي العالمي[1].

التقديرات بالمليار متر مكعب	وزارة الطاقة الأمريكية	مؤسسات الاتحاد الأوروبي	شركة البترول البريطانيةB.P	وكالة الطاقة العالمية
	من 8000 إلى 10000	من 5000 إلى 7000	من 5000 إلى 6000	من6.7 إلى9.2

الجدول (08): احتياطات الغاز الطبيعي لدول حوض قزوين بالمليار متر مكعب حسب تقديرات 2009[2].

2-توزيع الإمكانيات الطاقوية على الأحواض الترسيبية: في مستهل الحديث عن توزيع إمكانيات المنطقة على الأحواض الترسيبية، ينبغي التذكير أنَ بحر قزوين يعد من الأقاليم، التي تأثرت بالحركات الجيولوجية الالتوائية الحديثة التكوين، التي ساعدتها على وجود الصخور المكتسبة للترسبات النفطية، والتي من بينها:

الحوض الشمالي لبحر قزوين: ويوجد فيه حقلان كبيران هما حقل **تنجيز** وحقل **كاراشاجانك**، غالبا تكون هذه الحقول عبارة عن منصات كربونية، تتألف من أكوام متعاقبة للصخور الكربونية، ويصل فيها عمق المكامن النفطية من 3 إلى 5.5 كيلومتر.

حوض شمال أوستورت: أظهرت الحفريات في هذا الحوض، أنَ توزيع الاحتياطات الهيدروكربونية متباين، لكنها تختزن في الصخور نسبة 60% من النفط والغار الطبيعي.

الحوض الجنوبي لبحر قزوين: يشتمل هذا الحوض على جزء مهم من احتياطات النفط والغاز الطبيعي، وتشغله دولة أذربيجان وغرب تركمانستان وإيران، وقد اكتشف في هذا الحوض العديد من الحقول النفطية مثل حقل **آذري**، حقل **شيراج**، حقل **جونشلي** إضافة إلى حقل **شاه دنيز**، مع وجود توقعات بوجود حقول نفطية أخرى في أذربيجان.

حوض مانجيشلاك: يلاحظ تواجد شق في قشرة هذا الحوض تقسمه إلى قسمين شرقي وغربي، وأن معظم النشاطات الاستكشافية ومنذ عام 1995 تركز على القسم الشرقي من الحوض الذي يحتمل أن يوجد فيه النفط.

حوض أموداريا: وتجدر الإشارة أن هذا الحوض هو للغاز الطبيعي فقط، حيث يحتوي على 130 حقلا من الغاز الطبيعي اكتشف 60% منها في غرب أوزبكستان و40% شرقي تركمانستان، بينما لا تتجاوز نسب النفط فيه 4% وهو ما يجعل المنطقة ثالث أكبر احتياطي للنفط والغاز الطبيعي في العالم[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 127.

[2] جدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

B.P (britch petroleum) **statistical review of world energy.** June 2009, p 22.

[3] حميد، **مرجع سابق**، ص ص 19-22.

الملاحظ هو وقوع أغلب الأحواض الترسيبية الكبرى، ضمن الأراضي الأوزبكية والتركمانية، حيث تشاطئان حوض **أمودار يا** والحوض الشمالي، بينما يقع حوض شمال **أوستورت**، إلى الناحية الشمالية الغربية ضمن السواحل الآذرية، هذا إلى جانب كونها أحواضًا ترسيبية رئيسية للهيدروكربون، تحتوي معظمها على خزانات للنفط والغاز لا يزال غالبيتها دون استغلال، بسبب بعدها عن الساحل أو لتواجدها ضمن مناطق عميقة، [والأهم من ذلك] وجود خلافات قانونية بين الدول المشاطئة[1].

3-توزيع وترتيب الإمكانات الطاقوية على الدول المشاطئة: تتميز البنية الاقتصادية لدول منطقة بحر قزوين، بالاعتماد الكبير على الثروات الطبيعية الأحفورية من الغاز الطبيعي والنفط، ويختلف توزيع هذه الموارد من دولة إلى أخرى، لذلك يعد ترتيب كل دولة قزوينية حسب قدراتها الطاقوية مسألة صعبة نظرًا، لتضارب الإحصائيات المقدمة من قبل كل طرف عن حجم قدراته الفعلية، إلى جانب اختلاف المدد الزمنية التي رفعت فيها هذه التقارير، بالإضافة إلى عدم وجود إطار مشترك يوحد معايير المقارنة، ماذا كان مقياس معرفة مكانة الدولة وقوتها الطاقوية، مرتبط بحجم احتياطها المؤكد أو المحتمل(المقدر)، أو إذا كان محدد بحجم حصصها الانتاجية الفعلية للنفط والغاز في الأسواق العالمية، ففي الوقت الذي توجد فيه دول لها ميزة مطلق في إنتاج النفط، تمتلك فيه ميزة نسبية في انتاج الغاز الطبيعي، كنموذج كازاخستان التي تعد دولة غازية أكثر من كونها نفطية، هذا من جهة؛ من جهة ثانية لا تخلو هذه المسألة من الاعتبارات السياسية، حيث تتحفظ بعض الدول بشأن الإفصاح عن قدراتها الطاقوية، لدواعي واعتبارات بعيدة عن الحسابات الاقتصادية، فروسيا مثلاً رغم كونها من دول العالم الرائدة في انتاج ونقل الغاز الطبيعي عالميًا، إلاَ أنَه لا توجد تقديرات واضحة حول انتاج الغاز الطبيعي في القطاع القزويني الروسي. أما بالنسبة لإمكانيات إيران فلا يمكن مقارنتها بباقي الدول، في ظل العقوبات المفروضة عليها، كتسقيف حصص صادراتها في منظمة الأوبك، مما يعيق أية فرص لتطوير إمكانيتها الفعلية، والتي تبقى من الناحية النظرية قادرة على انتاج ضعف الأرقام المقدمة[2]، وهنا يجري ترتيب الدول ليس حسب إمكانياتها الطاقوية، بل حسب قدرة كل طرف على توظيف العامل الطاقوي في بعده الجيوسياسي، وكأداة مساومة وضغط في إطار لعبة التنافس وسياسات الاختراق والاصطفاف الدولية والإقليمية:

أ-روسيا: ما تزال روسيا تحتفظ بمكانتها وقوتها في مجال الطاقوي، حيث تعد من الدول المصدرة والمنتجة للنفط والغاز، ويرجع ذلك إلى ارتفاع احتياطاتها المؤكدة والضخمة لمادة الغاز والنفط وحتى الفحم، فقدر إنتاجها السنوي من النفط بحوالي (9 مليون برميل) حسب إحصائيات سنة 2002، ويقدر احتياطها المؤكد حوالي 79 مليار برميل، وبذلك استحوذت روسيا على النسبة الأكبر في بحر قزوين، أما الغاز الطبيعي فتعتبر أكبر منتج ومصدر له، ويكتسي أهمية قصوى في الاقتصاد الروسي، حيث تمتلك أكبر احتياطي عالمي بقدر بحوالي (44) تريليون م^3 حسب إحصائيات سنة 2000، وتتفوق بذلك على مجمل دول الخليج، ويتم تصديره إلى أوروبا بشكل خاص[3].

---

[1] عبد الله قحطان، مثنى فائق مرعى، "أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية –الإيرانية" **مجلة آداب الفراهيدي**، المجلد(2014)، العدد(19)، مارس (2014)، ص 276.

[2] سامية بن يحي، عبد الرحيم رحموني، "الأمن الجيو طاقوي لبحر قزوين في استراتيجية الاتحاد الأوروبي وتركيا"، **مجلة رؤية تركية**، المجلد(08)، العدد (03)، يونيو (2019)، ص175.

[3] Jean Pierre Pauveles," Le Poids Future De La Russie Sur La Scène Pétrolière Mondiale", **revue MED-Energie**, N(09) Octobre,(2003),p17.

ب-كازاخستان: والتي تعتمد أساسا على صادرات النفط الذي يمثل ما قيمته 56% من ميزانية الدولة، بلغ إنتاجها عام 2018 أكثر من1.9 مليون برميل يوميا[1]، كما ارتفع في نفس العام إنتاجها من الغاز الطبيعي، إذ بلغ (11.5) مليار م[3] بعد أن كان (8.2) مليار م[3] عام 1999. وقد وصل احتياطها سنة 2004 إلى 39.6 مليار برميل، وبذلك تحتل المرتبة الثامنة من مخزون البترول العالمي[2]، أما احتياطي الغاز المؤكد فيقدر بحوالي (920.3) مليار م[3]، وبشكل عام فقد بلغ حجم استخراج النفط والغاز الطبيعي عام 2008 حوالي 70 مليون طن وهو ما يعادل (1.8%) من إنتاج العالمي، و تتمركز معظم الاحتياطات النفطية في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد، إذ يوجد هناك 05 حقول نفطية هي **كاراتشاجاناك، أكتوبي، مانجيتاو، أوزين وَتَنجيز**، وتشكل هذه الحقول الخمسة أكثر من نصف الاحتياطات المؤكدة، إضافة إلى حقلين بحريين هما**(حقل كاشاغان وحقل نجاري)** وتقع بالقرب من الساحل الروسي، وتمتلك كازاخستان ثلاثة مصافي بترولية بطاقة إجمالية قدرها (393.3) ألف برميل يوميا[3].

ج-أذربيجان: سُجل أعلى انتاج لها سنة 2010 بأكثر من مليون برميل يوميا[4]، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تركيز الحكومة على تنمية قطاع الطاقة، خاصة بعد أن أصبح النفط والغاز من أهم صادراتها (42% من الإنتاج المحلي) إلى جانب زيادة الاستثمارات. أما بالنسبة للاحتياطات المؤكدة من النفط، فقدرت بحوالي 7 مليارات برميل عام 2017[5]، وتقع أغلبها ضمن الحوضين البحريين (**جيراف و كونشلي**)، إلى جانب بعض الحقول الأخرى غير المستغلة مثل: (**شيراج، أزيري، كاباز**)، وتمتلك ثلاث أنابيب دولية للنقل، إلا أن خط **باكو-تلبيسي-جيهان** يستأثر بتصدير نحوِ 80% من صادراتها النفطية لوحده، يوجد فيها محطتين لتصفية النفط الخام، محطة تكرير **باكو1** بسعة إجمالية قدرها 239 ألف برميل يوميا، ومحطة **باكو2** بسعة 160 ألف برميل يوميا. أما الغاز الطبيعي؛ فمع بدء تشغيل خط (**شاه دنيز**) في أواخر عام 2006 أصبحت أذربيجان رسميا مصدراً للغاز الطبيعي، وفي عام 2011 قدر احتياطها المؤكد حوالي 30 ترليون م[3]، ويتم إنتاجه في اثنين من الحقول البحرية (**شاه دنيز، وأسج**)، حيث أنه منذ سنة 2006 حتى سنة 2010 تم تصدير حوالي (39.7) مليون م[3] إلى الأسواق العالمية[6].

د-تركمانستان: وتعد ثاني مصدر للغاز في العالم، لذلك ركزت اهتمامها وإنتاجها الطاقوي على الغاز الطبيعي بالدرجة الأولى، دون أن تهمل قطاع النفط الذي استطاعت تطويره عبر رفع إنتاجها اليومي منه إلى 160 ألف برميل يوميا عام 2002 ، فيما بلغ أقصاه عام 2014 بإنتاج يومي قدره 256 ألف برميل يوميا[7]، أما بالنسبة للاحتياطات المؤكدة والمثبتة من النفط فقد قدرت بحوالي (1.4) مليار برميل أي ما يعادل (2.1%) من الاحتياطي العالمي، فيما بلغ احتياطها من الغاز الطبيعي في عام 2017 بعد الاكتشافات الجديدة 19.5 ترليون متر مكعب[8].

---

[1] BP(British Petroleum), Statistical Review of World Energy 2019 , 68th ed ,16 (Accessed on 19.9.2019)
https://shorturl.at/5d51B **Op.Cit**,p 16

[2] لوبيز، **مرجع سابق**، ص199.

[3] عبد الرضا، **مرجع سابق**، ص 99.

[4]. BP(British Petroleum),p 14.

[5]**Ibid**, p14.

[6] البياتي، **مرجع سابق**، ص 67.

[7] BP(British Petroleum) .**Op.Cit**. p16.

[8] **Ibid**, p30.

ترتكز الحقول النفطية والغازية في المقام الأول في حوض أمودارياAmudarya Basin الواقع جنوب البلاد وفي العديد من الحقول المتنازع عليها خاصة حقل (**تاياباز وسردار**) وحقل **شيراج**، ويقر الجيولوجيون بأن الأراضي التركمانية تحتاج إلى التنقيب لأن فيها احتياطات غير مكتشفة إلى الآن.

هـ-إيران: تقدر احتياطاتها النفطية بحوالي 137 مليار برميل يوميًا حسب إحصائيات سنة 2009، بينما يبلغ إنتاجها حوالي (3.557) مليون برميل يوميا أي ما نسبته (12.3%)، يخصص منها مليون برميل للاستهلاك المحلي بينما يوجه الباقي إلى التصدير، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيقدر إنتاجه حوالي (29.610) مليار م^3، وهو ما يعادل (32.5%) الأوبك و(15.6%) من إنتاج العالم، وقد تأثرت صناعة النفط والطاقة عمومًا في إيران، بعدة عوامل سلبية أهمها حرب الخليج الأولى والثانية و العقوبات التي فرضها عليها الغرب (الو.م.أ وأوروبا)، إلاّ أنّها تمتلك أوسع شبكة لنقل النفط في الشرق الأوسط، حيث تمتد على أزيد من 13 ألف كيلومتر من الخطوط المخصصة للضغط العالي، وقد أعدت هذه الشبكة في إطار ما أطلق عليه "سياسة البديل الإيراني"[1].

بينما تنصرف وكالات الطاقة العالمية والشركات النفطية الكبرى إلى اعتماد ترتيب آخر، وذلك بناءً على حجم الاحتياطي المؤكد لكل دولة، وهو المعيار الأكثر استخدامًا بينها، خاصة إحصائيات التي تقدمت بها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وأجرت فيها مقارنة بين تقديراتها، وبين تقديرات منظمة الدول المصدرة للنفط (**الأوبك**) لسنة 2017، مع احصائيات شركة النفط العالمية البريطانية B.P British Petroleum لسنة 2015، ويوضح الجدول الآتي ترتيب الدولة في احتياطي المؤكد للمنطقة، وفي والاحتياطي العالمي ككل.

الاحتياطات المؤكدة بملايين البراميل	وكالة الطاقة الأمريكية 2017		منظمة الأوبك إحصائيات 2017		شركة النفط البريطانية العالمية (B.P) لسنة 2015		مصادر أخرى	الإنتاج اليومي لسنة 2016
الدولة	المرتبة	الاحتياطي	المرتبة	الاحتياطي	المرتبة	الاحتياطي	الاحتياطي المعلن	
إيران	01 في بحر قزوين/ و03 عالميًا	211.600	01 في بحر قزوين/ و03 عالميًا	208.600	01 في بحر قزوين/ و03 عالميًا	210.600	حتى سنة 2019 208.000	1452.9
روسيا	02 في بحر قزوين /08 عالميًا	80.000	02 في بحر قزوين /07 عالميًا	80.000	02 في بحر قزوين /06 عالميًا	102.400	/	3851.3
كازاخستان	03 في بحر قزوين/12 عالميًا	30.000	03 في بحر قزوين/11 عالميًا	30.000	03 في بحر قزوين/ 12 عالميًا	30.000	/	582.2
أذربيجان	04 في بحر قزوين/20 عالميًا	7000	04 في بحر قزوين/ 18 عالميًا	7000	04 في بحر قزوين/ 21 عالميًا	7000	/	304.2

[1] قحطان ومرعي، **مرجع سابق**، ص 276، 277.

تركمانستان	05 في بحر قزوين/ 43 عالميًا	600	05 في بحر قزوين/ 36 عالميًا	600	05 في بحر قزوين/ 42 عالميًا	600	/	200

الجدول (09): ترتيب الدول حسب الاحتياطي المؤكد لسنة 2015-2016-2017 (كمية الاحتياط مدرجة بملايين البراميل MM bbl / علمًا أنَّ سعة البرميل الواحد تعادل 42 غالونًا)[1].

الفرع الثالث: معوقات وعراقيل استغلال نفط بحر قزوين

تصطدم الصناعة الطاقوية النفطية في منطقة حوض قزوين، بجملة من العراقيل والتعقيدات الجغرافية والفنية والاقتصادية والقانونية، التي تعوق فرص التنقيب وطرق الاستخراج والنقل، والتي من بينها:

أ-العراقيل الجغرافية: إنَ إلقاء نظرة ولو بسيطة على الموقع الجغرافي لحوض قزوين، يثبت لنا بما لا يدع أي مجال للشك، اشتماله على نقاط قوة (منطقة ربط بين قارة آسيا وأوروبا)، وفي نفس الوقت احتوائه على نقاط ضعف (انحصاره الجغرافي l'enclavement)، الذي يعني عدم امتلاكه أو الدول المحيطة به، لأي شريط ساحلي آخر باستثناء إيران وروسيا. وخاصة كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، التي لا تمتلك أية إطلالة ساحلية باستثناء مجاورتها لأكبر بحر مغلق في العالم، غير مرتبط طبيعيًا بالبحار الحرة والمحيطات، لأنَ القانون الدولي لا يأخذ بعين الاعتبار المنافذ غير الطبيعية على غرار قناة الفولغا، التي تصل بحر قزوين بالبحر الأسود عبر الأراضي الروسية.

وتتعاظم هذه المشكلة عند ارتباطها بجملة من القضايا والتعقيدات الأخرى، في ظل رغبة هذه الدول في تصريف منتجاتها النفطية، التي تعتمد عليها اقتصاداتها الوطنية، بشكل كلي نحو الأسواق العالمية والدول الصناعية وتصبح ظاهرة الانحصار، سببًا رئيسيًا لإعطاء شعور بالعزلة والتهميش الدولي، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحولت منطقة آسيا الوسطى بشكل عام، إلى منطقة معزولة بعيدة عن مراكز التجارة والتبادل الدولي، بعد أن كانت منطقة مركزية[2]، ضمن ما يعرف بطريق الحرير القديم. بالتالي فإنَ عملية فك الحصار تستدعي، لجوء دول المنطقة إلى دول الجوار من أجل استخدام بعض أرضيها، أو بعض موانئها كمناطق عبور أو مرور، ولذلك تبقى مسألة انفتاح دول المنطقة على العالم الخارجي، مرتبطة بحجم استجابة هذه الدول وحجم التسهيلات والامتيازات الممنوحة لها[3].

ب-العراقيل الاقتصادية: إنَ العائق الاقتصادي الرئيسي أمام تنمية نفط بحر قزوين، يكمن في الافتقار إلى البنية التحتية للنقل، التي تتيح ربط الإنتاج النفطي في المنطقة بأسواقها المستقبلية، بالإضافة إلى نظام خطوط الأنابيب الموروثة عن الاتحاد السوفيتي السابق، والتي لا تتحمل ضخ أكثر من كمية محدودة من نفط الإقليم، هذا إلى جانب السمات العامة التي يتميز بها نفط بحر قزوين، والتي أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل نحو الأسواق العالمية. حيث أنَ تكلفة الإنتاج ترتفع أحيانا بحوالي 03 أضعاف عن دول الأوبك، لدواعي تقنية، تتعلق باحتوائه على نسب عالية من الهيدروجين المكبرت، مما يستلزم دفع نفقات عالية للتكرير والتصفية، ووقوع 80% من الحقول في المياه المفتوحة

---

[1] U.S. Energy Information Administration, International Energy Statistics, crude oil including lease condensate, (Accessed on: 06-05 – 2024). https://shorturl.at/q92l6.

[2] نهاية سنة 1991 ارتفع عدد الدول الحبيسة في العالم من 28 إلى 42 دولة من بينها دول هذه المنطقة.

[3] Michel jan, **l'intégration du xin jian dans l'ensemble chinois**, vulnérabilité et sécurité. **(Accessed on: 14-01-2019)**, *http//www.**cemoti revue**/document 52.htnb.* p 01.

والعميقة، إلى جانب ضعف مصادر تمويل العملية الإستخراجية النفطية، وقلة التدفقات الرأسمالية للشركات النفطية[1]. لذلك تخضع طرق تصديره أو تسويقه إلى معايير أكثر تعقيدًا مقارنة بنفط المناطق الأخرى، حيث يتم وفق عقود طويلة الأمد أو الآجل أحيانًا تتجاوز 25 سنة، كما تضطر الدول المنتجة إلى البحث عن شركاء جدد، ولذلك لا يكفي أن تكون هذه الدول منتجة للطاقة حتى تصبح دول مصدرة لها، فإيران على سبيل الذكر تمتلك احتياطيات ضخمة من الغاز، لكنها تواجه صعوبات في الحصول على عقود التصدير للدول الصناعية عامة والدول الأوروبية خاصة[2].

هناك عراقيل أخرى تندرج تحت هذا العنصر، فبالرغم من ما يمنحه الغاز والنفط من ميزة مطلقة بالنسبة للدول المنتجة له، إلاَ أنَ الدراسات أثبتت أنَه كلما اقترن هذين العاملين بالدول المتخلفة، كلما تحولت هذه الطاقة النابضة من نعمة إلى نقمة، خاصة إذا ما عجزت هذه الدول عن استخدام عوائدها وأرباحها، لتحقيق قضايا التنمية الاقتصادية، وهو ما بات يعرف بمفهوم المرض الهولندي، وارتبطت هذه الظاهرة داخل دول منطقة قزوين بظواهر سياسية أخرى، وتشابكت معها خاصة ظاهرة التبذير والفساد والتضخم وغياب التوزيع العادل، إلى جانب استخدام العوائد النفطية لمحاباة الجهات السياسية المحلية الموالية ولقمع المعارضة، فمثلاً وعد رئيس تركمانستان **صابر مراد تيازوف** تحويل بلاده إلى كويت جديدة، من جانبه صرح الرئيس الكازاخي **نور سلطان نزربابيف**، بأنَ الاكتشافات النفطية في سواحل دولته القزوينية، تغطي بعد مرور 15 سنة نفس إنتاج المملكة العربية السعودية، وهي التصريحات الكاذبة التي كانت تهدف إلى منح هذه الشعوب أمالاً غير صحيحة، من أجل التوقف عن المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، مما جعل الخبيرة الأمريكية في شؤون آسيا الوسطى وبحر قزوين **Martha Brill Olcott** تصف أنابيب النفط القزويني بأنابيب الحُلم Dream Pipine.

ج-عراقيل تقنية: يعتبر أحد أهم التساؤلات، التي يجب أن تطرح في بداية أي مشروع، هو معرفة ما إذا كان الأنبوب يمر عبر منطقة وعرة، كون هذه الوضعية تستدعي زيادة النفقات كتوفير أجور مرتفعة، إلى جانب ضرورة توظيف يد عاملة مؤهلة وأجنبية، وهي الحالة التي تنطبق على منطقة وسط آسيا بصفة عامة، حيث تمر الأنابيب ضمن منطقة جبلية شاهقة، كأنبوب النفط الذي يمر عبر الأراضي الأفغانية، أما بالنسبة لمنطقة الدراسة فيتضح الوضع في الأنبوب، الذي يمر من كازاخستان باتجاه أذربيجان والذي يستدعي مروره بمسطحات مائية.

د-عراقيل أيكولوجية (بيئية): وتعد هذه المسائل من أهم القضايا، التي تعرقل عملية تنمية إنتاج الطاقة في بحر قزوين، حيث تدل المؤشرات الأولية على تعرض معظم البحر للتلوث، بسبب احتمال أن يكون هناك تسرب للنفط من الآبار البحرية، ورغم تأكيد الدول على اهتمامها بالجوانب البيئية (الدول الساحلية)، إلَا أنَها لم تستطيع التوصل إلى اتفاق شامل ينظم طرق الحماية البيئية للبحر، كما أنَ المناقشات الدائرة حول الموضوع لم تحرز أي تقدم ملحوظ، لكن تبقى روسيا على الخصوص من الدول الأكثر تعبيرًا عن قلقها، من الاستخدام المتزايد لثروات البحر بأساليب تفتقر إلى التنسيق، حيث ترى أنَ إمداد هذه الخطوط النفطية في المياه العميقة أمر ينذر بالخطر، وذلك سبب وجود المناطق

---

[1] ناجي عبد الباسط هدهود، "إيران أذربيجان نزاع الاستتباع والهيمنة حول نفط بحر قزوين"، **مجلة كلية الآداب**، (عدد 19)، يوليو (2009)، ص199.

[2] Jan .**Op.Cit**.p 02.

الزلزالية النشطة، والينابيع الحارة والأرضيات المشتركة في قاع البحر، وهي المزاعم التي قد تؤثر مستقبلاً بشكل كبير على تراجع عمليات تنمية الإنتاج الطاقوي للأقاليم[1].

هـ-عراقيل أمنية وسياسية: تلعب العوامل السياسية والأمنية، دورًا بارزًا في فهم الرهانات المطروحة في المنطقة حيث تؤثر بعض الاعتبارات المصلحية بشكل سلبي، على تطوير الإنتاج الطاقوي فيها، كاستخدام بعض القوى الدولية والإقليمية لأسلوب (المنع والعرقلة)، أين يُمنح الدعم لبعض المشاريع ذات المردودية القليلية والمفتقرة للجدوى الاقتصادية الضخمة والمضمونة، بينما تستثنى من هذا الدعم أو قد يتم عرقلة باقي المشاريع، التي تشتمل على جودة اقتصادية مريحة وتقنية غير مكلفة، والملاحظ هو ازدياد حساسية المسألة لارتباط العوامل السياسية و الأمنية مع بعضها البعض، خاصة مسائل الاستقلال أو التبعية، التي تفرض نفسها بقوة في حالة دول آسيا الوسطى، نظرًا لموقعها الحبيس من جهتها الغربية والمحاط بمساحات شاسعة من الأراضي واليابسة، و بسلسلة من العوائق الطبيعية خاصة الجبال من الجنوب، ما يجعلها في حاجة إلى دول الجوار، وهنا تظهر مسألة حق العبور وتأمين الإمدادات النفطية، في ظل بيئة مليئة بالخلافات الحدودية، ومطالب الانفصال، الإرهاب والتطرف الديني، وتنامي مشاعر الكره والحقد لكل ما هو غربي، خاصة من الدول التي فرضت عليها بعض الأنواع من العقوبات، مما يجعل أنابيب النفط ترزخ تحت التهديدات المحتملة لعمليات التخريب أو التفجير.

و-عراقيل مؤسساتية: وهي نابعة من حجم تأثير منظمة الأوبك، وانعكاسه على تطوير نفط بحر قزوين، وقدراته الإنتاجية، فالدول المستهلكة للنفط تدرك مقدار المنافسة بين المنطقتين، فيما يتعلق بجودة المنتج والأسعار والجو المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية، مما يجعها تفضل نفط الأوبك، في ظل عجز منظمة دول حوض قزوين، عن توحيد التصورات السياسية والاقتصادية وحتى القانونية لهذه الدول، بصفة تمكنها من مجابهة هذا التحدي الهيكلي، (تحدي مرتبط بتحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية، رهان تقني تحسين الجودة ورفع الإنتاج، رهان جغرافي نابع من موقعها الحبيس)، وفي هذا الخصوص يحضرنا مثال متعلق بعزوف أوكرانيا، عن استغلال الغاز الروسي القريب جغرافيًا والأقل تكلفة، أين فضلت الغاز الطبيعي القطري عليه، بدعوى التخفيف من التغلغل الروسي داخلها، والحيلولة دون الوقوع في أزمات التزود بالغاز مثلما حدث سنة2006 و2009[2].

المبحث الثالث: إشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين

تتعلق هذه الإشكالية بفشل هذه الدول في وضع مقاربة مشتركة تضمن الاستفادة من موارد البحر، مع مراعاة حقوق ومصالح كل طرف، في ظل غياب نظام قانوني واضح يحدد الوضع القانوني لبحر قزوين، وما إذا كان بحيرة مغلقة أو بحرًا دوليًا[3]، وقد برزت هذه المشاكل مع افرازات تفكك الكتلة الشرقية واستقلال عدد من الجمهوريات عن الاتحاد السوفييتي، والتي شكلت فيما بعد النظام الإقليمي لبحر قزوين، وطورت علاقات ومصالح مع أطراف غير إقليمية ساهمت في تعقيد الوضع أكثر، ليظهر على إثر ذلك اختلاف وجهات النظر بين البلدان المطلة على البحر حول النظام

---

[1] Kanyarmah Diayour," international law and the dispente a owner ship of oil and Gaz resources in the Caspian sea", **the American journal of international law**, 2000,p 188.

[2] عيد، **مرجع سابق**، ص 30.

[3] بمعنى إذا كان بحيرة مغلقة فتخضع لمبدأ التقسيم المشترك، أما إذا كان بحرًا دوليًا فيخضع لقواعد القانون الدولي للبحار، حيث تتلخص الآراء القانونية في استغلال البحر حول مبدأين: **أ-مبدأ الحقوق المشاعة:** قزوين بحيرة مغلقة ويجب تقسيم ثرواته (رؤية روسيا /إيران). ب-**مبدأ التقسيم:** قزوين بحر ولكل دولة الحق في الاستفادة مما هو موجود في سواحلها (موقف أذربيجان/ كازاخستان).

القانوني بما يحمله من تعقيدات (قانونية)، كتنظيم طرق الملاحة، الاستغلال الأمثل للثروات، تحديد الملكية المتعلقة بالقطاعات البحرية والحقول النفطية...، ولا يزال النظام القانوني الذي كان سائدا قبل انهيار الاتحاد السوفييتي يلقي بظلاله على مسارات الحل الجديدة.

المطلب الأول: الوضع القانوني أو النظام القانوني القديم

كان هذا النظام قائمًا على استغلال ثروات البحر وفقًا، لما تم الإشارة إليه في المعاهدات الدولية السابقة، والتي أبرمت ما بين الإمبراطورية القيصرية الروسية والإمبراطورية الفارسية، خاصة معاهدة سان بتير سبورغ عام 1723 ومعاهدة رشت عام 1729ومعاهدة السلام لعام 1732، ولأنَها جاءت بعد الانتصارات التي حققتها القوى القيصرية على نظيرتها الفارسية، فقد عكست هذه الاتفاقيات موازين القوى لصالح الإمبراطورية الروسية، التي استأثرت بشؤون الملاحة العسكرية والمدنية في حوض قزوين. ثم أعقبت هذه المعاهدات باتفاقيات قانونية جديدة، كان أهمها اتفاقية جوليستان لسنة 1813، ومعاهدة تركمانشاي لسنة 1828، اللتان ساهمتا أيضًا في ضمان السيطرة الروسية على البحر. ثم وبعد نجاح الثروة البلشفية، عقد الاتحاد السوفيتي طائفة أخرى من المعاهدات السياسية والقانونية، التي شكلت أهم ملامح النظام القانوني، الذي لجأت إليه إيران والاتحاد السوفيتي، لتسير وتنظيم الاستغلال الثنائي المشترك للبحر. ومن ثمة فإنَ دراسة وتحديد النظام القانوني القديم، يحتم علينا تحديد طبيعة ونطاق الاتفاقيات الإيرانو-سوفيتية، مع ضرورة توضيح التفسير الذي اعتمد عليه الفقه القانوني، في شرح بنود تلك المعاهدات.

فبالنسبة لطبيعتها ونطاقها القانوني عكست هذه الاتفاقيات، أوضاع المنطقة ككل طوال القرنين الماضيين، والذي تشكل من خلال التاريخ السياسي والإقليمي للإمبراطوريتين الفارسية والروسية، وحددت هذه الاتفاقيات المكانة القانونية لكل منها على بحر قزوين، وأنشأت الحدود الإقليمية بين الطرفين، ثم بدأ هذا الوضع في التراجع خاصة بعد إبرام أول معاهدة.

أ-معاهدة الصداقة 1921: التي جاءت بعد قيام الاتحاد السوفيتي، الذي حل محل روسيا القيصرية، حيث حاولت الحكومة الروسية الجديدة إرساء علاقات جيدة، مع الدولة التي ترتبط معها بأطول حدود (1840 كم) منها 630كم فقط حدودًا مائية، ويربطها بها تاريخ عامر بالتوترات والحذر، فجاءت هذه المعاهدة التي توصف، بأنها نتاج علاقة تنازل كبيرة، مدفوعة بأسباب وعوامل سياسية محضة، أرست علاقات جديدة بين الجانبين[1]، أما بالنسبة لبحر قزوين، ورغم أنَها (لم تضع نظام قانوني)، أي أنَها لم ترسم الحدود بشكل نهائي، مما جعل عملية التقسيم عملية نظرية غير واقعية، إلَا أنَها عدت البحر بحيرة مشتركة بين الطرفين، وقامت بإلغاء القيود المفروضة على حرية الملاحة، ومنحت امتيازات متساوية، كحق تساوي الجانبين في الملاحة ونقل ومرور السفن خاصة في مادتها رقم 11[2].

ب-معاهدة الاستقرار والتجارة (معاهدة التجارة والتزويد) 1935: جاءت هذه الاتفاقية بعد أن دفعت زيادة الملاحة وصيد الأسماك في بحر قزوين، إلى ضرورة إنشاء إطار قانوني يراعي مثل هذه الأنشطة، حيث ركزت هذه الاتفاقية على حرية الملاحة، وأنشئت منطقة لصيد الأسماك بلغت مساحتها حوالي 01 ميل، والتي بموجبها يحتفظ كل طرف بالسفن، التي ترفع علمها الخاص بالصيد في مياهها الساحلية حتى حدود 10 أميال بحرية[3].

---

[1] عبد المالك حطاب، "الوضع القانوني لبحر قزوين"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد (19)، جوان (2014)، ص 131.

[2] قحطان ومرعي، **مرجع سابق**، ص 284.

[3] حطاب، **مرجع سابق**، ص132.

ج- **معاهدة التجارة والملاحة 1940:** أبرمت خلال الحرب العالمية الثانية وهي الأكثر تفضيلًا، ضمت مجموعة من القواعد القانونية الخاصة، بمعالجة الوضع القانوني للبحر، الذي اعتبرته بحرًا سوفيتيًا-إيرانيًا، خاصة في مادتها (13) التي أقرت أنَّ هذا البحر، مجرد "بحيرة داخلية" على المشاع، وأصبح هناك فهم مشترك بين الاتحاد السوفيتي وإيران، على أنَ هذه الشواطئ تعود لمن سكنها، حيث أطلق على البحر "ببحر قزوين" [1]، وأعادوا من خلال هذه المعاهدة التأكيد على مبدأ السيادة المتساوية، أو ما يعرف بمبدأ المناصفة، و تم عمليًا تقسيم البحر إلى قسمين؛ القسم الأول يحده الخط الفاصل بين مدينة "**حسن قلي بيك**" من الجنوب الشرقي إلى حدود نهر **أستارا** في الغرب من إيران، وهو القسم الذي يخضع لسيطرة إيران، أما القسم الثاني فيخضع للسيطرة السوفيتية. لكن واقعيًا لم يتم الإشارة إلى أي نظام قانوني للبحر، حيث كان التركيز على قضايا الملاحة والاستفادة المشتركة، أكثر من التركيز على التقسيم الجغرافي، وكان آخر هذه الاتفاقيات، اتفاقية سنة 1964 حول الملاحة الجوية فوق البحر، التي أكدت وجود خط وهمي يربط أستارا بحسن قلي [2].

إذن، غطت المعاهدات السوفيتية-الإيرانية قضايا صيد الأسماك، الذي اعتبرته حقًا حصريًا في حدود المياه الإقليمية، ضمن مسافة 10 أميال، كما نظمت قضايا حرية الملاحة المدنية والتجارية والعسكرية وتكافؤ السفن الإيرانية بنظيرتها الروسية، وأسست لفكرة أنَ بحر قزوين، يعد تراثًا مشتركًا لكافة الشعوب القاطنة حوله، وأن يتم استغلاله بشكل متساوي ومشترك بين بلدانه الساحلية، لكنها غيبت الحديث عن كيفية استغلال موارد الطاقة المتوفرة في المنطقة خاصة الموارد الهيدروكربونية [3]، حيث ركزت على استغلال الموارد السطحية دون الإشارة إلى كيفية استغلال الموارد الكامنة في أعماق البحار، ويبدو أنَ هذا الأمر لم يكن مفاجئًا، نظرًا لأنَ المفهوم القانوني للاستغلال الجرف القاري، لم يظهر إلى الوجود سوى عام 1944، كما أنَّ استغلال موارد القاع لم تكن ضمن الاعتبارات المصلحية للطرفين، لذلك فقد بقي الأمر على ما هو عليه حتى تفكك الاتحاد السوفيتي، وبعد تخطي المسائل القانونية لبحر قزوين، الآثار المحدودة لهذه الاتفاقيات، التي لم تعالج الوضع القانوني للمنطقة، ولم تحدد ما إذا كان بحرًا أم بحيرة" [4]، لذلك ارتفعت الأصوات، التي نادت بضرورة إسقاط النظام القانوني القديم وإحلال محله أخر جديد [5].

المطلب الثاني: الوضع القانوني الجديد

تجلى هذا الوضع القانوني مباشرة بعد استقلال عدة دول جديدة (أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان) حيث سارعت روسيا إلى دعوة هذه الجمهوريات، للمصادقة على مؤتمر (ألماأتا) في ديسمبر 1991، الذي يدعم اقتراح موسكو بشأن الموافقة، على اعتبار العقود المبرمة بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق عام (1921-1940) نافذة المفعول، مع وجوب استمرار الدول في الوفاء بالتزاماتها الدولية، المنصوص عليها في معاهدات الاتحاد السوفيتي السابقة، لكن فيما بعد رفضت هذه الدول مقترح روسيا وإيران، الذي يقضي باعتبار البحر بحيرة مغلقة مشتركة، مع العودة إلى النظام القانوني القديم القائم على اتفاقية 1921 و1940، بدعوى أنَ المعاهدتين لم تعد ملائمتين للأوضاع الجديدة، وأنَه من

---

[1] عبد الرضا، **مرجع سابق**، ص101.

[2] Djallili, mer caspienne ،**Op.Cit**. p 05.

[3] Reza Nasri-Roudsari," **le régime juridique de la mer caspienne"(**mémoire présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de L.L.M en droit Option Droit International, Faculté De Droit, Université De Montréal .2009) .pp 11-15.

[4] محيي الدين محمد قاسم،" الوضع القانوني لبحر قزوين: دراسة في الأنظمة القانونية البديلة"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد (58)، ص ص247-294.

[5] Diayour, **Op.Cit**. p 200.

الضروري وضع و صياغة نص قانوني جديد، هذا وقد رفضت أذربيجان في البداية التصديق على الإعلان وهنا انقسمت وجهات النظر المختلفة إلى رأيين أساسيين:

الفرع الأول: مبدأ الولاية المشتركة (الرأي الأول)

وتقوده كل من (إيران، روسيا، تركمانستان) ويدعوا إلى اعتبار بحر قزوين، حوضًا مائيًا، وبحيرة مغلقة تتقاسم الدول المشاطئة الثروات المجودة فيه مناصفة وفقًا لاتفاقية 1921 و1940، وهكذا فمن حق الدول استثمار المناطق المتاحة لهذا البحر على بعد 20 ميلاً، في حين أنَ وسط بحر قزوين وحتى 40 ميلاً ملكًا للدولة المطلة عليه. ونستعرض فيما يلي المواقف القانونية لكل دولة على حدة:

1- بالنسبة للموقف القانوني الروسي: تعتبر روسيا بحر قزوين بحيرة أو بحرًا داخليًا خاصًا، لا تربطه أية صلة طبيعية ببحار العالم الأخرى[1]، ولذلك لا تنطبق عليه العقود الدولية البحرية، خاصة اتفاقية **جاميكا** لقانون البحار 1982، لعل هذا هو التفسير الواقعي لتفادي الكثير من السياسين الروس، استخدام بعض المفاهيم والأوصاف القانونية الخاصة ببحر قزوين، مفضلين استخدام مكانها مفاهيم فضفاضة ومبهمة، تفاديًا للالتزامات القانونية الناشئة عنها، حيث استخدموا عبارة مستودع مياه (un réserve d'eau continentale) عوض استخدام مفهوم البحيرة المغلقة.

الاستدلال القانوني الروسي: و تستند وجهة النظر الروسية إلى الاستدلال القائل، أنَه لا يحق لأية دولة من الدول المشاطئة، القيام بإجراءات تتعارض مع نصوص المعاهدتين الموقعين 1921/ 1940، إلى أن يتم الموافقة على نظام قانوني جديد توافق عليه جميع الأطراف، مع ضرورة أن ينطوي هذا النظام الجديد، على نفس الجوهر القانوني الذي جاء في عقد الصداقة 1921، و البرتوكول الملاحي الموقع بين طهران وموسكو عام 1940، وهي الوثائق التي تؤكد ملكية بحر قزوين بين روسيا وإيران، لكن الموقف الروسي سرعان ما أصبح أكثر ليونة، بعد أن قدم بعض التنازلات في اعترافه سنة 1996[2]، بأنَه من حق كل دولة مشاطئة استغلال جزء من مياه البحر وأعماقه، لمسافة لا تتجاوز 45 كم من مساحتها، وهي المسافة الكافية التي تمكنها من استغلال الحقول النفطية الواقعة ضمن مياهها الإقليمية. ثم تغير هذا الطرح لينتقل من (مبدأ الاستغلال المشترك إلى مبدأ التقسيم)، ويرجع البعض أنَ سبب هذا التحول هو التخوف الروسي من استمرار الممارسات الاقصائية التي ستلحق بشركاتها النفطية[3]، ولذلك فقد أصبحت روسيا تعتمد في استغلالها للبحر على الاتفاقيات التي أبرمتها بشكل فردي مع أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان والتي تقضي بترسيم الحدود البحرية وفق مبدأ الخط الوسط، فيما يتعلق بقاع البحر (تقسيمه إلى مناطق وطنية)، ومبدأ السيادة المشتركة فيما يتعلق بسطح البحر.

بمعنى أن يكون قاع البحر خاضع لسيادة الدولة الساحلية، بينما يبقى حق الملاحة والمرور مضمون لبقية الدول المشاطئة، وهذا يعني بالنسبة لروسيا إنهاء المشكلة القانونية، بما يضمن لها التركيز فقط على قضية الهيمنة على طرق نقل الغاز والنفط البرية والتفرغ لها، كما يسمح لها هذا التقسيم بلعب دور الزعامة السياسية، حيث تتيح لها قدراتها العسكرية تحديد من يحصل على ماذا في المنطقة؟ نهيك عن بعض المكاسب الاقتصادية الأخرى كالصيد والتنقل على مدار السنة، لامتلاكها سفن فائقة التجهيز خلافًا لباقي الدول[4]. والملاحظ هو أنَ روسيا لم تحدد موقفها النهائي بالضبط،

---

[1] لأنه مرتبط برابط وحيد مع العالم عبر نهر وقناة الفولغا، ونظام اصطناعي من القنوات التي تربطه بالبحر الأسود وبحر البلطيق.

[2] في مراجع أخرى سجل هذا التحول في الموقف ابتداءً من سنة 1998.

[3] برويز مجتهد زاده، "النظام القانوني لحوض بحر قزوين: صورة للجغرافية السياسية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد(109)، ص 36.

[4] قحطان ومرعي، **مرجع سابق**، ص 286.

من قضية النظام القانوني لبحر قزوين، إلاّ أنّها ترفض التقسيم أحيانًا ما لم يخدم مصالحها ومصالح إيران، وقد تؤيده أحيانًا أخرى خوفًا من ازدياد عدد الشركات الغربية المحتكرة للثروات النفطية على حساب حصصها الوطنية[1]، هذه المواقف المتناقضة جعلت من إيران الدولة الوحيدة المتمسكة بتطبيق مبدأ السيادة المشتركة أو المتساوية.

2- موقف إيران القانوني: تعتبر إيران من الدول التي تعرضت حقوقها في بحر قزوين إلى الضياع لأعوام عديدة، من طرف الاتحاد السوفيتي السابق، ولذلك انتهزت هي الأخرى فرصة سقوطه، للمطالبة بحقوقها في الاستفادة من مصادر البحر، حيث بادرت سنة 1992 إلى إتباع سياسة التعاون مع الدول المطلة على حوض بحر قزوين، ورفض أية مبادرات فردية من جانب واحد، وفي مؤتمر القمة الذي نظمته منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، والذي عقد في طهران بادر الرئيس الإيراني (رافسنجاني)، إلى إطلاق مشروع منظمة تعاون الدول المطلة على حوض بحر قزوين، فقط بهدف إنشاء شركة بترولية محددة تضم الدول الخمسة، وتعمل على الحفاظ على مصالحها، لكن ومنذ البداية كان الموقف الإيراني يختلف ويتعارض مع مواقف باقي الدول، باستثناء الموقف الروسي، القاضي بأن يكون بحر قزوين منطقة للاستفادة المشتركة، لكافة الدول المطلة عليه مع وضع نظام خاص للبحر، يقضي بتقسيمه بشكل متساوي بنسبة 20%، دون أي تدخل من الأطراف الخارجية، وهو الموقف الذي لقي ترحيبًا حارًا من الجانب الإيراني (ينظر للبحر على أنه بحيرة مشتركة وليس بحرًا مغلقًا)[2].

الاستدلال القانوني الإيراني: استدلت إيران كموسكو بأنّ العقدين المبرمين بين الاتحاد السوفيتي وإيران سنة 1921 مارس 1940، يجب أن يشكلا القاعدة القانونية لأي نظام قانوني، يحدد وينظم كيفية إدارة الشؤون البحرية فيه[3] واعتمدت على نظام الكوندوميندوم **Condominium**، الذي يقوم على اقتسام دولتين أو أكثر للسلطة السياسية على أحد الأقاليم، التي لا تخضع للسلطة أو السيادة الخالصة لطرف دون آخر، ولذلك تدعم طهران " مبدأ السيادة المشتركة" مع ممارسة الحقوق السيادية لكل دولة، في مناطق ساحلية تصل إلى نحو 20 ميلًا بحريًا، و سيادة مطلقة للمياه والقاع والأجواء، إلى جانب تسير مشترك ابتداءً من 40 ميلاً بحريًا من شواطئ الدول، ويكون فيها لكل دولة من الدول الخمسة الحق في التنقيب والحماية.

ويرجح البعض أنّ السبب الرئيسي في تمسك إيران بهذا التقسيم، كونه يسمح لها بالحصول على ما نسبته 20% من ثروات هذا البحر، وحتى تستطيع هي الأخرى التخلص من نسبة 12 إلى 13% فقط، التي فرضت عليها من باقي الدول المشاطئة، وهو ما يحرمها من الاستفادة من عوائد نفطية كبيرة، في ظل أنّ هذه الأجزاء البحرية هي عبارة عن مياه ضحلة وخالية من أية حقول للنفط والغاز، إلى جانب عمقها وصعوبة وارتفاع تكلفة الاستخراج منها، دون أن ننسى إمكانية وصول السفن الروسية إلى شواطئها في أي وقت.

---

[1] هناك من يرجع سبب الليونة في الموقف الروسي إلى احتمال زيادة الاستثمارات الأجنبية من بعض الشركات كـ mobil-chevron-Exxon في نواحي من أذربيجان وكازاخستان، كما أنّها لم تعد ترفض تقسيم الجرف القاري، إلّا أنّها ليست مستعدة لقبول تطبيق القانون الدولي للبحار (البحار المغلقة)، لأنّ ذلك سيجعل الممرات النهرية كنهر فولغا الدون، وفولغا البلطيق ممرات خاضعة للتدويل، في حين تعمل السياسة الروسية على إبقائها تحت سيطرتها.

[2] زاده، **مرجع سابق**، ص39.

[3] **المكان نفسه**.

وهناك من يضيف أنَ هذا الترتيب، قد يتيح لها وللبلدان المجاورة الأخرى، الحفاظ على جوارها الجغرافي المباشر[1]، وفي هذا الخصوص طرح الفقيه **برايس كلاجيت** حجة قانونية شاملة ضد موقف إيران، الذي يتبنى خيار الملكية والإدارة المشتركة، في حين يبدو أنَ هذه الملكية المشتركة، لم تكن قد وجدت من قبل أصلًا، ويشير إلى أنَ الباحث **فيزيجي** قد توصل بعد دراسة مستفيضة، إلى أنَ النماذج الواقعية عن الملكية المشتركة لا وجود لها، لذلك يرفض الباحث الاستدلال الإيراني في اعتماده على المعاهدتين 1921 و1940، و يؤكد أنَ مصايد الأسماك تحكمها أنظمة لا صلة لها بالنظام، الذي يحكم استغلال الثروات في قعر البحر[2]، ولذلك في النهاية لم تنجح إيران في إقناع باقي الأطراف بهذا الطرح، بل وجدت نفسها مهمشة ومعزولة، بسبب الموقف الأذربيجاني والكازاخستاني، وخاصة بعد تذبذب الموقف الروسي.

3-موقف تركمانستان القانوني: لم تبد تركمانستان رغبتها في التورط في الخلافات الدائرة بشأن بحر قزوين، حيث تحفظت تجاه ذلك، لكن تميل عشق أباد، بشكل عام فيما يتعلق بالنظام القانوني لبحر قزوين، إلى مساندة الموقف الإيراني خاصة بعد إعلانها سنة 1992، عن أنَ عرض مياهها الإقليمية في بحر قزوين هو 12 ميلاً بحريًا، وهو الموقف الذي فسر على أنَه دعم للموقف الروسي-الإيراني على حساب باقي المواقف الأخرى، وخاصة الموقف الأذربي منها تحديدًا.

ورغم ذلك نجدها قد سارعت إلى التوقيع على العديد من الاتفاقيات، مع عدد من الشركات الغربية لاستخراج النفط، على غرار جارتها كازاخستان وأذربيجان، وهو ما يتعارض حتمًا مع مبدأ المشاركة أو المساواة في استغلال ثروات بحر قزوين، لدرجة دخولها في خلافات قانونية مع جمهورية أذربيجان، فيما يخص ملكية حقل نفط (**كياباز**) وحقل (**سرداز**) في المناطق البحرية، والذي أثر بشكل مباشر على إمكانية تحديد موقفها الرسمي[3] من النظام القانوني لبحر قزوين[4]، لذلك تؤيد صيغة فضفاضة، وتدعوا إلى حل مشكلات البحر كلها بالتنسيق بين الدول المطلة على سواحله[5]، لكنها من ناحية أخرى ترفض المقترح الأذري الخاص بتقسيم البحر بناءً على خط المنتصف لعام 1970، لأنَ هذا من شأنه أن يمنح أذربيجان المبرر التاريخي للاستحواذ على حقلي أذري و كياباز خاصة جزيرة أبشيرون الأذرية[6]، حيث تزحزح خط الوسط نحو الشرق، ولذلك تقترح تركمانستان تجنب إتباع هذه العملية في ترسيم الحدود، واستبدالها بالخط الرابط، ما بين نقاط تقاطع منتصف الخطوط الموازية لدوائر العرض، مع عدم مسح كلي لكل نقاط الساحل، وذلك حتى تتجنب وقوع حقلي النفط أذري و كياباز في القطاع الأذري، بينما يتبقى لها فقط حقل شيراك.

والملاحظ أنَ تركمانستان لم يكن لها موقفًا ثابتًا اتجاه بحر قزوين، حيث كان موقفها يتغير في عدة مناسبات، فلأول وهلة يبدو لنا أنَها تساند نظرية تطبيق القانون الدولي للبحار، مما يسمح لها ببسط سيادتها على مياهها الداخلية

---

[1] **زاده، مرجع سابق**، ص40.

[2] بول جريجوري، "تنمية احتياطات الطاقة في بحر قزوين: البيئة القانونية" **في: مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي**، تحرير: روبرت إيبل، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001)، ص ص49 -56.

[3] هناك من يعتقد أن الموقف التركمانستاني والكازاخستاني يتطابق مع موقف أذربيجان، لكنهما لا تصرحان بذلك مباشرة، خوفًا من تأثير ذلك على علاقتهما مع الجارتين إيران وروسيا.

[4] زاده، **مرجع سابق**، ص 38.

[5] جريجوري، **مرجع سابق**، ص41.

[6] مساحة الجزيرة هي 6 كم وعدد سكانها المقيمين أقل من ألف شخص، ونشاطها الاقتصادي الرئيسي هو استخراج النفط، وعليه يمكن أن تؤخذ الجزيرة بعين الاعتبار خلال التقسيم، خاصة وأنَ اتفاقية قانون البحار تنص على أنَ الصخور، التي لا يمكنها المحافظة على السكان أو الحياة لا يمكن إعطائها أية أهمية في عملية ترسيم الحدود.

والإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة[1]، لكن في سنة 1996 تبنت ككل من تركمانستان وروسيا موقفًا موحدًا، لا صلة بينه وبين اتفاقية قانون البحار، أكدتا فيه على أنَ جميع القضايا المتعلقة بالموارد الطبيعية، يجب أن تنظم بمشاركة جميع الدول، ثم قامت في سنة 1997 بالاحتجاج على الاستغلال الأذري لحقل النفط **" أذري"**، مدعية أنه يقع ضمن القطاع التركماني، وفي نفس السنة تبنت موقفًا مشتركًا مع كازاخستان، مفاده وجوب تقسيم بحر قزوين وفق خط الوسط، ثم تحولت في السنة الموالية إلى الجانب الإيراني، ونادت بضرورة سريان مفعول اتفاقيات 1921 و1940، باعتبارها الوثائق الدولية الوحيدة، التي تنظم المسائل القانونية الخاصة بالبحر[2]. واقترحت تركمانستان تحديد المياه إلى 05 مناطق، (مناطق ساحلية يصل طولها إلى 15 ميلاً بحريًا، مناطق مشاركة في المنطقة المركزية في البحر، مناطق قومية اقتصادية يصل طولها إلى 15 ميلاً بحريًا، ضرورة تقسيم المناطق إلى 20% لكل منطقة بحرية، تقسيم قاع البحر، حسب مبدأ خط الوسط)[3].

الفرع الثاني: بحر قزوين بحر دولي (الرأي الثاني)

تدافع كل من أذربيجان وكازاخستان عن الطرح الثاني، الذي يقضي بضرورة اعتبار بحر قزوين بحرًا دوليًا، ينبغي تعيين الحدود البحرية لكل دولة فيها، بناءً على مسافات متساوية فيها من البحر وموارد قعره وتقسيمه، إلى قطاعات تعرف باسم القطاعات القومية، التي تتكون من مياه إقليمية تتبع الدولة الساحلية المطلة على البحيرة، ولها الحق في هذا الجزء من البحيرة، وبناءً عليه فقد تم تقسيم البحر في قسمه الشمالي بين هذه الأطراف دون أية مناوشات عسكرية.

1-موقف أذربيجان القانوني: يعتبر موقفها من بين أكثر المواقف المحلية تطرفًا، رغم أنَها وقعت في ديسمبر 1991 على إعلان (ألماأتا)، بعد رفضها المصادقة عليه في البداية، وهو الإعلان الصادر عن البلدان الساحلية لحوض قزوين، إلى جانب توقيعها على معاهدة رابطة الدول المستقلة، والتي تنص على ضرورة التزامها بالضوابط المترتبة، على العقود والاتفاقيات الدولية، التي أبرمتها مع الاتحاد السوفيتي سابقًا.

الاستدلال القانوني الأذري:

الاستدلال الأول: ترى أذربيجان بضرورة تقسيم البحر إلى 05 قطاعات قومية، بدل الاعتماد على الترتيبات القانونية الناشئة عن اتفاقية عام 1921 و1940، باعتبارهما باطلتان في الوقت الحالي، لأنَهما لم تتطرقا سوى الملاحة وصيد الأسماك، دون الإشارة إلى كيفية استغلال ثروات البحر، حيث تفضل باكو اعتباره بحرًا حرًا، يخضع للقانون الدولي للبحار الصادر عام 1982 وتستند تحديدًا على تطابق توصيف المادة 122 من اتفاقية جامايكا لقانون البحار على بحر قزوين، والتي تعتبر البحر مغلقًا: **(إذا كان خليجيًا أو حوضه يحيط به عدد من البلدان، أو إذا كان يرتبط بمحيط آخر عبر ممر مائي**[4]**، أو أنَ يكون بشكل عام جزءً من المياه الإقليمية أو من المناطق الاقتصادية الحكر على دولتين أو عدد**

---

[1] تقسم اتفاقية جامايكا لقانون البحار 1982 المياه إلى: **مياه داخلية** وهي متواجدة داخل السواحل ومحاطة بالخلجان والموانئ. **ومياه إقليمية** ومحددة بحوالي 12 ميلاً بحريًا. و**المنطقة المتاخمة** وتحدد بـ 24 ميل بحري. و**المنطقة الاقتصادية** الخالصة التي تحدد بـ 200 ميلاً بحريًا.

[2] نوفل لعمارة، "إشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين"، **مجلة دراسات حول الجزائروالعالم**، المجلد(2)، العدد(6)، جوان(2017)، ص ص 183، 184.

[3] حطاب، **مرجع سابق**، ص 140.

[4] تجادل أذربيجان في طبيعة التعامل مع نهر الفولغا، بضرورة اعتباره ممرًا مائيًا دوليًا، نظرًا لأن نهر أختوبا الكازاخستاني مرتبط بنهر الفولغا مما يجعلهما ممرًا مائيًا واحدًا، وبذلك ترد باكو على التصور الروسي، الذي يرفض اعتبار نهر الفولغا نهرًا دوليًا، حتى تسمح بالوصول الحر للدول غير المطلة عليه.

من الدول الساحلية)[1]. وبناءً على تعريف هذه المادة توافق **باكو** على تعيين مسافة 10 إلى 40 ميلاً بحريًا، لكل بلد من البلدان المطلة، مما يتيح لها بالاستحواذ لوحدها على 23% من ثورات البحر، بينما تتحصل حليفتها كازاخستان على نسبة 30%، وروسيا على 19%، أما تركمانستان 17%، لتبقى أضعف نسبة من نصيب إيران بحوالي 1، 1% وتقع خلف خط قلي خان-أستارا. وهو التقسيم الذي رفضته كل من إيران وروسيا.

الاستدلال الثاني: الذي تعتمد عليه باكو هو الخط الذي رسمه الاتحاد السوفيتي السابق سنة 1970، من خلال مرسوم وضعته وزارة النفط والغاز بينه وبين جمهورياته.

الاستدلال الثالث: تستدل باكو في حق تعيين حدودها الداخلية، على بعض الحالات أو النماذج المتشابهة في الممارسة الدولية، كالبحيرات العظمى الخمسة بين كندَا، والو. م. أ حول المياه العذبة، وبحيرة التشاد بين نيجيريَا والنيجر والكاميرون، وبحيرة جنيف بين سويسرَا وفرنسا، وبحيرة كونستانس الواقعة بين ثلاث دول هي النمسا وسويسرا أو ألمانيا[2]. ويرى خبراء في القانون الدولي، أنَ موقف أذربيجان جد متطرف في تعاملها مع حالة بحر قزوين، حيث لا تميز ما بين السيادة البحرية والسيادة البرية في هذه القضية، وهو ما يتعارض مع مبدأ أساسي هو مبدأ التناقص، حيث تتناقص سيادة الدولة حول بعض الأقاليم البحرية، كلما ابتعدنا عن ساحل الدولة أو برها الرئيسي. والملاحظ أنَ هذه الخلافات القانونية الدائرة لم تمنع أذربيجان، من إبرام العديد من الاتفاقيات مع الشركات النفطية، بل كانت من الدول السباقة، التي فتحت المجال أمام الغرب للاستثمار في قطاعها البحري، وفي أعماق تصل أحيانا إلى أزيد عن 200 ميل، وربما اقتربت في حالات أخرى نحو الأقاليم البحرية للدول المجاورة، مادام لم يفصل بعد في تبعيتها إلى أي جانب[3].

2-موقف كازاخستان القانوني: لقد اتخذت موقفًا محايدًا تقريبًا، تجاه النظام القانوني لبحر قزوين مشابهًا لموقف تركمانستان إذا أخذنا في الحسبان روسيا، إيران، أذربيجان، باعتبارها الأطراف الرئيسية في الخلاف القانوني، حيث قامت استراتيجيتها على الفصل بين الثروات الكامنة في سطح البحر وفي قاعه، فترى أنَه بحيرة يمكن استغلال ثرواته بشكل فردي، بينما ينصرف العمل الجماعي على التعاون في قضايا الملاحة والسيطرة على التلوث، وبهذه الاستراتيجية استطاعت أن تطبق خيارها فيما يتعلق بمشاريع بحر قزوين من جهة، وتتجنب الصراع مع روسيا من جهة ثانية[4].

استدلالها القانوني: وترى أنَ الدول المشاطئة لبحر واحد، تستطيع أن تحدد المياه الإقليمية لكل منها، عبر العمل بآلية الخطوط المتساوية الفاصلة، وخلافًا لباقي الدول يتركز إنتاج النفط والغاز في كازاخستان عند شواطئها ومناطقها البرية معًا، مما أبقاها بعيدة عن المعارك الدائرة حول الوضع القانوني لبحر قزوين، كما تمتلك مخزون هائل من النفط والغاز في مناطقها البرية.

الفرع الثالث: قمة أكاتو 2018 والنظام القانوني الجديد

مع غياب الاتفاق والإجماع حول النظام القانوني الجماعي، الذي يحدد الوضع القانوني لحوض بحر قزوين، فضلت بعض الدول تجاوز هذا العائق، والتوجه نحو الاتفاقيات الثنائية رغبة في الإسراع لاستغلال الثروات الطبيعية، وذلك

---

[1] لعمارة، **مرجع سابق**، ص 181.

[2] زاده، **مرجع سابق**، ص 38.

[3] Roudsari. **Op.Cit** .pp 16-18.

[4] زاده، **مرجع سابق**، ص 39.

نظرًا لاعتماد اقتصاداتها على تصدير المحروقات، فقد طبق هذا الأسلوب خاصة في القسم الشمالي من حوض بحر قزوين[1]، ويمكن هنا الإشارة إلى العديد من هذه الاتفاقيات:

- اتفاق أذربيجان-كازاخستان لعام 1997، على تقسيم البحر في القطاع الفاصل بينهما، على أساس خط الوسط المرسوم على مسافات متساوية من ساحل الدولتين باتجاه البحر.
- الاتفاق الثنائي بين أذربيجان وتركمانستان، ويهدف إلى تقسيم القطاعات البحرية في بحر قزوين بناءً على خط الوسط، استنادًا إلى الحدود بين الجمهوريات السوفيتية السابقة.
- الاتفاق الثنائي بين كازاخستان-روسيا حول تقسيم القطاع الشمالي من بحر قزوين، على أساس خط المنتصف للبحر، والعمل المشترك في الحقول، التي يمر بها الخط مع الاحتفاظ بالقطاع السطحي دون التقسيم وإبقائه للاستخدام المشترك.
- الاتفاق الروسي-الأذربيجاني لعام 2001، والذي جاء تحت عنوان (مياه مشتركة وقاع مقسم).
- اتفاق أذربيجان -كازاخستان حول تعيين حدودهما البحرية لعام 2001.

الملاحظ هو تعارض الموافق الرسمية لأذربيجان و كازاخستان و تركمانستان في القضايا السياسية، لكنها تتفق عندما يتعلق الأمر بالمسائل الاقتصادية، وتتعامل مع البحر باعتباره بحرًا دوليًا، لذلك فقد بادرت هذه الدول إلى وضع محاولات لتسوية جماعية قانونية خاصة في شتاء 2001، أين عقدت مؤتمر في موسكو تحت عنوان **"مناقشة الوضع القانوني لبحر قزوين"** حيث حضرته الدول الخمس، إلى جانب حضور الو.م.أ، ثم عقد اجتماع ثاني سنة 2002 في تركمانستان، وبعده أبرم مؤتمر التعاون لدول بحر قزوين سنة 2007، لكن أخفقت كل هذه اللقاءات في الوصول إلى توافق قانوني بين الدول المشاطئة، و لم يتم إيجاد صياغة جماعية توضح الأطر القانونية، لطرق تقاسم الثروات للأسباب ذاتها، خاصة إصرار الدول المستقلة على تقسيم البحر انطلاقًا من مصالحها الذاتية، إلى جانب ارتباطاتها الدولية واعتبارًا لطول سواحلها الإقليمية.

عقدت هذه القمة يوم 12 أوت 2018 في ميناء أكاتو بكازاخستان، بحضور رؤساء الدول الخمسة المطلة على بحر قزوين، روسيا، إيران، كازاخستان، أذربيجان، تركمانستان، وذلك لمناقشة قضايا التعاون الرئيسية، إلى جانب بحث سير وتنفيذ القرارات التي اتخذت خلال اللقاءات السابقة، وكان الحدث الرئيسي توقيع اتفاقية تنظم الوضع القانوني لبحر قزوين، والتي جرى العمل عليها منذ 1996، عندما كلف نواب وزراء خارجية هذه الدول بوضع مسودة الاتفاقية، استمرت بعدها المفاوضات لأزيد عن 20 عامًا، عقد خلالها 50 اجتماعًا تنسيقيًا على مستويات أقل، وأكثر من 10 اجتماعات خاصة بوزراء الخارجية، وحوالي 04 قمم رؤساء الدول (2002، 2007، 2010، 2014) كانت قمة أكاتو خامسها، التي وصفت بالقمة التاريخية، انهت فيه خلافًا دام أكثر من عقدين.

حاولت الاتفاقية تحديد الهوية القانونية للبحر، عبر الفصل في طبيعته واعتباره بحيرة مغلقة، وحرصت على الأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الدول المشاطئة له، عبر العمل بالأساليب الدولية المعمول بها في الحالات المشابهة، حيث أن أغلب البحار المغلقة قد خضعت للتقسيم، إلى جانب الحفاظ على درجات متفاوتة من التعاون والإدارة المشتركة في

[1] عبد الرضا، **مرجع سابق**، ص 101.

قضـايا الصـيد والنقل والعبور، وحماية البيئة بين الدول المطلة عليها، وعملاً بهذا المبدأ فقد تضـمنت الاتفاقية الجديدة مجموعة من الضـوابط الناظمة لكيفية اسـتغلال ثروات البحر باعتباره بحرًا مغلقًا على الدول المطلة على سـواحله. التي أصبح بإمكانها استغلال ثرواته وفقًا للقانون الدولي على النحو التالي[1]:

1-استغلال جميع الدول كل مساحة البحر على أساس حدود كل دولة مع وجود منطقة مشتركة.

2- اعتبار المنطقة الرئيسـية لسـطح مياه البحر تبقى متاحة للاسـتخدام المشـترك بين الأطراف، فيما يتم تقسـيم الطبقات السفلية وما تحت الأرض إلى أقسام متجاورة بالاتفاق فيما بينها على أساس القانون الدولي.

3- منع وجود قوات مسلحة للقوى الأجنبية الإقليمية أو الدولية في البحر، وعليه تقع مسؤولية الحفاظ على الأمن البحري وإدارة موارده على عاتق الدول المحيطة به.

4- تنظيم المسـائل الاقتصـادية المتعلقة بالتعاون الاقتصـادي في مجال التجارة والنقل وحرية العبور، واسـتخدام باطن الأرض لمد الكابلات والأنابيب تحت الماء، بالإضـافة إلى عميات الصـيد والشـحن وفقًا للقواعد المتفق عليها بين الأطراف، عند تنفيذ عمليات واسعة النطاق

5- يراعى العامل الأيكولوجي خاصـة التنوع البيئي عند الانشـاء والمد، خاصـة حماية الثروات السـمكية (سـمك الحفش) الذي يذر بيض الكافيار (الذهب الأسود)، التي يعد البحر المزود الأول له عالميًا (80%).

وقد عدت الاتفاقية بالخسارة التاريخية لإيران، كونها سوف تفقد مساحة كبيرة من حدودها البحيرة حوالي 30% إلى 50 %من قطاعها البحري، مما جعل التحدث باسـم مجلس الشـورى الإيراني **علي لاريجاني** يشـبه اتفاقية أكاتو باتفاقية تركمانجاي لسـنة 1828، وربما كان هذا السـبب الرئيسـي، في إصـدار طهران عقب توقيعها بيانًا تضـمن 03 نقاط[2]:

1- الحديث عن بنود معاهدة 1921 ومعاهدة 1940، مما يعني العودة إلى نقطة الصفر.

2- أكد البيان عدم تعيين حدود القاع وما تحت القاع لبحر قزوين في معاهدة النظام القانوني الجديد.

3- طالب البيان تحديد الخطوط المبدئية المباشـرة وفق المادة الأولى لمعاهدة النظام القانوني للبحر، بالنسـبة إلى وضـع سـاحل الجمهورية الإسـلامية الإيرانية، وذلك يعني التركيز على خصـوصـية الحالة الإيرانية مع معالجتها ضمن اتفاقيات منفصلة.

رغم أنَ روسيا قد وصفت الاتفاقية بالاستراتيجية، كونها تعزز هيمنتها العسكرية في المنطقة، وتمنع دول أخرى من إقامة قواعد عسكرية داخل البحر؛ إلاَ أنَها جاءت بعد تقديم تنازلات، لذلك لا تزال كل من إيران وروسيا، تصارعان من أجل العودة إلى الوضع القانوني القديم، الذي يضمن عدم تناقص نفوذ ومصلحة كل منهما، وخصوصا الحفاظ على الثروات النفطية، وعدم السـماح بالتدخل الغربي، الذي قد يؤدي إلى تحجيم دورهما كقوى إقليمية في المنطقة. ويتجلى تداخل العامل الاقتصـادي بالعامل القانوني، في اختلاف توزيع الحصـص والثروات، إلى جانب وقوع أحواض وآبار النفط، في مناطق تختلف باختلاف النظم القانونية، هذه الأخيرة التي تمنح لبعض الأطراف أفضلية اقتصادية والطاقوية، على حساب باقي الأطراف الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

---

[1] أحمد طاهر، **قمة بحرقزوين، طهران لاتزال حجرعثرة**، متحصل عليه من: https://shorturl.at/0tt2R ، تم التصفح: 2024/05/05.

[2] المرجع نفسه.

الدولة	موقعها القانوني	نتائج وتوزيع الثورات النفطية حسب الاعتبارات القانونية المختلفة						الحصص والحقول النفطية	
		حسب إعلان مجموعة الدول المستقلة (1976)		حسب القانون الدولي				الأهداف	النتائج
		حدود 12 ميلا بحريا		حدود 25 ميلا بحريا					
		نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز		
جمهورية أذربيجان	-تعتبر بحرا مغلقا، وتطالب بتقسيمه إلى قطاعات وطنية مع ضرورة تطبيق نص المادة 122 من القانون الدولي للبحار 1982 على أساس مبدأ التحديد البحري le zonage لسنة 1976 الموضوع من قبل إدارة الاتحاد السوفيتي	2.5	1.5	0.5	0.5	1.5	1.5	-يصبح لكل دولة مطلة عليه مصلحة نفطية. -انتزاع أهم ثلاثة حقول نفطية (شارق-ألوف-ألبز) الواقعة داخل المياه الإيرانية. -الحصول على الجزء الأغنى من النفط والغاز داخل أراضيها.	-في الوقت الذي تتحمل فيه أذربيجان وكازاخستان على 30% لا تتجاوز حصة إيران 12%. -احتياطات هائلة من نفط تقدر ب 2.5 مليار طن والغاز 1500 مليار $م^3$.
جمهورية كازاخستان	-كان موقفها نفس موقف أذربيجان إلى غاية سنة 1997 (إنجاز إلى الموقف الروسي). -التفريق بين الجرف القاري حيث بإمكان كل دولة استغلال الثروات الكامنة في السطح والتصرف بشكل منفرد بينما فيها يتعلق بالسطح وتسيير قضايا الملاحة.	0.3	1.5	0.6	0.4	2.0	1.0	-تسعى إلى تطبيق التحديد الإقليمي le zonage لسنة 1976، لأنه في حالة تطبيق قواعد القانون الدولي سوف تحرم من كميات معتبرة من النفط والغاز.	-يسمح لها تطبيق تقسيم 1976 من الحصول على 03 مليار طن من النفط و1500 $م^3$ من الغاز الطبيعي.
جمهورية تركمانستان	-تتطابق مواقفها مع موقف إيران وروسيا وتدعوا إلى تطبيق مبدأ السيادة المشتركة لأن تطبيق مبدأ التقاسم سوف يحرمها من مجمل الطاقة التي يمكن اقتسامها.	0.5	1.0	0.1	0.2	0.5	0.5	-تطبيق مبدأ السيادة المشتركة بدل مبدأ التقسيم، كما تضمن أن يترك لها ولكل دولة ساحلية حرية التصرف في شريط ساحلي يقدر ب 12 ميلا بحريا.	-يمكنها مبدأ السيادة المشتركة من اقتسام بالتساوي بين الأطراف الخمسة ما قيمته 5.6 مليار طن من النفط و3600 مليار $م^3$ من الغاز الطبيعي.

فدرالية روسيا	-في البداية اعتبار بحر قزوين بحيرة مشتركة عبر تطبيق نصوص القانونية الواردة في الاتفاقيات السوفيو-إرانية. -ثم تطور الموقف نحو المطالبة بمبدأ التقسيم وفقا لنصوص القانون الدولي، حيث تترك الدولة الساحلية حرية التصرف في الشريط ساحلي يقدر ب 12 ميلا بحريا.	1.0	1.0	0.2	0.3	1.0	0.5	-الاستفادة من الحقول النفطية الواقعة ضمن سواحلها. -الخوف من إقصاء الشركات الأجنبية لها على حساب استثماراتها في أذربيجان وكازاخستان. -التخوف من تطبيق قواعد القانون الدولي يجعل من الممرات النهرية خاصة الفولغا خاضعا للتدويل.	-يصبح مجمل الطاقة التي يمكن اقتسامها بالتساوي 5.6 مليار طن من النفط و3600 مليار م^3 من الغاز الطبيعي -تطبيق مبدأ التقسيم انطلاقا من 12 ميلا بحريا في الجرف القاري وهو جعل أذربيجان وكازاخستان تتحولان إلى أكثر دول تتحمل على أضعف النسب من الثروات.
جمهورية إيران	-ترى البحر كتلة لا يمكن تقسيمه انطلاقا من اعتباره بحيرة مغلقة تنادي إيران مبدأ الاستغلال المشترك وتتمسك بالنصوص القانونية السابقة خاصة معاهدة 1940/1921.	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	-تهدف إلى تطبيق نظام الكوموندیوم الذي يسمح لها بالحصول على ما يقدر بحوالي 20 من ثروات البحر وحتى تستطيع التخلص من نسبة 12 إلى 13% من الثروات التي فرضت عليها. -استغلال البحر بالتساوي وتقسيم عائداته على الدول الخمسة بالتساوي.	-يمكنها مبدأ السيادة المشتركة من اقتسام بالتساوي ما قيمته 5.6 مليار طن من النفط و3600 مليار م^3 بين الدول الخمس.

الجدول (10): يوضح مواقف الدول القانونية وتوزيع الثروات النفطية حسب الاعتبارات القانونية المختلفة (التقسيم الإقليمي) إعلان مجموعة الدول المستقلة لسنة 1976 و(التقسيم الدولي) حسب قواعد القانون الدولي[1]

[1] الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

Lagha chegrouch, géopolitique caspienne, **géopolitique**, N°76, Fév., 2002,85.

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن القول أنَ بحر قزوين، هو ذلك المسطح المائي المغلق، الذي يشكل بسواحله الممتدة، أكبر بحيرة محصورة بين دائرتين إقليميتين متجاورتين هما (آسيا الوسطى والقوقاز)، مما يجعلنا نصفه بمحور الالتقاء أو نقطة التقاطع الجغرافي والحضاري والثقافي، كما أنَ اسمه الذي اشتق من الكاسِب (CASP)، ما يزال محل تنازع في الأوساط العلمية والإعلامية، قد شهد هذا الإقليم محطات وأحداث التاريخية متعددة، تعاقبت على المنطقة وخلفت ورائها إرثًا حضاريًا صنف من خلاله الإقليم، على أنَه حاضرة ثقافية وعمرانية قديمة، ساهمت فيها الأحداث المتلاحقة في صقل ماضي وحاضر ومستقبل المنطقة، ثم حاول فيما بعد مفكرو الجيوبوليتيك الكلاسيكيون هندسة هذا التنازع، عبر وضع نظريات مختلفة ركزت في مجملها، على أهمية الموقع الجغرافي لبحر قزوين (قلب العالم والقارة الأوراسية)، من أجل التحكم في مصير المنطقة، التي ترتبط بها مصائر العالم ككل، وكذلك سار رجال الجيوبوليتيك المحدثين الذين حذوا حذو سابقيهم وخاصة بريجنسكي، الذي أجزم بأهمية السيطرة العاجلة على (القلب الماكندري)، كمدخل أمني واقتصادي ووجودي لبقاء واستمرارية الديمقراطيات الغربية وأسواقها الصناعية.

والواقع أنَ هذا التركيز المفرط على هذا الإقليم الجغرافي البعيد، ما كان ليكون لو لم يتمتع هذا الأخير بمميزات طبيعية واقتصادية أخرى، كاشتمال البحر وأجزاء عريضة من قطاعاته البحرية، على أحواض جيولوجية تعود إلى مدد تاريخية ضاربة في القدم، مكونة أحواض ترسُبية تحتوي على صخور مكسبة للنفط، وحقول وامضة بأطنان من الغاز الطبيعي، وهنا برزت الأهمية الاقتصادية للمنطقة، خاصة خلال السنوات الأولى لبداية الاكتشافات النفطية، بعد انطلاق عمليات الاستخراج والتنقيب عن النفط في أذربيجان، ثم ارتفعت هذه الأهمية بعد تعاقب الأزمات النفطية في سنوات السبعينات والثمانينات، أين بدأت الدول الصناعية تتخوف، من احتمال وقوع تهديد يوقف تدفق الإمدادات النفطية القادمة إليها من الدول المنتجة، وبذلك برزت منطقة بحر قزوين كخيار أو بديل محتمل أمامها، وازدادت أهميتها الاقتصادية مع بروز الأسواق الناشئة في آسيا (الهند/اليابان/كوريا) وحتى في أمريكا اللاتينية، في ظل تحول بعض الدول من دول منتجة إلى دول مستهلكة للنفط ،هذا إلى جانب ارتفاع معدلات الاعتمادية الدولية على المحروقات التي أصبحت عصب الصناعات الحديثة.

ثم استقرت بوصلة العالم أخيرًا على المنطقة، وبشكل نهائي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وما رافقه من اكتشاف للإقليم، الذي ظل مسيطرًا عليه لأزيد عن قرنين من الزمن (مع احتساب الفترة القيصرية)، باستخدام أساليب عسكرية وقانونية، تمثلت في سلسلة الاتفاقيات والمعاهدات، التي نظمت علاقته بجارته الوحيدة في تلك الفترة إيران، والتي فرضت واقعًا قانونيًا صب في أغلب الأحوال لصالح الطرف الروسي، وهو الوضع الذي لفظته الجمهوريات السوفيتية السابقة، عقب إعلانها استقلالها وفضلت تعويضه بنظام قانوني جديد، قائم على مبدأ التقسيم بدل مبدأ الإدارة المشتركة، والذي أتاح أمامها العديد من الخيارات الاستراتيجية والاقتصادية المربحة(الموقف الذي تدعمه كل من أذربيجان وكازاخستان) وأصبح من الواضح أنَ فكرة الإدارة المشتركة قد بدأت تخسر المعركة، فبحر قزوين يتجه حتمًا نحو التقسيم إلى قطاعات وطنية، خاصة بعد إبرام معاهدة أكاتو في 2018، كما يعد انقلاب وتذبذب الوقف الروسي نحو دعم هذا المطلب، نابعًا من إدراكها لحقيقة تأخرها، عن توفيق وترتيب مكاسبها تماشيًا، مع مكاسب باقي الدول في المنطقة، ولذلك تبقى إيران الدولة الوحيدة غير القادرة، على استيعاب هذه الحقيقة الاقتصادية والقانونية، التي تمنع تنمية وتطوير موارد الطاقة الكامنة في البحر، هذا إذا أضفنا إليها مجمل العوائق الاقتصادية والتقنية، التي ترتبط بخصائص ومميزات نفط بحر قزوين، والتي تجعل من الشركات الأجنبية غير مستعدة لتحمل مخاطر التكلفة، ما لم

تتأكد من وجود أغطية قانونية ثابتة ورسمية، وذلك رغم ارتفاع مؤشر الإمكانيات الطاقوية في المنطقة، إلاَ أنَها قد لا تصل إلى المستوى، الذي تأمله حكومات الدول القزوينية، في أن تحل منطقة حوض قزوين، محل أهم المناطق النفطية الوامضة في العالم وخاصة منطقة الخليج، حيث لا يمكن مقارنة نفط بحر قزوين بجودة وكميات نفط هذه الأخيرة، الذي يبقى قادر على المنافسة في ظل التوقعات، التي تشير إلى إمكانية أن تنضب احتياطات ألاسكا وبحر الشمال النفطية، وقد تأكدت هذه الفرضية خاصة بعد الاستراتيجية القوية، التي اعتمدت عليها منطقة الخليج فيما يتعلق بحرب الأسعار ورفع القدرة الإنتاجية، ولذلك فكل ما هو منتظر هو أن يحتل نفط بحر قزوين، دور المكمل وليس المنافس الحقيقي والبديل الاستراتيجي، في ظل تكشف حقيقة حجم المبالغة، التي قدمتها الجهات الإعلامية وحتى الرسمية الغربية، في تقدير الإمكانيات الفعلية لثروات البحر، دون أن تستطيع النأي بنفسها عن كل شكل من أشكال المزايدات السياسية.

في الوقت الذي لم تستطع فيه الدول القزوينية، عبر منظمة التعاون للدول المطلة على حوض قزوين، أن تعيد ترتيب البيت القزويني، استنادًا إلى حلول توافقية ترضي جميع الأطراف، تُرك المجال مفتوحًا أمام تغلغل القوى الدولية والإقليمية المختلفة، والتي لم تكن تخفي وعلى مدار المحطات التاريخية المتعددة، رغبتها في بسط نفوذها وسيطرتها، على الإقليم ليتحول التنافس من مستوى محلي إلى آخر إقليمي، ثم ليتقاطع مع دوائر الصراع الدولية، وما تشتمل عليه من تناقضات في التصورات و البنى والأهداف، وهي الفكرة التي ستتطرق إليها الدراسة في الفصول القادمة.

الفصل الثاني: دائرة التنافس الجيوسياسي الدولي في منطقة بحر قزوين (المثلث الاستراتيجي)

مع ازدياد الاكتشـــافات النفطية في حوض قزوين، ازدادت أهمية المنطقة في معادلة أمن الطاقة العالمي، مما فتح الباب أمام القوى الغربية، للتغلغل في وسـط آسـيا من أجل بسـط الهيمنة، لتعيد وبطريقة درامية رسـم فصـل جديد من فصول اللعبة الكبرى الجديدة، التي تدور رحاها في أوراسيا، ولتحولها إلى بؤرة من بؤر الصراع والتنافس الدولي والإقليمي ضـمن أكثر المناطق السـاخنة في العالم ، التي يسـعى كل طرف إلى إيجاد موطئ قدم فيها؛ لكن الجديد والبارز في خيوط لعبة النفوذ، هو تقاطع دوائر الصـراع الدولية مع أطراف المنافسـة الإقليمية، إلى جانب انخراط أطراف من المنطقة نفسـها، مما عقد الوضـع أكثر. فاسـتقرار آسـيا الوسـطى لا يتوقف، على طبيعة السـياسـات المطبقة، من قبل الأنظمة الحاكمة وانتهاء الأوضاع الداخلية المتميزة بالتناقضات فحسب، إنَما يتوقف كذلك على استمرار/عدم استمرار التنافس الحاصـل بين مجموعة من الدول المتجاورة وغير المتجاورة، ومدى حجم العوائد التي يحققها هذا التنافس لكل طرف، مادام هذا الوضع التنافسي قائمًا بينها. ومن أجل تحليل الآفاق الاستراتيجية للصراع، سيتم في هذا الفصل مناقشة أهم دوائر الصـراع الدولي الحاصل في بحر قزوين؛ أين تتقاطع مصالحها، وأين تختلف؟، وإبراز مواقف الأطراف وامكانياتهم مع احتساب قدرات وأبعاد كل طرف.

ونظرًا لاختلاف الأطراف المحلية وعدم تماثل مواقفهم في المسائل القانونية، إلى جانب تعارض مصالحهم الاقتصادية، بشأن استغلال هذه الثروات بصفة متساوية و رضائية، فإنَ هذه القضية قد هيأت البيئة الدولية للدخول في منافسة محمومة للاسـتئثار بهذه الثروات النابضـة، عبر محاولات الاختراق والتغلغل من طرف (روسـيا، الو م أ، والصـين)، وهي القوى التي ترتبط بمصالح اقتصادية واستراتيجية، وحتى بجذور حضارية بالمنطقة، تجعلها غير قادرة على إعفاء نفسها من التورط في الموقف التنافسي الدائر في حوض قزوين، حيث يستدعي معرفة حجم الدور الذي تلعبه أية قوى، ودرجة تأثيرها في إقليم ما، معرفة حجم مصالحها أو أهدافها فيه.

وبناءً عليه، فقد تم تقسـيم هذا الفصـل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الدور الروسـي الصـاعد في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السـوفيتي، ثم بروز روسـيا كوريث شـرعي له، نظرًا لما يربطها بالمنطقة من روابط تاريخية واقتصادية وسياسية. وقد فضلنا البدء بالطرف الروسي لأن سياسته ومواقفه السابقة، هي التي فتحت المجال أمام التغلغل الغربي وخاصـة الأمريكي، الذي اسـتغل رغبة الجمهوريات المسـتقلة في البحث عن بديل جديد، يمكنه معادلة النفوذ وموازنة القوة الروسـية. فيما سـيتم التركيز في المبحث الثاني على دور الو. م. أ الذي بدأ بالتعاظم في المنطقة، كرد فعل على الاسـتراتيجية الروسـية في الحفاظ على مجالها الحيوي، والذي لا يمكن أن يفهم إلاَ عبر عرضـه ضـمن سـياقه العام، باعتبار الو. م. أ قوة عظمى تسـعى للسـيطرة على العالم. ثم المبحث الثالث الذي اسـتعرضـنا فيه الدور الصـيني، كقوى آسيوية ترغب بإعادة تفعيل علاقاتها مع دول الجوار الآسيوي لأبعاد أمنية واقتصادية خاصة.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للطرف الروسي

إنَ دراسـة التفاعلات السـياسـية في منطقة آسـيا الوسـطى، يدفعنا لدراسـة مرتكزات السـياسـة الخارجية الروسـية والانطلاق من تحليلها كحجر زاوية، وركن أساسي لتقييم سياسات باقي الفواعل الأخرى، وذلك لاعتبارات مختلفة تربطها بدول منطقة حوض قزوين، خاصـة ما عرف سـابقًا بالهيمنة السـوفييتو-قيصـرية (soviet-legacy)، على أسـاس أنَ السـياسـات الحالية هي امتداد جديد لها، لذلك فإنَ أية محاولة لفهم واقع هذه المنطقة، مرتبط بحتمية فهم وتحليل

السياسة الخارجية الروسية، كمدخل تفسيري مهم لمعرفة معضلات هذه المنطقة، والسياق الذي طرأت فيه أهم التحولات الكبرى، التي مست سياسة هذه الدولة ومواقفها الخارجية.

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الروسية تجاه بحر قزوين

شهدت روسيا الاتحادية مرحلة تاريخية مليئة بالتحولات، التي جاءت في شكل منعطفات حاسمة أثرت في مكانة روسيا العالمية، وفي محيطها الإقليمي، مما شكل صدمة للهوية الثقافية والسياسية الروسية. حيث وجدت روسيا نفسها مضطرة إلى إعادة تعريفها، بالتركيز على المستوى الوطني كمزيج بين سمات النظام السياسي السابق وعناصرها الجديدة، أما على المستوى الدولي فقد أدركت أنَ هويتها الأوروبية من الناحية الحضارية، وهويتها الآسيوية من الناحية الجغرافية عنصران لا ينفصلان عن بعضهما البعض، فروسيا في الوقت نفسه هي (أوروبا في آسيا) و(آسيا في أوروبا)[1]، والتي لا يمكن تشكيلها إلاَ من خلال الانضمام إلى المجتمع الدولي، في هذه المرحلة إذن برز تساؤل جوهري ومشروع حول هوية روسيا الاتحادية (الدولة الجديدة) بين بعديها الأوروبي والآسيوي، وجاء هذا التساؤل في إطار إشكالية أعمق، تتمحور حول كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة؟ في ظل ظروف التفكك الشامل المحيط بها وحملات الاختراق الخارجي، وما هو المنظور الروسي للتعامل مع هذا المحيط؟

وكجزء لا يتجزأ من مسألة "الهوية الروسية" ساد نقاش جيوسياسي حاد في روسيا الجديدة، بين التيارات التي تعكس جوهر تاريخها السياسي القديم والمعاصر (كدولة حاملة لتاريخ إمبريالي توسعي)، وبين التيارات الأخرى التي تحاول صياغة مركز جديد، يتماشى مع قدراتها العسكرية، في ظل ضعف اقتصاداتها الوطنية، وهنا برزت عدة اتجاهات.

الفرع الأول: الاتجاهات الفكرية والأكاديمية

حاولت هذه التيارات الإجابة عن مجمل الإشكالات المحرجة، التي واجهت روسيا الحديثة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي كان من بينها تحديدًا؛ البحث عن الاستراتيجية الرئيسية، التي ستمكن روسيا من إعادة بناء هويتها الجيوسياسية، لذلك فإنَ الطرح الدائم لهذه المسألة، قد حفز صعود الفكر الجيوبوليتيكي والتيارات الاستراتيجية الروسية، التي اتفقت حول ضرورة خلق كيان سياسي موازن في المنطقة، لكنها اختلفت حول الصور المكانية لهذا الكيان الجديد، ومن أبرزها:

الاتجاه الأول: المدرسة الوطنية (التكييف مع الهيمنة الغربية): يرى أنصار هذا الاتجاه وعلى رأسهم المفكر **ديمتري ترينين** صاحب التوجه الليبرالي في كتابه (نهاية أوراسيا- روسيا على الحدود بين الجيوبوليتيك والعولمة)[2]، أنَه وبالنظر إلى التنامي الاقتصادي للصين شرق روسيا، إلى جانب تصاعد المد الإسلامي في الجنوب، فإنَ مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، لا يمكن أن يكون إلاَ مع الغرب، (التكامل مع الاتحاد الأوروبي والتحالف مع أمريكا)، وانطلق الباحث من إعادة مراجعة مفهومي روسيا و أوراسيا، ليجادل بأنَ روسيا هي مفهوم جغرافي، شكلت حدوده الخارجية هويتها الثقافية وتنظيماتها الاجتماعية والسياسية، بما فيها (روسيا القيصرية والسوفيتية)، و أنَ كل هذه التوصيفات لم تعد مرتبطة بروسيا اليوم،

---

[1] Stanistaw Bielen. **Turbulence in the Post-Cold War Era**.(translated by : Anthony Sloan),(, Published with : the financial support of the Faculty of Political Science and International Studies of the University of Warsaw, 1st Edition, 2021),p122.

[2] أمينة مصطفى دلة، **المخيلة الجيوبوليتيكية الروسية والفضاء الأوراسي**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر 2016، ص04-05. متحصل عليه من: https://bit.ly/3CqdQnp ، تاريخ التصفح: 2019/07/14 .

ويضيف أنصار هذا التوجه مؤكدين أنَ معظم الدول الصناعية لم تركز قط على مسألة التوسع الإقليمي (بناء إمبراطورية إقليمية)، بل ركزت على تحقيق أداء اقتصادي فعال بدلاً من الادعاء التاريخي- البلشفي باستخدام روسيا كقاعدة للموارد، ولذلك فإنَ روسيا بالأساس هي أوروبية وليست أوراسية، لهذا يجب دمجها في الأمة الأوروبية، بدلاً من محاولة دمج أوراسيا كاملة ضمن الحدود الروسية، وبذلك تخرج روسيا من مربع القوى أو الدول التعديلية، والتي عرّفها **هانس مورغنتو** في كتابه **"السياسة بين الأمم"** بالدول التي تحتاج إلى أيديولوجية لإخفاء طموحاتها التوسعية، لتتخلى روسيا عن أيديولوجيتها السوفيتية وتنغمس في سياسة الثراء وحياة الاستهلاك، التي حاربتها الشيوعية على مدار ثلاثة أجيال من السياسة الروس المتعاقبين، ويمكن اعتبار هذا الطرح امتداد للدفاع عن النداءات المتكررة **لمخائيل غورباتشوف**، الذي دعا فيها إلى إنشاء (بيت أوروبي- مشترك)[1]، و الملاحظ أنَ هذا التيار قد أثر من جانبه، على الممارسة السياسية الروسية الداخلية منها وخارجية، أين تلقفه دعاة الاتجاه التغريبي أو الأطلسيون مثلما سنوضحه في العناصر اللاحقة. أما واقعيًا فقد اصطدمت روسيا بإشكال آخر ففي الوقت الذي حدث فيه تحول في البنى الاجتماعية والثقافية لدى الشعب الروسي، الذي أصبح أكثر تقبلاً للمعايير الغربية وينفر من المعايير الشرقية الاشتراكية، ترفض الدول الأوروبية اعتباره جزءً من النسيج الاجتماعي الأوروبي.

الاتجاه الثاني: قدم أنصار هذا الاتجاه الفكري من أمثال المفكر **فلاديمير أوستانكوف vladimir ostankov** مقاربة جيوبوليتيكية، تفرض أنَ وقوع روسيا في وسط أوراسيا، يخولها امتلاك الفرصة لربط الفضاء الجيوبوليتيكي المكون من المحيط الأطلسي والهندي والهادي، فموقعها الجغرافي يمنحها أفضلية، لاستغلال مزايا قلب العالم لتحقيق التنمية- الاقتصادية، وخلق ساحة متميزة للتفاعل غير التصادمي، بين الثقافات والحضارات المختلفة، وبذلك فرض هذا الاتجاه عدة مبادئ منها: (تكامل وثيق مع الفضاء السوفيتي السابق، تطوير التقارب مع الاتحاد الأوروبي، إقامة تعاون مع دول الاتحاد السوفيتي السابقة)، لكنهم حذروا من إطالة أمد هذا التحالف، وهي نفس المبادئ التي دعا إليها أصحاب الاتجاه (الأوراسي)، خاصة الديبلوماسي الروسي **يفيجي بريماكوف primakov** في الفقرة التي تقلد فيها منصب وزير الخارجية، أين استعان بالمقاربة الجيوبوليتيكية، التي تقدم بها هذا الاتجاه الأكاديمي (توحيد أوروبا وآسيا لتحقيق استقرار القارة الأوراسية، بما يخدم نفوذ روسيا الجيوبوليتيكي)[2]، وهي الفكرة التي نلمس انعكاسها في بروز دعاة التيار الأوراسي في السياسة الخارجية الروسية.

الاتجاه الثالث (المدرسة الجيو-اقتصادية): أشارت هذه المدرسة إلى دور العوامل الجيو-اقتصادية في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث ترى بأنَ تقاطع التأثيرات الاقتصادية والثقافية، هي التي ترسم صورة الهوية الأوراسية لروسيا، كما أنَ الهدف الأمني لروسيا قد أصبح مُعرَف بتحقيق الرفاه الاقتصادي والتطور الاجتماعي، وفي هذا السياق يمكن رصد كتاب (الاستراتيجية الأوراسية لروسيا)، الذي أكد على ضرورة بناء "جسر التواصل" يربط بين الجنوب والغرب والشرق الأوراسي، من خلال تطوير طرق النقل البرية والجوية العابرة للأراضي الروسية، أما الكتاب الثاني فعنوانه (الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية)، الذي أشار فيه الكاتبان **فلاديمير كولوسوف ونيكولاي ميرونينكو**، إلى ضرورة أن تستفيد روسيا من موقعها الجغرافي المتميز كدولة وسيطة بين أوروبا وآسيا، وبذلك لا يمكن أن تلزم روسيا نفسها بالتوجه نحو الغرب فقط، بل لابد أن تطور ما اصطلح عليه جيوبوليتيك التعاون مع (الصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الو م أ).

---

[1] **المرجع نفسه**، ص05.

[2] **المكان نفسه.**

وحسب الكتاب فإنَ الحلول الأمثل لمشاكل السلام والاستقرار في منطقة الأوراسية (في القوقاز وآسيا الوسطى)، تتجسد في تحويل روسيا إلى مركز للأنشطة الاقتصادية في المنطقة، حيث لا يكفي أن تعتمد موسكو على اقتصاد السوق فقط، بل يتحتم عليها أن تطور "كود أو شيفرة جيوبوليتيكية"[1] أو استراتيجية لتحرير التكامل الاقتصادي والثقافي والاتصالاتي ضمن المنطقة السوفيتية السابقة.

الاتجاه الرابع (مدرسة حفظ التوازن الأوراسي): حسب أنصار هذه المدرسة فإنَ المهمة التي يجب أن تطلع بها روسيا في أوراسيا، هي ذات طابع أمني وتحديدًا ضمان" الاستقرار"، فبدلاً من تقديمها كقوة عظمى تقليدية، يجب أن تحتفظ روسيا بالدور التنظيمي والسيطرة غير الرسمية، على أوراسيا ما بعد السوفيتية (دور الضامن أو الموازن الإقليمي)، من خلال البقاء ضمن قائمة الدول العظمى، ليس فقط بصورة رمزية، ولكن بإتباعها لسياسة الموازنة بين الجهود العسكرية والسياسية مع المشاريع الجيو-اقتصادية. ويعتبر كتاب (مقدمة الجيوبوليتيك) للباحث **كمال الدين قادنييف**، أبرز مؤلف يمثل هذا الاتجاه، حيث اعترض فيه على الربط بين الهوية الثقافية الروسية والأوروبية الغربية، كما دافع عن فكرة عالم متعدد الأقطاب، وعن روسيا كقوة عظمى ضمنه، وذكر أنَ الاستراتيجية الروسية في أوراسيا، يجب أن تسعى لتحقيق الاستقرار عبر مجموعة من الأدوات السياسية (المتاحة)، بمعنى أنَه حتى تستطيع روسيا توفير الأمن لأوراسيا، يجب على القادة الروس تطبيق إجراءات اقتصادية وعسكرية الطابع، وتحقيق تكامل سياسي في المنطقة كدعم المشاريع الاقتصادية التي تعزز الدور الروسي كوسيط اقتصادي بين أوروبا وآسيا، خاصة مشاريع نقل الطاقة، كحالة خطوط أنابيب الغاز البيلاروسية- الأوكرانية، التي لعبت الدور الحاسم، في نقل الصادرات الروسية، كما ساعد التكوين الجغرافي في جعل روسيا قوة قارية، وانطلاقًا من هذه التصورات الجيوبوليتيكية حاول القادة الروس وضع الأسس والمبادئ، التي تُمَكن روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، من بناء هوية جيو سياسية جديدة، فحسب **ميشال فوكو**: "فإن الخطابات (الأطر النظرية) هي أكثر من مجرد أداء لغوي، ولكنها تدخل أيضًا ضمن ألعاب القوة، التي تعبئ الأفكار والاتجاهات والمدارس"[2].

الفرع الثاني: التوجهات السياسية (العملية): يعبر هذا الفرع من الدراسة عن تطبيق الأطر الفكرية والأكاديمية السابقة على أرض الواقع في شكل برامج وسياسات، والتي تندرج تحت العديد من التيارات السياسية، أهمها

التيار الأول (التيار التغريبي أو الأطلسيون): ويعرف بمرحلة الانفتاح على الغرب، وقد يشار إليه أيضًا بزمن الانتقال من مبدأ الأخ الأكبر إلى مبدأ الغريب القريب. سيطر هذا الاتجاه الذي يفضل التوجه نحو الغرب عمومًا وأوروبا خصوصًا على معظم السياسات الروسية فترة التسعينات (أي منذ 1991 حتى 1995)، مما سمح بوصول أتباع الجناح الديمقراطي التغريبي إلى الحكم، ويقوم على فكرة ربط روسيا بالغرب وتدعيم علاقتها به، في الوقت الذي يتوجب عليها التخلص من نزعتها التوسعية وقطع علاقتها مع العالم الآسيوي، واتضحت هذه الفكرة أكثر بعد أن صاغ وزير الخارجية الروسي آنذاك (**أندريه كوزيف**) أهدافًا جديدة لبلاده، فترة حكم الرئيس (**بوريس يلتسن**)، ووزيره (**سيلوفيكي**)، وصبغ الثلاثة دبلوماسية بلادهم بالبعد الأوروبي، ولذلك وصفوا بالليبراليين، ففي فترة حكمهم ظهرت مقولة(الكفاية المعقولة ومنع الحرب والاعتراف بالطبيعة المتبادلة للأمن)، لذلك كان "**كوزيف**" يتطلع إلى مشاركة روسيا المتميزة، في بناء أمن

---

[1] **المرجع نفسه**، ص07.

[2] Laurent Chamontin, "Russie et étranger proche : retour sur une année dramatique", **la revue géopolitique**, novembre, (2014), p 03.

أوروبي مشترك، وانطلق نحو هذا التوجه وفي نصب عينه تحقيق أبعاد كبرى، أهمها إبعاد سياسة بلاده عن الجيوبوليتيك لصالح الجيو-اقتصاد، عبر انشاء نظام توازن المصالح بدل توازن القوى[1]، مما يفرض أن تصبح كل سياسات روسيا الاتحادية سياسات مصلحية "غير أيديولوجية"، وبذلك يثبت توجهها الجديد، عدم وجود أي أعداء لها في النظام العالمي، إلى جانب أهمية عدم لجوء روسيا اليوم لاستخدام القوة أو التهديد بها، حتى وإن تعلق الأمر بحماية الأقليات الروسية في (ظل الواقعية السياسية)، وعلى موسكو أن تعتاد كونها دولة قومية، وليست قوى عظمى أو قطبًا عالميًا، بمعنى (أن تتبنى روسيا سياسة خارجية دفاعية)، وفي نفس السياق، أن تعمل على تحقيق اندماج روسي في البيت الأوروبي المشترك، لتعزيز الديمقراطية وتحسين الاقتصاد الروسي، وإحلال التعاون مع أمريكا بدل المواجهة، عبر الاندماج في المجال الأطلسي ومحاولة التكامل في مجموعة دول حلف شمال الأطلسي، لأنّه البديل الوحيد لإخراج روسيا من عزلتها الدولية[2].

لكن الواقع أنّ وضع روسيا الخارجي، قد كان مجرد انعكاس لوضعها الداخلي المتأزم، عقب اعتمادها على أسلوب العلاج بالصدمة، و تحولها المفاجئ من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، وما صاحب ذلك من انهيار للاقتصاد المحلي مما سرع الاستدانة الخارجية الروسية، عبر لجوئها إلى صندوق النقد الدولي، وبذلك زادت تبعيتها نحو الغرب، و اقتصرت أهدافها على البحث عن دور خارجي جديد، في ظل التغيرات الجوهرية(نظرة إصلاحية)، تتماشى مع روح العولمة والانفتاح على الأسواق، ولذلك غيرت روسيا من عقيدتها العسكرية، عبر التحالف مع و. م .أ، أي القبول بالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية والعسكرية، أو تقديم التنازلات السياسية المؤلمة، وتجلى التغير في المواقف الروسية، أكثر خلال الفترة اليلتسينية، وبالضبط في وثيقة **كامب ديفيد** سنة 1992. عندما أكد الرئيس الروسي: **"... أنّ القوات العسكرية الروسية لن تصوب صواريخها النووية بعد اليوم، نحو المدن والقواعد العسكرية الأمريكية، فأمريكا لم تعد عدوا محتملاً لروسيا الاتحادية"** [3].

واستمرت روسيا في سياسة الانفتاح على حلف شمال الأطلسي، نظير الوعود الأمريكية بعدم توسيعه نحو حدودها، فمن باب طمأنة الغرب إلى نياتها الحسنة، والتي تجاوزت في بعض الأحيان حدود المعقول، وصل بها الأمر إلى تقييم تنازلات منفردة من طرف واحد، كالنزع المنفرد للسلاح الاستراتيجي، وتخفيض ترسانتها النووية، عبر تدمير أجزاء منها مقابل أن تمنحها أمريكا، مساعدات مالية عاجلة، لكن رفض الجانب الأمريكي التعجيل بخفض أسلحته النووية مؤكدًا، على ضرورة احتفاظ بلاده بالقدر الكافي من الردع النووي، حتى تتمكن من المشاركة في صناعة المستقبل[4]. أما عن علاقتها بدول آسيا ومنطقة حوض قزوين تحديدًا، فقد ساهم البعد السوسيو-ثقافي، في بروز اختلال حضاري كبير داخل روسيا، على مستوى علاقتها مع الخارج، وخاصة بعد انتصار تيار غربنة روسيا، ووصول أنصاره إلى الحكم، لدى قطاعات واسعة من رجال الأعمال، وبعض شرائح المجتمع، ذات الانتماءات الإثنية غير الروسية، حيث يعتقد المدافعون عنه، بضرورة منح الأولوية للقيم النفعية البراغماتية، على كل مستويات التفكير والسلوك، بصفة تؤدي إلى الخلع قصري للرداء الروحي، الذي شكل الهوية الروسية على مدار آلاف السنوات. لأنّه وفي الوقت الذي يحقق فيه الغرب التطور التكنولوجي، فإنّ المسؤولية في عدم ارتقاء الروس إلى نفس المستوى الحضاري والمادي، يرجع إلى الذهنية الروسية

---

[1] عدنان كاظم حسين النائلي، **روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص82.

[2] عبد العزيز مهدي الرواي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات دولية**، العدد (35)، (2008) ص ص 166، 167.

[3] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2016)، ص32.

[4] **المرجع نفسه**، ص35.

المنكفئة على خصوصيتها الضاربة في جذور التاريخ الروسي، وبالتالي يرى دعاة هذا الطرح، أنّه لنجاح الدخول إلى البيت الأوروبي، لابد من التحرر من هذا الموروث التاريخي[1].

وكما أشرنا، فقد ساد هذا التفكير لدى العديد من المسؤولين الروس خلال التسعينات[2]، والذين سوقوا لسياسة خارجية روسية جديدة، قائمة على سياسة (فك الارتباط) عن محيطها الإقليمي، الذي عد السبب الرئيسي في تأخر عجلة التنمية الروسية، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، و اعتقدوا أنّ هذه الجمهوريات تشكل عبئًا ثقيلاً على روسيا، يجب التخلص منه، وقد تأكد هذا التوجه الجديد في سياسة روسيا، عندما تبنت مبدأ (الخارج القريب/ الغريب القريب)، بعد تقدمها بمشروع فك الارتباط أمام البرلمان عام 1990، والذي اعتبرته دول آسيا الوسطى تخليًا مباشرًا وصريحًا لموسكو، عن التزاماتها ومسؤوليتها القديمة، وهي التي لطالما تبنت مبدأ سياسي، أكثر صرامة واستقرارًا من قبل (مبدأ الأخ الأكبر)، ثم اعقبت هذه القرارات ببعض الإجراءات الدائمة والدالة على هذا التوجه، كتخليها عن تقديم الدعم والحماية حتى للأقليات الروسية المتواجدة في الجمهوريات السوفيتية السابقة، خاصة بعد أن أنشئ **يلتسن** المراكز الفدرالية للهجرة سنة 1992، كرد فعل على التدفق الهائل والمفاجئ، لأعداد من الأقليات الروسية المتواجدة في (القريب الغريب)، وذلك بهدف الحد منها وأصدر أيضًا بحلول سنة 1993 قرار تقييد إجراءات منح المواطنة، وعرضه على التصويت في شكل مشروعين، تعلق الأول بالهجرة القسرية والأخر حول اللجوء[3]، وبذلك أنهى الرئيس الروسي، حقبة الروس المهاجرين في آسيا الوسطى، الذين أطلق عليهم أبناء البلد أو روس الشتات.[4].

إذن وتزامنًا مع تطبيق هذا القرار، سارعت دول آسيا الوسطى إلى ربط علاقات استراتيجية مع الغرب، كرد فعل تلقائي على الموقف الروسي الذي تخلى عنها، وبذلك أنهت هذه المرحلة ارتباط روسيا بجمهورياتها السابقة، دون أن تدرك معنى الرهانات والتحديات، التي سوف يفرزها ظهور منطقة طاقوية، بالقرب من حدودها الوطنية، في الوقت الذي ضاعف فيه الغرب من سياسة العزل والتطويق المفروضة ضدها، إلى أن أضحت مكانتها ضئيلة جدًا، مقارنة بما كانت عليه سابقًا، ولم يبقى لها من هامش الحرية، إلاّ ما يوفره لها موقعها الجغرافي، فتقلص حجم الدولة، و قسمت الحدود، وتفتت الجغرافيا، التي لطالما حافظت عليها موسكو لأزيد من قرن، وزاد من حدة التنافر بين الوجه الغربي، والوجه الشرقي لروسيا ولذلك ظهر هذا التيار، وكأنّه يغرد في فضاء مغاير تمامًا، لأنماط تفكير وسلوكيات الروس، ولم يكتب لهذه المرحلة النجاح المنتظر.

التيار الثاني: (التيار الأوراسي الشيوعي): بدايات التحول نحو أوراسيا وتطوير مبدأ الغريب القريب، حيث مرت السياسة الخارجية خلال صعود هذا التيار بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: وجاءت عندما أعلن الرئيس **بوريس يلتسن** عن تغيير توجه سياسة بلاده بداية سنة 1994، بعد خضوعه لضغوطات داخلية خلال سنة 1993، أين دفعت هذه الأخيرة بروسيا، إلى ضرورة التفكير في طرح توجه جديد لسياستها الخارجية، وتجلت هذه الضغوط في:

---

[1] سهيل فرح، "الجيوبولتيك الروسي ملامح القوة والضعف"، **شؤون الأوسط**، عدد(112)، خريف (2003)، ص30.

[2] على رأس هؤلاء المسؤولين الروس خلال التسعينات وزير المالية بوريس فيودوروف، ونائبه الأول سيرجي شوكبيف، وأناتولي تشوبايس مدير شؤون الرئاسة سابقًا.

[3] Marlène laruelle, les russes de l'étranger proche : le thème diasporique et ses lobbies en Russie, **revue d'étude comparatives est- ouest**, volume(39), (N°1), (mars, 2008) , p16.

[4] علي لوراري، "الهوية القومية الروسية، بين دعاة الانكفاء ودعاة الانفتاح"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد(04)، العدد(02)، ديسمبر 2017، ص225.

- تشكل معارضة سياسة قوية للتوجهات الأورو-أطلسية التي دعا إليها الرئيس سابقًا، تمثلت في الحزب الشيوعي الروسي إلى جانب بعض الأحزاب القومية، التي انتقدت الهرولة الروسية نحو الغرب، التي اعتبروها السبب الرئيس في إضعاف قوة ومكانة روسيا.

- ثم وفي مطلع سنة 1994 بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب، مع اقتناع القيادة الروسية، أنَ المحاولات غير المشروطة للتقارب مع الغرب، لطالما قوبلت بجفاء وحدود مرسومة، لإمكانيات وفرص دمج قليلة لروسيا ضمن مجاله الحضاري والعسكري، كما أنَ الغرب لم يكن يومًا مهتما بإخراج روسيا الاتحادية من أزماتها أو مشاكلها.

- إطلاق مستشار الرئيس **أندرنيك ميغراجان (مبدأ مونرو-روسيا)**، وذلك عندما أعلن أنَ كل المجال الجيوبوليتيكي للاتحاد السوفيتي السابق هو مجال حيوي للمصالح الروسية. وفي نفس السنة بدأت تتبلور ملامح التوجه الأوراسي الجديد، خاصة بعد اندلاع التنافس التركي- الإيراني على آسيا الوسطى، ثم تدفق المواطنين الروس من دول (الغريب القريب)، إلى جانب تصاعد التيارات الدينية المتطرفة، واستخدامها للعنف[1]، لكن يعتبر أهم عامل هو مطالبة دول آسيا الوسطى لروسيا، بلعب دور الدولة الضامنة للأمن، وقد عبر عن هذا الطلب رئيس جمهورية قرغيزستان **عسكر أكييف** بقوله: "يعتمد الكيان الأوراسي على مدى استمرارية روسيا كقوة عالمية فإذا ما انهارت روسيا، فإنَ ذلك سيكون له أثار سلبية على قرغيزستان، ولهذا يجب أن نساهم في الدعم الروسي"[2]، وكان أساس هذا التوجه الأوراسي الجديد، أنَ روسيا الاتحادية هي دولة أوربية- آسيوية (أوراسية)، لذلك يتحتم عليها توجيه سياستها الخارجية نحو هذا العالم، الذي تقع فيه وتكمن مصالحها داخله، ويعد منبع أهم وأقوى التهديدات الأساسية لأمنها القومي، عندها انتهج وزير خارجيتها **أندريه كوزيف** في نهاية عهدته نهجًا سياسيًا جديدًا قائمًا على[3]:

- إتباع سياسة خارجية أكثر استقلالية عن الغرب على اعتبار الو. م. أ هي العدو الأول لروسيا.

- إحياء التحالفات القديمة مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، بمعنى أهمية التكامل مع مجموعة الدول المستقلة

- أولوية حماية الأقليات الروسية حيث عبر وزير الخارجية وقتها أنَه: "على الدول أن تدعم أقلياتها"[4].

المرحلة الثانية: (الأوراسية)، وهي حركة فكرية وسياسية عكست حاجة روسيا الأساسية، للتركيز على استقلالها النسبي الثقافي والجغرافي والسياسي، عبر الاهتمام باستقرار الحدود وإقامة محيط أوراسي متنوع عرقيًا. وقد تأكدت جدية التحول نحو "الأوراسية" مع تعيين **يفغيني بريماكوف**، وهوأحد صانعي تيار التوجه الأوراسي الجديد، وزيرًا جديدًا للخارجية سنة 1996، وجاء هذا التعيين كمحصلة بطيئة للتغيير الروسي، الذي دفعت به جملة من الظروف الداخلية ومحاولة وضع ترتيب أكثر تنوعًا للأولويات الروسية، يعكس تنامي الخوف والشك من نوايا الغرب، وبهذا برز التوجه الذي يدعو إلى صياغة دور روسي فعال على الساحة الدولية، يكون أكثر ملائمة لمصالحها القومية، عبر إعادة تركيز سياستها الخارجية على تقديم مصالحها الخاصة، وإعادة تأكيد الوجود الروسي في الفضاء السوفيتي السابق[5]، سميت هذه الخطة (**مبدأ بريماكوف**)، الذي حاول فيها ترتيب أولويات السياسة الخارجية، بناءً على محددات تتمحور حول:

---

[1] Denis bonvillian, "la Russie face à sa défense", **séminaires de la baltique à la mer noir**,(université lumière, institut d'étude politique, Lyon 02), p 29.

[2] الراوي، **مرجع سابق**، ص 164.

[3] **المكان نفسه**.

[4] Laruelle . **Op.Cit**, p17

[5] Isabelle Facon, les enjeux de sécurité en Asie centrale : la politique de la Russie, **AFRI**, (Volume V, 2004), p 656.

- إنشاء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية التوافقية، مع محاولة الحد من صرامة القرارات التي تصدرها واشنطن من منطلق القطب الواحد المسيطر أو المهيمن.
- إنشاء قوة عسكرية توازي قوة الناتو، أين تم تأسيس تحالف أوراسي، بين روسيا الاتحادية والصين والهند، ضمن ما عرف بالمثلث الاستراتيجي، ثم أضاف البرازيل، وجنوب إفريقيا "تحالف دول البريكس".
- المعارضة الشديدة لتوسع حلف الناتو، مع التحذير من وصول الأسلحة إلى الحدود الروسية، وإلاَ سوف يعاد نشر الصواريخ النووية، في مواقعها القديمة ضد أوروبا الغربية[1]. ولذلك فإنَ أهم ما يميز هذه المرحلة هو العودة إلى حالة الشك والريبة، وهنا سعت روسيا إلى تحقيق أهدافها القومية، وأصبح أهم أولوياتها، يتمحور حول لعب دورها كقوى كبرى، مع ابقاء نفوذها ضمن المجال الاستراتيجي، الذي تم توسيعه من جديد لتصبح حدود الأمن الروسي هي حدود الاتحاد السوفيتي السابق.

ولقد لخص بريماكوف هذا الخيار الاستراتيجي، في خطابه خلال عرضه لحصيلة عمله السنوي لعام 1997 بقوله: **"إنَ قوة روسيا وكل ما تملكه أو تحمله من مصالح في آسيا والشرق الأدنى، لا يمكنها من أن ترضى وتقنع بالسير برجل واحدة أي الرجل الغربية، لكن يتوجب عليها اليوم، أن تسير بقدميها الآسيوية والأوروبية معًا"**[2].

إذن، أصبح خيار الأوراسية خلال هذه المرحلة خيارًا واقعيًا لا بديل عنه، يطرح نفسه بصيغة نيو سوفيتية، معدلة جغرافيًا ومنقحة إيديولوجيًا وسياسيًا وثقافيًا، وليس لكونه المخرج الذي سوف يساعد روسيا، على أن تستقر على هوية حضارية واحدة فقط، بل قد يكون المجال الذي تستطيع فيه روسيا التحرك بحرية أكبر، وأن يكون نشاطها فيه قوي الحضور[3]. كما تم التأكيد خلال هذه المرحلة على إنشاء منظومة أمنية جديدة، قائمة على تطوير مبدأ (الخارج القريب) الذي تكرر خلال التسعينات، وأصبح يشمل جوهر السياسة الخارجية الروسية، التي تعتبر أنَ كل المجال الحيوي السياسي الموروث عن الاتحاد السوفيتي، هو مجال حيوي للمصالح الروسية، وتضمن به نوعًا من الرقابة أو الوصايا على الدول، التي كانت من قبل تحت تأثيرها[4]، وهنا قد يتطابق هذا المبدأ مع مبدأ مونرو (أمريكا للأمريكيين)، وتصبح بذلك (أوراسيا للروسيين).

التيار الثالث: التيار القومي (أولوية الأمن القومي على الأمن الجماعي)، وتبدأ هذه المرحلة بعد استلام منصب الرئاسة من قبل **فلاديمير بوتين** الذي فاز في الانتخابات الرئاسية سنة 2000، والقادم إلى السلطة السياسية، من عالم الاستخبارات الخارجية الروسية، والذي سلمه **يلتسن** السلطة مع وضع دولي، لم يكن مريحًا لروسيا، سواء في علاقتها مع الغرب أو في منطقة آسيا الوسطى والمحيط الهادي، حيث لم تعد روسيا قادرة على فرض إرادتها في العديد من المجالات[5]. لذلك وخلال فترة حكمه قدم **بوتين**، مبادئ أساسية لسياسة روسيا الخارجية عرفت فيما بعد (بمبدأ بوتين)، الذي اتسم بالبراغماتية والواقعية السياسية، وأكد فيه أنَ مجمل التوجهات، التي ستميز السياسة الخارجية الروسية المستقبلية خلال عهدته، تشكل امتدادًا طبيعيًا لما أراد **بريماكوف** إرسائه، وفي مقدمتها:

- إصباغ الطابع القومي على أهداف السياسة الخارجية الروسية، مع منح الأولوية لبرامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية (على أنَ الأهداف الداخلية لروسيا تلغي أهداف السياسة الخارجية)، وقد عُرف أنصار هذا الاتجاه

---

[1] قلعجية، **مرجع سابق**، ص ص44، 45.

[2] Jean - Christopher romer : "géopolitique de la Russie", **revue economia**, paris (1999) ، p 56.

[3] فرح، **مرجع سابق**، ص ص33،34.

[4] bonvillian, **op, cit**, p 29.

[5] Anne de Tanguy. Vladimir poutine et l'occident : l'Eure est au pragmatisme, **politique étrangère**, N :(03), (2001), p 515.

بالقومين، الذين بات يشار إليهم، على أنّهم من دعاة المدرسة الواقعية البراغماتية، التي أكدت على ربط السياسة الخارجية بالمصلحة الروسية، وأولوية الأمن القومي على الأمن الجماعي، وبذلك أغلق باب التنازلات الروسية للغرب.

- الحفاظ على دور روسيا الاتحادية كقوة نووية عظمى، مع تطوير دورها في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة واحدة، وذلك عبر العمل على إلغاء نظام القطبية العالمية، وفق خطط عقلانية، تلغي هذا الانفراد على نحو يتماشى مع توجهات العالم الجديدة[1].

- إقامة علاقات استراتيجية مع حلفاء الاتحاد السوفيتي السابقين، وتقوية علاقاتها مع الصين، الهند واليابان من أجل دعم بيئتها الأمنية في محيطها الإقليمي[2]، وتأمين جبهتها الشرقية.

كل هذه النقاط جاءت مجتمعة في إطار محاولة الرئيس **بوتين**، لإعادة البحث عن سياسة جديدة تحقق لروسيا الاتحادية مكانتها الدولية، دون أن يعني ذلك الصدام المباشر مع أمريكا أو أوروبا، وقد استغلت روسيا ظروفًا دولية تمثلت في إعلان الو. م. أ الحرب على الإرهاب، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط عالميًا، وانعكاسه على الاقتصاد الروسي. حتى أعلنت القيادة الروسية، عن أهم الأفكار الانتقالية للمرحلة السياسية الجديدة، وذلك في وثيقة السياسة الخارجية الروسية، التي اعتمدت سنة 2000. ودمجت بين التوجهين: التوجه نحو أوروبا، والتوجه الأوراسي الجديد، أين منحت الأولوية لدول آسيا الوسطى، ورابطة الدول المستقلة في المقدمة، ثم منطقة البريكس ومجموعة العشرين، ثم شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، ثم أوروبا الشرقية، ثم جاء الغرب الو. م. أ وأوروبا وحلف الناتو في آخر القائمة، وبذلك ظهرت روسيا في صورة الدولة الناشئة، التي تهدف إلى حماية حدودها ووحدتها، عبر التركيز على المجال الأوراسي، كأحد السبل لتحسين وضعها الداخلي، وفي هذا المستوى تلخصت التوجهات الروسية للقرن 21، في محاولة بناء روسيا الفدرالية القوية ضمن عالم متعددة الأقطاب، واتساقًا مع ذلك فقد تميزت السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة في الفترة الممتدة من 2000 حتى 2008بـ

-تفعيل الدبلوماسية الإيجابية تجاه رابطة الدول المستقلة. كأحد أولويات سياسة بلاده، عبر تعزيز التعاون في دول الكومنولث، وكانت البداية بإيقاف استخدام مذهب (الغريب القريب) من الخطاب السياسي الروسي ليتم تعويضه بمفهوم الأوراسية[3].

-حسم بوتين الجدل حول أولويات السياسة الخارجية الروسية، بين الاتجاهين الأطلسي والأورو-آسيوي، عندما تمكن من بلورة اتجاه ثالث عرف بالطريق الثالث، يحمل مزايا كلا الاتجاهين، والقائم على فكرة (روسيا القوة العالمية الممتدة على قارتين)، ويعنى هذا ربط علاقة قائمة على عنصر الندية مع الغرب (نشر مستشاريها العسكريين، في جورجيا وأوكرانيا ودول البلطيق، بعد قيام الثورات المناهضة لها فيما عرف بالثورات الناعمة، البرتقالية، المخملية)[4]، بالمقابل تطوير علاقتها التعاونية في فضائها الأوراسي الذي منحته كامل الأولوية، لارتباط مصالحها القومية والأمنية، بمستقبل

---

[1] حسين عماد حسيني العوض، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (برلين: **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، 2017)، ص08.

[2] أيمن طلال يوسف، "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية وأولويات الجيوبوليتيكة الخارجية، 2000-2008"، **المستقبل العربي**، العدد (358)، ديسمبر، (2008). ص82.

[3] Bonvillian, **Op .Cit**, p 30.

[4] ماهر ابن إبراهيم القصير، **المشروع الأورو-آسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين حالة اللاقطبية والنظام العالمي المتعدد الأقطاب**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2014)، ص33.

واستقرار منطقة وسط آسيا، كرد فعل على استمرار السياسة الخارجية الأمريكية، في دعم توسيع حلف الناتو، واقترابه من الحدود الروسية، حيث أكد **بوتين** أنَ التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسية، يهدد مصالحها أو أمنها القومي[1].

-التأكيد على مكانة روسيا الجيوسياسية والجيوستراتيجية، ضمن رقعة الشطرنج الأوراسية، حيث تبنت بعض الخيارات كإمكانية استخدامها للقوات العسكرية خارج نطاق أرضيها، وتوسيع مناطقها الحدودية إلى مسافة 15 كم، بعد أن كانت 55م[2].

- **مرحلة ديمتري وسياسته الخارجية:** الملاحظ أنَ نهج **مديفيديف** الذي وصل إلى السلطة عام 2008، كان بمثابة استكمال لنهج سابقه **بوتين**، حيث يرى البعض أنَ نتائج مبادئ السياسة الخارجية، التي رسمها **فلاديمير بوتين**، بين فترتي رئاسته سنة 2000 و2008، قد أعطت ثمارها خلال فترة **ديمتري**، الذي استمر هو الآخر في تشدده تجاه الغرب عمومًا، والو. م. أ خصوصًا، ولذلك فقد تميزت سياسة بلاده الخارجية فترة رئاسته بإطلاق (**مبادئ ديمتري**)، ترتكز على 05 عناصر نركز فيها على ما يتعلق بالجوار الاقليمي وهي[3]:

- حماية أرواح وكرامة الأقليات الروسية، التي تعتبر أولوية بالنسبة لروسيا.

-إعطاء الأهمية لدول الجوار الأوراسي، والتي أطلق عليها **مديفيديف** ببلدان صديقة وجارات حميمة، تولي لها روسيا أهمية بالغة.

- العمل من أجل عالم متعدد الأقطاب ورفض فكرة الأحادية القطبية والهيمنة

- التأكيد على الابتعاد عن الإيديولوجية في السياسة الخارجية، حيث لا تسعى روسيا إلى الدخول مع مواجهة، ضد أي بلد كما أنَه ليس لديها أية نية في عزل نفسها دوليًا.

- **مرحلة السياسة الخارجية الروسية في ولاية بوتين الثالثة:** مع وصوله مرة ثالثة إلى سدة الحكم في روسيا، لوح **بوتين** بخطوات قوية لسياسة روسيا الخارجية، التي تنوي بلاده اتخاذها ضد (الشركاء الغربيين)، بسبب ما سماه "الخطوات الانفرادية" على الساحة العالمية، مشيرًا إلى أنَه يرفض أي دور للغرب، يعمل على تكريس الأحادية القطبية، التي لا تراعي مصالح روسيا، وبذلك فقد عارض **بوتين** سياسات أمريكا والغرب، في مد مظلة حلف الناتو نحو الحدود الروسية، في الوقت الذي تبنت بلاده سياسة خارجية، ذات نهج مستقل ومبادر يعمل على إعادة تشكيل العالم، أما فيما يتعلق بالخيار الأوراسي فقد بادر **بوتين** إلى طرح مشروع وحدوي لدول المنطقة، تحت ما صار يعرف بالاتحاد الأوراسي[4].

وبناءً على ما سبق نجد أنَ السياسة الخارجية الروسية، قد مرت بثلاث مراحل أساسية، مرحلة التحول الديمقراطي وهي المرحلة التي فتحت المجال أمام التغلغل الأمريكي في المنطقة، ثم مرحلة عدم الاستسلام والتبعية للغرب، ثم أخيرًا مرحلة التأكيد على دور روسيا في النظام الدولي والإقليمي. وخلال فترات حكم **فلاديمير بوتين** الثلاثة، نالت منطقة وسط آسيا اهتمام ضئيل مقارنة بالدول السلافية (أوكرانيا وبيلاروسيا)، أو حتى بمنطقة جنوب القوقاز، خاصة فيما يتعلق بجورجيا وأذربيجان، أرمينيا[5]، لكنها كانت تقع دائمًا ضمن دائرة اهتمام القادة الروس، لاعتبارات مختلفة وأبعاد مصلحية، سوف نحاول الإشارة إليها في العناصر اللاحقة.

---

[1] الراوي، **مرجع سابق**، ص181.

[2] وبهذا تعود المناطق الحدودية الروسية إلى ما كانت عليه خلال الاتحاد السوفيتي، وهو ما رفضته أمريكا ودول أوروبا الشرقية.

[3] النائلي، **مرجع سابق**، ص83.

[4] سيتم التفصيل فيه عند تناول الآليات المؤسساتية، التي اعتمدت عليها روسيا لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة، في المطلب الموالي.

[5] **Bobo lo** ; la Russie à telle une stratégie en Asie centrale), Centre Russie/NEI, IFRI. (2015). **(Accessed on : 21.05.2019), https://shorturl.at/JOW34**) .p15.

المطلب الثاني: الأبعاد والاعتبارات المصلحية الروسية في المنطقة

تشكلت المصالح الروسية في منطقة بحر قزوين منذ عدة قرون، هذه المساحة المتواجدة في قلب أوراسيا، كانت جزءً من المصالح الوطنية، الممزوجة باعتبارات تاريخية وجيو سياسية مختلفة، تحدد مستوى أهمية بحر قزوين في التاريخ الروسي[1]. ولذلك تسعى روسيا إلى إعادة نفوذها في جمهوريات الاتحاد السوفيتي عمومًا، ومنطقة حوض قزوين خصوصًا التي تكتسب أهمية جيواستراتيجية، والتي أصبحت تقع ضمن أعلى أولويات السياسة الخارجية الروسية، لذلك فإنَ توضيح كل من مصالح وأهداف روسيا في بحر قزوين، سيسمح لنا بفهم محددات علاقاتها المستقبلية مع دول الجوار وكذلك مسارات التنافس مع القوى الدولية والإقليمية.

الفرع الأول: العوامل المشكِّلة للاهتمام الروسي بالمنطقة(الدوافع)

يقر خبراء الجغرافيا السياسية أنَه لا توجد منطقة في العالم، حظيت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وسقوط الشيوعية باهتمام متزايد مثلما، حضت بها منطقة آسيا الوسطى ففيها يجتمع كل شيء: التراث، التاريخ، الثورات الشعبية، حركات التمرد القومية، الحركات المسلحة، حقول النفط والغاز ووعود المستقبل[2]. وفي كتابه: les intérêts géopolitique Russe dans la région عدد الكاتب "**جاريك جالستين**" عدة عوامل تؤكد على تصاعد أهمية حوض قزوين للفدرالية الروسية منذ 1991، وضمنها وفق الترتيب التالي:

1-العوامل الجغرافية: يتصل موقع روسيا الاتحادية، اتصالاً مباشرًا بالمجال الجيوبوليتيكي الجنوبي، الذي تشكل جمهوريات آسيا الوسطى مركزه بالأساس، ويتم هذا الاتصال عن طريق جمهورية كازاخستان، ذات الحدود البرية الطويلة مع روسيا الفدرالية، والتي تتشارك معها نفس المنفذ البحري (بحر قزوين)، وهنا لعب الاتصال الجغرافي المباشر لروسيا الاتحادية بالجمهوريات القزوينية، دورًا كبيرًا في توجهها الجنوبي، والتعامل معها باعتبارها مجموعًا جيوبوليتيكيًا إقليميًا[3].

2-العوامل الحضارية: تعتبر هذه المنطقة بالنسبة للروس جزاء لا يتجزأ من الكيان الثقافي والحضاري، الذي رافق بناء الدولة الروسية القديمة والمعاصرة، والتي فرضت تواجدها في المنطقة على مدار 04 قرون متتالية، إذْ بدأ التوسع الروسي داخل آسيا القزوينية في حدود سنة 1552، ثم استمر على مدار القرن السادس عشر شمالي شرق بحر قزوين وهو ما أدى إلى تقسيم العالم التركي السني إلى شقين منفصلين، وانقطعت الصلة بين أتراك الشرق في آسيا الوسطى بقيادة الأوزبك، وبين أتراك الغرب بقيادة العثمانيين وتتار القرم، وبذلك بدأت عزلة آسيا الوسطى السياسية والاقتصادية، خاصة بعد إغلاق طريق الحرير، ثم فضلت السياسة الروسية التوسعية التوجه غربًا[4]، لكن وفي هذه المرحلة بدأت موجات من الهجرات الروسية بالاستقرار في المنطقة، وبذلك برز أول ظهور لمشكلة الأقليات العرقية في آسيا، والتي تطورت في الحقبة السوفيتية على يد **ستالين**، بعد أنْ استأنف التوسع الروسي من جديد في آسيا الوسطى، و عمل على زيادة العنصر الروسي داخل هذه الدول، عبر تشجيع حركات الهجرة، فأنشئ السكك الحديدية، وقام بنقل

---

[1] Chamontion, **Op,Cit**, p 03.

[2] النائلي، **مرجع سابق**، ص95.

[3] **المرجع نفسه**، ص204.

[4] نادية مصطفى، **آسيا الوسطى والقوقازبين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا: أغاط ومحددات التطور التاريخي للتفاعلات الدولية**، في، **ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة دراسة في العلاقات العربية بجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق**، تحرير: مصطفى علوي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994)، ص ص54-56.

المواطنين الروس إليها، من أجل معادلة العنصر السوفيتي ببقية الأعراق، ولعل الحالة الكازاخية أحسن نموذج يوضح هذه المسألة، حيث أصبحت معقل الأقليات، وظل الروس رغم كونهم أقلية، يعاملون بصفتهم مواطنين من الدرجة الأولى أينما حلوا، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ووصول الاتجاه التغريبي إلى الحكم تغيرت الأوضاع، خاصة بعد أنْ عمل أنصاره، على قطع كافة العلاقات والروابط مع دول آسيا الوسطى، ترك الروس موزعين داخل هذه المناطق المترامية الأطراف، والذين أصبح يطلق عليهم بروس الشتات، دون تقديم أي دعم أو حماية لهم، في ظل امتناع موسكو عن ذلك، وتمسكها بمبدأ الخارج الغريب.

ومع بداية سنة 1996، وبعد أنْ أقرت الحكومة الروسية، بضرورة إحداث مراجعات عميقة لسياستها الخارجية، تحولت نظرتها إلى الروس المتواجدين في الخارج من اعتبارهم (روس الشتات) إلى (أبناء البلد compatriotes)، في إشارة إلى أنَ حماية هذه الأقليات المنتشرة في آسيا الوسطى، قد أصبح يقع ضمن أولى أولويات سياستها الخارجية. ولذلك نجد أنَ النظرة الحضارية الروسية للمنطقة، تندرج ضمن استراتيجيتها الشاملة، التي تعتبر دول آسيا الوسطى الحلقة الأضعف ضمن التفاعلات الحضارية، فبالنظر إلى علاقات القوة والتأثير، لطالما كانت هذه المنطقة تابعة للمركز (موسكو)، الذي يعد وصيًا عليها بحكم الروابط التاريخية والحضارية والعرقية التي جمعتها.

3-**العوامل الأمنية:** بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحولت منطقة حوض قزوين إلى منطقة عازلة أو (البطن الرخوة)، التي تفصل روسيا عن باقي أجزاء العالم الإسلامي، بينما تشكل دول القوقاز المتاخمة لها خاصرتها الجنوبية، ولذلك أصبح لهذه الأقاليم أهمية قصوى للأمن القومي الروسي بمفهومه الواسع، هذا الأخير الذي بات يراهن على استرجاع المنطقة، بعد أن أصبحت تحتل أهمية قصوى في الحسابات الاستراتيجية، لعدة أسباب أمنية أهمها:

أ-اعتبار **المنطقة كمجال حيوي:** أو منطقة نفوذ موروثة عن الاتحاد السوفيتي يجب المحافظة عليها، وهي الأراضي التي خضعت للتأثير الروسي المتعاقب، منذ الإمبراطورية الروسية، ثم العهد السوفيتي ثم ما بعد الانهيار، لكن من الضروري التفرقة بين مفهوم منطقة التأثير الحصري، الذي يفرض وجود هيمنة روسية على محيطها الإقليمي أو الغريب القريب، و تخضع فيها المنطقة فقط للتأثير الانفرادي الروسي، دون باقي التأثيرات المنافسة لها، وبين مفهوم منطقة المصالح الحيوية، التي لا يمكن أن تنفرد به روسيا أو أية قوى أخرى [1]. ومما سبق نجد أنَ المنطقة تقع ضمن دائرة المصالح الروسية، إلاَ أنَها لم تخضع للتأثير الروسي فقط، بل سجلت حالات تجاذب تاريخية وحضارية و جيوبوليتيكية بين عدة قوى منها الفارسية، الرومانية، البيزنطية، العربية الإسلامية، الطورانية البريطانية، لذلك وإدراكًا من القادة الروس، لتاريخ المنطقة فاحتمال تمكن أية قوى إقليمية أو دولية من التغلغل وارد وبقوة، لذلك استمرت روسيا في استعادة وتعزيز نفوذها وهيمنتها على حوض قزوين، الذي تعول موسكو بعودته إلى فلكها، عودتها هي إلى الأخرى إلى الساحة الدولية، كقوى عظمى لتأمين مصالحها الحيوية فيها، ففي عام 1993 أصدر **أندريه كوزييف** وزير الخارجية آنذاك، تحذيرًا قائلاً: **"إذا فقدت روسيا مواقعها في هذه المنطقة، فقد تتمكن قوى أخرى من استبدالها، ويؤدي ذلك حتمًا إلى زعزعة الاستقرار في شمال القوقاز"** [2].

فالحفاظ على مناطق النفوذ، أضحى قلق موسكو الاستراتيجي، وقد أدرجت هذه الفكرة صراحة ضمن مفهوم الأمن القومي الروسي، الذي صنف محاولات الدول الأخرى، لمنع تعزيز روسيا باعتبارها واحدة من مراكز النفوذ في العالم

---

[1] Chamontin, **Op, Cit**, p 02.

[2] Irina bolgova, **les intérêts de la Russie et de l'union européenne à l'égard de la région caspienne**, (institut d'études européennes) IEE, document N (38), (février, 2005), p p 10,11.

متعدد الأقطاب، كأحد أهم مصـادر تهديدات الأمن القومي، وتحديدًا سـياسـات عزل وتطويق روسـيا، وجعلها دولة هامشـية في الفضـاء الأوراسـي، ولذلك تظل هذه الأخيرة ذات أهمية اسـتراتيجية لفرض التوازنات الدولية أو حتى نقطة ارتكاز في خلق بيئة موازية مع الغرب.

ب-اعتبارات **أمنية نابعة عن جيوبوليتيكية المنطقة:** تعد الجغرافية السياسية أحد أهم العناصر المساعدة، على تحليل سياسة أية دولة، وأحد أهم محددات اتخاذ قرارها السياسي، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ومن ثمة فإنَ عامل الجغرافية السياسية، هو ما يبقي على استمرارية توجهات أية دولة، رغم تغير قيادتها السياسية، ويظهر هذا الوضـع جليًا في الحالة الروسـية، التي أجبرتها جغرافيتها السـياسـية على الاسـتمرار في توجه معين، على امتداد حقب تاريخية متعددة، قائم على الإدارة الاستراتيجية للمصالح الوطنية، والتي لا يمكن التنازل عنها في محيطها المباشر، الممتد من بحر البلطيق مرورًا بأوكرانيا وجورجيا، وانتهاء بآسـيا الوسـطى وبحر قزوين[1]، هذا الأخير الذي تدرك روسـيا جيدًا أهميته الجيوبوليتيكية، باعتباره أساس الاستقطاب الدولي للقوى المتنافسة حوله، حيث يقع إقليم منطقة بحر قزوين، ضمن المناطق المهمة في الاستراتيجية العالمية، نظرًا لما يتمتع به من موقع متفرد بين القارة الأوروبية والآسيوية، مما أهله لأن يصبح الجسر الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب. إلى جانب اشتماله على اعتبارات أخرى، ترفع من أهميته الاستراتيجية ومنها[2]:

- أنَ حوض قزوين يعد قلب أوراسـيا ومركز العالم (نظرية ماكيندر)، نظرًا لقربه النسـبي من الكتل الجغرافية والمجامع الجيوبوليتيكية (كمنطقة وصل بين أطراف آسيا جميعًا).

- تمتلك المنطقة حدودًا مع كل الأمم والقوميات، وتشـكل منطقة عازلة بين مختلف القوى العسـكرية والاقتصـادية، ولذلك تسعى روسيا إلى تحجيم الخسارة، التي تترتب عن فقدان هذا الإقليم، من خلال توحيد المجال الأوراسي، وإعادة تجميعه في إطار تشكيل الحلف الأوراسي، ضمن كتلة جيوبوليتيكية وقارية مستقلة، وتأتي هذه الخطوة كضرورة لبقاء روسـيا قوة فاعلة ومؤثرة، حيث تمكنها السيطرة عليها من تحقيق تأثير، على أراضي شاسعة تمتد من البحر الأسود إلى الأراضي العربية.

ج-اعتبار المنطقة البطن الرخوة للأمن القومي الروسـي: حيث يشـكل اسـتقرار حوض قزوين أحد أهم العوامل المؤثرة في اهتمام روسيا، في ظل ارتفاع التسلسل الهرمي للمخاطر الأمنية الأكثر جدية[3]. والتي يمكن تقسيما إلى:

- **تهديدات داخلية** ويتقدمها:

-الاستبداد: حيث تعد النظم السياسية الاستبدادية لبلدان آسيا الوسطى، استمرار للنظام السوفيتي السابق، الذي تمثل محاولات تغييره تحديًا، بالنسبة لهذه الجمهوريات الهشة سياسيًا ومؤسساتيًا، وقد اتخذ هذا الخطر شكلاً حقيقيًا

[1] قلعجية، **مرجع سابق**، ص164.

[2] النائلي، **مرجع سابق**، ص ص206-208.

[3] Philippe migault, **géopolitique de la Russie : facteur de puissance et de vulnérabilité**, (IRIS institut de relations internationales et stratégique. Septembre, 2015), p 01.

بعد موجة من الثورات الملونة، التي اجتاحت هذا الفضـــاء إلى جانب أنَ معظم هذه الدول، كانت وما تزال تعاني من مشاكل اقتصادية[1].

-ترسيم الحدود والنزاعات الإقليمية: تواجه بلدان آسيا الوسطى معضلة النزاعات الحدودية، ويتعلق الأمر بترسيم وتحديد الحدود المتنازع عليها، بين عدة أطراف كالحدود (الأوزبكية والطاجيكية)، ونظيرتها (الأوزبكية والقرغيزية)، حيث تتفاقم مشكلة الفسيفساء العرقية، مخلفة جوارًا قريبًا مضطرب في محيط روسيا الإقليمي، مما لا يستبعد خطر انفجار وظهور النزاعات العرقية المحتملة، في السياق الذي تنبأ صمويل هنتنغتون بحدوثه.

- **تحديات خارجية (عابرة للحدود):** وترجع بشكل أساسي إلى الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى، حيث تتاخم هذه المنطقة مناطق أخرى ساخنة، مثقلة بالصراعات كالصراع في أفغانستان، والقوقاز، وشينجانغ الصينية، وتعد أغلبها أقاليم مضطربة وغير مستقرة سياسيًا وأمنيًا، مما يؤدي إلى خلق مخاطر إضافية، على استقرار آسيا الوسطى، ومنه على أمن واستقرار روسيا؛ ومن بينهما:

-الحركات الأصولية: بعد أحداث 9/11 زاد التخوف الروسي من صعود الأصولية الدينية في منطقة آسيا الوسطى أين تتواجد هذه الجماعات المشتة وتتركز على الحدود الطاجيكية الأوزبكية والتركمانية مثل: الحركة الإسلامية الأوزباكستانية (MOI)، وحزب التحرير الإسلامي، التي تتخذ من أسلوب حرب العصابات تكتيكًا لها لممارسة عملياتها في المنطقة وترتبط بالعنف المنظم والعمليات الإرهابية، واعتبرت موسكو إعلان و. م. أ حربها ضد الإرهاب الدولي فرصة سانحة لإبراز حجم هذا التهديد، بما يسمح لها من التدخل في المنطقة[2].

-اقتصاد تهريب المخدرات: أدى تدني المستوى المعيشي والركود الاقتصادي إلى تحول بلدان المنطقة، لمركز عبور ومرور تجارة المخدرات، التي تأتي من أفغانستان كدولة منتجة لهذا المادة، والتي تديرها منظمات إجرامية، يغديها التطرف الديني، أين أسست لهرم تجارة وتهريب المخدرات من آسيا نحو أوروبا، و يحتوي هذا الهرم على حقول الخشخاش الضخمة في أفغانستان، إلى جانب شبكة كبيرة من التجار، مكونة من ما أصبح يطلق عليه بطريق المخدرات العابر، من آسيا الوسطى عبر روسيا باتجاه أوروبا[3]، حيث سقطت روسيا ضحية لهذه المخاطر الواقعة في الحزام الأوراسي، التي يمر حوالي 30% من المخدرات المهربة عبر حدودها مع كازاخستان، التي تعد أطول حدود برية تربط روسيا بدول الجوار، مما جعلها منطقة عبور للمخدرات والأسلحة، هذا إلى جانب وجود توليفة حادة من المخاطر الأخرى، المرتبطة بالتجارة غير المشروعة مع الهجرة غير المشروعة وتدفق اللاجئين، الذين يقدر عددهم بحوالي 9 إلى 10 مليون لاجئ، من دول الكومنولث نحو المركز روسيا، وهو ما يفرض تحدي جديد على القيادة الروسية، لحماية الأقليات المنتشرة في المنطقة.

-الاختراق العسكري الغربي: تعد دول آسيا الوسطى القزوينية منها تحديدًا، دولاً ضعيفة وغير مكتفية في مجال الأمن (أطراف مستهلكة للأمن)، مما جعلها في حاجة ماسة إلى المساعدات الخارجية العسكرية[4]، كتواجد قوات عسكرية أجنبية على أراضيها[5]، وعلى هذا الأساس تمكنت الو. م. أ من إنشاء مجموعة من القواعد العسكرية، التي وصلت إلى حوالي 12

---

[1] باستثناء كازاخستان التي تظهر كقطب رأسمالي في منطقة حوض قزوين، والتي يأتي دخلها الكبير من صادراتها النفطية، تعتبر كل من قيرغزستان وطاجيكستان من الدول الأكثر ضعفًا اقتصاديًا، أما أوزبكستان وتركمانستان، فتمثلان الأرضية الوسطى باعتبارهما دولتان تتمتعان باكتفاء ذاتي.

[2] Migault, **Op, cit**, p 07.

[3] في إشارة إلى شدة وحجم هذه المبادلات غير الشرعية، لدرجة وصف فيها طريق الحرير القديم بطريق المخدرات.

[4] bolgova **.Op.Cit** .p12

[5] **ibid** ، p13.

قاعدة في 09 دول من دول آسيا الوسطى والقوقاز، بما فيها أفغانستان، وذلك قبل حتى أحداث 11 سبتمبر، هذا دون احتساب مذكرات التفاهم، التي جمعتها مع أوزبكستان وكازاخستان، والمعاهدات السياسية والأمنية مثل معاهدة غوام، التي جاءت لإضعاف ارتباط الجمهوريات بكومنولث الدول المستقلة، إلى جانب استئثار الو. م. أ بقاعدة **ماناس** العسكرية في قرغيزستان، والتي استخدمت في حربها ضد أفغانستان، وبذلك فقد شكل تجاهل الغرب للمطالب الأمنية الروسية في أوروبا، والمضي قدمًا في ضم دول شرق أوروبا وتوسيع حلف الناتو، في دول الجوار الروسي لمحاصرة موسكو، دافعًا قويًا لتوجهها نحو الجنوب الأوراسي.

ومع ازدياد هذه التدخلات، عادت روسيا إلى استخدام رؤيتها التقليدية وكرد فعل، سارعت هي الأخرى إلى فتح قواعد عسكرية، وإطلاق شراكات استراتيجية، لفك الطوق العسكري الذي فرضه الغرب في الحزام الأوراسي، خاصة بعد إطلاق مشروع **(الدرع الصاروخية)** في أوروبا، وهو عبارة عن شبكة صواريخ تدعم الحضور العسكري الأمريكي في أوروبا الشرقية، بمحاذاة الحدود الروسية. كما خلف امتلاك هذه الدول لبعضًا من التكنولوجية النووية، التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي، بعد جلاء القوات السوفيتية عن أراضيها تخوفًا روسيًا، وخاصة جمهورية كازاخستان، التي أصبحت تملك مخزونًا ضخمًا من اليورانيوم، إلى جانب استحواذها على منشآت نووية ضخمة (كالمجمع الكازاخي الذي يكفي لإنتاج ترسانة نووية كل عام)، و(قاعدة بايكونور الفضائية لإطلاق الصواريخ وتجارب الفضاء)، لذلك تعمل روسيا على استرجاع هذا المخزون العسكري، ومنع وصوله إلى أية قوى إقليمية ودولية كونه جزءً من التركة السوفيتية.

ومما سبق نجد أنَ أمن المنطقة يعد حلقة مهمة في محيط الأمن الروسي، والذي يتعين على موسكو الدفاع عنها، حيث عملت هذه الأخيرة على دمج أمنها، مع أمن منطقة بحر قزوين (مفهوم الأمن الجماعي)، وذلك عبر ابرام سلسلة اتفاقيات أمنية انطلقت سنة 1992، تصور روسيا نفسها فيها، على أنَها الدولة الضامنة للاستقرار المنطقة، ثم أعيد التأكيد على هذا الدور في وثيقة الأمن القومي الروسي، التي قدمها **فلاديمير بوتين** في 2000، وطرح فيها منظومة متكاملة لضمان الأمن ضد المخاطر الداخلية والخارجية.

3- العوامل الاقتصادية: يلعب العامل الاقتصادي الدور الرئيسي، في بلورة التوجه الروسي نحو تلك الجمهوريات الغنية بمواد الطاقة، والتي تتربع على احتياطيات طاقوية كبيرة، من النفط والغاز بعد الشرق الأوسط، وبالرغم من وجود بعض المناطق النفطية الهامشية، إلاَ أنَ حوض قزوين النفطي يعد من المناطق الواعدة، حيث يهيمن فيه قطاع الطاقة، على اقتصاد هذه الدول مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، وكذلك بالنسبة للطرف الروسي الذي يرتبط اقتصاده وتاريخه الحديث بالنفط، إذ يعتبر قطاع المحروقات، أهم مصدر للعملة الصعبة(يساهم بنسبة 40 إلى 45%)، لذلك فإنَ ارتفاع وانخفاض الأسعار، يؤثر على مداخيل التجارة الخارجية، وكذا على مستوى الإنفاق الحكومي، إلى جانب ارتفاع تكلفة استخراج النفط الروسي من سيبيريا، بسبب الصعوبات التقنية، كما يرتبط بهذه المادة الحساسة مواضيع أخرى كقضايا الاستقرار السياسي، خاصة التحدي الذي يفرضه بروز منطقة نفطية وغازية منافسة للإمكانيات الطاقوية الروسية على حدودها الجنوبية، وهو تخوف نابع من عوامل استراتيجية بالدرجة الأولى، أكثر من كونها راجعة إلى اعتبارات اقتصادية، لأنَ روسيا تعد من أكبر الدول المنتجة والمزودة بالغاز لأوروبا، لكن تصريف المنتجات القزوينية، نحو الغرب وبعيدًا عن الأراضي الروسية، سيزيد من هواجسها في أن تصبح خارج علاقات التأثير والقوة، على حد تعبير الباحث **غاريك جالستين** الذي ذكر أنَ توجيه المصادر الطاقوية يضمن الحصول على التأثير السياسي[1] .

[1] Galistun, **op, cit**, p 05.

ورغم أنَ روسيا قد فشلت في إقناع دول منطقة حوض قزوين، بجدوى الاستغلال المشترك لثروات البحر، فإنَهالم تفشل في مساعيها الرامية، إلى ربط قنوات وممرات نقل النفط، بشبكتها النفطية القديمة، لإنهاء سياسة العزلة وفك الحصار الغربي، حيث تدرك موسكو أنَ مفتاح العودة نحو الواجهة العالمية، لا يكون إلاَ عبر إحكام نفوذها على خطوط مرور أنابيب الغاز والنفط، ولذلك دعمت توجهها الأوراسي كورقة ضغط وقوة تجاه أوروبا، التي أصبح أمنها الطاقوي في مواجهة مباشرة، مع حالات خطر انقطاع الإمدادات النفطية، وتنويع مصادر الطاقة، مما جعل العلاقات الأورو-أطلسية في حالة تبعية دائمة، للأهداف السياسة الخارجية الروسية، ومصالح شركاتها النفطية، بمعنى توظيف ورقة الغاز كسلاح استراتيجي.

وتعتبر الأزمتين الجورجية والأوكرانية، ومسألة ضم شبه جزيرة القرم (مؤخرا)، رسالة روسية واضحة، على انكشاف اللعبة التي تديرها الو. م .أ للاستحواذ على ثروات بحر قزوين، وإدراكًا من القيادة الروسية لأهمية قطاع الطاقة، الذي يعتبر دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، حيث يلعب دورًا هامًا في تقرير طبيعة أمن الدولة، وهو ما أشارت إليه الوثائق الرسمية لروسيا الاتحادية منذ 2008، والتي ركزت على أولوية توظيف القدرات القومية، بما يتماشى مع القانون الدولي، وألحقت الأمن الطاقوي الروسي بأمنها القومي، ليتم التركيز بعدها على قضايا الطاقة والنزاعات المرتبطة بها، بشكل محوري في استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2009، ثم لتحدد روسيا سنة 2010 استراتيجية الطاقة الروسية لعام 2030، والتي بينت الأهداف الاستراتيجية لسوق الطاقة الروسي، أيضًا ما أشار إليه بعض القادة الروس خاصة **بوتين**، الذي عرض تصوره لأهمية الطاقة، ودورها في تعميق مفهوم الأمن وتوسيعه ليشمل أيضًا إلى أمن الطاقة أو وطنية الطاقة ، خاصة بعد لجوء الدول إلى إتباع إجراءات رسمية تأخذ في الحسبان أهمية هذه المجالات[1].

الفرع الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية في بحر قزوين

إنَ تسليط الضوء على هذا الجانب العميق من مخرجات النظام السياسي الروسي، خاصة إعادة فرز وترتيب أولويات السياسة الخارجية، تثبت بما لا يدع أي مجال للشك، ارتباط الاعتبارات المصلحية القومية الروسية في حوض قزوين، والأهداف الثابتة المستخلصة من الماضي والحاضر، وإن تخللتها بعض المتغيرات ذات الطابع الظرفي.

1- **الأهداف السياسية والاستراتيجية**: إنَ لكل دولة كبرى فاعلة مناطق عمق استراتيجي ومجالات حيوية، تسعى إلى الهيمنة وفرض إرادتها عليها، من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية فيها، ولذلك ترى روسيا وهي مدعومة بالحقائق الجيو استراتيجية، أنَ المنطقة من الناحية التاريخية، هي منطقة نفوذ وحديقة خلفية لها[2]، تسعى إلى إعادة بعث مجدها القديم، عبر إعادة إخضاعها للسيطرة والنفوذ الروسي، ومنع أية قوة أخرى من الوصول إليها، واحتواء تلك المناطق المتواجدة في الجنوب، وضم عدد كبير من الروس، وحماية مصالح المواطنين المنتشرين في آسيا الوسطى وبحر قزوين، فمثلًا: يوجد في كازاخستان حوالي 23.7 % من الروس، و 12.5% منهم في تركمانستان، وحوالي 5.5% في أوزبكستان.

كما تهدف روسيا أيضًا إلى منع النفوذ الأمريكي من التغلغل في منطقة بحر قزوين، الذي بدأ فترة التسعينات واستغلت فيه الو. م. أ ضعف روسيا، وفرضت عليها استراتيجية الاحتواء والتطويق، عبر توسيع عضوية شمال الأطلسي نحو

---

[1] إيمان بلقرشي،"دور المتغير الطاقوي في دعم التنافس الجيوبوليتيكي الروسي –الأوراسي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد (04)، العدد (02)،2017، ص274.

[2] تتألف مناطق النفوذ التاريخية الروسية من أربعة أقسام: 1-دول البلطيق الثلاث (إستونيا، لاتفيا، لتوانيا)، 2-دول أوروبا الشرقية (بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدوفا)، 3-دول جنوب القوقاز (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)، 4-دول آسيا الوسطى (كازاخستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان).

الحدود الشرقية الروسية، خاصة بعد انضمام (التشيك والمجر وبولندا) سنة 1999، كمرحلة أولى من توسيع الحلف، ثم وكمرحلة ثانية ضم الحلف كل من (بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) وجمهوريات البلطيق الثلاثة عام 2004، ثم في المرحلة الأخيرة عندما انضمت (ألبانيا وكرواتيا) عام 2009[1]، وتأتي كل هذه الجهود بغرض عزل روسيا عن محيطها الشرقي، والذي يمثل عمقها الاستراتيجي، لذلك سارعت هذه الأخيرة إلى كسر الطوق الأوراسي المفروض عليها، عبر عزمها الدفاع عن مكانتها ورفضها السيطرة العالمية الأمريكية، والعمل على تحويل العالم نحو نظام تعددي، ففكرة العالم الواحد غير مقبولة والهيمنة الانفرادية مرفوضة.

2-الأهداف الأمنية والعسكرية: إذا كان هدف روسيا الاستراتيجي في المنطقة، هو احتوائها وغلق الباب أمام محاولات القوى الدولية والإقليمية المتزايدة للسيطرة عليها، فإن هدفها الأمني تجاه بحر قزوين يرتكز أساسًا، حول منع تحول هذا الإقليم، إلى مجال جغرافي يهدد أمنها القومي، والذي أصبح مكشوفًا إلى حد بعيد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وذلك بالعمل على إقامة نظام أمني جديد، يمنع حدوث مواجهة محتملة في المنطقة عبر:

أ- **ربط أمنها القومي بأمن واستقرار المنطقة**: من المعروف أنَ روسيا هي دولة ممتدة من حيث المساحة دون وجود أية حواجز طبيعية، تحمي حدودها من التهديدات الأمنية وخاصة الحديثة، والتي تعد آسيا الوسطى منبعًا لها، ولذلك فهي تعتمد على عقيدة دفاعية قائمة، على التمدد لخلق مناطق عازلة (بينها وبين العالم الإسلامي/ الشرق الأوسط/ أوروبا) لحماية حدودها الجغرافية، إلى جانب العمل على تأمين جهتها الجنوبية، عبر احتواء العنف ومنعه من الانتشار، في كامل آسيا الوسطى أو الوصول إلى حدودها الجنوبية، ونظرًا للأيديولوجية الشيوعية، والدعاية الغربية العلمانية المنتشرة فيها على نطاق واسع، فإنَها تنظر إلى الإسلام أيضًا على أنَه خطر يهدد أمنها القومي.

ب-**دعم الاستقرار في المنطقة عبر تجنب التوترات العرقية**[2]: والتي تؤدي إلى خلق صراعات ونزاعات مميتة، أو تُعزز النزاعات الانفصالية، التي تكرس الانقسامات والتفكك، والتي أفصحت عن رغبتها في الاتحاد مع أذربيجان، لذلك تهدف سياسات روسيا الأمنية في المنطقة، إلى التحكم في التنظيمات المسلحة، وإضعافها من أجل التقليل من أضرارها الناجمة والقضاء عليها.

ج-**تحجيم التواجد العسكري الأمريكي في وسط آسيا**: والذي تزايد بعد أحداث 11 سبتمبر، بدعوى محاربة الإرهاب خاصة بعد إطلاق عملية **"الحرية الدائمة"** في أفغانستان، إذ تتخوف روسيا من انتشار القواعد العسكرية، الرامية إلى تطويقها وعزلها جغرافيًا وعسكريًا في مجالها الحيوي، خاصة بعد أنْ نجحت الو. م. أ في تحويل المنطقة إلى داعم لوجيستي لها، منذ بداية تدخل قوات التحالف الدولي سنة 2001، وبالضبط في قاعدة **"ماناس"** في قرغيزستان أكبر القواعد العسكرية، التي ضمت تواجد حلف شمال الأطلسي، وبالرغم من أنَ هذه القواعد العسكرية، قد تم إنشاؤها بدعوى محاربة الإرهاب، إلاَ أنَه قد كان لها بعد جيوسياسي آخر في المنطقة، وهذا ما جعل روسيا تتخوف منها، وهي التي ساندت في البداية نشائها وتواجدها في سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر[3]، ويأتي هذا المسعى في الوقت الذي لا تزال تعمل فيه الو. م. أ على توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي، نحو الحدود الشرقية لروسيا، وانشاء مشروع الدرع الصاروخي في بولندا

---

[1] حسن ناصر عبد الحسين، "تحديات استعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية"، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، العدد(50)، (2018)، ص135.

[2] تظهر المسألة العرقية في الأقلية الطاجيكية وفي الأوزبكية وكذلك في الأقلية الأيغورية، بالإضافة إلى مختلف الأقليات القوقازية الأخرى كالأذر، الأرمن، الشيشان والكوريين والألمان، هذا إلى جانب عنصر الليوجن في داغستان.

[3] Julien Thorez, **l'Asie centre, une région sous influence, Asie- mondes émergents**, la documentation française, p 03.

. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01238874/document. (Accès le : 23/06/2019 en : 16:30)

والتشيك، وتعد الحرب الجورجية الروسية سنة 2008، والحرب الروسية الأوكرانية 2022، من أبرز المظاهر الدالة على الرفض الروسي للتواجد الغربي في المنطقة.

د- الحفاظ على دور الدولة الضامنة لأمن المنطقة: حيث تسعى روسيا إلى استعادة تواجدها بعد فترة انكفاء حول القضايا الأمنية الإقليمية، باعتبارها طرفًا فاعلاً فيها، بدلاً من اعتبارها أداة لهذه السياسات الأمنية الإقليمية، سواء منها الآسيوية أو محاولة احتفاظها بدور مميز، في صياغة أمن واستقرار أوروبا، على ضوء الوثيقة التأسيسية، التي تنظم علاقات التعاون والأمن بينها وبين حلف شمال الأطلسي، مستغلة توجه آسيا الوسطى إليها، وخاصة بعد أنْ فشلت السياسات الأمنية الغربية، في فرض الاستقرار داخل أفغانستان ،لتتوجه هذه الجمهوريات نحو البديل الإقليمي الروسي، من أجل المساهمة في بناء نظام أمن إقليمي فعال[1]، دون تدخل أية قوى غربية، وهنا عبر وزير الخارجية الروسي الأسبق **سيرجي إيفانون:** " ....أنّه في بحر قزوين، يجب إنشاء النظام الإقليمي من قبل الدول المشاطئة، وليس من قبل القوات التي هي من خارج المنطقة...."[2]

3-الأهداف الاقتصادية (الطاقوية): في سعيها الدائم للتحول من قوى كبرى إلى قوى عظمى ضمن نظام دولي تعددي، وحين بدأ مفهوم القوى العظمى الطاقوية في البروز عالميًا، و بالضبط بعد تولي فلاديمير بوتين الحكم، الذي ربط بين مسألة الرجوع الروسي إلى الساحة الدولية بإدارتها لمواردها الطاقوية، هنا اعتمدت الإدارة الروسية على دبلوماسية الطاقة، كآلية براغماتية ووسيلة لتنفيذ المشروع السياسي (عودة القوى العظمى الطاقوية)، وبفضل هذه الدبلوماسية تعزز موقع وموقف روسيا في المجتمع العالمي[3]، حتى أصبح يذكر أنّه ليس لروسيا سياسة خارجية، إنّما سياسة طاقوية، وبالرغم أنّ استخدام موسكو لمواردها في سياستها الخارجية، لا يعد استثناءً في العلاقات الدولية، لكن تركيزها عليه كسلوك متزايد عززته مجموعة العوامل الداخلية، المرتبطة بالتحولات الإقليمية، و رغبتها في الحفاظ على عنصر التوازن الاستراتيجي في إقليمها القريب، جعلها دولة متفردة في استخدام هذه السلعة كسلاح استراتيجي، وهي القضية التي أشارت إليها تصريحات وزيرة الخارجية السابقة **كوندوليزا رايس** في 2007 بقولها:**" ...إنّ تحدي روسيا الرئيسي لحلفائها وللعالم الخارجي، يكمن في سياستها في مجال الطاقة، فروسيا تعد من أكبر منتجي الغاز في العالم.."**[4].

لذلك يأتي تركيزها على منطقة حوض قزوين، كأحد المناطق الواعدة والغنية بالموارد الهيدروكربونية النابضة، والتي أخذتها بعين الاعتبار خلال صياغة سياستها الخارجية وتوجهاتها الأمنية، ضمن قالب الأمن الطاقوي الروسي، من أجل إقامة نظام إقليمي يضمن الاستقرار للمنطقة، ويمكن من خلاله تحقيق استمرارية لمشاريع الطاقة دون أية عوائق، وهذا يرجع لاعتماد الاقتصاد الوطني الروسي على قطاع المحروقات. كما تهدف موسكو إلى زيادة حصتها الربحية، عبر الاستفادة من ثروات المنطقة من الترسبات النفطية في بحر قزوين، وإنشاء منطقة عالمية للبترول مع جمهورية أذربيجان وكازاخستان، لأنّ اقتصادهما ما يزال مرتبط بالاقتصاد الروسي، رغم مرور ما يقرب عن 03 عقود من استقلالهما، مما سيضمن لموسكو التحكم و بثروات المنطقة، وعدم ترك المجال مفتوحًا أمام الشركات الغربية عامة والأمريكية خاصة،

---

[1] Uzmar Akhtar, **Central Asia's security : Issues and implications for U.S interets the strategic,** ISSRA Papers, vol: (02), N: (02), (sep 2010), p 06.

[2] Trenin, **Op. Cit**,p p 07-12.

[3] Marina Glamotchak, diplomaties gazières dans les Balkans : la Russie et l'union européenne. **Géo économie**, N (69), (2014), p 84.

[4] عبد القادر سي قدور، "مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد (05)، العدد (01)، (2018). ص 15.

لكي تفرض قوتها ومنظورها الاقتصادي[1]، نهيك عن حماية منتجاتها الطاقوية من المنافسة الطاقوية الإقليمية والدولية خاصة منها الكازاخية، تركمانية والأذية في السوق الأوروبية[2]، فالتحدي الذي يفرضه بروز منطقة نفطية قرب الجنوب الروسي، يجعلها من البدائل الاقتصادية والاستراتيجية المطروحة أمام الدول الأوروبية، التي قد تسعى إلى الاستغناء عن روسيا، لكن بهذه الطريقة تضمن موسكو عدم خروج الدول القزوينية عن الفلك الروسي.

كما تهدف روسيا إلى استخدام النفط كسلعة استراتيجية، خاصة بعد أنْ أصبحت مشاريع نقل الغاز جزء من المنطقة الجيو استراتيجية، أو ما يسمى بالجغرافية السياسية للأنابيب[3]، حيث تتمسك بمطلب ضرورة مرور أنابيب الغاز والنفط عبر أراضيها، أو انطلاقًا من شبكتها لنقل الطاقة، بينما ترفض كل المشاريع الرامية إلى نقل هذه السلعة، عبر ممرات موازية لها، وخاصة الممرات التي تقطع القوقاز، والتي تدعمها الو. م. أ، وذلك إدراكًا منها أنَ من يتحكم في هذه الخطوط، يتحكم في الصراع والتنافس القائم حول حرب أنابيب الغاز، وتشير هذه المعطيات إلى أنَ روسيا تعتزم جعل هذه الاستراتيجية، متغير وجزء مستدام في سياستها الطاقوية[4].

المطلب الثالث: القدرات التنافسية الروسية وآلياتها في بحر قزوين

الفرع الأول: القدرات التنافسية

تعد الدراسات المتعلقة بتحديد عناصر قوة الدولة، من الدراسات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها، في تحديد مستوى قوة روسيا بوصفها دولة كبرى، تبحث عن لعب دور عالمي وفق مصلحتها الوطنية العليا، حيث استطاعت روسيا توظيف هذه القدرات، مستخدمة المبدأ القائل " أنَ جوهر السياسة الخارجية، هو القدرة على توظيف دقائق الأمور في سبيل الأهداف البعيدة المدى"، خاصة بعد عام 2000 مع مجيء فلاديمير بوتين قام بتوسيع توظيف هذه العوامل في سياسة روسيا الداخلية والخارجية، التي أصبحت تبحث عن المزيد من المشاركة الدولية والإقليمية.

كذلك فإنَ معرفة القدرات التنافسية الروسية، يتطلب بيان نوعها وأهميتها وحجم تأثيرها، في حقيق تحركاتها الداخلية والخارجية، وهنا أكد **بريماكوف** مكانة روسيا في ظل إمكانياتها بقوله: "...أنا واثق بأنَ روسيا ستكون دائمًا دولة عظمى، ولا يكمن الأمر هنا في الحنين إلى قدراتنا وإلى الماضي فقط، إنَما استندُ إلى مرحلة التفكير الواعي، وأنَ هذه العظمة لا تستند إلى قدراتنا الاستراتيجية مقارنة بالو. م. أ فحسب، فهي ليست الورقة الوحيدة التي بيدنا، خذوا بعين الاعتبار مساحة الأراضي، والقدرة العملية وثقافة الشعب، وذلك الدور الذي احتلته روسيا دائمًا في المجال الروحي..."[5].

1-القدرات الجغرافية: يعد المقوم الجغرافي من أبرز القدرات التقليدية، المؤثرة في قوة الدولة على الصعيد الخارجي، وكان نابليون قد عبر عن ذلك بقوله: **" أنَ سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها"**[6]، حيث ما تزال روسيا تحتفظ بمساحة شاسعة، رغم تقلصها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ تعتبر لوحدها بحجم قارة، مما منحها القدرة على تطبيق سياسة **"الدفاع في العمق"**، والتي سبق وأن طبقتها مرتين، الأولى عندما غزى نابليون روسيا سنة 1812، و الثانية عندما هاجم

---

[1] Isabelle façonet & jean-marie mathey, **la politique maritime de la Russie**, (notes de la FRS), novembre, 2005. https://shorturl.at/nqxKO. p05 (Accès en: 12. 03.2021),

[2] Cathreinne locatelli, Russie, caspienne : **l'enjeu des hydrocarbures pour l'approvisionnent de l'UE**, version (01), novembre (2008). p 09. https://shs.hal.science/halshs-00337174/document . (Accès en : 14. 03 .2021)

[3] Glamotchak. **Op, Cit**, p 86.

[4] Locatelli. **Op. Cit**, p 09.

[5] الراوي، **مرجع سابق**، ص181.

[6] النائلي، **مرجع سابق**، ص ص65-71.

هتلر الاتحاد السوفيتي سنة 1941، حيث تشتهر روسيا بشتاء قارص، وتغطي الثلوج أراضيها لمدة 05 أشهر في السنة، وهو ما يعتبر ميزة استراتيجية وعسكرية لها في حالات الحرب، كما تتمتع بموقع جيوسياسي فريد من نوعه، إذ تتوسط قلب العالم، وهو الموقع الذي خول لها، الحصول على العديد من المزايا السياسية الدولية والإقليمية، وتربط ما بين آسيا وأوروبا فجزء منها يعرف بروسيا الأوروبية، التي تقع غرب جبال الأورال وجزء آخر يسمى بروسيا الآسيوية، التي تمتد إلى الشرق الأقصى، وبذلك تعتبر منطقة حوض قزوين منطقة قريبة جدًا منها، مما عزز طموحها في استعادة دورها التاريخي و السيطرة عليها، بوصفها أقرب قوة عالمية، فإقليمها متصل جغرافيًا مع هذه الأجزاء، وبذلك تمتاز عن باقي الدول الاستعمارية، التي تتواجد مستعمراتها فيما وراء البحار، وتتمتع بميزة وأفضلية عن كل منافسيها.

2-القدرات الاقتصادية: إنَ دراسة القوة الاقتصادية للدولة، لا تتم عبر معرفة حجم امكانياتها الاقتصادية فقط، بل أيضًا من خلال معرفة مدى توظيف هذه الإمكانات، خدمة لأهداف الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكما أسلفنا سابقًا يعتبر النفط والغاز، من أهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية لروسيا الاتحادية، حيث تمتلك أكبر احتياطات كبرى من الغاز الطبيعي والنفط، وتنفرد بحيازة أطول شبكة نقل الغاز الطبيعي في العالم بحوالي 150 كم، و أكبر أسطول لنقل النفط، بتعداد حوالي إلى 139 سفينة، تصل طاقتها الإجمالية إلى 6391 ألف طن، في الوقت الذي تخطط لزيادة عددها[1].

3-القدرات العسكرية: ترتبط قوة الدولة في العلاقات الدولية، بحجم قدراتها وامكانياتها العسكرية، إذ شكل الجانب العسكري على مر التاريخ، المظهر الرئيسي في تحديد و قياس قوة الدولة، أما حاليًا لا يشتمل تحديد هذه القوة على حجم القوات العسكرية وتعدادها فحسب، بل أيضًا على مستوى التطور الاقتصادي للدولة، ومدى امتلاكها لإمكانيات علمية وتكنولوجية، فظلًا عن تبنيها لعقيدة عسكرية، تضبط وتحكم الفكر الاستراتيجي القومي، وهنا تدرك القيادة الروسية أنَ وصف القوة العظمى اليوم، غير مرتبط بالقدرات العسكرية فحسب، حيث عبر عن ذلك **بوتين** بقوله: **"...لا تظهر قوة الدولة اليوم في الجانب العسكري فحسب، بل في الإمكانيات العلمية وقدرتها على البروز في المجال التكنولوجي..."**[2].

وفي الوقت الذي أورث فيه الاتحاد السوفيتي لروسيا، تركة ثقيلة مشبعة بالهموم الاقتصادية والاجتماعية، ترك لها أيضًا ما يؤهلها للعب دور عالمي مميز، وذلك بما ورثته من قدرات عسكرية خاصة حلف وارسو، حيث تعد في الوقت الحالي أكبر قوة نووية بعد الو. م. أ، بعد أن استحوذت على ما يقارب 90% من القوات الاستراتيجية النووية السوفيتية، و85% من قوات الدفاع الاستراتيجي، و85% من القوات البحرية، و85% من القوات البرية، كما استمرت القيادة العليا الروسية في إشرافها على عملية نشر 12000 رأس نووي في أراضيها وأراضي أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازخستان، ثم نقلت جميع الأسلحة النووية إلى أراضيها بحلول منتصف 1992 [3]. وحسب موقع "غلوبال فاير باور" المتخصص في تصنيف الجيوش في العالم، تأتي روسيا كثاني أقوى جيش عالميا. ومن جهة أخرى تمتلك خمسة أساطيل عسكرية، أهمها: أسطول الشمال (في المناطق القطبية الشمالية والأطلسية)، أسطول البلطيق، أسطول البحر الأسود، أسطول المحيط الهادي أسطول بحر قزوين بمنطقة أسترافان، إضافة إلى القاعدة البحرية الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط بمنطقة طرطوس-سوريا.

---

[1] النائلي، **مرجع سابق**، ص72.

[2] الراوي، **مرجع سابق**، ص 182.

[3] خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني،2009)، ص291.

وما تزال روسيا تحتفظ بحوالي (28) قاعدة عسكرية في منطقة آسيا الوسطى، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، هذا إلى جانب اهتمامها بإعادة بعث وتطوير الصناعات العسكرية، من أجل تدعيم قوتها الاستراتيجية، وبرز هذا التحول منذ سنة 2005، حيث أعلنت القوات الروسية عن اعتماد 190 مليار دولار، لتحديث وتطوير الأسلحة الروسية حتى عام 2015، حيث شهد عام 2011 ارتفاعًا في صادراتها، بلغت 14.3 مليار دولار[1]، ومنه أفرزت هذه المعطيات، عن إعادة بعث جديد للدور الروسي، في إدارة الصراعات الدولية والإقليمية، خاصة الأزمة الجورجية عام 2008، فضلاً عن تعزيز التعاون الروسي العسكري مع الصين، الهند، إيران، كوريا الشمالية، مما أفضى إلى تشكل حلف موازي للهيمنة الأمريكية تقوده روسيا، واتساقًا مع ذلك لا يعد الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية سنة 2022 مجرد عرض للعضلات، بقدر ما ماهو مؤشر ميداني يدلل على قدرة روسيا، على توظيف إمكانياتها الجغرافية و الاقتصادية والعسكرية، لدحر منافسيها الاستراتيجيين على مشارف وعتبات أوراسيا.

الفرع الثاني: آليات التنافس الروسية

لتحقيق أهدافها اتبعت روسيا استراتيجية خاصة، تراوحت بين توليفة مختلفة من الآليات:

1-الآليات المؤسساتية: لجأت روسيا في سبيل السيطرة على المنطقة، إلى استخدام بعض الأساليب السياسية، لربط المنطقة وإعادتها إلى فضائها الحيوي، كالانخراط في الترتيبات الدولية والإقليمية، والاعتماد على سياسات الاندماج والحوار، والمساهمة في تشكيل بعض المنظمات من أجل تحقيق الانفتاح وكسر العزلة والتهميش، وجاء توظيفها الجانب المؤسساتي، بغرض تحسين علاقاتها البينية مع الكتل الوسط آسيوية، بعد إبقائها تحت المظلة الروسية، وكذلك لضمان عدم استقطابها من باقي الأطراف الدولية الفاعلة.

أ-رابطة الدول المستقلة أو كومنولث الدول المستقلة: بعد قيام الرابطة في 08 ديسمبر 1991 اعتبر مؤسسيها أنَ المنظمة ليست كيان سياسي جديد، أو دولة جديدة جاءت على أنقاض الاتحاد السوفيتي، بل هي تنظيم جاء ليعيد ترتيب الجوانب الأمنية والاقتصادية، والمسائل المرتبطة بالترسانة النووية، مع الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء واحترام حدودها الوطنية، عبر الإسراع في تكوين دول ذات أنظمة ديمقراطية[2].

أما فيما يتعلق باستخدام الرابطة، كآلية للسياسة الخارجية الروسية، ففي بداية إنشائها اعتبرت روسيا دول الرابطة، كعبء ثقيل يبطئ تقدمها الاقتصادي وتنميتها الديمقراطية، بدليل تراجع التجارة البينية سنة 1993 ،حيث لم تحقق سوى نصف ما حققته المبادلات التجارية لسنة 1991، كما أنَه بالكاد قد تم تنفيذ ثلث الاتفاقيات الموقعة، بسبب الافتقار إلى الآليات المؤسسية والتشريعية، لكن بعد ذلك كان على روسيا مراجعة مواقفها السياسية، حيث أعادت النظر في أولويات سياستها الخارجية، و تقييم علاقاتها مع دول الرابطة، من الناحية الاقتصادية والسياسة والمالية بشكل موضوعي، كما أعادت التفكير في دور الإطار المؤسسي لهذه العلاقات، وأكدت على ذلك، عبر صياغة وثيقة رسمية حددت فيها موسكو **"مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي"**، والتي نشرتها وزارة خارجيتها في 25 جانفي 1993، احتلت فيها دول الخارج القريب، ما يعرف بالمجال الأهم لنشاط روسيا في الخارج، خاصة بعد إقرار أنَ المصالح الحيوية الروسية، ترتكز في أراضي رابطة الدول المستقلة، وأنَ تحقيق هذه المصالح هو أساس أمنها القومي، وهي الخطة التي وافق

[1] النائلي، **مرجع سابق**، ص100.

[2] Leventine," la communité des états indépendantes (CEI) chronique de sa création et de son évolution", **revue belge de droit international**, éditions Bruxelles, (1993), p 01.

عليها فيما بعد الرئيس **بوريس يلتسن** في 14 ديسمبر 1994[1]، ومنه تحولت الرابطة، إلى أداة لإنشاء تحالف بين الدول المتكاملة في الجانب الاقتصادي والسياسي.

وفي إطار هذا التجمع استطاعت روسيا، أنْ توقع مع الجمهوريات الخمس مذكرة تعاون، في مجال حماية الحدود الخارجية لرابطة الدول المستقلة، أما عن حصيلة هذه المنظمة فقد كانت ضئيلة على عدة مستويات، وخاصة على المستوى العسكري، وهذا راجع إلى العلاقات التاريخية القديمة، حيث ترى الجمهوريات، أنَ تكثيف التعاون العسكري في إطار الرابطة، وتنسيق السياسات الأمنية فيما بينها، يُعد طريق للعودة نحو الهيمنة الروسية، وهو ما رفضته أغلب الدول خاصة تركمانستان، التي فضلت التعاون الثنائي على التعاون المشترك، بما لا يسمح بفرض الهيمنة والتصور الروسي فقط، كما أنَ النتائج في الجانب الاقتصادي، لم تكن أفضل حالاً من نظيرتها العسكرية، فبالرغم من وجود فضاء اقتصادي، إلاَ أنَها لم تستطيع تطوير إطار اقتصادي، يدعم التعاون المشترك، ولذلك فقد فوتت فرصة لإنشاء منطقة التبادل الحر. وأمام هذه العراقيل وجدت روسيا نفسها مضطرة، إلى البحث عن طرق وتكتلات جديدة، رغم أنَ المنظمة تعد آلية مؤسساتية، لمواجهة خطر تنامي التهديدات المتماثلة، لأسباب عضوية فالملاحظة الرئيسية هو التعارض والتباين الخالص بين الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة، حول وظيفتها في الفضاء السوفيتي السابق، والدور الذي تريد روسيا أن تلعبه داخلها، وبذلك أصبح لكل دولة تصورها الخاص، فأصبحت المنظمة غير منسجمة، وغير قادرة على تحقيق الإجماع وبناءً عليه انقسمت الدول الأعضاء إلى 04 مجموعات:

-**المجموعة الأولى:** تتكون من جمهوريات البلطيق، التي رفضت منذ البداية الانضمام إلى المنظمة، التي رأت فيها عودة غير مشروطة من جديد إلى فلك موسكو، ويطلق عليها بالجناح الغربي، الذي يرفض كل أشكال الارتباط الأمني أو الاقتصادي مع روسيا، بالمقابل فضلت الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.

-**المجموعة الثانية:** وتضم خمس دول أعضاء في مجموعة غوام G.U.UA.M وهي جورجيا، أوكرانيا، أوزباكستان، أذربيجان، مولدوفا.

-**المجموعة الثالثة:** هي مجموعة الدول التي تشترك مع الطرح الروسي، في ضرورة تطوير العلاقات نظرًا لظروفها الأمنية، وحاجتها إلى الدعم الروسي وهي: كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أرمينيا.

-**المجموعة الرابعة:** تمثلها جمهورية بلاروسيا، التي تسعى إلى تحقيق أقصى اندماج سياسي وعسكري واقتصادي مع موسكو.

ب-منظمة شنغهاي للتعاون: في سياق منع التغلغل الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى، وبناء نظام متعدد الأقطاب توسع التقارب الروسي الصيني بإطلاق منتدى عام 1996، الذي عرف حينها باسم (**خماسي شنغهاي**)، حيث ضم في البداية كلاً من العملاقين الآسيويين (روسيا والصين)، فضلاً عن ثلاث دول من آسيا الوسطى هي: كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، ثم انضمت بعدها أوزباكستان سنة2001 إلى الخماسي، الذي تغيير اسمه منذ ذلك الحين ليصبح (منظمة شنغهاي للتعاون)، مع قبول عضوية كل من إيران والهند ومنغوليا بصفة مراقبين[2]. و بدأت المنظمة نشاطها عبر التركيز على تبادل إجراءات بناء الثقة في المناطق الحدودية، ثم توسعت لتطال الجوانب الأمنية غير التقليدية

[1] Elena Nonka, **la communité des états indépendants**, pp 04 -08. https://ieim.uqam.ca/IMG/pdf/gric-98-4.pdf. (Accès en: 15/07/2019)

[2] فهد مزبان خزار الخزار، الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية، **"مجلة الأدب"**، العدد(65)، (2013)، ص ص223، 224.

كمكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، والمخدرات، رغم أنَ الجانب العسكري لم يتم الإشارة إليه بطريقة مباشرة، إلاَ أنَ روسيا والصين قد حاولتا سحب المنظمة نحوه، عبر إبرام مناورات عسكرية مشتركة بينهما، فُسرت على أنَها رسالة قوية إلى واشنطن، بأنَ (شنغهاي) لا تقتصر فقط على المسائل الاقتصادية، إنَما أيضا على الجوانب العسكرية، وهو ما ذكره رئيس هيئة الأركان الروسية الجنرال **يوري بالوينسكي** في كلمة ألقاها عام 2008 بقوله: **(... لا يمكن أن تنجح منظمة شنغهاي للتعاون في المجال الاقتصادي، إلاَ عندما يتم تدعيم الأمن الإقليمي، فالقيادة العسكرية الروسية ترى أنَ تطورات الوضع السياسي الدولي، يستوجب إقامة تعاون عسكري أيضًا...)**[1].

وبالتالي، استطاعت هذه المؤسسة أن تقدم نفسها كإطار مؤسساتي، يجمع دول المنطقة مع بعضها، في ظل علاقة متساوية بين أهم قطبيها (روسيا-الصين)، فبالنسبة لروسيا تعد المنظمة آلية إقليمية للتعاون، تهدف أساسًا إلى حل قضايا الحدود، ويمكن أن يكون لها دور في محاربة التطرف والإرهاب، إلى جانب بعض الأهداف الأخرى غير المباشرة، كصد امتداد الناتو والتواجد الأمريكي بالمنطقة، وجعل منطقة آسيا الوسطى منطلق لبناء نظام متعدد الأقطاب، ولذلك تنظر روسيا إلى المنظمة على أنَها خط دفاعي أو مركز دفاعي، لتثبيت وضعها ومنع هذا الجوار المضطرب من التوجه نحو الغرب، ومنه يصبح انضمام روسيا إليها، أحد أهم طرق المشاركة في الشؤون الأوراسية. أما عدم انضمامها فيعني حرمانها من هذه الملكية[2]، كما أنَ انضمام الجمهوريات يعتبر الضمانة الوحيدة الدالة، على التخلص من المد الأصولي والتطرف الديني والإرهاب. وبالرغم من ذلك لم تنجح المنظمة في التصدي للاختراق الأمريكي، الذي استفحل بعد أحداث 11 سبتمبر بدعوى محاربة الإرهاب، حيث سارعت هذه الجمهوريات إلى مساندة العمليات العسكرية الأمريكية، بفتح قواعد عسكرية لها خاصة قاعدة (**ماناس**) في قرغيزستان، وقاعدة (**خان أباد**) في أوزبكستان، وهو ما اعتبر ضرب لكل الجهود الروسية والصينية الهادفة، إلى غلق المنطقة أمام كل محاولات الاختراق الخارجية.

ج-الاتحاد الجمركي الأوراسي: تأسس هذا الاتحاد في 01 جانفي 2010، في أستانة عاصمة كازاخستان، بين روسيا وكازاخستان وكان عبارة عن خطوة أولى، نحو تشكيل تكتل اقتصادي على خطى الاتحاد الأوروبي، حيث قال **بوتين** قبل توقيع الاتفاق أنَ: "...**اجتماعنا اليوم له بالطبع أهمية خاصة، تعادل صنع تاريخ جديد من دون مبالغة**..."[3]، نافيًا أن يكون الاتحاد محاولة لإعادة بعث أو إحياء الاتحاد السوفيتي من جديد، بل يشتمل على الحدود الجيوبوليتيكية والبنيوية لهذا المفهوم[4]، وقد جاءت هذه المبادرة بعد أن أسست كل من روسيا وكازاخستان وبيلا روسيا وطاجيكستان وأوزبكستان منظمة الفضاء (الأورو-آسيوي) عام 2000، بهدف توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول المشاركة، وصولاً إلى تأسيس اتحاد جمركي فيما بينها، إلاَ أنَ الاتحاد الجمركي الذي قام على أساس هذه المنظمة، لم يضم سوى ثلاث جمهوريات جديدة. وهدف هذا التكتل إلى إزالة كافة الحدود الجمركية بين الأعضاء، كما قامت الدول الأعضاء بتأسيس مفوضية مشتركة سميت (بالمفوضية الاقتصادية الأوراسية)، وأصبح بموجبه للدول الأعضاء فضاءً اقتصاديًا منفردًا، يطلق عليه الفضاء الاقتصادي المشترك. واعتبرت روسيا هذه الخطوة ضرورة طارئة، لبقائها كدولة قوية وفعالة ومؤثرة، في النظام الإقليمي والدولي وتوازناته الاستراتيجية، وهذا بعد أنْ تأكدت من استحالة انضمامها واندماجها مع الغرب، تحت أي إطار

---

[1] هاني إلياس الخضر، سليمان علي حسين محمد، "التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى دراسة في المقاصد والنتائج"، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، العدد(18)، السنة (10)، (2016)، ص29.

[2] الخزار، الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي، **مرجع سابق**، ص224.

[3] **المرجع نفسه**، ص225.

[4] Dmithri Trenin, **politique russe en Asie : d'une approche bilatérale à une stratégie globale**, centre Russie/NEI, IFRI. (juin 2016)., https://shorturl.at/ryBS1, pp 07-12. (Accès en : 21.05.2019)

من الأطر الأمنية الأورو-أطلسية المشتركة، أو المجال الاقتصادي والسياسي في إطار أوروبا الكبرى من ليشبونة إلى فلاديفوستوك، وعملت على إنجاح الاتحاد عبر توسيع عضويته، لكن هذه المرة لم تنجح في استقطاب أوكرانيا، التي فضلت قيادتها الجديدة الموالية للغرب استكمال خطواتها الثابتة، نحو التطلع للمشاركة في البناء الأوروبي، وعلى خلاف المتوقع فاجأت أرمينيا العالم بقرارها، في الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي الجمركي، والذي تعتبر موسكو محركه، حيث جذب اهتمام أرمينيا إلى المشروع خاصة، عند إعفائها من الرسوم الجمركية بنسبة 30%، من مشترياتها من النفط الروسي وعرضت عليها، تعريفات تفضيلية لمشتريات الغاز، بالمقابل عارضت الو .م .أ هذا الاتحاد.

2-الآليات العسكرية: من أجل مواجهة التحديات والتهديدات الأمريكية، التي باتت جلية مع الترويج لقيام مشروع الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية، قامت روسيا بالانضمام إلى مختلف الأحلاف في المنطقة، لتنفيذ مرامها فنجحت في بعضها، وأخفقت في البعض الآخر وكان أهمها:

أ-منظمة معاهدة الأمن الجماعي: هي منظمة دولية حكومية وحلف عسكري، تأسست في 2002 وانبثقت عن معاهدة الأمن الجماعي، الموقعة في 15 ماي 1992 في طشقند عاصمة جمهورية أوزبكستان، حيث قامت 06 جمهوريات مستقلة تنتمي إلى رابطة الدول المستقلة من بينها (طاجيكستان، قيرغيزستان، أوزبكستان)، بالتوقيع على المعاهدة، التي أصبحت تعرف باسم حلف طشقند، ثم وافقت الدول سنة 2002 على تحويل المعاهدة إلى منظمة للأمن الجماعي أو حلف عسكري[1].

رغم أنَ الميثاق وقتها قد أشار إلى إنشاء فضاء (استراتيجي مشترك)، وليس إلى منظومة دفاع أو أمن جماعي، لكنها اشترطت على الأطراف عدم اللجوء، إلى استخدام القوة المسلحة في حل النزاعات بينها، إلى جانب رفض الانضمام إلى أي حلف عسكري، يهدد مصالح وأمن أي طرف من الأطراف. ولقد سجل التحاق أذربيجان وجورجيا إلى المنظمة بحلول سنة 1994، لكنهما انسحبتا نهائيًا مطلع سنة 1999، خاصة بعد رفضهم المصادقة على تمديد المعاهدة لخمس سنوات إضافية، أما أوزبكستان وبعد سلسلة انضمامها وانسحابها، فقد تم تعليق عضويتها بحلول سنة 2012. وتسعى روسيا إلى توحيد الموقف بشأن عسكرة الاتفاقية، كآلية بغرض مواجهة أطماع حلف شمال الأطلسي، حيث تمنع موادها الدول الآسيوية من الموافقة على معاهدة حلف شمال الأطلسي، أو التورط في برنامج الشراكة من أجل السلام، وإذا كانت روسيا قد عجزت عن التحكم في جورجيا وأذربيجان، باستعمال هذه الوسيلة قد نجح الأمر مع كازاخستان، التي ارتبطت معها باتفاقية الأمن المتبادل منذ 1992، أين منحت حق الدفاع عن حدودها الإقليمية، وحدود باقي الدول جميعًا، إلى القوات الروسية بما يضمن لها حق التدخل المباشر، تحت ذريعة حمايتها من التدخلات الأجنبية.

ب-إنشاء قوات تدخل أورد سريع: وذلك من جانب الدول الأعضاء في مجلس الأمن الجماعي، حيث دعت روسيا إلى ضرورة إنشاء فرق عمل أو قوات رد الفعل السريع، وهي قوات تقود عمليات عسكرية محدودة في بحر قزوين، للدفاع ضد الهجمات الإرهابية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، سميت بقوات البحر الأسود[2].

ج-إنشاء قواعد عسكرية في آسيا الوسطى: بدأت العلاقات العسكرية الروسية مع دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، عبر إبرام سلسلة من الاتفاقيات الأمنية الجماعية المشتركة، كمعاهدة 15 ماي 1992 للأمن الجماعي، ثم تطور الأمر نحو تقديم الدعم اللوجيستي، خاصة عندما استعانت أرمينيا بالقوات الروسية طواعية، وهي القوات المرابطة على أراضيها

---

[1] Stephen, j, blank, **U, S interests in central Asia and the Challenge to them**.p 07.(Accessed on :15/07/2019 en :16:00) http//www.strategic army studies.mil.

[2] **Op. Cit**, p 08.

منذ عام 1993، والتي كانت مسلحة بدبابات طراز **T.72**، و مزودة بمدرعات حاملة للجنود ومدفعية ونظام دفاع جوي استطاعت من خلالها، تحسين مركزها العسكري في المنطقة، خاصة بعد أنْ تمكنت من إنشاء أول قاعدة عسكرية لها سنة 1996، مما ضمن لها تدخل عسكري مباشر، ثم أقامت نظام دفاع جوي متكامل، مع كازاخستان وقرغيزستان وأرمينيا و طاجيكستان، وتم تحديث وتقوية هذا النظام، بعد قيام الأطراف بمناورات عسكرية مشتركة.

وقد أعلن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (**TTSS**)، أنَ روسيا زودت كازاخستان بـــ 16 طائرة مقاتلة (SU27) وثلاث زوارق دورية، وعدد من صواريخ الدفاع الجوي (S-300)، إضافة إلى 160 ناقلة جنود مدرعة (BTR-80)، تم توريدها إلى أوزبكستان، ورغم ندرة المعلومات حول تفاصيل التواجد العسكري في المنطقة، إلَا أنَ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، كشف عن وجود حوالي 5000 جندي بري روسي في جورجيا لغاية 1999، من بينهم 3000 جندي يعملون مع قوات حفظ السلام في أبخازيا وجنوب أوسيتيا، إلاَ أنَ المصادر تشير إلى انسحاب هذه القوات مؤخرًا من مواقعها في جورجيا[1]. ثم استطاعت سنة 1998 إنشاء قيادة دفاعية مشتركة تابعة لوزارة الدفاع في منطقة "**كاسبيسكا**" في داغستان في ديسمبر 1998، والتي كانت مكونة من الكتيبة (136)، إلى جانب مدفعية ميكانيكية وعدد من السفن الخاصة بأسطول بحر قزوين، وتدعم هذه القوة المشتركة بالخصوص القاعدة البحرية الروسية في (**أستراخان**)، حيث تنظر موسكو إلى العمل العسكري، كإحدى أوراق الضغط التي توظفها، لحماية مصالحها الاقتصادية الحيوية في المنطقة، ولذلك فإنَ تأمين داغستان يضمن تداول أمني جماعي للمنطقة، كما قامت روسيا بإنشاء قيادة حيوية للدفاع الإقليمي في أرمينيا، هدفها تأمين منطقة بحر قزوين، أما في سنة 1999 أعلنت روسيا عزمها نشر صواريخ من طراز 300 أ س أرض- جو في أرمينيا، فردت أذربيجان في فبراير 1999، بالتقدم بطلب نشر قوات أمريكية من حلف الناتو على أراضيها[2].

ومنذ أواخر سنة 2003 استطاعت روسيا أن تخطو خطوات كبيرة، إثر توقيعها لاتفاقية مع قيرغزستان، التي تسمح للطائرات الحربية الروسية، بالهبوط في قاعدة كانت **KANT** الجوية بالعاصمة **بشكيك**، والتي يوجد بها حوالي 500 جندي روسي و200 مدني ونحو 200 مقاتل، ومهمتها تعقب الحركات الإسلامية المسلحة، إلى جانب قاعدتين لتوجيه الغواصات النووية، ومحطة استقبال المعلومات من الأقمار الصناعية العسكرية لتوجيه الصواريخ الباليستية، التي تبعد حوالي 48 كيلومتر مربع عن قاعدة **ماناس** الأمريكية. وكذلك حصلت روسيا على قاعدة **دوشنبه** بعد اتفاقية أمنية مع طاجيكستان عام 2004، وجاءت الصفقة، كإطار لاستبدال الدين المترتبة على طاجيكستان نحو روسيا، والذي بلغ حوالي 900 مليون دولار، مقابل تأسيس القاعدة العسكرية فوق أراضيها، ويوجد فيها حوالي 5000 جندي روسي، وكانت قد احتفظت قبل عام، بفرقة مدرعة من المشاة تضم 10 ألاف جندي وسط طاجيكستان.

هذا إلى جانب قاعدة **كيولياب** التي تتمركز فيها وحدة عسكرية روسية، وتبعد حوالي 300 كم^2 إلى جنوب العاصمة دوشنبه، وهي مجهزة لتتسع لحوالي 50 طائرة عسكرية بما فيها المروحيات، كما أوجدت روسيا لنفسها بعض الترتيبات العسكرية الأخرى، كإنشاء حاميات عسكرية مشكلة ما بين 800 و1500 جندي في قواعد بأرمينيا وجورجيا وكازاخستان طاجيكستان[3]، ورغم ارتفاع عدد الروس في المنطقة المحيطة ببحر قزوين، لكن تبقى هذه الترتيبات ضعيفة، ولا تصل إلى مستوى التهديدات الناجمة عنها، بسبب رفض هذه الدول تقوية ترتيبات الأمن الجماعي في تعاملها مع روسيا، وتفضل أن

---

[1] Ibid.

[2] عبد الناصر سرور، "الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي"، **مجلة جامعة الأزهر غزة**، المجلد(11)، العدد (01)، (2009)، ص68.

[3] **المرجع نفسه**، ص69.

يتم هذا التعاون في إطار ثنائي، عوضًا عن الطابع المؤسساتي الجماعي أو الأوراسي الشامل، خاصة تركمانستان وبدرجة أقل كازاخستان، ثم انسحاب أوزبكستان سنة 1999 من منظمة الأمن الجماعي.

وعلى الرغم من أنَ روسيا تبدو في وضع غير ملائم، لدى مقارنتها بالقدرة العسكرية الإجمالية، لحلف شمال الأطلسي التي يبلغ عدد جنودها حوالي 3.4 مليون جندي عامل، فيما يبلغ قوام الجيش الروسي حوالي 800.000 فرد[1]، إلاَ أنَها اتخذت بعض الإجراءات للتخفيف من وطأة هذا الحصار، الذي يتربع عند حدودها الجنوبية والغربية، ومنها احتفاظها بقواعدها العسكرية التي ذكرنها في المنطقة، بالمقابل عملت على غلق القواعد الأمريكية في إطار اتفاقيات الأمن الجماعي والثنائي، التي وقعتها موسكو مع دول آسيا الوسطى وحوض قزوين، وكانت البداية سنة 2005، أين استطاعت روسيا ممثلة في منظمة شنغهاي للتعاون، غلق القاعدة الأمريكية "**كراتشي خان أباد**" في أوزبكستان، ونفس السياق أعلنت سنة 2009 عزمها على إغلاق قاعدة "**ماناس**" الجوية، قبل أن تسفر المفاوضات عن وضع اتفاق تمديد تواجد القوات الأمريكية فيها[2].

3-الآليات الاقتصادية: وفي هذا الإطار اعتمدت روسيا على ثلاثة أساليب رئيسية:

أ– تفعيل الهياكل القائمة: في إطار رابطة دول الكومنولث، والاتحاد الأوراسي وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بينهم، والتي تقضي بإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة، تقوم على علاقات السوق، من ناحية ثانية أدرك الروس أنَه لمواجهة نفوذ الغرب المتزايد، يتوجب عليهم التعجيل بالانخراط، في المشروعات الاقتصادية القائمة في المنطقة، لكن ليس لروسيا القوة الاقتصادية لمواجهة التنافس الغربي، لذلك قررت الاعتماد على نفوذها لتوجيه الاستثمارات النفطية، والتحكم في طرق نقل الطاقة، من المنطقة الغنية إلى العالم الصناعي.

ب-آلية الاستثمارات النفطية: استخدمت روسيا أسلوب التصدي والاستئثار بحجم الاستثمارات النفطية، حيث عملت على قطع الطريق على الشركات النفطية الغربية، ومنعتها من الاقتراب من القطاعات العامة والرئيسية، في شبكة خطوط أنابيبها الواسعة، وطالبت بأن يكون لها نصيب في الامتيازات، التي تمنح لهذه الشركات على أساس أنَ الاتحاد السوفيتي السابق، كان قد ساعد هذه الدول فيما مضى، على تطوير قدراتها النفطية عبر إنشاء مشروعات نفطية، لذلك يرى الخبراء الروس أنَ لروسيا كامل الحق في السيطرة على هذه الثروات[3]، عبر التركيز على إبرام الاتفاقيات التي تمحور كلها حول التنقيب، الاستخراج، التصدير كما نادت بضرورة فتح المجال أمام شركاتها العملاقة خاصة (**لوك أويل**) من أجل إنجاز هذه المهمة.

ج-الهيمنة على طرق ومشاريع مرور النفط: تنظر موسكو إلى النفط على أنَه الأداة الأساسية، التي يمكن استغلالها لإدامة النفوذ الروسي في مجالها الحيوي، وكذا عدم فسح المجال أمام التغلغل الغربي، ولذلك استعانت بأسلوب نشر القوات العسكرية، لفرض الحماية على خطوط الأنابيب، من أجل حماية احتياطاتها النفطية، دون أنْ تغفل عن رغبتها الرئيسية في الاستئثار بنقل الغاز والنفط القزويني، والذي تفضل أن يمر عبر أراضيها وضمن شبكتها التوزيعية، وذلك ليس لتحقيق العوائد المالية فقط، بل حتى لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية أخرى، يأتي في مقدمتها ممارسة النفوذ

---

[1] بريان فريديريك وآخرون، **تقييم ردود الفعل الروسية على تعزيزات الو. م. أ وحلف شمال الأطلسي**، (كاليفورنيا: منشورات مؤسسة RAND، 2017)، ص7، على الرابط: https://shorturl.at/mql79، تاريخ التصفح: 2021/07/12.

[2] Thorez, **Op. Cit**, p 03.

[3] **Op.Cit**.p 04.

والتأثير على الدول الحبيسة، التي لا تملك منفذًا متصلًا بالبحار المفتوحة، حتى تسوق منتجاتها الطاقوية خاصة كازاخستان وتركمانستان[1].

وتحمي روسيا شبكاتها النفطية باستخدام القوة، مثلما أكدت عليه عقيدتها العسكرية لعام 2000، والتي أعلن فيها فلاديمير بوتين عن أنَ أمن الإمدادات النفطية والغازية الهائلة، يفرض على موسكو توسيع وظائف القوات المسلحة الروسية، التي أصبحت تتضمن خلق الشروط، لأجل تأمين النشاط الاقتصادي الروسي، وحماية المصالح القومية الروسية في البحار الإقليمية، إلى جانب حماية المصالح في إطارها الاقتصادي. ولهذا أصبحت روسيا لا تتوقف عن محاولة إقناع الدول القزوينية بالامتياز، الذي توفره شبكتها القديمة لنقل الغاز والنفط، وفي أحيانًا أخرى وصل هذا الإقناع إلى مستوى الضغط أو التهديد، كالشراكة الطاقوية بين روسيا والاتحاد الأوروبي، عندما أكد الروس على حتمية تجنب خط الأنابيب، الذي ينقل الغاز من روسيا إلى أوروبا عبر الأراضي الأوكرانية، وبالفعل تم الاتفاق على اختيار الأراضي البولونية كبديل، كما تقوم روسيا بشراء الغاز من تركمانستان لاستعماله محليًا، بينما تقوم ببيع غازها إلى أوروبا، في الوقت الذي يمر فيه الغاز التركماني، نحو جورجيا أوكرانيا عبر الأراضي الروسية، وفي هذه الحالة يكون لروسيا عدة امتيازات محققة منها، القدرة على بسط نفوذها على الممر وضمان حق المرور، و أن تستبعد الدول المصدرة من الحصول على صفقات، بالمقابل تتفرغ هي لعقود الطاقة، وتتفرد بوصف الدولة الوحيدة التي تزود أوروبا بالغاز، حيث لا تكون مجبرة على بيع غازها لدول تعجز عن تسديد مستحقاته، أما بالنسبة للخطوط التي تدعمها روسيا فهي:

1-**خط (باكو–نوفورسيسك)** على البحر الأسود طوله 1346 كم، طاقته الاستيعابية تقدر بحوالي 80 ألف برميل يوميًا، حرصت روسيا على أنْ يكون هو الخط الوحيد الذي ينقل نفط أذربيجان، وذلك لارتباط أمنها الطاقوي بالسيطرة على خطوط النقل، إما عبر المرور على أراضيها أو على الأقل عبر التنسيق معها، وعلى الرغم من أنَ أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، تنقلان في الوقت الراهن ثرواتهما عبر شبكة الأنابيب التي تمر بالأراضي الروسية، وهي الشبكة القديمة التي تم بناؤها في فترة الاتحاد السوفيتي[2]، إلاَ أنَ حالة الأنابيب القديمة وطاقتها الاستيعابية مقارنة بكميات الإنتاج المتوقعة، إلى جانب رغبة الدول في الخروج من الهيمنة الروسية، دفعت بتلك الدول إلى البحث عن بدائل جديدة، خاصة بعد الإعلان عن مشروع تراسيكا TRACECA Transport Corridor Europe Caucasus Asia، الذي يأتي في إطار إطلاق المشاريع التجارية القائمة على ربط آسيا بأوروبا، عبر شبكة متطورة من الطرق البرية والبحرية وسكك الحديد، التي تعيد الاعتبار لمحاور تجارية قديمة، دون المرور بالأراضي الروسية (طريق الحرير الجديدة)، ويبدأ هذا المشروع من البحر الأسود وأوكرانيا ليصل إلى جورجيا، ثم ميناء باكو عابرًا بحر قزوين، ليصل إلى ميناء تركمنباشي بتركمانستان، ثم إلى بقية دول آسيا الوسطى، ويسمح بمرور المبادلات التجارية عامة و الطاقوية منها خاصة[3].

2-**خط كازاخستان- ميناء نوفورسيسك الروسي**، وينطلق من حقل تنجيز بكازاخستان، إلى ميناء نوفورسيسك على البحر الأسود ومنه إلى الأسواق العالمية[4]، والذي بدأ تشغيله عام2001، بعد جملة من المصاعب التقنية والمالية، تبلغ طاقة استيعابه 1.34 مليون برميل، يمتد على مساحة 990 ميلاً، وتقوم شركة كونسوريوم أنبوب نفط بحر قزوين CPC باستغلاله، حتى وصلت قدرة إنتاج كازاخستان إلى حدود نصف مليون برميل في اليوم سنة 2003، ويوفر الخط 04 ألاف

---

[1] قحطان، مرعي، **مرجع سابق**، ص ص303، 304.

[2] كسبة، **مرجع سابق**، ص963.

[3] Romer, **Op.Cit**, p 60.

[4] كان هذا المشروع موجوداً أصلاً قبل إطلاق المشروع التركي-الأمريكي والمعروف بخط (باكو-جيهان).

فرصة عمل من شأنها إعالة 102 ألف فرد، وقد صادف هذا الخط عدة عراقيل، كان أهمها بعض المشاكل الناجمة، عنْ رفض جمهورية تركيا تكثيف حركة مرور ناقلات النفط الروسية، عبر مضيق البوسفور والدردنيل، والتي يمكن أنْ تؤثر على الجانب البيئي للبحر الأسود وبحر مرمرة.

إلى جانب هذا الأنبوب ، فقد أبرم الطرفان اتفاق يقضي، بربط حقل أتيران الكازاخي، بشبكة أنابيب البلطيق الروسية وهو ما مكن كازاخستان من تصدير كميات إضافية، تم تصريفها عبر هذا الأنبوب إلى بحر البلطيق ثم إلى أسواق أوروبا من خلال الموانئ اللتوانية، وبالإضافة إلى هذه الجهود، تسعى وزارة الطاقة الروسية، إلى تمكين كل من كازاخستان وتركمانستان، من تطوير ونقل جزء من إمكانياتها، عبر استخدام ناقلات النفط الروسية، من بحر قزوين إلى ميناء نوفورسيسك على البحر الأسود، ثم إلى الساحل الأدرياتيكي عبر الموانئ الكرواتية[1]. ورغم هذا التعاون الثنائي، إلاَ أنَ روسيا تمتلك شبكة أنابيب، لنقل الغاز في حوض الفولغا غرب سيبيريا، ما يجعلها قريبة جغرافيًا من محطات استغلال النفط في كازاخستان، كما تمتلك مشروعها الخاص بأنابيب نقل النفط، حيث يمتد خط أنابيبها من بحر قزوين عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيسك على البحر الأسود، ثم يتم تفريغ النفط في الناقلات النفط، التي تقوم بشحنه إلى الأسواق الغربية، مرورًا بمضيق البوسفور وتمر شبكة أنابيبها، بمنطقة القوقاز عبر الأراضي الشيشانية، لكن يبقى الأشكال الوحيد هو أنَ هذا الخط يمر عبر أراضي غير مستقرة، وطقس غير ثابت إلى جانب ازدحام ميناء نوفورسيسك، والخريطة أدناه مسار خط النفط باكو-نوفورسيسيك وخط تنجيز-نوفورسيسيك.

خريطة رقم (05): مسار خط نقل النفط باكو-نوفورسيسيك وخط تنجيز-نوفورسيسيك

المصدر: https://shorturl.at/AtKJD

4-الآليات السياسية (التقارب الروسي-الصيني): اعتمدت روسيا من أجل كبح جماح الهيمنة الأمريكية، على آلية التقارب السياسي والاقتصادي، الذي وصل في مرحلة معينة إلى حد الشراكة الكاملة أو الاستراتيجية الشاملة سنة 2010، وجاء تعزيز هذه الشراكة في وقت تأكد فيه الطرفان الروسي والصيني، من جدية الخطر الذي تشكله الو. م. أ على مصالحهما في آسيا، خاصة بعد إعلان الرئيس **أوباما** عن تبني استراتيجية التوجه الآسيوي (ASIA PIVET)، التي تركز على تطوير العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية بدول آسيا وأستراليا، ولذلك اتخذت العلاقة بين الطرفين ومنذ البداية الصبغة الأمنية، فانصبت عملية التقارب على التصدي لأبعاد التهديدات المحيطة بالطرفين.

[1] Romer, **Op. Cit**, p 61.

فمنذ سنة 1994 أدت الظروف غير المستقرة، والتي شهدتها الدولتان وخاصة أزمة تايوان في الصين، والتي تحولت إلى مواجهة عسكرية مع الو. م. أ، إلى جانب الضغوط الاستراتيجية التي واجهتها روسيا (توسيع حلف شمال الأطلسي شرقًا أو حتى اندلاع الحرب الشيشانية الأولى)، دفعت كل هذه المعطيات إلى تشكيل هذه الشراكة، التي وصفت (بالشراكة البناءة) وكانت قائمة على المساواة والثقة، من أجل التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، وقد تعززت هذه الشراكة بتوقيع الطرفان على **"اتفاق الشراكة الاستراتيجية للقرن 21"**، الذي تضمن جملة من القضايا الأمنية، أبرزها التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين[1].

ثم، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وفي ظل ازدياد التخوف الروسي – الصيني من سياسات الهيمنة والانفراد الأمريكية تعززت العلاقات بين البلدين بتوقيع معاهدة **"حسن الجوار والصداقة والتعاون"** في موسكو، وكانت هذه المعاهدة بمثابة الاتفاق الأول بين قوتين أوراسيتين بعد الحرب الباردة، كما تضمنت واقع واعتبارات جيوبوليتيكية وعسكرية واقتصادية، وقد حملت تصريحًا ظاهرًا ورسالة واضحة للعالم الغربي، بأنَ تحولًا جيوبوليتيكيًا كبيرًا سيحتل مكانة هامة في ميزان القوى في أوراسيا، من أجل معادلة الهيمنة الأمريكية، لذلك عبر معلق ومحرر في وكالة رويترز: " بأنَ الشراكة الروسية- الصينية مبنية على الخصومة المشتركة لا على القيم المشتركة"[2]وهو الاتفاق الذي أسفر عن إنشاء **"منظمة شنغهاي للتعاون"**، التي عُدت بداية ونواة التفاهم الروسي- الصيني، لموازنة التوجهات الأمريكية، ولاسيما فيما يتعلق بالدرع الصاروخي، وفي هذا السياق نظمت مناورات عسكرية مشتركة سميت بمهمة السلام سنة 2007، والتي كانت بمثابة أول مناورة عسكرية في إطار منظمة شنغهاي، مما أدى إلى وصف المنظمة على أنَها تحالف أمني إقليمي، تحول إلى منظمة إقليمية اقتصادية، أما عن الشراكة الاقتصادية بين الطرفين، فقد بدأت بالإنعاش مطلع سنة 2001، خاصة على بعد وصول (بوتين) إلى الحكم، الذي ركز خلال زيارته لبكين في نفس السنة، على إنجاح مفاوضات تصدير و استراد الغاز المتعثرة منذ 1995 بسبب عدم الاتفاق على سعر الغاز، حيث وقعت الدولتان على اتفاق، لدراسة جدوى بناء خط أنابيب للنفط قدره 1700 كم، مع منح الإذن لشركة (**غازبروم**) الروسية لاحتكار بناء هذا الخط، ويرجع السبب إلى التنامي السريع لحجم المبادلات البينية، التي كانت في مستوياتها الأدنى خلال التسعينات، وحليًا يبرز التقارب الروسي الصيني في العديد من القضايا الدولية الراهنة، فخلال الحرب الروسية الأوكرانية أبرزت الصين تعاطفًا واضحًا مع الموقف الروسي ضد أوكرانيا، كما تطابقت مواقف البلدين في القضايا الإقليمية وخاصة في الملف النووي الإيراني، عند تبنيهما للرؤية الإيرانية حول كون برنامجها النووي هو للأغراض السلمية، ورفضهما أي عمل عدائي ضد إيران، إلى جانب اهتمامهما بالقضايا المشتركة ذات الطابع العالمي مثل التغيرات المناخية، أين فرضا تصورهما على أمريكا خاصة في قمة دوربان 2011[3]، وكانت آخر القضايا التي أبرزت تطابق البلدين هو موقفهما من الهجوم الإسرائيلي على المدنيين في غزة.

---

[1] فرقاني فتيحة، "راهن العلاقات الصينية-الروسية: بين الشراكة الاستراتيجية واحتمالات التحالف العسكري"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، والإنسانية** المجلد(03)، العدد (05)، (2016). ص ص84، 85.

[2] إلياس قسايسية، "العلاقات الروسية الصينية وأثرها على التوازن الدولي في القرن الحادي والعشرون"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد(06)، العدد(02)، (2020)، ص 199.

[3] امتدت أشغال قمة دوربان في جنوب إفريقيا ليومين إضافيين، وذلك لتجنب فشب القمة لإنقاذ بروتوكول كيوتو حول الاحتباس الحراري، وذلك بسبب المواقف الصينية المتشددة حول رفضها لتخفيض الغازات المنبعثة، مع تحميل دول الشمال المسؤولية، وهو الموقف الذي دعمته روسيا.

الفرع الثالث: حدود ومعوقات تنفيذ الاستراتيجية الروسية

رغم استخدام روسيا الدائم لمختلف الآليات السابقة في سياستها الخارجية، إلاّ أنّها ما تزال تكافح للإبقاء على دورها كقوة مهيمنة في فضائها الحيوي، وتصطدم بمعوقات، تبطئ تنفيذ الترتيبات الروسية في المنطقة، والتي يمكن تحديدها في العناصر التالية:

1-المحددات الداخلية:

أ-ضعف دور الخارجية الروسية: وهو ما اتضح في الكلمة التي ألقاها بوتين في سنة 2006، أمام تجمع لسفراء روسيا، حيث شن هجومًا على السفراء الموزعين على حوالي 130 دولة، بمناسبة مرور 200 على تأسيس وزارة الخارجية الروسية، أين اتهمهم بعدم القيام بواجبهم للدفاع عن مصالح روسيا.

ب-الأزمة الاقتصادية: امتلكت روسيا دائمًا التفوق والقوة العسكرية، لكنهَا لم تمتلك القوة الاقتصادية الكافية حيث دفعت سياسة **يلتسن** أسلوب (العلاج بالصدمة)، الاقتصاد الروسي نحو المزيد من الأزمات والانعكاسات، وازداد الوضع سوءًا عقب قرار توقيف انتاج المركب العسكري الصناعي، بعد تعهدها أمام العالم الغربي بالحد من التسلح، وهو ما أثر على خزينة الدولة، التي كان يسهم فيها هذا القطاع بحوالي 80%، مما أدى إلى استفحال الديون الخارجية، التي بلغت حوالي 165 بليون دولار[1].

ج-ضعف القوى السياسية الداخلية: حيث أدى تصدع الاتحاد السوفيتي وانهياره، إلى ضعف وتراجع مكانة روسيا خاصة بعد وصول **يلتسن** إلى الحكم، الذي عُرف بشخصيته المهادنة للغرب والمستسلمة له، وهو ما شجع الأقاليم البعيدة، في المطالبة بالانفصال عن المركز موسكو، وحتى في ظل القيادة الحالية ما تزال روسيا عاجزة عن رسم سياسة واقعية، تقلل من الرغبات المتصاعدة والداعية لمنح المزيد من الاستقلالية، وذلك لأن موسكو لم تتخلص وبشكل نهائي من أساليبها القديمة، كما لم تغير من نظرتها الاستعمارية لدول المنطقة، إذ عملت على جعل رابطة الدول المستقلة فضاءً سياسيًا واستراتيجيًا وعسكريًا، لرسم معالم تصورها الانفرادي وسياستها الأحادية، لذلك فأنْ تسعى الجمهوريات السابقة والأقاليم التابعة، إلى تحقيق استقلالها فهذا يعد أمرًا عاديًا، لكن أنْ تسعى جمعيها إلى قطع كافة الروابط الثقافية والحضارية مع موسكو فهو أمر يدعوا إلى التساؤل.

2-المحددات الخارجية: صعوبة مواجهة موسكو وبكين عبر منظمة شنغهاي للأطماع الخارجية، خاصة بعد عجز اتفاقيات الأمن الجماعي الموقعة بين الجمهوريات السابقة وروسيا في إيقاف التغلغل الغربي، الذي زادت حدته بعد إعلان الو. م. أ حربها الكونية ضد الإرهاب، في البداية باركت روسيا هذا التواجد، وسمحت بفتح مجالها الجوي أمام الطيران الأمريكي، في الوقت الذي أدت هذه الخطوة إلى ظهور نتائج عكسية، صبت في غير مصلحة روسيا، حيث عززت دول آسيا الوسطى هي الأخرى، من علاقاتها العسكرية مع واشنطن، في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام (**P.f.P**)، في حين تبين أنَ الو. م. أ كانت تخطط لإبقاء قواتها في المنطقة لفترة طويلة، مما جعل موسكو وبكين تطالبان من واشنطن في سنة 2005 سحب قواتها من قرغيزستان وأوزبكستان، بينما اتهمت وسائل إعلام أمريكية موسكو، بابتزاز حكومات المنطقة، وإرهابها لتفكيك القواعد الأمريكية.

هذا إلى جانب تعاظم التهديدات الأمنية وانتشارها، كنتيجة للصدام المسلح بين الحركات الإسلامية، وحكومات دول آسيا الوسطى خاصة حزب النهضة، حزب التحرير الإسلامي، الحركة الأوزبكية الإسلامية، وافتقارها للاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، مما دفع بحكومات هذه الدول ، إلى البحث عن بديل استراتيجي غير روسي، لكن يعد استمرار

[1] الراوي، **مرجع سابق**، ص179.

الخلاف بين دول حوض قزوين، حول النظام القانوني للبحر وطرق استغلاله، أكبر عقبة في تنفيذ المساعي الروسية، حيث ألقت هذه القضية بظلالها على نفوذ روسيا، خاصة بعد التذبذب الذي ميز موقفها القانوني، بين اعتبار حوض قزوين بحرًا دوليًا أو بحيرة مشتركة، هذا الفراغ فتح المجال أمام الشركات الأجنبية، بهدف استغلال الحقول النفطية الناشئة في هذه الجمهوريات، التي تبحث بدورها عن أطراف دولية، تمتلك الخبرة والإمكانيات اللازمة.

من ناحية أخرى، شكل استمرار توسع حلف شمال الأطلسي نحو شرق أوروبا، وإطلاقه لمشروع الدرع الصاروخي، تهديدًا مباشرًا لروسيا، إذ يعمل هذا البرنامج نظريًا على الإخلال، بنظام التوازن الاستراتيجي بين روسيا والصين، ففي الوقت الذي يوفر المشروع للو. م. أ تفوقًا استراتيجيًا غير مسبوق، يجعلهما مكشوفي الظهر، لدرجة قصوى لم يصلا إليها حتى في أقصى درجات التوتر الدولي خلال الحرب الباردة، أما عمليًا فيسمح هذا النظام للو. م. أ بإسقاط أي صاروخ باليستي، ينطلق إليها أو باتجاه أحد حلفائها، ويكون قادمًا من روسيا أو الصين، في الوقت نفسه لا تستطيع أي منهما إسقاط أي صاروخ أمريكي من المستوى نفسه، لذلك فإنَ التخوف الروسي من المشروع، ليس لأنَه يضمن حماية الأراضي الأمريكية فحسب، بل لأنَه يشكل الخطوة الأولى في الاستراتيجية الأمريكية المعولمة، وأنَ مراحله اللاحقة، تهدف إلى توفير غطاء مماثل، لحلفاء واشنطن البعيدين عنها جغرافيًا، والقريبين من المجال الحيوي الروسي، والذي يكون مركزه في كل من (بولندا والتشيك)[1]. ولعل حظوظ موسكو في الانفراد بثروات بحر قزوين، تتناقص يومًا بعد يوم بفعل ازدياد ساحة التوتر، مع دخول فاعلين محليين إلى ساحة المنافسة، وقيام سياسة المحاور السياسية: كالمحور الروسي-الأرميني-الإيراني، ضد المحور التركي الأذربيجاني-الإسرائيلي، المدعوم من قبل الو. م. أ[2].

ومما سبق نستنتج أنَ العمل بمبدأ الأوراسية، قد أثر على أولويات السياسة الخارجية الروسية، التي أعادت التركيز وفق تصوراتها الاستراتيجية الجديدة، على أهمية منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، خاصة بعد ربط منظومتها الأمنية، بمجريات الأحداث والتهديدات، التي تقع في وسط آسيا، هذا التحول الذي سجلت بداياته في التسعينات، وظهر جليًا خلال فترة حكم الرئيس بوتين، عندما صبغ سياسة بلاده ببعد إقليمي (أوراسي)، ركز فيه على ضرورة استرجاع روسيا لمكانتها وإعادة قوتها العسكرية إلى سابق عهدها، بهدف حماية المصالح القومية، ضمن المجال الحيوي السابق، الذي لم يسلم من محاولات الاختراق الغربية، التي هدفت في مجملها إلى عزل روسيا عن جوارها القريب، ومحاصرتها وخنقها في محيطها الإقليمي، لذلك عمدت إلى تطبيق بعض الترتيبات الأمنية والمؤسساتية والاقتصادية لفك هذا الطوق، حيث بادرت إلى إنشاء بعض القواعد العسكرية على أراضي دول آسيا الوسطى، إلى جانب ربط علاقات وتحالفات مؤسساتية، أسفرت عن قيام منظمة شنغهاي للتعاون، والتي جاءت كنتيجة حتمية فرضها جو التقارب الروسي مع العملاق الصيني، و اتخذ نمط الشراكة الاستراتيجية الشاملة، واحتوى على مضامين اقتصادية وعسكرية. ورغم كل الجهود السابقة إلَا أنَ النهوض الروسي، ظل رهين بعض المحددات، التي أفرزتها الظروف الداخلية والخارجية، والتي أثرت على حجم وقوة هذه العودة.

---

[1] الواقع أنَ الو. م. أ مجسدة في إدارة (باراك أوباما)، قد قررت ضرورة التخلي عن مشروع نشر الصواريخ في أوروبا الشرقية وتجميده، وهو القرار الذي كان قد اتخذه جورج بوش الأب، عقب نشر 10 صواريخ اعتراضية في بولندا، ونصب رادار في جمهورية التشيك لمواجهة ما اصطلح عليه "الدول المارقة".

[2] سرور، **مرجع سابق**، ص ص69،70.

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للطرف الأمريكي

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة بحر قزوين، على قمة اهتماماتها وأهدافها الاستراتيجية منذ أمد بعيد، ثم منحت أحداث 11 سبتمبر، الفرصة أمامها لتصفية حساباتها القديمة والمتجددة. لذلك فإنَ أي تحول سياسي أو أمني أو عسكري، عرفته دول حوض قزوين، مرتبط بشكل أو بآخر بالدور الذي لعبته أمريكا، والذي لا يمكن تجزئته عن سياستها الخارجية تجاه المنطقة، وحتى نتمكن من تحليل هذه الأخيرة، ينبغي في البداية الإشارة إلى أهم التوجهات الكبرى، التي هندست السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه أهم المناطق الواعدة في العالم، خاصة منطقة بحر قزوين، باعتبارها نقطة لإعادة النظر في شكل ومستقبل النظام الدولي والعلاقات الدولية.

المطلب الأول: تطور الدور الأمريكي في منطقة بحر قزوين

الفرع الأول: تأثير توجهات الفكر الاستراتيجي على تطور السياسة الخارجية الأمريكية

1-جدلية الانعزالية أوالمشاركة: على مدار القرن 19 صاغت الو. م. أ سياستها الخارجية، وفق مبدأ (الانعزالية) عن صراعات العالم الخارجي، وهو المبدأ الذي وضعه المؤسسون الأوائل، حيث أهدى الرئيس الأول **جورج واشنطن** إلى أمته نصيحة بليغة بقوله: **"... لن يكون من التعقل أن نورط أنفسنا بوشائج مصطنعة، ضمن التقلبات لسياسة أوروبا أو الائتلافات والتناظرات الرتيبة لأصدقائها أوأعدائها، ينجينا موقعنا القاصي والمستقل ويقدرنا على طرق شأو مخالف..."**[1]. والملاحظ أنَ واشنطن قد رسم سياسة بلاده الخارجية، انطلاقًا من موقعها القصي والعصي، الذي يعتبر أشد حصانة من موقع بريطانيا، حيث تعد جزيرة محصنة ومعزولة نسبيًا عن البر الأوروبي الرئيسي، لذلك قامت سياسة الو. م. أ منذ البدء، على الانعزال التام والنأي بالنفس عن مشكلات العالم القديم، ورسمت لنفسها خطًا لا تتجاوزه، وهو أنَ الأولوية محصورة في الاكتفاء بترتيب أوضاع العالم الجديد، الذي يقع غرب المحيط الأطلسي.

بعدها جاء **"مبدأ مونرو"** سنة 1893، ليزيد في بلورة هذا الطرح بشكل أكثر عمقًا وجدية، خاصة بعد أن ناد (بأمريكا للأمريكيين) وتحول إلى عقيدة متكاملة قائمة على شقين، أولهما عدم التورط في صراعات القارة الأوروبية، وثانيهما منع أوروبا من التدخل في شؤون أمريكا، وهي العقيدة التي عبر عنها **"جيمس مونرو"** بقوله: **"... ليس لنا شأن أو لسياستنا، في الحروب الدائرة بين القوى الأوروبية، لبواعث تخصهم وحدهم..."** فيما حذر القوى الأوروبية، بأنَ الو. م. أ سَتعُد أي توسع أوروبي، في أية بقعة من النصف الغربي، خطرًا يحدق بسلامتها وأمنها[2]، ورغم أنَ الكثيرين قد اعتبروا أنَ إتباع أمريكا لسياسة العزلة، قد أثر على حجم مكانتها الدولية وقلل من دورها الخارجي، لكن في الواقع أتاحت مرحلة العزلة أمامها، استكمال مرحلة البناء الداخلي، وتمكنت من التحول إلى قوة صناعية عالمية، خاصة بعد أنْ سيطرت على ثلث احتياطي الذهب في العالم، وتضاعفت صادراتها سبع مرات، كما ساعدت سياسة العزلة، على ترتيب أوضاع القارة الأمريكية، خاصة عندما رسمت الحدود بينها وبين كندا والمكسيك، ثم اتجهت نحو منطقة بحر الكاريبي ووسط أمريكا، وشقت قناة (بنما)،ثم تمكنت من دحر القوى الاستعمارية الأوروبية من القارة الأمريكية، خاصة بعد فوزها ضد إسبانيا سنة 1898، أين استطاعت أن تنظف القارة الجديدة من آخر وجود أوروبي، هنا بدأ الشعب الأمريكي يوجه نظره إلى مصالح الو. م. أ، التي تقع خارج حدود دولته، لذلك وخلافًا لما يبدو عليه مبدأ (مونرو) ظاهريًا، فهناك من يعتبره مبدأ

---

[1] إبراهيم أبو خزام، **أقواس الهيمنة دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية مطلع القرن 20 حتى الآن**، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، 2005) ص13.

[2] **المرجع نفسه**، ص14.

استعماري، يبدأ بالتركيز على مشاكل العالم الجديد (القارة الأمريكية)، وتسخير إمكانيات هذا الجزء خدمة للقوة الصاعدة واستعدادًا لوثبة أو انتفاضة جديدة، وهنا كانت أمريكا قد رسمت قوس الهيمنة الأول في تاريخها السياسي[1].

بعد انتخاب روزفلت رئيسًا للبلاد سنة 1901، انتقد سياسة العزلة عندما تتبعها أمة مقتدرة لها مصالح خارجية، تتخطى مكاسبها في البقاء متقوقعة، ولذلك فقد شهدت فترة حكمه بعض حالات التدخل في شؤون الدول الأمريكية كهايتي، وجمهورية الدومينكان واحتلال كوبا، على أنَ أهم تطور دعا إليه روزفلت، وأثر على توجهات بلاده الخارجية، هو الدعوة إلى الخروج من القوقعة الأطلسية نحو الآفاق البعيدة، والمشاركة في الشؤون العالمية، معتبرًا أنَ رسالة أمريكا تكمن في ضرورة تحولها إلى (حارس للميزان العالمي)، خاصة بعد أنْ أصبحت قوة عظمى، ومن طبع الأمم العظمى ليس ممارسة الفضيلة، ولكن تنشيط مساهمتها في الشأن العالمي، ولقد لخص روبرت كاغان **kagan robert** ذلك بقوله:**"...لقد كان نتاج إيديولوجية عالمية، كما هو موضح في إعلان الاستقلال، لقد عكس رؤية الأمريكيين لأنفسهم كحارس متقدم للحضارة، ضد الدول المتخلفة والهمجية، في حينْ أنَ سياستها الخارجية، كانت تتحلى فيها بالقوة لجعل أمريكا آمنة وحرة، أما حاليًا أصبحت الحرية مضمونة، وتجبرنا على ممارسة القوة في الخارج كواجب أخلاقي..."**[2].

في هذه المرحلة، عمل **روزفلت** على إسماع الصوت الأمريكي لقادة الدول الأخرى، حيث سارع إلى تأييد بعض الحروب كالغزو الياباني لكوريا سنة 1908، بينما ساند الصين بعد هزيمتها سنة 1901، وعندما أعلن عن سياسة (الباب المفتوح)، و طرَق أبواب المؤتمرات الدولية، عندها دب النشاط في مؤسسات الدبلوماسية الأمريكية، غير أنَ فترة حكم **روزفلت**، لا تزيد عن كونها مجرد مرحلة انتقالية زرعت فيها الشكوك، حول مبدأ الانكفاء والانعزالية، وهيأت الرأي العام الأمريكي نحو مرحلة جديدة هي(مرحلة المشاركة العالمية)، والتي كان عليها الانتظار لعدة سنوات أخرى[3]، حتى تتحول إلى سياسة خارجية رسمية[4].

ثم وخلال الحرب الباردة جسد الهجوم العسكري الياباني على قاعدة بيل **هاربر** سنة 1941 الغطاء القانوني والسياسي لتخلي الو. م. أ عن هذه السياسة والعودة إلى المشاركة الدولية، حيث أعلن الكونغرس في اليوم التالي للهجوم، الحرب على اليابان ولم تمر سوى 03 أيام، حتى أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب، على أمريكا ولينغمس العالم بعدها في حرب شاملة. وهنا شكل دخول الولايات المتحدة المتأخر في حرب بعيدة عن جغرافيتها، ليس بداية خروجها من عزلتها فقط، بل بداية هيمنتها العالمية، خصوصًا بعد إلقائها للقنبلة النووية على اليابان، مما أضفى نوعًا من القوة والمكانة على اسم أمريكا، ثم ظلت بعدها الو. م. أ محتفظة بميزان تجاري رابح، إلى جانب قوة عسكرية متفوقة، مما ساعدها على التحكم في رسم مصير العالم؛ عند هذه المرحلة أعلنت واشنطن عن مشروع مارشال، وهو خطة اقتصادية أطلقها وزير خارجيتها جورج مارشال من أجل مساعدة الدول الأوروبية على إعادة إعمار ما دمرته الحرب، تمكنت الولايا ت المتحدة من خلال بريق هذا المشروع من إبعاد الدول الأوروبية عن فلك الاتحاد السوفيتي، وجعلها تقترب من قيم الليبرالية الأمريكية،

---

[1] **المرجع نفسه**، ص15.

[2] Nicholas Kichen,**" American power for what ? Ides unipolarity and America's search for purpose between the wars 1991-2001"** . (A thesis submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy, London, September 2009)..p 89.

[3] أعادت الو .م .أ الاعتماد على مبدأ العزلة الدولية في سياستها الخارجية، في عدة مناسبات أهمها: الفترة الممتدة من 1919 و1941 ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

[4] أبو خزام، **المرجع السابق**، ص ص16-31.

وتتطبع بأفكارها ومفاهيمها، وفي ذات الوقت غلق الطريق أمام الاتحاد السوفيتي، في إطار سياسات الاحتواء، وهنا رسمن أمريكا قوس هيمنتها الثاني.

2-الحرب الباردة وسياسة الاحتواء: خيمت محاولات الاحتواء على أجواء الحرب الباردة، وانعكست على توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، الذي جعل من علاقاته مع الكتلة السوفيتية، أُولى أولويات السياسة الخارجية. في البداية لم يكن ذلك واضحًا، بالنسبة لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية، الذين ظلت تساورهم الشكوك، حول موقع الاتحاد السوفيتي، ما إذا كان ما يزال حليفًا استراتيجيًا، أو أنَ ظروف الحرب الباردة، قد ألقت بضلالها على هذه الشراكة، التي سوف تتحول إلى صراع استراتيجي، ثم حسم الأمر عندما أرسل الدبلوماسي المعروف "**جورج كينان**" والمتخصص في شؤون الاتحاد السوفيتي منذ 1926، برسالته المعروفة كأطول تلغرام على الإطلاق في التاريخ الدبلوماسي، والتي تكونت من 8000 كلمة، أرسلها من السفارة الأمريكية بموسكو في سنة 1946، حيث كان **كينان** يعلم أنَ هذا الإجراء سيجذب الانتباه، وأنَه سوف يتم قراءة الرسالة، التي جاءت في شكل تقرير نصح وتحذير من النزعة التوسعية، لنظام جوزيف ستالين وتقديم المشورة لتقوية السياسة الأمريكية تجاهها[1]. حيث وصف النظام السوفيتي، بالتوسعية الملازمة للشيوعية والحاجة الأمريكية لمقاومتها، وأوصى خلاله بسياسة الاحتواء تجاه الاتحاد السوفيتي، مما مهد الطريق لظهور بوادر الحرب الباردة بين الطرفين.

يشير **جورج كينان** في تقريره بدقة، إلى أنَ أهم أسباب وحتمية المواجهة، بين العالمين الاشتراكي والرأسمالي، تعود بالأساس إلى خصائص النظام الاشتراكي في حد ذاته، فالطابع السياسي للقوة السوفيتية، كما نعرفها هو نتاج الإيديولوجية والظروف، فبالنسبة للأيديولوجية فهي المورثة عن الحركة الثورية، التي ولد منها النظام، أما بالنسبة للظروف فهي التي مورست فيها السلطة في روسيا على مدار 30 سنة تقريبًا، ولذلك فإنَ أية محاولة لفهم هذا السلوك ومكافحته بفاعلية، لا تكون إلاَ عبر تحليل العلاقة بين هذين المتغيرين. وأولى هذه الأفكار هي الخصومة الفطرية بين الرأسمالية والاشتراكية، التي تنعكس على سلوك روسيا في المجتمع الدولي، الذي يعتقد أنَ أهداف العالم الرأسمالي، تتعارض مع أهداف النظام الاشتراكي، حتى وإن أشار إليها الكرملين كإجراء تكتيكي روسي، نظرًا إلى أنَ إدارته السياسية تفتقر إلى الصراحة وتستمد من الشك والعداء. وأشار **كينان** في تقريره أيضًا، إلى أنَ الروس قد قرروا المضي قدمًا، في نظرية الإطاحة بالنظام الرأسمالي إلَا أنَ حتمية السقوط، غير مرتبطة بتاريخ محدد، لذلك تفرض التحديات المرحلية عدم تشتيت القدرات الأمريكية، في عمل مغامر وسابق لأوانه. ويؤكد على أنَ الكرملين لنْ يتردد في التراجع أمام قوة متفوقة، ولا يوجد جدول زمني يعجل به، لأنَ نشاطه السياسي هو مجرى مائع، يتحرك باستمرار نحو أهداف محددة، يتقدم أينما كان، يهتم بشكل أساسي بملء كل زاوية أو فراغ، لكن إذا وجدَ حواجز، لا يمكن تجاوزها فإنَه يتقبلها ويستوعبها، لذلك فالمهم هو تعريضه لضغط مستمر[2].

وبذلك لخص **كينان** مجموعة من النتائج، التي عُدّت من أسس الفكر الاستراتيجي الأمريكي، خلال فترة الحرب الباردة:

- أنَ طبيعة العلاقة بين النظام السوفيتي، والنظرة الأمريكية ستكون مواجهة حتمية، بسبب طبيعة النظام الشيوعي في حد ذاته وما يحمله من خصائص، حيث أنَ الو. م. أ لن تستطيع أن تأمل في التمتع بصداقة سياسية، مع النظام السوفيتي على الساحة الدولية.

---

[1] Emilie Bourguet,"**Justifications De La Guerre Froide** ،"Les Rapports De Kennan Et De Jdanov) Paris, **Histoire Contemporaine**, , Déc, 2015), p p 02،03.

[2] **Op. Cit**, p 08.

- إنَ العنصر الأساسي في كل سياسات الو. م. أ، أنَه لا مكان للتعايش السلمي تجاه الاتحاد السوفيتي، بل فقط استخدام الاحتواء، الطويل الأجل الصبور، لكن الحذر والمتيقظ، للتوجهات التوسعية السوفييتية، فمنَ المؤكد أنَ الدولة السوفييتية أكثر حساسية للقوى المعارضة، وأكثر استعدادًا للتنازل، عندما تشعر أنَ القوة المنافسة أقوى منها، هذا الانتصار لا يأتي دفعة واحدة، بل عبر سياسات ذكية وبعيدة المدى، عبر احتواء ميلها نحو التوسع، بضغط مستمر على جميع النقاط الجغرافية[1].

أعاد (**جورج كينان**) نشر أفكاره حول الاحتواء، بعد أن نشرها في مجلة السياسة الخارجية، في مقالة مهمة باسم مجهول عام 1947، تحت عنوان "**مصادر التحكم بالسلوك السوفيتي**"، والتي أعاد فيها التأكيد على أنَ سياسة الاحتواء، هي استراتيجية طويلة الأمد تعتمد على عنصر مرور الزمن، حيث يتولى هذا الأخير، ممارسة الضغوط الطويلة، على أحد القوتين المتنافستين، مما يدفع بأحدهما إلى التخلي تدريجيًا عن غاياته، وهو ما حدث فعلاً للاتحاد السوفيتي، الذي انهار دون إطلاق الو. م . أ لرصاصة واحدة، ولذلك كانت سياسة الاحتواء الأمريكي الأكثر نجاحًا، تجاه الاتحاد السوفيتي، وسميت هذه الحرب بالحرب الباردة[2]. وليس من قبيل المبالغة القول أنَ المقولة المأثورة، والتي يعاد صياغتها بلا كلل ولعدة قرون، " **أنَ منْ يسيطر على أوراسيا، يسيطر على قلب العالم**" ، لا تزال تلهم معظم الجيو سياسيين الأمريكان، وكذلك الحال بالنسبة (لكينان)، الذي أبقى تركيزه على أوراسيا قلب العالم، وأنَه ليس من المصادفة أنَ يرى بأنَ المصالح الأمريكية وأمنها، مرتبط بمنع الاتحاد السوفيتي، من التغلغل ونشر قيمه الإيديولوجية، باستعمال الوسائل الاقتصادية، ولذلك يعتبر الاحتواء عبارة عن وسيلة، حَرص كينان دائمًا على تذكر، أنَه لم يكن ينوي منحه بعدًا عسكريًا، ولذلك ظل مفهومه يستخدم كدلالة على الرد المناسب، من خلال الضغط غير العسكري، والعقوبات الموجهة، نحو أي وضع يعرض السلام والاستقرار للخطر.

ثم أدخلت تعديلات أساسية على سياسة الاحتواء الأمريكية، مع وصول **جون فوستر دلاس** إلى وزارة الخارجية، الذي اعتبر أنَ الاحتواء لوحده لا يكفي، كسياسية لمنع هجمات العدو، بل يجب صدها بتحرير الشعوب المضطهدة، ومع تطبيق هذه الاستراتيجية، من قبل الساسة والرؤساء المتعاقبين، فقد توسعت منطقة (**الريم لاند**) لتمتد من شمال الجزر البريطانية، إلى اليابان عبر الشرق الأوسط و الصين، لتشارك دول هذه المنطقة جميعًا طوال فترة الحرب الباردة في استراتيجية الاحتواء[3]، التي أصبحت الاستراتيجية المهيمنة على أنماط الفكر الاستراتيجي الأمريكي، و انعكست على سياستها الخارجية أثناء وبعد فترة الحرب الباردة.

3-جدلية الأحادية والتعددية (الهيمنة والانفراد ضد التشاركية): رافق انهيار الاتحاد السوفيتي ظهور تداعيات متعددة المستويات، على السياسة الدولية عمومًا، والسياسة الأمريكية خصوصًا، التي لطالما سعت نحو تحقيق الهيمنة العالمية، بوصفها قوة عسكرية واقتصادية، متفردة ومهيمنة نتيجة، لانعدام أو غياب القوة الموازنة أو المكافئة لها، ولذلك تحول مفهوم الهيمنة، إلى مفهوم مرتبط بالأمن القومي الأمريكي، الذي يعني السيطرة والتحكم[4]. حيث اعتبرت

---

[1] François nordaman ," Le Retour Du Containement Contre La Russie", **revue le temps,** Paris, April(2014), p p 02،03.

[2] Daniel Pipes, La Stratégie De L'endiguement L'objectif De La Guerre American ? **New York Post**, Octobre, 2001.

[3] Jean –Claude Empreur. "Atlantisme Et Eurasisme Encerclement Et Contre Encerclement" **revue politique**, paris N : (1082). (Mars, 2017), p07.

[4] الزهرة تيغزة، "توسيع مشروع الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية** المجلد(03)، العدد (05). جويلية (2006)، ص06.

واشنطن أنَ انتهاء الحرب الباردة، لن يكون سببًا في الانكفاء والتقوقع على نفسها، بل هو فرصة لتوسيع نفوذها، ليشمل مناطق جيو ستراتيجية جديدة، كانت من قبل عصية ومانعة، وفي نفس الوقت هي مناطق واعدة بالنفط [1].

أ-**التعدديون: (مقاربة المشاركة العالمية)** في بداية التسعينات اصطدمت النزعة الانفرادية الأمريكية، وحلم الهيمنة العالمية، التي دعا إليها جورج بوش الأب، بعد إعلانه قيام نظام دولي جديد تحت زعامة أمريكا، اصطدم بواقع حقيقته وصول التيار التعددي إلى الحكم، والذي تجسد في إدارة (بيل كلينتون) عام 1993، أين ارتسمت بوادر عودة الليبرالية والفكر الويلسوني المثالي، في قالب جديد سمي بالليبرالية الجديدة "The Neo-Liberalism"، وارتكزت على مقاربة الشراكة، بدل الهيمنة والتعددية بدل الأحادية[2]، فاهتم الليبراليون الجدد بحتمية العمل الجماعي المتعدد الأطراف والقيادة المشتركة، نظرًا لواقع العلاقات الدولية المليء بالاضطرابات، التي تستدعي تعاونًا مشتركًا، للتخفيف من حدة التأثيرات السلبية، وذلك مع ضرورة ربط المصالح الوطنية الأمريكية، ودمجها ضمن المصالح العالمية، وبناءً على ما سبق أصبح من المحتم على الو. م. أ، أنْ تصيغ سياسة خارجية قادرة على اشراك بعض الدول، التي توصف بأنَها كبرى وتمتلك إمكانيات متعددة كالصين روسيا والاتحاد الأوروبي، الهند، اليابان، وهو ما يعرف بنظام الشراكة الموسعة، تحت القيادة الأمريكية، حيث أنَ الحفاظ على توازن القوى الإقليمي، يعتبر أحسن وسيلة للتقليل من الحاجة إلى نشر القوات، وبذلك تخفض الو. م . أ حجم إنفاقها الحربي، لأنَ مسؤولية الدفاع تقع على عاتق الدول الكبرى في أقاليمها المحلية، وعندها تتفرغ أمريكا لإنعاش وتحقيق مصالحها الاقتصادية.

ب-**الأحاديين (مقاربة الانفراد والهيمنة العالمية)**، ظهر هذا الاتجاه كرد فعل، على سياسة الضعف والتشتت، التي أصابت السياسة الخارجية الأمريكية خلال التسعينات، حيث انتقدوا سياسة المهادنة، التي تبنها التعدديون في إشارة منهم، إلى أنَه لا يتماشى مع قوتها، ونادوا بضرورة أن تستغل أمريكا، الفرق بينها وبين منافسيها الفعليين والمحتملين، حيث يقوم دورها اليوم، على فرض سياسة الهيمنة الشاملة، وتكريس مفهوم القبضة الحديدية، معلنةً حاجة المجتمع الدولي إلى زعامة عالمية، تفرض نظامًا كونيًا وتحمي المصالح الأمريكية، و تبرز أقصى صور و تجليات تطبيق نظرية الهيمنة في السياسة الخارجية ، فترة حكم جورج بوش الابن، أين ساعدت صفقة الصواريخ الباليستية (ABM)، أنصار هذه المقاربة بالشعور بالفوقية، على أنَ قوة أمريكا لن يكون لها أي منافس[3]، لكن بالمقابل زادت من تصاعد مشاعر الكراهية والعداء ضد أمريكا، والتي قد ينجر عنها قيام تكتلات وتحالفات نوعية، تسعى إلى هزيمة هذه القوة العظمى، ولذلك يجب تفتيت هذه التحالفات، ومنع سيطرة القوى الصاعدة، على الفضاءات الجيو استراتيجية والحيوية، والتي من بينها أوراسيا.

الفرع الثاني: السياسة الأمريكية في حوض قزوين بعد نهاية الحرب الباردة

خلال التسعينات فقدت الو.م. أ مبررات استمرارها في مشروع الهيمنة العالمي[4]، فبدأت الأوساط الأكاديمية في طرح سؤال مركزي، حول من يمتلك عناصر القوة اللازمة لتحدي الهيمنة الأمريكية، ولذلك ركزت التيارات الفكرية والأكاديمية كامل جهودها، على تحديد هوية المنافسين المحتملين، لمشروع توسيع الهيمنة وفكرة الانفراد العالمي، والملاحظ هو

---

[1] **المرجع نفسه**، ص08.

[2] رغم اعتماد إدارة **بيل كلينتون** على المذهب الليبرالي في سياسة بلاده الخارجية، إلّا أنَ هذا لم يمنعه من تطوير نظرية الاحتواء المزدوج (Dual containement)، والتي تعد مسارًا متواصلاً للاستراتيجية الاحتواء والإفساد containement and contaminations ضد بعض أنظمة الحكم في الشرق الأوسط.

[3] **المرجع السابق**، ص07.

[4] يعتبر وجود عدو خارجي أو تهديد محتمل، من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية، لذلك فقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي، معضلة أمنية من منظور استراتيجي، وهو فقدان أمريكا لمبررات استخدامها للقوة في العلاقات الدولية.

انقسام هذه الآراء، بشأن تحديد طبيعة هذا التهديد الجديد، وكان أبرزها التيار الذي ربط فكرة العدو المحتمل، بوحدة سياسية بعينها، كالتيارات التي كانت ترى في النمو الاقتصادي الصيني، تهديدًا رئيسيًا لبقاء سيطرة الو.م.أ على النظام العالمي الجديد، بينما وجد البعض الآخر، ضرورة إبقاء تركيز الو.م.أ على روسيا، والتي رغم تقلص مساحتها وضعفها، ما تزال من المنافسين المحتملين، خاصة إذا تمكنت هذه القوة، من ربط علاقات تحالف أو شراكة بغض النظر عن طبيعتها، مع قوى أخرى إقليمية ومحلية، كقيام تحالف بين روسيا، الصين، الهند أو بين الصين وإيران، (يبقى احتمال عودة الدب الروسي وارد)، والذي من شأنه أنْ يقوض أركان الأُحادية الأمريكية.

وتأتي في ذات السياق بعض الجهود الفكرية المبذولة، من المفكرين الجيو استراتيجيين الأمريكيين المعاصرين، من أمثال "**بريجنسكي** و **صامويل هنتغتون**"، والتي تقدم أعمالهم الأكاديمية، استمرارية لأطروحات سابقهم، من الجيوبوليتيكيين القدامى، أمثال **ماهان** و **ماكيندر** و**سبيكمان**، بشكل يعيد إلى أذهاننا أهمية الفضاء الأوراسي، في جيوبوليتيك القرن 21، وربما ليس من قبيل الصدفة أنَ مثلث التحالف الاستراتيجي المحتمل في المنطقة، تتشكل أضلاعه الثلاثة من قوى أوراسية، هي ذاتها التي يعدها الخبراء الأمريكيون، إحدى القوى الصاعدة المنافسة (روسيا، الصين، إيران) أو (روسيا، الصين، الهند).

وهنا، تحولت أوراسيا مرة أخرى، إلى منطقة محورية في العالم، لاشتمالها على عدة خصائص ومميزات، لكن تجاوز الجيوبوليتيكيين المعاصرون الجدل القائم، حول تحديد أكثر مناطق وأجزاء أوراسيا أهمية، إلى الاعتقاد بأنَ السؤال الرئيسي، الذي يجب أنْ يطرح يدور حول معرفة الفواعل الأكثر تأثيرًا، في ديناميكية التفاعلات في المحيط الأوراسي؟وقد تصدى لهذه المسألة **بريجنسكي** في كتابه رقعة الشطرنج، أين قسم هذه الفواعل حسب ثقلها ودورها في التأثير على التفاعلات الجيو سياسية في أوراسيا[1].

ولذلك تميزت السياسة الأمريكية خلال هذه المرحلة، بإعادة صياغة استراتيجية شاملة، تجاه هذه المنطقة من العالم تستند إلى مفهوم الاحتواء المتعدد للمنافسين المحتملين، كصيغة تعديلية عن استراتيجية الاحتواء، التي سادت خلال أجواء الحرب الباردة، بعد أنْ تطورت هذه الأخيرة من الاحتواء الشامل، إلى الاحتواء المزدوج غداة انهيار المعسكر الشرقي، إلى الاحتواء المتعدد عشية أحداث 11 سبتمبر، لذلك فقد بدأت محاولات الاختراق الأمريكية، في حوض قزوين الوامضة على خريطة العالم السياسية، بعد أنْ كانت منطقة مهمشة ومعزولة فترة الاتحاد السوفيتي، وازدادت أهمية هذه المنطقة، بعد ظهور تقارير وكالة الطاقة الدولية، التي أكدت على وجود كميات هائلة، من النفط والغاز الطبيعي، وهنا أدركت أمريكا حجم مصالحها الاستراتيجية الموجودة في هذا الفضاء، مما أصبح يستدعي فرض الحصار والهيمنة، على هذا الألدورادو الجديد، وهنا أفضت الترتيبات الأمريكية إلى ميلاد حقبة زمنية، تكللت بظروف الصراع والتنافس من جديد، ضمن ما أصبح يطلق عليه باللعبة الكبرى الجديدة.

الفرع الثالث: السياسة الأمريكية في حوض قزوين بعد أحداث 11 سبتمبر

سمحت هجمات 11 سبتمبر من عودة ظهور التيار المحافظ، وذلك إثر تولي (جورج بوش الابن) الحكم، الذي كان محسوبًا على تيار المحافظين الجدد، الذي يعد كأحد التيارات الحديثة الأكثر تطرفًا، إذ ينطلق أنصاره من ضرورة الحفاظ على التفوق الأمريكي، بوصفها القوة العظمى الداعية للفضيلة (الديمقراطية-الحرية)، وبناءً عليه أسسوا مشروع القرن الأمريكي الجديد (Pax-Americana)، الذي لن يتجسد إلاَ عبر التعجيل بالضربات الاستباقية على العدو

[1] يمكن مراجعة هذه النقطة بالعودة إلى المبحث الثاني من الفصل الأول.

وخاصـــة (الإرهاب)، الذي يمثل أعظم تهديد للأمن القومي الأمريكي، ولذلك مزج المحافظون الجدد بين التيار الواقعي والليبرالي، من حيث تكريس المبادئ ذات الطابع العدواني، أي اســتخدام القوة من أجل مواجهة العدو ونشــر قيم الديمقراطية، وهنا أعلنت الو. م. أ وحلفائها الحرب الكونية على الإرهاب، وكانت الذريعة الرئيســية التي شــرعت التواجد الأمريكي في منطقة بحر قزوين، ذات الديناميات الحيوية والغنية بمصــادر الطاقة، 2001، لتصــفية حســاباتها القديمة الجديدة، مع منافسيها خاصة الروس تحت ما يسمى (بمكافحة الإرهاب والتطرف).

وبذلك، فقد كانت الحرب على الإرهاب بمثابة المدخل لحرب أشمل تريد الو.م. أ خوضـها، لصـيانة مسـتقبل التوجه الجيوسـياسي لآسـيا الوسـطى، والتي تندرج ضمن اسـتراتيجية أوسـع منها، هي اسـتراتيجية إعادة تقسـيم العالم من جديد لمصـلحة الهيمنة الأمريكية، والتحكم في التوازنات الإقليمية الأوراسـية، ومراقبة نمو القوة في الدول الثلاث التي صـنفتها الدراسـات المسـتقبلية الأمريكية (بالدول الخصـم) روسـيا- الصـين- الهند[1]، وبذلك يتشـكل قوس الحصـار الأمريكي الثالث. وفي هذا الصـدد أفصـح تقرير اسـتخباراتي أمريكي، عن رصـد وضـعية التواجد الروسـي في المنطقة بقوله: **"إنَ النفوذ الروسـي يجب ألا يعود إلى المنطقة، نحتاج إلى عقود من الزمن لإنهائه مجددًا... السـبيل الوحيد للقضـاء على تنامي هذا النفوذ، هو إعادة آلة الحرب إلى المنطقة وتزكية الخلاقات الإقليمية لشـغل الجميع بالخلافات..."**[2]. وجاء هذا التقرير ليعكس واقع العلاقات الثنائية الأمريكية /الروسـية، التي وصـفها من قبل بريجنسـكي: **" بأنَ نهاية التنافس الإيديولوجي**[3]**، لا يعني بأي حال من الأحوال نهاية التنافس الجيوسـياسي"**، حيث دعا أمريكا، إلى دعم قيام التعدديات (الجمهوريات) الجيو استراتيجية في منطقة أوراسيا، بكل ما تعنيه من خصوصيات ثقافية وخطوط تماس عقائدي[4]، عبر دعم اســتقلال الجمهوريات التي ترغب في الابتعاد عن الفلك الروســي، فبعد أحداث 09/11 اتجه الفكر الاســتراتيجي الأمريكي، إلى إعادة التفكير في طرق نشــر وتمركز القوات الأمريكية في العالم، وشــرعت وزارة الدفاع في نشــر قواتها في العديد من المناطق، وكان تزايد تواجدها العسـكري في وسـط آسـيا، عبارة عن نموذج وآلية لهذه الاسـتراتيجية الجديدة، والتي بناءً عليها أعادت ترتيب مواقفها العسكرية والأمنية والاقتصادية، فعدلت من استراتيجيتها العسكرية، لتوائم دورها العالمي في مختلف مناطق العالم ، كما قامت واشــنطن بدعم تواجدها العســكري في بحر قزوين، بدعوى حماية أمن الطاقة في المنطقة، والحفاظ على اســتثماراتها، خاصــة بعد أن أقامت قواعد عســكرية في قلب المثلث الاســتراتيجي (أوزبكستان، قرغيزستان وطاجاكستان)، مما سوف يسمح لها بمراقبة منابع النفط وطرق إمداداته.

المطلب الثاني: أبعاد التنافس الأمريكي في المنطقة

ساهمت مجموعة من المعطيات الدولية في بلورة أوجه الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، نذكر منها:

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في اهتمام واشنطن بالمنطقة(الدوافع)

الملاحظ أنَ فرص التواجد الغربي-الأمريكي تحديدًا وغير المسـبوق، قد ازدادت بعد اسـتغلال واشـنطن، لوضـعيات مرتبطة بمكانة روسـيا الحرجة، التي ورثتها عقب انهيار العملاق السـوفيتي، والتي جعلت من الو. م. أ تعيد ترتيب أولويات سياستها الخارجية وتصنف المنطقة على قمة اهتماماتها.

---

[1] عبد الله حازم، "رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى"، **مجلة الباحث**، العدد (03)، (2003)، ص ص97،98.

[2] سرور، **مرجع سابق**، ص60.

[3] من الخطأ اعتبار الحرب الباردة بأنَها تنافس أيديولوجي فقط، لأنَها حملت في طياتها تنافس جيو سياسي أيضًا (سياسة الاحتواء)، كذلك شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة مظاهر التنافس الايديولوجي، لأنَ الايديولوجية هي مرجعية فكرية، معيارية، قيمية، شاملة.

[4] **المرجع نفسه**، ص64.

1-عوامل تاريخية: مرتبطة بتراجع مكانة دول آسيا الوسطى، في أولويات السياسة الخارجية الروسية، التي أصبحت تمثل عبئًا، وظهر للجميع وكأنَ روسيا تريد أنْ تتنصل من مسؤولياتها وعلاقاتها، التي دامت قرونًا عدة، حيث تأخرت عن الاعتراف باستقلال هذه الجمهوريات، ولم تسرع إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها، حتى أنَها لم تبذل الجهد اللازم لحماية الأقليات الروسية أو المتحدثين باللغة الروسية في هذه الدول[1]، فاستغلت الو. م. أ الفرصة و سارعت بالاعتراف باستقلال هذه الجمهوريات، وأنشئت معها علاقات دبلوماسية[2]، حيث تم فتح سفارات وقنصليات لها على أراضيها، هذا إلى جانب العلاقات الاقتصادية، أين كانت الحصة الأوفر للاستثمارات النفطية الأجنبية، من حصة الشركات الأمريكية، و جاء التواجد الأمريكي، كمحاولة لتوفير ميزان ثقل موازن للتوسع الروسي والنفوذ الصيني / الإيراني، ولذلك فقد رحبت هذه الدول بهذا التواجد، ليس فقط لتأكيد الانقطاع عن الماضي الاستعماري، والتخلص من أية هيمنة روسية على شؤونها فقط، لكن أيضا لآمالها وتوقعاتها في أن تقدم الو. م. أ المساعدة المالية والاقتصادية، التي تحتاجها هذه الحكومات، خاصة بعد أنْ توقفت تحويلات الميزانية المخصصة من الحكومة المركزية، فجأة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مما تسبب في نقص كبير في الأموال اللازمة، لتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية، كما تعطلت التجارة وشُلت شبكة المواصلات، وأدت محاولات إصلاح الاقتصاد، التي اتصفت بالارتجال إلى تفاقم المشكلات[3].

ب-عوامل استراتيجية: ارتكزت أسس الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة على ضرورة إنشاء نظام جيوبوليتيكي في أوراسيا، حيث أدركت واشنطن أنَ التهديد الأكبر لمصالحها، يكمن في احتمال ظهور قوة مهيمنة، تستطيع فرض سيطرتها في مركز القوى في أوراسيا، وطبقًا لهذه الرؤية، وجد صناع السياسة الأمريكية، أنَ ميزان القوى العالمي سيتحدد وفق سيطرة، كل من واشنطن أو موسكو على المراكز الصناعية الرئيسية في القارة، ومن هنا نظر المسؤولين في الأمن القومي الأمريكي، على أنَ الاتحاد السوفيتي، هو القوة الوحيدة التي تستطيع تهديد المصالح الحيوية الأمريكية، وكان هذا السبب الحقيقي وراء قيام الحرب الباردة[4]. بعد انتهاء الحرب الباردة استمرت الملامح الدالة على عمل الو. م. أ بنفس الاستراتيجية خاصة عندما أكد **جورج بوش الأب**، على أنَ القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكيًا، وفي ظل غياب أية قوة منافسة، أصبح من الضروري على أمريكا كقوة عظمى أن تعوض العزوف الروسي[5].

وتنقسم هذه العوامل الاستراتيجية إلى اعتبارات أخرى استراتيجية ذات طابع اقتصادي، واعتبارات استراتيجية ذات طابع أمني.

أ -العوامل اقتصادية: تعتبر الو. م. أ من الدول الأكثر استهلاكًا للنفط، خاصة في الصناعة والنقل والمواصلات والتدفئة، ولكن تعرف أمريكا أيضًا أنَ الاعتماد على شراء أو الحصول على النفط، من مصدر واحد يهدد أمنها القومي، فكان دافعها الرئيسي هو العمل على تنويع مصادر توريدها، دون الاعتماد على نفط منطقة معينة،(نفط الخليج العربي)، لأسباب أمنية بالدرجة الأولى، ففي عام 1994 أصدر البيت الأبيض وثيقة بعنوان: **"استراتيجية الأمن القومي للارتباط**

---

[1] محمد النعماني، آسيا الوسطى والقوقاز والصراع القادم إلى العام، **الحوار المتمدن**، متحصل عليه من:

تاريخ التصفح: http//www.m.ahewar.org/s.aspaid 2019/07/13

[2] لم تكتفِ أمريكا بإرسال السفراء العاديين إلى دول منطقة بحر قزوين، بل قامت بتعيين سفيرً ومنسقً لشؤون بحر قزوين، الذي اتخذ من العاصمة (باكو) مقرًا ينطلق منه، وينسق مع باقي مناطق بحر قزوين، وتمتع بامتيازات خولته التعامل المباشر مع رؤساء الدول والحكومات.

[3] شرين أكنير، **التوجهات السياسية في دول بحر قزوين الجديدة، أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان**، في مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، تحرير: روبرت إيبل، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010)، ص107.

[4] سرور، **مرجع سابق**، ص59.

[5] حقي، **مرجع سابق**، ص01.

والتوسع"، والتي أشارت إلى إمكانية استخدام نفط بحر قزوين، من أجل تنويع مصادر الإمداد بالطاقة، في سبيل تقليص الاعتماد الأمريكي على البترول الخليجي، ومن هنا جاء الاهتمام الأمريكي بمفهوم (أمن الطاقة)[1].

كما عززت الإحصائيات التي نشرتها وزارة الطاقة الأمريكية، إلى جانب التقارير التي نشرتها الوكالة الدولية للطاقة EIA، عن حجم الاحتياطات النفطية اهتمام الو. م. أ إلى نفط المنطقة، والتي أصبحت أيضًا تنجذب إليه بسب نوعيته، حيث يعد من النوعية الحسنة، كما أنَ معظم إنتاجه يكون موجه للتصدير الخارجي، وليس للاستهلاك المحلي، ومع افتقاد الشركات المحلية إلى رأس المال والتكنولوجية، فُتح الباب على مصراعيه أمام الشركات الأجنبية، وخاصة الأمريكية بالمشاركة، ثم زادت أهمية نفط المنطقة، في الاستراتيجية الأمريكية غداة فوز **جورج بوش** الأب بالرئاسة، وهنا أصبحت الرأسمالية النفطية في قلب السياسة والسلطة الأمريكية، وسرعان ما ارتفعت مطالبها في أجندة النظام الدولي[2]، حيث لم تعد تكتفي بتنويع مصادر الطاقة فقط، بل أرادت تنويع طرق النقل وخطوط الإمدادات، حيث شكلت مصالح الشركات البترولية الأمريكية، ضغطًا متزايدًا على إدارة بوش، التي لجأت إلى لعب دور أكثر فاعلية في حوض قزوين وجنوب القوقاز، من أجل التحكم في هذين الإقليمين الحساسين، الذين ترتبط بهما عوامل أخرى محددة للاستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة.

وفي هذا الصدد، يقول كل من "**دانييل يرغين**" و"**ثاين غوستافسون**"، من زملاء معهد الطاقة في كمبردج في **النيويورك تايمز:" أنه ليس مفاجئاً، إذًا أنَ شركات الطاقة الكبرى عازمة على الدخول في استثمارات كبيرة في المنطقة"** [3]، كما أنَ بروز هذه المنطقة، ليس سوى دلالة على حدوث أكبر تحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فخلال الحرب الباردة كانت مجالات التخطيط الاستراتيجي تنحصر فقط، في المواجهة بين الو. م. أ والكتلة السوفيتية، حول وسط وجنوب شرق أوروبا والشرق الأدنى، لكن منذ نهاية الحرب الباردة أثرت تحولات الجغرافية السياسية، على التركيز حول حماية الإمدادات والموارد الحيوية، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، وبالتالي تصبح الهيمنة على هذه المنطقة ضرورية لتأمين احتياجات الو. م. أ المستقبلية دعمًا لاستقلالها واستقلال حلفائها[4].

ب-العوامل الأمنية: بعد سقوط سياسة الستار الحديدي[5]، أرسلت واشنطن عشرات البعثات، إلى تلك الدول لجمع المعلومات عنها، وتحديد مصالحها فيها، كان أهمها بعثة مؤسسة (**راند**)، وبعثة معهد الولايات المتحدة للسلام، وحددت هذه البعثات في تقاريرها، بعضًا من التحديات الأمنية، التي زادت في رفع نسب اهتمام الو. م. أ بالمنطقة، كمخاطر:

-التهديد النووي ومخاطر انتشار الأسلحة المحظورة: وكان أهمها التقرير الذي كتبته بعثة معهد الولايات المتحدة للسلام، والتي زارت آسيا الوسطى سنة 1992، وحددت فيه ضرورة فرض رقابة صارمة، على الأسلحة النووية الكازاخستانية وتدميرها[6]. من جانبها أشارت بعثة (**راند**) بقيادة (**جراهام فولر**)، إلى وجود خمسة مصالح أمريكية جوهرية

---

[1] عاطف السعداوي، آسيا الوسطى والقوقاز: تواجد أمريكي، تراجع روسي، مد استقلالي شيشاني، **مجلة أمتي في العالم**، عدد (05)، ديسمبر (2004). ص933.

[2] حقي، **مرجع سابق**، ص04.

[3] كلير، **مرجع سابق**، ص 96.

[4] Micheal.T.Klare, The New Geography Of Conflict. **Foreign Affairs**, vol, n°(03), May/June, 2001, p p 49،50.

[5] عبارة أول من استخدمها ونستون تشرشل في الأربعينيات وبالضبط في 1946، وكانت تشير إلى سياسة العزلة التي انتهجها الاتحاد السوفيتي السابق بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أقام حواجز تجارية ورقابة صارمة، عزلت البلاد ودول آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، التي كانت تسير في فلكه عن باقي دول العالم.

[6] غداة استقلالها ورثت كازاخستان عن الاتحاد السوفيتي، طاقات علمية ونووية خاصة مطار(بايكونور)، والذي يعد أكبر مطار فضائي، ومركز لإطلاق السفن وتجارب الصواريخ، إلى جانب العديد من المصانع والمناجم، التي تنتج آلاف الأطنان من اليورانيوم سنويًا.

في المنطقة، كانت أهمها المصلحة الأمنية في منع الانتشار النووي في آسيا الوسطى، وبهذا الصدد لا يكفي نقل الأسلحة النووية من هذه الأخيرة إلى روسيا فقط، ولكن يجب أيضًا الانتباه إلى الخبرة التكنولوجية النووية لدى علماء تلك الدول وآثارها على الدول المجاورة[1]، لذلك ضغطت الو.م. أ لدفع كازاخستان إلى التخلي عن امتلاك الأسلحة والمواد النووية، حيث وقع الرئيس (**نازاربابيف**) في ماي سنة 1992 بروتوكولاً، تعهد فيه بتوقيع اتفاقية **ستارت**، أو اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية وهو ما تم بالفعل، حيث تم نقل الصواريخ ذات الرؤوس النووية إلى روسيا.

ولعل أخطر دور قامت به أمريكا في آسيا الوسطى، تمثل في عملية نقل 600 كيلو غرام من اليورانيوم المخصب من كازاخستان إليها سنة 1994، بناءً على طلب من الحكومة الكازاخية نفسها أرفق بموافقة روسية، وقد وصفت العملية بأكبر عملية تهريب رسمي لليورانيوم المخصب، كما قامت بالتخلي عن جزء من قواتها العسكرية طوعًا عام 1995، وتم إعادتها إلى روسيا[2]. تعززت العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة، بسبب وجود مصلحة أمنية أمريكية في القضاء على الأسلحة النووية داخل كازاخستان ومنع انتشارها، ويدل هذا التركيز على كازاخستان، أنَها المحور الرئيسي للتعاون الأمني في آسيا الوسطى، والذي تطور ليصل إلى مرحلة تطوير الاتفاق الدفاعي لعام 1994 وتوسيعه لاحقًا سنة 1997، ليشمل التعاون المشترك للجيش الأمريكي-الكازاخي حول مسائل الأمن النووي، خاصة بعد أنْ انضمت كل من كازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان، إلى شراكة حلف الناتو من أجل السلام (PFP)[3].

- **الحرب الدولية على الإرهاب بعد أحداث 9/11 وتحول المنطقة لقوس الأزمات:** قبل هذا التاريخ كان التهديد النووي الخطر الأبرز، لكن مع أحداث 9/11، استغل صناع السياسة في أمريكا الظروف الدولية، لإعادة تشكيل إطار جديد للأمن القومي الأمريكي ومراجعته، خاصة بعد أنْ أصبحت أغلب قواعد الحركات والجماعات المتطرفة، تتمركز في آسيا الوسطى.[4] وقد برز هذا التحول الاستراتيجي واضحًا في تصريحات المسؤولين الأمريكيين، فقبل الهجمات أوضحت مبعوثة واشنطن إلى بحر قزوين **إليزابيث جوتر** في أفريل 2001 بعناية إلى أنَ: "**الو. م. أ لن تقوم بأي تدخل عسكري لوقف التوغل، الذي يقوم به الإرهابيون في وسط آسيا**". لكن بعد 9/11 أكدت ذات المسؤولة في تصريح آخر لها "**أنَ المصالح الاستراتيجية الأمريكية الكبيرة في آسيا الوسطى، ليست مؤقتة وأنَ الو. م. أ وشركائها ليس لديهم بديل، سوى أن يشكلوا قوة من أجل إحداث تغيير في المنطقة**"[5].

وهنا تحولت المنطقة إلى قوس من عدم الاستقرار، بسبب مزيج التهديدات الكامنة فيها، والتي تشتمل على توليفة معقدة من المخاطر الأمنية ذات الانعكاسات الإقليمية والمحلية، وأصبحت أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، تتمثل في معالجة هذه الاختلالات الكامنة، ضمن معادلة الأمن الإقليمي الآسيوي، وتتجلى الأهمية الأمنية للمنطقة في بيان المخابرات (CIA)، الذي عرض أمام لجنة شؤون المخابرات بمجلس الشيوخ الأمريكي عام 2001، والذي لم يغفل تأثير العوامل السابقة على الأمن القومي الأمريكي، حيث أشار إلى أنَ هذه المنطقة من أكثر المناطق العالمية المرشحة لاندلاع النزاعات، كما أنَ موقعها المتوسط الحبيس والمحصور بين أفغانستان وروسيا، إيران وتركيا، إلى جانب تركيبة مجتمعاتها

---

[1] حميد، **مرجع سابق**، ص22.

[2] طارق محمد ذنون الطائي، **العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة**، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية الطبعة الأولى، نوفمبر، 2012)، ص211.

[3] Akhtar, **Op.Cit**, p 46.

[4] Elizabeth wishmick, **growing U,Ssecurity : Interests in central Asia.(** the strategic studies institute U.S ARMY, war, college, (October 2002), p09. https://t.ly/y7_18 (Accessed on: 9. 11.2020)

[5] Akhtar, **Op. Cit**, p 49.

الريفية التقليدية يجعلها أكثر حساسية للتطرف الديني، وتكوين الشبكات الإرهابية، وتجارة المخدرات، التي سيكون لها تأثير على أوروبا ومناطق أخرى من العالم[1]. من جانبه صرح وزير الدفاع الأسبق **دونالد رامسفيلد** في فيفري 2004: **"أنَ أمن قزوين مهم للو.م. أوللعالم، لذلك يجب ضمان الأمن في المنطقة..."**[2]، وبشكل عام يمكن تصنيف هذه المخاطر القديمة في طبيعتها والجديدة في أشكالها إلى:

الفرع الثاني: الأهداف والأبعاد المصلحية الأمريكية في المنطقة

1-تصنيف أهداف واشنطن من التواجد في المنطقة: تهدف الو. م. أ من وراء تواجدها في بحر قزوين، إلى تحقيق العديد من الاعتبارات والمصالح، التي تصنف إلى عدة أقسام تختلف باختلاف سلم الأولويات والمعايير، التي اعتمدت عليها كل مقاربة من المقاربات التالية:

أ-المقاربة الأمنية: وهي مستخلصة من بحوث أمريكية تركز بشكل أساسي، على أهمية ودور العامل الأمني، في تحديد أولويات السياسة الخارجية، ويقسم أنصار هذه المقاربة المصالح الأمريكية إلى قسمين مصالح حيوية **vital interests** ومصالح استراتيجية **strategic interests**، وأكدوا بأنَ المنطقة تدخل في محور الاهتمام الأمريكي، لكنهم لم يفصلوا ما إذا كانت تقع، في نطاق التجمعات الجيوسياسية الكبرى والحيوية، كالشرق الأوسط وأوروبا ومنطقة المحيط الهادي، أو تدخل في نطاق المناطق الأقل شأنًا.

ب -المقاربة الاقتصادية: وهذه المقاربة تؤكد على أهمية العوامل الاقتصادية، خاصة دور الطاقة كمتغير أساسي في صياغة المصالح الأمريكية، التي تعتبر في حالة تبعية دائمة للموارد الطاقوية، وما يمكن أنْ ينجر عنه من أضرار إثر توقف تزويد الو. م. أ بهذه المادة الحيوية.

ج -المقاربة التعددية: وتركز على أهمية الأبعاد المختلفة في صياغة التوجهات العامة للو. م. أ، حيث تتجنب التركيز على عامل واحد، لأنَه لا يمكن فصل المسائل الأمنية عن الاقتصادية فصلاً مطلقًا، حيث يمكن أنْ توظف الأولى لتحقيق الثانية أو العكس[3]، وبإسقاط هذا التحليل على الوضع المعقد في منطقة آسيا الوسطى، الذي يؤكد بالفعل على أنَ طبيعة التهديدات الموجودة فيها، هي ذات طبيعة اقتصادية سياسية، أمنية، مترابطة، ويؤثر كل عنصر فيها على الآخر.

لكن ورغم تركيز الأهداف الأمريكية، إلاَ أنَ التباين الواضح في الطروحات الأكاديمية، حول تصنيف طبيعة المصالح الأمريكية، قد أثر على طبيعة ومحتوى الخطاب السياسي الواقعي والرسمي، حيث وضعت كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الحكم، نهجًا مغايرًا لسلم أولوياتها الخاصة، فاضلت من خلاله، بين مختلف المقاربات النظرية، التي اعتمدت عليها في توجيه سياستها الخارجية تجاه منطقة بحر قزوين.

أولاً: تصنيف المصالح الأمريكية قبل أحداث 9/11:

صنفت إدارة **بيل كلينتون** المصالح الأمريكية في بحر قزوين في ظل سعيها إلى تحقيق الأهداف وهي مترابطة مع بعضها البعض، بالتركيز على ربط السياسة الخارجية[4]:

-بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث قال: (لا يمكننا فصل السياسة الخارجية عن المبادئ الأخلاقية، التي يشترك فيها معظم الأمريكيين، ولا يمكننا أن نغض النظر عن الأساليب التي تعامل بها الحكومات الأخرى موطنيها).

---

[1] حميد، **مرجع سابق**، ص25.

[2] James Nechol, **Central Asia's Security : Issue And Implications For U.S interests** (Library of Congress, March, 2001), p29

[3] حنان دريسي، "السياسة الأمريكية في منطقة بحر قزوين بين الأهداف والمحددات"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، عدد(06)، فيفري (2015)، ص ص49-51.

[4] Wishmick. O**p. Cit**, p 04.

-**الإصلاح الموجه نحو الأسواق**، عبر دمجها بالمؤسسات السياسية والعسكرية

- **تطبيق السياسات الأمنية المسؤولة**، عن عدم انتشار ومكافحة الإرهاب، وتهريب المخدرات، وضبط أسلحة الدمار الشامل.

مما سبق، نجد أنَ المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى وبحر قزوين، خلال فترة حكم "**بيل كلينتون**" تراوحت مابين الطابع الأمني والاقتصادي، خاصة بعد أن أكد الكونغرس التزام بلاده من جديد بالمشاركة والانخراط العسكري في المنطقة، حيث تم إطلاق قانون استراتيجية طريق الحرير الجديد في 10 مارس 1999، كتعديل لقانون المساعدات الخارجية لعام 1961[1]، وجاءت هذه المبادرة لدعم الاستقلال السياسي والاقتصادي، في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، والمساعدة في مراقبة الحدود، كما أعلنت وزيرة الخارجية الأسبق (مادلين أولبرايت) في أفريل 2000، عن إطلاق مبادرة جديدة لأمن الحدود في آسيا الوسطى، قدمت من خلالها حوالي 03 ملايين دولار لهذه الدول[2].

ثانيًا: تصنيف المصالح الأمريكية في منطقة حوض قزوين بعد أحداث 9/11

خلال فترة إدارة " **جورج بوش الابن** "وقبل هجمات سبتمبر 2001 وخلال تسلمه الحكم، حافظت إدارته على المكونات الأساسية لسياسة (كلينتون)، تجاه حوض قزوين وخاصة (الأمن الإقليمي، المصالح الاقتصادية والسياسية، مع زيادة التأكيد على قضايا الطاقة)، لكن في أعقاب هجمات 11سبتمبر، احتل الإرهاب المركز المحوري، والمحدد الرئيسي في أجندة السياسية الخارجية الأمريكية، وبعد 06 أشهر من انطلاق الهجمات صرح جورج بوش، أنَ رد

الو. م. أ يعتمد على إعادة تقييم أدوار القوى العظمى في المنطقة وبترتيب مصالح بلاده فيها، وذلك عبر دعم النزاهة والاستقلال والسيادة وتحقيق أمن واستقرار بلدان المنطقة، وقد حدد في أفريل 2002 ما أطلق عليه **"الصوامع الثلاثة"** أو (**مبدأ بوش**) في سياسته الخارجية:

- الدفاع عن السلام ضد التهديدات الإرهابية.
- الحفاظ على السلام من خلال بناء علاقات جديدة مع القوى العظمى.
- توسيع السلام من خلال تشجيع النظم الديمقراطية المفتوحة[3].

وربما لخص تصريح مساعد وزير الدولة للديمقراطية وحقوق الإنسان **لورن كرنز** في 2004، أهداف الو.م. أ، عندما وصفها بأنَها مرتبطة برؤية التنمية المستقلة والدول الديمقراطية، وفي نفس السياق أعلن مساعد وزيرة الخارجية الأسبق في أكتوبر 2005 أنَ: **"مصالح الو. م . أ تتركز في تحقيق التقدم بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في المنطقة، وليست نابعة عن مخاوف أمنية..."**[4]، إذن ففي الوقت الذي تؤكد فيه وزارة الدفاع على أنَ مصالح الو. م. أ في المنطقة هي ذات طبيعة استراتيجية، تجادل وزارة الخارجية بأنَ موضوع الديمقراطية أولوية رئيسية.

حيث تحولت الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى قضايا لها كامل الأسبقية على المصالح الوطنية المتعلقة بالدفاع والأمن، لأنَها مرتبطة بأمن أمريكا غير القابل للتجزئة، وهو ما يعكس تصريحات رايس بقولها:**"...إن أعظم تهديدات أمننا القومي يتم تعريفها من خلال ديناميات داخل الدول الضعيفة والفاشلة، أكثر مقارنة بتلك التي تحدث داخل الدول**

---

[1] أقر الكونغرس قانون المساعدات الخارجية في 04 سبتمبر 1961 بإعادة تنظيم برامج المساعدات الخارجية الأمريكية وفصل المساعدات العسكرية عن غير العسكرية، ويقصد بها المساعدات التي تقدمها حكومة الو. م. أ إلى حكومات الدول الأخرى، دون أنْ تشمل الأموال الممنوحة من المنظمات الخيرية الخاصة، وكانت البداية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

[2] Wishmick. **Op . Cit**. p 04.

[3] **Op. Cit**. p p 04.05.

[4] **Ibid.**

القوية والعدوانية، وبالتالي أصبح الطابع السياسي للأنظمة، مسألة أشد تعقيدًا وحساسية، أكثر من التوزيع الدولي للسلطة، فهدف السياسة الخارجية الأمريكية اليوم، مرتبط بخلق عالم يتكون من دول ديمقراطية، تتمتع بحكم رشيد يتطلع إلى تلبية احتياجات المواطنين، ويتصرف بمسؤولية في النظام الدولي..."[1].

إذن، فضلت إدارة **بوش** العمل بالمقاربة التعددية، التي تركز على استراتيجية شاملة تولي أهمية قصوى للأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية، لأنَ إعادة تعريف المصالح الأمنية الأمريكية، ووضع استراتيجية إقليمية، من شأنها أن تعالج الطبيعة المترابطة للمشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية، واعتبرت هذه الخطوة إحدى الدروس المستفادة من أحداث 11 سبتمبر.

2 -أبعاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة: تحاول الو. م. أ صبغ المنطقة بنموذجها سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا لتسهيل قيادتها، وبشكل عام يمكن تحديد الأهداف المحلية الأمريكية في منطقة بحر قزوين في النقاط التالية:

أ-البعد الأمني: وذلك من خلال

-**حفظ الأمن:** ذهب البعض إلى أنَ الحرب التي قادتها الو. م. أ في أفغانستان، كانت نابعة من رغبتها في التمركز في المنطقة، لفرض ترتيبات أمنية جديدة، أهمها صيانة أمنها القومي وأمن حلفائها إلى جانب المحافظة عليه.

-**مكافحة الإرهاب:** حيث ربطت أمريكا فرض أمنها القومي، بمسألة التصدي للجماعات الإرهابية، التي لا تتحقق إلاَ عبر تصفية الخلايا النشطة والمتمركزة في المنطقة، والتي يغذيها الفكر المتطرف، وفي هذا الصدد تصنف الو. م. أ خطر الإسلام الأصولي أو الخطر الأخضر، بأعظم التهديدات الأمنية، وترى أنَ مستقبل المنطقة مرهون بالقدرة على تطوير الحرب العالمية ضد الإرهاب[2].

- **منع انتشار الأسلحة النووية:** إلى جهات إقليمية أو دولية، فالملاحظ أنَ أمريكا لا تسمح للدول صاحبة المصادر النفطية، بامتلاك القوة العسكرية والموارد الطبيعية في الوقت نفسه، حيث يمنح امتلاك هذين العنصرين لأية دولة قوة، واستقلالية في مواقفها عن الغرب، في الوقت الذي يعاني فيه هذا الأخير من افتقار هذين العنصرين معًا[3].

-**تأمين استمرار التواجد العسكري بشكل دائم:** وذلك عبر إيجاد ذرائع أمنية وعسكرية مُساعدة، على فرض هذا التواجد، كالمشاركة في تشكيل أحلاف عسكرية، وإبرام اتفاقيات أمنية جماعية وثنائية، مع دول الجوار الروسي (لمحاصرة موسكو)، أو عبر توسيع حلف شمال الأطلسي، ليشمل دولاً جديدة، ويرجع هذا الاهتمام المكثف بالمنطقة إلى اعتبارها ساحة تلاقي ثلاث مناطق كبرى" الشرق الأوسط- وسط آسيا- جنوب آسيا"، كما يمكن استخدام القواعد العسكرية في أفغانستان، كمنصة مُواجهة ضد القوى الإقليمية المنافسة، و قد تسمح حتى بربط جزء كبير من الأراضي الآسيوية ضمن الاستراتيجية الأمريكية، للسيطرة على جنوب آسيا، مما قد يفتح ممرات جوية وبحرية، للقوات العسكرية الأمريكية نحو المحيط الهندي، أو قد يمكنها من إدخال شبكات صواريخها، وبذلك تضمن تحييد الهجمات القادمة ضدها من روسيا، أما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار القوات العسكرية الأمريكية المتواجدة أصلاً في آسيا، عندها يتشكل قوس الحصار الأمريكي ضد روسيا وإيران والصين، الذي يمتد من تركيا إلى السعودية والكويت والبحرين وقطر والعراق،

---

[1] **Loc.cit**. p 06.

[2] زينب عيد العظيم، "الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب على الإرهاب"، **مجلة أمتي في العالم**، العدد (05)، ديسمبر (2004) ، ص821.

[3] حقي، **مرجع سابق**، ص03.

ومن باكستان إلى أفغانستان وإلى بلدان آسيا الوسطى وبحر قزوين[1]. هذا إلى جانب مكافحة تجارة وتهريب المخدرات والجريمة والفساد، والتقليل من حدة الصراعات الإقليمية والداخلية في المنطقة.

ب-البعد الاستراتيجي: تسعى الو. م. أ إلى إعادة رسم خارطة التوازنات الإقليمية والدولية، بما يتماشى ومصالحها الاستراتيجية، ويدخل في هذا السياق خلق حكومات موالية لواشنطن وإضعاف السيطرة الروسية، إلى جانب إحكام الرقابة على الصين وإيران، وتعد أهداف مترابطة مع بعضها البعض، وتنقسم بشكل عام إلى:

-**الوصول إلى تحقيق تعدديات جيوستراتيجية:** وذلك من خلال تعزيز استقلال وحرية هذه الجمهوريات، وتوفير الاستقرار السياسي اللازم كاحترام حقوق الإنسان، وتوفير المزيد من الشفافية، وفي هذا الإطار قدم الكونغرس قانون دعم الديمقراطية **freedom support ACT** سنة 1992، كما قام بتبني مجموعة من المبادئ لنشرها في آسيا الوسطى، حيث تنظر أمريكا إلى المصالح الروسية والصينية، على أنّها ذات طبيعة إمبريالية متناقضة، مع مبدأ سيادة هذه الدول، لذلك ليس من الخطأ أنْ يتحول الهدف الأسمى تحت حكم إدارتي (كلينتون وبوش)، إلى تقديم الدعم التام لتحقيق أمن واستقلال هذه البلدان ضد الرغبة الروسية والصينية، في بسط السيطرة عليهم وتقييد حريتهم[2].

- **الحيلولة دون ظهور أية إمبراطورية في أوراسيا:** وفي هذا الصدد تهدف الو. م .أ إلى منع القوى الإقليمية، خاصة روسيا، الصين، إيران، من إعادة بعث مجدها القديم، عبر تطويقها ومنع وصولها إلى موارد وثروات بحر قزوين، إذ تقوم الاستراتيجية الأمريكية، على تشخيص نقاط ارتكاز جيو ستراتيجية، في الدول التي تعد مهمة، بحكم موقعها الجغرافي أو بحكم مواردها الطبيعية، ثم تفرض رقابة استراتيجية على تحركاتها، وهنا يظهر مفهوم الدولة الركيزة، وهو في غاية الأهمية في الاستراتيجية العالمية، والذي حصرته واشنطن في بعض القوى الآسيوية كروسيا، إيران والصين، فحسب الباحث **"مارك أندري بيلات"**: "... الآن ترى الو. م. أ في تطور التكامل في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي (الكومنولث/ الاتحاد الأوراسي/ شنغهاي) تهديدًا لمصالحها، كما يمكن التنبؤ بسياسة الصين المحتملة، في حالة عدم مشاركتها في النموذج الأمريكي للعلاقات الدولية..."[3].

بالنسبة لروسيا: اتبعت الإدارة الأمريكية سياسة الاحتواء الجديدة، التي رسمها بعض المستشارين في الشؤون الأمنية، حيث يرى **"أناتول ليفن Anatol lieven"** وهو من أشهر المختصين في الشؤون الروسية السوفيتية، **(... أنَ سياسة أمريكا في القوقازووسط آسيا تجعلنا نعتقد، أنَ الإدارات المتعاقبة تطبق بصورة متشابهة للبرنامج، الذي يدافع عنه "هنري كيسنجروبريجنسكي "، والذي يدعوا إلى عزل روسيا عن محيطها الحيوي، بتشكيل سلسلة من الدول العازلة على مقربة من حدودها)**[4]. حيث تهدف أمريكا إلى منع قيام روسيا كلاعب استراتيجي، يرتبط بعلاقات مع بعض الأطراف الإقليمية أو مؤثر فيهم، وذلك عبر حرمانها من التحالف مع بعض الدول الركائز، من خلال تعزيز سيادة الدول المستقلة حديثًا، وربط علاقات استراتيجية معها، من أجل إعاقة بناء روسيا الاتحادية كفاعل استراتيجي في منطقة أوراسيا.

---

[1] Blank, **Op. Cit**, p 04.

[2] **Loc.cit**.

[3] Marc- André Billette, **Le triangle Stratégique Chine - Russie – Inde : possible contre poids à L'hégémonie Américaine** (Mémoire Présente Comme Exigence Partielle De La Maitresse en Science Politique, Université De Québec à Montréal, janvier, 2008), p 147.

[4] Anatol Lieven, "**Brusquer la Russie**, **Problemes politiques et sociaux**", N: (846), (octobre1999), p59.

وازدادت قوة هذا الطرح بعد هجمات 09/11، أين أدركت إدارة **جورج بوش** أنّه من الضروري لحماية مصالح بلادها، يتوجب عليها أنْ تعزز علاقتها بشكل كبير، مع دول آسيا الوسطى الخمس، لمنعهم من أنْ يصبحوا موانئ للإرهاب[1].كما اعتبرت المنطقة لوحة مفاتيح للسيطرة على أوراسيا، فتواجد الو. م. أ فيها ليس بداعي الاحتلال السياسي، إنَما بهدف التحكم الاستراتيجي، وملئ الفراغ الكلي، على غرار ما حدث في البوسنة وكوسوفو، وهي العمليات التي كانت أمريكا تهدف من ورائها، إلى تنفيذ الخطوط العريضة والأولية في استراتيجية الهيمنة، عبر التحكم في المفاصل الجيوسياسية والحيوية للصراع العالمي، والتي من خلالها يتشكل قوس الحصار، أو الهيمنة الأمريكية على اللاعبين الجيو استراتيجيين (روسيا/ الصين/ إيران/ الهند). وفي هذا السياق ركزت واشنطن على حرمان موسكو من ثلاث دول ركيزة هي:

- **أوكرانيا:** التي تطل على البحر الأسود الذي يؤدي إلى المضائق التركية.
- **أذربيجان:** التي تتمتع بمقومات مختلفة أهمها:

- أنهَا دولة قزوينية.
- دولة جوار لروسيا.
- دولة غنية بالموارد الطاقوية.

تهدف الو. م. أ إلى:
- تحقيق النفوذ في أذربيجان من أجل الاقتراب نحو البحر الأسود، الذي يعتبر منفذ روسيا نحو البحار المفتوحة.
- الاقتراب من مستودع النفط في آسيا (بحر قزوين).

أوزبكستان[2]: مقوماتها:

- تعد الأكبر من حيث عدد السكان.
- مركز الدائرة في آسيا الوسطى.
- دولة غنية بإمكانياتها الهيدروكربونية.

تهدف الو. م . أ إلى:
- خلق توازن في علاقة هذه الدول مع روسيا.
- إدخالها إلى دائرة النفوذ الأمريكي ومنعها من العودة إلى الفلك الروسي.
- هدف استراتيجي يتمثل في تطويق البحرين الأسود وبحر قزوين.
- النفاذ إلى عمق آسيا.

كما سعت واشنطن إلى التقرب من كازاخستان ومن مجال نفوذها، باعتبارها دولة غنية بموارد الطاقة، وعضو بارز في منطقة شنغهاي للتعاون، إلى جانب كونها لاعب رئيسي بصفتها، أكبر وريث لمخزون الأسلحة النووية السوفيتية، ونظرًا للاعتبارات السابقة، احتلت كازاخستان مكانة بارزة في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، أين دعمت واشنطن بقوة فكرة انضمام أستانا إلى منظمة التجارة العالمية.

بالنسبة للصين وإيران: فقد كانت خطط أمريكا تسعى، إلى الحد من فاعلية الدور الإيراني ومحاصرة نفوذه، الذي بدأ يمتد من الجنوب، والعمل على قطع الطريق أمام تعاظم النفوذ الصيني، الذي بدأ يمتد هو الآخر من الشرق، لكنها في الوقت عينه، بحثت عن شريك استراتيجي، محتمل يسمح لها بالحفاظ على هيمنتها العالمية، عبر خلق حلف شبيه بحلف شمالي الأطلسي، يضم الهند والقوى الآسيوية الأخرى[3]. ومن أجل تحقيق الهيمنة المطلقة، تنظر الو. م. أ إلى العالم ككل كمجال حيوي لاستراتيجياتها الكونية، وفي ظل غياب سلطة موازية لها، تسعى لبسط نفوذها وسيطرتها، على أهم المناطق

[1] Nechol, **Op. Cit**, p 29.

[2] سرور، **مرجع سابق**، ص64.

[3] billette, **Op. Cit**, p 149.

التي تصنفها في خانة التجمعات الجيوسياسية الكبرى أو الصغرى، وفي هذا الإطار تندرج جل المحاولات السابقة، التي تُعجل بتكريس الهيمنة ومنطق الانفراد الأمريكي المطلق وتوسيعه من أوروبا نحو آسيا.

ج-البعد الطاقوي: يعتبر بحر قزوين منطقة حيوية كمجال استثماري، حيث يكتسي أهمية بالغة من الشق الاقتصادي الأمريكي، إذ يعد بمخزونه الهائل من الموارد الهيدروكربونية، فرصة ذهبية واعدة أمام الشركات الأمريكية، ولهذا تقوم الاستراتيجية الطاقوية الأمريكية، عمومًا والنفط والغاز خصوصًا في هذه المنطقة على عدة عناصر:

- ضمان أمن الطاقة: وفي هذا السياق شدد **ريتشارد مونينجتار** المبعوث الخاص لوزارة الطاقة الأوراسية، على الأهداف الاستراتيجية الأمريكية للطاقة الأوراسية، والتي ذكر منها[1]:

-تشجيع وتنمية موارد بحر قزوين، عبر فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع وصول الشركات النفطية الغربية إلى الحقول النفطية، مما يضمن حصول الو. م . أ على موارد المنطقة من الغز والنفط.

-تنويع مصادر النفط والطاقة، ويعني هذا التركيز على مناطق أخرى منتجة للنفط خارج الأطر التقليدية، حيث تهدف أمريكا إلى التقليل من الاعتماد على نفط منطقة الخليج، بصفة دائمة لأسباب أمنية، وفي نفس الوقت تسعى جاهدة للحصول على النفط خارج إطار منظمة أوبك OPEC، ومنه يتحول بحر قزوين، إلى داعم أساسي للأمن الطاقوي الأمريكي.

-تنويع طرق النقل وخطوط الإمداد، حيث لا تكتفي أمريكا بضمان أمنها الطاقوي، بتنويع مصادرها فقط، بل تلجأ إلى تنويع طرق النقل الآمنة، وذلك لتقليل احتمال تعرضها للمخاطر، مما يعيق تزودها وحلفائها بهذه المادة الحيوية التي تحتاجها أسواقها الصناعية.

-التحكم في أسعار النفط في الأسواق العالمية: حيث أنَ تمويل قدرات منطقة بحر قزوين، يجعل المناطق النفطية الأخرى، تزيد من نسب إنتاجها، وهو ما سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الأمريكي بشكل عام. بالإضافة إلى هذه الأهداف، أضاف الكونغرس بعد أحداث 9/11، جملة من الأبعاد الطاقوية الاستراتيجية الأخرى، والتي انحصرت في:

حرمان أعداء واشنطن من النفط خصوصًا روسيا وإيران: وأبرز هذا العنصر الأهمية الاقتصادية للمنطقة، كثقل يجذب الاستثمارات الأجنبية المتنافسة، بشكل يعيد إلى أذهاننا مسألة اللعبة الكبرى، في توجهها الجديد على طريق الحرير الجديد، حيث ينافس العديد من اللاعبين الإقليميين والدوليين، لاحتكار طرق نقل النفط، فبالنسبة لروسيا تسعى الو. م .أ إلى كسر الاحتكار الروسي لنقل الغاز نحو أوروبا، الذي يحوز على أعلى مبيعات الطاقة الآسيوية، بسبب ندرة خطوط أنابيب نقل الطاقة، في ظل قدرة روسيا على استخدام الغاز كورقة ضغط أو مساومة (Anti-Monopoly) ضد بعض دول أوروبا الشرقية، خاصة دول البلطيق و أوكرانيا، التي لا تمتلك بديل معقول عن الغاز الروسي، وتظل تعاني من عدم القدرة الفعالة، على ممارسة أي استقلال سياسي أو اقتصادي، داخلي أو خارجي ضد الكارتل الروسي، الذي ينقل الطاقة المنتجة في الاتحاد السوفيتي السابق، تحت إشراف شركة (غاز بروم) عبر الأراضي الروسية نحو الأسواق الأوروبية. ولذلك تحول الهدف الحيوي الأسمى لأمريكا إلى فتح الباب، أو على الأقل الوصول المتساوي، للشركات الطاقوية الأمريكية، مع نظيرتها الروسية، فيما يتعلق بعمليات الاستكشاف والتكرير والتسويق من أجل كسر الاحتكار الروسي.

وتزداد المخاوف الأمريكية مع احتمال تشكيل الكارتر (الإيراني/الروسي) المشترك ،كاقتراح ضمني تقدم به بوتين لمنظمة شنغهاي للتعاون، والذي يمكن أنْ يوضح الخطوط النهائية، لإنشاء قوس الغاز والنفط المهيمن على وسط آسيا،

[1] Akhtar, **Op. Cit**, p 64.

والذي سيمنع واشنطن من بيع الغاز والنفط في الأسواق المفتوحة، أو حتى من اختيار عملائها، في الوقت الذي يقدم فيه تسهيلات وقدرات، تسمح لروسيا بممارسة الضغط على المستهلكين الأوروبيين، لتحقيق مكاسب اقتصادية ومصالح استراتيجية كمنع استقلال أوكرانيا عن الفلك الروسي، وبذلك يفرض هذا القوس، حصارًا وارتباطًا مع روسيا واعتمادًا عليها، حيث صرح وزير الخارجية "**سيرجي لافروف**" مهددًا"... **أنَه من المفروض استخدام كل الضغوط الاقتصادية، التي يمكن تصورها ضد الحكومات غير المخلصة في رابطة الدول المستقلة**"[1].

ولذلك ترفض الو. م. أ مرور الأنابيب النفطية، عبر الشبكة القديمة الروسية، ثم عبر البحر الأسود فمضيق الفوسفور، من أجل الحيلولة دون تحولها، إلى مزود رئيسي ومباشر للنفط نحو أوروبا، وتضمن تدفقه بأيدي أمريكية إلى جانب حرمان موسكو من عوائده المالية، التي تدر عليها أموالًا طائلة. أما بالنسبة لإيران فترفض أيضًا الو. م. أ مرور الأنابيب عبر أراضيها، رغم قربها من الخليج العربي، أين تتمركز ناقلات النفط الأمريكية، ثم ومن هناك مباشرة إلى مضيق هرمز رغم كونه ممر غير مكلف اقتصاديًا، مقارنة بالمشاريع الطاقوية الأخرى، التي تدعمها واشنطن وأكثر أمانًا وقربًا، وينبع هذا الرفض من الرغبة الأمريكية، في التحكم في خيوط اللعبة الاستراتيجية الكبرى، والسيطرة على المنافسين المحتملين.

التحكم في تراجع الاقتصاد الأمريكي: وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، إلى جانب تباطؤ وانكماش في نمو الاقتصاد الأمريكي، الذي تراجع مقارنة بالأقطاب الاقتصادية الناشئة الهند، الصين، الاتحاد الأوروبي، كوريا الجنوبية، اليابان، مما دفع أمريكا إلى البحث عن مناطق استثمارية واعدة، وفتح آفاق جديدة، أمام شركاتها الاستثمارية، لمحاولة إنعاش اقتصاداتها المتردية.

وبناءً على ما سبق نخلص إلى القول بتعدد وتنوع الأهداف الأمريكية في المنطقة، بين طابعها الاستراتيجي المرتبط بمشروع تكريس الهيمنة على أوراسيا، والتي تمثل آسيا الوسطى مدخلاً استراتيجيًا لتحقيقه، وبين أهدافها الحيوية المرتبطة بتحقيق الأبعاد الأمنية، إلى جانب الأهداف التكتيكية المرتبطة بنشر الديمقراطية وتعزيز الاستقرار السياسي، دون أن نغفل دور الأبعاد الجيو اقتصادية، المكونة لأمن الطاقة الأمريكي وأمن وحلفائها الاستراتيجيين.

المطلب الثالث: القدرات والآليات التنافسية الأمريكية

الفرع الأول: عناصر القوة الأمريكية

استندت الو م أ في بسط هيمنتها على مزيج القدرات الجغرافية والعسكرية والاقتصادية، وذلك بما يتلاءم مع مفهوم ثنائية القوة الناعمة والعاتية، لأنَ الاعتماد على الدبلوماسية دون القوة هو ضعف، كما أنَ استخدام القوة دون دبلوماسية يعد سلطة عمياء[2].

1-**القدرات الجغرافية:** تقع الو. م. أ بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، تبلغ مساحتها أزيد عن (09 مليون كم^2)، وبذلك تأتي في المرتبة الثالثة بعد روسيا والصين، كما يبلغ شريطها الساحلي حوالي (20 ألف كم)[3]، وتشتمل على عدة خلجان صالحة لإنشاء الموانئ، لكن ما يزيد في قيمة موقعها الجغرافي، هو تمتعها بخاصية العزلة النسبية، حيث تتوسط المحيطين الأطلسي والهادي، مما يوفر لها القدرة على التصدي، والحماية ضد الهجمات المحتملة، وهنا تولد وعي جديد

---

[1] blank, **Op. Cit**, p p 06 ،07.

[2] Sébastien Peyrouse, **L'union Européenne Et Les Etats-Unis En Asie Centrale : Convergences Et Divergences**, **CERI**, Science Politique, paris, Nov, p26.

[3] United states," **the world fact books**", CIA, 2009, p p 09، 10.

باعتبار الو. م. أ قوة عظمى، مثلما أشارت إليه افتتاحية جريدة "**الواشنطن بوست**" بقولها: "يبدو أنَ وعيًا جديدًا قد أتى علينا وعي القوة، ومعه شهية جديدة، التوق إلى إظهار قوتنا، فطعم الإمبراطورية في فم الناس"، وفي هذه المرحلة أصبح من ضروريات السياسة الخارجية الأمريكية، ليس فقط الحفاظ على عقيدة "**مونرو**" بل أيضا العمل على تمديدها[1].

2-القوة العسكرية: لا يزال هذا العنصر أكثر وضوحًا، من بين أهم سمات القوة الأمريكية، ففي الواقع تعتبر الدولة الوحيدة، التي تستطيع عرض قواتها العسكرية، في أية منطقة من مناطق العالم، كما تسمح لها مزاياها التكنولوجية الواسعة، بالفوز في المعارك وتحقيق الانتصار و التفوق، حيث يشتمل جيشها النظامي على عدة أقسام أهمها (الجيش والبحرية ومشاة البحرية والقوات الجوية)، بتعداد يصل إلى حوالي 1.400.000 موظفًا، بينما يصل تعداد الحرس الوطني الاحتياطي إلى حوالي 2.3 مليون مجند، وتتميز القوات العسكرية بخاصية سرعة الانتشار و التموضع، عبر أسطول القوات الجوية الكبير، الذي يتشكل من طائرات النقل والبحرية عبر حاملات الطائرات، التي تبلغ تعددها حوالي 11 سفينة، إلى جانب وحدات المشاة البحرية، الموزعين على الأساطيل المنتشرة، في المحيط الأطلسي والهادي. ويعمل الجيش في حوالي 885 قاعدة أو منشأة أجنبية[2]، موزعة على مختلف المناطق التي تقع ضمن المجال الحيوي الأمريكي.

وقد دفع هذا الوجود العسكري العالمي، ببعض الباحثين لوصف الو. م. أ بأنَها: (إمبراطورية من القواعد العسكرية)، ومن أجل الحفاظ على هذا التفوق، الذي يعتبر عنصر أساسي لردع الأعداد المحتملين، تلجأ الو. م. أ إلى زيادة الإنفاق العسكري، الذي أصبح مرتفعًا منذ أحداث 09/11، حيث أصبحت تمثل لوحدها ما يعادل 50% من حجم الإنفاق العالمي الحربي، وارتفعت النفقات من 301.1 مليار دولار أمريكي عام 2000، إلى أكثر من 500 مليار دولار سنة 2005، أي زاد حجم الانفاق أكثر من نظيره الروسي والصيني، فبالنسبة لروسيا قدرت الزيادة من 9.3 مليار دولار عام 2000 إلى 13 مليار دولار سنة 2005، أما للصين فمن 23 مليار دولار عام 2000 إلى 32.8 مليار دولار سنة 2005، في حين أنَ أرقام الاتحاد الأوروبي تبدو أكثر تواضعًا بكثير[3].

والملاحظ أنَ أرقام هذا التسليح العسكري، تشكل ما قيمته مجموع الميزانيات العسكرية للدول التعسة الكبرى، التي تلي أمريكا مباشرة (روسيا ،اليابان، الصين، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا السعودية، البرازيل)، وعليه، يبدو أنَ التفوق العسكري الأمريكي واضحًا، وهو ما يمنحها أيضًا هيمنة واضحة، وتُسير أمريكا هذه القدرات وفق مبدأ (**إعادة نشر القوات العسكرية**)، لتكون قادرة على الاستجابة، لعدد غير محدد من التهديدات المحتملة، وفي نفس الوقت تعمل على منع أو الحد من قدرة الأطراف الأخرى، على اكتساب قدرات معينة، وخاصة أسلحة الدمار الشامل لذلك فإنَ أولى أولويات أمريكا، هي البقاء كأقوى قوة عسكرية، على الرغم من أنَ الاقتصاد القوي، يعد ضروريا للتمويل وللحفاظ على هذا التفوق، وعلى هذا الأساس يصف **مايكل ليدن** نظام مراقبة الصادرات، الذي فرض على روسيا وحرمها من التكنولوجية العسكرية، وما تلاها من المبيعات العسكرية إلى الصين (بأكبر جريمة ارتكبتها إدارة كلينتون)[4].

3-القوة الاقتصادية: مقارنة بقوتها العسكرية، فإنَه يصعب تحديد قوتها الاقتصادية، حيث يواجه اقتصادها صعوبات جمة، بالرغم من أنَ الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والو. م. أ متطابق، ومع ذلك فهو في حالة ضعف، مقارنة مع أقرب منافسيها الاقتصاديين خاصة الصين، اليابان. ومن المعلوم أنَه لتحديد القوة الاقتصادية لأية دولة،

---

[1] kichen. **0p. Cit**, p87.

[2] Ibid, p88.

[3] عدنان الهياجنة، "القوة الأمريكية ومستقبل العالم الإسلامي"، **مجلة البيان**، التقرير الاستراتيجي الأول، الرياض، (2003). ص248.

[4] **المرجع نفسه**، ص250.ئئئئئ

يمكن الاعتماد على وجود عملة قوية ومستقلة، واحتياطيات كافية من النقد الأجنبي، و تدفق الاستثمارات الأجنبية، و زيادة الإنتاجية، هذا إلى جانب مؤشرات أخرى، تعكس درجة التحضر ومستوى التعليم، من بين مظاهر القوة الاقتصادية الأمريكية، أنها تعتبر أول دولة صناعية وزراعية في العالم (أكبر مصدر للمواد الغذائية والأسلحة)، احتكارها لحوالي 28% من المبادلات التجارية العالمية، وسيطرتها على الأسواق العالمية، عبر تعاملها مع أغلب الدول، كما تعتبر أكبر قوة مالية، لأنَ أكثر من 50% من المعاملات الدولية تتم بالدولار، وتسجيلها لأعلى معدلات إنتاجية في قطاع (الزراعة والصناعة)، مع تمتع هذه المنتجات بالجودة والنوعية، وامتلاكها لأكبر بورصة في العالم، واحتكارها لحوالي 44% من الشركات المتعددة الجنسيات ،كما تحل المراكز الريادية في البحث العلمي[1].

4-القوة السياسية: وترتبط بمعرفة إلى أي مدى يمكن أن تستثمر أية دولة قوتها العسكرية والاقتصادية، في فرض هيبتها وتأثيرها على مخرجات الدول الأخرى، كمشاركتها الفاعلة في المنظمات الدولية، لتوجيه مخرجات النظام الدولي والإقليمي، بما يتماشى ومصالحها الوطنية، وهو ما ينطبق على الحالة الأمريكية، التي تهيمن على منظمة الأمم المتحدة، عبر امتلاكها لعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، وامتلاكها لحق الاعتراض (الفيتو)، مما يخول لها قبول أو رفض القرارات الحاسمة، التي تمس بمصالحها ومصالح حلفائها الاستراتيجيين، ويبرز تغلغلها أيضًا من خلال قدرتها على التحكم في ميزانية المنظمات الدولية والإقليمية، إلى جانب تقديم المساعدات المادية العسكرية للدول والحكومات، بغرض فرض المساومات السياسية.

5-القوة الثقافية: بالنسبة للعنصر الثقافي، فهو العنصر الأقل شهرة عن السلوك الأمريكي، لكن مؤخرًا بدأ يحتل مكانة حاسمة في الاستراتيجية العالمية الأمريكية تحت مسمّى **" القوة الناعمة"**، حيث تمتلك أمريكا قدرة كبيرة على نشر الدعاية والجذب، والتي تجعلها قادرة على فرض منظورها الاستراتيجي، من خلال جاذبية ثقافية و عقائدية، وهو ما ساعدها على إمكانية عولمة نموذجها الثقافي المنفرد، ورسمه بصورة حضارية، ثم العمل على تسويقه على المستويات العالمية، من أجل السيطرة على النمط المعيشي للأفراد والجماعات، ويُعد نفوذ الو. م. أ في العالم عبارة عن شبكة معقدة من الخيوط، تتبع في تكوينها مبادئ القوة الناعمة، فبالرغم من قوتها العاتية، إلاَ أنَها لم تستطع، أن تغرو كل دولة لا تعجبها سياستها أو نهجها، لكن تغلغلها الثقافي كان أقوى وأسرع وأعمق، لأنَها تمتلك إعلامًا هو الوحيد، الذي يجمع أغلب الناس على مشاهدته، وتحتل المراتب الأولى في الإنتاج الثقافي (من حيث صناعة الأفلام أو الصور)، إلى جانب امتلاكها لأشهر صحفيتين في العالم "**الواشنطن بوست**" و"**النيويورك تايمز**".

الفرع الثاني: آليات التنافس الأمريكي

بعد أن حدد صناع السياسة الخارجية الأمريكية أولويتها، تجاه منطقة آسيا الوسطى، اتخذت واشنطن جملة من التدابير والخطوات القائمة على استراتيجية شاملة، والتي لا تعتمد على آلية واحدة بعينها، بل تقوم على توليفة من الوسائل والآليات، وذلك لأنَ الأهداف المترابطة تستدعي وضع استراتيجية عامة وشاملة، وإنْ كان التركيز المفرط قد انحصر، على الآليات العسكرية أكثر من غيرها، وفي هذا السياق صرح نائب وزير الخارجية السابق **ريتشارد أرميتاج** بأنَه: **(إذا كانت المنطقة مهمة جدًا بالنسبة إلى الو. م. أ فإنَه يتحتم على هذه الأخيرة أن تكون مستعدة لإثبات هذه الأهمية قولاً وعملاً، وأنَ القيام بذلك يكون من خلال، تنسيق استراتيجية متعددة الأبعاد، تتماشى مع الأهداف المتنوعة،**

[1] Blank. **Op. Cit**, p34.

وألا تشتمل على الأدوات العسكرية فقط، بل أيضًا عبر توظيف الأدوات السياسية، كالعمل من أجل السلام والأمن والحرية)[1].

1-الآليات العسكرية: توسع التعاون العسكري الأمريكي مع دول آسيا الوسطى، بسرعة بعد 09/11، لذلك اتخذت واشنطن جملة من التدابير، لإشراك دول آسيا الوسطى في خططها الأمنية، ورغم أنَ تواجدها العسكري يعود إلى التسعينات، إلاَ أنَه اتخذ إطارًا مجزئًا وثنائيًا، حيث اقتصر التعاون العسكري قبل أحداث **11/ 09** التعاون على:

أ-مذكرات تفاهم: وخاصة التي وقعت مع كل كازاخستان وأوزبكستان، بشأن أنظمة التدريب والدفاع، والحد من انتشار الأسلحة النووية، وإنشاء فيلق آسيا الوسطى (**سنترا زيات**) المكون منذ سنة 1995، والذي جرت من خلاله تدريبات عسكرية مشتركة في المنطقة، وتقديرًا لجهود أوزبكستان المتزايدة في مكافحة الإرهاب، فقد تم توقيع اتفاقيات مماثلة معها خاصة سنة 2000، أين أصبحت أراضيها عبارة عن ملتقى لنقل المعدات العسكرية الأمريكية، تحت طائل برنامج التمويل العسكري الأجنبي.

ب-**برنامج الشراكة من أجل السلام (PFP)**: أطلق هذا البرنامج من قِبل الو. م. أ غداة انهيار الاتحاد السوفيتي، لضمان تزايد حجم تأثيرها، وتقليص التأثير الروسي-الصيني، فمنذ 1994 انضمت جميع دول آسيا الوسطى إلى هذه المبادرة وخاصة كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، قرغيزستان واشتمل البرنامج على سلسلة من التدريبات، كان من بينها تلقي المسؤولين من آسيا الوسطى، تدريبًا عسكريًا في مركز (جورج سي مارشال) في ألمانيا، كجزء من مبادرة أمنية أمريكية-ألمانية، إلى جانب تدريبات أخرى سنة 1995-1997 في لويزيانا الأمريكية، بمشاركة كازاخستان ومناورات أخرى، في ولاية كارولاينا الشمالية.

أما **بعد أحداث 09/11** فقد اتخذ التعاون العسكري أشكالاً أخرى، خاصة مع انتشار الحركات الراديكالية المتطرفة، التي أصبح بإمكانها الحصول على أسلحة الدمار الشامل، تحولت منطقة آسيا الوسطى إلى (قوس الأزمات)، بسبب مزيج التهديدات الكامنة فيها، وهنا حدث التحول في تخطيط الدفاع الاستراتيجي الأمريكي، من النموذج التقليدي القائم على مقاربة القدرات، إلى الطرح الحديث القائم على مقاربة التهديد القائم أو الفعلي، بمعنى بدلاً من التركيز على تحديد قدرات وإمكانيات الخصم، فإنَ النموذج الجديد للدفاع والأمن، يركز على التخطيط وتوقع حجم التهديد، الذي قد ينجر عن استخدام هذا الخصم، لإمكانياته أو قدراته ضد الو. م. أ وحلفائها، وذلك إما لتحقيق الردع أو الإجبار، ولذلك كانت الآلية العسكرية الأساسية، هي إعادة نشر وتمركز القوات الأمريكية خارج أوروبا الغربية، أو شمال شرق آسيا نحو العالم، من أجل تأمين الوصول، في الوقت المناسب إلى المناطق، التي تفتقر فيها الو. م. أ إلى قواعد عسكرية، ولذلك اتخذت الآليات العسكرية الأمريكية الأشكال التالية:

أ-نشر القواعد العسكرية: استطاعت الو. م. أ بناء تحالفات رفيعة المستوى في آسيا الوسطى، كتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتحسين وتنسيق القيادات المركزية، حيث استطاعت إنشاء وحدة عسكرية، سميت **بفيلق آسيا الوسطى** (contras BZT)، التي عرفت رفض شديد من روسيا والصين، رغم أنَ طبيعة عملها، لم تكن هجومية بل كانت دفاعية وتحت غطاء الحفاظ على السلام، لكن يبقى أهم انجاز عسكري، هو إنشاء أو فتح قواعد عسكرية جديدة، ففي 03 نوفمبر 2001 توصلت الو. م. أ مع طاجيكستان، إلى توقيع اتفاق ينص على استخدام أمريكا لقواعد إضافية هي (Khajand-Kurgan-tyube- kulab)، مقابل حصول طاجيكستان على زيادة كبيرة، في حجم المساعدات الأمريكية الممنوحة لها، ثم في 05 ديسمبر 2001 وقعت قرغيزستان على اتفاق مع الخارجية الأمريكية، يسمح للقوات الأمريكية

[1] **Op. Cit**, p 35.

باستخدام مطار (**ماناس**) وقاعدته العسكرية، مما وفر لها فرصة التواجد في قلب آسيا، مقابل دفع مبلغ 150 إلى 200 مليون دولار إلى الحكومة القرغيزية التي منحت سابقاً هذا الامتياز للحكومة الروسية مجانًا، وتتسع هذه القاعدة لحوالي 3000 عنصر من سلاح الجو، وتجمع بين الوظيفيتين الجوية والبرية، كما تعمل على إمداد القواعد الأمريكية في أفغانستان. وفي عام 2002 قامت الو. م. أ بتمويل مشروع إعادة إعمار القاعدة الجوية في أوزبكستان، حيث رصدت ما يقارب 5 مليون دولار، لإعادة تجهيز قاعدة (**KARASH**) في خان أباد، أين أصبحت تتسع ليتواجد بها حوالي1500 عسكري أمريكي، في المقابل تسلمت الحكومة الأوزبكية، مساعدات مقابل هذا الاستخدام لهذه المنشأة[1].

هذا إلى جانب إنشاء قاعدة عسكرية في شبه جزيرة (**أبشيرون**) المطلة على بحر قزوين، التابعة لأذربيجان من أجل زيادة تواجدها العسكري في المناطق القزوينية، مما يعني أنَ (التعامل /الاعتداء) على هذه الدول، أصبح بمثابة التعامل مع أمريكا مباشرة، وبذلك تكون الو. م .أ قد اعتمدت، على تصور واقعي لسياسية الانتشار وإعادة توزيع القوات، داخل المنطقة، كجزء من رؤية متكاملة، لإعادة صياغة التوازنات العسكرية فيها، وتحاكي هذه الرؤية الحاجات الجيو ستراتيجية الأمريكية، والتي اتخذت شكل البحث عن قواعد صغيرة وعملية، بدلاً من القواعد الكبيرة الدائمة، التي جاءت في إطار استراتيجية ملء الفراغ كبرى، التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة، لأنَ الإسناد اللوجيستي الجديد، قد أصبح قائمًا على وجود تسهيلات وقواعد أخف، وأكثر ملائمة للتحديات الأمنية الجديدة، ويتناسب مع التكتيكات والتكنولوجية العسكرية الحديثة، ومنه أصبحت الو. م. أ متواجدة جيوبوليتيكيًا في آسيا الوسطى، من خلال التعاون العسكري مع كازاخستان وأوزبكستان قرغيزستان وطاجيكستان بسبب المصلحة، وخاصة داخل القاعدة العسكرية (ماناس) في قرغيزستان، التي أضحت تمثل العناصر الأساسية، للهندسة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، ومحور الشراكة مع دول آسيا الوسطى،[2] وكمحصلة، تمتلك الو. م. أ حوالي 72 قاعدة عسكرية أجنبية، من بينها 19 قاعدة في منطقة بحر قزوين وحدها، ضمن استراتيجيتها شاملة في الحرب العالمية على الإرهاب.

ب-المساعدات الأمنية العسكرية: عند إنشاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، أسس "جون كيندي" معها مفهوم المساعدات الخارجية المفتوحة، وغير المرتبطة بالاعتبارات الدينية أو الاقتصادية أو السياسية، لكنه أكد أيضًا على أنَ أمن واستقرار الو. م. أ سيتعرض للخطر، بسبب استمرار الفقر وعدم الاستقرار في العالم، وكان ذلك بمثابة الإطار العام، لربط العلاقة بين المساعدات الخارجية المقدمة، والأمن القومي بصورة أساسية على المدى الطويل، بعدها تم استخدام المساعدات الاقتصادية، في مواجهة ازدياد التوسع المستمر، لنفوذ الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، وفي فترة حكم كلينتون قدمت مساعدات عسكرية واقتصادية، لأذربيجان تركمانستان وكازاخستان،بلغ حجمها حوالي 1.6 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1998 حتى 2000، وبعد تصاعد موجة الإرهاب عقب أحداث 9/11، اضطرت إدارة **بوش** إلى تقديم المساعدات لأفغانستان، أين حاول الرئيس إعادة إحياء دور الوكالة من جديد[3]، والملاحظ أنَه ابتداءً من سنة 2002 خصصت حوالي 34% من إجمالي المساعدات الأمريكية، لدعم قضايا الأمن والسلام في منطقة آسيا الوسطى، ثم ارتفعت إلى حوالي 66% سنة 2007، وتعززت هذه المساعدات سنة 2008، أين تم رفعها إلى حدود 213 مليون دولار خلال السنة المالية 2008[4].

[1] Billette, **Op. Cit.** p148.

[2] wishnick, **Op. Cit**. p 35.

[3] Akhtar, **Op. Cit**, p53.

[4] peyrouse, **Op.Cit**, p 02.

-المساعدات المقدمة لأذربيجان: تعد الحليف الأقرب للولايات المتحدة في المنطقة، حيث بلغ حجم المساعدات العسكرية المقدمة لمنع انتشار الأسلحة، حسب تقديرات سنة 2005 (نحو مليون وخمسمائة وأربعين ألف دولار سنويًا)، ضمن برنامج (NADR-EXBS)، و برنامج (E. D . A Excess Defense Articles) العسكريين، وتعمل هذه المنحة على زيادة قدرة أذربيجان، على المشاركة في الحلف الأطلسي والعمليات التابعة لها. وفي عام 2003 انضمت أذربيجان إلى مركز العلم والتقنية بين الحكومات (STW)، وزودت الإدارة الأمريكية الخبراء الأذربيجانيين بأول منحة للسفر إلى الولايات المتحدة لإعادة تأهيل خبراء أسلحة الدمار الشامل الأذريين، وتحويلهم إلى المجالات العسكرية، ووضعهم تحت المراقبة، ويستمر دعم التمويل العسكري الأجنبي (F M F)، من خلال منح المساعدات لمراقبة بحر قزوين، حيث توجه هذه المساعدات بشكل دقيق، لإدارة المجال الحيوي القزويني، كتدريب وحدات حفظ السلام، على أدوات الرؤية الليلية، ومراقبة مواقع الأهداف المطلة على البحر[1]، ويوضح الجدول التالي، وضع وحجم المساعدات الأمريكية لسنوات (2006/2005/2004).

السنة	2004	2005	2006
برنامج منع انتشار أسلحة الدمار الشامل	600.000	1.545.000	1.650.000
برنامجNADR - EXBS	2.668.000	3.500.000	4.000.000
التعليم والتدريس العسكري الدولي IMET	1.084.000	750.000	750.000
قوات حفظ السلام	1.326.000	1.527.000	1.729.000
التمويل العسكري الأجنبي FMF	2.485000	7.936000	5.000000

الجدول(11): يوضح حجم المساعدات الأمريكية لأذربيجان [2]

-المساعدات المقدمة لكازاخستان: وتأتي في المرتبة الثانية من بين حلفاء واشنطن في المنطقة، وتواصل الو. م. أ تقديم المساعدات لقوات حفظ السلام، ولواء التدخل السريع المتواجد قرب حقل (أتيراوا) القزويني، لتحقيق الأمن والاستقرار، وتعزيز التعاون المشترك لحف الناتو وقوات التحالف، وذلك ضمن برامج (FMF) المقدمة لكازاخستان، من جهته يوضح الجدول التالي المساعدات العسكرية المقدمة لكازاخستان للأعوام (2004، 2006،2005).

البرامج / السنوات	2004	2005	2006
التمويل العسكري الأجنبي (FMF)	2.980.000	4.960.000	5.000.000
دعم الديمقراطية (FSA)	33.342.000	26.690.000	26.000.000
التعليم التدريب العسكري الدولي (IMET)	1.233.000	1.000.000	1.000.000
منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (NADR-EXBS)	2.000.000	2.000.000	2.400.000
الجيوش الصغيرة والأسلحة الخفيفة (NADR-SAW)	-	500.000	700.000
قوات حفظ السلام	2.312.000	2.686.000	2.874.000

الجدول(12): يوضح المساعدات الأمريكية لكازاخستان[3].

-المساعدات المقدمة لتركمنستان: وجاءت المساعدات في إطار الاتفاقيات الأمنية بين الطرفين لمراقبة أمن الحدود، وذلك بحكم موقع تركمانستان، التي تشترك بحدود طويلة مع أفغانستان، من أجل العمل على مكافحة وصنع تهريب

[1] wishnick, **Op. Cit**. p 36.

[2] **Ibid.**

[3] **Loc.Cit.**

الأسلحة. ولذلك دعت الإدارة إلى تنفيذ برنامج الشراكة من أجل السلام (PFP) برعاية الحلف الأطلسي عام 1994، وقد عمل على تهيئة الأرضية والبنى التحتية لإقامة قواعد عسكرية أمريكية، بوقت أقل ودون أية عراقيل، والملاحظ، أنَ جل المساعدات المقدمة لمنطقة قزوين، تنبع من دوافع متعلقة بتجارة السلاح، كدافع ثانوي نابع عن الاهتمام الأمريكي الأصلي، بالنفط والغاز الطبيعي للمنطقة.

البرنامج / السنوات	2004	2005	2006
التمويل العسكري الأجنبي (FMF)	500.000	694.000	400.000
دعم الديمقراطية (FSA)	5.700.000	6.505.000	5.500.000
التعليم والتدريب العسكري والدولي (IMET)	340.000	450.000	300.000
صنع انتشار أسلحة الدمار الشامل (NADR R-EXBS)	-	-	400.000
قوات حفظ السلام	1.858.000	1.672.000	1.486.000

الجدول (12): يوضح المساعدات العسكرية الأمريكية لتركمنستان لسنة (2006/2005/2004)[1].

ج-إطلاق المبادرات الأمنية: حيث أطلقت الو. م .أ العديد من المبادرات الأمنية، بغرض احتواء المنطقة كان أبرزها **"الشراكة من أجل السلام"** فخلال التسعينات، دعمت واشنطن برنامج الشراكة من أجل السلام ،باعتباره ميكانيزم للتعاون والدفاع المشترك، واشتملت على سلسلة من التدريبات العسكرية، لقادة دول آسيا الوسطى، ثم ألحقتها بمبادرة **"طريق الحرير الجديد"**، التي قدمها أعضاء مجلس الشيوخ (أبرا ونباك، وهتشينسيون ويلي) إلى الكونغرس تحت عنوان: **"قانون استراتيجية طريق الحرير الجديد SRS"** لعام 2006، والتي أصبحت تمثل فيما بعد، حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية، ويتضمن هذا المشروع إقامة شبكة لنقل الطاقة، تربط أوروبا الغربية بآسيا الوسطى وبالشرق الأوسط، وتعرف هذه الاستراتيجية على أنها نظام أمن عابر لأوراسيا تدعو إلى (عسكرة الممر الأوراسي)، بوصفه جزءً لا يتجزأ من (الاستراتيجية الكبرى)، من أجل تطوير الإمبراطورية الاقتصادية الأمريكية، على طول الممر الجغرافي الواسع، هذه العسكرة تبدأ من شرقي المتوسط، وحتى الحدود المشتركة للصين الغربية وأفغانستان، كوسيلة للتحكم في احتياطات النفط والغاز الكبيرة، لدعم الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها في آسيا الوسطى، بما في ذلك التحكم في الممرات، وبذلك شكلت مبادرة **"طريق الحرير الجديد"** في ظل إدارة **بوش** أساس النزعة التدخلية لدى الو. م. أ وحلف الناتو، بهدف دمج الجمهوريات ومنطقة بحر قزوين والقوقاز في دائرة النفوذ الأمريكي[2].

أما عن مبادرة **"أمن الحدود CASI"** فتعتبر من المظاهر الدالة على ازدياد اهتمام الو. م. أ بالمنطقة، والتي أطلقتها واشنطن سنة 2000، أين أصبحت المنطقة تقع بالكامل داخل مظلة هذا البرنامج، في إطار إطباق الهيمنة الأمريكية عليها وقبلها بعام أي سنة 1999 كانت الو. م. أ قد سارعت إلى نقل مساحة آسيا الوسطى، من القيادة العسكرية الأوروبية (EUCOM)، إلى القيادة الإقليمية المركزية، و تدل هذه الإجراءات على أهمية المنطقة في السياسة الأمريكية[3].

---

[1] Akhtar, **Op. Cit**, p55.

[2] Billette .**Op.Cit**. p152.

[3] Patrick lacroix. **Le désenclavement de l'Asie centrale : perspectives sécuritaires et énergétiques**. (Institut d'Etudes internationales de Montréal, bulletin N (84), (Février, 2007), p 02.

د-دعم الانقلابات: ساندت الو. م. أ بعض الانقلابات حول السلطة، لإزاحة عدد من الأنظمة السياسة الموالية لموسكو، وقد تم تجريب هذه الآلية في قرغيزستان في مارس 2005، والتي عرفت فيما بعد بالثورة السوسنية أو (الثورة الصفراء اللون) في مارس 2005، أين تم الإطاحة بنظام (عسكر عليف)، الذي فر لاجئًا إلى موسكو، وحاولت واشنطن بعدها تكرار التجربة في العام نفسه، في أوزبكستان فيما عرف بأحداث (أنديجان) لكن فشل الانقلاب[1]، والواقع أنَ أمريكا معروفة بتاريخها الطويل الداعم، للثروات والانقلابات العسكرية في المناطق، التي تقع في حيز اهتمامها الاستراتيجي، كدعمها للثروات الملونة في منطقة القوقاز.

2-الآليات الدبلوماسية: أدركت واشنطن أنَه لحماية مصالحها، يجب العمل على تعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى الخمس، بشكل كبير حتى لا يصبحوا موانئ للإرهاب، أو دول داعمة لسياسات الدول المعادية لأمريكا (روسيا، الصين، إيران)، ولذلك أقامت الو. م. أ العديد من اللقاءات، كإطلاق مؤتمر القوقاز في نوفمبر 2009، والذي يشمل على إقامة حفل سنوي رفيع المستوى، عبر إطلاق مشاورات ثنائية مع كل دولة على حدة، بشأن مكافحة المخدرات والإرهاب والإصلاح الديمقراطي، وسيادة القانون وحقوق الإنسان وقضايا التجارة والاستثمار[2].

3-الآليات المؤسساتية: حاولت الو. م. أ استغلال حاجة دول منطقة بحر قزوين، إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية والدفاعية بدعوتها إلى المشاركة في المؤسسات الغربية، في الوقت الذي كانت فيه هذه الجمهوريات، ترى في الانضمام إلى عدد لا يحصى من المنظمات الإقليمية والدولية، فرصة لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، لكن واجهت واشنطن مجموعة من العراقيل المؤسساتية، التي منعت هذا الاندماج، وخاصة تأثير التنظيمات الاقتصادية والأمنية القادمة من داخل الإقليم[3]، على غرار منظمة شنغهاي، التي تعد المنظمة الأمنية الوحيدة، التي تستثني من عضويتها الو. م. أ، إلى جانب معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، ولتصحيح هذا الموقف طالبت أمريكا بالحصول على صفة مراقب، في ظل عجز مبادرة الشراكة من أجل السلام (PFP)، عن التصدي لوحدها لسياسيات الإبعاد والتهميش الروسي/الصيني للو. م. أ، ولذلك أطلقت هذه الأخيرة مجموعة من المبادرات والمشاريع المؤسساتية أهمها:

أ-مجموعة غوام (G.U.U.A.M): ضمت أذربيجان، أوزبكستان، مولدوفا، جورجيا، أوكرانيا، وجاءت بهدف إدماج الجمهوريات السوفيتية في اتفاقيات تعاون عسكري مع الو. م .أ و حلف الناتو، من أجل منعها من إعادة إحياء صلاتها مع الفدرالية الروسية، ولتحقيق هذه الأهداف اتبعت واشنطن استراتيجية ثنائية لتقليص التأثير الصيني/السوفيتي، كأنْ لا تتعامل مع منظمة شنغهاي للتعاون على أنَها منظمة موحدة، في الوقت الذي أُنشئت فيه هذه الأخيرة لتقليص و احتواء التأثير الأمريكي في وسط آسيا، ولذلك رفضت دعم معاهدة القذائف المضادة للصواريخ، كما رفضت مشروع الدرع الصاروخية، ورغم حرص الولايات المتحدة على زيادة تقوية المبادرة، عبر تقديم الدعم والمساندات العسكرية لها، فقد فظلت بعض الدول الأعضاء تطوير علاقاتهم الثنائية، مع الشريك الأمريكي كل على حدة عوضًا عن العمل الجماعي المشترك، بينما فظلت أوزبكستان الانسحاب من المجموعة[4].

---

[1] النداوي، **مرجع سابق**، ص161.

[2] Nechol, **Op.Cit.** , p 30.

[3], Akhtar **Op. Cit**, p48.

[4] Wishmick.O**p. Cit**, p p 18،19.

ب-**منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:** شجعت الو. م. أ انضمام دول آسيا الوسطى، إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغرض تخليصها من العزلة الدبلوماسية، ويمكن اعتبار إجراء الانضمام، مجرد ضغط نفسي من واشنطن، ضد روسيا لتقليص وتهميش دورها في المنظمة.

ج-**مجموعة (6+2):** بشأن أفغانستان، والتي تضم (طاجيكستان، أوزبكستان، تركمانستان، الصين، إيران، باكستان)، وهي تحالف غير رسمي من الدول الست المتاخمة لأفغانستان، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا، والذي عمل من 1997 إلى 2001 تحت رعاية الأمم المتحدة، على إيجاد حل سلمي، وفي وقت لاحق، بحثت في قضية تشكيل حكومة ما بعد طالبان في أفغانستان.

4- **الآليات الاقتصادية:** ولأنَ الو. م. أ تسعى إلى إيجاد طرق جديدة، لتعزيز مصالحها الاستراتيجية في منطقة بحر قزوين، بطرق لا تدفع باستعداء روسيا والصين، فقد لجأت مؤخرًا إلى التقليل من الاعتماد المباشر على الأساليب العسكرية، وتعويضها بالأساليب الاقتصادية، ودخلت أمريكا من الباب الاقتصادي، حيث قدمت مساعدات اقتصادية ومالية مختلفة، تتماشى مع إمكانيات المنطقة، التي تنتج حوالي 50% من بترول الكومنولث، 76% من النحاس، 37% من الحديد، ومن هنا شكل البعد الاقتصادي، النقطة المحورية في رسم الاستراتيجية الأمريكية، ومن بين الآليات الأكثر استخدامًا نشير إلى:

أ-**العمل على إعادة بناء الاقتصاد وتصويبه نحو الاقتصاد الحر:**،وذلك من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية، التي تحث على الإسراع في برنامج التحول الرأسمالي، كالمعونات الفنية لتشجيع الخصخصة، عبر توفير الموارد المالية والخبرات البشرية، وفي هذا الإطار جاءت مساهمات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAIDI)، في الفترة ما بين (1992-2002)، عبر منح جملة من المساعدات التي قدرت بحوالي 1.7 بليون دولار منها 650 مليون دولار، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وإحلال الديمقراطية وخلق اقتصاديات السوق الحر، كما تقدمت الوكالة باقتراح للدول الآسيوية، ببرنامج المساعدات الإقليمية للأسواق الطاقوية (REMAP)، والذي يقوم بتسهيل الارتباط بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وتسعى واشنطن من خلاله إلى إبعاد دول المنطقة خاصة كازاخستان، عن دائرة النفوذ الروسي في قطاع الطاقة، لكن يعتبر تطبيق هذا البرنامج صعب جدًا، بسبب وجود المشاريع الروسية في قطاع الكهرباء داخل طاجيكستان[1].

ب-**تسريع الاستثمارات النفطية:** واعتمدت الو. م .أ على هذه الآلية، لضمان التدفق السلس لشركاتها النفطية الأمريكية، وغلق الأبواب أمام نظيرتها الروسية-الصينية، عبر إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة، بين الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط والغاز، ومن بين هذه الشركات (شركة شيفرون Chevron) وشركة (موبيل Mobile)، التي تواجدت في المنطقة، بعد إصدار البيت الأبيض عام 1994، وثيقة تحت عنوان **"استراتيجية الأمن القومي للارتباط والتوسع"**، والتي نصت على إمكانية استخدام نفط وغاز بحر قزوين، من أجل تنويع مصادر الطاقة الأمريكية، فقامت الحكومة بإرسال شركة شيفرون chevron للعمل في المنطقة، وفيما يلي نستعرض مراحل سيطرة الشركات النفطية الأمريكية على موارد بحر قزوين من الغاز والنفط.

[1] Billette. **Op . Cit** . p 147.

فبالنسبة للغاز الطبيعي: في 1993/10/24 تم الاتفاق بين الحكومة الأذرية و الكونسورتيوم[1]، الذي يضم عدد من الشركات النفطية المحلية والدولية والأمريكية، للاستثمار في حقلي (Azari- chiraz)، وقد بلغت حصص بعض الشركات الأمريكية في هذا الكونسورتيوم مثل أموكو Amoco حوالي 17.1%، بينما كان نصيب شركة يونيكال unocol حوالي 15% وشركة بانزويل penzoilحوالي 9.81% من المشروع. وفي 1994/80/04 قام الرئيس الأذربيجاني بزيارة واشنطن، واتفق على توقيع ثلاث عقود مع كل من الشركات الأمريكية (Exxon -Mobil- chevron)، تصل قيمتها إلى حوالي عشرة مليار دولار بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تعاون مع شركة (Amaco)الأمريكية، هذه الاتفاقية تتيح للشركة الحق الاستثنائي، في إجراء مباحثات حول حقول (INAM)، وقد نص العقد الأول على استكشاف واستثمار حقل Apheronجنوب بحر قزوين، والذي بموجبه حصلت شركة (شيفرون)، على 30% من المشروع مع الحق في ممارسة عمليات التنقيب، أما العقد الثاني فأهتم بالتنقيب في حقل (Tagiev) بواسطة شركتي (Exxon-Aioc) حيث حصلت كل منهما على حوالي 50% من الأسهم[2]، ومنذ 1996/12/02 بدأت شركة Caspian International Petroleum Company C I PC عملها في أذربيجان، وهي شركة أمريكية مشتركة، وفي نفس السنة أيضًا، تأسست شركة بترول بحر قزوين المحدودة (Anoco) في العاصمة (باكو) والتي تعمل لصالح Usa national Thanksgiving.

وفي الفترة الممتدة من 06 إلى 1997/04/09 عقد مؤتمر دالاس حول منطقة بحر قزوين، عرضت فيه شركة **هوستن** Houstan أكبر مجموعة من التقارير والخرائط وقواعد البيانات، حول منطقة بحر قزوين وأجرت مسحًا استراتيجيًا لها، أما في 1998/06/04 وضعت شركة سوكار Socar تقريرًا حول كميات الغاز الطبيعي، القابلة للاستخراج وقدرتها بحوالي 15 مليار م[3]، و قدمت شركة (First Exchange Crop) (fec) سنة 1998، عدة مشاريع استثمارية في بحر قزوين خاصة في كازاخستان أذربيجان، تركمانستان، ثم في سنة 1999 شرعت شركة **شيفرون وموبيل** بالتباحث مع حكومة كازاخستان على صفقة شراء 25% من استثمارات حقل **تنجيز** Tengiz لمدة 40 سنة[3]، وفي 1999/11/23 قدمت شركة أكسون Exxon عرضًا لتطوير حقول الغاز الطبيعي شرق تركمانستان، والتي تقدر احتياطاتها بحوالي 2 تريليون قدم مكعب، ثم في 1999/12/10 قامت شركة شل (Shell)، بعمل مشروع استكشافي في المنطقة الجنوبية لبحر قزوين، وفي 2000/02/29 وقعت شركة كونكو (Conco) عقد عمل لاستكشاف أعماق بحر قزوين مع شركتي (Exxon-Mobil)، وفي نفس التاريخ وقعت شركة (Shell) الأمريكية اتفاقية لاستثمار الغاز الطبيعي في تركمانستان[4]. ثم في سنة 2008وقع الرئيس **جورج بوش و ناوباييف** بيانًا، أعلنَا فيه انطلاق شراكة بين الطرفين، في مجال الطاقة ودعم وحماية، مشاريع الطاقة الكهربائية والنووية وحماية البيئة، وتهدف هذه الشراكة إلى ربط كازاخستان بالاقتصاد العالمي.

ومن خلال العرض السابق لنشاط الشركات الأمريكية في المنطقة، يتضح لنا، مدى اهتمام واشنطن بالسيطرة على موارد الطاقة في المنطقة، عبر تقديم الدعم لشركاتها العملاقة بغرض الاستحواذ على أضخم الاستثمارات، حيث أكد مدير شؤون الطاقة في الخارجية الأمريكية، على هذا التوجه الحكومي المقصود بقوله:(سوف نحمي الحقوق التجارية للشركات الأمريكية، إننا لا نعترف بمجالات النفوذ)[5].

---

[1] تشير كلمة الكونسرتيوم إلى تجمع اقتصادي لشركات النفط الكبرى.

[2] الفقيهي، **مرجع سابق**، ص63.

[3] **المرجع نفسه**، ص64.

[4] **المرجع نفسه**، ص65.

[5] سليمان علي الخضر، "التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى، دراسة في المقاصد والنتائج"، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، العدد (18)، (2016)، ص25.

أما بالنسبة للنفط الخام (تشكيل شبكة جديدة لتصدير النفط الخام): لم تكتف الو. م. أ بفرض سيطرتها على موارد الطاقة، عبر تواجدها في المنطقة فحسب، بل سعت إلى السيطرة على منابع النفط، عبر السيطرة على خطوط الأنابيب، الممتدة من المنطقة ونحو الأسواق العالمية، وفي هذا السياق، تبنت سياسة إنشاء خطوط متعددة الأطراف لنقل الموارد البترولية، بعيدًا عن الخطوط القديمة، التي أهملت في عهد الاتحاد السوفيتي، وتأتي هذه الآلية بغية الحد من سيطرة، كل من روسيا وإيران على طرق نقل النفط القزويني، ولهذا وضعت واشنطن 04 خيارات اقتصادية هي:

الخيار الأول: أيدته الشركات النفطية الأمريكية العملاقة، بهدف السيطرة على موارد آسيا الوسطى، من خلال ضخها عبر الأراضي الإيرانية، نحو الأسواق العالمية إلى المحيط الهندي مرورًا بالخليج العربي، ورغم من أنَ هذا الخيار يعتبر أقل تكلفة مقارنة بباقي المشاريع، إلاَ أنَه بات مرفوضًا وفقًا للحظر الأمريكي، الذي يلزم إيران بأن لا تزيد حجم استثماراتها النفطية عن 40 مليون دولار سنويًا.

الخيار الثاني: كان باقتراح ربط تركمانستان وكازاخستان بالمحيط الهندي، عبر أفغانستان وباكستان، لكنه هو الآخر أصبح غير مطروح، بسبب تردي الأوضاع الأمنية في أفغانستان، أما باكستان فهي ذات مصالح متعددة، وترتبط بعلاقات خارجية مع قوى إقليمية أخرى.

الخيار الثالث: ويؤيد نقل النفط عبر الأراضي الروسية مرورًا بكازاخستان، لكن هذا الطرح يمنح روسيا ورقة ضغط وقوة جيواستراتيجية.

الخيار الرابع: وينص على إنشاء خط أنبوب أرضي من بحر قزوين، انطلاقًا من كازاخستان وتركمانستان، ويربطهما مع أذربيجان، وينتهي عند شواطئ البحر الأسود في جورجيا، عبر إنشاء فرع منه يمر بالأراضي الأرمينية والأذرية، حتى تركيا على البحر المتوسط، ويهدف هذا المشروع إلى إضعاف إيران، ومنعها من المشاركة في أي مشروع نفطي في المنطقة، إلى جانب تقزيم الدور الروسي وتحجيمه، وهو جوهر السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة[1]. والملاحظ أنَ الشركات النفطية الأمريكية، وتحت ضغوط واشنطن، قد اقتنعت بالخيار الرابع، رغم غياب جدواه الاقتصادية وارتفاع تكاليفه، وهذا ما سيتضح من خلال متابعة مراحل هيمنتها، على طرق التصدير من منطقة بحر قزوين على النحو التالي:

قامت كل من شركتي AIOC-SOCA في 1997، بالاتفاق على مد خط أنابيب دولي جديد، لنقل نفط بحر قزوين وكازاخستان إلى الأسواق، حيث يكون لهذه الشركة النصيب الأكبر. وفي 1998/11/04 وقعت تركيا وأذربيجان وكازاخستان على إعلان أنقرة، والذي يهتم بمسار أنابيب نقل النفط عبر خط الأنابيب الغربي، الممتد من تركمانستان مرورًا بأذربيجان جورجيا ليصل إلى تركيا، ثم قامت شركة ENRON في 1999، بتقديم دراسة الجدوى الخاصة بهذا الخط، وأعلنت بعدها أنَه يمكن بنائه في مدة عامين، بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي ملياري دولار، كما وقع رؤساء شركات خطوط نقل الطاقة في أذربيجان جورجيا، تركيا، والو. م. أ، اتفاقًا على إنشاء خطين لتصدير نفط وغاز بحر قزوين، ينطلق كل منهما من أذربيجان ويمران عبر جورجيا ليصلا إلى ميناء جيهان التركي[2]. وتعمل الو. م. أ على خلط الأوراق الاقتصادية، للسيطرة على موارد المنطقة النفطية، وربطها بالأهداف والأوراق العسكرية والاستراتيجية، حتى تحقق المزيد من الإرباك والاضطراب في سياسات الدول الإقليمية وخاصة إيران، روسيا والصين.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص83.

[2] الفقيهي، **مرجع سابق**، ص66.

خريطة رقم (06): مسار خط نقل النفط باكو-تبليسي-جيهان

المصدر: https://shorturl.at/Uxt4O

الفرع الثالث: عراقيل تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية

على الرغم من نفاذ واشنطن السريع داخل منطقة قزوين وآسيا الوسطى، إلاّ أنَ هناك مجموعة من العوائق التي تؤثر على فاعليتها بالصورة التي ترغب فيها الإدارة الأمريكي، مما قد يفتح المجال من جديد أمام القوى المنافسة، ومن بين هذه العراقيل:

-استمرار الخلاف القانوني بين دول بحر قزوين، نظرًا لغياب نظام قانوني محدد ومتفق عليه، مما يؤدي إلى وجود فجوة أمنية، يصعب معها تأمين مسارات خطوط البترول والغاز الطبيعي، القادمة من بحر قزوين إلى أسواق الغرب.

-تشير الدراسات أيضًا إلى أنَه من غير المرجح، أنْ تصبح الو. م. أ قوة مهيمنة (Single domino power) في آسيا الوسطى، وذلك بسبب وجود بعض التحديات الفعلية، منها تحدي الأمن الطاقوي، وقرب المكامن النفطية من المسارح العالمية للحرب على الإرهاب، مكافحة الاتجار بالمخدرات، أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يتطلب تنمية مستدامة الارتباط، هذا إلى جانب اهتمام الو. م. أ بتركيز دورها ومواردها على مناطق أخرى من العالم وخاصة الشرق الأوسط.

-أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة، وعلاقته بزيادة المنافسة العالمية الشديدة، على احتياطات الطاقة لديها، ولذلك سوف تبقى المشاركة الأمريكية، مقيدة بشكل خاص، بسبب عدم ارتياحها في علاقاتها مع أنظمة آسيا الوسطى الحالية "السلطوية"، هذه الأخيرة التي تفضل ربط علاقات مع قوى آسيوية أخرى كالصين، روسيا، إيران[1].

-هناك من يعتقد أنَ الإصرار الأمريكي، على إحلال الديمقراطية وحقوق الإنسان، كجزء من مسؤوليات الدول الغربية عبر خلق عالم ديمقراطي، هو مجرد خطاب نخبوي فارغ، لا صلة له بالواقع هناك[2]، مما يعني أنَ تشدق واشنطن بهذه المفاهيم، قد يساهم في تقويض أهدافها الاستراتيجية والأمنية، لأنَها تغذي الاعتقاد القديم، القائم على أنَ الترويج

[1] Akhtar, **Op. Cit**, p58.

[2] هذا لا يعني أنَ تصدير الديمقراطية، هو مقاربة ساذجة بل مقاربة براغماتية بامتياز، استطاعت من خلالها الو. أ. م تحقيق تغلغل سياسي في العديد من مناطق العالم.

للديمقراطية، هو بمثابة ترويج لمفهوم أجنبي غريب عن الواقع المحلي والتقاليد[1]، وقد تأكدت هذه الفرضية عندما تقلصت المساعدات الأمريكية للدول، فيما يتعلق بالديمقراطية والمجتمع المدني ابتداءً من سنة 2000، خاصة في ظل تركيز إدارة "بوش" على تقديم المساعدات الأمنية، بدل التركيز على الاحتياجات الفعلية لدول آسيا الوسطى، بمعنى أنَ مكافئة هذه الدول على تعاونها لمكافحة الإرهاب، كان مركزًا على المساعدات العسكرية، بدل تفعيل المعايير الاقتصادية والانفتاح السياسي، ومحاربة التهديدات الأمنية، التي تعصف باستقرار وأمن المنطقة، خاصة بعد أنْ رفضتْ واشنطن معالجة مشكلة المخدرات، ليتأكد الجميع من عدم اهتمام الطرف الأمريكي، بالمصالح الأمنية والاحتياجات المحلية للدول.

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للطرف الصيني

لا يمكن الحديث عن دوائر الصراع الدولي القائم في المنطقة المشمولة بالدراسة، دون الاشارة إلى العملاق الصيني المتنامي في الساحة الدولية بشكل عام، وفي مسارح آسيا الوسطى وبحر قزوين بشكل خاص، وهو الذي اعتمد لسنوات طويلة على استراتيجية انعزالية (**أولوية البناء الداخلي على الخارجي**)، في الوقت الذي أصبح من الضرورة له استحداث وتطوير سياسة خارجية، تلائم بيئة دولية متغيرة محفوفة بالتهديدات والأخطار (**سياسة الانفتاح**)، أهمها ترسيم حوار دولي وإقليمي مع القوى العالمية، التي فرضت تهميش دولي على بكين إثر أحداث الميدان السماوي **" تيان ميان"** سنة 1989، الى جانب حقيقة أنَ التواصل مع العالم الخارجي، قد يضمن للصين عودة سياسية ثانية إلى الواجهة الدولية، تتماشى ومكانتها في الأسواق الاقتصادية الدولية. وبالفعل، مكن اعتماد الصين على هذه الاستراتيجية، من تحقيقها لتغلغل نوعي في منطقة آسيا الوسطى، يماثل أو يفوق التغلغل الأمريكي وحتى نظيره الروسي، وأصبحت مع مرور الوقت ضلع من أضلاع المثلث الاستراتيجي، الذي يجمع هذه الفواعل الثلاث، ضمن نظام دولي قائم على مبدأ تعددية الأقطاب، في إطار اللعبة الاستراتيجية الكبرى.

المطلب الأول: تطور الدور الصيني في منطقة بحر قزوين

الفرع الأول: التوجهات والخلفيات الفكرية للسياسة الخارجية الصينية

لا تعد "الثقافة الاستراتيجية" لأية دولة مسببة لاتخاذها لسياسة أو نهج معين، بل تعد آلية مساعدة لتحديد الخيارات العامة، وهي متمّمة لتفسيرات حول تأثير عوامل أخرى مثل توزيع القوى، ومعتقدات صناع القرار الشخصية وضغوطات الدول الحليفة، وما إلى ذلك، لكن وبالأخص، يساعد فهم إطار الثقافة الاستراتيجية، في فهم الشكل العام للسياسة الخارجية للدول على المدى الطويل.[2] وكذلك ولَدت الثقافة الاستراتيجية الفكر الاستراتيجي الصيني، سلوكًا سياسيًا خارجيًا خاصًا متعدد الأبعاد ، ينفرد بالبحث عن التوازن بين القوى المتعارضة " كالدبلوماسية والإكراه" وبين " الاغواء والقيود"، وأوجد لنا مفهوم القوة الذكية، القريب من مفهوم القوة الناعمة الأمريكية، والذي عد فيما بعد، كأهم ميزة اتصفت بها الاستراتيجية الصينية إلى اليوم، لكن يبقى من الواجب الاشارة إلى أهم الطروحات الاستراتيجية الصينية، التي ساهمت في بلورة السياسة الخارجية الصينية، عبر إعادة تخصيص القادة السياسيين للمبادئ الكلاسيكية القديمة، و تكيفها مع المصالح القومية كمبدأ استخدام القوة كملاذ أخير، اقتصاد الوسائل، واستخدام الوسائل

---

[1] Blank. **Op, Cit.** p35.

[2] عماد منصور." السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية". **مجلة سياسات عربية**. العدد(21). تموز/ يونيو. (2016). ص26.

الاقتصادية بدل العسكرية، ومن أهم التيارات الفكرية التي ساهمت في بلورة السياسة الخارجية الصينية، نخص بالذكر:

1-التيار الكونفوشيوسي (المذهب العقلاني) تعد الفلسفة الكونفوشيوسية، وهي أحد أهم المصادر الفكرية العميقة والمتجذرة، وأكثرها تأثيرًا في الثقافة الاستراتيجية الصينية، ترى أنّه من طبيعة العالم أن تبنى علاقاته الإنسانية ضمن نظام تراتبي، وعلى السلطة أن تحكم داخليًا، وتتعامل مع الخارج على أنّه مليء بالبرابرة الذين ينتظر منهم أن يخضعوا للصين، كونها تتربع على هرم النظام الإقليمي، ولذلك أولت الكونفوشيوسية أهمية بالغة للحفاظ على الداخل المتجانس (الوحدة الداخلية) وتوازناته، قبل الدخول في العلاقات الخارجية، حيث منحت الأولوية للداخل، على المحيط الخارجي بوصفه مجموعة من البرابرة، الذين على حكوماتهم احتوائهم، لكي لا يعرضوا الداخل الصيني للعنف والغزو.

كانت الصين تنظر إلى نفسها على أنّها قوة مكتفية ذاتياً وذات مركزية خاصة، وهي الحالة التي أدت إلى توليد أنماط و سلوكات خاصة في علاقتها بالخارج، فعلى سبيل المثال، لم ترسل الحكومات الصينية مستكشفين، إلى الأطراف للبحث عن أراضي جديدة واستعمارها، وبالخصوص خارج المحيط الآسيوي، ولا بعثات ديبلوماسية، ذلك أنّ الثقافة الاستراتيجية الصينية، كانت تتوقع من الخارج إرسال ممثلين لاستكشاف الحضارة الصينية، ولذلك كانت العلاقات التمثيلية أو الدبلوماسية الصينية، جد محدودة مقارنة ببعض الدول الأوروبية، وهنا تقاطعت مبادئ كونفوشيوس مع الإضافات التي تقدم بها تلاميذه، كل من "**مينسيوس**"، و اسهامات الفقيه الاستراتيجي "**Suntzu**" في مبدأ "**اجعل نفسك لا تقهر**"[1]، والذي يعني أنّ الاهتمام بالجانب الداخلي (السياسة الداخلية)، على حساب الجانب الخارجي، لا يعني الانكفاء على الذات وعدم الاستعداد للأخطار الخارجية، إنّما يشير إلى الاعتماد على جوانب ثابتة من القوة، بخلاف المظهر العسكري، حيث يؤكد هذا الأخير ،على أنّ الهدف المفضل الذي يجب أن يوضع لأي حرب، هو الانتصار من دون قتال أو استعمال للقوة المادية [2].

تاريخيًا، وعملاً بهذه المبادئ وقبل زيادة قوة الاقطار المحيطة، اتخذت الإمبراطوريات الصينية، سياسات لإخضاع الأمن وتثبيته في المناطق المحيطة بصورة عامة، حيث كان الاهتمام الأول بتطوير الداخل الصيني، وليس لإنفاق الموارد على الحروب والتوسع، ولكن في حال ما وجد دافع للسيطرة على المحيط وإخضاع من فيه، فسوف يكون لأسباب دفاعية (وليست للتوسع الإقليمي)، ويفضل الفكر الكونفوشيوسي الصيني العمل ضمن نظام إقليمي، مبني على دعائم الثقافة والقيم المشتركة، لأنّ أفضل طرق ضمان الاستقرار المستدام هو تمتين الروابط الثقافية[3]، ولذلك ظل مبدأ الانعزالية (تحسين الجانب الداخلي)السمة البارزة في السياسة الخارجية الصينية تجاه المحيط أو الأطراف، وهو النمط الذي ميز علاقاتها الخارجية حتى سنة1949 تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

2-التيار الماوتسي (1949-1976): وصل **ماوتسي تونغ** إلى الحكم عقب نجاح الثورة الصينية، وتحت قيادته توحدت البلاد سنة1949، و ترأس الحزب الشيوعي لأكثر من 41 عامًا قبل وفاته عام1976م ، وبالرغم من أنّ الجميع يتفق على أنّ **ماو**وفي بداية حكمه، قد أبدى رغبة قوية في فصل سياسة بلاده، عن القيم الفلسفية والاستراتيجية القديمة، من أجل إعلاء شأن المبادئ الشيوعية الجديدة ،إلاّ أنّ الملاحظ هو عودة سيطرة الفكر الكونفوشيوسي بقوة، لكن هذه المرة

---

[1] Xavier Qin. **Introduction à la pensée stratégique chinoise traditionnelle Principes anciens et applications actuelle**s.(China Institute. economics- Politics international Relations. Avri 2010). p 19.

[2] من الأقوال التاريخية للجنرال والخبير العسكري" **صان تزو**": (**أنّ الانتصار في المعركة ليس هو النجاح التام، النجاح التام هو أن تكرس مقاومة العدو دون قتال**).

[3] منصور، **مرجع سابق**. ص36.

ضمن أيديولوجية جديدة، سميت بالأيديولوجية (**الماوية-كونفوشيوسية**)، التي كانت مطبوعة بطابع ماركسي - لينيني-ستاليني. فقد كان اهتمام **ماو** بالماركسية ينبع من اهتمامه بالمجتمع الصيني، ومن المعروف أنَ هذا الأخير قد كان يؤكد، على أنَ السلام والوئام بين الأشخاص، يعد بمثابة القوة القادرة على التصدي لتحديات التحديث، وكانت الماركسية بالنسبة **لماو** مجرد أيديولوجية ثورية توفر له الأداة، التي يمكن استخدامها لتفسير الظلم الواقع على المجتمع الصيني، ووسيلة لتحقيق غايات أخرى، بمعنى تحول الأيديولوجيا إلى مجرد عامل مساعد فقط، في عملية صنع السياسة الخارجية الصينية، والتي ارتبطت أكثر بالكتاب الأحمر الصغير للرئيس **ماوتسي تونغ**، وبقيم الكونفوشيوسية التقليدية، أكثر من ارتباطها بالماركسية.

ورغم هذا، يلاحظ وجود توافق بين مبادئ الماركسية والكونفوشيوسية، حيث تؤكد كلاهما على دور التناقضات فالماركسية بمفهومها عن الفكرة ونقيضها، منسجمة مع استعداد الصين لتقبل المتضادات، فالصينيون يؤيدون النزعة السلمية الكونفوشيوسية من ناحية، ومن ناحية أخرى يحترمون التقاليد الحربية في الصين القديمة[1]، ويظهر هذا من خلال الالتزام بمفهوم (**القوة الذكية**) الذي قدمه المفكر الاستراتيجي القديم "**sun tzu**" في كتابه(**فن الحرب**)[2]، عندما وازن بين مفهوم القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، مع منح الأولوية للأخيرة على حساب الأولى، والذي لا يتأتى إلاَ من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية، وهنا اعتقد ماو أنَ الصين حسب **ماو**ليست بحاجة إلى نمو، بل إلى تنمية لأنَها ليست بحاجة إلى زيادة في الإنتاج، إنَما إلى تغيير جري في بنيتها الاقتصادية، وبذلك استمرت الصين فترة حكم **ماو** في صياغة سياسة خارجية خاصة بها، تتماشى صوب المبادئ العامة للثقافة الاستراتيجية الصينية، القائمة على الشك والتخوف من العالم الخارجي، مع أهمية المحافظة على وحدة الداخل ومناعته.

3-مرحلة الاصلاح والانفتاح(البراغماتيون) كشفت انتفاضة الميدان السماوي في أفريل1989، عن صعوبة استمرار نظام **ماوتسي نونغ** في الحكم، وفتحت هذه الأحداث الطريق السياسي، أمام معارضيه من التيار الإصلاحي، بقيادة **دينج شياوبينج**، الذي أدرك خطورة تردي الأوضاع الداخلية الصينية، فكان عليه أن يقوم بخطوة إلى الأمام من خلال إحداث تغير في قواعد اللعبة الوطنية وحتى الدولية[3]، كانت البداية في رغبة **دينج** القيام بقطيعة منهجية وعملية مع المورث **الماوي**،[4]حيث أطلق ما عُرف باستراتيجية **"الإصلاح والانفتاح"** و التي كان المراد منها إصلاح الجانب الداخلي من خلال فرض (**الاصلاح الرأسمالي**)، وتغيير الجانب الخارجي عبر(**الانفتاح**).

فعلى المستوى الداخلي أكد الرئيس **دينج** على تطوير الاقتصاد كمدخل للتنمية الوطنية، ومنحه الأولوية المطلقة، وذلك استجابة للأفكار الاستراتيجية، التي أشار إليها الاستراتيجيون القدامى من أمثال "**صان تزو**" و "**لاو تزو**" **(كن مثل الماء)**، بمعنى أنَ القوة تكمن في الليونة والمرونة، حيث لا شيء أكثر مرونة ونعومة من الماء، لكنه هو القوة التي تستمد منها النباتات والحيوانات شكلها ونموها، ولذلك لا شيء يمكنه أن يقاوم الماء، ولا أن يكون بمثل قوته. وهو نفس المبدأ الذي دفع **دينج** إلى التحدث في وقت مبكر من عام 1992 عن **(اقتصاد السوق الاشتراكي)** حيث أجرى نهاية الثمانينات سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، ودعا إلى انشاء **" اشتراكية صينية"** يقودها حزب وحيد هو "**الحزب**

---

[1] **المرجع نفسه**. ص37.

[2] على عكس الكتابات الغربية، التي تروج أن مفهوم القوة الناعمة، مرتبط بطروحات جوزيف ناي، فالواقع يثبت تطرق الاستراتيجي الصيني القديم صان تزو إلى مفهوم القوة الذكية بفترات زمنية سابقة.

[3] تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، **الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى،2014). ص 130.

[4] **المرجع نفسه**. ص57.

الاشتراكي" الذي يتدخل في عملية التخطيط الاقتصادي، ويرعى عمليات الإصلاح. وفي نفس الوقت اعتمد في تنفيذ هذه الاستراتيجية على أسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي، وقد استطاعت الصين بعد تطبيق الخطط الخماسية، أن تكتسب نموذجًا نهضويًا، دفع بها إلى أن تعتلي المراتب العالمية في الاقتصاد، وهنا زاد الارتباط الصيني بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي[1].

أما على المستوى الخارجي فقد شهدت السياسة الخارجية تطورًا سريعًا، في أعقاب اكتمال الثورة الثقافية، وفور نجاح الإصلاحات الرأسمالية، مما استدعى ربط علاقات استراتيجية مع الغرب من أجل الحصول على التكنولوجية والأسواق العالمية.

في هذه المرحلة اتسمت سياسيات **دينج** بالبراغماتية الواقعية، التي نفت عن نفسها صفة الأيديولوجية (**المصلحة الاقتصادية أهم من الأيديولوجية**)، وابتعدت عن الديماغوجية العقائدية، فقد كان **دينج** نفسه قد تبنّى قولاً نقله عن مزارع، مفاده: "**لا نهتم إذا كانت الهرّة سوداء أو صفراء، فطالما تصطاد الفئران هي هرة جيدة**"[2]، بمعنى أنَ سياسة الانفتاح شجعته على تبني مقاربة للسياسة الخارجية، تتقبّل ضرورة التعامل مع العالم الخارجي، في إطار المصلحة القومية ،هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تحديد مواقفها من الغرب بصورة خاصة، وكانت الخطوة الأولى هي ضرورة كسر حاجز العزلة، التي فرضت على الصين عقب أحداث (**الميدان السماوي**)، عبر إعادة ترسيم الحوار والاتصال مع الغرب، ثم جاءت النقلة النوعية لهذا الحوار بعد تحويله إلى شراكة أمريكية – صينية، بعدها أعقبت بخطوة ثانية في عهد **كلينتون**"عندما قام بزيارة الصين سنة 1998، ثم بأخرى الثالثة، أين تحولت إلى شراكة أعمق في عهد جورج **بوش الابن** والتي تزامنت مع إطلاق شراكة مماثلة مع الاتحاد الروسي، وأخرى مع الاتحاد الأوروبي.

لكن، ورغم الجهود النوعية، التي قام بها **دينج** في إعادة هندسة، نسق خاص بسلوك دولته الخارجي (**السلوك الاستراتيجي**)، إلاّ أنَّ ذلك لم يلغ كل المقاربات الصينية السابقة، إذ لا نزال نلمس استمرارية عامة، للسياسات المتبعة مع نظيرتها السابقة، وعدم ظهور نظام فكري جديد، يسعى للإطاحة بالأعمال الكلاسيكية القديمة، مثل كتاب "**فن الحرب**"، أو كتاب"**The 36 Stratagems** "، أين ما تزال الأطر العامة للثقافة الاستراتيجية الصينية، مستمرة ومؤثرة في العقل الصيني[3]، الذي تحول الى عقل تركيبي براغماتي، لا يخشى التناقضات ولا يتجنبها، بل يحاول فهمها واستيعابها، ولذلك تبقى هذه الأعمال مؤثرة في سياسة الصين الخارجية، بعد أنْ أصبحت هذه الأخيرة، تمتاز بالقدرة على المرونة والتكييف في جو من البراغماتية، و قادرة على الجمع بين القضايا المتعارضة ومعالجتها، ولذلك نجد أنَ الصين قد بدأت في استيعاب أعضاء جدد، كانوا في السابق من أشد الأعداء الدوليين والإقليميين، كما سارعت إلى الانخراط في المنظمات الدولية، واتبعت ديبلوماسية المنتديات، مع مجموعة معينة من الدول، في مناطق معينة خدمة لمصالحها القومية.

الفرع الثاني: ملامح تبلور السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة بحر قزوين

ازدادت ديناميكية السياسة الخارجية الصينية إقليميًا ودوليًا، نتيجة للتغيرات الداخلية والخارجية التي شهدتها البلاد، والتي كان أبرزها تحول الصين من دولة منتجة إلى دولة مستورد للنفط، في ظل حاجتها المستمرة لمصادر الطاقة، ورغبتها في تأمين حدودها الغربية، لذلك سارعت إلى ربط سياسة خارجية نشطة في الجوار الآسيوي، والتي تبلورت معالمها

[1] Qin.**Op Cit**.p 19.

[2] منصور، **مرجع سابق**. ص 34.

[3] **المرجع نفسه**، ص 35.

عبر مرحلتين، حيث اتسمت في المرحلة الأولى بالطابع الدفاعي وتميزت بعدم الثقة، أما المرحلة الثانية فكانت سياسة هجومية، انتقلت فيها نحو الشراكة:

1-بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السياسة الدفاعية). اكتشفت دول منطقة بحر قزوين جارتها الصينية عام 1991، وكما ذكرنا سابقًا ضمن حالة من التخوف وانعدام الثقة، بين الطرف الصيني الذي يرجع سبب ترده، إلى إمكانية أنْ تتطور المطالب العرقية، في غرب البلاد إلى مطالب انفصالية، وبين الجمهوريات الناشئة، التي تريثت بعد نيلها الاستقلال في ربط أية علاقات جديدة، مع أية قوى إقليمية صاعدة، تجنبًا لعودة سياسة الاستقطاب الدولية، وعلى الرغم من أنَ الصين قد اعترفت باستقلال الدول الخمس، إلاَّ أنَها اعتبرت نفسها ضحية (للدعاية السوفيتية التي شوهت صورتها إلى حد كبير، وللمعاهدات غير المتكافئة، التي وقعتها في القرن 19 مع الإمبراطوريات الأوروبية، والخاصة القيصرية وفشلت في تسوية النزاعات معها)[1]، برزت خلال هذه الفترة فوبيا **الخطر الأصفر** عقِب طرح نظرية صراع الحضارات ونهاية التاريخ، والتي روّجت لفرضية تحول الصين الكونفوشيوسية إلى أحد مصادر التهديد الرئيسية للثقافة الليبيرالية بعد زوال الخطر الأحمر (السوفييتي) [2]، وقد ألقت هذه الأفكار بظلالها على العلاقات الصينية مع جوارها الآسيوي المضطرب، وعززت هذه النظريات خلال التسعينات، عدم ثقة الجمهوريات نحو الصين، ولذلك كانت هذه الفترة، عبارة عن مرحلة مخاوف متبادلة بين الطرفين، واجهت فيها بكين وضعًا دولياً جديدًا، كانت فيه محاطة بثلاثة دول جديدة في آسيا الوسطى، تبحث كلها عن شركاء جدد (لتعويض خسارة المساعدات السوفيتية)، وكان يتوجب على بكين أن تترجل وبسرعة سياسة خارجية ما[3]. عندها نشطت الخارجية الصينية واختارت السلطات بشكل عملي، استراتيجية حسن الجوار مع الجمهوريات الجديدة، عبر استخدام أدوات الديبلوماسية، من أجل تحسين صورتها والدفاع عن مصالحها داخل آسيا الوسطى.

لذلك طبقت السلطات الصينية استراتيجية" **المشي على قدمين**" ، التي كان قد أطلقها **دينج**، وشبه هذه العملية بمحاولة **اجتياز نهر** من خلال تحسس الحجارة تحت القدمين، اعتمد فيها على التفكير الاستراتيجي، القائم على أسلوب الانتقال التدريجي، من مرحلة إلى أخرى، وأبرز فيها مهاراته العالية في نقل التجربة، من المجال الاقتصادي الداخلي إلى المجال السياسي الخارجي، مراعيًا ضرورة التنسيق (بين مطالب السياسة الداخلية وأهداف السياسة الخارجية).

الخطوة الأولى: (الاعتراف الديبلوماسي) بادرت الصين فيها إلى الاعتراف باستقلال هذه الدول، عبر إقامة علاقات دبلوماسية معها، فمنذ 1992 سجل تبادل للزيارات الرسمية، بين الصين ودول المنطقة، وتم التطرق خلالها إلى ضرورة تحقيق التعايش السلمي، ودعم الاستقرار الإقليمي، كما تبنت الصين سياسة حسن الجوار، وركزت على الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية كعنصر هام في سياستها الخارجية، وهذا ما شجع على إقامة علاقات جيدة مع جيرانها.

---

[1] Sébastien bayrouse. **La présence chinoise en Asie centrale porté géopolitique ; enjeux économique et impacts culturel**.(**Étude De CERI** .Centre D'études et De Recherche Internationales Science Politique, N (148) ,Septembre 2008).p 05.

[2] علي محمد حسين باكير. **مستقبل الصين في النظام العالمي الجديد: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة** (أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات درجة الدكتورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016)، ص17.

[3] Theirry kellner. **La chine et les républiques d'Asie centrales : de la défense au partenariat**. Cahier d'étude sur la méditerranée orientale et le monde turco-iranien. (**Cemoti**).**journal open Edition** .juin.1996.p 01.

الخطوة الثانية: (استراتيجية حل النزاعات الحدودية) اعتبر هذا العنصر مصدر قلق حساس في المنطقة، حيث قدرت الحدود الموروثة عن الاتحاد السوفيتي بحوالي **3000كم**، تشكلت من خط حدودي مشترك بين الصين وكازاخستان بحوالي **1،533كم**، وخط حدودي آخر بين **الصين وقرغيزستان** بحوالي **858كم**، وحدود أخرى مشتركة مع طاجكستان بحوالي **414كم**[1]، ورغم الأحقية القانونية لمطالبة الصين على سيادة ما يزيد عن **34000كم**، إلاّ أنَها فضلت التنازل عن أجزاء من هذه الأراضي، من أجل وضع حد للصراع، الذي أعاق تطور العلاقات التجارية، وهنا أبرزت بكين مرونتها واستعمالها لمبدأ البراغماتية، مع ممارسة طفيفة للضغوط الاقتصادية والسياسية، من أجل إزالة المعاهدات غير المتكافئة، إذ قبلت بالتنازل عن منطقة جغرافية، أكثر بكثير من مطالبها، لكن كان لهذا الخيار جدواه القانونية، التي مهدت نحو الانتقال إلى الخطوة الثالثة.

الخطوة الثالثة: (ترسيم الحدود بشكل نهائي) استطاعت بكين أن تتحصل على اعتراف دولي، بعدم شرعية معاهدات القرن 19 غير المتكافئة، خاصة التي أبرمتها مع الامبراطورية القيصرية، من خلال التوقيع على معاهدات واتفاقيات جديدة تقضي ببطلان الأولى.[2] وكانت البداية مع كازاخستان في سنة 1992، حيث وقع الطرفان اتفاقية اعلان مشترك، عن استعداداهم للتفاوض حول قضية الحدود، ثم توصلا بعدها إلى وضع أول اتفاقية لضبط الحدود سنة 1994، بعدها اتبعت هذه المساعي بسلسلة من الاتفاقيات التي ابرمتها الصين، لإعادة رسم الحدود المشتركة مع دول المنطقة سنة 1999.[3] وبذلك تكون قد فرضت نفسها كشريك مخلص في مجال الديبلوماسية الثنائية.

2-بعد أحداث 11سبتمبر (السياسة الهجومية): حتى منتصف التسعينيات كانت استراتيجية تعزيز النفوذ الصيني في منطقة بحر قزوين، تقتصر على المجال الدبلوماسي، لكن منذ بداية سنة 2000، وخاصة بعد هجومات 11سبتمبر التي أدت إلى ثورة حقيقية في الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى، ركزت بكين أكثر على تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي.[4] فبعد تسوية الحدود أطلقت بكين، على الفور سياسة تجارية هجومية تجاه آسيا الوسطى، وعززت التواجد في المنطقة من خلال تكثيف استثمارها فيها [5]. تزامنت هذه التحولات مع وصول **شي جين بينغ** إلى الحكم، الذي انتهج سياسة أكثر انفتاحًا، ووضع هذه المنطقة إلى جانب أهداف أخرى[6]، كأحد أولى أولويات سياسة بلاده الخارجية، لضمان تجسيد ما بات يطلق عليه الولادة الثنائية والمتعددة الأطراف، للشراكة الصينية في آسيا الوسطى وبحر قزوين، وبذلك أصبحت بكين ترغب، في تأمين حلفاء سياسيين من داخل المنطقة، إلى جانب البحث عن أسواق جديدة، لتصريف منتوجاتها الاقتصادية.

أدركت السلطات الصينية أنَه، لتحقيق هذه الشراكة الاستراتيجية مع دول المنطقة، يجب العمل على صياغة معادلة إقليمية، تتشكل معطياتها من توفر عاملين مترابطين، حيث يستدعي تطوير الاقتصاد، وتحديث التنمية، وجود مسبق

---

[1] Theirry kellner. **La chine et la nouvelle Asie centrale de l'Independence des républiques centrasiatiques a l'après 11septembre**.(grip)groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité. Rapport grip. (2002) p 09.

[2] Bayrouse.**la présence chinoises en Asie centrale ,Op.Cit.** p 07.

[3] Kellner .**Op.Cit.** p 10.

[4] Valérie niquet. **La chine et l'Asie centrale : perspectives chinoise**. N (96), (juillet- aout 2006), p5. https://shorturl.at/giEK9. (Accès le : 21-09-2019).

[5] bayrouse.**la présence chinoise en Asie centrale .Op.Cit** .p 07.

[6] أهمها العلاقات الصينية الأمريكية ومسألة الأمن في شرق آسيا، وانهاء الخلافات الإقليمية مع اليابان وقضية بحر الصين الجنوبي، والسعي إلى بناء استراتيجية قوية لمواجهة الو.م. أ، ووضع آفاق لتنمية الصين حتى تصبح صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، بحلول سنة 2021 أي في ذكرى الـ 100 سنة الأولى لتأسيس الحزب الشيوعي.

للأمن والاستقرار، بمعنى أنَه حتى تستطيع بكين تحقيق هذه الشراكة، يجب توحيد قاعدتها وقوتها الإقليمية، عبر تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع جيرانها، من أجل منع أية قوة منافسة من الاستفادة من خلافاتها مع دول الجوار، عند هذه المرحلة عدلت بكين من سياستها الجديدة تجاه هذه الجمهوريات، وأطلقت مبادرتين هما السياسة المحيطية في الجانب السياسي، واستراتيجية الصعود السلمي في الجانب الاقتصادي .

أ-استراتيجية السياسة المحيطية أو الإقليمية: مكنت هذه الاستراتيجية بكين من التعامل مع جيرانها الآسيويين، ضمن بيئة مستقرة وسلمية، مما وفر لها فرصة للتركيز على تحديث اقتصادها وتطويره، حيث خططت للحفاظ على الاستقرار في المنطقة على المدى الطويل، من خلال انشاء ثم تعزيز وتطوير، علاقاتها السياسية مع جيرانها، وأصرت على احترام 04 نقاط للتعايش السلمي هي [1]:

- صيانة حسن الجوار والتعاون.
- تعزيز التعاون على أساس الحوار والمصلحة المشتركة.
- احترام استقلالية الدول وعدم التدخل في شؤونها.
- احترام السيادة والاستقلال.

ب-استراتيجية الصعود السلمي: ظهرت هذه الاستراتيجية سنة 2003، بعد أحداث 11سبتمبر 2001، عندما صاغها المستشار الصيني **زينغ بيجيان Zheng Bejian** عام 2003، وتحول المفهوم فيما بعد إلى نظرية سياسية، ثم إلى مكون رسمي من مكونات السياسة الخارجية الصينية سنة 2004، وتعني الصعود التدريجي للصين إلى مرتبة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، أو هي التسلسل الصيني الناعم لأحشاء النظام الدولي، لكن دون التهديد أو المساس، بأمن واستقرار النظام الدولي، كما استخدم "**بيجيان**" المفهوم لطمأنة أعضاء النظام الدولي، إلى أنَ عودة الصين إلى الساحة الدولية، كلاعب أساسي، لن يغير من هيكل النظام الدولي، أو يهدد أمنه أو استقراره، كما يحصل في العادة مع بروز قوى دولية أو إقليمية جديدة، حيث أنَ تجربة الصين خلال 25 سنة من الانفتاح، أثبتت أَنها تختلف عن القوى الصاعدة الأخرى، التي استخدمت العنف لتحقيق صعودها، إذ استطاعت الصين الحصول على الموارد، و رأس المال والتكنولوجيا بشكل سلمي، في معادلة مفادها أنَ بيئة دولية سلمية قد تدعم التنمية، فيما يؤدي الصعود الصيني، إلى تقوية السلام العالمي، ذلك أنَه على الصين أن تتبع سياسة خارجية تتفق مع قدراتها وإمكانياتها. وبهذا الطرح تأتي استراتيجية الصعود السلمي تأكيدًا لأطروحة بول كينيدي" حول صعود وأفول القوى الكبرى"، ففي هذه الدراسة يؤكد (كيندي) على مسلمة تراجع قوة الدولة، تحت وقع ارتفاع اتفاقها العسكري غير المتوازن مع حجم دخلها العام [2]

وفي هذا السياق ذكر الرئيس السابق للمعهد الصيني، للشؤون الخارجية **ماي زاورونج: "... أنَ الصين قد تعلمت الدرس السوفيتي، بأنَ لا تمد نفوذها خارج نطاق مقدراتها ..."** [3]، ورغم هذه التطمينات، إلاَ أنَ التيار القومي البراغماتي، اقترح تغيير اسم "**الصعود**"، الذي قد يثير تخوف العديد من القوى، إلى مفهوم السلام والتنمية أو استراتيجية توزيع المكاسب، الذي يعود بجذوره إلى الاستراتيجي الصيني **دينغ سياو بينغ** مهندس سياسة الانفتاح والتحديث. لكن بعد خروج زعيم التيار المعارض من السلطة **يانغ زيمين** سنة 2004، جرى تعميم استخدام، مفهوم

[1] kellner. **La chine et la nouvelle Asie centrale .Op.Cit.** p07.

[2] قسايسية، **مرجع سابق**، ص195.

[3] هاشم، **مرجع سابق**، ص 235.

الصعود السلمي في الأوساط الرسمية، أين تمت الاشارة إليه خلال انعقاد منتدى آسيا والمحيط الهادئ APEC في كوريا الجنوبية سنة 2005[1].

إنَ التركيز على مفهوم الصعود السلمي، كمبدأ أساسي مُوجِه للسياسة الصين الخارجية، قد مكنها من ممارسة قوة ناعمة ذكية في طريق صعودها، حيث اتبعت دبلوماسية عامة مركبة، بين سياسة خارجية دفاعية قائمة، على توقيع اتفاقيات الصداقة، وأخرى هجوية قائمة، على استراتيجية البحث على المكاسب، وقد ساهم الطرح المتكرر لمفاهيم الظهور السلمي و التنمية السلمية، في أنْ تصبح الصين جزءً من المشهد السياسي والدبلوماسي والاقتصادي في آسيا، حيث جرى السعي إلى طمأنة الشركاء الآسيويين، إلى أنَه وبالرغم من محورية المنطقة في المنظور الصيني، إلاَ أنَّ السياسة الخارجية الصينية، لم تضع في أولوياتها الهيمنة على منطقة بحر قزوين[2]، بل على العكس عملت الصين، على نقل صورة البلد المسؤول عن خلق بيئة سلمية، تفضي إلى تبادلات متعددة ومكاسب عادلة، وفق عالم متناغم قائم، على احترام مبادئ التعايش السلمي، التي سبق وأن قامت بدمجها، في دستور البلاد لسنة 1982، بعيدًا عن سياسات الاستقطاب والأحلاف الدولية، وهذا ما روج له العديد من المسؤولين الصينين في خطب و مناسبات مختلفة[3].

ومما سبق نشير إلى أنَه لفهم تطور المنظور الصيني، تجاه منطقة بحر قزوين، ينبغي ربطه بالتغيرات الكلية، التي طالت السياسة الخارجية الصينية، والتي شهدت تحولات جذرية منذ سنة 1919 حتى الآن، فخلال هذه المراحل تغيرت الملامح العامة، لسياسة الصين الخارجية، من سياسة تركز في عهد الرئيس **ماو** (مرحلة الثورة الاشتراكية) على توظيف البعد الأيديولوجي، في ربط علاقات مع الغرب بشكل عام، و مع الجوار الآسيوي بشكل خاص، إلى سياسة خارجية تركز على الانفتاح الاقتصادي و حسن الجوار في عهد **الرئيس دينج** (مرحلة البناء الاشتراكي)، والتي نشطت خلال التسعينات وعرَفتْ دول منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، على شريك استراتيجي جديد ومهم، بعد أن كان الوضع العام يتميز بالخوف وانعدام الثقة، ثم واكبتها تغيرات أخرى في دبلوماسية الصين، منذ أحداث 11 سبتمبر عقب إطلاق استراتيجية الصعود السلمي، والتي شكلت حجر الزاوية في سياسة الصين الخارجية، خاصة بعد اقرارها لتحولات عميقة، طالت السلوك الخارجي الصيني، الذي تميز بالانتقال إلى المبادرة بدل الركون، وإلى الانفتاح بدل العزلة، وإلى التكامل بدل القطيعة، كلها عبر استخدام أساليب القوة الناعمة، بدل القوة العاتية(تحول من حالة التخوف و انعدام الثقة إلى حالة الشراكة).

المطلب الثاني: الابعاد والاعتبارات المصلحية الصينية في المنطقة

دخلت الصين سريعاً في أجواء اللعبة الكبرى، حيث أنشأت بعثة في بلدان المنطقة، وبدأت بالمشاركة في سياسة الطاقة في بحر قزوين، تماشياً مع التطور التدريجي، لقطاع النفط والغاز في كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان. ووفقًا للمقال المنشور في "نيويورك تايمز": **ينظر المسؤولون الصينيون لآسيا الوسطى، على أنَها حدود حرجة بالنسبة**

---

[1] باكير. **مرجع سابق.** ص ص29-35.

[2] نهى الدسوقي(محرر)، **الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز بين الأهمية والتنافس الدولي**، في: مجموعة مؤلفين: **الثقل الأسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الآسيوية** (ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى. 2018)، ص226.

[3] على سبيل المثال تصريح الرئيس **" هوجينتاو "** الذي ذكر (أنَ الصين لا تنوي أن تمارس سياسات الهيمنة مع غيرها من الدول، اذ تستند في علاقاتها الدولية على الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، والاعتماد على الحل السلمي في حل النزاعات).

لهم، حيث ترتبط بها قضايا الأمن الطاقوي، والتوسع التجاري والاستقرار العرقي والدفاع العسكري"[1]، وقبل تحديد أهداف الصين من التواجد في منطقة بحر قزوين، ينبغي في البداية الإشارة إلى أهم العوامل، التي ساهمت في زيادة اهتمامها بالمنطقة.

الفرع الأول: عوامل اهتمام الصين بالتواجد في منطقة بحر قزوين

1-العوامل الأمنية: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت آسيا الوسطى، عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجية الأمنية الصينية، التي خضعت لعملية تطويرية منذ استقلال هذه الدول، حتى التكيف العملي مع سياق المتغيرات الدولية، التي فرضتها هجمات 11 سبتمبر، أين أصبح من الصعب الفصل، بين عناصر الأمن الداخلي والخارجي. وفي هذا السياق يمكن تقسيم العوامل الأمنية إلى العناصر التالية:

أ-إقليم شينجيانغ وقربه الجغرافي: تهتم بكين بتحقيق الأمن في منطقة آسيا الوسطى، نظرًا لارتباطها معها بحدود جغرافية طويلة، تصل إلى 3000كيلومتر، عبر ثلاث دول من قريبة من منطقة بحر قزوين (كازاخستان، قيرغيزستان وطاجيكستان) هذا الارتباط الجغرافي، زاد من حساسية الصين تجاه الأزمات الإقليمية، التي تعد آسيا الوسطى مسرحًا لها، في ظل قربها من إقليم" **شينجيانغ**" الذي يقع في قلب وصميم تحقيق الأمن الصيني، ولذلك يعد هذا البعد المحدد الأول لسياسة الصين تجاه آسيا الوسطى[2]، و يعاني الإقليم من غياب التنمية الاقتصادية والسيطرة السياسية، منذ 1759 تاريخ ضمه للإمبراطورية الصينية في فترة حكم أسرة "**تشينغ تشاو**"، وحتى نهاية عهد هذه الأسرة عام 1919،أين خضع الاقليم للهيمنة السوفيتية، وشهد عدة توترات، كان لأغلبها علاقة مباشرة مع ما يحدث داخل آسيا الوسطى.

ثم أدى انتصار الشيوعيين في الحرب الأهلية الصينية، إلى تشكيل جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، التي ضمت وبموافقة الاتحاد السوفيتي منغوليا الداخلية، التبت، وتركستان الشرقية. مما شكل الدولة الصينية الجديدة في الواقع[3]، ولذلك فقد ساهمت هذه الخلفية التاريخية، في تشكيل الموقف الصيني، الذي اتسم باليقظة واستخدام العنف، حيث حرصت السلطة المركزية في بكين، على تجنب أي شكل من أشكال التدخل الخارجي، الذي يكمن أن يقوض أركان سيادتها، التي ما تزال غير معترف بها على الاقليم[4].

ب-المسألة الإيغورية وقضية الانفصال: شكل تأمين الجناح الغربي الصيني أحد العوامل الأساسية، التي دفعت بالصين إلى التوجه نحو آسيا الوسطى، فخلال التسعينيات كان الموقف الصيني في المنطقة، قد تحدد بهيمنة المخاوف الأمنية وتحقيق الاستقرار الداخلي، واهتمت الصين في تلك الفترة، بشكل خاص بمراقبة عملية الاستقلال، التي كانت تحدث في دول آسيا الوسطى، والتي كان بإمكانها أنْ تعزز المشاعر الانفصالية، بين سكان الإيغور في منطقة شينجيانغ الصينية المتاخمة لوسط آسيا، الذين يشكلون حوالي 55% من السكان، ينحدرون من أصل لغوي لا ينتمي إلى الهان، ويتحدثون اللغة التركية، بينما يدين أغلبهم بالإسلام(المذهب الحنفي)، ولعل أعظم المخاوف لبكين من مسالة الإيغور تتمثل في ارتباطها بقضية الانفصال، في ظل إمكانية إنشائهم لعلاقات، مع القوميين الإيغور الأصليين في الشتات، داخل

---

[1] Azad Garibov & Rovshan Ibrahimov. **Geopolitical Competition in the Central Asia the Dynamics of Relations with Azerbaijan**. (Baku: Center for Strategic Studies; **Sam Comments**, Volume IX, August 2013).p 50.

[2] Niquet.**la chine et l'Asie centrale** .**Op.Cit**. p 01.

[3] Ablat Khodzhaev .**The Central Asian Policy of the People's Republic of China**. Central Asian Perceptions of China. In: Marlène Laruelle and Sébastien Peyrouse .**The China and Eurasia Forum Quarterly**. Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program. Volume(7), N(1) February 2009 p 10.

[4] kellner . **La chine et les républiques d'Asie centrale .Op.Cit.** p02.

كازاخستان وتركمانستان، والذين يبلغ تعدادهم حوالي المليون نسمة، وخاصة بعد استقلالهم وإعلان ولادة دولة خاصة للكازاخ وأخرى خاصة بالأوزبك، وثانية للطاجيك والتركمان و القرغيز، والتي أعقبتها انتفاضة الإيغور الاتراك على الحدود الغربية، والتي كانت تهدف إلى إنشاء تركستان الشرقية المستقلة في مقاطعة شينجيانغ الصينية. إذن فقد ساهم السياق الدولي، في صعود القومية العرقية داخل المنطقة، التي أصبحت تطالب بالانفصال.

ج-خطر التطرف الديني: من وجهة نظر جيو بوليتيكية، تبدو البيئة ملائمة لانتشار الأفكار الأصولية، التي تعتبر تهديداً للأمن واستقرار المنطقة، فأغلب سكان الاقليم هم من المسلمين، وتحده دولتان مسلمتان هما أفغانستان وطاجيكستان، بالإضافة إلى إقليم كاشمير المضطرب، وهنا يلعب التطرف الديني دورًا رئيسيا، في الحرب الأهلية الدائرة في تلك المناطق، خاصة باكستان التي تتشارك مع الإقليم بحدود طويلة، أين تنشط الأصولية الدينية، والتي تنسب إليها عدة اضطرابات شهدها الإقليم سابقًا، بفعل تأثير السياسات التي يمارسها حزب(**دوغوتركستان الاسلام**) أو أنقذوا تركستان المسلمة، الذي يضم حوالي 60 ألف عضواً ويمتلك جناحًا عسكريًا تابعا له[1].

وأمام امتداد التطرف الديني في آسيا الوسطى، يخشى الصينيون من احتمال اختراق الراديكالية الدينية، منها نحو المناطق الغربية في الصين المأهولة بالمسلمين[2]، حيث تعيش غالبية مسلمة، ترتبط بروابط اثنية وثقافية لغوية، مع سكان آسيا الوسطى، والتي تنشط فيها حوالي 5 حركات انفصالية إسلامية مستقلة، وخاصة إذا تمكن الإيغور من إيجاد الدعم المادي والعسكري، فتتحول آسيا الوسطى إلى قواعد خلفية لهم[3]، في حين تعد كافة الحجج بما فيها الحفاظ على المصلحة العليا، السلامة الترابية، قمع الانفصال، غير مقنعة ولا تبرر المجازر المرتكبة ضد الأقلية الإيغورية المسلمة في الاقليم.

د-متلازمة الخطر الأصفر: عقب بعد أحداث **"تيان ميان"** في 1989، التي شوهت صورة الصين الدولية، وبعد تمكنها من التغلغل في المنطقة في أول عقدين (عبر اتباعها للدبلوماسية الثنائية، وقدرتها على تطوير التعاون الإقليمي)، اقترحت بعض الدوائر الأكاديمية والإعلامية، التحضير لمواجهة الخطر الأخضر **"التطرف الديني"**، بينما فضلت دوائر أخرى الاستعداد لمواجهة" **الخطر الاصفر"** أي الصعود الصيني، ورغم أنَ المقولة هي قديمة، حيث يرجعها البعض إلى نابوليون بونابارت عندما قال:" احذروا الخطر الأصفر"، ثم فسرت رت على أن بونابارت قد كان يقصد الشعوب الآسيوية، بعدها جرى استخدام المصطلح سنة 1962 من قبل المؤرخ الألماني **هاينز غولويستر** في كتابه:" الخطر الأصفر ...تاريخ، كلمة مشهورة ودراسات حول التفكير الأمبريالي"، وخص بها تهديد الصينين، واليابانيين معًا ضد الشعوب البيضاء، ورغم أنَ المصطلح ذو طبيعة عنصرية، إلى أنَه يعكس فوبيا غربية للصينين، خاصة بعد ارتفاع معدل تدفق الهجرة الصينية، وبأعداد متزايدة نحو دول الجوار، من أجل العمل في قطاع البنية التحتية، بحيث تشير التقديرات إلى أنَه ومنذ 1991 استقر حوالي 350.000 صيني في كازاخستان، كما قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين بحوالي 2 مليون مهاجر[4]، الأمر الذي أثر على ثقة الأطراف، وبالضبط على حكومات دول منطقة بحر قزوين، التي أعربت عن تخوفها من هذه التدفقات البشرية، والملاحظ أنَ هذه الزيادة قد سجلت في ظل وجود حرية لتنقل الأشخاص، دون فرض أية تأشيرة بفعل بعض الاتفاقيات، التي كان قد أبرمها الاتحاد السوفيتي، والتي سمحت للمواطنين بالسفر بين الحدود دون تأشيرة، لكن في

---

[1] **Ibid.** p 08.

[2] Garibov & Ibrahimov. **Op.Cit**.p 20.

[3] Sebastiano mori .**The Thirsty Dragon: Chinese Energy Strategy for Central Asia**. Energy, Environment and European Security. (Master's degree course International Relations and European Stuty. University of Study Florence School of Political Sciences. CESARE ALFIERI. italy).p 30.

[4] kellner.**la chine et les républiques d'Asie centrale** .**Op.Cit**. p14.

عام1994 تم إلغاء هذا الاتفاق عندما عجزت سلطات هذه الدول عن تنظيم هذه التدفقات البشرية[1]، وهنا أصبح يتعين على الصين، بذل المزيد من الجهود لإلغاء هذه العقدة، التي فرضتها أمريكا على بكين في جوارها الإقليمي، والتي قد تهدد مستقبل العودة الصينية إلى هذه المنطقة التاريخية.

هـ-أحداث 9/11 والتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة: وازدياد التواجد العسكري الأمريكي على مداخل آسيا وأطرافها، عبر تدخلها عسكرياً في أفغانستان وإنشائها لقواعد عسكرية، حيث أفضى هذا التعاون العسكري بينها وبين حلفائها الآسيويين، إلى تعزيز تواجد أسطولها السابع في غرب المحيط الهادئ، وتعميق علاقاتها الاستراتيجية التي أثارت مخاوف أمنية جديدة للصين[2]، حيث أصبحت ترى بأنّه تهديد مباشر، لأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية في المنطقة، وبالتالي من الضروري استخدام كل الطرق الممكنة، لاحتواء انتشار النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى[3]. وبالرغم من ذلك قدمت الصين دعمها **"للحرب الأمريكية على الإرهاب"**، حيث تخوفت من أنْ تتمكن هذه التنظيمات من الوصول، إلى حركة الإيغور الانفصالية و توفر لها الدعم والتدريبات، للهجوم على الأراضي الصينية في إقليم شينجيانغ، والملاحظ أنَ الصين قد أصبحت تستخدم قضية الحرب العالمية على الإرهاب، كذريعة لتبرير حربها على الإيغور الأتراك، كما فعلت روسيا في الشيشان، بل ساهم السياق الإقليمي الداعم للحرب الدولية على الارهاب، في أن تضمن بكين اليوم، تحقيق التعاون السياسي والأمني، لدول آسيا الوسطى ضد الأصولية، فبعد سحب دول حوض قزوين دعمها لحركة استقلال تركستان الشرقية، أصبح الإيغور أكثر عزلة من أي وقت مضى[4].

و-الدمقرطة والانفتاح السياسي: رافق التواجد العسكري الأمريكي، تحول في طبيعة التهديدات التي اخذت الطابع الأيديولوجي المرتبط (بنظريات التطور السلمي)، أو تغيير النظم السياسية، تماشيًا مع شروط الدمقرطة والانفتاح السياسي الليبرالي، فوفقًا للقراءة الصينية، فإنَ هذه النظريات والتي يتم تنفيذها على أرض الواقع، عبر المنظمات غير الحكومية المدعومة من طرف الو. م. أ، قد كانت السبب في انطلاق شرارة الثورات الملونة، والتي حدثت في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، بالإضافة الى أحداث أوزباكستان سنة 2005، وكلها لا تعلو عن كونها محاولة أمريكية لزعزعة الاستقرار، بهدف تقوية منطقة نفوذها من القوقاز وأقصى شرق أوروبا، وصولاً إلى منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم، وفقاً لنظرية الدومينو، وفي ذات السياق صنفتها الدوائر الصينية على أنَها امتداد لموجة النضال ضد الشيوعية، التي أعلنتها أمريكا منذ الحرب الباردة[5]، وعامل مهم يوجه خط السياسة الخارجية الصينية اتجاه آسيا الوسطى، التي تعد مفتاح الاستقرار في المناطق المضطربة تقليديًا، مثل شينجيانغ وباقي المناطق الحدودية الأخرى المحيطة به، والتي يمكن أن تنبثق عنها سلسلة من التهديدات والمخاطر الجديدة[6].

وكمُحصّلة، إذا قمنا بتحليل الخطاب الصيني، نجده يشتمل على مخاوف ذات طبيعة أيديولوجية، وأمنية، وعسكرية فعلى المستوى الأيديولوجي، تدرك الصين تأثير انتشار النموذج الغربي في آسيا الوسطى، إلى جانب انتشار نظرية التهديد

---

[1] Peyrouse. **La présence chinoise**. **Op.Cit** .pp 04 -08.

[2] إضافة لما سبق، يمكن الاشارة إلى بعض السياسات التي تنظر إليها الصين، نظرة قاتمة كسياسة الدفاع الصاروخي المثيرة للجدل، واتفاقية التعاون بشأن الأسلحة النووية الموقعة بين الهند وأمريكا في 2008 ، والتي تعتقد الصين أنَ بإمكانها أن تؤجج مخاطر المنافسة الاقليمية، خاصة بعد تمكن الهند من تطوير الصواريخ المتوسطة المدى، والقادرة على الوصول إلى الأراضي الصينية.

[3] Garibov & Ibrahimov . **Op.Cit**.p 20.

[4] كانت دول منطقة بحر قزوين من الأطراف الداعمة لمطالب الإيغور، فقد عقد المؤتمر الإيغوري الأول في كازاخستان سنة 1992 ، والذي أدى إلى تشكيل لجنة تركستان الشرقية، التي أصبحت الجهة الثورية الوطنية الموحدة لتركستان الشرقية.

[5] niquet. **Op.Cit**.p 08.

[6] .**ibid** .p 09.

الصيني أو الخطر الأصفر، وما تعززه هذه الطروحات، من عدم ثقة دول المنطقة نحوها .أما على المستوى الأمني ولأنَّ الأمن في القطاع الغربي الصيني، يرتبط بأمن منطقة آسيا الوسطى ارتباطًا وثيقًا، لذلك تخشى الصين من تأثير غياب الاستقرار في إقليم تركستان الشرقية، وخاصة من صعود النزعة القومية والدينية في دول آسيا الاسلامية، وما يتصل بها من نزاعات على استقرار إقليمها الغربي المتاخم لهذه الدول، والذي بدوره قد يؤثر سلبًا على الوحدة السياسة الصينية، التي لاتزال هشة جراء بعض المسائل السيادية المتنازع حولها في التبت، وتايوان، أما عسكريًا فيتمثل أساسًا في التهديد المتعلق بالتواجد الأمريكي على أراضي وبحار آسيا الوسطى، الذي فرضته مقتضيات الحرب الكونية على الإرهاب، والمتعلق باختراق الناتو لآسيا الوسطى، عبر استخدام مجموعة (GUUAM)، و آليات الشراكة من أجل السلام، وتنظر بكين إلى كل هذه الاجراءات على أنَها جزء من محاولة فرض احتواء استراتيجي على الصين[1].

2-العوامل الجيوبوليتيكية: رغم أنَ العوامل الجيوبوليتيكية تحمل مضامين أمنية، إذ لا يمكن الفصل بين العاملين، إلاَ أنَه يمكن عرض أبرز الدوافع الجيوبوليتيكية كعناصر مستقلة، كان أبرزها:

أ-انكشاف المنطقة وغياب سلطة مركزية: مع انهيار الكتلة السوفيتية، وجدت الصين الظروف المثالية للوصول إلى المنطقة، التي أصبحت تعاني بعد هذا الحدث التاريخي، من فجوة سياسية في ظل غياب سلطة مركزية، تساهم في ضمان استقرار النظام الاقليمي غرب آسيا، وقد صاحبت هذه المتغيرات الدولية، صعود الصين كقوة اقتصادية، ترغب في لعب دور أقوى على الصعيدين الإقليمي والدولي، يوازن مكانتها الدولية الجديدة، كما أنَ الصين لم تغفل عن فكرة إعادة إحياء أمجاد **" المملكة الوسطى"**، لذلك حاولت الحصول على مساحة أو هامش كبير، للمناورة على هذه الرقعة الجغرافية، التي لا طالما اعتبرتها امتدادًا جغرافيًا وتقليديًا لها، أبعدتها عنها الظروف الدولية وسياسة الستار الحديدي[2]، التي فرضها السوفييت لسنوات خلال احتلالهم لهذه الجمهوريات.

ب-اعتبار المنطقة مجالًا حيويًا خالصًا: ازدادت أهمية المناطق الغربية إلى حد كبير، وانحصرت مصلحة بكين الرئيسية في الجزء الشرقي من منطقة بحر قزوين، الذي أصبح ممرًا حيويًا يطل على منطقة جغرافية، تتمتع بمؤهلات خاصة، فعند العودة إلى نظريات الجيوبوليتيك، نجد أنَ **"ماكيندر"** قد عين آسيا الوسطى **"بقلب الأرض"** مؤكدًا على أنَ من يستطيع السيطرة على هذا القلب، بإمكانه السيطرة على العالم بأسره[3]، أما بالنسبة إلى بريجنسكي فقد وصفها: **"بالثقب الأسود للقوة"** أو **"البلقان الأوراسي"**[4]، مما يعني أنَها المهد الرئيسي للصراعات العرقية والتنافس الإقليمي، بين القوى العظمى، ونظرًا لهذه الأهمية، فقد أصبح من الضروري اخضاعها، لعملية تقييم في التخطيط الاستراتيجي الصيني، مما سيعزز من قدرة بكين، على إدراجها ضمن مجال نفوذها، حيث يشكل إعادة اختراق المنطقة، الفرصة السانحة أمام بكين لعودتها المحتملة، إلى رقعة استراتيجية، كانت تقليديًا موجودة فيها، وفي هذا السياق يأتي تقديمها للمبادرة الاستراتيجية **" مشروع الحزام والطريق "**، التي تعتبر بيدق بيد السلطات الصينية، لإطباق سيطرتها على أهم

[1] Niquet. **Op.Cit** . p p 07. 08.

[3] Shamkhal Abilov. The New Great Game" Over the Caspian Region: Russia, the usa, and china in The same melting Pot. **khazar journal of humanities and social sciences,** N: 15(02), (june 2012), p49.

[4] Guo Xuetang. **The Energy Security in Central Eurasia: The Geopolitical Implications to China's Energy Strategy.** China and Eurasia Forum Quarterly. Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program. Volume(4), N (06).p128.

جسر جغرافي واستراتيجي (بري وبحري)، يربط بين آسيا وأروبا والشرق الأوسط، من أجل الهيمنة على طرق الاتصال والمبادلات التجارية[1].

ج-خطط توسيع الهيمنة الأمريكية: لا تتوان بكين في الإعراب عن قلقها، إزاء وجود روابط بين دول المنطقة وحلف شمال الأطلسي، خاصة آليات تعزيز التعاون العسكري والأمني المشترك، التي استنكرتها واعتبرتها خطر يمهد للتوسع الأمريكي في حوض قزوين، وانعكاسًا لهذا القلق اعتبرت الصين هذه السياسات، هجومًا من قبل القوى الخارجية، التي تحاول رصد القضايا الأمنية في المنطقة، واستغلالها كما تم تحليلها على أنَها، محاولة لإطباق كفتي الكماشة حولها، خاصة المناورات والتدريبات العسكرية، التي قام بها الناتو مع دول المنطقة، في اطار اتفاقية إطلاق الشراكة من أجل السلام، والتي فسرت على أنَها جزء من مخطط الحلف للتوسع شرقًا، وترسخت هذه النظرة أكثر، بعد أنْ أسست واشنطن قواعد عسكرية، لاسيما في قيرغيزستان، التي لا تبعد عن الحدود الصينية سوى 150 كم، (للإشارة أنَ الصين قد عرضت على قيرغيزستان 3 مليارات دولار مقابل غلق هذه القاعدة)، وقيامها بمناورات مشتركة، ثم تدخلها العسكري في أفغانستان، ولذلك نلمس رغبة الصينين في تحجيم روابط دول آسيا الوسطى المتنامية مع الو. م. أ، حيث يدرك المسؤولون الصينيون، أنَ القوات الأمريكية تسعى بعد 9/11 وبشكل مخطط، وفي إطار سياسة الاحتواء إلى تطويق الصين، وفرض قوس حصار أمريكي عليها، إلى جانب تحقيق تفوق استراتيجي في آسيا الوسطى، من خلال الاختراق العسكري والأيديولوجي[2]. وفي هذا السياق لم تكن بكين مرتاحة، لرؤية منافس جيو سياسي عالمي (الولايات المتحدة) لقواتها الرئيسية، متمركز بالقرب من حدودها الغربية، حازم وعازم على الانخراط في **"اللعبة الجيوسياسية"** في المنطقة[3].

د-السياسات الإقليمية المناوئة: من الناحية الواقعية، تعد الصين دولة محاصرة داخل إقليمها، بسلسلة من النزاعات الحدودية مع أهم جيرانها، اليابان، الهند، تايوان ومع الانفصاليين في إقليم التبت، إلى جانب دخولها في بعض النزاعات البحرية، مع سبع دول تتشارك معها الحدود البحرية، دون أن ننسى الصراع بين الكوريتين، ففي الوقت الذي تعد فيه كوريا الشمالية حليف استراتيجي للصين، نجد أنَ كوريا الجنوبية تندمج في هيكل التحالفات الغربية، وفي تلك البيئة تطل الو. م. أ على المشهد الآسيوي من جديد، كفاعل محوري في شرق آسيا، وذلك عبر بنائها لشبكة من القواعد العسكرية والصاروخية والأنظمة السياسية المتحالفة معها، التي تشكل طوقًا مضروبًا حول الصين، مما زاد في إحكام الخناق البحري حولها، و مكن واشنطن من التحكم في مضيقي "**تايوان**" و"**مالقا**"، اللذان يعتبران مهمان على خريطة جيوبوليتيك النفط الصينية[4]، وذلك في إطار تنفيذ ما يعرف باستراتيجية أدرع الاخطبوط، وأمام هذه التحديات أصبحت الصين بحاجة ماسة لسياسات جديدة، لذلك تبدوا آسيا الوسطى، كشريك استراتيجي بديل، عن الضفة الشرقية المليئة بالاضطرابات، وكنافذة مفتوحة أمام التنين الصيني، لكسر حاجز العزلة والهيمنة المفروضة عليها، من قبل التحالف الغربي، والذي يضم واشنطن، ونيودلهي، جاكرتا، هانوي، طوكيو، الساعي لإنهاء الكابوس الصيني[5].

---

[1] Kellner. La chine et la nouvelle Asie centrale **.Op .Cit. p** 07.

[2] عبده هاشم، **مرجع سابق**. ص ص 276، 277.

[3] Mori. **Op.Cit**. p21.

[4] **المرجع نفسه**. ص ص227، 228.

[5]. Irina Ionela Pop. **China's Energy Strategy in Central Asia: interractions with Russia, India and Japan**. unisci disnisdci Discussion Papers, N°(2), October (2010) p 199.

3-العوامل الاقتصـادية: إلى جانب العوامل السـياسـية والأمنية، وعندما يتعلق الأمر بالتوجه الصـيني نحو آسـيا الوسطى، يجد الحضور الصيني مبرراته في المنطقة انطلاقًا من الدوافع الاقتصادية التالية، والتي لا تخلو هي الأخرى من المضامين الأمنية:

أ-الطفرة الاقتصادية وتزايد الطلب على الطاقة: شكل النمو السريع للطلب على الطاقة خلال العقد الماضي، بفعل التنامي السـريع للاقتصـاد الصـيني القائم على الصـناعة، إغراءً لبكين من أجل المشـاركة، على نطاق أوسـع في آسـيا الوسـطى، فحسـب تقرير وكالة الطاقة الدولية لعام 2010، وصلت الحاجات الصـينية من الطاقة، إلى حوالي 10 % من الطلب العالمي سـنة 2000، ثم إلى حدود 20 %عام 2010، أين تجاوزت الولايات المتحدة، و أصـبحت الصـين المسـتهلك الأول للطاقة في العالم، وبحسب هذا التقرير، فقد استهلكت الصين حوالي 2.252 مليار طن من النفط في عام2010، أي حوالي 4٪ أكثر من الولايات المتحدة التي اسـتهلكت2.170 مليار طن من معادلات النفط في نفس العام، وربما من المتوقع أن ترتفع إلى أكبر مستهلك للطاقة في العالم بحلول عام 2030، ولذلك فقد دفعت احتياجات الصين المتزايدة إلى الطاقة، إلى ازدياد اهتمامها ببحر قزوين ولاسيما الجزء الشرقي منه[1].

ب-تحولها من دولة منتجة إلى مستهلكة: تنظر بكين إلى آسيا الوسطى كمصدر مهم للطاقة، التي تتعاظم حاجتها إليها شيئا فشيئًا، في ظل نمو اقتصادها المتسارع، منذ الإصلاحات التي شهدتها البلاد، حتى عام1993، أين أصبحت الصين مسـتوردًا صـافيًا للمنتجات النفطية، وتحولت من دولة منتجة إلى دولة مسـتهلكة، في حين كانت قبلًا مكتفية ذاتيًا في المسـائل النفطية، بل كانت تصـدر جزءً كبيرًا من إنتاجها، ثم تحولت تدريجيًا إلى ثامن دولة عالميًا، من حيث الواردات الطاقوية والثانية آسيويًا بعد اليابان.

ج-تحول أمن الطاقة إلى قضية "سياسة عليا" في الأمن القومي الصيني: خلال السنوات الماضية برز الصراع الدولي على الطاقة، واشـتد رحاه حول المناطق الواعدة بالمحروقات، وكان لمنطقة حوض قزوين نصـيب من هذا التنافس المحموم الذي منح تبريرًا لتسـمية، المنطقة وما يدور حولها من شـدّ وجذب "**بالبلقان الأوراسـي**" على حد تعبير بريجينسـكي، الذي لا ينبغي التقليل من أهميته، بالنسـبة للأمن الطاقوي الصـيني، وفي هذا الإطار وضـعت بكين اسـتراتيجية طاقوية، تركز على تداخل العامل الاقتصـادي بالعامل الأمني، في تحديد مفهوم وأبعاد (الأمن الطاقوي)، مؤكدة على أنَ الأمن الاقتصـادي يعتمد على الأمن الطاقوي، والذي يعد هو الآخر عامل مهم للحفاظ، على الاسـتقرار السياسي والاجتماعي داخلها، مشددة على أنَ أمنها الطاقوي قائم، على توازن ثلاثة متغيرات: استقرار منطقة شينجيانغ وتطوير مكامنها النفطية، ضمان تدفق الإمدادات النفطية، قرب وغنى منطقة بحر قزوين بهذه الموارد.

د-تركز غالبية الانتاج في اقليم الحكم الذاتي شـينجيانغ: حيث ومن المفارقات التي تعاني منها الصـين، هو اعتمادها على النفط كمادة حيوية، في حين هي نادرة وغير متوفرة في الأقاليم الصينية الأخرى، إلاَ أنَها توجد وبنسـب كبيرة في إقليم شينجيانغ، الذي يعاني من اضطرابات سياسية راجعة، إلى تصاعد المد الانفصالي داخله. وبعيدًا عن اعتبار الإقليم حيزاً هامشـيًا، فإنَّ الصـين تعتمد كثيرًا على اسـتثمار واكتشـاف، حقول جديدة للبترول وللغاز داخله، لكن أغلب هذه الآبار متمركزة في غرب البلاد بالقرب من صحراء Taklamakan، التي يقطنها المسلمين الإيغور، الذين يطالبون بالاستقلال عن السلطة في بكين، إلى جانب صدامهم مع بقية الأقليات الأخرى، المختلفة عنهم ثقافيًا ولغويًا ودينيًا، وخاصة **الهان** الذين جرى توطينهم في الإقليم من قبل الحكومة الصـينية، من أجل تغيير العامل الديمغرافي، و تدرك الحكومة الصـينية جيدًا وأنَ الغالبية العظمى من الانتاج النفطي يأتي و منذ عدة سـنوات، من حقول Liaohe, Shengli, Daqing في الشـمال

[1] Xuetang. **Op.Cit.p**129.

الشرقي من البلاد. لكن حصتها في الإنتاج الكلي، تنخفض بشكل مستمر، لصالح آبار شينجيانغ الداخلية، التي تشكل حاليًا 15 % من الانتاج المحلي، لذلك تتحدى بكين القضايا الأمنية السابقة، عبر انشاء مشاريع جديدة للتنمية والتطوير، و التي تتزايد بقوة حتى تبقي الإنتاج مستقر في مستواه الحالي على الأقل [1].

هـ- تأمين مصادر الطاقة الصينية: تنبع المخاوف الصينية من اعتمادها على موارد الشرق الأوسط التي تحفها مخاطر عالية، بسبب مرورها عبر طرق بحرية، غير خاضعة لسيطرتها، يمكن أنْ يتم حظرها في أي وقت، من قبل أية قوة بحرية متفوقة، وعلى الأخص الولايات المتحدة، كما أنَ 80 %من الواردات تمر عبر مضيق مالقا، الذي يخضع لتهديد القوات البحرية الأمريكية، مما يسهل قطع إمدادات الطاقة الصينية، ولقد سمح التواجد العسكري الأمريكي أيضًا بممارسة ضغوط على أية مشاريع طاقوية صينية، حيث استطاعت واشنطن عرقلة، عمليات انشاء أنابيب النفط والغاز، مما أجبر جمهورية الصين الشعبية، على البحث عن تنويع مُوَرديها الطاقويين، عبر اتباع استراتيجية **"الزحف نحو الغرب"** خاصة في ظل وفرة موارد الطاقة والمواد الخام في آسيا الوسطى [2].

و-قرب وغنى منطقة حوض قزوين: فيما يتعلق باهتمام الصين وتطلعها، نحو منطقة آسيا الوسطى، فقد جاءت نتيجة لتداخل عدة عوامل متعلقة، بقرب المنطقة جغرافيًا، واشتمالها على مكامن وطاقات نفطية واعدة، وهذا ما تم تأكيده حسب ما ورد في تقرير أمن الطاقة الوطني: "**الصين دولة مجاورة لمنطقة آسيا الوسطى المليئة بالأنشطة الجيوسياسية، لذلك يجب علينا أنْ ننضم إلى المنطقة الجغرافية والاقتصادية المحيطة بأمننا، والتي تزودنا بالأمن النفطي، سيزداد حدة التنافس بين الولايات المتحدة في آسيا الوسطى روسيا بسرعة، لذلك يجب ألا تنسحب الصين من منافسة (القوى العظمى)، في هذه المنطقة من أجل سلامة إمدادات النفط الصينية** " [3].

لذلك تلعب منطقة بحر قزوين بما تمتلكه، من احتياطيات ذات قيمة استراتيجية، إلى جانب احتوائها على كميات وفيرة من مواد الخام المختلفة وباحتياطات عالية، دورًا مهمًا في الحسابات الاقتصادية الصينية [4]، وفي هذا الصدد تضغط القيادة في بكين بقوة، لإشراك منطقة بحر قزوين في شؤون الطاقة، وتطوير خطوط أنابيب الطاقة البرية الآمنة [5]، إذ من المتوقع أن يضمن القرب الجغرافي والطرق البرية، تدفقًا أكثر استقرارًا وأمانًا للطاقة وبأسعار مستقرة، وأقل تكلفة من العرض القادم عن طريق البحر، ولذلك يبدو الاندفاع الصيني نحو آسيا الوسطى، أكثر حتمية من خلال تصريحات الرئيس الصيني بأنَه: **"قد حان الوقت لاتخاذ التعاون المتبادل المنفعة، بين الصين ودول أوراسيا إلى آفاق جديدة "** [6].

الفرع الثاني: أبعاد وأهداف السياسات الصينية في المنطقة

1-الأبعاد الأمنية: بعد تحول منطقة آسيا الوسطى، إلى عمق استراتيجي صيني، أدرك الاستراتيجيون الصينيون، أنَ الأمن القومي الصيني، قد أصبح مرتبط، باستقرار الأقاليم المحيطية المتمتعة بالحكم الذاتي (تايوان، التبت، هونغ كونغ، تركستان الشرقية) والمناطق المتاخمة لها، لذلك وضعت بكين أهدافًا، ذات طبيعة أمنية عسكرية، في منطقة بحر قزوين، يمكن إيجازها في الاعتبارات المصلحية التالية:

---

[1] Kellner .**Op.Cit**. p 22

[2] **Ibid .** p 23.

[3] kellner.**la chine et la nouvelle Asie centrale .Op.Cit.** p27.

[4] Mori . **Op. Cit .p** 28.

[5] abilov.**Op.Cit.p**.15.

[6] Mori **.Op.Cit. pp** 24 ،25.

أ-الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الحكم الذاتي "إقليم شينجيانغ": عبر القضاء على الاضطرابات في إقليم شينجيانغ، الذي يقطنه حوالي 50في المائة من السكان من أقلية إيغورية مسلمة، تتشارك في الارتباط العرقي والديني والثقافي واللُغوي مع باقي دول الجوار[1].

ب-القضاء على الإرهاب والتطرف الديني: بعد أحداث 11 سبتمبر تحول الشاغل الوحيد للصين، في منطقة بحر قزوين، نحو محاربة الإرهاب والتطرف الديني، الذي ساهم في انتشار الحركات الراديكالية، ووصول نظام طالبان إلى الحكم في أفغانستان، وما زاد من مخاوف الصين الأمنية، هو احتمال انتقال عدوى الراديكالية، إلى تركستان الشرقية للاعتبارات الثقافية والعرقية والدينية السابقة.

2-الأبعاد الاستراتيجية: تسعى بكين عبر تكريس تواجدها المستمر في المنطقة، إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

أ-التحول إلى لاعب محوري: في خضم الصراع الدولي، حول تقاسم النفوذ و الهيمنة، أصبحت الصين تتطلع بتجاه فرض نفسها كقوة إقليمية، والتي سرعان ما وجدت في آسيا الوسطى مبتغاها الحقيقي، من موقع استراتيجي، وفراغ سياسي، فأصبحت تحاول سحبها لصالحها، كما تسعى مع روسيا إلى منع النفوذ الأمريكي، من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، لجعل المنطقة خاضعة للإرادة الروسية والصينية، بعيدًا عن التأثير الأمريكي[2]، من جانبها رحبت دول منطقة حوض قزوين بالتقارب الصيني، في محاولة لإيجاد قوى موازنة للتغلغل الروسي /الغربي، من أجل إحداث نوع من التوازن في نفوذ هذه الكتل الإقليمية والدولية.

ب-التأكيد على مبدأ التعددية كهدف جيوبوليتيكي: في هذا الإطار لا تسعى الصين، إلى خلق بيئة مواتية لتنميتها الاقتصادية، ولكنها تهدف أيَضًا إلى إيجاد نوع من مجال التأثير الواضح في القارة الآسيوية، ضمن نظام دولي متعدد الأقطاب، من أجل محاولة مواجهة، النفوذ العالمي لواشنطن، كربط علاقات مع الدول المجاورة، وغير المتحالفة مع الو. م. أ. وهو البعد الذي عبر عنه "أنتوان بونداز" في بحثه المتعلق بـ**"مبدأ مونرو الصيني"** في شرق آسيا، حيث أشار إلى أنَ أحد أهم أهداف استراتيجية الصين في آسيا، هو أنْ تصبح دولة فاعلة ومؤثرة، وأنَ تحد من الهيمنة العسكرية الأمريكية التي تهدد الأمن القومي الصيني. وفي هذا السياق، تنظر الصين بقلق إلى تزايد النفوذ الأمريكي، الذي يكرس هيمنة أحادية مطلقة، على واحدة من أهم المناطق الوامضة، على خريطة العالم الجيوبوليتيكية، وقد أشار **تشيوهاو** الباحث في جامعة الدفاع الوطنية الصينية إلى **" أنَ الولايات المتحدة تُعد تهديدًا عسكريًا لبكين، حيث ما توجد حاملات طائراتها"**[3].

3-الأبعاد الاقتصادية: إنَ حرص بكين المتزايد على تطوير استراتيجية محور الطاقة، تجاه الجمهوريات المستقلة عمومًا، وبحر قزوين خصوصًا، قد يجد تبريره في مجموعة من الأهداف المصلحية، والاعتبارات الموضوعية، التي تسعى الحكومة الصينية إلى تحقيقها، والتي من بينها:

أ-**اعتبارات اقتصادية داخلية:** حيث تهدف بكين أيضًا، إلى تعزيز فرص التنمية الاقتصادية، ودعم تنمية مناطقها الغربية المتخلفة، وخاصة منطقة الحكم الذاتي **"شينجيانغ"**، الذي يعد أحد أفقر المناطق في البلاد، حيث تنوي الحكومة الصينية تنمية الإقليم، من خلال تسهيل علاقاتها التجارية مع دول وسط آسيا، عبر تحويل الإقليم إلى همزة

---

[1] Abilov. **Op.Cit.**p. 53.

[2] الخضر، حسين محمد، **مرجع سابق**.ص19.

[3] حكمت عبد الرحمان، "اللغز الصيني: استراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة" **مجلة سياسات عربية**، العدد(35)، نوفمبر (2018). ص 120.

وصل بينها وبين دول حوض قزوين، بل اشترطت على حكومات هذه الدول التعامل مع الإقليم، عبر ضرورة عبور المبادرات التجارية على أراضيه، وفي هذا السياق تسعى الحكومة الصينية أيضًا إلى تحقيق:

-المساهمة في ازدهار الأقاليم المتخلفة، مقارنة بباقي المناطق الساحلية الكبرى، حيث يتمركز قلب الصناعة الصينية، عبر منحها فرصة لتعويض هذا التقهقر في القطاع الاقتصادي.

-الاعتماد على استراتيجية النمو الاقتصادي، والتي قد تكون وسيلة للحد، من الميول الانفصالية لسكان الإيغور، بمعنى التأكيد على أهمية البعد الاقتصادي، في ضمان استقرار المنطقة سياسيًا وأمنيًا.

-ملائمة خيار الانفتاح الاقتصادي، مع خيارات تطوير التعاون الاقتصادي، داخل جمهوريات آسيا الوسطى، والملاحظ أنَ بكين قد اختارت فتح إقليم شينجيانغ على الخارج، لكن مع الحفاظ على أدوات التحكم فيه، كما عرضت على جيرانها الآخرين روسيا ومنغوليا، إمكانية تطوير علاقتهم الاقتصادية في المعابر الحدودية، وحرصت على حصول الإقليم على شروط تعادل تلك التي سادت في المناطق الاقتصادية الصينية الكبرى المطلة على ساحل المحيط الهادئ[1].

ونظرًا لموقع الإقليم الجغرافي، قررت حكومة بكين، الاعتماد عليه في مبادلاتها التجارية، وهكذا تحول شينجيانغ إلى وسيط تجاري، بين الصين ودول المنطقة، ولعب دورًا رياديًا في تطوير هذه العلاقات، وخاصة عندما قامت الصين باستثمار 03 حقول رئيسية فيه، ثم وقعت على عدة اتفاقيات، لمد خطوط أنابيب لنقل نفط بحر قزوين، نحو الإقليم في غربي الصين، ومنه إلى إقليم شنغهاي المطل على المحيط الهادي[2]، وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى توسيع التجارة البينية الى حدود 58% من مجمل التجارة الخارجية، وبذلك تمكنت الصين من الحصول على إمكانيات كبيرة داخل آسيا الوسطى، وتعتزم بكين أن يساهم توسيع العلاقات الاقتصادية، في استقرار مستقبل إقليم الحكم الذاتي، عن طريق دعوة السكان المتحدثين باللغة التركية، إلى المشاركة في النمو الاقتصادي، خاصة الإيغور الذين تحولوا إلى لعب دور الوسيط الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية الجديدة.

ب-اعتبارات اقتصادية خارجية: تهدف الصين إلى انشاء نظام إقليمي للطاقة، يوائم خياراتها الاستراتيجية، قائم على تحقيق الاعتبارات التالية:

-تنويع مصادر وواردات الطاقة، عبر ايجاد مصادر جديدة للنفط، تكون مضمونة وآمنة وبأسعار معقولة، لمواجهة الزيادة التنموية الهائلة، التي يشهدها اقتصادها.

-زيادة حصة واردات النفط والغاز من روسيا وآسيا الوسطى، ما يعد صورة أخرى للتنافس الدولي، بسبب زيادة كميات استهلاكها للنفط، التي وصلت إلى 12.8 مليون برميل يومياً سنة 2020، في ظل ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة.

-زيادة الاستثمارات الخارجية، لشركات النفط الحكومية الصينية، لمواجهة الشركات الأمريكية العملاقة، والتي تعد بيادق في يد واشنطن توظفها، لتكريس الهيمنة الاقتصادية الأمريكية.

-توسيع طرق التجارة والبحث عن أسواق جديدة، لتغطية فائض الانتاج في السلع الاستهلاكية، الذي يعاني منه الاقتصاد الصيني، ففي مجال التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول المنطقة، تسعى الصين إلى جعل اقتصاديات الطرفين مكملة لبعضها البعض وليست منافسة.

-تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية للنفط والغاز، لتسهيل ربط المنطقة بالصين على الأمد الطويل.

---

[1] Garibov & Ibrahimov.**Op.Cit.**p20.

[2] سرور، **مرجع سابق**.ص54.

-إنشاء احتياطيات نفطية استراتيجية كافية، تسيطر عليها الحكومة الصينية، وتعمل على امداد الصين بالكميات اللازمة، خلال الأزمات أو في حالة فرض أي حصار اقتصادي ما، قد يؤدي إلى وقوع تذبذب في تدفق الطاقة تجاهها[1].

- تهدف الصين أيضًا إلى تقديم نموذجها القائم، على اقتصاد السوق الاشتراكي، على أنّه النظام الاقتصادي الأكثر ملائمة للاقتصاديات دول المنطقة، وتطرحه كبديل استراتيجي اقتصادي عن اقتصاد السوق، الذي يحرم الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية.

-الترويج لمفهوم الأمن الطاقوي الصيني الجديد، على المستوى الاقليمي، من خلال إدخال مفاهيم جديدة مثل "المجتمع الذي يهتم بالحفاظ" و "التنمية العلمية"، حسب رأيهم لا يعني أمن الطاقة ضمان الوصول، إلى موارد الطاقة اللازمة، من أجل التنمية المستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا فقط، بل أيضًا ضمان إنتاج للطاقة، بحيث لا يؤثر استخدامها سلبًا على البيئة، وهي النقاط التي تم الاشارة إليها في الخطة الخماسية العاشرة، بمعنى (خلق مفهوم جديد للأمن الطاقوي).

المطلب الثالث: القدرات والآليات التنافسية الصينية في المنطقة

خلال السنوات الأخيرة عززت الصين مواقفها، في مختلف المجالات داخل آسيا الوسطى، ليس فقط في المجال الاقتصادي كالتعاون والتصدير والطاقة، ولكن أيضًا وبشكل أساسي في المجال السياسي، من خلال ربط العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وإطلاق المبادرات المختلفة. ففي ضوء التوسع المطرد للنفوذ الصيني في آسيا الوسطى، وتكثيف العلاقات مع دول المنطقة، يتحدث العديد من الخبراء عن حتمية سقوط المنطقة، تحت نفوذ هذا الجار القوي، وهي العملية، التي من المحتمل أن تمثل قلق جيوسياسي خطير، لدول المنطقة وكذلك لروسيا، التي تحاول جذب المنطقة إلى منظمات **"إعادة الاندماج في الفضاء الروسي"**[2]، الجديدة بقيادة موسكو.[3]لكن تستمر الجهود الصينية لإحباط هذه المحاولات، عبر اعتمادها على عدة قدرات وإمكانيات.

الفرع الأول: القدرات التنافسية الصينية

تمتلك الصين العديد من القدرات والامكانيات، التي تأهلها لأن تلعب دورًا استراتيجيًا مهمًا، في منطقة بحر قزوين والتي من خلالها يمكن أن تفرض نفسها كلاعب أساسي، في مقابل التواجد الروسي/ الأمريكي، كما يمكن في ذات السياق ملاحظة تفرد الطرف الصيني، بامتلاكه لعناصر قوة تميزه عن بقية الفواعل المتنافسة الأخرى.

أ-القدرات الجغرافية: تمثل الصين كتلة جغرافية رئيسية في منطقة شرق آسيا، إذ تعد أكبر دولة من حيث المساحة وعدد السكان، لذلك فإنَ حجم تأثيرها على القارة الآسيوية يعد كبيرًا، وخاصة على مستوى الأقاليم المحيطة بها، كجنوب شرق آسيا أو آسيا الوسطى وما حولها، وتمتد حدود الجمهورية البرية إلى 22.800 كم، ويبلغ طول سواحلها حوالي 18ألف كم، حيث يحيط بالبر الصيني، عدة بحار أهمها بحر يوهاي، البحر الأصفر، بحر الصين الشرقي، بحر الصين الجنوبي في الشرق والجنوب[4]. وبذلك يتيح لها موقعها فرض سيطرتها، على بحر الصين الشرقي والجنوبي، بإطلالة متميزة على المحيط الهادئ، من خلال سواحلها الممتدة إلى نحو 18 ألف كم، تعد أغلبها صالحة لإقامة الموانئ التجارية والصناعية، وتتحكم الصين من خلال هذا الموقع، في خطوط الملاحة البحرية المتجهة، إلى الدول الاقتصادية كاليابان، كوريا الجنوبية، والقادمة من جهات مختلفة، أهمها ناقلات النفط من الشرق الأوسط، حيث تتحكم الصين في مضيق تايوان، الذي يربط

---

[1] Ionela . **Op.Cit** .p 202.

[2] أهمها منظمة الأمن والتعاون، ورابطة أو كومنولث الدول المستقلة.

[3] Garibov & Ibrahimov . **Op. Cit**. p 19.

[4] هاني الياس الخضر الحديثي، الطاهر أدم الطاهر حمد، **أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي – دراسة في العلاقات الاسرائيلية الآسيوية:** دراسة حالة الصين، اسرائيل، الهند، دول آسيا الوسطى (الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2014)، ص49.

بين بحر الصين الجنوبي والشرقي. كما تتقاسم مع دول آسيا الوسطى حدود جغرافية طويلة، تمتد إلى حوالي 3000كم، وتراسم مناطقها الجغرافية الغربية، ما جعل من دول حوض قزوين تمثل عمقًا استراتيجيًا لها.

ب-القدرات الاقتصادية: برزت القوة الاقتصادية الصينية مع بدأ الألفية الجديدة، وبالضبط خلال الأزمة المالية الآسيوية لسنة1997، التي غيرت من خريطة القوى الاقتصادية، وأبرزت الحقيقة الهزيلة للنمور الآسيوية، خاصة بعد سقوط الاقتصاد الياباني كنموذج تنموي آسيوي، فيما أصبح يطلق عليه بالفقاعة الاقتصادية.

في تلك الأوقات كانت الصين تتقدم بخطوات ثابتة، لتحتل مرتبة أكبر رابع اقتصاد في العالم، من خلال حفاظها على تحقيق أكبر معدل نمو عالميًا، على مدار عقدين من الزمن، أي خلال فترة وجيزة مدتها 25 عامًا(من سنة 1978حتى عام2004)، حيث زاد اجمالي الناتج المحلي للصين من 147.3 مليار إلى حوالي 1.6494 تريليون دولار، أي بمعدل نمو سنوي وصل في المتوسط إلى 9.4%، وزادت تجارتها الخارجية من 20.6مليار الى 1.1548 تريليون دولار أمريكي، وحسب بيانات منظمة التجارة العالمية، فقد افتكت الصين المرتبة الثانية، ضمن أكبر الاقتصاديات العالمية، بعد تجاوز الاقتصاد البريطاني[1]، ولم يبق لها إلاّ أن تطيح، باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وشيئا فشيئًا، انعكست تلك القدرات على طبيعة العلاقة بين الصين والشركات المتعددة الجنسيات، وأصبحت من أبرز الفاعلين في النظام الدولي الجديد، حيث أصبحت تؤثر بعمق في القدرات التنافسية، لجميع الشركاء الاقتصاديين.

ثم شهدت الصين في الربع الأخير، من القرن الماضي نهوض اقتصادي، دفع بها لأنْ ترغب في التحول إلى قوى عظمى وتقود آسيا وتنافس الولايات المتحدة، عندما حققت طفرة اقتصادية، تمثلت في تسجيل معدلات تنمية اقتصادية ونمو اقتصادي عالية، حيث ارتفع حجم المبادلات التجارية من 5950مليار دولار عام 2010 الى 7314 مليار دولار عام 2011، ثم لتصل إلى 8358 مليار دولار سنة 2012، أي بمعدل نمو 10% سنويًا، وكان السبب الحقيقي وراء هذه الزيادة، هي سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، التي اتبعتها الصين مما حقق لها فائض في ميزانها التجاري، بزيادة عن الو. م. أ قدرت ب 70 مليار دولار في الأعوام الخمسة الماضية[2].

ج-القدرات العسكرية: يشير الباحث حكمت عبد الرحمان في دراسته، إلى البحث الذي قدمته **"ماريان برون دواز"**[3]، في مقال لها تحت عنوان "**من البحار القديمة إلى البحار البعيدة، من البحر الأصفر إلى خليج عدن: الصين في الطريق نحو القوة البحرية**"، ركزت فيه على تاريخ البحرية الصينية، والجهود التي بذلتها بكين في عملية التحديث، لتصبح قوة بحرية كبرى تعمل على حماية مصالحها الحيوية، حيث تشير الباحثة في هذا المقال إلى أنَ الصين تاريخيًا لم تكن قوة بحرية كبرى، وإنَما قوة قارية تريد السيطرة على البحر، إلاّ أنَ النمو الصيني غير المسبوق، ووصول بكين إلى مصاف القوى الاقتصادية العالمية، دفع بها إلى التعبير عن طموحاتها، في السيطرة على أجوائها البحرية، ومن ثم البحث لها عن مكان في البحار، يوازي قوتها الاقتصادية. وقد ظهر ذلك من خلال مشاركتها مع المجتمع الدولي، ومحاربة القرصنة قبالة ساحل الصومال[4].

إذن، مع زيادة نمو الاقتصاد الصيني، اتجهت بكين إلى ايجاد مظلة أمنية، تضمن حماية منظومة علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، أين زادت من انفاقها العسكري، الذي بلغ 180 مليار دولار في أواخر عام 2011، وهي السنوات التي أبدت فيها

---

[1] عبده هاشم، **مرجع سابق**، ص ص 137-139.

[2] الخضر، حسين محمد، **مرجع سابق**، ص 31.

[3] باحثة في شؤون آسيا الشمالية، ومديرة برنامج الأمن البحري الدولي، في معهد الأبحاث الاستراتيجية التابع للمدرسة العسكرية الأمريكية.

[4] عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص:119.

الصين اهتمامها بالمنطقة، وذلك عبر تنمية وتحديث قدرتها العسكرية مستعينة بالتكنولوجية العسكرية الروسية، حيث وصل مجموع ما استوردته في عام واحد نحو 1.5 مليار دولار، وبذلك أصبحت من أكثر الدول انفاقًا في الجانب العسكري، وهو ما انعكس بشكل كبير على حجم ونوعية إمكاناتها وقدراتها العسكرية، حيث احتلت بعدها المرتبة الأولى آسيوياً والثانية عالمياً، هذا دون إغفال أنَ الصين تعد دولة نووية، ذات قوة تدميرية كبيرة، تستطيع الوصول إلى أهداف بعيدة المدى حتى داخل نطاق اعتراض القوى المعادية لها[1].

وفي سياق توجه السياسة الأمنية الأمريكية نحو آسيا، بشكل عام ووسطها بشكل خاص، أصبحت بكين تشعر بالحاجة الملحة، لاكتساب وسائل الردع، القادرة على إبعاد أمريكا، أو أي خصم آخر عن منطقة نفوذها، لذلك انشئت قاعدة سانيا البحرية، في شمال بحر الصين الجنوبي، كما قامت بنشر 752 صاروخًا باليستيًا، قبالة سواحل جزيرة تايوان، بما يضمن تفوقها العسكري في حال نشوب أي صراع عسكري، محتمل في منطقة المضيق، إلى جانب انشاء جيل جديد من الغواصات المزودة بالرؤوس النووية، والملاحظ أنَها تعتمد على ترسانة نووية (الردع النووي) منتجة محلياً، إلى جانب وجود منظومة صواريخ باليستية، عابرة للقارات من نوع (DF-31A و DF-31A و DF51-) تمكنها من مواجهة القوى النووية الأخرى المنافسة لها، كالهند وروسيا وباكستان والو.م.أ[2]، إلى حد أنَ **دونالد رامسفيلد** وزير الدفاع السابق، لم يتوقف عن التحذير، من تنامي القدرة العسكرية الصينية مؤكدًا على: **"....أنَ الجيش الصيني لم يعد مجرد قوة عسكرية متفوقة، على صعيد العالم النامي، بل أصبح على الصعيد العالمي"**[3]. وتسعى الصين إلى توسيع نطاق عمل أسطولها البحري، ليشمل المحيط الهندي، الذي يمكن أنْ يحقق لها هدف استراتيجي آخر، هو تسجيل تواجدها في المياه الدولية، وذلك ببناء قواعد بحرية، ستكون نقاط ارتكاز للسفن البحرية الصينية نفسها، كما تعمل منذ سنوات على بناء قاعدة بحرية للغواصات في جزيرة **هاينان**، وهو ما اعتبره المحللون العسكريون على أنَه تحولًا استراتيجيًا جذريًا في العقيدة العسكرية للصين[4].

أما فيما يتعلق بالإمكانيات الحربية الجوية، فيشير العقيد في القوات الجوية الفرنسية جون كريستو فنويل، إلى أنَ **سياو بينغ** يعد المؤسس الحقيقي لسلاح الجو الصيني، والذي عمل على دعم، كل ما من شأنه المساهمة في تطوير صناعة الطيران الوطنية الصينية، وفي دعم الاستثمارات التي يمكن أن تنتج في النهاية، طائرةً حربية صينية وطنية. وقد استمر التطور الصيني في مجال الصناعات الحربية، حتى وصلت إلى مرحلة مهمة جدًا، ومازالت بكين تبحث عن المزيد من التطوير لسد الفجوة، بينها وبين الدول المتقدمة في هذا المجال، وفي الوقت نفسه، يوضح العقيد أنَه لا يمكن إغفال دور الحظر الذي تمارسه الدول الغربية، على مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة للصين، في عدم قدرة بكين على تحقيق ما تسعى له من التقدم[5]، لكن وبالرغم من ذلك، تمكنت بكين مؤخرًا من امتلاك منظومة هونغ تشي-9، القادرة على التقاط 09 أنواع من الطائرات والصواريخ.

---

[1] الخضر، حسين محمد، **مرجع سابق**. ص 31.

[2] Alice Grandserre. **La pensée Stratégique Chinoise : développement d'un smart power sur Les bases de concepts millénaires**.(. Irsem: Institut de recherche stratégique de l'école militaire) . p : 02.

[3] سرور، **مرجع سابق**. ص 54.

[4] عبده هاشم، **مرجع سابق**، ص251.

[5] عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص120.

الفرع الثاني: آليات التنافس الصينية

ينبغي الاشارة إلى أنَ الحكومة الصينية، قد شاركت في رسم الجغرافيا السياسية للطاقة في آسيا الوسطى، باستخدام ما أصبح يطلق عليه، دبلوماسية الطاقة الصينية لآسيا الوسطى، والتي تضمنت توظيف جميع الأدوات الموجودة، في يد الحكومة المركزية السياسية والعسكرية والمالية الدبلوماسية، وغيرها من الآليات التي سمحت بإعادة بعث الروابط التقليدية، مما مهد لطرح مشروع طريق الحرير الجديد، لكن كانت الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، هي الأكثر وضوحًا وهذا بخلاف الرؤية الروسية، التي تفضل استخدام الوسائل العسكرية، لفرض خياراتها الاستراتيجية.

1-الآليات الديبلوماسية: من بينها توظيف بكين لجملة من الاستراتيجيات المختلفة، كان أهمها:

أ-استراتيجية الاقتراب الحذر(سياسة حسن الجوار): انتهجتها الصين بعد انقضاء (مرحلة التخوف والشك)، استطاعت من خلالها الحكومة المركزية، إقامة حوار سياسي رفيع المستوى مع قادة المنطقة، واتخذ التعاون السياسي شكله الأول، عندما كانت الصين من الأوائل، الذين اعترفوا باستقلال الجمهوريات وأرسلت سفرائها وفتحت قنصليتها، ثم أبدت رغبتها في إعادة بعث العلاقات الثنائية، أين جاء الشكل الثاني من هذه الأدوات السياسية، الذي اتخذ أسلوب الزيارات الرسمية، للقضاء على الخلافات الثنائية وترسيم الحدود. وكعلامة على حسن النية، أعلنت الصين عن تعليق تجاربها النووية سنة1996، والتي كانت تشكل تعقيدات أيكولوجية كبرى لكازاخستان، حيث قدمت لها الصين الدعم، خلال محاولة انضمامها، إلى منظمة التجارة العالمية، كما لم تتوانى عن تقديم الدعم، أيضًا إلى أوزبكستان خلال أحداث أنديجان[1]. والملاحظ أنَ الصين قد طورت دبلوماسية الطاقة، بالاعتماد على الأساليب السياسية، كتحسين العلاقة مع الجمهوريات الخمس، بالتركيز على امكانيات التعاون في الجانب الطاقوي، بما يسمح لها، إما باحتواء تهديدات الإيغور الحركة الانفصالية في شينجيانغ، أو لتجنب أية قوى عظمى خارجية، يمكن أن تزيد من نفوذها في آسيا الوسطى أو حتى لموازنة غياب موسكو[2].

ب-استراتيجية الرقابة الداخلية واستقرار المحيط: اعتمدت بكين لضمان استقرار مناطقها الداخلية المتوترة، ومن أجل السيطرة عليها، على استراتيجية استقرار الأطراف، كجزء من استراتيجية سياسة المحيط، من خلال اللجوء إلى التحالفات والأطراف الخارجية، فمثلاً أصرت السلطات الصينية، على إقامة علاقات خارجية جيدة مع الجمهوريات الآسيوية الجديدة، فمن جهة ضمنت تعهد كل من كازاخستان وقرغيزستان، بعدم دعم حركات الإيغور في المنطقة، ومن جهة ثانية ضمنت تحقيق رقابة صارمة، لحدودها لحضر أية عدوى، أو أي دعم خارجي للحركات الانفصالية داخل أقاليمها. وتقوم هذه الاستراتيجية، على استخدام أسلوب الإقناع والاسترضاء، بدل استخدام وسائل الإكراه، وهو هدف وتحدي أساسي للسياسة الخارجية الصينية، التي أصبحت تستند على مفهوم جديد للأمن، يفرض الثقة المتبادلة، المساواة والمنفعة المشتركة، كنوع من التعددية غير الملزمة على الطريقة الصينية، ثم تحول هدف هذه الاستراتيجية، من التحالف ضد الانفصالية، إلى الشكل الأكثر وضوحًا، في محاربة قوى الشر الثلاث (الإرهاب، التطرف، الانفصال)، وتظهر هذه العناصر كرد فعل، على موضوع محور الشر l'axe du mal[3].

---

[1] ويقصد بها الانتفاضة التي قام بها سكان مقاطعة أنديجان سنة 2005 ، والتي جوبهت بالقمع من طوف قوات الشرطة، التي أطلقت النار على المتظاهرين العزل، بدعوى انتمائهم إلى الحركات الاسلامية المتطرفة، والتي قوبلت باستنكار دولي شديد.

[2] Mor. **ibid**. p 28.

[3] Niquet. **Op.Cit** .p 04.

كما نلاحظ اعتماد بكين على استراتيجية عقلانية، توازن بين دعم خيارات دول منطقة بحر قزوين، طالما لا تتعارض مع القوى الأخرى الموجودة في المنطقة (روسيا)، وطالما لا تهدد الأمن الصيني، مما مكنها من الحفاظ على عالم سلمي متعدد الأقطاب، وجعلها تتحول إلى شريك أكثر جاذبية، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، ولكن أيضًا من الناحية السياسية و الدبلوماسية ، فدعمها السياسي القوي لدول المنطقة، دون العمل على فرض نموذجها الأيديولوجي، واعتمادها على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مكنها من الحصول على مؤيدين محليين، قد يمنحون بكين فرصة لاستيعاب آسيا الوسطى في مجال نفوذها الخاص.

2-الآليات الاقتصادية: أعطت الصين الأولوية لتطوير اقتصادها، من خلال تبنيها لعقيدة استراتيجية، ترى أنَ معيار قوة الدولة في الفترة المعاصرة، قائم على حسن استخدام، وتوظيف القدرات الاقتصادية بدل العسكرية[1]، فمنذ 1992 اعتمدت بكين على سلسلة من الترتيبات الاقتصادية، التي منحتها الأفضلية على منافسيها المحتملين في آسيا الوسطى، كتركيا أو إيران أو حتى الو. م.أ، ليس فقط من خلال القرب الجيو–ثقافي، الذي أحسنت استغلاله، ولكن أيضًا بسبب اعتمادها المطلق على نمو العلاقات الاقتصادية وتدفق الاستثمارات، وانشاء خطوط النفط والغاز ، من أجل تحقيق الأمن و الاستقرار، لكن كانت الانطلاقة في البحث عن أيسر الطرق، التي تضمن تقليل اعتمادها المتزايد على النفط (نقطة ضعفها)، أين طورت بكين محورين استراتيجيين متوازيين، هما الاعتماد على قيمة الموارد النفطية غير المستغلة في الصين، ثم تنويع مصادرها الطاقوية لتعزيز أمنها الطاقوي، إلى جانب اتاحة الفرصة أمام شركاتها، لاكتساب خبرة دولية في مجال النقل والاستخراج، تمكنها من دخول المنافسة الدولية لاستغلال الطاقة، عبر تطوير علاقات مع الدول المنتجة للنفط، للاستحواذ على مشاريع استخراج النفط، وقد تمت صياغة هذه الاستراتيجية، بناءً على رأيين داخليين متعارضين:

الأول: يؤكد على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال استغلال الموارد الداخلية.

الثاني: يفضل البحث عن إمدادات آمنة حتى وإن كانت خارجية، نظرا للاعتماد الصين المتزايد على الطاقة

وقد لخص رئيس الوزراء آنذاك استراتيجية بلاده سنة 1997، بدمج الرأيين السابقين في مقولة **" استقرار الشرق وتنمية الغرب"**، بعدها حافظت الصين على مستوى إنتاج النفط في مواقع الانتاج المحلية، والتي كانت تقع أغلبها في منطقة إقليم الحكم الذاتي غرب الصين هذا من ناحية، من ناحية أخرى عززت استثماراتها النفطية في الخارج وبالضبط في آسيا الوسطى. لكن الملاحظ أنَ هذه الأحواض الداخلية، تقع على بعد آلاف الكيلومترات، عن المناطق الصناعية الكبرى على المحيط الهادئ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستخراج، كما أنَه لو احتوت الأحواض الثلاث على احتياطات نفطية فلن تكون كافية لتغطية الطلب الداخلي. لذلك فظلت الصين العودة إلى العمل بالخيار الثاني القائم على زيادة الاستثمار في الخارج، لتأمين الإمدادات النفطية عبر اتباع بعض الآليات الاقتصادية، والتي كان أبرزها:

أ-الشركات النفطية والاستثمارات: منذ أوائل التسعينيات سجلت دول آسيا الوسطى، تدفقًا مستمرًا للاستثمار الأجنبي المباشر القادم، من شركات الطاقة العالمية الكبرى، ولذلك لم تكن شركات النفط الوطنية الصينية[2]، أول من وصل إلى المنطقة بل كان عليهم مواجهة المنافسين الدوليين، الذين كانوا حاضرين بالفعل ومنذ سنوات عديدة، وخاصة الشركات الروسية والشركات متعددة الجنسيات العملاقة، مثل Chevron و Exxon Mobile، ورغم هذا التأخر إلاَّ أنَ

[1] Quin. **Op.Cit.** p10.

[2] وهي شركة الصين الوطنية للبترول (CNPC)، وشركة البترول والكيماويات الصينية (شركة سينوبكSinopec) والمؤسسة الوطنية للنفط البحري (CNOOC)، والشركة الوطنية للتطوير التنقيب عن النفط والغاز (CNODC).

الاستثمارات الصينية، قد نجحت بالفعل في تغطية عدد كبير من المجالات في آسيا الوسطى، حيث لم تكتفي الصين باستيراد النفط والغاز فقط، ولكن أيضًا استثمرت في استخراج المحروقات، وغيرها من المصادر الطبيعية، إلى جانب مشاريع انشاء البنية التحتية، وبناء طرق جديدة لنقل تلك الموارد إلى الصين، وضمان التدفق المتخلف للبضائع الصينية في أسواق آسيا الوسطى، وبذلك استطاعت أن تتحول إلى ثاني أكبر شريك تجاري لآسيا الوسطى، أمام الهيمنة الاقتصادية الروسية. وترتكز استراتيجية الاستثمارات الدولية الصينية في النقاط التالية:

- **الحصول على حصص في حقول استكشافية ذات مكامن عالية:** بدأت الصين سياستها الكاملة للطاقة تجاه منطقة بحر قزوين في أواخر التسعينيات، واتجهت نحو حيازة الأصول أو الاستحواذ على مكامن ذات الاحتياطيات المؤكدة، ففي سنة 1997وقعت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) صفقة مع حكومة كازاخستان لشراء حولي 60٪ من حصة أكتوبي موناي غاز، بعد ذلك وبحلول عام 1998 وقعت الحكومتان اتفاقًا لاستكشاف حقل نفط غرب كازاخستان، وفي عام 2002 استحوذت شركة البترول الوطنية الصينية CNPC، على 50٪ في حقل ساليجان في كازاخستان، كما حصلت على 35٪ من النفط و الغاز في حقل بزاكيال شمالي، وفي سنة 2003 حصلت على 65٪ من ذلك الحقل، واستثمرت حوالي 1.3 مليار دولار في مشروع مشترك مع شركةUZENMUNGOS الكازاخية لتطوير حقل نفط أوين، وفي عام 2004 اشترت شركةSinopec الصينية، شركة American First International Oïl Company FIOC وحصلت على تراخيص المستخدم الخاصة بها في الحقول الصغيرة مثل Mezhdurechensk و Sagizو Begaidar و Sazankurakو Lonela[1].كما وسعت تعاونها من خلال إقامة استثمارات نفطية غير مكلفة، بالاعتماد على تواجد شركات صينية صغيرة، من أجل الاستثمار في بعض الحقول، ذات الامكانيات غير المؤكدة كحقل " أكيتوبتسك" في كازاخستان مقابل 325 مليون دولار[2].

ويرى البعض أنَ الصين وخلال تنفيذها لهذه الاستراتيجية تمتعت بالكثير من الحظ، حيث تعتبر دول آسيا الوسطى من قبل العديد من الشركات الغربية بلدانًا خطرة، وتعد ظروف الاستثمار فيها غير مواتية أو غير آمنة، لذلك تبحث السلطات المحلية لبلدان آسيا الوسطى، عن شركاء أجانب براغماتين يراعون ظروف المنطقة السياسية والأمنية، وقادرون على الاستثمار في المشاريع الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، عندها نجحت الصين في افتكاك هذه المشاريع من خلال الاتفاقيات الثنائية[3].

- **تطوير البنية التحتية:** استثمرت شركات الطاقة الصينية في البنى التحتية، لحفر وإنتاج وتكرير الهيدروكربونات في بحر قزوين والقوقاز"، للوصول إلى حقول الغاز الطبيعي والنفط هناك، بغرض تجاوز شبكة خطوط الأنابيب الروسية وتقليل اعتمادهم عليها، وإلى جانب مد خطوط الأنابيب، وسعت الصين أنواع أخرى من البنية التحتية للنقل، التي تربطها مع آسيا الوسطى، حيث أكملت انجاز خطين للسكك الحديدية، يربطان البلاد مع كازاخستان في ممر "**ألاشانكاو**"، كما أكدت على وضع خطة بناء خط سكة حديدية جديدة يمتد من الصين إلى وسط آسيا - قيرغيزستان – أوزبكستان مع قدرة عبور15 مليون طن من البضائع، و التي من المتوقع أن تكلف 2 مليار دولار للصين[4]، وكذلك قامت ببناء طرق سريعة جديدة لربط البلاد بطاجيكستان وقيرغيزستان مع خط "**ألاشانكاو**"، ومن خلال هذه الأنواع من الاستثمارات، تحاول الإدارة الصينية تقليل فجوة التنمية بين مناطقها الغربية والشرقية، ليس فقط لأسباب اقتصادية، ولكن أيضًا من أجل

---

[1] Abilov.**Op.Cit.**p 51.

[2] الخضر، حسين محمد، **مرجع سابق.** ص32.

[3] peyrouse.**la présence chinoise en Asie centrale. Op.Cit.**p 13.

[4] Garibov & Ibrahimov .**Op. Cit.**p23.

استقرار المنطقة، حيث تحرص جيدًا على أن تمر هذه الخطوط، عبر أراضي اقليم شينجيانغ، و منه نحو المناطق الصناعية الكبرى كشنغهاي عبر المحيط الهندي[1].

ب-تقديم الدعم المالي والتكنولوجي(ديبلوماسية فخ الديون): كان تقديم الدعم الاقتصادي لجمهوريات آسيا الوسطى الجديدة، جزءً واستمرارًا للبرنامج، الذي تم إطلاقه بواسطة رئيس مجلس الدولة "**تشوإن لاي**"، لدعم البلدان النامية على وجه الخصوص، لذلك قدمت جمهورية الصين الشعبية المساعدات الاقتصادية، من خلال إنشائها للبنك الآسيوي للتنمية والاستثمار في البنية التحتية (AIIB)[2]، ثم انشئت بنوكًا داخلية وظيفتها تقديم الدعم المالي لمشاريع الاستخراج والتنقيب كبنك التصدير والاستيراد Eximbank ، وبنك التنمية الصينيCDBC، ولم تعتمد بكين على آلية الاستثمارات فقط، بل لجأت إلى استخدام أدوات مالية مختلفة، مثل تقديم شروط ميسرة للحصول على قروض، إلى جانب المنح والقروض بدون فوائد أو بفوائد مخفضة، وخطوط ائتمان منخفضة الفائدة، وحزم مساعدات مقدمة منها لجيرانها في آسيا الوسطى[3]، وقد مولت الصين تلك القروض للوصول إلى احتياطيات الطاقة في تلك البلدان، حيث ركزت أغلب هذه المشاريع التعاونية على قطاع النفط والغاز والمواد الكيمائية، وعمليات البحث والاستخراج الطاقوي.

سمحت صفقات القروض لشركة النفط الوطنية الصينية، بالوصول إلى موردي النفط في مختلف أنحاء العالم، وخاصة إلى منطقة بحر قزوين، حيث تجاوزت القروض التي منحتها بكين لكازاخستان حوالي 50 مليار دولار سنة 2017، وجاءت لتمويل بناء مجمع الهيدروكربونات والمصافي النفطية، بينما عمل بنك التنمية الصيني CDBC على تمويل بناء المجمعات الغازية والكيمائية، وبسبب هذه المعطيات فقد بلغ الدين خارجي لكازاخستان فيما يتعلق بالصين في أكتوبر 2017 نحو 12.3 مليار دولار، مما جعل بكين رابع دائن رئيسي لأستانا[4]، من جهتها قدمت بكين في 2004 حوالي 4 مليارات دولار كائتمان لتركمانستان، ثم اتبعتها في عام 2011 ب 14 مليار دولار أخرى، خصصت منها مبلغًا قدره 3 مليار دولار، بهدف التنقيب عن الغاز الطبيعي في حقل يولوتان عثمان الجنوبي [5]، كما لم تستثني الصين جارتها طاجيكستان من كرم وجود مساعداتها، بل كثفت من مساعداتها الاقتصادية إلى هذه الجمهوريات، بعد التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، الذي حاول تأجيج المعارضة في إقليم تركستان الشرقية المضطرب[6].

واصلت بكين ضخ كميات هائلة من الائتمانات التي قدمتها في جيرانها الآسيويين، للحصول وبشكل أساسي على عقود مفيدة لاستخراج الموارد الاستراتيجية من دول آسيا الوسطى، لكنها اعتمدت أيضًا على استخدام هذه الآليات بشكل مفرط، باعتبارها أداة جديدة ومهمة للتأثير في المنطقة، والملاحظ أنَ ثمار هذا التعاون لم تتأخر في الظهور، حيث وقعت الصين وتركمانستان اتفاقية تقاسم الإنتاج لمجموعة حقول الغاز، مما جعل شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) الأولى، وحتى الآن الشركة الأجنبية الوحيدة المسموح لها باستغلال أبار الغاز في تركمانستان.

---

[1]Mori **.Op.Cit.p** 25.

[2]البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) بنك دولي تأسس عام 2013 يقع مقره في بكين، أعلن عن انشائه خلال زيارة الرئيس الصيني **شي جين بينغ** إلى جاكرتا (إندونيسيا)، من أجل الاحتفال بازدهار العلاقات التجارية الثنائية، برأس مال قدر بحوالي 50 مليار دولار أمريكي، وضم أكثر من 35 دولة مساهمة، ووفقًا **لشي**، سيكون البنك مفتوحًا أمام الحكومات الآسيوية الأخرى للمشاركة، و سيسعى إلى التعاون بدلاً من التنافس مع مصادر أخرى، انضمت روسيا بصفة عضو مؤسس للبنك في 14 أفريل 2015، دون عضوية الولايات المتحدة، التي كانت تخشى أن ينافس هذا البنك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الآسيوي.

[3]Mori.**Op.Cit.**p 29.

[4]Kellner. **La chine et la nouvelle Asie centrale. Op.Cit** .p 13.

[5]الفهيقي، **مرجع سابق**، ص 89.

[6] الخضر، حسين محمد، **مرجع سابق**.ص32.

أما في كازاخستان، فتعد شركة Aktobe Munai Gaz ثالث أكبر شركة منتجة للنفط بعد شركة النفط الوطنية الكازاخستانية Kaz MunaiGaz، حيث سمحت الائتمانات الصينية من أنْ تسيطر عليها شركة البترول الوطنية الصينية CNPC، التي اشترت حوالي 50٪ في عام1997 من حصتها بعوائد اقتصادية تبلغ حوالي 4.3 مليار دولار لمدة 20 سنة، واعتبرت فيما بعد الصفقة بأكبر استثمار خارجي حققته بكين، ثم فيما بعد استحوذت سنة 2009 على حوالي60% من أسهمها، إلى جانب شراء حصة أكبر رابع شركة للنفط في كازاخستان وهي شركة" **مانغيستومونيا غاز**"[1]. ومن بين الثمار أو النتائج أيضًا أنّه أدى التبرع بمليارات الدولارات لدول آسيا الوسطى، عن طريق البنوك كالبنك الآسيوي، إلى حرمان المؤسسات المالية الغربية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، من الحصول على استثمارات ضخمة في قطاع النفط داخل بحر قزين، أو منعهم من استخدام آليات تأثيرهم في هذا المجال، والتي تعد من المنظور الصيني مجرد أذرع للعولمة الاقتصادية الأمريكية.

كما تعول بكين على المدى الطويل، على أن تواجه دول منطقة بحر قزوين بعض المشاكل في سداد هذه الائتمانيات التي قد تجبر الدول الآسيوية، لأن تكون أكثر ملاءمة لمصالحها وتمتثل لتوجهات سياستها الخارجية، وبالتالي تسريع وضع بلدان آسيا الوسطى تحت سيطرتها[2]. بتعبير آخر، قد تقع دول آسيا الوسطى فيما يسمى بـ"فخ الديون"، ما يضطرها للموافقة على تقديم تنازلات هامة لبكين، ففي عام 2011 على سبيل المثال، وافقت طاجيكستان على تأجير 1 % من أراضيها للصين، فيما قدمت تركمانستان الغاز إلى الصين بسعر أقل بثلاث مرات من سعر السوق. بينما يرى بعض المراقبين أنَ المساعدات والاعتمادات الصينية، لا تشكل أية تعقيدات لدول المنطقة، حيث تعد أكثر جاذبية بالنسبة لدول آسيا الوسطى وحوض قزوين، كونها وعلى عكس الاعتمادات الغربية لا تشتمل على أية مطالب أخرى للديمقراطية أو الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[3].

ج-إطلاق المبادرات والخطط الاستراتيجية: من أهم وأبرز هذه المبادرات

1-مبادرة طريق الحرير الجديد: " الحزام والطريق The Belt and Road '

"...لإقامة علاقات اقتصادية أوثق، ولتعميق التعاون وتوسيع مساحة التنمية في منطقة أوراسيا، يجب علينا اتباع نهج مبتكر، وبناء حزام اقتصادي بشكل مشترك على طول طريق الحرير...". بهذه الكلمات، أطلق الرئيس" **شي جين بينغ**" مشروع "مسيرة الغرب أو نحو الغرب" في أوائل عام 2010[4]، حيث ظهرت هذه الاستراتيجية عندما دفع الثقل الاقتصادي والسياسي المتزايد بالصين، إلى ضرورة تطوير استراتيجية سياسة واقتصادية خارجية جديدة ونوعية، خاصة بعد أن جعل هذه المنطقة، ضمن أولويات سياسة بلاده الخارجية، في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي والطرق البحرية، لبعث طريق الحرير الجديد للقرن21، والذي تمت إعادة تسميته بمشروع الحزام الواحد أو الطريق الواحد، أو مشروع OBOR في عام 2017. مما جعل بعض الخبراء يطلقون على هذا المشروع، باللحظة الأورو-آسيوية في الدبلوماسية الصينية، خاصة بعد أن أعيد تشكيل ميزان قوى لصالح بكين، التي تحولت إلى فاعل سياسي في المنطقة[5].

---

[1]Garibov & Ibrahimov.**Op.Cit**.p 23.

[2] **ibid**.p 24.

[3] Ionela. **Op.Cit**.p 202.

[4] Mireia Venancio .**The 'Belt and Road' Initiative and its Global Geopolitical Implications**. (Study of Translation And Interprétation. University of Barcelona.2017-2018). p11.

[5] **Ibid**.p12.

كانت البداية في عام 2013، عندما اقترح الرئيس "**شي جين بينغ**" خلال زيارته الرسمية لدول آسيا الوسطى، إعادة بعث طريق الحرير القديمة، ولكن في صورة جديدة، والتي اكتسبت لاحقًا اسم مبادرة الحزام والطريق (BRI)، ورغم أنَ الطرف الصيني لم يكن المبادر الأول لهذا الاقتراح[1]، إلاَ أنَه توصل وبشكل فعال إلى صياغة سياسة اقتصادية خارجية شاملة، والتي من شأنها أنْ تكون جذابة للبلدان الأخرى، وتعمل على "نشر الوعي بسياسات الصين الودية تجاه دول الجوار"، ولذلك برزت مبادرة الحزام والطريق وكأنَها، استراتيجية أو اطار عمل، يؤكد على محاولة الصين لعب دور أكبر في الشؤون العالمية، حيث لم يكن الهدف من هذه المبادرة، خلق روابط ثقافية وسياسية أوثق مع كل دولة على طول الطريق فقط، بل أيضًا خلق نظام إقليمي يسمح للصين، بأنْ تتحول من قوة جيو-اقتصادية إلى قوة جيو سياسية، والذي لا طالما كان من حظ القوى الغربية، فخلال القرن 19هيمنت القوة البريطانية على المنطقة،أو ما عرف ب: (PAX BRITANNICA) ، ثم خلفتها بعد ذلك الهيمنة الأمريكية(PAX AMERICANA) عقب الحرب العالمية الثانية، لذلك وفي سياق صعود الصين، يفسر "مونكو" مبادرة الحزام والطريق على أنَها جزء من التغيرات القائمة في النظام، تولدها التنافسات بين القوى الحديثة والقديمة، والتي تحدث في أطراف النظام ومحيطه(كمحاولة الصين تغير بنية النظام الدولي من الاحادية إلى التعددية)، أو على أنَها رد فعل على السياسة الأمريكية، في منطقة آسيا الوسطى والمحيط الهندي، خاصة مشروع الشراكة الأمريكية في المحيط الهادئ، والتي استبعدت فيه الصين من دائرة التعاون، وبذلك تضمن المبادرة استقرار أساسي في النموذج الاستراتيجي العالمي القائم، مما حقق بقاء الصين كأحد أضلع المثلث الكبير أثناء مواجهة الخطر الاستراتيجي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية [2].

محاور المبادرة: أجاز مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية (PRC)، خطة عمل مبادرة الحزام والطريق، والتي تشكلت من مكونين رئيسيين هما الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.

بالنسبة للحزام (The belt): يشير المصطلح إلى الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (SREB) وإلى الممر البري تحديدًا وهو منطقة تعاون اقتصادي تضم الصين وغرب آسيا والدول الأوروبية، تدعو المبادرة إلى تكامل الأطراف ضمن منطقة اقتصادية متماسكة، من خلال بناء وإنشاء البنى التحتية، وزيادة التبادل الثقافي وتوسيع التجارة، ويمر الحزام الشمالي عبر الوسط من آسيا وروسيا إلى أوروبا، أما الحزام المركزي فيمر عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا إلى الخليج والبحر الأبيض المتوسط، بينما يربط الحزام الجنوبي الصين بجنوب شرق آسيا وجنوبها آسيا والمحيط الهندي. لذلك، يعد جزء من الحزام الشمالي مشابه إلى حد كبير لطريق الحرير التاريخي أو التقليدي، ويمر الحزام بدول متعددة مثل كازاخستان وأوكرانيا وروسيا.... إلخ. والتي تعد غنية بالموارد المعدنية والطاقة والسياحة البرية.

أما فيما يتعلق بالطريق (The Road): فيشير إلى طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين (MSR)، كخطة عمل تكميلية للأولى، وتهدف إلى الاستثمار وتعزيز التعاون في جنوب شرق آسيا، من خلال العديد من المسطحات المائية المتجاورة، كبحر الصين الجنوبي، والمحيط الهادئ والهندي، حيث يربط دول الآسيان وسنغافورة بدول أخرى، كمصر وكينيا وغيرها، وبذلك أصبح الطريق ممرًا مائيًا استراتيجيًا، للتبادلات البحرية بين الصين وباقي دول العالم[3].

---

[1] في سنة 1997 اقترحت الحكومة اليابانية فكرة إنشاء "دبلوماسية طريق الحرير"، التي هدفت إلى تعزيز اتصالات اليابان في آسيا الوسطى. وفي2011 أطلقت الولايات المتحدة مبادرة "طريق الحرير الجديد" من أجل الابقاء على الاتصال بأفغانستان وآسيا الوسطى، بهدف تعزيز إمكاناتها ضمن منطقة العبور بين أوروبا وشرق آسيا، لكن لم تحرز هذه المشاريع أي تقدم يذكر.

[2] **Ibid**. pp 11،12.

[3] **Ibid**.p15.

أهم ممرات المشروع: وسيجري التركيز على الممرات البرية التي تقطع آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين (باعتبارها منطقة الدراسة)، دون التطرق إلى الحزام البحري، فبالنسبة للطريق البري، فيضم أربعة ممرات يمكن أنْ تدعم تدفقات الشحن عبر القارات وهي:

الممر الأول: ممر شمال أوراسيا (الصين -روسيا – أوروبا عبر الشرق الأقصى الروسي وشرق سيبيريا).

الممر الثاني: ممر وسط أوراسيا ويقطع كل من (الصين -كازاخستان -روسيا -أوروبا، ويمر كله عبر أراضي كازاخستان ومن ثمة إلى البنية التحتية للنقل في الاتحاد الروسي).

الممر الثالث: وهو الممر العابر لآسيا (عبر الطرق المؤدية إلى جنوب روسيا) من خلال ثلاثة أحزمة فرعية؛ **الحزام الأول**، وينطلق من أقاليم الصين الغربية، كازاخستان، أذربيجان، جورجيا، تركيا، الاتحاد الأوروبي. **حزام النقل الثاني**، والذي يشمل غرب الصين، كازاخستان، تركمانستان، إيران. و**حزام النقل الثالث**، ويمر عبر أورومتشي، أكتاو، باكو، بوتي، ثم إلى الاتحاد الأوروبي.

الممر الرابع: وهو ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب (ITC) والذي يتضمن ثلاث طرق، طريق شرقي. طريق غربي. وطريق وسط منطقة بحر قزوين.

خريطة رقم (07): الممرات البرية الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق العابرة لبلدان أوراسيا،

المصدر: https://shorturl.at/zFOZ9

آليات تفعيل مبادرة الحزام والطريق: قدمت الصين التزامًا سياسيًا حاسمًا ومستدامًا، وعلاوة على ذلك، وفرت حافزًا ماليًا كبيرًا (الاستثمار، الإعانات)، وقطعت شوطًا طويلاً في إقناع أكثر من مائة دولة حول العالم، بأنَ الصين جادة بشأن مشروعها، نظرًا لقلة التنمية في أوراسيا، ولأنَ الصين تعتبر أنَ مبادرة الحزام والطريق تقدم حلاً لهذه المعضلة، عبر مد البنى التحتية والترابط الاقتصادي والتكامل الإقليمي، ولذلك يستكشف هذا القسم من الدراسة تدابير التمويل الحالية لتطوير مبادرة الحزام والطريق، فقد انشئت بعض المؤسسات المالية لدعم المبادرة والمضي بها قدمًا، كان أهمها صندوق طريق الحرير، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB ، خصصت من عوائدهما غداة إطلاق المبادرة، حوالي 8 تريليون دولار في انشاء البنية التحتية الوطنية، و290 تريليون دولار في البنية التحتية الإقليمية فقط لمواكبة

الاحتياجات المتوقعة[1]. والملاحظ أنَ الصين لا تسعى فقط إلى أن تساعد بعض البلدان التي ليس لديها موارد كافية، ولكن تهدف أيضًا إلى تحقيق تأثير أكبر، في عملية اتخاذ القرار، لأنَ نسبة تصويت الصين وموقعها المركزي يسمح للحكومة، باستخدام المؤسسات المالية، كأداة للترويج لمبادرة الحزام والطريق.

ج-5 **أهداف المبادرة:** تم إطلاق مبادرة B&R في وقت أصبحت فيه السياسة الخارجية الصينية أكثر حزمًا، على حد تعبير **ناديج رولاند** المحلل في المكتب الوطني للبحوث الآسيوية بواشنطن، والذي أكد على أنَ **"مشروع حزام واحد طريق واحد "** ليس مشروعًا اقتصاديًا، بل يعد مشروعًا جيوسياسيًا، وهو شديد الأهمية الاستراتيجية، مما يعني أنَه يتوجب علينا تفسير مبادرة الحزام والطريق، على أنَها خطة جيوسياسية، وليست خطة تهدف إلى تقديم الدعم المالي والاقتصادي فقط، للبلدان الواقعة على طول الطريق، على عكس ما تروج له الصين على لسان رئيسها **شي جين بينغ** الذي أكد في مناسبات عديدة "**أنَ الهدف الرئيسي للدبلوماسية المحيطة الأطراف، هو الحفاظ على الاستقرار في الصين، وتنشيط العمل الدبلوماسي وتعزيز علاقات حسن الجوار، عبر دعم العلاقات الاقتصادية والتعاون الأمني، وحتى تضمن الصين عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، يجب أنْ نبني الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين**"[2].

إذن وبالرغم من عزم الصين على تصميم المبادرة، كمنصة غير حصرية للتعاون والتكامل الإقليمي، والتي لا تحمل أية نوايا أو مساعي للهيمنة على الشؤون الإقليمية، إلاَ أنَه ينبغي النظر إلى هذه المبادرة، كمسار له وظائف جغرافية محورية للربط والتأثير، إلى جانب قيمته الاقتصادية والسياسية العالية ووضعه الاستراتيجي، الذي قد يكون له دور في التأثير على المصالح الاقتصادية والأمنية للصين، ويرجع ذلك أساسًا إلى وجود ثلاثة أسباب رئيسية، يمكن تفسيرها على أنَها أبعاد خفية وفعلية للمبادرة المطروحة:

أولاً: يتعلق الأمر بضمان الأمن القومي واستقرار المنطقة الغربية، حيث تخشى الصين وكما تم توضيحه في جوانب سابقة أن يكون إنشاء دول مستقلة أقرب إلى دولتها، سبب في دعم الميول الانفصالية والمطالبة بالاستقلال عنها، لذلك تسعى الصين في المقام الأول للوصول إلى أسواق جديدة، و تحقيق شروط التصدير المثلى، وزيادة التنمية الاقتصادية لمناطقها الغربية والوسطى، مثل منطقة التبت ذاتية الحكم وشنغهاي و منغوليا الداخلية، وخاصة لدى سكان الإيغور في منطقة شينجيانغ، بالنظر إلى وجود الصلات الدينية والعرقية والثقافية مع سكان آسيا الوسطى[3].

ثانياً: تحسين العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة، وخاصة العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية، ولأنَ المبادرة تهدف إلى تطوير الممر الاقتصادي، الذي يجمع بين الصين والأسواق الأوروبية، عبر المرور بمقاطعة **"شينجيانغ"** و بدول حوض قزوين، وخاصة كازاخستان وتركمانستان، مع تجنب المرور عبر الأراضي الروسية، فقد اعتمدت بكين في هذه المبادرة على الاقتصاديات التكاملية، في ظل حاجتها إلى استيراد المواد الخام من هذه البلدان، مثل الطاقة والحديد والمعادن الأخرى، بينما تتولى الصناعة الصينية توفير السلع الاستهلاكية، والمنتجات النهائية لاقتصادات آسيا الوسطى، لذلك وقعت الصين مع كازاخستان اتفاق لتبادل الخدمات اللوجستية، حيث يتوافق الطرح الصيني مع نظيره الكازاخي حول تحويل البلاد إلى مركز دولي للعبور، إذْ تفضل الصين التعامل مع روسيا أو كازاخستان، باعتبارهما عضوتين في الاتحاد الجمركي الأوراسي، حيث تمر البضائع الصينية بحدود دولتين فقط، لتصل مباشرة إلى الاتحاد الأوروبي، ويأتي

---

[1] Garibov & Ibrahimov. **Op.Cit**.p 24

[2] **Loc.Cit.**

[3] **Ibid**, p02

التركيز على هذه الاتفاقيات، كونها تساهم في جعل الصين واحدة، من أهم اللاعبين الاقتصاديين المؤثرين في آسيا الوسطى إن لم تكن الأولى.

ثالثا: ضمان نقل النفط والغاز في ظل اعتمادها الهائل على الطاقة، حيث تأتي حوالي 70 % من وارداتها النفطية من الشرق الأوسط وأفريقيا، أين يعد الوضع السياسي غير مستقر، كما أنَ حوالي 90% من هذه العروض الاستيرادية تمر عبر البحار، من خلال خط نقل فريد وطويل يمتد على المحيط الهندي ومضيق ملقا، بينما تقدم مبادرة الحزام والطريق ممر أكثر سرعة وأمانًا، لنقل البضائع والنفط، من خلال فتح ممرات برية جديدة في أوراسيا، يمكن أن تصل الشرق بالغرب، وتقلل الاعتماد على المضيق[1]، لذلك تعد المبادرة من الناحية الاستراتيجية ،واحدة من أهم الركائز الأساسية لرؤية الصين المعاصرة، ليس لاشتمالها على الأبعاد الثقافية والدينية والعلمية فحسب، بل لأنها تحتوي أيضًا على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المستوحاة، من المعنى الرمزي لطريق الحرير القديم[2].

د-بناء الخطوط ومد الأنابيب: رفعت خطوط أنابيب النفط والغاز المعايير في لعبة الطاقة في آسيا الوسطى، وأبرزت قدرة الصين على تخطيط وتمويل وتنفيذ، الصفقات الاقتصادية الكبرى والشاملة، كإنشاء بنية تحتية طاقوية تربط بين آسيا الوسطى والصين، حيث وصلت الشركات الحكومية إلى عمق المنطقة، من خلال خطوط أنابيب الطاقة والسكك الحديدية والطرق السريعة ... ". وفي هذا الصدد، ذكر ليو ياتشو، جنرال جيش التحرير الشعبي الصيني في مقال له سنة 2010، اعتبر بمثابة البيان الرسمي للسياسة التوسعية الصينية في المنطقة: **" أنَ آسيا الوسطى أثخن قطعة من الكعكة، أعطيت للصين الحديثة من السماء"** [3]. وإدراكًا من الصين لأهمية كل من كازخستان كمورد نفطي، وتركمانستان كمورد أساسي للغاز الطبيعي، دعمت الحكومة في بكين إنشاء وحماية خطوط أنابيب نقل نفط وغاز بحر قزوين، الذي يربط آسيا الوسطى بالصين عبر اقليم تركستان الشرقية، وصولاً إلى المحيط الهادئ، مرورًا بموانئها ومراكزها الصناعية الكبرى، التي تحتاج إلى مصادر للطاقة وخاصة إقليم شنغهاي، وذلك من أجل التقليل من اعتمادها، على الغاز وشبكة الطاقة الروسية.

- **بالنسبة لخطوط النفط:** اعتمت بكين بشكل كلي على كازاخستان، كشريك استراتيجي لتزويدها بالنفط، لما تحتويه من مخزونات ضخمة، ولكبر مساحتها مما يؤهلها، لأن تتبوأ مركز الرابط أو الجسر بين الصين وبحر قزوين، حيث تم إطلاق فكرة مد خط أنابيب النفط بين كازاخستان والصين في عام 1993، ثم وفي وقت لاحق من عام 1997، وقعت شركة البترول الوطنية الصينية وشركة النفط الكازاخية كازموناي-غاز KazMunay-Gas على مذكرة تفاهم لبناء خط أنابيب نفط باتجاه شرق كازاخستان إلى الصين، ونصت الاتفاقية على بناء اثنين من خطوط الأنابيب، ترجع ملكيتهما إلى هاتين الشركتين.

الخط الأول: المختص في نقل نفط كازاخستان إلى الأراضي الصينية، عبر مسافة تقدر بحوالي 3000كيلومتر، وبتكلفة قدرت وقتها بنحو 3.5 مليار، إلاّ أنَ مذكرة الانجاز قد تعثرت، بسبب عدم امتلاك الصين للأموال الاقتصادية اللازمة لتغطية المشروع، إلى جانب تأثير عامل المنافسة الاقتصادية، حيث دخل مشروع باكو -تبيليسي -جيهان كمنافس قوي لنقل نفط آسيا الوسطى نحو الأسواق العالمية، وما صاحبه من انخفاض لمستوى أسعار النفط، ولذلك أجلت الصين

---

[1] **Loc.Cit**

[2] Nadège Rolland .**securing the belt and road initiative China's Evolving Military Engagement Along the Silk Roads.** (Washington: NBR special report, n 80), 2019. P 04.

[3] Abilov.**Op.Cit.**p 52.

بنائه. لكن الصين بقيت متمسكة بمشروع انجاز هذا الخط، كخيار استراتيجي واقتصادي، يضمن بقائها كفاعل اقليمي مؤثر في المشهد السياسي والاقتصادي لدول حوض قزوين.

الخط الثاني: بطول 1000كم الذي تم انشاؤه بواسطة شركة البترول الوطنية الصينية CNPC، لربط حقل أوزين إلى إيران عبر تركمانستان، بتكلفة قدرت بحوالي مليار دولار، وتم تشغيل هذا الخط عام 2002، وقد بلغت مجمل تكلفة العمليات الاستخراجية حوالي 9.5 مليار دولار[1].

الخط الثالث: في عام 2004استقبل الرئيس الصيني "**هوجين تاو**" نظيره الكازاخستاني في بكين، حيث اتفق الطرفان على بناء أنبوب لنقل البترول بالموازاة مع الخط الرئيسي الأول، ويربط بين أتاسو في كازاخستان والصين، ويمر بشركة بتروتشينا دوشانزي للبتروكيماويات، وهي واحدة من أهم الشركات المنتجة في إقليم **شين جيانغ**، و تم البدء ببناء جزء من هذا الخط تقريبًا أي حوالي 240 كيلومتر منذ نهاية 2005، في إقليم الحكم الذاتي، ووفقًا لما جاء في بعض المصادر الصينية الرسمية، أنَ هذا الجزء من الأنبوب هو مرحلة أولى، من خطوط متعددة من الأنابيب التي تصل إلى 3000 كيلومتر، يمر منها حوالي 2800 كيلومتر في الأراضي الكازاخستانية، كما سيربط أيضًا بشكل غير مباشر بحر قزوين مع الصين، وسينقل البترول من كازاخستان نحو إقليم الحكم الذاتي أين سيكرر البترول، أو ينقل فيما بعد نحو شرقي الصين، ثم إلى الاستهلاك المحلي، في المراكز الصناعية الكبرى أو نحو التصدير عبر المحيط[2].

- **أما بالنسبة لخطوط الغاز الطبيعي:** ركزت الصين جهودها، على توقيع عدة اتفاقيات مع تركمانستان، فخلال زيارة الرئيس التركماني "**سابير مراد نيازوف**" إلى الصين في أبريل 2006، وقع الطرفان عقدًا لاستكمال خط أنابيب الغاز الصيني-التركماني، وفي 2009أكملتCNPC إنجاز أطول خط أنابيب للغاز الطبيعي بلغ حوالي 7000 كم يعبر، آسيا الوسطى ومنها إلى تركمانستان. وفيما يتعلق بالبينة التحتية لأنابيب للغاز، فيوجد نظام خطوط أنابيب يتألف من 03 فروع A، B، C، والتي تم انشاؤها لربط تركمانستان وكازاخستان بالصين، افتتح الخط الأولA وB، في ديسمبر 2009 بطول1.833كم، وانطلق من تركمانستان إلى إقليم شينجيانغ الصيني، مرورًا بأوزبكستان وكازاخستان، أين اتصل بشبكة خطوط الأنابيب المحلية في الصين، وبلغت تكاليف المشروع ما يقرب من 10 مليارات دولار، بقدرة نقل تصل إلى حوالي 30-40 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا لمدة ثلاثين عامًا.

أما القسم الثاني وضم الخط **C**، الذي دخل حيز الخدمة منذ 2014 بطاقة سنوية تصل إلى 25 مليار م^3، دشن من قبل الرئيس الصيني، ونظيريه الكازاخي والتركماني، الذين أشرفوا على افتتاح تدفق الغاز الطبيعي، في محطة الغاز على الضفة اليمنى لنهر أمودريا، و انطلق الخط الذي يبلغ طوله حوالي 1833كم، من تركمانستان ثم أوزباكستان وقيرغيزستان انتهاءً بالصين، ويعتبر هذا الخط بمثابة الكسر المطلق للهيمنة الروسية على الغاز التركماني، وتتويجاً لاستراتيجية الحضور الاقتصادي الصيني في المنطقة [3]. وبجانب هذه الفروع الأخرى، فقد تم انشاء فرع أخر هو الخط D، الذي تم بناؤه لنقل ما يزيد عن 25 مليار متر مكعب اضافي من الغاز التركماني، وفي عام 2016 اعتبرت تركمانستان وأوزباكستان من الموردين الرئيسيين للصين، حيث استوردت هذه الأخيرة ما يقارب 34مليار م^3، مقسمة إلى 29.4 مليار

[1] kellner. **La chine et les républiques d'Asie centrale. Op.Cit**. p11.

[2] لوبيز، **مرجع سابق**. ص217.

[3] الفهيقي، **مرجع سابق، ص**87.

قادمة من أوزباكستان، و4.5 مليار مستوردة من تركمانستان، تمر كلها عبر كازاخستان، الذي تحول إلى بلد مورد وعبور في ذات الوقت[1].

ومما سبق نلاحظ أنّه ومنذ في عامي 2009 و 2010، أكملت بكين على التوالي بناء خطوط النفط وأنابيب الغاز القادمة من آسيا الوسطى إلى الصين، والتي تم إنشاؤها لأول مرة كطرق تصدير بديلة وفعالة لدول آسيا الوسطى، لتجنب الاعتماد على خطوط أنابيب التصدير الروسية، كما عززت هذه الخطوط بشكل كبير من أيدي القادة الصينيون في مفاوضات الطاقة مع روسيا، في خطوة تتوقع فيها الصين زيادة استيراد النفط والغاز من المنطقة.

هـ-المبادلات التجارية: تعتمد بكين على ثقافة العبور الاقتصادي، لاستعادة دورها التقليدي في وسط آسيا، وذلك عبر تكثيف واستخدام المبادلات التجارية، كجزء من الآليات الاقتصادية، التي تسمح لها بجعل المنطقة تابعة لها، حيث تخضع الصين تعاملاتها التجارية، وفق مسار يلائم استراتيجيتها الطاقوية الخاصة، أين تحولت هذه الأخيرة إلى الاعتماد أكثر على الاقتصادات التكاملية لا التنافسية، بمعنى اعتمادها على مستوى عالي، من التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتبرز هذه الموائمة في توظيف برنامج قائم على تقديم النفط مقابل المواد الاستهلاكية، أو الاستثمار في مجال البنية التحتية. وهنا تحديدًا يعتقد البعض أن للصين مصلحة في تطوير العلاقات الثنائية مع هذه الدول، عبر السماح لمنتوجاتها بالدخول إلى الأسواق المحلية، حيث جعلت المنطقة سوقًا لتصريف منتجاتها، بما توفره الصناعة الصينية لهذه الدول من فرصة للحصول، على المنتجات الزراعية والصناعية، و المواد الاستهلاكية المنخفضة التكلفة، والتي تتوافق مع القدرة الشرائية لسكان هذه الدول، بينما تستفيد الصين من فرص استغلال المواد الخام، وبذلك ضربت عصفورين بحجر واحد، فمن جهة تمكنت من إبعاد المنتجات الروسية، الايرانية، التركية، المرتفعة التكلفة عن الأسواق المحلية، ومن جهة ثانية استحوذت على حوالي 85% على المنتجات الطاقوية الخام، التي تصدرها دول آسيا الوسطى، فمثلاً أصبحت كازاخستان تصدر ربع نفطها إلى الصين، بينما تصدر قيرغيزستان حوالي 20% من صادراتها النفطية نحو بكين. هذا وقد مر التبادل الصيني مع آسيا الوسطى بثلاث مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: وامتدت من سنة 1992الى سنة 1996، شهد فيها افتتاح أول معبر حدودي بين الصين وكازاخستان، إلى جانب توقيع اتفاقيات صداقة وتعاون، بين الجمهوريات والصين، أين بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى كازاخستان في عام 1992 حوالي 24%، بينما بلغت قيمة التجارة بين البلدين حوالي 433 مليون دولار[2].

المرحلة الثانية: من 1997إلى 2001 نمى خلالها التبادل الثنائي ببطء، ولكن بشكل ملحوظ، ووصل إلى حوالي 25% وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1997التي ضربت الدول الآسيوية[3].

المرحلة الثالثة: من تاريخ التعاون الصيني – الآسيوي بدأت سنة 2002، حيث تمت تسوية القضايا الأمنية (انفصال الإيغور)، وأصبحت المبادئ التوجيهية الآن أكثر واقعية، وأسست تعاون متبادل قائم، على تحقيق المنفعة الاقتصادية

---

[1] Garibov & Ibrahimov. **Op.Cit.** pp 21،22.

[2] خضر، حسين محمد، **مرجع سابق**، ص32.

[3] ترجع أسبابها إلى ربط سعر صرف العملات المحلية بالدولار الأمريكي، لضمان سعر صرف تفضيلي للصادرات، ومع بداية 1997 تزايدت الضغوط، ثم شرعت الحكومات الآسيوية الواحدة تلو الأخرى، في التخلي عن سياسة الارتباط وتخفيض عملاتها، وبدأت الأزمة مع تطور الاقتصاد التايلندي، ليصبح فقاعة اقتصادية تمولها أموال المضاربة، ثم امتدت إلى كافة دول جنوب شرق آسيا ثم تايوان، فيتنام، الصين، وقد عانت جميعًا من انخفاض الطلب وغياب الثقة، في الأسواق الآسيوية على مستوى المنطقة بأسرها.

وهنا ازدهرت التجارة، خاصــة بعد تأكيد التواجد الصــيني في القطاعات الرئيســية كالطاقة، البنية التحتية، والتنمية الاقتصادية[1].

3-الآليات العسكرية والأمنية: وفي إطار المشهد الآسيوي، وبخلاف ما بدت عليه أمريكا، كقوة تروج لقيم الديموقراطية، باستخدام العنف، تبدو الصين نشطة للغاية ساعية لبسط نفوذها، كقوة ناعمة اقتصادية، توسع مصالحها بشكل طبيعي، وتعمل في الوقت نفسه بهدوء على بناء قوة بحرية و برية هائلة، حيث دفعت المخاطر الخارجية بالصين، إلى إظهار براغماتية واستباقية من خلال وضعها لاستراتيجية **"الدفاع النشط وتشريع استخدام القوة"**، وعلى الرغم من أنَ استخدام القوة لايزال يعتبر الملاذ الأخير في التخطيط الاستراتيجي الصيني، فإنَه يطبق كسياسة التعزيز الوقائي أو التواجد الاستباقي، فإذا كان الجمع بين الخطاب السلمي والتحديث العسكري، قد يبدو في نظر الغرب على أنَه تناقض، فإنَ الصين ترى فيه تكاملاً لتحقيق تصورها الخاص، وقد شكل نشر الكتاب الأبيض للدفاع عن الصين سنة 2008، نقطة تحول في تأكيد هذه الديالكتيكية (الجدلية) الجديدة، وكشف عن طموحات الصين الدفاعية وأبرز شرعيتها.

لقد بدأت معالم التحرك الصيني في جنوب وغرب آسيا، تظهر من خلال تنشيط التبادل التجاري، لكن أيضًا عبر إحكام السيطرة العسكرية على المحيط الهادي، الذي يعتبر من وجهة نظر جيوسياسية، ثالث أكبر محيطات العالم، حيث بدأ المخططون الاستراتيجيون يتحدثون بصورة علنية، عن تغير في الاستراتيجية الصينية، نحو القيام بعمليات في بحار بعيدة، كإشارة مشفرة إلى ضرورة حماية واردات الصين من الطاقة وتجارتها البحرية الضخمة، وهو ما أشار إليه مجلس الدولة سنة 2005 "أنَه لجعل البلاد قوة بحرية، لا يكفي تقوية النقل البحري فحسب، وإنَما يتطلب الأمر بناء سلاح بحري قوي لحماية السفن التجارية الوطنية" [2]، وبذلك اتجهت الصين إلى تحسين وتحديث قدراتها العسكرية، من خلال الزيادات السنوية لموازناتها العسكرية، أو من خلال السعي لامتلاك التقنيات الحديثة[3].

وفي سياق توجه السياسة الأمنية الأمريكية، نحو آسيا وبعد غزوها العسكري لأفغانستان، تشعر بكين بالحاجة إلى اكتساب وسائل الردع العسكرية اللازمة والقادرة، على إبعاد الو. م. أ أو أي خصم أخر عن منطقة نفوذها، لذلك تحاول الصين تبرير تحديث سلاحها النووي، في الرغبة باللحاق بالركب التكنولوجي الروسي والأمريكي، عبر طمأنة الدول المجاورة (بما فيها دول آسيا الوسطى)، وتأكيدها المنتظم على الطبيعة الدفاعية البحتة لسياستها النووية(**استراتيجية الدفاع النشط**)، واعتمادها على مبدأ "**ليس المهم تدمير الخصم، بل المهم اكتساب قدرات عسكرية كافية لردعه**"، وهو ما يفسر استخدام بكين، لبعض الترتيبات العسكرية والإجراءات الأمنية، والتي كان أبرزها إعادة هيكلة قوات جيش التحرير الشعبي الصيني عام 2003، من أجل الاستجابة بشكل فعال لتطور الاحتياجات الأمنية. كما اعتمدت بكين أيضًا لتكريس تواجدها العسكري، على إقامة التحالفات الثنائية، من أجل السماح لها بفتح القواعد العسكرية، حيث تمكنت مؤخراً من انشاء قاعدتين عسكريتين، إحداهما برية وتقع على الجانب الطاجاكستاني في الحدود المشتركة بينهما، والأخرى بحرية واقعة في شمال بحر الصين الجنوبي، حيث تم تشييدها في اطار استراتيجية **عقد اللؤلؤ**، التي سمحت للصين ببناء شبكة من القواعد البحرية، والمرافئ الجديدة الممتدة حتى الشرق الأوسط، تتضمن مرافق تحت الأرض توفر للبحرية الصينية، منفذًا مباشرًا إلى الطرق البحرية الدولية، مما يتيح لها نشر الغواصات في أعماق البحار، وفي إطار مساعيها لبسط الهيمنة، تستمر الصين في انشاء مراكز استراتيجية مهمة، عن طريق إنشاء جزر صناعية تستطيع

---

[1] peyrrouse.**la présence chinoise en Asie centrale**. pp20 ،21.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص240،239.

[3] **المكان نفسه**، ص250.

تحويلها بسهولة إلى قواعد عسكرية، ولاشك أنَ بناء مثل هذه القواعد و التي تعرف **"بقواعد الدعم"** يعد جزءً من تفكير سياسة الأمن القومي الصيني. فخلال مؤتمر صحفي لعام 2016، أوضح وزير الخارجية **وانغي** عند سؤاله عن جيبوتي، **" أنَ الصين ستبني بعض الأمور الضرورية للبنية التحتية والقدرات اللوجستية، في المناطق التي تتركز فيها المصالح الصينية "**ووصف ذلك بأنَه: **"ليس فقط منطقيًا، ولكنه متوافق أيضًا مع الممارسات الدولية"**[1].

والملاحظ أنَ الصين لا تمتلك استراتيجية عسكرية واضحة المعالم في آسيا الوسطى، إلاَ أنَه لا يمكن فهم الترتيبات الأمنية المتبعة في المحيط الهادئ، إلَا باعتبارها خطة ذات أبعاد جيو استراتيجية، يمكن أن تشكل في المستقبل القريب الأداة المميزة، لسياسة فك الخناق البحري المفروضة، عليها من أمريكا وحلفائها، إلى جانب رفض التواجد الأجنبي العسكري في المنطقة.

4-الآليات الجيوبوليتيكية: قدمت الصين استراتيجية (انتصار البراغماتية) كنموذج قائم، يتحلى بقدرة هائلة على التكييف والتفاعل، حيث استطاعت توظيف العوامل الجيوبوليتيكية المحيطة بها، خدمة لأهدافها السياسية والاقتصادية، عبر الاعتماد أولاً على إقليم شينجيانغ المتمتع بالحكم الذاتي، كنقطة انطلاق لاختراق المنطقة[2]، فعوض تركه يخضع لتأثيرات ارتفاع المد الانفصالي، ما قد يفرض حتمية خروجه عن السيادة الصينية، قامت بكين بتوظيف أفضليات الإقليم الجيوبوليتيكية، وخاصة متاخمته الجغرافية لدول حوض قزوين، وتطويعها خدمة لمصالحها، حيث سارعت إلى تقديم خدامتها الاستراتيجية، وجعلت مناطقها الغربية (أراضي الاقليم)، مناطق عبور للمنتجات الطاقوية القادمة من حوض قزوين، ثم ثانيًا ركزت جهودها على الدول، التي تعاني من الانحصار الجغرافي، والتي لا تملك أي منفذ على البحار المفتوحة، وقد استوعبت بكين جيدًا حاجة هذه الدول للانفتاح على العالم الخارجي، لضمان التنمية الاقتصادية والسياسية الفعالة، ولهذا أبرمت اتفاق مع كازاخستان من أجل بيع منتجاتها، عبر استخدام خط السكك الحديدية الخاص بها، إلى ميناء ليان يانجغ (lianyungang) على ساحل المحيط الهادئ، وكذلك الحال بالنسبة لأوزباكستان، التي تعد بلد غير ساحلي حبيس(doublement enclavé)، والتي عملت على ربط شبكة خطوطها الحديدية بالشبكة الصينية.

5-آليات مؤسساتية: ويعبر توظيف هذه الآليات عن استعداد الصين، على الانخراط في النظم الإقليمية والفرعية الآسيوية، إما عبر المشاركة في تأسيس بعض من الهياكل والمؤسسات الإقليمية، أو الانخراط فيها وتقديم الدعم والمساندة لبرامجها أو سياستها، وفي هذا السياق يأتي دور الصين، في إنشاء بعض المنظمات الاقليمية، والتي تحولت إلى أوجه لتكريس التغلغل الصيني في المنطقة، والتي تقع منظمة شنغهاي في طليعتها.

أ-منظمة شنغهاي: نظرًا للأهمية الاستراتيجية للمنطقة، فإن الحكومتين الصينية والروسية أعلنتا عام 2001 رسميًا عن إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون (SCO). والتي تم التطرق إليها عنها في بداية الفصل، وقد حددت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة الحكومية الدولية في "التشجيع الفعال للتعاون بين الدول الأعضاء، في المجالات السياسية والاقتصادية والحماية الإقليمية"، أما بالنسبة للصين فقد حددت أهدافها في منظمة شنغهاي للتعاون حول تحقيق ثلاثة محاور رئيسية:

- تهدئة الأوضاع في مقاطعة شينجيانغ المضطربة.
- تنويع مصادر الطاقة والتزود بمصادر موثوقة وآمنة.

[1] Mori .**Op.Cit.**p 28

[2] Ibid. 29

-إبراز وتأكيد الهيمنة الصينية عبر أوراسيا.

كما لم يقتصر الأمر عند بكين في الاعتماد على منظمة شنغهاي للتعاون، لحل القضايا الحدودية، بل سعت إلى خلق أمن متبادل في هذه المناطق، حيث كانت في البداية مسؤولة، عن إنشاء تدابير بناء الثقة، وترسيم الحدود و تخفيض القوات العسكرية، ثم تحولت في مستوى ثاني إلى إطار يتم فيه مناقشة مجموعة من المجالات المعقدة، منها قضايا الأمن ليس بمعناه التقليدي فقط، ولكن أيضًا بمعناه الشامل والأوسع، كمحاربة المخاطر المتعلقة بالتطرف الديني والارهاب والاتجار بالمخدرات، إلى جانب القضايا الاقتصادية والتجارية، وبشكل عام أصبحت المنظمة الأداة المسؤولة عن التحول من حالة المواجهة إلى حالة التعاون، ثم أصبحت الأداة الاستراتيجية، التي تعبر وترعى طموحات الصين في المنطقة، وخاصة ضمان أمنها وفرض مصالحها. في هذا السياق يقر العديد من الملاحظين، بأنَ الهدف الحقيقي للصين هو استخدام المنظمة كأداة لتجنب النفوذ الأمريكي والأوروبي، أو كوسيلة موازنة بين الولايات المتحدة والقوى الآسيوية، مما حول شنغهاي إلى إطار أو نموذج جديد للعلاقات الدولية، تكون فيه آسيا الوسطى منطقة نفوذ ثنائي مشترك بين الصين وروسيا، وقد يمتد ليضم كل دول آسيا، كفضاء معارض لكل ما هو أمريكي، ففي الوقت الذي نادت به الو. م. أ بمحاربة الارهاب فقط، دافعت الصين عن البعد التكاملي للسياسات الأمنية، وركزت على ضرورة محاربة ما يسمى بـ"الشرور الثلاثة": (الارهاب –الانفصال –التطرف)[1]، خاصة بعد اصدارها للإعلان المشترك لسنة 2001، الذي أكدت فيه على ضرورة التزام الدول الأعضاء بالتعاون، لمجابهة هذه التهديدات، لدرجة أنَ بعض المراقبين قد تحدث عن احتمال قيام ما يعرف، بالحلف المقدس (الروسي/ الصيني)، ضد أية معارضة خارجية تقودها الو. م. أ أو أية قوى أخرى[2]. ويبدو أنَ البديل المطروح للصين هو الاستمرار في نهجها الاستراتيجي، عبر تأمين إمدادات الطاقة، من خلال الشروع في تنفيذ هذه المشاريع الأساسية، والمخطط لها ضمن منظمة شنغهاي للتعاون كنادي إقليمي، بعضوية حصرية متاحة للدول الجوار، والتي يفضل أن تكون إما دولة موردة أو دولة عبور[3].

ب-مؤسسات تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى (CAREC) و(AIIB)

حاولت الصين ربط المنطقة بجملة، من الآليات المؤسساتية ذات الطبيعة الاقتصادية، من خلال دعوة هذه الدول للانضمام في بعض التجمعات الإقليمية، وخاصة برامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، حيث تم في عام 1997 إطلاق برنامج المساعدات الاقتصادية الموجهة إلى الدول النامية، من قبل بنك التنمية الآسيويCAREC بهدف " ترويج وتيسير التعاون الإقليمي، في المجالات ذات الأولوية لنقل وتسيير السياسة التجارية و الطاقوية"، ومؤخرًا من خلال إنشاء البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، والذي يدعم مشروع الصين الرائد في المنطقة (طريق الحرير الجديد)[4]، بتمويل من الدول الأعضاء، و مع تسجيل غياب روسيا عنه، استخدمت جمهورية الصين الشعبية هذا البنك كقوة اقتصادية ضخمة، لتمويل إنشاء بنية تحتية للمشاريع المهمة، مما سهل تغلغلها في المنطقة[5].

---

[1]Garibov & Ibrahimov.**Op.Cit**.p21.

[2] Niquet.**Op.Cit** .p 12.

[3]Xuanli Liao .**Central Asia and China's Energy Security** in: Nikolas Swanström. **The China and Eurasia Forum Quarterly**. (Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program. Volume (4), N(4),November (2006). p 68.

[4] David François .l'**aise centrale vers un match chine/ Russie .Institut de relation internationales et stratégiques** .mars 2017, p : 02. (Accès le : 08/07/2019). https://shorturl.at/oHJNU.

[5] إلى جانب استخدامها لمؤسسات التعاون الإقليمي، لجأت بكين أيضًا إلى توظيف المؤسسات المالية الداخلية، على غرار بنك التنمية الصيني CDBF، وبنك التصدير والاستيراد EXIMBANK، والتي أشرنا إلى أهمية الاعتماد الصيني عليها في ما سبق.

و على الرغم من تصريحات الصين حول الشراكة السلمية، لا يزال الروس وحتى الأمريكيان قلقين من إعادة افتتاح خط اتصالات جديد من الشرق إلى الغرب[1]، وفي سياق متصل تشير التعيينات ذات الصلة في جويلية 2011، وأوت 2012 لاقتصاديين صينيين في مناصب نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، ونائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية، الى صعود الصين في المؤسسات المالية الدولية، وكذلك على المستوى الإقليمي، لاسيما في إطار الاجتماعات السنوية لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC ورابطة دول جنوب شرق آسيا[2].

6-الآليات الثقافية: باستخدام الآليات المرنة يبدو أنَ بكين تنفذ انتقالها نحو آسيا الوسطى، دون إحداث ضجة كبيرة، وذلك في تناقض حاد مع لهجتها الحازمة التي تطبقها في جنوب شرق آسيا "، حيث تدرك جيدًا أنَ الحزم المفرط واستخدام القوة الصلبة يمكن أن يغذي تنامي الرهاب الصيني بين السكان المحليين والنخب، وكذلك قد يجلب المقاومة الروسية النشطة ضدها في حين أنَ بكين ليست جاهزة وعلى استعداد لهذا النوع من المواجهة.

لذلك فإنَ البطاقة التي تلعبها الحكومة الصينية بسهولة في المنطقة، هي تبنى سياسة **" القوة الناعمة"**، بالاعتماد بشكل خاص على أساس التبادل الثقافي، كنشر ثقافتها الشعبية، والتدريب اللغوي، حيث تم افتتاح العديد من معاهد كونفوشيوس في جامعات مدن وعواصم آسيا الوسطى، بغرض نشر اللغة والحضارة، (كمعهد كونفوشيوس الأول الذي افتتح في العاصمة الأوزبكية طشقند سنة2004 وحضرته حوالي 98 دولة)، أو من خلال المشاركة في بعض الأحداث والتفاعلات الدولية كدورة الألعاب الأولمبية في بكين 2008[3]، أو حتى عبر التركيز على التعليم العالي، حيث برزت موضة جديدة هي تعليم (لغة الماندرين)، التي اكتسبت زخمًا منذ 2005 خاصة في كازاخستان، تركمانستان، أين أصبحت تدرس اللغة الصينية في جميع الجامعات والمعاهد الكبرى، وتحولت في غضون سنوات قليلة، إلى اللغة الأجنبية الثانية بعد الإنجليزية، و تعد كل هذه المبادرات عبارة عن نواقل للقوة الناعمة الصينية[4].

كما برز في الآونة الأخيرة قضية انتشار وصعود، التأثير السياسي الصيني في وسط آسيا، حيث وظفت بكين آلية جديدة تتمثل في استبدال النخب السوفيتية القديمة، بأخرى جديدة مطلعة على الثقافة الصينية، أو عبر استمالة نخب الدول المجاورة والسماح لهم بالاستفادة من تقاليدها الفكرية، وهي ظاهرة لقيت استحسانًا لدى الأجيال التي تبحث عن فرص عمل مريحة. كما أتاحت الشراكة الاقتصادية لبكين مع دول المنطقة، تقديمها لنموذج سياسي جديد، يجمع ما بين التنمية الاقتصادية والسلطوية السياسية، الذي أصبح يبرز كخيار سياسي لهذه الدول، التي تتقاسم مع بكين نفس الخصوصيات السياسية والاجتماعية، وأبرزت هذا النموذج على أنَه أكثر فاعلية ومرونة، من النموذج الروسي أو حتى الأمريكي، مما دفع برؤساء هذه الجمهوريات إلى الإعراب عن اهتمامهم بهذا النموذج، مع احتمال العمل به مستقبلاً. لكن تبقى مسألة أخرى مرتبطة بقضايا الهوية، والتقارب الحضاري تفرض نفسها، وتمنع بكين من التحول إلى الدولة النموذج في المنطقة، هي قضية ممارسات النظام الصيني ضد سكان الاقليم من الإيغور.

الفرع الثالث: عراقيل وتحديات تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الصينية

بالرغم من الجهود البارزة للصين في الانخراط السلمي وانفتاحها الهادئ، على منطقة وسط آسيا وبحر قزوين، إلاَ أنَ حضورها الحالي غير كافي، بالنظر إلى حجمها الاقتصادي المتعاظم، وثقل منافسيها الجيو استراتيجي، مما جعلها مجرد

[1] Mori **.Op.Cit.** p 31.

[2] **Ibid**. p 32.

[3] Qin.**Op.Cit**.p10.

[4] Peyrouse . la présence chinoise. **Op.Cit**. pp.11،12.

فاعل اقليمي غير مهيمن، إلى جانب وجود فواعل دولية أخرى تتفوق عليه في التأثير، ويعود سبب هذا التأخر إلى عدة عوامل، تعرقل بكين عن تنفيذ استراتيجيتها بشكل كامل.

1-عراقيل جغرافية: وتتمثل في الطبيعة الجغرافية التي تتميز بها المنطقة، كاشتمالها على سلاسل جبلية ذات تضاريس وعرة، كجبال "**تيان شان**" وجبال "**بامير**"، إلى جانب وقوع مناطق التبادل التجاري، ضمن مساحات شاسعة من الصحاري، مع احتساب بُعد المراكز الحضارية الرئيسية، ونقاط الأسواق عن بعضها البعض (ضرورة قطع مسافات طويلة على مساحات تتميز بانعدام السكان والأمن، من أجل الوصول إلى نقاط التقاطع)[1]، ما يضطر الصين إلى مد بنية تحتية من الطرق والسكك الحديدية الكبرى، التي تتطلب ميزانية وتغطية مالية ضخمة وإضافية.

2-عراقيل مؤسساتية: عشية انتقال الصين إلى دولة مستوردة صافية للنفط، ألغى رئيس الوزراء "**زورون غجي**" عام 1993 وزارة الطاقة، من المخطط الإداري في الحكومة الصينية، وأصبح رسم سياسات الطاقة في الصين، يتم من خلال المؤسسات الحكومية و شركات النفط الوطنية، ضمن جهاز بيروقراطي ينقسم إلى عدة هياكل وظيفية متكاملة عموديًا ، تضم عدة وحدات أو لجان إدارية، يترأسها مجلس الدولة المركزي، الذي ينبثق عنه مجلس الدولة، و تتفرع عن هذه الأخيرة، عدة لجان ثانوية أخرى، تنقسم إلى قطاعات خاصة مثل (البترول و الفحم، الطاقة المتجددة، الطاقة النووية)[2]، وأدى هذا التقسيم البيروقراطي في قطاع الطاقة الصيني، إلى بروز أكبر مشكل في عملية صنع السياسة الطاقوية، الذي يتعلق بالتنفيذ والإشراف على تطبيق هذه السياسات.

وجاءت هذه المشاكل كنتيجة للمركزية، وتبادل التفاوض بين المستويات والبيروقراطيات المختلفة، حيث أصبح التنسيق بين عدة أجهزة مسألة جد معقدة، لأنَ لكل منها اهتمامات وظيفية وقطاعية، والتي قد تكون متضاربة في بعض الحالات. فعادة لا تشارك هذه البيروقراطيات معلوماتها مع باقي البيروقراطيات الأخرى، في ظل أنَ التحكم في المعلومات، يعد أمرًا بالغ الأهمية للسيطرة على الموارد المالية[3]. بعدها تطورت عملية إضفاء الطابع المركزي، على قطاع الطاقة منذ عام 2000، أين أصبح للحكومة الصينية سيطرة كاملة، على الشركات النفطية ومقراتها، وحتى على حق التصويت داخل مجالس إدارة هذه الشركات، بالتوازي مع فرض التبعية المالية عليها[4]، حيث تقدم الحكومة الصينية، الدعم المالي اللازم للشركات النفطية الحكومية، التي تنجح في الاستحواذ على صفقات واستثمارات ضخمة في قطاع الطاقة خارج الصين.

وإلى جانب المعيقات المؤسساتية الداخلية، نلمس تواجد بعض العراقيل الخارجية الأخرى، الناجمة عن انخراط الصين، في مؤسسات النظام الإقليمي الآسيوي، فبالرغم من النجاحات التي سجلتها الصين داخل أروقة منظمة شنغهاي، إلاَ أنَ دورها ما يزال محدودًا جدًا، حيث لا تعلو عن كونها مجرد جهة فاعلة واحدة بين عدة فواعل، في ظل وجود تعددية من حيث القوى المشاركة في العملية التنافسية. فمثلا أدى انخراط اليابان في المنطقة وتحولها إلى دولة نشطة، ترعى حجم استثماراتها الطاقوية إلى اتساع حجم المنافسة الإقليمية، وهو ما قد يؤثر على تناقص فرص وحظوظ الصين في الهيمنة على موارد وامكانيات آسيا الوسطى وبحر قزوين.

---

[1] ibid .p 14.

[2] Pop. **Op.Cit**. p 202.

[3] Alex Payette et Guillaume Mascotto **.Le secteur énergétique chinois : élaboration de politiques, acteurs, quête et stratégie énergétique**. Canada : **CEPES**, N : (37). (Avril 2011), pp 07-12.

[4] لوبيز.**مرجع سابق**. ص208.

3-عراقيل اقتصادية: لاتزال مسألة مد وإنشاء خطوط أنابيب الغاز والنفط، التي تربط حقول آسيا الوسطى بالمراكز الصناعية الصينية، قضية بكين الأولى المعقدة تقنيًا وماليًا، حيث تمتد المشاريع على مسافات تتراوح ما بين 3000 إلى 10.000 كم، وهو ما زاد من ارتفاع تكلفة المشاريع الاستثمارية، إلى مليارات الدولارات هذا من جهة، من جهة أخرى أثر وصول الصين المتأخر إلى المنطقة مقارنة بالشركات الغربية، سلبًا على مردودية أرباحها وأفقدها مركز الشريك الاستراتيجي الحصري، فمثلاً: غداة فشل الصين في المشاركة في عملية استغلال حقلي "**كاشاجان**" و"**تنجيز**"، اللذان يعتبران من أكبر خمسة رواسب في العالم ، استحوذت شركاتها على ودائع نفطية من الدرجة الثانية، وسعت إلى ترسيخ نفسها في دول غير مهمة من الناحية الطاقوية، وبعيدة عن دائرة التنافس الدولي حول النفط والغاز كأوزباكستان[1]. هذا من جهة، من جهة أخرى ما تزال شركات النفط الصينية غير قوية بما يكفي، للتنافس مع عمالقة النفط العالميين وخاصة الشركات الأمريكية أو الروسية، على الرغم من تمتعهم بالمزيد من الامتيازات السياسية، وخاصة الدعم السياسي الممنوح من الحكومة الصينية، حيث تعمل الشركات العالمية على حرمان نظيرتها الصينية من الاستفادة، من عروض استثمار واستغلال حقول النفط والغاز في بحر قزوين، وفي هذا السياق جاء قرار الشركات Exxon Mobil و Total و Shell في مارس2003، والذي قضى بمنع العروض الخاصة، بشركة البترول والكيماويات الصينيةــSinopec و الشركة الوطنية الصينية للنفط البحريcnooc، من شراء حصة BG في كونسورتيوم (agipkco)[2].

لذلك ورغم كونها فاعلاً مهمًا، إلاّ أنها تعد بالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى، طرف ثانوي أو مجرد شريك من بين أخرين، في الحقول النفطية لبحر قزوين ، في الوقت الذي لا تزال تحتل فيه روسيا، مركز الشريك الأول الموثوق، بدروها و في الآونة الأخيرة استطاعت بعض القوى الاقليمية الصاعدة ،اختراق بعض الأسواق المحلية خاصة تركيا، مما منح دول حوض قزوين وفي غضون العشر سنوات الماضية، الفرصة لتنويع شركائها الاقتصادين بشكل كبير، بعيدًا عن التأثير للصيني، الذي لا يمكن فرضه بمنطق التعاون وتحرير التجارة، فإذا اعتمدنا على مقياس المبادلات التجارية بين الطرفين، لا يمكن اعتبار منطقة آسيا الوسطى منطقة نفوذ حصري لبكين، حيث لا تمنح هذه المبادلات، سوى معدلات اختراق صغير للمنطقة، أمام محاولات الدول الأخرى، ففي عام 2000 ووفقًا لإحصائيات صندوق النقد الدولي، فقد وصل حجم المبادلات التجارية بين الصين ودول المنطقة، إلى حوالي 1.8 مليار دولار من إجمالي المبادلات الصينية، بينما بلغ حجم المبادلات مع روسيا إلى حدود 8 مليار دولار في نفس السنة .

4-عراقيل ثقافية : أهمها أنَ آسيا الوسطى، بقيت تنظر إلى الصين، بناءً على الكليشهات القديمة، التي سوقها الاتحاد السوفيتي ونشرها كدعاية مغرضة، خلال فترة الحرب الباردة، والتي تظهر فيها الصين، كعدو معارض للتاريخ الاسلامي، ثم ساهمت الأوساط الرسمية والإعلامية الأمريكية، في التسويق لخطر الصعود الصيني، ووصمته على أنَه تهديد أيديولوجي وفكري جديد، يحمل بذور العداء للعالم الليبرالي الحر، وبذلك أثرت متلازمة الخطر الأصفر على علاقة الصين بجوارها الجغرافي، ويبقى الحاجز الثقافي العامل الرئيسي، الذي يمنع حدوث التقارب مع الصين، وذلك إما لأسباب مرتبطة بالإسلام وقضية الإيغور، وإما بسبب العلاقة الثقافية السوفيتو-روسية، التي سادت مدة زمنية، أو لأسباب مرتبطة بنظريات التهديد الغربية الجديدة، كما تتخوف بعض النخب المثقفة في دول آسيا الوسطى، من الدخول

---

[1] peyrouse.. **La présence chinoise en Asie centrale .Op.Cit** . p 20.

[2] Liao. **Op.Cit**. p 68.

في مجال التأثير الثقافي الصيني، لأنَ ذلك سيعني حتمًا وبالنسبة لها الاختفاء التدريجي المبرمج، لخصوصية مجتمعات آسيا الوسطى[1].

تتطلع الصين بشكل متزايد إلى آسيا الوسطى، كوجهة مهمة للاستثمار والتجارة، وكذلك كمصدر للمواد الهيدروكربونية، التي يمكن أن تقلل من اعتمادها المحفوف بالمخاطر، على طرق النقل البحري الأخرى، ومع ذلك وبالرغم من الاهتمام الصيني المتزايد بدول حوض قزوين، إلاّ أنّه ومن منظور المدى القصير، لا تعد المنطقة واحدة من المناطق ذات الأولوية بالنسبة للصين، حيث لا تعتبر بكين أنّه من المفيد علناً، تحدي سلطة روسيا في آسيا الوسطى، فهي تدرك أنَ حجم نفوذها في المنطقة، لا يتناسب مع تأثير موسكو المتزايد، لذلك يبدو أنَ الصين تفضل استراتيجية النمو الاقتصادي التدريجي، القائمة على الاختراق و التعاون السياسي مع المنطقة، والتوازن في علاقاتها مع روسيا، عبر استخدام منظمة شنغهاي للتعاون كإطار لهذه الاستراتيجية، إلى جانب الاعتماد على الآليات الاقتصادية الأخرى، التي تتحلى بقدر كبير من المرونة والتكييف، وبالرغم من إدراكها لهذه الحقيقة الحتمية إلاّ أنَ موقعها يتعزز باطراد في المنطقة في الوقت الحالي، فعلى مدار 25 سنة الماضية، طورت وبهدوء علاقاتها مع مراكز الأنشطة الاقتصادية في المجالات الأمنية والتجارية و الطاقة، لكن أصبح من المحتم عليها أيضًا النظر، في وزن القوى الاقليمية والدولية الفاعلة الأخرى مثل الاتحاد الأوراسي، اليابان، الهند، والتي يمكن أن تشكل محور تحالف مع الو. م. أ ، خاصة وأنَ أمنها القومي غير محصن من المشاكل الداخلية، مما أثقل كاهل اقتصادها، أمام ضخامة القروض والاستثمارات الموجهة نحو آسيا الوسطى، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالتطرف الديني والوضع في أفغانستان، والتي يمكن أن تشكل تهديدا فعليا للمشاريع الصينية هناك، لكن في نفس السياق يمكن أن يقود حجم استثماراتها إلى تكثيف تواجدها مستقبلًا.

ومن الآليات التي اعتمدت عليها الدبلوماسية الصينية، لإرساء حضورها في المنطقة، كان العمل على تشجيع شركاتها الرسمية للاستثمار في قطاع الطاقة، بالمقابل تعامل الصين الدول التي تستورد منها، معاملة خاصة(معاملة تفضيلية)، كإبرام الصفقات، والاعفاء من الديون، و تقديم برامج المساعدات النشطة لدول الجوار الفقيرة، وركزت بكين على الاستثمار في قطاع البينية التحتية، التي تسمح لها بالتواجد المباشر والطويل الأمد في المنطقة، وهو ما أصبح يطلق عليه القوة الناعمة الذكية، والتي فعلتها الصين، لمواجهة البيئة الاقليمية المضطربة، وسياسة التحالفات، التي تضييق الخناق حولها، ولم تتوقف الصين عند هذا الحد، بل أحدثت نقلة نوعية لسياسة التحالفات الصينية، من خلال التوجه نحو أوراسيا، بعد أن سعت إلى تعزيز علاقاتها بروسيا، و اتصفت فيها العلاقة بالشراكة الاستراتيجية الشاملة والطويلة الأمد، ومع تصاعد أهمية منطقة وسط آسيا، وبحر قزوين في التخطيط الاستراتيجي الصيني، حاولت الصين إطلاق المبادرات الاقتصادية والسياسية، كمشروع حزام طريق الحرير الاقتصادي البري وطريق الحرير البحري، المشار إليهما باسم مشروع حزام واحد، طريق واحد، ثم البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، كما طرحوا فكرة توقيع اتفاقيات تجارة حرة إقليمية، مثل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة.

ويمكن اعتبار العناصر المذكورة سابقًا الخلاصة العامة، التي تضمنت الرؤية الصينية لجوارها الآسيوي، والتي اطلقتها بكين تحت شعار "**مسيرة نحو الغرب**" مسؤولية بناء "**مجتمع ذو مصير مشترك**"، راعت فيها تداخل التداعيات السياسية الأمنية بالاقتصادية، حيث تأخذ الدول الآسيوية في هذا المجتمع على عاتقها "المسؤولية الرئيسية" لضمان

[1] peyrouse. **La présence chinoise en Asie centrale. Op.Cit.** p28.

تحقيق الأمن في المنطقة، ويعد ذلك تأكيدًا لما صرح به الرئيس "**شي جين بينغ**" بأنَ "الآسيويون يتمتعون بالقدرة على إدارة الأمن في آسيا بأنفسهم"[1].

خلاصة الفصل

نخلص في نهاية هذا الفصل، إلى أنَ آسيا الوسطى قد تحولت تدريجيًا، إلى ساحة تنافس استراتيجي بين القوى الدولية التقليدية (أمريكا وروسيا)، إلى جانب الصين كقوى آسيوية صاعدة، تسعى هي الأخرى إلى بسط نفوذها الاستراتيجي على المنطقة، باعتبارها ضلع هام من ضلوع المثلث الاستراتيجي الدولي.

والواضح أنَ كل طرف من الأطراف الثلاثة، يتحرك وفق خطط استراتيجية محددة، بناءً على وجود روابط تاريخية وحضارية قديمة، أو انطلاقًا من إدراكه لحجم مصالحه أو أهدافه، التي تجعله غير قادر على إعفاء نفسه، من التورط في الموقف التنافسي داخل الإقليم.

فبالنسبة لروسيا والتي لا يمكن فهم تحركاتها، إلاَ عبر عرضها في سياقها العام، والذي يندرج ضمن بعدها التاريخي وإشرافها على المنطقة لفترة زمنية طويلة، تمتد من عصر الهيمنة القيصرية-السوفيتية، إلى فترة حكم بوتين، والذي صبغ سياسة بلاده ببعد إقليمي أوراسي، خاصة عندما أكد على أنَ فرص استرجاع روسيا لمكانتها الدولية، مرهون بالحفاظ على مجالها الحيوي التقليدي، وصيانته ضد محاولات الاختراق الغربية.

أما بالنسبة للو. م. أ فقد ضلت تنظر إلى منطقة بحر قزوين، على أنَها نقطة لإعادة النظر، في شكل ومستقبل النظام الدولي والعلاقات الدولية بشكل عام، وانتظرت فرصة نهاية الحرب الباردة، لتضع المنطقة على قائمة اهتماماتها وأهدافها الاستراتيجية، ومنه فقد جاءت الخطط الأمريكية كرد فعل، على فشل السياسات الروسية، في إبقاء الجمهوريات المستقلة حديثًا تحت مظلتها، بعد أنْ رغبت هذه الأخيرة في قطع كافة روابطها مع الماضي السوفيتي. لذلك ومستعينة بقوتها العسكرية والاقتصادية، ضيقت أمريكا الخناق حول روسيا بمحاولات فصلها عن نسيجها الاستراتيجي، من خلال تعزيز اعتمادها على الآليات العسكرية، ومحاولات توسيع حلف الناتو شرقًا نحو الحدود الروسية، إلى جانب تقديم المساعدات المالية وإطلاق برامج الشراكة مع دول المنطقة.

لكن، وإن كانت هذه الجهود المبذولة قد نجحت أخيرًا في تنفيذ نظرية "جورج كينان" في احتواء تأثير ونفوذ موسكو، إلاَ أنها قد فشلت في تقديم واشنطن، كطرف ضامن لأمن واستقرار المنطقة، يراعي خصوصية هذه الدول وتقاليدها واعرافها، وفي ظل الانكفاء الروسي والفشل الأمريكي، يطل العملاق الصيني على آسيا الوسطى وحوض قزوين، راسمًا لنفسه نهجًا سياسيًا مغايرًا، يتسم بالبراغماتية الواقعية المرنة والقائمة على ركيزتين: استراتيجية السياسة المحيطية أو الإقليمية، و سياسة الصعود السلمي، التي مكنته من التركيز على تطوير التعامل، مع جيرانه الآسيويين ضمن بيئة مستقرة ومرنة، دون المساس بأمن واستقرار النظام الإقليمي، لذلك حتى وإن تحرك الطرف الصيني، نحو المنطقة لدواعي مصلحية كالحفاظ على أمن إقليم شينجيانغ ووقف امتداد حركة الإيغور، رغبة في التصدي للسياسات الإقليمية المناوئة، أو حتى لتأمين مصادره الطاقوية، فإن ضبط آليات تغلغله المعاصرة وفق تعاليم الفلسفة الصينية القديمة(الاعتماد على التجارة البينية و التبادل الثقافي)، قد ساعد بيكين على تقديم نفسها كقوة اقتصادية ناعمة، توسع

[1] Shirley Z. Yu. **Belt and Road Initiative: Defining China's Grand Strategy and the Future World Order**. (A Thesis in the Field of Government for the Degree of Master of Liberal Arts. Harvard University. March 2018). p 20.

مصـــالحها بشـــكل طبيعي وهادئ، دون إحداث ضـــجة، بخلاف منافســـيها التقليدين أمريكا وروســـيا، حيث لن يخدمها استعدائهما بشكل علني و صريح.

وعلى الرغم من خصـــوصـــية كل طرف وتمتعه بإمكانيات وقدرات تنافســـية هائلة، تمكنه من بســـط ســـيطرته نظريا، وعزل منافســـيه المحتملين، إلاَ أنَ الجديد في خيوط هذه اللعبة، هو تقاطع أضـــلع المثلث الاســـتراتيجي الرئيســـية، مع منافســـين محليين وإقليميين (إيران، تركيا، إســـرائيل، الاتحاد الأوروبي)، مما وســـع من دائرة المنافســـة وعمق من قضـــايا التوتر والخلاف، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث: القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة بحر قزوين واعتباراتها المصلحية (القوى المتوسطة)

عند تقسيم المجتمع الدولي إلى أقاليم جيو سياسية، استنادًا إلى المتغيرات الجغرافية، والروابط التاريخية بين كل إقليم، نجد نوعًا من التنافس بين الدول المشكلة لكل إقليم، حول من بإمكانها أن تكون الدولة المركز في الإقليم، أو الدولة المحورية (القوة الإقليمية أو القطب الإقليمي)؛ أي تلك الدولة التي تتحكم في أكبر قدر ممكن من تفاعلات وحدات الإقليم وتوجهاته السياسية والاقتصادية المختلفة، وتصبح مكانة أية دولة فرعية أو الإقرار بها كقوة إقليمية ثانوية، مرتبطة بقربها أو ببعدها عن موقع الدولة المركز. وفي هذا الإطار، تختلف الاعتبارات التي على أساسها يتم تصنيف أو وَسم دولة معينة بأنها فاعل/لاعب إقليمي، سواء كانت هذه الدولة تنتمي إلى الإقليم أو المنطقة محل التنافس، أو كانت خارجه وتسعى إلى التأثير عن طريق الوكلاء، أو عبر شبكة علاقاتها ومصالحها مع القوى الدولية الكبرى.

يؤكّد **ديفيد مايرز** أنَ الانخفاض في قدرة الدول الكبرى، على الامتداد بقوتها حول العالم، دفعها إلى اتباع لاستراتيجيات بديلة، كالتحكم أو القيادة عن بعد من خلال توزيع أدوار الدول الاقليمية، وخلق وظائف جديدة لها (دولة حارسة، دولة ضامنة، دولة موازنة)، مما يسهل عليها التحكم في المجالات الحيوية العالمية، عبر الوكالة، كما سمح هذا الوضع للقوى الإقليمية ذات النفوذ، بأنْ تمارس تطلعاتها في الهيمنة والتأثير، التي ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيو-سياسية محلية[1]. كتركيا وإيران، وذلك عبر العمل على الانخراط في الترتيبات والسياسية والاقتصادية والثقافية للبيئة الجديدة، وإعادة إحياء تراثها الديني والعرقي والحضاري المشترك، والذي قد تستطيع من خلاله التأسيس لمكانتها وتعزيز مصالحها في هذا الفضاء، خاصة في ظل سعي بعض القوى الأخرى كالاتحاد الأوروبي والكيان الإسرائيلي، للمنافسة على المصالح الحيوية والجيوسياسية في المنطقة، من خلال ربط علاقاتها مع الفواعل المحلية الجديدة.

من جهة أخرى، عند الحديث عن أي دور في المنطقة محل الدراسة، أو أية منطقة استراتيجية أخرى، لابد من توظيف النظريات والنماذج الجزئية، التي تركز على تتبع صعود القوى الجديدة، ضمن الأقاليم الواعدة. فمثلًا، يوفر استخدام نموذج الأقاليم الكبرى، الذي وضعته مدرسة ميونيخ سنة 1920، إعادة قراءة لبنية المراكز الجيو استراتيجية، ونمط التفاعلات الحاصلة فيها، فمن خلال هذا النموذج، يمكن بلورة فكرة تعدد أقطاب النمو الإقليمية، بمعنى آخر تعدد المراكز، مما يسمح ببروز تفاعلات صادرة عن قوى وأطراف جديدة، تفرض مفهومها وسياستها على البناء الكلي لهذا المركز، وبإسقاط هذا النموذج على المنطقة الكلية (أوراسيا)، يمكن إيجاد مؤشرات دالة على تكوين نظام إقليمي متعدد الأقطاب، يجمع إلى جانب روسيا والصين، تركيا وإيران اللتان تسعى كل منهما إلى استغلال الأوضاع الجديدة ، من أجل لعب دورا محوريً في اللعبة، وذلك من خلال محاولات انفتاحهما على الجوار الإقليمي [2].

---

[1] بو الجدرى، **مرجع سابق**، ص 30.

[2] فهد بن عبد الرحمان أل ثاني، **الدور المحتمل للجمهورية الإسلامية الإيرانية في غرب آسيا**، متحصل عليه من:
http://www.df-althani.com/portal/?p=242. تاريخ التصفح: 12/09/ 2020 ، 10:27.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين في الرؤية التركية

تتحكم في رسم السياسة الخارجية التركية الراهنة، خاصة في جوارها الإقليمي، مجموعة من الأبعاد والضوابط، التي لا ترتبط فقط بالمصالح السياسية والاقتصادية، إنما تتعلق أيضًا بالطموح التركي في ممارسة دور فعال على الساحة الدولية، يماثل أو يفوق الدور التركي التقليدي، الذي عُرف خلال ازدهار الدولة العثمانية، لكن وبالمقابل يتطلب هذا الطموح، تهيئة البيئة الإقليمية المواتية، التي تسمح لتركيا بالتحول إلى قوة إقليمية ودولية، قادرة على التأثير، ومسيطرة على التهديدات التي تواجهها في نطاقها الجغرافي.

المطلب الأول: تطور الدور التركي في المنطقة

تعد السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى حديثة العهد، حيث برزت تجلياتها في بداية التسعينات من القرن العشرين، إثر تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وما نجم عنه من ظهور مجموعة من الدول المستقلة، ويرجع البعض سبب هذا التأخر في الانخراط، إلى عوامل مرتبطة برسم توجهات السياسة الخارجية التركية، عبر فترات زمنية محددة كان أهمها فترة الانعزال الدولية، التي اعتمدت عليها تركيا في إعادة تحقيق البناء الداخلي، بعد تولي كمال أتاتورك رئاسة تركيا، واستمرت أنقرة على نفس النهج، خلال الحرب الباردة، ولم نلمس أي تحول عن هذه المقتضيات السياسية إلا غداة إعلان انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث عَرفت تركيا المنطقة، وبالمقابل اكتشفت هذه الجمهوريات **"أخًا أكبر"** جديدًا على حدودها الغربية، ولذلك لم يبرز الدور التركي في المنطقة دفعة واحدة، بل تبلور بشكل أوضح بعد مرور السياسة الخارجية التركية بعدة مراحل.

الفرع الأول: مرحلة العزلة الدولية

تعتبر هذه المرحلة فترة انتقالية مرت بها السياسة التركية، عندما تحولت من شكل الدولة الإمبراطورية إلى الجمهورية الصغيرة، التي تحاول بجهد الحفاظ على بقائها، والحصول على الحد الأدنى من الاعتراف والقبول الدولي بوجودها، حيث انكفأت جهود السياسة التركية على نفسها، باستثناء ما اعتبرتها تركيا محاولة للبحث عن حليف أوروبي، يساعد على ضمان نهضة تركية سريعة، وقد فرضت التغيرات الدولية على القيادة التركية، فكرة تحول أوروبا إلى حليف عوض أوروبا الخطر، وجاء هذا الانجذاب المركب نحو أوروبا بعد أن أدارت تركيا ظهرها للعالم الإسلامي، والجدير بالذكر أنَ هذه الفكرة قد سادت منذ إعلان قيام الجمهورية إلى غاية نهاية الحرب الباردة، أين كانت السياسة الخارجية التركية تحت التأثير الكبير لشعار الكماليين "**السلام في الداخل، السلام في الخارج**". وقد انقسمت هذه المرحلة إلى:

1-الفترة الكمالية: (سلام في الداخل، سلام في الخارج) ساهمت الإصلاحات الداخلية التي فرضها كمال أتاتورك بعد تعديل الدستور التركي سنة 1924، في بلورة مفهوم تركيا العلمانية، التي قطعت كل علاقاتها التاريخية والدينية مع العالم الإسلامي، لتتجه نحو رسم معالم جمهورية جديدة متطلعة ومنحازة نحو ضفتها الأوروبية، بل ومتحالفة معها، مشكلة بذلك خطًا منيعًا لأوروبا بشكل خاص وللغرب بشكل عام، ضد مختلف التهديدات، هنا سوقت تركيا لدور الدولة النموذج العلمانية بدل نموذج الخلافة الاسلامية في الشرق الأوسط، وبرز هذا التوجه حينما ركز أتاتورك على تمتين جبهته الداخلية، عبر إطلاق فكرة **(الدولنة)** والتحديث السياسي والثقافي، وكان من مقتضيات ذلك أن قطع كل علاقاته بالعالم الإسلامي، وتخلى الجمهوريون عن اسمهم السابق "**العثمانيون**"، لصالح الفكر الحداثي الذي ساعدهم على إطلاق مشروعهم النهضوي وبناء دولة جديدة.

اعتبرت إعادة توجيه بوصلة السياسة الخارجية التركية نحو أوروبا، شرط سابق لتحقيق هذا المشروع، ولذلك أكد أتاتورك في خطابه الخارجي على شعار: **(سلام في الداخل، سلام في الخارج)**، الذي صمم أساسًا لإبقاء تركيا خارج

النزاعات الدولية، وثانيًا أعطى الأولوية للسلامة والاستقرار الداخلي كمبدأ وركيزة أساسية. كما أبقى أيضًا على تفهم تركيا لعدم التعاطي مع ما يسمى **(بأتراك الخارج)**، من أجل تجنب أي سوء فهم أو إدراك من روسيا السوفيتية، التي كانت قوة مهيمنة في المنطقة. كما كان يقصد من وراء إطلاق هذا الشعار، أنَ تحقيق السلام في الخارج هو نابع من هواجس وجودية داخلية، حيث يصبح السلام الخارجي امتداد لسياسات داخلية تحافظ على الأمن القومي، بمنع تركيا من العودة إلى ارتباطاتها السابقة سواءٌ منها الثقافية أو الدينية أو السياسية وخاصة **(عودة الخلافة)**، كل هذه السياسات دفعت تركيا إلى تبني منظورات وحيدة الاتجاه أو البعد ومتطلعة نحو الغرب[1]. وبذلك يمكن القول أنَ سياسات أتاتورك كانت كنوع من السياسات الحرجة أو الاضطرارية، لدولة هي قيد التأسيس والتشكل، ولم تشهد أفكاره أي إشارة عن المجال الحيوي، أو الامتدادات الخارجية، أو العمق الاستراتيجي، سوى ما تعلق منها بالتوجه نحو الغرب.

2-فترة حكم عصمت إينونو(الغرب أولا ودائمًا): عاصر حكمه قيام الحرب العالمية الثانية، أين تبنت تركيا سياسة خارجية قائمة على (الحياد والترقب)، لكن سرعان ما أعلنت الحرب ضد ألمانيا واليابان، وركزت جهودها على قوس الأزمات في شرق أوروبا، والبحر الأسود ومناطق من آسيا الوسطى، ثم تحولت إلى دولة فاعلة ذات نظام استطاع أن يحقق بعض الاختراق والتغلغل في المنطقة، وأصبحت أحد أطراف النظام الإقليمي، وواحدة من دول الجوار[2]. ولم تكتفي بإعلان توجهها الغربي فحسب بل فضلت أيضًا أن تكون طرفًا في المعسكر الغربي، الذي انحازت إليه تحت تأثير جملة من العوامل، وأصبحت حليفًا مناسبًا للناتو. ورغم كل الخدمات التي قدمتها تركيا للغرب، أثرت مرحلة الانطواء على محيطها الإقليمي، والانحياز إلى الغرب، سلبًا، حيث لم يضمن لها الخيار الأوروبي مكانًا مرموقًا لا في الشرق ولا في الغرب، كما أنَ الأحزاب السياسية الأخرى التي تعاقبت اجتمعت على أمر واحد وهو ضرورة الانقطاع عن العالم التركي والإسلامي[3].

الفرع الثاني: مرحلة الانفتاح

وجاءت هذه المرحلة كرد فعل تلقائي على مجمل التغيرات الدولية على مستوى (التفاعلات / البنية)، التي طالت النظام الدولي مع بداية التسعينات، وبالرغم من أنَ انهيار الاتحاد السوفيتي قد أعلن عن زوال عنصر التهديد الوجودي الرئيسي، إلاَ أنَ تركيا قد وجدت نفسها وفي خضم هذه الأحداث، بعيدة عن الحسابات الاستراتيجية الدولية، لكن وفي المقابل أسفرت البيئة الدولية الجديدة، عن أنواع ومصادر جديدة من التهديدات المحتملة، القادمة من الجار الجديد القديم (آسيا الوسطى). والتي لم يكن لها أي مكان في السياسة الخارجية التركية حتى أوائل التسعينات، أين بدأت تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد السلوك الخارجي التركي، ورغم إدراكها لأهمية القرابة مع شعوب الناطقة بالتركية، لكنها فظلت أن تبقى العلاقة معها بالحد الأدنى من الشعور القومي[4]. خاصة بعد ظهور تيار العثمانية الجديدة.

1-وصول القوميين الأتراك إلى الحكم: أدى ظهور عالم تركي جديد إلى وضع مخاوف السياسة الخارجية الكمالية التقليدية على المحك، ففي هذه المرحلة لم تعد السلبية الطويلة الأمد تخدم حاجيات تركيا، لذلك فقد كان من المتوقع و بعد تأكد القادة الاتراك بأنَ أوروبا ترفض انضمام تركيا الكلي إلى الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى موروثه الاسلامي، و تحت

---

[1] عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية-التغيير**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012). ص 50.

[2] **المكان نفسه.**

[3] البياتي، **مرجع سابق**، ص81.

[4] Çaman , Ali Akyurt. **"Caucasus and Central Asia in Turkish Foreign Policy: The Time Has Come for a New Regional Policy"**. **Turkish Journal OF International Relations**. Vol (10), N(2-3), Summer (2011).p46.

تأثير التيار القومي، أن تنتهج تركيا استراتيجيات بديلة، شجاعة ومتعددة الأبعاد في آسيا الوسطى، مبتعدة عن خطها التقليدي الذي رسمه أتاتورك القائد، الذي ظل يحذر من مغبة الاعتماد على السياسات القومية العابرة للدولة، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت تركيا أول من اعترف باستقلال الجمهوريات الستة.

أ- **المرحلة الأوزالية (العثمانية الجديدة):** ولم يبرز هذا الشرخ العميق في مسلمات السياسة الخارجية التركية، إلاَ بعد أن أشار الرئيس **توركوت أوزال**[1] إلى أنَ مقتضيات التغير في النظام الدولي، تستدعي إدخال تعديل على مفاهيم السياسة الخارجية التركية، حيث أنَ تركيا لا يمكن لها أن تبقى حبيسة حدودها، بل يتوجب عليها توسيع علاقاتها في مجال جغرافي يمتد من بحر الأدرياتيكي في الغرب إلى حدود الصين في الشرق، مشتملاً البلقان، حوض البحر الأسود، القفقاس وآسيا الوسطى، أفغانستان، باكستان. الواقع أنَ هذه الأفكار لم تكن مجرد شعارات تطلقها الحكومة التركية لإلهاب سيكولوجية الجماهير، إنَما كانت بالفعل الالتفافة الرئيسية إلى المجال الحيوي التركي، أو بتعبير دقيق كانت بمثابة بدايات التحول العميق في السياسة الخارجية التركية، نحو العالم التركي الذي كانت تركيا الكمالية قد قطعت معه كل الروابط القديمة، واعتقد القوميون الأتراك أنه يمكن إقامة وحدة سياسية واقتصادية، بين الدول التركية تحت قيادة تركيا، ضمن ما اصطلح على تسميته بالنموذج الدائري، الذي ظهر إلى الوجود في التسعينات من القرن الماضي، لتحديد أطر السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها الجديدة، وهو النموذج الذي تبناه الرئيس التركي **أوزال** و نشرته صحيفة "**ميليات التركية**" ليكون لتركيا بموجبه دوائر حركة تشمل؛ بحر إيجة؛ الدائرة الشرق أوسطية؛ دول آسيا الوسطى؛ ومناطق جورجيا وأوكرانيا وروسيا[2].

دفع بروز "**مفهوم العثمانية الجديدة**" في الفكر السياسي التركي، بالسياسيين الأتراك المنتمون إلى التيار الإسلامي إلى رسم صورة زاهية لهذا العالم التركي، الذي أشار إليه الرئيس "**أزوال**" خلال مؤتمر الأولويات الاستراتيجية التركية سنة1991، عندما أكد أنَ عدد سكانه يبلغ أكثر من 150 مليون نسمة، وتشكل تركيا قلب المنطقة الاستراتيجية في أوراسيا، نتيجة لذلك سارع "**أوزال**" إلى إبلاغ شعوب العالم التركي بأن القرن 21 سيكون قرنًا تركيًا، وفي هذا السياق أسفرت رسالة بعث بها إلى الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش بأنَه يتطلع لأن تلعب تركيا دورها للاستراتيجي من جديد بقوله: "**يجب أن لا نتعجب إذا ما أصبحت تركيا مركزاً للنظام العالمي الجديد**"[3]. ورغم كل الجهود التي بذلها الرئيس أوزال، في إعادة إحياء الفكر القومي، إلاَ أنَ الكثير من الملاحظين يعتقد أنَ سياسته لم تتطور من مجرد كونها خطاب شخصي لرئيس (يحمل طابعا فكريًا تأمليًا)، إلى خطاب الدولة الواقعي الذي تتبناه سياستها الخارجية بمجمل مؤسساتها. ويرجع السبب إلى أنَ أغلب الدول لم تكن على دراية كافية بالتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تلت الحرب الباردة، لذلك لم تستطع تركيا إظهار ردود فعل عقلانية ومخططة، كما أنَها لم تتوصل إلى إقامة تخطيط سليم بين السياسات المختلفة.

---

[1] لقد تأثرت السياسة التركية في مدة حكم أوزال لتركيا، إذ سميت هذه المدة بالحقبة الأوزالية، التي امتدت من عام 1983 إلى عام 1993 ، وكان دوره السياسي نافذاً في عملية اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية، أثناء رئاسته للحكومة ثم للدولة، كما شكَل أول حكومة مدنية بعد فوز حزب الوطن الأم الذي كان يترأسه.

[2] أحمد جاسم إبراهيم الشمري، يونس عباس نعمة، "التوجه التركي نحو آسيا الوسطى والقوقاز (1990-1998)"، **مجلة جامعة بابل**، المجلد (25)، العدد (3)، (2017)، ص 1269.

[3] **نفس المرجع**، ص1282.

ب- مرحلة الرئيس سليمان ديميريل: (الأخ الأكبر والشقيقات الخمس): امتدت هذه المرحلة من سنة 1993 حتى 1995 ، كانت أنظار العالم التركي والإسلامي ما تزال شاخصة نحو تركيا و تنتظر أن تفتح أمامها أفاق جديدة وتحلم باستعادة مكانتها وقيادتها الإقليمية [1]، وفي هذا الإطار يجدر بنا الإشارة إلى أهمية الدور الذي لعبته البيئة الداخلية، خاصة وسائل الإعلام التركية التي كرست مفهوم الطورانية، والتي وظفتها الصحف التركية في تلك الفترة، و أفضت فيما بعد إلى بروز مفهوم أوسع منه وهو "**الأخ الأكبر**"، حيث أوضح الرئيس التركي وقتها **سليمان ديميريل** حقيقة الطموحات التركية في هذا الشأن بقوله: "**إنَ تعبير العالم التركي ليس تعبيراً قصصياً، نحن الأتراك يجب علينا أن نضع دائماً هدفنا عالياً، ونعمل على بناءه**"[2]، منها بذلك إلى وجود مسؤولية أخلاقية وتاريخية، تقع على عاتق تركيا كأخ أكبر للشقيقات الخمس، ويجب عليها أن لا تشعرهم بأن شقيقهم الأكبر قد حطم أحلامهم أو تخلى عنهم.

لقد شكلت العودة إلى العثمانية الجديدة، المفتاح الاستراتيجي الذي مكن تركيا من القيام بدور ريادي واستراتيجي، في محيطها الممتد من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم، مرورًا بالشرق الأوسط، خاصة بعد أنَ تحولت إلى لبنة أساسية في العقيدة الاستراتيجية الجديدة، التي هندست السياسة الخارجية التركية طوال فترة التسعينات، ونقلتها من حالة الانكفاء لدرجة الانعزال، إلى حالة التفاعل إلى حد الانفتاح. ولكن فيما بعد، كشفت مجموعة من التطورات عن محدودية الدور التركي، الذي قطع وعودًا لم يستطع الوفاء بها خاصة بعد أن اتضح أنَ دول المنطقة لم تكن بحاجة ملحة إلى أخ أكبر، هذا من ناحية؛ من ناحية أخرى فقد تميزت هذه المرحلة أيضًا، بعدم تحصيل تركيا على مكاسب جديدة تذكر، في علاقاتها مع هذه الجمهوريات، ولعل أحسن مثال يصف الوضعية هو أنَ أغلب المشاريع التركية في المنطقة قد منيت بالخسارة، و يندرج في هذا السياق، أنَ النتائج التي كانت منتظرة من قمة الدول الناطقة باللغة التركية لم يكن بالإمكان تحقيقها، ويرجع السبب إلى أنَ تركيا لم تعتمد على استراتيجية واضحة المعالم، كما أنَها أقامت علاقاتها على أسس عرقية اشترطت فيها الرابطة الطورانية، وألغت الطرف الروسي في الوقت الذي أعاد فيه هذا الأخير إدراج المنطقة ضمن مجاله الحيوي، مما أدى إلى إزكاء العداء بين الطرفين، و فرض على أنقرة العودة إلى المنطقة والتصالح معها، انطلاقًا من اعتبارها دولة علمانية وديمقراطية تقف في وجه الإسلام الراديكالي.

خلال هذه المرحلة، أدركت تركيا أيضًا أنَ تطور الاقتصاديات الحديثة يعتمد على ضمان الأمن الطاقوي ولذلك وبعد انطلاق شرارة التنافس الدولي منتصف التسعينات، ركزت أنقرة على دخولها إلى حلبة المنافسة الدولية والإقليمية على الطاقة في حوض قزوين، الذي كانت تنظر إليه كمفتاح لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، وخاصة تلبية حاجياتها من الطاقة، والسعي إلى أن تصبح دولة عبور لنقل هذه السلع الاستراتيجية من مراكز الإنتاج إلى الأسواق العالمية، عبر تقديم نفسها على أنَها أهم ممر آمن لنقل الطاقة إلى أوروبا، وكانت أولى بوادر هذا الانخراط، إنشاء ومد خطوط وطرق مرور أنابيب الغاز والنفط، من بحر قزوين إلى أوروبا مرورًا بأراضيها[3].

2- وصول الإسلاميين الأتراك إلى الحكم: شكل صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام2002، فاتحة عهد جديد في السياسة الخارجية التركية التي تطورت على مستوى الخطاب والممارسة، بعد أن اكتسبت طبيعة متعددة

---

[1] علي محمد حسين باكير، **تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيوسياسية والجيو استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**،في: **تركيا وتحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير** محمد عبد العاطي، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص16.

[2] البياتي، **مرجع سابق**، ص194.

[3] محرم أكشي، **آسيا الوسطى والقوقاز...تأمين لجسور الطاقة**، في: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير:** محمد عبد العاطي (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010)، ص ص 197، 198.

الأبعاد، ديناميكية تارة ونشـطة تارة أخرى، فبعد معالجتهم لعدد من المشـكلات الداخلية، أحس الإسـلاميون الجدد أنَ عليهم الالتفات صوب آسيا وإفريقيا، مع ضرورة صياغة رؤية كونية لسياستهم الخارجية، والبحث عن سبل تمكن بلادهم من لعب دور محوري في السياسة الدولية[1].

الملاحظ أنَ هذه الطروحات عاصرت السياق الجديد الذي فرضته أحداث 11 سبتمبر، و ما رافقها من تداعيات على السياسة الدولية بشكل عام، والسياسة الخارجية التركية بشكل خاص، حيث وفرت هذه الأحداث وفي إطار الحرب العالمية على الإرهاب، البيئة الملائمة لتركيا للانخراط من جديد في التفاعلات الأمنية والسياسية والاقتصادية في مختلف المناطق والأقاليم المتاخمة لها، ثم بعدها شكل الفوز الثاني لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية لسنة2008، الدافع العميق لخروج السياسة التركية عن النمطيات السابقة التي سادت خلال الثمانيات (سياسة العزلة)، التي عوضت بتوجهات **أوزال** (سياسة الانفتاح)، ثم وفي سياق متصل حلت مكانها **العمق الاستراتيجي** لأحمد داوود أغلو، التي أبرزت ومنذ انتشارها، تحسنًا مطردًا في العلاقة بين تركيا ودول حوض قزوين، ويعود السبب في ذلك إلى أنَ حزب العدالة والتنمية، قد نجح في إعادة صياغة علاقات تركيا مع تلك البلدان، على أسس جديدة أهمها:

-الأساس الأول: تصفير الأزمات zero problems approach: ينظر له على أنَه منهج سياسي، اعتمدت عليه الحكومة التركية فترة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم والذي أطلق سياسة خارجية شاملة، قائمة على مبدأ إسدال الستار على الأزمات، أو سياسة تصفير الأزمات، التي تنادي بالقضاء على بؤر التوتر في علاقات تركيا مع جيرانها، وتأسست هذه الرؤية على إدراك أنَ الثقل الاقتصادي والسياسي، الذي تتمتع به تركيا بات يؤهلها للعب دور أوسع على صعيد العلاقات الخارجية، بصفة خاصة في المناطق التي كانت تتمتع فيها تاريخيًا بنفوذ أقوى، دون أن يؤثر ذلك في علاقاتها مع الغرب والتي تعدها تركيا ذات بعد استراتيجي، لا يمكن المساس بها. وذلك استنادا إلى جوهر نظرية **"العمق الاستراتيجي"** التي تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية[2]:

1. خفض المشكلات مع الجيران إلى نقطة الصفر، وهذا لا يعني الإنقاص منها فحسب، بل أيضًا العمل على القضاء عليها نهائيًا في تعاملاتها الخارجية.
2. تحقيق التحول الحضاري بالانتقال من الاهتمام بالغرب نحو الشرق، أين يكمن عمق المجال الحيوي التركي وقلبه النابض، مرتكزًا على المجال العثماني الطوراني، الممتد في العالم الإسلامي من المغرب إلى حدود أندونيسيا، حيث رسم أوغلوا إطارًا نظريًا أو نسقًا معرفيًا جديدًا، للسياسة الخارجية التركية يتسم بالحركية والجاذبية.
3. تموقع الخيار الأوروبي في سياق مركب، فالواقع أنَ هذا التصور الجديد (التركيز على العالم الطوراني)، لم يغير من ترتيب أولويات تركيا، والتي يعد الخيار أو التوجه نحو الاتحاد الأوروبي أحد بدائلها المركزية، بل ساهم في إعادة تدويرها للزوايا وتشكيلها للمفردات القديمة، لكن في إطار أو قالب جديد، بمعنى وضع الهدف الأوروبي في سياق مركب [3]،عبر الحفاظ على المسار الأوروبي القديم وإدراج مسارات وبدائل جديدة، كانت من قبل في الهامش، حيث تُكسب السيطرة عليها فرصة سريعة لدخول أنقرة في مسارها الأوروبي، وهو جوهر نظرية العمق

---

[1] موريال ميراك فايسباخ، جمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذعام2002**، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2014) ص151.

[2] محفوض، **مرجع سابق**، ص173.

[3] **المرجع نفسه، ص**57.

الاستراتيجي. وتأكيدًا لذلك صرح وزير خارجية تركيا "**أحمد داوود أغلو**": **"أن تصبح تركيا عضوًا في الاتحاد الأوروبي سيبقى أهم أهداف سياستنا الخارجية بما يتعلق بوجهتنا الغربية"** [1]، وأضاف **" تركيا ليست دولة أوروبية فحسب، بسبب موقعها المركزي، بل هي دولة آسيوية، وليست دولة آسيوية وحسب، بل هي دولة أوروبية أيضًا، بل هي دولة واقعة في دول حوض البحر الأسود، كما يوجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، وفي هذه الحالة تمتلك تركيا القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها"** [2].

-**الأساس الثاني: المبادرة** حيث يندرج شعار تصفير المشكلات ضمن إطار أوسع منه هو المبادرة، التي جاءت بعد حدوث تحول في (المزاج السياسي التركي) أي تحول نظرة تركيا إلى ذاتها وإلى العالم، عبر الانتقال من الفعل إلى رد الفعل، فعوض أن تترقب تركيا التطورات المختلفة وهي تعصف ببيئتها الإقليمية، انتهجت تركيا سياسة مغايرة تمامًا قائمة على المبادرة والتقديم الحل، وذلك أنَها أصبحت لا تنتظر الأطراف الأخرى لتخطو إليها، بل تقوم هي باقتراح المشاريع والخطط الإقليمية، ومثلت هذه الخطوة أهم تجاوز لنمطيات السياسة التركية السابقة، وخاصة سياسة العزلة النسبية مع دول الجوار، حيث كتب **إسماعيل جيم**[3] قائلاً: **"عندما أصبحت وزيرًا للخارجية أدركت أن علاقاتنا لم تكن جيدة، وفكرت أنَه على الأقل يقع علينا بعض اللوم، وقد اعتمدنا مبدأ مقابل كل خطوة إيجابية نحو تركيا، فإنَه علينا أن نخطو خطوتين"** [4]، وفي هذا السياق أطلقت الخارجية التركية مبادرة (أرضية التعاون والاستقرار في القوقاز) والتي تشمل روسيا، أرمينيا، أذربيجان، تركيا، جورجيا.

-**الأساس الثالث: القوة الناعمة:** أكد **أوغلو** على ضرورة اعتماد أنقرة على خطاب جديد وأسلوب دبلوماسي، يشتمل على عناصر مادية ومعنوية معًا ويعطي الأولوية لتركيا (المدنية / القوة الاقتصادية) بدل القوة العسكرية، كنوع من الابراز السياسي للقوة ولقدرة الدولة في التأثير على محيطها الجغرافي. ويتوازى مع عناصر تنفيذ هذه الرؤية الاستخدام الأمثل لأدوات القوة اللينية والربط بين تنامي هذه الأدوات، وتصاعد الدور التركي على المستويين الإقليمي والدولي، بما يقلل الاعتماد على القوة العسكرية، عند التعامل مع المشاكل والأزمات التي تواجه الدولة، مما أهلها لأن تقوم بصياغة وتصدير الأمن في محيطها الإقليمي، وبذلك اهتمت ونظمت تركيا الحسابات الأمنية في منطقة بحر إيجا، والبحر المتوسط، وتحصلت على خاصية الدولة التي بوسعها إنتاج الأمن، دون استبعاد روسيا من الحسابات الإقليمية التركية[5].

-**الأساس الرابع: البعد الجغرافي بدل الارتباط الحضاري:** تكيف السياسة الخارجية التركية مع متغيرات النظام الدولي، في حقبة ما بعد 11 سبتمبر، وهو علامة على الأولوية والأهمية التي توليها أنقرة لبلدان آسيا الوسطى، حيث نلمس تحول في بعض المفاهيم المركزية للسياسة الخارجية التركية، التي قامت بإعادة صياغة وتحديد مفهوم المناطق المجاورة للمجال التركي، حيث وحتى التسعينيات فقط، كان الجوار التركي يشمل البلقان وشمال شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط، ثم تم توسيعه ليشمل القوقاز وآسيا الوسطى أيضًا خلال الألفية الجديدة[6].

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] **المرجع نفسه**، ص 59.

[3] سياسي وصحفي تركي، تولى عدة مناصب وزارية أهمها وزارة الخارجية سنة 1997، وظل في هذا المنصب خمس سنوات، وُصف فيها بمهندس العلاقات التركية اليونانية، حيث شهدت هذه الأخيرة خلال توليه الخارجية التركية تقاربًا ملحوظًا بين الطرفين.

[4] **المرجع نفسه**، ص 171.

[5] محفوض، **مرجع سابق**، ص200.

[6] Akyurt.**Op.Cit**.p:49.

ويصف وزير الخارجية التركي السابق **إسماعيل جيم** العلاقات الجديدة لتركيا مع محيطها الإقليمي بقوله: **"إنَ هذا التغيير في الاستراتيجية يتماشى مع وعي جديد يظهر لتركيا، من خلال العمل بالبعد الجغرافي، وليس فقط بالبعد الثقافي المشترك، وهو الأمر الذي أخذ في الاعتبار من الناحية العملية في جميع نواحي سياساتنا الخارجية"**[1]، مؤكدا أنَ التركيز على المحيط الجغرافي والسياسي ضروري، حتى تستطيع تركيا توظيف ما تملكه لتحقيق الاستقرار، والاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام الجديد في منطقة أوراسيا".

كما لعب الخيال الجغرافي الجديد لتركيا مع تطور الدولة المركزية، دورًا رئيسيًا في إتباع سياسة خارجية، تقوم على الشرعية الدولية والمبادئ الأخلاقية وتناغم المصالح الاستراتيجية، حيث تم نزع الطابع الأمني عنها بعد أن سيطرت المدركات الأمنية عليها منذ نشأتها، مما أتاح لتركيا الحصول على سياسة جديدة و نشطة، علاوة على ذلك، فإنَ إضعاف ما يسمى بـ"نظام الوصاية العسكرية"، أي انخفاض الدور السياسي للجيش قد أوحى بافتتاح مرحلة جديدة قد تمكن انقرة من تطوير مقاربات استراتيجية بديلة جديدة، تجاه الموضوعات المحرمة في آسيا الوسطى **(قضية كاراباخ)** مثلًا[2].

إذن، بعد أحداث 11 سبتمبر اكتسبت السياسة الخارجية التركية، نهجًا شاملاً أكثر نشاطًا واستقلاليةً، ثم في وقت لاحق طابعًا متعدد الأبعاد، على عكس محاولاتها الأولية فورًا بعد عام 1991[3]. حيث لم يكن نهج تركيا تجاه التكامل مع دول حوض قزوين نهجًا متطرفًا، فقد قبلت بالمشاركة الروسية النشطة في المنطقة كنتيجة طبيعية لحسابات القوة الاستراتيجية العميقة المتعلقة بالمنطقة، وركزت على بناء خطوط اتصال قوية تسهلها القرابة اللغوية، مع مراعاة البعد الجغرافي على النحو المتفق عليه، من قبل المصادر التركية والدولية باعتباره عنصر مركزي في التعاون المشترك[4]. وبذلك أفضت نظرية **"العمق الاستراتيجي"** إلى أهم الطرق التي سرعت عملية تحسين علاقة تركيا بجيرانها، طورت فيها تركيا رؤية سياسية خارجية وإقليمية جديدة، تاركتًا وراءها تصور الدولة التي تمر بمرحلة انتقالية ولتصبح الدولة المركزية.

المطلب الثاني: أبعاد علاقة تركيا بدول المنطقة واعتباراتها المصلحية

حتى نتمكن من تحديد أسباب تزايد اهتمام تركيا بدول المنطقة، لابد من وضع هذه السياسات في سياقها التاريخي، أي ضمن مسارها السياسي/ الاجتماعي، وفي هذا الإطار أكد أحمد داوود أغلو، أنَه من دون القراءة الصحيحة للظروف والمتغيرات الدولية، لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية ومن ثمة فهم رؤيتها الاستراتيجية.

الفرع الأول: دوافع وعوامل الاهتمام التركي بالمنطقة

اندفعت السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى، وخاصة في الجمهوريات التركية، تحت تأثير عوامل عديدة ومختلفة منها ما يخص تركيا نفسها، ومنها ما يخص فشل تحالفاتها الغربية، ومنها ما يتعلق باعتباراتها الثقافية والحضارية.

1-**الدوافع السياسية:** وتعد العناصر التالية أبرزها:

أ-**رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:** حيث أدى الموقف السلبي والتصور المفاجئ الأوروبي، من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والذي قابلته المفوضية الأوروبية بالرفض لأسباب سياسية واجتماعية عام 1989، بعد أن تقدمت

---

[1] البياتي، **مرجع سابق**، ص200.

[2] Akyurt **.Op.Cit .p** 53.

[3] Seçkin Köstem .**Geopolitics, identity and beyond :Turkey's renewed interest in the Caucasus and Central Asia**.p 114. https://shorturl.at/lY078 . **(Accessed on: 03/10/2022).**

[4] Akyurt. **Op.Cit** . p 52.

تركيا بطلب إلى المجموعات الأوروبية للحصـول على العضـوية الكاملة في عام 1987، إلى شـعور الأتراك بخيبة الأمل، في طموحهم باللحاق بقاطرة التكامل الإقليمي الأوروبي، خاصة بعد أن أرسلت المفوضية برسالة إلى الشعب التركي وكذلك إلى السياسيين الأتراك مفادها، أنَ مستقبل تركيا لا يقع على عاتق أوروبا.

بعد هذه الحادثة ربطت تركيا سياستها في آسيا الوسطى، باحتمال حصولها أو عدم حصولها على العضوية في الاتحاد الأوروبي، فبعد قمة لوكسـمبورغ في عام 1997، أين لم يتم إدراج تركيا مرة أخرى، ضـمن قائمة الدول التي سـتشـملها عملية التوسيع، بدأ المسؤولون الأتراك في مناقشة البعد الأوروبي الآسيوي للسياسة الخارجية التركية، عبر البحث عن تطوير خيارات اسـتراتيجية جديدة، في القارة الأسـيوية، كإنشـاء اتحاد سـياسـي بينها وبين الصـين وروسـيا وإيران وآسـيا الوسطى والدول القوقازية، وتأكد هذا الخيار بشكل نهائي، بعد قمة هلسنكي في 1999، أين تجاهل الاتحاد الأوروبي رغبة تركيا في الانضـمام إليه، لكن في غضـون ذلك، كان الأتراك ينظرون إلى البعد الأوروبي الآسـيوي كأداة لإظهار الأهمية الاسـتراتيجية لبلدهم، حيث أعربت حكومة حزب العدالة والتنمية عن مخاوف مماثلة، وأقامت علاقة مباشـرة بين عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي والجغرافيا السياسية الأوروبية الآسيوية[1].

ب- **إعادة إحياء أفضـليات الموقع الاسـتراتيجي:** بعد انتهاء الحرب الباردة كان هناك تصـور يدور في أذهان القوى الدولية والإقليمية بانتهاء الأهمية الجيو استراتيجية لتركيا[2]، واختفت القيمة الاستراتيجية لتركيا بالنسبة للغرب كحاجز أمام التوسـع السـوفيتي، عندها أجبرت هذه التطورات تركيا على إعادة التفكير في موقعها الاسـتراتيجي في السـياسـة العالمية، حيث لم تكن تركيا إلَا المنطقة العازلة الاستراتيجية أو العسكرية للعالم الغربي، ضد التهديد السوفيتي، بل على العكس من ذلك، أعطى العالم الغربي الأولوية للحكومة الروسـية الجديدة برئاسـة **يلتسـين** الموالية للغرب، وكذلك للإصلاحات السياسية والاقتصادية الدائرة في روسيا، إلى جانب تهديد الأسلحة النووية السوفيتية القديمة، كما ركز على تقديم تنازلات لموسكو على حدود آسيا الوسطى وفي القوقاز، مقابل الحصول على الموافقة الروسية لتوسيع حلف شمال الأطلسـي، وعضـوية كل من دول البلطيق وأوروبا الشـرقية في المنظمات الغربية، كل ذلك على حسـاب علاقته بتركيا التي أصبحت تحتل الآن مكانًا هامشيًا[3].

ج-**نكسـة السـياسـة الخارجية للاتحاد الروسـي:** رغم أنَ اعتماد روسـيا الظرفي على العزلة الذاتية واللامبالاة تجاه آسـيا الوسـطى في السـنوات الأولى التي أعقبت تفكك الاتحاد السـوفيتي، إلاَ أنَ تركيا قد أحسـنت اغتنام الفرصـة ودون الحصول على رد فعل من موسكو، والتفت للعالم التركي الكبير، الذي ظل محبوسًا في قيود الشيوعية لمدة سبعين عاماً، بعد أن خضع لسيطرة الإمبراطورية الروسية قبلها، التي لم تدخر جهدًا لقطع علاقات الجمهوريات والشعوب الناطقة بالتركية، عن بعضها البعض أو عن ماضيها المرتبط بالتاريخ العثماني. ومع ذلك، فإن اغتراب روسيا لم يدم طويلاً وبحلول عام 1993، "أصـبحت الأصـوات القومية أقوى في روسـيا وبدأت نهجًا جديد يعيد تأكيد النفوذ الروسـي على ممتلكاتها

---

[1] Eftan Efegil. **Rationality Question of Turkey's Central Asia Policy**. P 82https://shorturl.at/mEKN9.(Acced on : 28/09/2021).

[2] يَعتبر صـامويل هنتنغتون تركيا دولة هامشـية أو طرفية، تقع على طرف القارة الأسـيوية والأوروبية، في محاولة للتقليل من شـأنها في النظام الدولي، لاسيما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.

[3] Efegil**. Op.Cit.** p.75

السابقة"[1]. هذا إلى جانب فتور العلاقات (التركية – العربية) خلال التسعينات، بسبب ضعف السياسة الخارجية التركية نحو دول الشرق الأوسط، كما أن الأتراك لم يعتبروا أنفسهم يومًا جزءً من العالم العربي، وأمام هذه الظروف اختارت أنقرة تبني استراتيجية إقليمية تجاه آسيا الوسطى وبحر قزوين، وهذا ما أشار إليه **هنتنغتون** عندما ذكر؛ أنَه إذا رُفضت تركيا من قبل مكة ورُفضت من قبل بروكسل إلى أين سوف تتطلع؟ ربما تكون طشقند هي الرد[2].

د-نجاح النموذج التركي: شكل بروز النموذج التركي القائم على ثلاث أسس؛ هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام؛ كخيار عقلاني، أهم دافع اعتمدت عليه أنقرة للانخراط في المنطقة، ورغم أنَ النجاح الواضح للنموذج التركي لم يبرز إلاَ بعد سنة 2002، حيث عبرت أغلب الجمهوريات تقريباً عن رغبتها الشديدة في العمل بالنموذج التركي بأشكاله وصوره المختلفة، فمثلاً كان رئيس دولة أوزبكستان "**إسلام كريموف**"، وخلال زيارته إلى تركيا عام 1992، قد صرح بقوله: "**...إنَني أعلن أمام العالم بأسره أنَ بلادي سوف تسير قدمًا على النهج التركي المعتدل، وقد اخترناه ولن نعود للوراء...**"[3] وأضاف في مناسبة أخرى: "**... أنَ تركيا تعد نموذجًا اقتصاديا وسياسيا، وسوف يلتقي الشعبان عن قريب بممثلين ضمن برلمان واحد ...**"[4]. من جهته، أكد الرئيس الكازاخستاني على نفس الفكرة بالقول: "**...إنَ النموذج التركي هو الوحيد أمامنا**". أما رئيس وزراء أذربيجان **حسن حسانوف** فقد ذكر "**... أننا نريد أن تمثلنا تركيا أمام العالم الخارجي...**"[5].

وفي هذا الإطار، تحرص تركيا وبشدة على التأكيد بأنَ نظامها ديمقراطي، وأنَ تجربتها قادرة على أن تشكل نموذجًا ملائمًا يمكن للدول الإسلامية الاستفادة منه في تطورها السياسي، وهو ما أشار إليه الرئيس التركي **أوزال** عام 1991، مؤكداً على أهمية وحيوية الدور التركي كنموذج يساهم في تحقيق التطور السياسي للدول الإسلامية، وملاءمته لها بدرجة أكبر من أي نموذج أخر[6]. والملاحظ أنَ التخوف التركي من تأثير العزلة الدولية وأبعادها المختلفة لم يستمر لفترة طويلة، إذ أدى العامل الأخير **(ازدياد شعبية النموذج التركي)** إلى انحصار التصور، الذي أكد في بداية التسعينات، على تراجع الأهمية الاستراتيجية التركية، والتي سرعان ما بدأت في الظهور مجددًا، حيث لعبت تركيا دورًا نشطًا خلال أزمة الخليج عام 1990، مما ساعدها، على إظهار نفسها من جديد كحليف استراتيجي مهم للعالم الغربي. وفي غضون ذلك، بدأت القوى الغربية في الدفاع عن فكرة النموذج التركي لدول آسيا الوسطى والقوقاز، كبديل للشيوعية والنظام الإسلامي الإيراني، خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر أين بدأت الإدارة الأمريكية، في البحث عن نموذج ديمقراطي إسلامي معتدل، قابل للتعميم على دول آسيا الوسطى، وفي هذا السياق صرح الرئيس الأمريكي الأسبق **جورج بوش** الابن إلى أنَ تركيا خير

---

[1] Nazlı Zeynep Bozdemir. **Driving Forces Shaping Turkish Foreign Policy Impotence in Central Asia in the Post-Cold War Era**. P04 . https://shorturl.at/nqUV9. (Accessed on: 05/10/2021).

[2] البياتي، **مرجع سابق**، ص 80.

[3] **المرجع نفسه**، ص 85.

[4] عمار جفال، **التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2005). ص26.

[5] البياتي، **مرجع سابق**، ص 85.

[6] **المكان نفسه**.

من يقوم بهذا الدور فذكر:"**.... أقدروأثمن عاليًا النموذج الذي تقدمه دولتكم، عن الكيفية التي يمكن بها أن تكون دولة مسلمة تؤمن بقيم الديمقراطية، حكم القانون والحرية.... بما يؤهلها لأن تكون نموذجًا للعالم الإسلامي** "[1].

لذلك، يقتنع الكثير أنَ مكمن جاذبية النموذج التركي، تعود إلى قدرة الإسلاميين على التكييف مع متغيرات بلدانهم الداخلية بنوع من البراغماتية، والواقعية والاعتدال إلى جانب التحلي بقيم المجتمعات المتطورة كالحرية، وحكم القانون والمؤسسات، وبذلك حصل هذا النموذج على اعجاب القوى الأوروبية كذلك، حيث ذكرت **كاترينا لاليمبار** السكرتيرة العامة للمجلس الأوروبي، أثناء زيارتها للجمهوريات ذات الثقافة التركية قائلة:**" إنَ تركيا تقدم نموذجًا الأحسن للتنمية بالنسبة للجمهوريات المستقلة حديثًا في أسيا الوسطى"**[2]، من جانبه أيضًا وصف رئيس تحرير مجلة Middle East Quarterly، **دانيال بيبس** تركيا بأنَها:**" صنف الدولة الذي نأمل في أن يستعمل كنموذج لبقية الدول الإسلامية"** [3].

هـ-**دوافع مرتبطة بوضعية الجمهوريات:** جاء التغيير في خطاب تركيا وموقفها تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، نتيجة لنظرتها للأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة في المنطقة. حيث عدت هذه البلدان غير ناضجة سياسياً بسبب غياب ثقافة ديمقراطية متجذرة، كما كانت متخلفة اقتصادياً، نتيجة لوقوعها تحت هيمنة اشتراكية سوفيتية صارمة على مدار عدة سنوات، وبالتالي كانت بحاجة إلى مساعدة سياسية واقتصادية كبيرة. وفي هذه المرحلة تحديدًا كان لتركيا اليد العليا بديمقراطيتها العلمانية الحديثة، التي تأسست عام 1923. بالإضافة إلى صناعتها القائمة بذاتها والمتنامية، الكثير لتقدمه للدول التركية ولتستفيد منها هي الأخرى[4].

و-**دوافع مرتبطة بتغير في هيكل النظام الدولي**: الذي تحول من الثنائية إلى التعددية القطبية، والذي تحاول الولايات المتحدة صبغه بالطابع الهرمي، حيث وجدت تركيا نفسها ضمن أحد النظم الفرعية لهذا النظام، نظرًا لالتزاماتها الأمنية والاستراتيجية مع الو. م. أ من ناحية، وارتباطاتها الثقافية والحضارية مع جمهوريات آسيا الوسطى من ناحية أخرى حيث تؤدي أنقرة بصفة مقصودة أو غير مقصودة، وظيفة حساسة تتمثل في الربط ما بين العالمين الإسلامي والغربي، لذلك زادت أهمية تركيا في الاستراتيجيات العالمية للقوى الكبرى، وبرزت هذه الأهمية في الدعم المطلق الذي قدمته أمريكا لها، من أجل بقائها كصمام أمان يحتوي الأزمات الآتية من الجنوب أو الشرق[5].

ومن هذا المنطلق، تتجه جهود القادة الأتراك إلى منع عودة تركيا إلى العزلة المحتملة، من خلال البحث المستمر عن لعب دور محوري في محيطها الإقليمي غير التقليدي (أوروبا)، ولاسيما في دول آسيا الوسطى. فبواسطة هذا الارتباط، تستطيع أن تبرر وتستعيد مكانة وأهمية موقعها كحلقة وصل بين أوروبا وغرب أسيا[6]، وفي هذه الحالة يمكننا القول أنَ هدف تركيا الأول قد تحول إلى إقامة علاقات وتطوير التعاون مع الدول التركية الجديدة، وأصبحت الجمهوريات السوفيتية السابقة ومنطقة والبلقان البحر الأسود والشرق الأوسط، مناطق نشاط جديدة لتركيا وجزء من بعض المبادرات السياسية التي أطلقتها أنقرة في هذا الصدد، لمنع الانعزال المحتمل لتركيا على الساحة الدولية. رغم تشكيك

---

[1] باكير، **تركيا الدولة والمجتمع، مرجع سابق**، ص26.

[2] جفال، **مرجع سابق**، ص24.

[3] **المرجع نفسه**، ص37.

[4] Bozdemir.**Op.Cit** .p 03.

[5] Fuad Aliyv. **Turkey's Soft Power in Azerbaijan and the GÜlen Movement in**: Ansgar Jödicke, Kornely Kakachia. **Religion and Soft Power In Southcaucasus: Policy Perspective**. (Tbilisi: Georgian Institute of Politics. 2017).p44.

[6] البياتي، **مرجع سابق**، ص79.

بعض السياسيين الأتراك حتى في السياسات التقليدية، المتمثلة في تجنب التدخل في الدول الأجنبية والوقوف على موقف موالي للغرب، كان هناك أيضًا بعض الأتراك الذين ادعوا أنَ تركيا يجب ألا تستمر في ارتداء سترة ضيقة من أيديولوجية الدولة التقليدية، وأنَ العثور على إجابات عن مشاكل تركيا التقليدية، تكمن في إعادة ربط القيم التقليدية[1].

2- الدوافع الأمنية:

-دعم روسيا اللوجستي لأعداء أنقرة: رغم اختفاء الشعور من القوة السياسية والعسكرية للعملاق السوفيتي، إلاَ أنَ المنطقة المحيطة بتركيا لا تزال مصدر تهديد لأمنها القومي، خاصة روسيا والتي في إطار انخراطها في المنافسة الشديدة، قد اتخاذ جملة من التدابير الأمنية التي قد تزعج أنقرة، والتي من بينها توقيع روسيا اتفاقيات مع أرمينيا في 1992 (تسمح بإنشاء قواعد عسكرية روسية على الأراضي الأرمينية)، إلى جانب إبرام اتفاقية التعاون العسكري والتقني بين موسكو واليونان في 1995، كما حاولت تحسين علاقتها مع إيران. وهنا فسرت الصفقة الروسية لبيع أسلحة وصواريخ متطورة إلى القبارصة اليونانيين، على أنَها محاولة تستهدف المساس بالأمن التركي مباشرة. وفي سياق متصل قدمت موسكو الدعم المالي واللوجيستي إلى الأكراد، حيث تم إنشاء اتحاد منظمة الكردية التابعة لرابطة الدول المستقلة في موسكو في 1994، كما عقد اجتماع الدورة الثالثة للبرلمان الكردي في المنفى في 1995، في مبنى ملحق بمجلس الدوما الروسي، كمحاولة روسية للضغط على القادة الأتراك، وإجبارهم على التصرف وفقًا لمصالح روسيا. وازداد توجس العاصمة أنقرة، بعد أن رفضت روسيا خفض المراكز العسكرية على جانبها الجنوبي، كما هو مطلوب في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا لعام 1990، ما شكل وضعًا مقلقًا بشكل خاص للحكام الأتراك، حيث رفضت روسيا تدمير قواتها العسكرية التي كانت متمركزة في أوروبا، وقامت بتخزينها في مناطق قريبة من تركيا مما شكل تهديدا لأمنها القومي[2]. إلى جانب الزخم القوي الذي اكتسبته **(الحركة الكردية)**، واجهت أنقرة تحدي يشتمل على تفاعلات أمنية خطيرة، كتهريب المخدرات، الجريمة المنظمة، النزعات السياسية للجاريات الإسلامية التركية، كل هذه التهديدات حفزت أنقرة على تجاوز الطابع المحافظ لسياستها، من أجل العمل على احتواء هذه المخاطر الواقعة ضمن منطقة هشة من الناحية الجيو سياسية، تعرف بمثلث الأزمات البلقاني – القوقازي – الشرق أوسطي.

-أحداث 9/11، منحت الحرب الدولية على الارهاب الفرصة لأنقرة للمشاركة في صياغة الترتيبات الأمنية للمنطقة، كونها قاعدة عسكرية لقوات حلف شمال الأطلسي، فأصبح من مقتضيات دورها الاستراتيجي المستقبلي، التحول إلى لاعب نشط في آسيا الوسطى، والذي اعتبر دورًا سهلًا، نظرًا لأن التاريخ العثماني المشترك، كان يشكل بطبيعة الحال رابطة عموم تركيا بين الجمهوريات الناشئة حديثًا من المنطقة[3]. وهو ما عبر عنه الرئيس **ديميريل** عندما ذكر:"**... أن تركيا ستصبح القوة العظمى في نهاية القرن الحالي، ليس بسبب الظروف الحالية، إنما لأنَ هذا هو الدور المطلوب منها لعبه في الخارج ...**"[4]. إذن، ليس من المبالغة أن ترى تركيا بأنَ روسيا تمثل تهديدًا محتملاً لها، بل إن هناك ميلًا إلى تصور أنَ الاتحاد الروسي، قد حل محل سلفه باعتباره تهديدًا جديدًا للمصالح التركية، حيث تعد روسيا أقوى دولة في المنطقة ومن خلال نشاطاتها، تعطي الانطباع بأنَها لا تزال تنتهج سياسات القوة لتوسيع مجالات تأثيرها، فمثلاً نهج روسيا القاسي

---

[1] Nasuh USLU. "The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post -Cold War Period". **Alternatives: Turkish Journal of International Relations**, Vol(2), N(3&4), Fall&Winter (2003).p 164.

[2] **Ibid** .p 166.

[3] Bozdemir. **Op.Cit** .p 02.

[4] البياتي، **مرجع سابق**، ص 199.

تجاه العضـوية المسـتقبلية لدول أوروبا الشـرقية في الناتو، وتدخلاته المباشـرة في النزاعات والخلافات في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، وإجراءاته القسرية لإقامة مناطق نفوذ في المنطقة، لابد أن تثير غضب تركيا باعتبارها الدولة التي سوف تتأثر أكثر. كما تتحرك السياسة الخارجية التركية في المنطقة، استجابة لمجموعة من الدوافع الامنية الأخرى ذات الطابع الجيوبوليتيكي والاقتصادي، والتي يمكن تقيمها إلى:

أ-دوافع جيوبوليتيكية:

-تحول الفضـاء السـوفيتي إلى منطقة فراغ من القوى(Vacuum Power Area): لملىء الفراغ الأمني والاسـتراتيجي الذي تركه تفكك المعسكر الشرقي، برزت مقاييس جديدة لتوازن القوى تتحكم فيها العلاقات الأفقية والرأسية، وأنماط التحالفات والاتفاقات بين القوى الدولية والإقليمية الكبرى، حيث وفي خضـم هذه الظروف اندفعت تركيا وكغيرها من القوى الأخرى[1]، والتي وجدت الفرصة أمامها لبسط تصوراتها ونفوذها على المناطق الواعدة في آسيا الوسطى، لاستعادة مجدها القديم المتمثل بالإرث العثماني في هذه الدول، عبر ملء الفراغ الاستراتيجي.

-اعتبار المنطقة جزءً من مجالها الحيوي: تمثل سياسة تركيا في آسيا الوسطى نوعًا من الامتداد الطبيعي لعلاقاتها مع المجال الحيوي والتاريخي، وهي إذ تعتمد على الدعم الأوروبي والأمريكي، إلاَ أنَها لا تنتظر أن تكون جناحًا أو مجرد ممثل إقليمي أو طرفًا مساعدًا أو وكيلاً، بل تقتضي هذه السياسات أن تصبح دولة مركزية بين كل العوالم المحيطة بها،[2] ففكرة المجال الحيوي التركي، وإن برزت بعد نهاية الباردة، إلاَ أنَها تعد من الناحية التاريخية أقدم من هذا الحدث، حيث نستشف بعضًا من معانيها ووجودها، خلال الحكم العثماني، الذي تعامل مع عدة أقاليم سياسية سواء في آسيا الوسطى أو شمال إفريقيا، أو في الشرق الأوسط، على أنَها محميات قانونية وسياسية، تابعة له بحكم سياسات الواقع أو بحكم الروابط اللَغوية، والدينية، وقد تجددت فكرة المجال الحيوي مع وصـول القومين الأتراك وخاصة الرئيس **أوزال**، الذي أعاد طرح فكرة المجال الحيوي، ولا أدل على ذلك من الخطب والتصـريحات التي صـدرت عنه، والتي أشـار فيها إلى أنَ العالم التركي يمتد من البلقان إلى الصين، وتتوسطه تركيا كدولة مركزية، وتتحمل فيها أنقرة عبء القيادة بسبب علاقاتها التاريخية. وقد جعلت الحكومة تركيزها موجهًا إلى القوقاز ووسط آسيا، لأنَ السياسة الخارجية التركية، عادة ما تتعامل مع هاتين المنطقتين معًا كجزء من سياسة أكبر تجاه أوراسيا، وهذا أساسًا لأنَ المنطقة في الذهنية التركية معدةٌ لتكون جزءًا من "العالم التركي". وفي هذا الإطار ذكر وزير الخارجية السابق "**إسماعيل جيم: ".... أنَ على تركيا أن تلعب دورًا محوريًا في أوراسيا، لأنَها تحتل موقعًا مركزيًا في المنطقة الممتدة، من أوروبا الغربية إلى الجزء الغربي من الصين، نظرًا لخصائصها التاريخية والدينية والثقافية، كما يمكن أن تلعب دورًا نشطًا وفعالًا للغاية في تطور تلك المنطقة"**[3].

-وصول حزب العدالة والتنمية وحضور نظرية العمق الاستراتيجي: مع وصول هذا الحزب الي الحكم في تركيا وظف البعد الجيوبوليتيكي في السـياسـة الخارجية، كتعزيز مبدأ القوة الناعمة، وإرفاقها بنظريات ومفاهيم جيوبوليتيكية تركية، تتناسـب مع متطلبات الصـعود مثل "**العمق الاسـتراتيجي**" و"**دبلوماسـية تصـفير الأزمات**"[4]، أين حافظت على

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 78،79.

[2] محمد نور الدين، **السـياسـة الخارجية التركية.... أسـس ومرتكزات**، في: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، تحرير: محمد عبد العاطي، (قطر: دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010). ص139.

[3]- Efegil. **Op.Cit**. p 76.

[4] باكير، **تركيا الدولة والمجتمع، مرجع سابق**، ص17.

الدوائر الاستراتيجية الثابتة في الفكر الاستراتيجي التركي، وأضافت إليها الدائرة الاستراتيجية المتغيرة، إذ تشكل الدائرة الغربية (الأوروبية /الأمريكية) العنصر الثابت أو الدائرة الثابتة، في بوصلة اتجاهات الجغرافية السياسية التركية، ويشكلان دائرة (العمق – الهدف)، أما دائرة (العمق – الوسيلة) فهو الشرق الأوسط.

أما الدوائر المتغيرة فهي المجال الإقليمي والإطار الموسع، الذي يضم دوائر متداخلة ومتقاطعة مع تركيا نفسها، ولعل أهمها أسيا الوسطى، التي كانت الدائرة المنسية أو المحرم التفكير فيها حتى فترة انهيار الاتحاد السوفيتي، أين سمح هذا الحدث التاريخي بالمزيد من توسيع البعد الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية التركية، لتضم كل مناطق آسيا الوسطى، أو ما أصبحنا ندعوه بأطراف وهوامش العمق الاستراتيجي، ووفقًا للإطار النظري الذي رسمه **داوود أوغلو** جغرافيًا، فإنَ هذه الدائرة المتغيرة الثانية والتي تضم آسيا الوسطى تنقسم هي الأخرى إلى ثلاث **"مناطق نفوذ إقليمية"**:

-**المنطقة الأولى:** وتحيط بتركيا بشكل دائري، بالقرب من البر الرئيسي، بمحاذاة حوض الأرض (ويقع القوقاز ضمنها).

-**المنطقة الثانية:** وتوجد بالقرب من الحوض البحري (حيث يقع البحر الأسود وبحر قزوين ضمن هذه الفئة).

-**المنطقة الثالثة:** بالقرب من الحوض القاري، وتقع بقية دول آسيا الوسطى ضمن هذه الفئة.

وعلى الرغم من أهمية كل منطقة من المناطق الثلاثة، إلاَ أنَ المنطقة الثانية، تعد من أبرز المناطق في الفكر والتخطيط الاستراتيجي التركي، نظرًا لتمركز عناصر المنطقة الثانية في قلب الأراضي الأوراسية، وهو ما عبر عنه الرئيس " **عبد الله غول**" في قوله: **" ... إنَ بحر قزوين هو حجر الأساس لمنطقة أوراسيا، وتقع تركيا وأذربيجان في وسط أوراسيا، حيث تستند العلاقات بين تركيا والدول التركية، إلى التاريخ المشترك والقيم الثقافية والروابط اللغوية..."**[1] ، ويمكن لنا أن نقرأ بعض الدلالات في خطاب الرئيس:

أولاً: أنَ تركيا مثلها مثل روسيا تحمل كذلك مشروع حضاري للمنطقة، فهي دولة مهتمة بالأمن الحضاري بدل الجوانب الأخرى للأمن

ثانيًا: عن جاذبية إقليم بحر قزوين الجيواستراتيجية باعتباره المنطقة الوسطى والمتحكمة في قلب أوراسيا، إلى جانب قابليته لتلقي المبادرات الخارجية، سياسية كانت أم اقتصادية بعد فترة طويلة من العزلة، بسبب هشاشة البُنى السياسية والدولاتية، وتوفره على درجة عالية من التوتر وعدم الاستقرار السياسي، مما حث الدول المجاورة بما فيها تركيا على التدخل فيه.

وهنا يتحتم القول أنَ اتجاهات السياسة الخارجية التركية ودوائرها وعمقها الاستراتيجي، هو نفسه متغير تابع لمتغير رئيسي آخر، متعلق باتجاهات السياسة الدولية ومصالح القوى الكبرى، على غرار الو .م .أ وروسيا، حيث لم تستطع السياسة الخارجية التركية أنْ تحقق أي توسع في مجالها بمعزل عن تفهم الأطراف المعنية[2].

ب-الدوافع الاقتصادية:

-**غنى دول المنطقة بالإمكانيات والموارد:** حيث جذبت موارد الطاقة الغنية في بحر قزوين، اهتمام القوى الاقتصادية والسياسية الكبرى إلى المنطقة، وتسببت في ظهور منافسة شديدة و شاملة فيما بينها، و أدركت هذه القوى أنَ تنمية موارد النفط والغاز في المنطقة، ينطوي على أهمية خاصة لتنمية اقتصاداتها المحلية، وكان أحد الدوافع الرئيسية في لتواجد تركيا في آسيا الوسطى، هو احتياطيات النفط والغاز الطبيعي الموجودة في المناطق التركمانية والكازاخستانية في

[1] Efegil. **Op.Cit.** p 77.

[2] محفوض، **مرجع سابق**، ص 62.

حوض بحر قزوين، حيث ازدادت الاستثمارات التركية في قطاع النفط والغاز، كما عملت على تطوير البنية التحتية للنقل الطاقة في البلدان المجاورة.

-تخلُّف الدول بحر قزوين وبحثها عن شركاء اقتصاديين: تعاني دول حوض قزوين من متلازمة المرض الهولندي، في الوقت الذي تحتوي فيه على مكامن طاقوية ضخمة وواعدة، فهي تعاني أيضًا من تخلف في الجانب التكنولوجي، سواءٌ لتحويل هذه المكامن و تطويرها، أو إلى بنية تحتية قوية لنقل هذه المواد بصورتها الاستخراجية (**الحالة التي وجدت عليها في الطبيعة**)، نحو الأسواق العالمية، هذا إلى جانب نقائص اقتصادية أخرى كالتبعية الاقتصادية للاقتصاد الروسي، ندرة الاستثمارات، ضعف الإنتاج الصناعي، كل هذه العوامل دفعت بدول المنطقة إلى البحث عن نموذج جاهز، في الوقت الذي اعتبرت تركيا الظروف السابقة عوامل محفزة لتحركها تجاه المنطقة، التي أصبحت ترى نفسها متفوقة نسبيا عليها، وتمتلك من الآليات ما يلزم للعب دور محوري، لتغطية افتقار هذه الجمهوريات إلى الدعم المالي، الذي خلفه غياب قوى كبرى من حجم الاتحاد السوفيتي.

-حاجة تركيا إلى مواد الطاقة: إذا كانت تركيا غنية بالموارد الطبيعية وخاصة (المياه)، فإنها بالمقابل تعاني من ندرة وشح عام في الطاقة، حيث تعد دولة غير منتجة للنفط، بل يشكل هذا الأخير عبء كبيرًا عليها، لاسيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره في الفترة الأخيرة، حيث بلغ حجم وارداتها النفطية حوالي 20 مليار دولار في الفترة الماضية، أي ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام2006 [1].

هذا وقد أدى النمو الاقتصادي التركي والقضاء على معدلات التضخم، إلى تحسين الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما تم احتسابه وفقًا للقدرة الشرائية المعادلة، حيث احتل المركز 15 على الصعيد العالمي، ووفقا لتقديرات البنك الدولي لسنة 2009، نما الاقتصاد التركي بنسبة 9٪ في عام 2010، لكنه انخفض إلى 2 %سنة2011، وبلغ متوسط النمو 3.4 %في عام2013 [2]. إلى ازدياد احتياجاتها إلى مصادر الطاقة، فأصبحت تستهلك ما يتجاوز مائة مليون طن، فوفقا لتقديرات وزارة الخارجية التركية، يسهم النفط وحده فيها بنسبة 36 %بينما يسهم الغاز بنسبة 26%، في الوقت نفسه تصنف تركيا على أنَها دولة غير منتجة لمصادر الطاقة، بل وتعتمد على دول الجوار في توفير هذا الشطر الأعظم، إذ تعاني من ضآلة الإنتاج المحلي، الذي يكاد يكون منعدم وغير كافي لتغطية الطلب الداخلي، فقد بلغ إنتاجها من النفط إلى حوالي 43ألف برميل يوميا، في حين وصل استهلاكها إلى نحو 73 مليار برميل يوميا، حسب مؤشرات سنة2007. أما بالنسبة للغاز الطبيعي فسيبقى وقودًا رئيسيًا للصناعة التركية، حيث زاد استهلاكه بعشرة أضعاف في الفترة 1992-2012، بالمقابل أنتجت تركيا 0.63 مليار فقط متر مكعب من الغاز في عام 2012 وهذا حسب تقديرات استهلاك الغاز في تركيا، لوكالة الطاقة الدولية (IEA)، و شركة خطوط أنابيب البترول التركية المملوكة للدولة (BOTAŞ) [3]، مما دفعها إلى استراد حوالي 75٪ من طاقتها في عام 2012، خاصة بعد أن استهلكت أكثر من 119 مليون طن من النفط في نفس السنة[4].

---

[1] باكير، **تركيا الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص** 24.

[2] محمد موسى، "الاستراتيجية التركية تجاه أرمينيا وأذربيجان .... حسابات الربح والخسارة"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد. (136)، العدد (182)، أكتوبر (2010)، ص45.

[3] بشير عبد الفتاح، "السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد (40)، العدد (182)، أكتوبر (2010)، ص120.

[4]Gareth Winrow. **"Realization of Turkey's Energy Aspirations Pipe Dreams Or Real Projects? (Turkey Project Policy Paper).** N (04). April (2014).p 03.

-**أزمة الاقتراض:** خلال التسعينات لجأت تركيا إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية والإقليمية، إلى أنْ بلغت قيمة الديون الخارجية إلى حوالي 44 مليار دولار، والتضخم إلى 70%، والعجز في الميزانية إلى 12% من إجمالي الناتج القومي[1] كما بحثت عن تغطية هذه المشاكل عبر اختلاق أسواق آسيا الوسطى الناشئة، حيث تمكنت البضائع التركية من اختراق هذه الأسواق، بعد ازدياد معدلات التصدير إليها، بفعل تسارع مؤشرات التنمية الاقتصادية التركية، وقد لا تكون بالمستوى الذي تطمح إليه تركيا، إلاَ أنها ستعني لها الكثير مستقبلاً.

-**الطاقة كمدخل لتعزيز الموقع:** تتمتع سياسات الطاقة أيضًا بمكانة كبيرة في السياسة الخارجية التركية، حيث ربطت السلطات التركية إمكانية تموقع تركيا الفعال في السياسة العالمية مستقبلاً، بدورها في نقل موارد الطاقة من المناطق الحساسة. وفي هذا الموضوع، تحتاج تركيا إلى دعم الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، اللذان يعتمدان عليها في ضمان أمن الامدادات من منطقة الخليج الفارسي وحوض بحر قزوين.

3-**الدوافع الثقافية:** تمثل آسيا الوسطى بالنسبة للأتراك قيمة رمزية وتاريخية كبرى، إلاَ أنَها لم تنل حضها الأوفر من الاهتمام، بسبب الفارق في القوة و الامكانات بين الاتحاد السوفيتي وريث الامبراطورية الروسية، وبين تركيا وريثة الدولة العثمانية، الأمر الذي ولد حاجزا بين تركيا ودول المنطقة، لكن أسفر انهيار الاتحاد السوفيتي عن بروز العالم التركي، الذي يمتد من البلقان شرقا إلى الصين غرباً، وينتمي إليه ما يزيد عن 150 مليون نسمة، وإذا كانت الظروف التاريخية للشعوب التركية قد أسفرت عن بروز خصائص اجتماعية وتاريخ محلي لكل منها، إلاَ أنَها تشتمل على بعض الخصوصيات المشتركة، حيث ينقسم العالم التركي إلى ثلاثة مجموعات رئيسية: يشكل أتراك تركيا المجموعة الأولى، أما الثانية فتضم الأتراك الأذريين الموزعين بين أذربيجان وبعض المناطق الإيرانية، بينما تشكل دول آسيا الوسطى المجموعة الثالثة، لذلك ركزت القيادة التركية نشاطها على عامل القرابة اللغوية بين الشعوب[2]، لتوحيد أقسام العالم التركي.

إذن، ساعدت أخيرًا الأوضاع الدولية، على عودة ظهور الفكر الطوراني الذي عجل في القضاء على العزلة التركية عبر توسيع علاقاتها مع السكان الناطقين بالتركية في الاتحاد السوفيتي السابق، وعودتها المدوية إلى أقدم منطقة جغرافية تواجدت فيها خلال فترة حكم الدولة العثمانية، طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كما أوضح **ضياء أونيش** بقوله: **"كان الارتباط الوثيق مع الأشخاص من أصل تاريخي مشترك وسيلة للتغلب على مخاوف تركيا التقليدية من العزلة وانعدام الأمن"** [3]. لاسيما أنَ تركيا لا تعد نفسها بالنسبة إلى هذه الدائرة دولة جوار جغرافي فقط، بل تصنف نفسها بدولة قربى، و ترى أيضًا أن أهداف سياساتها هناك تتمثل، في إحياءً التواصل العرقي والثقافي بالمعنى العام، مع الجذور التاريخية والحضارية المشتركة، وربطها بالاحتياجات الراهنة لكل طرف، فإذا كانت تركيا تمثل نموذجًا يمكن السير على خطاه، وشقيقًا أكبر يمكن الوثوق به لدى دول آسيا الوسطى، فإنَ هذه الأخيرة تمثل مرجعية النشوء الأول للأتراك أو الانبثاق الأول لهم، حيث ظهر هناك ما يعرف بحسب الأساطير التركية ميثولوجيا **أتراك السماء**، التي توضح أنَ الإقليم هو الموطن الأصلي للأتراك، ككناية عن الجيل الأول من الأتراك الذين نهضوا في تلك المنطقة.

وبذلك اعتبرت تركيا أنَ المشتركات الثقافية والتاريخية وغيرها، مع هذه الكيانات السياسية، وربما التفوق الحداثي والمكانة التي تتمتع بها أنقرة، تمثل نوع من العبء الرمزي، الذي يقع على عاتقها و عليها الاستجابة له، والقيام بمقتضاه،

---

[1] البياتي، **مرجع سابق**، ص88.

[2] جفال، **مرجع سابق**، ص ص 20، 21.

[3]- Bozdemir. **Op.Cit**. p 05.

بالانخراط في الحياة السياسية للدول الجديدة للإقليم، على أساس المسؤولية التحديثية أو النهضوية، في صورة تشبه وتذكر نوعًا ما عبء الرجل الأبيض، في نقل الحضارة والمدنية إلى العالم، حيث لم تكن هذه الجمهوريات وفور استقلالها قادرة على الاطلاع بمهامها ومسؤولياتها، لذلك سارعت تركيا إلى ربط علاقات مع هذه الجمهوريات من باب صلة الرحم. وفي هذا الإطار تتجاوز سياسات الأخ الأكبر التركية، ما يتعلق بالشقيقات الخمس، إلى التكوينات الإثنية التركية في الدول الأخرى، مثل جورجيا وأرمينيا، وأفغانستان وجمهوريات الحكم الذاتي التركية، داخل الاتحاد الروسي نفسه، بالإضافة إلى الإيغور في الصين، وعلى الرغم من التوتر النسبي في العلاقات بين تركيا وروسيا، فيما يخص دعم تركيا لأتراك روسيا المسلمين، إلاَ أنَ الطرفان قد استطاعا الوصول إلى تسوية، والتي عجزت تركيا عن تحقيقها مع الطرف الصيني إزاء ملف أتراك شين جيانغ الواقع غربي الصين[1].

الفرع الثاني: أبعاد السياسة الخارجية التركية في المنطقة

بشكل عام، تتمحور السياسة الخارجية التركية في منطقة بحر قزوين، حول أهداف مركزية تسعى الحكومات التركية المتعاقبة على تحقيقها، في ضوء الامكانيات والموارد المتاحة، من جهة، وازدياد حدة التنافس في الدائرة الإقليمية الأوراسية من جهة أخرى.

1- **الأبعاد الجيوبوليتيكية:** وتتجلى أبعاد هذا الاهتمام في العناصر التالية:

-**الحفاظ على دورها الاستراتيجي:** عبر العمل على تأكيد أهمية موقعها الجغرافي، ودورها الوسيط بين الغرب والشرق، بمعنى تحصيل مكاسب استراتيجية جديدة، وهنا لا يقتصر هدف تركيا، على تكوين إمبراطورية تركية تجمع كل الشعوب التركية، ولا جعل المنطقة سوقًا واسعة لتصريف منتجاتها فحسب، إنَما تمتد أهدافها إلى جعلها رأس حربة للغرب تجاه القوقاز وآسيا الوسطى، وبالتالي تحافظ على دورها الاستراتيجي من جديد وتبرهن على قوته.

-**ملء الفراغ:** تهدف تركيا إلى محاولة ملء الفراغ في المنطقة، في ظل الفكرة القائلة، أنَه ما لم تملء تركيا هذا الفراغ، فإنَ أخرين حتمًا سيبادرون إلى ملئه. وفي سياق متصل، أشار الإعلام التركي إلى عدم الانتظار أكثر، لأنَ الخطر الذي يهدد تركيا اليوم هو خطر الانغلاق على الداخل" [2].

- **إعادة التأكيد على أفضلية موقعها الجغرافي:** حيث قد يتيح هذا العامل لتركيا فرصة عودة اعتماد العالم الغربي، على خدماتها بوصفها شريك استراتيجي موثوق وآمن، يقع على أطراف العالم الغربي الديموقراطي، و أنَها الخيار الأمثل للربط بين آسيا الوسطى وأوروبا، فمن ناحية ترى تركيا أنَه و عبر ارتباطها بآسيا الوسطى، تستطيع أن تبرهن لأمريكا أهمية موقعها الاستراتيجي كحلقة وصل بين أوروبا وآسيا، من ناحية ثانية، تسعى تركيا ومن خلال هذه الآلية أيضًا إلى إقناع دول المنطقة، بأفضليات التعامل معها بدلًا من إيران، باعتبارها نقطة اتصال وبوابة سياسية واقتصادية نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أضحى هدف **أردوغان** الاستراتيجي، يتمثل في ترسيخ طموح بلاده في أن تلعب الدور المحوري كون اسطنبول، ليست فقط مجرد مركز تلتقي فيه ثلاث قارات، بل هي تشكل مركزًا محوريًا يجمع مختلف الحضارات، وعملًا بما تم تأكيد عليه في كتاب العمق الاستراتيجي، فإنَ أوغلو، قد ذكر أنَه على تركيا أن تولي أهمية خاصة

---

[1] محفوض، **مرجع سابق. ص ص** 259 -276.

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية 1991-2016**، (الأردن: دار مجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017) ص231.

لموقعها الجيوسياسي، في منطقة تضم الدول المشاطئة لبحر قزوين كروسيا وأذربيجان وإيران، إلى جانب جمهوريات آسيا الوسطى، فيما أصبحت أنقرة تطلق عليه تسمية منطقة بحر قزوين[1].

2-الأبعاد السياسية: والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

-لعب دور مركزي: تسعى تركيا إلى فرض نفسها على المشهد السياسي والاقتصادي داخل الإقليم، ليس فقط لضمان تحكمها في التفاعلات الرئيسة الحاصلة داخله، بل أيضًا لأنَ تحقيق هذا البعد كفيل بأنْ يحقق لأنقرة، بعض الأهداف والجوانب الخفية الأخرى، بمعنى حدوث تحول في أدوار تركيا من دور الدولة المدافعة، الذي لعبته خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، إلى دور الدولة القائد وصانعة السلام في المنطقة، لأنَها أصبحت ترفض اعتبارها مجرد دولة عازلة، أو جدار يتصدى للأخطار التي تهدد أوروبا والعالم الغربي، بل تتطلع إلى التأكيد مكانتها كقوى إقليمية لا تقل أهمية عن باقي الفواعل(من باب توضيحها للعالم)، وأنَها أصبحت قادرة على امتلاك القدرة اللازمة، لتزعُم المنطقة عبر تحقيق الأمن والاستقرار وتأمين الأخطار المحيطة، بما تملكه من إمكانيات وموارد متوفرة، ضمن تصور سياسي أشمل يوحي ببسط سيطرتها المحكمة على المنطقة، بحيث تكون الذراع التركية اليمنى ممتدة لتغطية البحر الأسود اقتصاديًا، وذراعها اليسرى ممتدة لتشمل دول آسيا الوسطى و دول(منظمة الايكو)، وترنو ببصرها نحو الجنوب والخليج العربي، ولا تعد كل هذه التطلعات سوى خطوات إضافية وليست بديلة، عن مطالب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[2].

-بناء إطار للتعاون الإقليمي: ويندرج هذا الأخير ضمن سياق أوسع منه، هو محاولة ربط المنطقة بتركيا وإلحاقها ضمن دائرة نفوذها السياسية والاقتصادية، عبر تفعيل الأساليب المؤسساتية كالمنظمات الإقليمية، التي أطلقت في شكل مبادرات تركية في الفضاء الأوراسي، أو بمباركة منها، أين من المتوقع أنْ تتميز فيها تركيا وتنفرد بلعب دور محوري، تسهر فيه على عدم دخول دول العالم التركي ضمن الفلك الإيراني، أو وقوعه تحت تأثيرها الثقافي.

-تعميم النموذج التركي: ويقصد به التعريف بنظام الحكم التركي العلماني الإسلامي، ونشره على أنَه البديل السياسي الأكثر ملائمة من النظام الإيراني لجمهوريات آسيا الوسطى، والدول الناطقة بالتركية، وبذلك تضمن تركيا إبعاد هذه الدول عن روسيا وإيران في نفس الوقت، وتقوية علاقاتها بتركيا، إلى جانب تهيئة الظروف السياسية المناسبة لدعم حظوظ تركيا كخيار أمثل، لأنابيب تصدير الطاقة والغاز من حوض قزوين، مقارنة بالخيارين الروسي والإيراني[3].

-تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول المستقلة حديثًا: حيث يعد من الأهداف السياسية الرئيسية لأنقرة في المنطقة، وذلك من أجل تحقيق التوازن بين قوة ونفوذ روسيا وقوة ونفوذ تركيا، وبناءً على هذا التصور، دافعت تركيا عن أربعة أهداف سياسية خارجية، تبناها حزب العدالة والتنمية في سياساته تجاه المنطقة هي (المشاركة في عملية بناء الدولة في دول آسيا الوسطى، دعم الاقتصاد وسياسة الإصلاح، مساعدتهم على الاندماج في المجتمع الدولي، تطوير العلاقات الثنائية على أساس المصالح المشتركة والمساواة في السيادة)[4].

---

[1] فايسباخ، واكيم، **مرجع سابق**، ص ص 151، 152.

[2] البياتي، **مرجع سابق**، ص 94.

[3] جفال، **مرجع سابق**، ص ص 65، 66.

[4]- Efegil**. Op.Cit**. p 77.

3-أبعاد اقتصادية: وتهدف السياسات التركية في بحر قزوين، إلى تحقيق بعدين أساسيين يتمثل أحدهما في صيانة أمن الطاقة التركي، أما الثاني فيؤكد على رغبة أنقرة في تعزيز دورها، كوسيط جيو استراتيجي محوري في أمن الطاقة.

أ-**ضمان أمن الطاقة:** تسعى التحركات التركية إلى صيانة أمنها الطاقوي، عبر الحرص على تنويع مصادرها واختياراتها الاقتصادية الطاقوية، إذ يسعى صناع السياسة في أنقرة إلى شراء الغاز من مختلف الموردين العالميين، في ظل ظروف مواتية و بتكلفة معقولة، وبذلك يشكل وصول تركيا إلى منطقة أسيا الوسطى، فرصة لاستغلال نفط بحر قزوين الذي يتميز بخصائص طبيعية مختلفة، كارتفاع احتياطاته وقربه من منطقة الأناضول التركية، مما سيوفر على أنقرة تكاليف النقل و الشحن، كما سيتيح لها إمكانية الاستغناء عن مصادر الطاقة الآتية، من روسيا أو من الشرق الأوسط، ويندرج في هذا السياق أيضاً، وضع قائمة بأولويات سياسة الطاقة التركية، والتي يأتي على رأسها تلبية احتياجات الطاقة لاقتصادها المتنامي، كضرورة تسهم في تنشيط وتنمية عجلة الاقتصاد التركي، بما يؤدي إلى القضاء على المعيقات الاقتصادية الأخرى، فتنعكس على الميزان التجاري من ناحية، وتقلل من حجم التضخم النقدي من ناحية أخرى، حتى يستطيع الاقتصاد التركي الايفاء بالتزامات العضوية في السوق الأوروبية المشتركة.

ب-**تحويل تركيا إلى دولة عبور ومركزًا للطاقة:** نتيجة للموارد الغنية التي تمتلكها، ولاسيما الطاقة الهيدروكربونية، أصبحت منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، محط اهتمام القوى الإقليمية والعالمية، فبالنسبة للعديد من الخبراء، أنَه وفور انكشاف الستار على منطقة بحر قزوين، بدأت لعبة تنافسية كبرى جديدة تظهر، و كان الهدف الرئيسي لتركيا من الانخراط فيها، هو توظيف موقعها الجيوسياسي لنقل الطاقة إلى الأسواق العالمية، وبذلك تتمكن من فرض تصور اقتصادي وسياسي أشمل واعمق، لعلاقاتها الاقتصادية الخارجية المتعددة الأطراف، مما سيؤدي إلى تعزيز هيمنتها على العالم، وكسر الاعتماد الغربي على النفط والغاز في الشرق الأوسط.

3- **الأبعاد الثقافية:** تتحرك المساعي التركية في دول آسيا الوسطى عامة ومنطقة بحر قزوين خاصة، لتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، والتي لا تخلو هي الأخرى من الطابع الحضاري أو البعد الثقافي، نظرًا لوجود دوافع ومحركات سابقة تتجلى في الروابط التاريخية والحضارية، التي خلفها وقوع شعوب وأمم المنطقة، ضمن دائرة التأثير الديني والفكري واللغوي التركي لمدة زمنية كافية، ولذلك تهدف السياسات الثقافية التركية إلى:

-**إعادة بعث الأمة التركية:** وذلك ضمن عالم تركي جديد، يمتد من البحر الأدرياتيكي إلى الصين، تتحكم أنقرة بمنظومة القيم والأفكار السائدة داخله.

-**إحياء الفكر الطوراني:** القائم على إعادة إحياء مشاعر التضامن، بين الشعوب ذات الأصول التركية، هذه المشاعر التي تم إعادة طرحها إثر بروز التغيرات الجديدة في النظام الدولي، التي كان لها الفضل في نجاح التيار الطوراني المؤيد لجامعة الشعوب التركية.

-إبعاد الشعوب الناطقة بالتركية عن مختلف التأثيرات الثقافية والحضارية والدينية، الصادرة عن أهم القوى المنافسة في المنطقة، وخاصة التأثير الديني الإيراني الذي يعمل على القضاء على جاذبية النموذج التركي.

مما سبق يمكن القول أنَ تركيا تسعى إلى توظيف موقعها الجغرافي الفريد من نوعه، وإلى استخدام امتداداتها الحضارية في دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية، بهدف التحول إلى لاعب أساسي في مشاريع نقل الطاقة من بحر قزوين إلى أوروبا، خاصة بعد ازدياد أهمية الطاقة في مفاهيم الأمن الأوروبي، مما يرفع من حرارة التنافس بينها و بين روسيا

وإيران، وهذا بعد أن دخلت تركيا على الخط، في التنافس حول تأمين شبكة من الأنابيب لنقل النفط من بحر قزوين إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ومناطق أخرى تقع على البحر الأسود[1].

المطلب الثالث: القدرات والآليات التنافسية التركية

الفرع الأول: القدرات التنافسية التركية

تتمتع تركيا بالمزيد من المزايا والأفضليات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية على نظيراتها، وتحاول توظيف هذه الإمكانيات والإيجابيات ضمن سياستها الخارجية في محيطها الإقليمي.

1-الموقع الجغرافي: تحتل تركيا من الناحية الجغرافية مكانًا فريدًا، حيث لطالما شكل موقعها الركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تخرج المعطيات الجغرافية اليوم عن هذه القاعدة، وتكمن أهمية الموقع الجغرافي في عدة عوامل:

-تعد بلدًا مركزيًا، حيث تبلغ مساحتها حوالي 780.567 كم مقسمة بين أوروبا وآسيا، إذ تشكل جسرًا طبيعيًا يربط بين أقدم قارتين، وتقع على تقاطع الطرق بينهما، مما منحها ومنذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في محيطها الإقليمي[2].

-كونها دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، حيث يحيط بها ثلاثة بحار هي البحر الأسود في الشمال والبحر المتوسط في الجنوب وبحر إيجة في الغرب.

-تشرف على أكثر ممرين مائيين مهمين، اللذين لطالما شكلا محور الصراع التاريخي بين الإمبراطوريات والدول (مضيق البوسفور)، الذي يربط بحر مرمة مع البحر المتوسط و (مضيق الدردنيل)، الذي يربط بين البحر الأسود ببحر مرمره[3]، وبذلك وفر موقع تركيا المثالي إمكانية لعب دور رائد، في ضمان أمن تدفق موارد الطاقة من الخليج العربي وحوض بحر قزوين، إلى أوروبا والولايات المتحدة.

2-الإمكانيات الاقتصادية: إنَ الموقع الجغرافي لتركيا وطبيعتها المتنوعة قد جعلا منها بلدًا غنيا بالموارد الطبيعية، فباستثناء افتقارها للموارد الطاقوية، فإنَها تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة، وهما المياه والغذاء ويشكلان حسب الدراسات المستقبلية مصدرًا للأزمات الاستراتيجية، من أجل الاستحواذ عليهما. إنَ تضافر العوامل السابقة الذكر قد جعلت من تركيا، دولة ذات اقتصاد مزدهر احتل فيها المرتبة الـ16، بعد أنْ أوشك على الانهيار بداية سنة 2002، وهو مرشح لأنْ يدخل قائمة العشر الأوائل خلال السنوات القليلة المقبلة.

3-القدرات العسكرية: تعد القوات المسلحة التركية ثاني أكبر جيش في حلف شمالي الأطلسي بعد الولايات المتحدة، ويعتبر الجيش التركي من بين أقوى الجيوش في العالم، إذ يحتل المرتبة الثامنة عالميًا، من حيث القوة والإمكانات العسكرية وحجم الجيوش الموضوعة في الخدمة، متفوقا بذلك على الجيشين الفرنسي والبريطاني وهما مجتمعين معًا. وقد تم تقسيم القوات البرية إلى أربعة أقسام يتوزع على أجزاء البلاد المختلفة، وذلك حسب الاحتياجات الاستراتيجية للمضايق، حيث أوكلت مهمة حماية المضائق إلى الجيش الأول المتمركز في تراقيا وحول اسطنبول، بينما يتمركز الجيش الثاني في تراقيا الغربية على الحدود القبرصية، في حين يتواجد الجيش الثالث شمالي شرق تركيا، ويتولى تغطية الحدود السوفيتية باتجاه القوقاز [4]، الذي اتخذ من أذربيجان مقرًا له، ينتشر منها إلى الأناضول ويغطي الحدود بين كل من

---

[1] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص120.

[2] Bozdemir. **Op.Cit**. p 06.

[3] باكير، **تركيا الدولة والمجتمع، مرجع سابق**. ص 20.

[4] أحمد نوري النعيمي، **العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون** (الأردن: دار نهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص ص 42،41.

جورجيا، أرمينيا، وأذربيجان. كما أرفقت أنقرة مع إجراءات تقسيم وتوزيع الجيوش، عمليات موازية أخرى، تمثلت في محاولة تحديث أنظمة التسلح فإلى جانب اعتمادها على الأسلحة الأمريكية، لجأت في السنوات الأخيرة إلى الاعتماد على أطراف جديدة منها: ألمانيا، إنجلترا، فرنسا، روسيا، إسرائيل، وفي موازاة هذه الإجراءات عمدت إلى تنشيط صناعتها المحلية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي[1].

4-الارتباطات الحضارية والثقافية: على الرغم من أنَ السياسة الكمالية قد حاولت قطع، كل علاقة تاريخية وثقافية مع دول الجوار، عبر إلغائها لمفهوم الأقليات من الناحية العرقية، وحصرها في الجانب الديني فحسب، إلاَ أنَ إعادة طرح النموذج التركي وفق نمط الدولة القوية المتعددة الأعراق، قد سمح لأنقرة بالرجوع إلى التيار القومي، عبر استخدام أدوات القوة الناعمة كالاعتماد على اللغة، الدين، الأدب، الملاحم التاريخية المشتركة، مما أمن لتركيا عمقًا تاريخيًا، وأفضلية في التواصل مع الشعوب الناطقة بالتركية، نظراً لقوة الارتباطات التاريخية والثقافية التي تجمعها، و التي من خلالها سوقت تركيا، لصورتها كدولة عالمية، يحتذى بها في ديمقراطيتها أو علمانيتها واحترامها لحقوق الإنسان، مما أهلها لأن تصبح واحدة من مراكز الجذب الرئيسية، بسجلها التاريخي وثرائها الثقافي وإنسانيتها وشعورها بالهوية واحترامهالكل القيم المعاصر[2].

الفرع الثاني: آليات التنافس التركية

شهدت نهاية الحرب الباردة إعادة توجيه دراماتيكية وكبيرة، لأهداف السياسة الخارجية التركية، في وقت مبكر من عام 1992، حيث وضعت أنقرة ملفًا شاملًا، لتحقيق استراتيجية الوصول، إلى دول ما بعد الاتحاد السوفياتي المستقلة حديثًا، باعتبارها شريكًا سياسيًا واقتصاديًا، وفضلت أن تواصل البحث عن طرق لتعميق روابطها السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة من خلال الاستعانة بآليات متعددة: كالمنصات المؤسسية المتعددة الأطراف والعلاقات الثنائية المكثفة.

1- **الآليات السياسية:** استخدمت تركيا التنظيمات السياسية المحلية والجماعات القومية، كقوى ضاغطة ومؤثرة داخل بنية الأنظمة السياسية الحاكمة في دول آسيا الوسطى، تدفع هذه القوى والمحركات السياسية باتجاه اتباع السياسات الداخلية والخارجية، التي من شأنها تعزيز الروابط والعلاقات بين الدول الناطقة بالتركية أهمها: الجبهة الشعبية الأذربيجانية وحركة BIRLIK، وحزب ERK في أوزبكستان، وحزب الوحدة التركماني، عبر تقديم كافة أوجه الدعم من أجل الوصول إلى الحكم أو لتحقيق المصالح الاستراتيجية لتركيا.

2 -**الآليات الدبلوماسية:** كان النشاط الدبلوماسي التركي في أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، ظاهرة دعت إليها واحتضنتها جميع الأحزاب السياسية والحكومات التركية في التسعينيات، لرسم اتجاه جديد للسياسة الخارجية، وحيال ذلك تصرفت تركيا بثبات، وأرسلت بعثتين لتقصي الحقائق في سبتمبر 1991 إلى آسيا الوسطى والقوقاز، ومباشرة بعد إعلان دول المنطقة استقلالها، كانت تركيا أول دولة تعترف بسيادة جميع الجمهوريات التركية المستقلة حديثًا[3]، و الملاحظ أنَ هذه الزيارة لم تكن الأولى من نوعها، فإيمانًا بهذه الرابطة، حتى قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، قام الرئيس آنذاك **تورغوت أوزال** بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفيتي، والتي لم تشمل موسكو فحسب، بل أيضًا أذربيجان وكازاخستان وأوكرانيا وجمهوريات الاتحاد الأخرى، مع مجموعة كبيرة من رجال الأعمال، وعلى الرغم من أنَه لم يتناول

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 38.

[2]- Efegil. **Op.Cit. p** 75.

[3] Akyurt. **Op.Cit** .p 46.

القضايا المتعلقة بالاستقلال أثناء زيارته، إلا أنَ هذه الخطوة قد سمحت لتركيا باختبار حدود التعاون، الذي يمكن أنْ تقيمه أنقرة مع الجمهوريات، آنذاك دون التعرض لرد فعل من موسكو[1]. كما سارعت تركيا مع بداية العقد الجديد إلى تطوير وتعزيز مسارها الدبلوماسي، عبر تنويع استخدامها لمختلف الطرق والأساليب الدبلوماسية، نذكر منها:

- **أسلوب تبادل الزيارات**: ويوصف بالعهد الجديد في السياسة الخارجية التركية، الذي افتتحته زيارة الرئيس أوزال وسمح فيما بعد بفتح سفاراتها في المنطقة 1992، مما أسهم في تنشيط العلاقات بين الطرفين، عبر الاعتماد على ابرام الاتفاقيات الثنائية، التي وصل عددها إلى أكثر من 100 اتفاقية في المجال الاقتصادي والتجاري، إلى جانب اتفاقيات لإنشاء إطار قانوني للعلاقات الثنائية، أين تم توقيع اتفاقية مع كازاخستان لتشكيل آلية استشارية مشتركة بالإضافة إلى تطوير العلاقات البرلمانية الثنائية، وساعدت تركيا هذه الجمهوريات على أنْ تصبح أعضاء في المنظمات الإقليمية والدولية، مثل مجلس أوروبا والأمم المتحدة منذ عام 1993. لكن و رغم حجم وأهمية الآليات الدبلوماسية التي فعلَتها تركيا، في علاقاتها الخارجية منذ التسعينيات، إلاَ أنَ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، كان قد شكل النقلة النوعية للخطاب وللممارسة الدبلوماسية التركية، التي استمدت من نظرية تصفير المشكلات، عقيدتها الفكرية الجديدة من خلال السعي إلى تحقيق التوازن، بين رعاية مصالحها الدولية مع الغرب، وعدم التورط في سياسات غير محسوبة، قد تؤثر في طموح تركيا بأنْ تتحول إلى فاعل دولي واقليمي، لذلك فعلت تركيا دبلوماسية طاقوية إقليمية تنتهج فيها أساليب ديبلوماسية واقتصادية وأمنية ،أهمها:

- **تسوية الصراعات المزمنة والعالقة:** بين أنقرة والدول الغنية بمصادر الطاقة، أو تلك التي تمر عبرها إمدادات المصادر في منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز، حيث ركزت الحكومة التركية على تحسين علاقاتها الدبلوماسية مع دول الجوار وخاصة أرمينيا، وتجاوز العقدة التاريخية التي تحول دون ذلك، مع احتفاظها بعلاقاتها الوطيدة مع أذربيجان، حيث أنَ لأرمينيا امتدادات إقليمية ودولية مهمة، مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وتعد في نفس الوقت حليفًا استراتيجيًا لهما في المنطقة، قد لا ترغب تركيا باستعدائهما، ولذلك وقعت تركيا البروتوكولين الخاصين بتطبيع العلاقات وفتح الحدود مع أرمينيا بسويسرا سنة 2009[2]، والواقع أنَ أنقرة وبهذه الخطوة قد سعت إلى إعادة تشكيل توازنات في المنطقة، وإعادة النظر في المصالح الاستراتيجية، حيث تأكدت من أنَ الانحياز نحو الموقف الأذري لا يصب في مصلحتها اقليميًا، وقد تتجلى الآثار السلبية لهذه القطيعة، على علاقة تركيا بالغرب عمومًا وبالقوى الكبرى خصوصًا[3].

- **الشراكة الثلاثية:** والتي تعد ثاني أهم مبادرة طورتها أنقرة في إطار توجهاتها الجديدة، وشملت تركيا وأذربيجان وجورجيا، يمكن الاشارة إلى آلية التعاون هذه باعتبارها "تحالفًا لا رجوع فيه"، والتي بفعل نجاح قممها، تحولت رسمياً إلى اسم **" قمة الشراكة استراتيجية"** في 2012 ،عندما وقع وزراء خارجية الدول الثلاث على الوثيقة، التي التزمت فيها بالحل

---

[1] Bozdemir. **Op.Cit** .p **02.**

[2] أدت هذه الخطوة إلى استياء أذربيجان، التي أعربت عن رفضها القاطع للبروتوكولين، دون أن يتزامن ذلك مع احراز أي تقدم، على مستوى موضوع **ناغورني كاراباخ**، المتنازع عليها بين أرمينيا واذربيجان، هذا وقد شهدت العلاقات التركية - الآذرية تأزمًا عقب توقيع البيان المشار إليه، حيث سعت باكو إلى تعطيل الاتفاق المعمول به، ثم صعدت من رفضها عندما أعلن الرئيس الأذري عن **" أنَ تركيا لن يكون بوسعها الحصول على الغاز المدعم وبأسعار تفاضلية"**، وفي نفس اليوم الذي وقعت فيه تركيا البروتوكولين مع أرمينيا، وقعت أذربيجان اتفاقية مع شركة **غازبروم** الروسية، التي تتيح لها بيع 500 مليون متر مكعب من حقل غاز شاه.

[3] موسى، **مرجع سابق**، ص 135.

السلمي للفصل في النزاع الدائر في أوسيتيا الجنوبية، أبخازيا إلى جانب ناغورني كاراباخ على أساس احترام السيادة الإقليمية، سلامة وحرمة الحدود المعترف بها دوليا لأذربيجان وجورجيا على التوالي[1].

-**دبلوماسية القمم والمؤتمرات:** اتبعت تركيا أسلوب القمم والمؤتمرات تحت شعار "**القمم التركية**" بهدف ضمان الأمن والاستقرار في محيطها الاقليمي، حيث عقدت القمة الأولى للشقيقات التركية في إسطنبول سنة 1992، وكانت لحظة تأسيس وصفت بالدرامية، إذ عبر الرئيس **أوزال**، عن طموح كبير وصرح: "**إذ لم نرتكب أخطاء فإنَ القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا للأتراك**"[2]، إلاَ أنّ رؤساء الدول قد عبروا عن مخاوفهم من أن تحل أنقرة محل موسكو، ورفض بعضهم تأسيس الرابطة على أساس اللغة أو الدين، أو العرق، وكانت مداولات القمم التركية تعقد باللغة الروسية[3]، ثم عقدت القمة الثانية، وبعدها الثالثة في بشكيك سنة 1995، وشكلت هذه القمم نقطة البداية في مأسسة علاقات تركيا بدول المنطقة. وفي هذا الإطار أكد **أوزال**: "**على أنَ هذا التعاون هو منفعة متبادلة لشعوبنا والمنطقة، ويسهم في بناء السلم والاستقرار، ومن شأنه جلب الرفاهية، وخدمة المنطقة والسلام العالمي**"[4]، من جانبه ذكر الرئيس الأسبق **غول** في خطاباته، حجة "**الدولتين والأمة الواحدة**"، وتطرق إلى اللَغة والدين والتاريخ والثقافة المشتركة، وطالب بتعميق العلاقات السياسية والثقافية والتجارية، كما أيد اجتماعات القمة التي نُظمت في أنطاليا وباكو، حيث اعتبر أنَ العلاقات يجب أن تكون مبنية على الأخوة لا المصالح الوطنية[5]، إلى جانب انشاء المنظمات، عملت تركيا على استحداث آلية المؤتمرات، وذلك بتنشيط "**منتدى الاستقراروالتعاون في القوقاز**"، الذي تم تدشينه عقب الاشتباك المسلح الذي نشب عام 2008 بين روسيا وجورجيا، على خلفية قضية أوسيتيا الجنوبية، فضلًا عن الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين[6]. كذلك ومن التطورات الأخيرة، التي دعمت التعاون بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى، اعتماد أنقرة على "**مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا سيكا (CICA)**"، وخاصة بعد أنْ انتقلت الرئاسة من كازاخستان إليها، حيث تولت تركيا رئاسة المؤتمر بين عامي 2010-2012.

- **دبلوماسية براغماتية:** عندما اعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش(الأب) أنَ تركيا قد تحولت إلى نموذجًا للجمهوريات التركية، أتاح هذا الموقف الجديد تجاه آسيا الوسطى، فرصة لربط علاقات وثيقة بين الجمهوريات الناطقة بالتركية والدول الأوروبية، ونصت التعليمات في البداية التي وجهت لصانعي القرار في الجمهوريات التركية، على ضرورة تطبيق نموذج النظام السياسي التركي داخل دولهم، ثم كانت الخطوة الثانية حثهم على اقامة علاقات جيدة مع المنظمات الدولية، وفعلاً طبقت هذه التعليمات من قبل الحكام، الذين اعتقدوا أنَه إذا كان بإمكانهم الاستفادة من علاقات تركيا السياسية مع الدول الغربية، فيمكنهم الوصول إلى أهدافهم بسهولة أكبر، وتمكنت السياسة الخارجية التركية بالفعل من الاستجابة لهذه التوقعات بطريقة مناسبة، واضطلعت بوظيفة دبلوماسية بصفتها جهة فاعلة "**تفتح الباب وتدافع عن المصالح**"، بمعنى تفتح وتوفر فرص، حيث ساهمت في بناء علاقة سياسية واقتصادية بين هذه الدول الجديدة

---

[1] Seçkin Köstem .**Geopolitics, Identity And Beyond :Turkey's Renewed Interest In The Caucasus And Central Asia** , In: **Turkey's Pivot to Eurasia Geopolitics And forgein Policy In Changing World** Order. **By :Emer Ersen , (**Routledge, First Edition, June, 2019), p 116.

[2] محفوض، **مرجع سابق**، ص 246.

[3] **المكان نفسه**

[4] النعيمي، **السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية، مرجع سابق**، ص225.

[5] Efegil. **Op.Cit** .p 81.

[6] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص 119.

والدول الغربية، فتمكنت جمهوريات آسيا الوسطى على إثرها من إيصال أصواتها في مجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، كل ذلك من خلال الوساطة التركية. وفي عام 1992، أصبحت جميع الجمهوريات التركية، باستثناء كازاخستان عضوًا في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) بفضل دعم الدبلوماسية التركية[1].

3- الآليات المؤسساتية: كخطوة مهمة لإضفاء الطابع المؤسسي، على سياسة تركيا الإقليمية وتوجهها السياسي حاولت هذه الأخيرة ايجاد أرضية للتعاون المشترك والمتعدد الأطراف، من خلال إلحاق هذه الجمهوريات بمجموعة من المنظمات ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية، والتي كانت تضم رجال أعمال وسياسة وتجار حكوميين وغير حكوميين، مع نظرائهم في آسيا الوسطى، بهدف تنسيق الجهود لتحقيق أفضل تعاون اقتصادي وسياسي مع هذه الدول، بل وذهب الخطاب السياسي الجريء للقادة الأتراك، من فترة حكم **أوزال** إلى **أردوغان** لحد اقتراح إمكانية إنشاء "**اتحاد الدول التركية**" تكون له أمانة عامة، تنسق بين الدول التركية في سياساتها الخارجية، و تسهم في كتابة التاريخ المشترك، هذا وقد تجسدت مظاهر العمل المؤسساتي، في إشراف تركيا على إنشاء بنية من الهياكل الإقليمية والتي من بينها:

-**المجلس التركي:** كان التطور الأهم في علاقات تركيا مع أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، هو إنشاء مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية (المعروف أيضًا باسم المجلس التركي) في عام 2010، وكان مقره في إسطنبول، حيث اكتسب المجلس أيضًا مكانة المنظمة الدولية، منذ عقد قمته الأولى في **ألماتي** عاصمة كازاخستان في عام 2011، وتحدثت عن عدد من مجالات التعاون الهامة، وتشير وثائق المجلس إلى ضرورة التزام الدول التركية بالتعاون في قضايا الاقتصاد والأمن الإقليمي، والشراكة في المشاريع الإقليمية والعالمية، وتعميق القضايا الاجتماعية والثقافية، وتعزيز التعاون العلمي والتربوي، وتطوير المواقف المشتركة في المنظمات الدولية الأخرى، يضم المجلس التركي أيضًا **مجلس الأعمال التركي**، الذي يهدف إلى تعزيز الاستثمارات بين المستثمرين الأتراك و دول المنطقة، من خلال الجمع بين ممثلي القطاعات الخاصة، وتتفرع عن المجلس لجان ومؤسسات فرعية أخرى، **كالأكاديمية التركية الدولية** ومقرها أستانا **وصندوق التراث** ومقره في باكو[2].

-**منظمة الأمن والتعاون ECO**: التي تأسست في عام 1985، بدلاً عن منظمة التعاون الإقليمي، و ضمت كل من (تركيا وإيران وباكستان)، وتأسست أصلاً بعرض انشاء سوق إسلامية مشتركة، ونظام مصرفي إسلامي، وتقديم القروض والخبرات إلى دول الإقليم، و الملاحظ أنَ هذه المؤسسة لم تكن يومًا ذات فاعلية تذكر، إلاَ بعد تحقيق هذه الدول لاستقلالها، هذه الأخيرة التي ترددت في الانضمام إليها لاعتبارات سياسية واقتصادية، لكن وبفعل الجهود التي قامت بها تركيا، وافقت الجمهوريات على الانضمام لها، حيث انضمت أذربيجان، اوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، بينما تحصلت تركمانستان على صفة العضو الملاحظ، وتهدف هذه المؤسسة إلى جانب تمتين الروابط الثقافية والاجتماعية إلى توسيع التبادل التجاري، عبر إزالة العوائق الجمركية تدريجيًا[3]. كما عقدت هذه المنظمة سلسلة من الاجتماعات، لعل أبرزها الاجتماع الذي عقد في سنة 1992، وحضرته سبعة دول ناقشت فيه منح الأولوية لتنمية البنى التحتية، ولاسيما مد شبكة المواصلات بين الدول الأعضاء.

---

[1] Akyurt. **Op.Cit** .p 47.

[2] Köstem .**Op.Cit .** p 115.

[3] البياتي، **مرجع سابق**، ص90.

-منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ECBS: تحاول تركيا أنْ تصبح محورًا اقتصاديًا وسياسيًا مميزًا، ليس فقط مع الجمهوريات، بل أيضًا مع أغلب الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، لذلك أسست اتفاق الدول الإحدى عشر، تحت مسمى منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، بهدف انشاء تعاون اقتصادي تجاري تقني على مستوى عالي، ولتسهيل الانتقال الحر للبضائع والخدمات، في منطقة جغرافية واسعة يبلغ تعداد سكانها 330 مليون نسمة[1]، وبعد أنْ أنشئت هذه المنظمة في عام 1992، عقدت أول اجتماعاتها في إسطنبول، وضمت عضويتها في البداية كُل من تركيا، روسيا، أوكرانيا، اليونان، ألبانيا، بلغاريا، جورجيا، مولدافيا، ثم أدمجت تركيا دول آسيا الوسطى في المنظمة، رغم كونها لاتعد من الدول المطلة عليه، وخاصة كازاخستان تركمانستان، قيرغيزستان، أوزباكستان، طاجيكستان[2]، وجاءت هذه الخطوة بغرض جعل حوض البحر الأسود، بحرًا للسلام و التنافس الاقتصادي، وحققت تركيا من خلال هذا الضم، نجاحًا ملحوظًا في تطوير العلاقات الاقتصادية، و يرى بعض المراقبين أنَ تبرير أنقرة لتفعيل هذه الآليات، يندرج كمحاولة تركية لفرض حالة من التوازن، ضمن ردود الفعل، على الجهود الإيرانية المماثلة التي أصدرتها في نفس السياق، فردًا على إعادة بعث منظمة التعاون الاقتصادي لدول بحر قزوين، ومنحها بعدًا أيديولوجيًا، دعت تركيا في 1992، إلى عقد مؤتمرات الدول الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى والقوقاز، وردًا على إطلاق إيران لمشروع التعاون للدول المطلة على بحر قزوين وإنشاء منظمة بحر قزوين، سارعت تركيا إلى إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأسود.[3]

-منظمة المؤتمر الإسلامي: أدركت تركيا، أهمية الاعتماد على المنظمات الإقليمية، في تعزيز أمن واستقرار محيطها الإقليمي، ورغم عضويتها في المؤسسات الغربية، إلاَ أنَها اعتمدت على مؤسسة المؤتمر الإسلامي، نظرًا لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، خاصة بعد غزو العراق وأفغانستان، وبرز اهتمامها في رغبتها لانتخاب أمين عام للمنظمة ذو أصول تركية، وهو ما تحقق مع تعين **إكمال الدين إحسان أوغلو**، الذي حمل ذهنية قريبة جدًا من حزب العدالة والتنمية[4].

-منظمة تيكا TIKA: تأسست الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية في عام 1992، وكانت واحدة من أهم شركات وأدوات السياسة الخارجية التي ابتكرتها أنقرة لزيادة نفوذها في منطقة أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، و بمرور الوقت تحولت أيضًا إلى ملف ومصدر مهم لتوليد القوة الناعمة لتركيا، عبر إعادة توجيه المنطقة فكريًا وماديًا، تماشيًا مع التحول في أولويات السياسة الخارجية التركية. في البداية أنشئت (TIKA) كمنظمة فنية مساعدة تابعة لوزارة الخارجية، وكانت كيانًا يهدف إلى تقديم المساعدة الإنمائية (التقنية والمالية) لهذه البلدان، مع ضمان التنسيق بين تركيا والجمهوريات التركية، في مجالات (الاقتصاد والتعليم والثقافة والفنون، والتاريخ والبحث و اللغة والأبجدية و الاثنوغرافيا، والسياحة والإدارة والعدالة والأمن، والاتصال والبيئة والعلوم والتكنولوجيا)، ثم الحقت سنة 1999برئاسة الوزراء التركية، ووفقًا للأرقام الصادرة عن معهد الإحصاء التركي(TURKSTAT)، و هيئة تخطيط الدولة التركية، فقد بلغت التدفقات الرسمية من تركيا إلى دول بحر قزوين حوالي 3.8 مليار دولار نهاية عام 2003، خصصت **TIKA** منها 98 مليون دولار في شكل مساعدة فنية للدول الشريكة، بينما ذهب 47٪ من مساعداتها إلى كازاخستان، و 13٪ لأذربيجان و 9.4٪ إلى تركمانستان.

---

[1] النعيمي، **السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية، مرجع سابق**، ص 229.

[2] البياتي، **مرجع سابق**، ص 91.

[3] جفال، **مرجع سابق**، ص 65.

[4] نور الدين، **مرجع سابق**، ص141.

وفي عام 2007 بلغ إجمالي المساعدات المالية نحو 218 مليون دولار، كان نصيب آسيا الوسطى حوالي 37٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية لتركيا، وفي نفس العام، كانت حصة القوقاز قد قدرت بحوالي 7.4٪، ثم وفي عام2009 ساهمت تركيا 53٪ من مساعدات التنمية الرسمية (ODA)، خصص منها (665 مليون دولار أمريكي)، أي أنَ ما يزيد عن نصف المساعدات الإنمائية الرسمية، خصصت لآسيا الوسطى والقوقاز فقط[1]، وكانت قيرغيزستان وكازاخستان من بين أكبر المتلقين للمساعدات التركية، حيث بلغت 67.72 و62.53 مليون دولار أمريكي على التوالي. وبعد الفوز الثاني لحزب العدالة والتنمية سنة 2008، ازداد نصيب القوقاز على حساب منطقة آسيا الوسطى، حيث تقلصت المساعدة الإنمائية الرسمية إليها بشكل كبير، وصلت فيه إلى 22.4٪ في 2012، ثم إلى 4.8٪ في 2015، ثم إلى 1.4٪ في ،2016 بينما استقبل القوقاز حوالي 25.1 ٪ في 2012، ثم 32 ٪ في 2015، بعدها 33٪ في 2010[2].

يذكر الدكتور **بولنت أراس: " أنَه من خلال تيكا، قدمت تركيا المساعدة الفنية، لدول آسيا الوسطى منذ استقلالها، ولم ينمو دور تيكا، إلَا تحت رعاية رؤية تركيا للسياسةالخارجية الجديدة"**[3]، حيث يرعى صندوق تيكا مشاريع في تطوير البنية التحتية الاقتصادية والصناعية، وقطاعي الصحة والتعليم، والتعاون الأكاديمي بين الجامعات التركية والأوروبية الآسيوية، وبرامج التدريب الداخلي التركي، لطلاب جامعات آسيا الوسطى والقوقاز، وبرامج نشر وتعليم اللغة التركية، وتعزيز الأعمال والتجارة.

-غرفة التجارة والصناعة: أنشئت هذه الغرفة سنة 1991، وبالتعاون مع إيران وباكستان، والتي انضمت إليها أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، طاجيكستان، أوزبكستان، وقرغيزستان، وكانت تركيا تؤكد خلال اجتماعات الجمعية العامة، على أن تحويل الغرفة إلى إطار مؤسساتي فعال، يساعد على إطلاق تجربة تكاملية إقليمية واعدة، عبر البدء بتشجيع التبادل التجاري المشترك، كرفع الحواجز غير الجمركية، والسماح بحرية تنقل البضائع والأشخاص.

4- **الآليات الثقافية أو (الدبلوماسية الثقافية):** لجأت إليها تركيا كأداة لإعادة تأسيس العلاقات، مع جيرانها والحصول على القبول فيها، ففي التسعينيات استخدمت تركيا عدة أدوات، يمكن اعتبارها أدوات قوة ناعمة، دون أنْ يتم الاعتراف بهم رسمياً، لكن وفي بداية الألفية الجديدة، تم التعبير بوضوح عن القوة الناعمة، في خطابات المسؤولين الحكوميين الأتراك، بعد أن تحولت أهداف سياسة تركيا الأكبر، إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية، لتكثيفها روابطها السياسية والاقتصادية، وتحقيق ميزة مطلقة مقابل منافسيها. ولتحقيق هذه الأهداف، تم استخدام أدوات مماثلة نسبيًا[4]، ركزت فيها تركيا على استخدام البعد الهوياتي في محيطها الجغرافي، وخاصة تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، لاسيما وأنَ معظم سكانها ينحدرون من عرقية تركية، ويتحدث معظمهم اللَغة التركية[5]، ومن أهم المؤسسات والآليات الثقافية التي أنشئت لهذا الغرض:

---

[1] Akyurt. **Op.Cit** .p **47.**

[2] Köstem. **Op.cit.** p 121.

[3] Akyur**. Op.Cit**. p 54.

[4] Meliha benli Altunışık**. Turkey's Soft Power in a Comparative Context**: the south Caucasus and the Middle East (TESEV Foreign Policy Programme) p 175. http//: https://rb.gy/0rgyjx Acced On : 05/11/2019.

[5] باستثناء طاجيكستان التي يتحدث مواطنوها اللغة الفارسية.

-**مؤسسة الثقافة والفنون المشترك TURKSOY:** انشأتها تركيا في عام 1993، والتي ضمت أذربيجان، تركمانستان وبعض الدول الناطقة بالتركية، لتحسين العلاقات الثقافية بين تركيا وأذربيجان ودول آسيا الوسطى، تحت هدف تطوير التعاون في المجالات الثقافية والتراثية وحماية القيم المشتركة[1]، إلى جانب قيادة الدول للتعاون في مجالات الثقافة والفن.

-**منظمة الوكالة التركية التعاونية الدولية:** اعتمدت تركيا في هذه المؤسسة على عنصر اللغة، حيث ساهمت في وضع أبجدية مشتركة، أطلق عليها اسم الأبجدية التركية، كلغة مشتركة بين الشعوب، حيث غيرت من أبجديات السلافية إلى الأبجدية اللاتينية التركية، التي جرى تعميمها في كامل تركيا وباقي الدول، ويجدر الإشارة إلى اعتماد القمم التركية على اللغة التركية كلغة تداول.

-**الدبلوماسية العامة أو الشعبية:** فإلى جانب تشغيل قنوات تلفزيونية، مرتبطة بالأقمار الصناعية TURK SAT، تبث برامج تثقيفية، تعليمية، دينية، باللغة التركية منذ 1994 لإيصال الثقافة التركية إلى شعوب آسيا الوسطى، اعتمدت تركيا أيضًا على المجال الصحفي والاعلامي، حيث قامت بإنشاء بعض الصحف والمجلات كصحيفة الزمان، ومجلة الدراسات الأورو-الآسيوية، ثم أسست اتحاد كتاب العالم التركي، ومنظمة العالم التركي للثقافة والتعليم.

-**المؤتمرات الدولية:** كمؤتمر أتاتورك الدولي والذي يعقد بشكل سنوي، ويعد أحد أهم الجسور الثقافية في مجال بعث اللغة والأدب والشعر التركي، إلى جانب مركز أبحاث أتاتورك، الذي يلعب دورًا هامًا في بعث الحركة القومية التركية.

-**افتتاح المراكز الثقافية التركية:** في عام 2007 قررت أنقرة إنشاء المراكز الثقافية التركية في آسيا الوسطى، فقامت بفتح "**معهد يونس إمرة** " في آسيا الوسطى وجميع أنحاء العالم، وكان الهدف من وراء إنشائه موازنة تأثير مدارس غولن، والترويج للغة التركية والأدب والتاريخ والثقافة والفن، وتم إنشاء هذه المراكز وفقًا للمعايير العالمية المتفق حولها في افتتاح وتشييد المراكز الثقافية كنموذج معهد **جوته**، والمجلس الثقافي البريطاني، ومعهد **سرفانتس**، ومؤسسات ثقافية أخرى[2].

-**إنشاء المعاهد والجامعات:** وفي إطار التعاون في العلوم والتكنولوجية، أنشأت تركيا جامعتين في المنطقة، جامعة **هوكا أحمد يسيفي** الدولية التركية الكازاخية في كازاخستان، وجامعة **ماناس** في قيرغيزستان، وتدعم تركيا هاتين الجامعتين من الناحيتين الأكاديمية والمالية، من أجل إدخال الثقافة واللّغة والفن التركي، في أوساط الشباب، حيث قدمت أنقرة المنح الدراسية للطلاب للدراسة في الجامعات والمدارس التركية، التي وصل عددها إلى ما يقرب عشرة آلاف منحة تعليمية، في إطار (**مشروع المنح الدراسية الكبرى**)، ونظمت وزارة الخارجية التركية دورات تدريبية، للدبلوماسيين ورجال الأعمال في المنطقة، لكن يبقى مشروع (**العشرة آلاف طالب**)، الذي لايزال قائمًا حتى الآن، أهم مشروع لدعم التعليم في تلك الدول، وإنشاء جيل يميل إلى تركيا، ونخبة مرتبطة معها، وقد اعتمدت تركيا أيضًا على إبرام العديد من اتفاقيات وبروتوكولات التعاون الثنائية في المجالات الثقافية والعلمية، والتي ساهمت في إنشاء العديد من المدارس التركية التابعة لوزارة التعليم الوطني، أو التي تديرها مؤسسات خاصة في جمهوريات آسيا الوسطى.[3]

-**مجلس الشورى الإسلامي:** حاولت تركيا استغلال البعد الديني، لربط هذه الدول مع بعضها البعض في الفضاء تركي جديد، حيث انشئت المجلس الإسلامي الأوراسي أو مجلس الشورى، الذي أصبح يعقد سنويًا، و الذي لعب دورًا

---

[1] البياتي، **مرجع سابق**، ص ص96،97.

[2]Vahram Ter-Matevosyan. **Turkey in Georgia: pursuing the "soft power politics" in:** Ansgar Jödicke, Kornely Kakachia. **Religion and Soft Power in South Caucasus: Policy Perspective.** (Tblisi: Georgian Institute of Politics. 2017).p37.

[3] ومنها: اتفاقية التعاون التركي/ القرغيزي 1991، وبروتوكول التعاون الثنائي التركي/ الاوزباكي في مجالات التعليم الابتدائي سنة1992، واتفاق التعاون بين وزارة التربية التركية ومؤسسة التعليم الديني في تركمانستان سنة1991.

حاسم في إحياء الإسلام السني في الدول، التي تعد تقليديًا ذات الأغلبية الشيعية، و أدت جهود المجلس، إلى أنْ يبرز التأثير الديني التركي، أكثر في أذربيجان منه مقارنة بالدول الأخرى، بسبب تاريخها وقربها الجغرافي واللغوي والثقافي، كما قام هذا المجلس بإنشاء مجموعة من المساجد في هذه الدول، وبطباعة وتوزيع الكتب الدينية، التي تم إرسالها إلى الإدارات الدينية المحلية، وكلفت تركيا 68 من رجال الدين الالتزام بالعمل في المنطقة[1].

-**رئاسة الشؤون الدينية التركية:** والمعروفة باسم diyanet، أنشئت سنة 1924 بقرار من أتاتورك، وتعتبر إلى اليوم الجهة الرسمية التركية، المسؤولة عن إدارة الشؤون الإسلامية في تركيا، أما خارجها فتجمعها اتفاقات رسمية، مع حكومات بلدان آسيا الوسطى وبحر قزوين، حيث تعمل كمراقب لشؤون المسلمين السنة داخل هذه البلدان، فدمجت هذه المؤسسة في قائمة الهياكل الدينية المتعاونة مع جامعة باكو، ومع مجلس مسلمي القوقاز.

-**استخدام الجمعيات الأهلية الخيرية:** اعتبرت من أهم أدرع السياسة الخارجية التركية، واعتبرتها الحكومة كأدوات للقوة الناعمة التركية في العالم الإسلامي، والتي تسهر على تكريس مفاهيم الروابط الدينية والحضارية أهمها:

- **حركة فتح الله غولن**: والمعروفة أيضا باسم "**خدمة**"، أنشئها فتح الله غولن، وتعد المثال الأكثر وضوحًا عن الاستخدام النشط والناجح، للروابط الاجتماعية والثقافية في تركيا، من قبل شبكة دينية تركز عملها على التعليم والمشاريع الإنسانية، وتعد من أكبر المؤسسات الأهلية ذات النشاط الدولي، إذ تحتوي الحركة على عدد كبير من الكوادر الموزعة على أزيد من 160 دولة، يقومون بإدارة أزيد من 1500 مرفق تعليمي إسلامي، وتحظى الحركة بالدعم، من قبل الجالية التركية الإسلامية في آسيا وأوروبا. وتعد هذه المؤسسة ركيزة أساسية للسياسة الخارجية، التي صاغها إبراهيم كالين[2]، التي ركزت على التوسع الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والثقافي، المتزايد للعلاقات والاتصالات الشخصية في الجمهوريات الناطقة بالتركية، تختلف **حركة غولن** عن باقي الحركات التركية، وتعد جد نشطة في المجال الاجتماعي، وخاصة في مجال التعليم والإعلام، يدير أعضاؤها وسائل إعلام قوية بالإضافة إلى شبكة من المدارس الخاصة والمؤسسات التعليمية في جميع أنحاء البلاد[3]، وبذلك نقلت صورة إيجابية لها كشريك موثوق ومفيد ومهتم، قبل أنْ يلاحقها الرئيس أردوغان بتهمة التواطؤ في الانقلاب العسكري في تركيا 2015 .

- **حركة سليمان سيلار Süleymancılar**: أو سليمان جيلار أو السليمانية، هي حركة إسلامية سميت بهذا الاسم نسبة إلى حلمي توناهان، برزت في أوائل التسعينات، وقد قدر أنَه هناك حوالي مليون عضو منها في تركيا، إلى جانب وجود فروع أخرى في ألمانيا والولايات المتحدة، وتعمل الحركة على إعداد الدورات التكوينية أو التدريبية، خاصة التي تستهدف المسلمين السنة في أذربيجان، تركمانستان، أوزبكستان.

- **مؤسسة ضياء الهدى Mahmud Ziya Hudayi Fondation**: هي منظمة غير حكومية تأسست في سنة 1985، تتولى تقديم الخدمات الخيرية، في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية والانسانية، كما تعمل على تلبية الاحتياجات الروحية والمادية، للطلاب الأجانب في أكثر من 40 دولة، من خلال المساهمة في المشاريع المختلفة في كل من

---

[1] - Efegil. **Op.Cit** .p 79.

[2] سياسي تركي شغل منصب مساعد الأمين العام لرئاسة الجمهورية التركية في 2015، إلى جانب عدة مناصب أخرى منها مستشار لرجب طيب أردوغان، خلال رئاسته لمجلس الوزراء التركي، والمتحدث باسم الرئاسة التركية، وعضو في حزب العدالة والتنمية.

[3] Bayram Balci .**The Gülen Movement and Turkish Soft Power in the South Caucasus and the Middle East in**: Working Group.**The Great Game in West Asia.**(Center for International and Regional Studies .Georgetown University in: Qatar Summary Report No(17) .2017).p 15.

تركيا والعالم الاسلامي، وبالرغم من أنَ البعض يعتقد أنَها ذات تأثير محدود وأقل من سابقاتها، إلاَ أنَها استطاعت أنْ تفتح شبكة مدارس دينية تستقطب الشباب من المسلمين السنة[1].

5- الآليات الاقتصادية: نظرًا لأهمية الطاقة في الاقتصاد التركي، فقد تم استخدامها كوسيلة أو أداة لتعزيز أهداف السياسة الخارجية، ضمن مفهومي التسييس والأمننة، مثلما اشارت إليهما مدرسة كوبنهاغن، حيث يوظف موضوع **"أمننة"** الطاقة عندما يُنظر إليها على أنَها قضية عاجلة، ويمكن اتخاذ تدابير استثنائية لمعالجة ما يعتبر تهديد وجودي لها، بينما يأتي مفهوم "تسييس" الطاقة عندما ينظر إلى قضية الطاقة على أنَها مهمة ولكنها لا تشكل تهديدًا وجوديًا، وبالتالي يمكن معالجته من خلال الإجراءات السياسية العادية، في الحالة التركية، أدى الاعتماد المفرط على واردات الغاز الروسي إلى أمننة قضايا الطاقة[2]، ولذلك وللاعتبارات السابقة الذكر، لجأت أنقرة إلى تفعيل توليفة من الآليات المالية والتجارية، لتحقيق الأبعاد والاعتبارات الاقتصادية، التي رسمتها الحكومة التركية لضمان أمنها الطاقوي، إلى جانب القضاء على منافسيها المحتملين. والتي كان من أبرزها:

-القروض المالية: لجأت تركيا إلى أسلوب المساعدات والمنح والقروض المالية، حيث وعد الرئيس ديميريل في عام 1994، بتوفير 1.1 مليار دولار من المساعدات المالية لدول المنطقة، ثم استخدمت المؤسساتية المالية، فأنشئت مؤسسة تيكا، ومؤسسة ترك صوري في العام نفسه، وبنك التصدير التركي Eximbank، حيث قدمت تركيا إلى كازاخستان لوحدها، قرضًا بقيمة 300 مليون دولار، فيما عجزت باقي الدول الأخرى عن الايفاء بها.

-الاستثمارات النفطية: كان من نتائج إعلان الرئيس **أوزال** إزالة الحواجز الاقتصادية، بين هذه الجمهوريات في قمة الدول التركية لسنة 1992، أنْ دخلت تركيا في علاقات ثنائية مع هذه الجمهوريات، استثمر من خلالها ما يقرب من ألف شركة تركية مسجلة معظمها من الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي ركزت أغلب استثماراتها الريادية في قطاع المنسوجات، والمواد الغذائية، والبنوك، وقطاع السياحة، وتبقى الطاقة أهم قطاع نال اهتمام المستثمرين الأتراك، حيث بلغ حجم الاستثمارات النفطية في سنة 1996 إلى حوالي 1.2 مليار دولار، تم تنفيذ معظمها في تركمانستان وأوزبكستان، بينما جاءت كازاخستان في مقدمة هذه الدول، حيث احتلت التواجد تركيا فيها في المرتبة الثالثة، بعد الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث تم ابرام بروتوكول لتطوير أربعة حقول نفطية بين كازاخستان وشركة Disler Burosu Birlesmis Muhen، وفي 1992 تم توقيع اتفاقية اقتصادية لبناء 17محطة قوة حرارية Turk Petrol Anomim Ortak Ligit ، بالاشتراك مع مشروع شركة النفط الوطنية التي أنجزت في 1992 خمسة حقول نفطية، كذلك وقعت تركيا مع أذربيجان اتفاقية من خلال شركة النفط TPAO في 1993[3]. ولكن مع مرور الوقت، انخفض حجم الاستثمار التركي وغادرت الشركة التركية سوق كازاخستان، بسبب الشركات الغربية (الأوروبية والأمريكية) لأنَ الشركات التركية الصغيرة لا تستطيع منافسة هذه الشركات النفطية العملاقة.

-مد الأنابيب النفطية: تركز تركيا على اتباع استراتيجية **"تركيا كوسيط لوجستي"** في مجال الطاقة، حيث وفي اطار هذه الآلية، تقدم نفسها كعميل أساسي للدول الأوروبية، وكدولة ضامنة لسلامة الأمن الطاقوي الغربي، كونها تتوفر على شروطْ اقتصادية وأمنية ملائمة، واشتمالها على بنية تحتية أفضل مقارنة بالمسارات الأخرى[4]، وتعزيزًا لدورها كوسيط

---

[1]. Aliyv .**Op.Cit**. pp 45, 46.

[2]Balci.**Op.Cit**.p 16.

[3] النعيمي، **السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية، مرجع سابق**، ص ص 226، 227.

[4] فمثلا مشروع الشمال والجنوب، الذي يبدأ من بحر قزوين ويمر بتركمانستان وأفغانستان وإيران وقطر والامارات وينتهي في الهند، يواجه مشاكل بيئية وتجارية خطيرة ترتبط بالدول المشاركة فيه.

مهم في قطاع الطاقة العالمي، فإنَ السياسة الخارجية التركية، تتحرك في اتجاهات عديدة، وتبقى آسيا الوسطى وبحر قزوين بما تمتلكه من ثروات، قِبْلَةُ تركيا المفضلة، في سعيها لفرض معادلة طاقوية جديدة، توازن بين مصالحها الاستراتيجية، ومصالح حلفائها، وفي هذا الاطار أكد رئيس الوزراء التركي سنة 2009:**" أنَ بلاده حريصة على المساهمة في حفظ أمن الطاقة الأوروبي، واعتبرأنَ خطوط أنابيب الطاقة، يجب أن لا تكتفي بنقل الغازوالنفط فقط، بل يجب أن تؤدي وظيفة حفظ الأمن والاستقرار أيضًا"**.[1] وتدعم تركيا إنشاء خطين:

الخط الأول "خط BTC": عهد إلى شركة النفط Tapo [2] مشروع إنشاء ومد خط **باكو- تبليسي- جيهان** BTC كمشروع استراتيجي، بعد أنْ شكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا، إلى جسر وممر للطاقة بين الشرق والغرب، حيث يبدأ الخط من منطقة سنجق شمالاً على ساحل بحر قزوين، بالقرب من العاصمة الآذرية باكو، وتشكل حقول النفط الموجودة في مناطق **أذري وتشيراغ وكوناشلي** (ACG)، المصادر الأساسية التي تغذي الخط بفضل ما تحتوي عليه من مخزون يبلغ نحو 60 مليون طن، ثم يتجه إلى الحدود الجورجية على طول 468كم، ومن جنوب العاصمة الجورجية، تبليسي، يسير جنوب الحدود التركية بطول 225 كم، ثم يقطع مدينتي سيواس ثم فوزان، وأخيرًا ميناء جيهان التركي على خليج الإسكندرونة في البحر المتوسط على مسافة 1.37 كم، وبذلك يبلغ طول الخط الاجمالي حوالي 1730 كم.[3] وتمشيًا مع اتفاقية عام 1996 التي نصت على أنْ ينقل الخط ما يصل إلى 16 مليار متر مكعب كل سنة وعلى مدار 25 عامًا[4]، ويتوقع الخبراء أنَ هذا الخط سوف يحقق فوائد ضخمة لتركيا في المجالين الاقتصادي والاستراتيجي، حيث سيزود تركيا بالنفط لمدة 40 عامًا، مما يحقق دخلاً مستمرًا للخزينة التركية، في حدود 20 تريليون ليرة تركية هذا من ناحية[5]، وتعول تركيا على ازدياد أهمية الخط بعد توسيعه، ليضم دولاً أخرى من آسيا الوسطى، خاصة حقول نفط كازاخستان، من ناحية أخرى، يشكل هذا الممر حجر الأساس" للشراكة الاستراتيجية الثلاثية بين أذربيجان وجورجيا وتركيا، والأداة الجيواستراتيجية التي وظفتها تركيا، ومن ورائها الولايات المتحدة، لثني منافسيها المؤكدين أو المحتملين روسيا / الصين/ إيران، عن شغل أية مواقع حساسة في لعبة نقل الطاقة إلى الأسواق العالمية[6]، هذا إلى جانب قدرته على التخلص من الاكتظاظ الكبير على المضايق التي يتجاوز المرور بها، إذ يعد خط مرور خالي من التهديدات الايكولوجية التي تندد بها تركيا.

الخط الثاني "خط TCP": بعد ضمان أمن الطاقة التركي، برزت مسألة جديدة تتماشى، ورؤية أنقرة لسياستها الخارجية في علاقاتها مع الدول الغربية، وهي تأمين احتياجاتها واحتياجات حلفائها من الغاز الطبيعي، لذلك ركزت تركيا على استحداث خط غاز جديد ينافس مشروع **Blue Stream** أو المجرى الأزرق الروسي، عبر انشاء خط أنابيب ينقل الغاز الطبيعي، من بحر قزوين وتحديدًا من تركمانستان و أذربيجان بعد ربطهم مع بعضها البعض للوصول إلى السوق

---

[1] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص 119.

[2] تم بناؤه من قبل اتحاد مكون من 11 شركة، منها شركة British Petroleum، وشركة Unocal الأمريكية، وشركة النفط الوطنية التركية، لإحضار مصدر نفطي غير شرق أوسطي إلى الغرب.

[3] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص120.

[4] Winrow. **Op.Cit**. pp 07،08.

[5] النعيمي، **مرجع سابق، ص ص** 226، 227.

[6] Köstem .**Op.Cit.** p118.

التركية، وقد تلقى **TCP** دعم الولايات المتحدة الأمريكية، لأنّه سيتجاوز روسيا وإيران الخصمين المحتملين، وأعداء المصالح الأمريكية في المنطقة[1].

كما قد يعزز مشروع "**القرن الاستراتيجي**" دور تركيا اللوجستي، في نقل وربط الطاقة بين آسيا و أوروبا، والذي أطلقته أنقرة تحت مسمى **Med Stream Project** بتكلفة تزيد عن 12 مليار دولار، ويربط البحار الأربعة (قزوين، المتوسط، البحر الأسود، البحر الأحمر)، و يفضي هذا المشروع إلى ربط منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين بمنطقة الشرق الأوسط، ضمن رؤية تركية لدورها المحوري في قطاع الطاقة، الممتد من الصين شرقًا إلى أوروبا غربًا، ومن تركيا شمالاً إلى الهند جنوبًا، ويتضمن هذا المشروع أفكارًا لإنشاء وربط أنابيب الغاز والنفط[2].

-المبادلات التجارية النفطية: أدركت تركيا أنّ خلق تعاون اقتصادي مع دول آسيا الوسطى قد أصبح مسألة حتمية، لما سيحقق لها من مصالح سياسية واقتصادية، حيث عبر الرئيس الأسبق "**أوزال**" عن هذا الطرح بقوله: "**إنّ هذا التعاون هو ضمان لمنفعة الطرفين، ومن شأنه جلب الرفاهية والاستقرار، وخدمة المنطقة والسلم العالمي**"[3]. بعدها تطورت العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المنطقة، وقدمت تركيا على إثرها بعض الامتيازات لأذربيجان، التي حصلت على تسهيلات ائتمانية وصلت إلى 250مليون دولار للتبادل التجاري، ثم اتبعتها تركيا بقرار تخفيض نسبة الضرائب على التجارة مع تلك الدول، لكنها لم تحقق خطوات كبيرة مقابلة بالعلاقات بين تركيا والمناطق والأقاليم الأخرى كروسيا مثلاً، وبقي النفط المصدر الرئيسي، أو المحرك المركزي، حيث يمثل العامل الأبرز في قيم التبادل، إذ بلغت قيمة الصادرات التركية إلى الجمهوريات حوالي 14.9 مليون دولار عام 2005، ثم ارتفعت القيمة إلى 3922مليون دولار سنة 2010، بينما بلغت الواردات التركية من تلك الجمهوريات 1267 مليون دولار سنة 2005، فيما بلغت قيمتها 4615 مليون دولار سنة 2010، وتظهر هذه الاحصائيات اختلال في الميزان التجاري التركي، نظرًا لاعتمادها المطلق على النفط والغاز القادم من تلك المنطقة بشكل رئيسي[4].

6-الآليات العسكرية: حاولت تركيا استخدام تحالفها الاستراتيجي مع الو. م. أ، كفرصة لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة، التي أصبحت تنظر إليها على أنّها منطقة نفوذ، لتحقيق توسعها الاستراتيجي، أو لضمان بقاء عدوها التقليدي، تحت سيطرة هياكلها الأمنية بشكل خاص والغربية بشكل عام، ولذلك لم تتردد أنقرة في تقديم دعم واسع، للخطط الأمنية إما بشكل مباشر، أومن خلال وساطة برنامج حلف الناتو، كبرنامج الشراكة من أجل السلام**PFP** ، ومشروع الدرع الصاروخية.

-الشراكة من أجل السلام: حيث تم تأسيس مركز تدريب، الشراكة من أجل السلام التابع لحلف الناتو في أنقرة في عام 1994، وكان أغلب المنتسبين إلى المشروع من العساكر المحليين، الذين قد تلقوا التدريبات في كل المركز والأكاديميات العسكرية التركية. كما دافعت تركيا بشدة على فكرة توسيع المشروع، ليضم الدائرة الآسيوية، حيث كرست جهودها لإقامة اتصالات وثيقة خاصة مع أوزباكستان، أذربيجان، وجورجيا في المجال العسكري، حتى تنخرط بشكل كبير في برنامج الشراكة من أجل السلام التابعة لحلف الناتو، ويولي الحكام الأتراك أهمية لدعم هذه الدول نظرًا لارتباطها بالأمن الطاقوي التركي، حيث تعد كل واحدة منها إما دولة عبور أو دولة مصدرة للنفط والغاز، فمثلا قدمت تركيا 3،3 مليار

[1] Uslu. **Op.Cit.** p179.

[2] عبد الفتاح، **مرجع سابق**.ص121

[3] البياتي، **مرجع سابق**، ص89.

[4] محفوض، **مرجع سابق**، ص 270.

دولار مساعدات عسكرية لأوزبكستان بين عامي 2002 و 2004، وألحقتها بتدريبات عسكرية ضد الإرهاب للمسؤولين الأوزبكيين، مع منح المزيد من المعدات العسكرية للسلطات الأوزبكية.

أما بالنسبة لأذربيجان، التي تعد واحدة من أهم الدول في مشروع خط أنابيب باكو-جيهان، والتي تربطها علاقات عرقية وثقافية وثيقة مع تركيا، فإنَ أنقرة وللأسباب السابقة، لم تبخل عليها بتقديم الدعم العسكري، واللوجيستي، حيث أعلنت تركيا أيضًا في 1997 عن ضرورة وضع إعلان مشترك، بشأن تعميق التعاون الاستراتيجي معها، والذي أفضى إلى توقيع اتفاقيات المساعدة العسكرية والتعاون بين الطرفين، كما دعا الرئيسان إلى تكوين شراكة استراتيجية في شتاء عام 2001. وكان من الواضح أنَ مثل هذه الشراكة، أصبحت تتضمن منح الدعم والتأييد التركي لأذربيجان، في خلافاتها التقليدية مع أرمينيا وإيران، خاصة فيما يتعلق بتقسيم موارد بحر قزوين بين الدول المطلة على البحر.

أما بالنسبة لجورجيا، وفيما يتعلق بالمجال العسكري دائمًا، فقد قدمت لها تركيا الدعم، عبر إقامة تعاون عسكري معها، وخاصة في مجال التدريب ونظم الدعم اللوجيستي، حيث أرسلت أنقرة قواتها إلى جورجيا لمواجهة الصراعات الإقليمية، في عام 1988، وحاولت تطوير منظومتها العسكرية، لتحل محل البنى العسكرية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي، وكان الطرفان قد وقعا اتفاقًا عسكريًا في 1999، يُمكن الطائرات الحربية التركية من استخدام القاعدة العسكرية الجورجية في Marneuli انطلاقًا من شهر مارس 2000[1]، وهي نفس السنة التي قدمت فيها تركيا وجورجيا مبادرة مشتركة لإقامة حلف جنوب القوقاز، مع إمكانية انضمام روسيا والولايات المتحدة، من أجل تنظيم الأمن والاستقرار وضبط النزاعات الأهلية، لكن المشروع لم يكتمل لأنَ الروس لم يتحمسوا له، كما أنَه لم يسْلم من تأثير النزاعات الأهلية، وخاصة النزاع في إقليم **كاراباخ**، وعلى الرغم من أنَ تركيا تقدم المساعدة لأذربيجان وجورجيا، في المجال العسكري لتعزيز قوتهما، في مقاومة التهديدات الداخلية والخارجية، إلَا أنَها لا تريد الالتزام الكامل بالدفاع عنهما، حيث أنَ مثل هذا الالتزام قد يتسبب لها في مواجهة مسلحة مع روسيا على المدى الطويل[2]. كما لا يمكن الحديث عن الإجراءات الأمنية التركية في منطقة بحر قزوين، دون الاشارة إلى الترتيبات الأمنية التي طالت باقي الدول، فقد وقعت كازاخستان وتركيا على اتفاقية تعاون، مؤيدة للتعاون بين قواتهما البحرية والقوات الجوية، وكذلك لتدريب الطلاب الكازاخستانيين في المدارس العسكرية التركية في عام 2002، كما عززت من مساعدتها العسكرية لتركمانستان وقيرغيزستان[3].

ب-الدرع الصاروخي: أعلنت تركيا قبولها العلني الانخراط، في مشروع الدرع الصاروخية لحلف الناتو، الذي كانت قد وافقت عليه مبدئيًا، لكنها تحفظت على تسمية الدول التي يستهدفها، حيث كان من المفروض أنْ تكون المرحلة الأولى منه عملية تنصيب صواريخ على سفن في شرق المتوسط، على أنْ تكون أجهزة الرادار والإنذار المبكر، متمركزة على الأراضي التركية، ويعقب ذلك تنصيب صواريخ باتريوت في تركيا، وهي الخطوات التي رفضتها روسيا بعد أنْ أعلنت على تنصيب نظم الدفاع الصاروخية في آسيا الوسطى وأطراف أوروبا[4].

الفرع الثالث: عراقيل تنفيذ الاستراتيجية التركية في منطقة حوض قزوين

على الرغم من أنَ هدف السياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى، قد كان محددًا بإنشاء منصة تكامل تحت عنوان" قمة الجمهوريات التركية"، على غرار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، والاتحاد الاوروبي، إلا انَ

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 265-266.

[2] Uslu, **Op.Cit**.p174.

[3] Efegil, **Op.Cit**.p 80.

[4] محفوض، **مرجع سابق**، ص 270.

هذه النوايا لم تجذب الكثير من المؤيدين، بل أسست لبروز عدة عناصر تحد من فاعلية الدور التركي في منطقة بحر قزوين، والتي يمكن تقسيمها إلى عراقيل داخلية مرتبطة بحجم امكانيات وقدرات تركيا كفاعل إقليمي، أو محددات اقليمية مرتبطة بانخراط منافسين اقليميين أو دوليين، في اللعبة الكبرى في منطقة بحر قزوين.

1- **عراقيل داخلية:** رغم كل الجهود التي قامت بها تركيا من أجل أن تتحول إلى قوة إقليمية، كانت هناك قيود داخلية على خطط تركيا المفرطة الحماس تجاه آسيا الوسطى، مما أدى في النهاية إلى فشل سياستها الخارجية، تجاه منطقة بحر قزوين تحديدًا، وا يعد ضعف الحالة و الامكانيات الاقتصادية والمالية لتركيا أبرزها، فبالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتجاوزها لأزمة التضخم، ماتزال تركيا لا تمتلك البنية الاقتصادية والاستثمارية والتكنولوجية، التي تحولها إلى دولة تنفرد بمشاريع اقتصادية، وسياسية ضخمة في منطقة نفوذها، فبحلول منتصف تسعينيات القرن الماضي، أفسحت التوقعات العالية الطريق أمام إحساس معين بخيبة الأمل، بعد إدراك أنَ الاقتصاد التركي لم يكن قادرًا على الوفاء بوعوده [1]. هذا إلى جانب بروز بعض الصعوبات السياسية الداخلية، والعنف الداخلي والأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار، مما أدى إلى انشغال تركيا بالسياسة الداخلية، خاصة في ظل سياسات التغلغل والاختراق، التي تنتهجها القوى العالمية المنافسة، التي قد تتجاوز إمكانيات تركيا.

2-عراقيل ثقافية: أثر هذا النوع من العراقيل على تنفيذ وتطوير، أهداف السياسة الخارجية التركية مع العالم التركي، كون أنَ القادة الأتراك لطالما اعتمدوا، على حجم وقوة الروابط الثقافية والحضارية، في نشر النموذج التركي، أوفي إنشاء اتحاد تشاركي، يواكب النماذج التكاملية الاقليمية العالمية، لكن تحولت هذه النقاط، إلى واحدة من أهم القضايا الاستثنائية التي أعطت نتائج عكسية، وتنوعت هذه العراقيل بين:

- **رفض منطق الأخ الأكبر (تجاه الشقيقات الخمس)**: أظهرت محاولات تركيا لبناء علاقتها، على أسس عرقية وتاريخية وثقافية، مدفوعة بأفكار عاطفية "لعموم تركيا"، وتخيلات القادة الأتراك لتشكيل "اتحاد الدول التركية"، بناء على صورة "الأخ الأكبر"، رفضا لهذا المبدأ من قبل الشعوب التركية، التي لم تجد في خطاب الهوية التركي القائم على العرق، عنصرًا جذابًا بأي حال من الأحوال، ففي ظل النظام السوفيتي أحست الجمهوريات التركية، بأنَها معزولة بشكل واضح وبهذا المعنى، نجحت السلطات السوفيتية في منع تنمية أو تطور الشعور القومي، من خلال الترويج لفكرة الاشتراكية الدولية، وتقويض المكونات الأساسية لثقافة هذه البلدان مثل الدين، اللغة، التاريخ، كما أنَ الوقائع أثبتت أنَ هذه الجمهوريات قد عانت بعد استقلالها، من بعض الصعوبات الاقتصادية والمالية، لكنها لم تكن أبدًا في حاجة ماسة إلى أخ أكبر لإدارة شؤونها، ولم تنظر لتركيا أبدًا كأخ كبير أو وصي عليها، هذا من ناحية، من ناحية أخرى، جاء أساس الاستنكار والرفض كون هذه الدول قد أحست بأنَ هذا المبدأ ينطوي، على أوضاع تمييزية واستعلاء وقوامة نفسية وسياسية...الخ [2]. إلى جانب ذلك تميل بعض الأطراف الدولية إلى التشكيك في نوايا تركيا تجاه دول المنطقة، ومنها روسيا التي حاولت أنْ تجعل فكرة الجامعة الطورانية، تأخذ منحنى الاتهامات العنصرية، بوصفها احدى الأدوات التي تستخدمها أنقرة، من أجل المضي قدمًا نحو توثيق علاقاتها، مع الشعوب الناطقة بالتركية دون غيرها، وصولًا إلى تأسيس اتحاد تركي بشكل تدريجي.

[1] Bozdemir, **Op.Cit** .p p 06, 07.

[2] **Ibid**, p 07.

-**رفض استبدال زعامة بأخرى أوتعويض تركيا بروسيا:** رغم كل الجهود والتطمينات التي اطلقتها الحكومات التركية المتعاقبة، منذ التسعينات من أجل احياء الجامعة الطورانية، لم تكن هذه الجمهوريات المنفصلة حديثًا مهتمة بأي حال من الأحوال، باستبدال الدور الذي لعبته روسيا منذ فترة طويلة، بهيمنة جديدة أو "إغراق استقلالها المكتسب مؤخرًا داخل منظمة أوسع"، فطوال هذه الفترة كانت بعض الأوساط داخل هذه الجمهوريات، ما يزال يخيم عليها نوع من الشك والريبة، حينما يتعلق الأمر بهذه المساعي التي تم تفسيرها، على أنّها محاولة تركية لبسط النفوذ وإحكام السيطرة، على الأطراف المنفلتة منها. والملاحظ أنَ أكثر طرف تعامل بحذر شديد مع الجهود التركية، هي كازاخستان حيث كان رئيسها "**نور سلطان نزاربابيف**" يحذر عقب كل لقاء لمجموعة الدول الناطقة بالتركية، من أنَ هذه الأخيرة تسير على نهج الاتحاد السوفيتي السابق، وتريد بنا العودة إلى بناء شبيه بالنموذج السوفيتي، الذي فرض سياسة استقطاب حادة على هذه الدول، لكن هذه المرة عبر سياسة الأخ الأكبر، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الجمهوريات وخاصة كازاخستان، وأوزبكستان تتطلع إلى التحول إلى دولة ذات ثقل اقليمي، لما تشتمل عليه من امكانيات اقتصادية واجتماعية، كما تعد من الدول التي يتضاءل التأثير الثقافي التركي حولها، فأغلب سكان كازاخستان لا يتحدثون التركية، بل الروسية، كما أنَ أوزباكستان محسوبة على المد والثقافة الفارسية.

-**بروزنماذج ثقافية وحضارية منافسة:** ففي مقابل محاولات عولمة النموذج التركي "**العلماني السني**" الموالي للغرب برز النموذج الإيراني "**الديني الشيعي**" المعادي للغرب، الذي يعيد إحياء التنافس التاريخي، بينما يخلق توترًا في كل مرة تقوم فيها تركيا بخطوة سياسية نحو آسيا الوسطى، ولذلك ماتزال تركيا تتخوف من تصاعد المد الثقافي الإيراني، الذي لعبت مؤسساته الثقافية، الدور البارز في تحجيم النفوذ التركي، و إعاقته عن إقامة أية ارتباطات إقليمية، خاصة بعد نجاح إيران في انشاء منظمة اللُغة الفارسية، بالتعاون مع الحكومة الطاجكستانية والأوزبكية[1]، بالإضافة إلى دور المؤثرات الاعلامية الروسية، التي تحاول كلما أتاحت لها الفرصة النيل من النموذج التركي، عبر وسمه بالنموذج الداعم للإسلام الراديكالي.

ولعل أعظم التحديدات الثقافية الجديدة التي تقف بوجه تركيا اليوم، هي أنَ دول آسيا الوسطى لم تنظر إلى النظام السياسي والاقتصادي التركيا كنموذج، حيث تفضل تبني نموذج الصين أو الكورية الجنوبية، لأنَها أكثر جاذبية وملائمة مع خصائصهم المحلية، فمن منظور هذه الدول، لا يمكن لتركيا أنْ تصبح نموذجًا، لأنَ لديها أنماطًا اجتماعية وسياسية مختلفة، عن تلك الموجودة في دول المنطقة. فمثلاً، لا يوجد لتركيا مجتمع عشائري.

3-عراقيل اقليمية: ويقصد بها جل الأطراف الاقليمية التي انخرطت في لعبة التنافس الدولي، بهدف اقتسام ثروات بحر قزوين، وتشكل سلوكاتها تهديدًا فعليًا أو محتملاً، على استقرار المصالح التركية في المنطقة، ففي الوقت الذي تعاني فيه تركيا من تبعات هذا التواجد، ويواجه حلفائها في القوقاز (جورجيا وأذربيجان)، مشاكل خطيرة فيما يتعلق بسلامتهم الإقليمية نتيجة لتفوق القوة الروسية بفضل قواعدها العسكرية في قيرغيزستان وطاجيكستان، وعلى ضوء خلفيتها التاريخية، كشخصية قمعية ومركز اقتصادي وسلطة ثقافية، مما أثر سلبًا على أهداف تركيا، بالإضافة إلى صعود لاعب ومنافس جديد في المنطقة، وهو جمهورية الصين الشعبية التي بدت قلقًة للغاية، بشأن الخطابات والسياسات الآتية من أنقرة، وخاصة موقفها من قضية استقلال "**تركستان الشرقية**"، مع وجود عدد كبير ومنظم من أقارب الإيغور الصينيين

[1] **Ibid**, pp 07, 08.

في تركيا، وهنا أصبحت بكين تنظر إلى الشتات في اسطنبول، على أنّه تهديد لمصالحها الوطنية وسلامة أراضيها، وخلق فجوة خطيرة في العلاقات الثنائية[1].

4-عراقيل مؤسساتية: إلى جانب نجاح مؤسسات العمل المشترك التي ترعاها روسيا. يرجع المراقبون أسباب عدم فاعلية ونجاح المنظومة المؤسساتية التركية، هو اعتمدها على أسس الأخوة والروابط التاريخية، في إقامة نماذجها التكاملية، بدل اعتمادها على عامل المصلحة الاقتصادية، والذي يكاد يكون حجر الزاوية، لنجاح أو فشل أغلب التجارب التكاملية، حيث لا يمكن أنْ يكون الانتماء إلى نفس الأصل العرقي فقط، أساسًا متينًا لربط السياسات أو التكاملات الإقليمية. هذا من ناحية، من ناحية أخرى، جاء تشكيل هذه المنظمات في اطار ردود الفعل الطارئة، التي اتخذتها أنقرة ردًا على المبادرات الإيرانية، كإنشاء منظمة التعاون للدول المطلة على بحر قزوين، كما أنَ فكرة إنشاء اتحاد تركي قوي بديلاً، لم تكن قابلةً للتطبيق، لأنَ تركيا لم يكن لديها ما يكفي من الموارد، للعب الدور المركزي في جمع دول آسيا الوسطى معًا، علاوة على ذلك، لم ترغب هذه الدول في أن تصبح عضوًا من الدرجة الثانية، في اتحاد أنشئ تحت قيادة تركيا، لكن ما فضلوه هو تشكيل تجمع فضفاض، يعقد اجتماعات قمة بين الحين والآخر، مع استخدام تركيا كوكيل يساعدها على الحصول، على رأس المال والتكنولوجيا والصداقة من الغرب، دون أنْ يتصرف كأخ أكبر.

مما سبق، يمكن القول أنَ تركيا قد انخرطت بنشاط وقوة، في منطقة أوراسية، تاركة ورائها السياسات الكمالية، التي أقيمت عليها الجمهورية التركية الجديدة، لكن وفي نفس توقيت وصول تركيا إلى المنطقة، كانت دول وقوى إقليمية كبرى، بما تمتلكه من امكانيات قد تتجاوز قدرة تركيا، على استعداد للانخراط القوي من جديد، خاصة روسيا التي أعدت طرح المشروع الأوراسي الجديد، ضمن لحظة درامية توحي بحتمية الرجوع إلى المجال السوفيتي السابق، الذي فتح انهياره فصول اللعبة الاستراتيجية الكبرى، لكن بطعم ونكهة جديدين، فضلت فيها تركيا مرة ثانية الانحياز إلى الغرب، بعد أنْ ألقت على عاتقها مسؤوليات أمنية، واقتصادية، بتعهد ضمان أمنها الطاقوي وأمن حلفائها الغربيين، بعد انتهاجها لسياسة خارجية أكثر واقعية، إثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، الذي أتخذ جملة من التدابير، من أجل تطوير تكامل بلاده في القوقاز وآسيا الوسطى، مع مراعاة مصالح الجهات الفاعلة الأخرى، التي لها دور نشط في المنطقة كروسيا والصين، دون أنْ تحاول تهميشها، رغم هذه الموازنة لم تتمكن تركيا حتى الآن، من أنْ تلعب دورًا فعالاً في منطقة بحر قزوين، رغم الأوراق الرابحة التي تمتلكها كاللُغة، الموقع الجغرافي، والروابط الحضارية والثقافية، لأنهَا لم تطور مصالحها الاقتصادية بالمستوى الكافي، مع دول آسيا الوسطى وخصوصًا الناطقة بالتركية. ولذلك يتعين عليها:

أولاً: إنشاء إطار قوي للعلاقات، يحدد أولويات استراتيجية واضحة، ويضع الأساس لسياسة خارجية، أكثر تركيزاً وأكثر توجهاً على المدى الطويل، يراعي فيها ويؤخذ بعين الاعتبار وجود المصالح الروسية والإيرانية والصينية في المنطقة.

ثانيًا: يجب على تركيا أنْ تواصل تبني سياستها البراغماتية، ضمن سلوك خارجي استباقي، وأنْ تبني عليها من خلال تفضيل التنمية الاقتصادية بشكل منهجي، وبالتالي تجنب تشتيت الانتباه بسبب الاعتبارات السياسية البحتة، كما أنَ وجود علاقات وثيقة مع دول آسيا الوسطى، أمر ذو قيمة، ليس فقط لأنّه سيمكن تركيا من اتباع سياسة خارجية أكثر استقلالية وديناميكية، ولكن الأهم من ذلك، أنه سيزيد من الأهمية الاستراتيجية لتركيا في نظر الأمريكيين والأوروبيين.

ثالثًا: الاعتماد على مبادرات التعاون الاقليمي، خاصة تلك التي تتعلق بالمصالح التركية، مما سيعزز التضامن الإقليمي، ويخدم المصالح التركية في نهاية المطاف، إلى جانب ذلك، قد تساهم مبادرات تركيا الثقافية والتعليمية الموجهة لدول المنطقة، في تحسين العلاقات المتعددة الأطراف.

[1] **Loc, Cit.**

رابعًا: التركيز على مزايا النموذج التركي إقليميا وعالميًا، وإبراز أهم خصائصه، التي تفرضها الحاجة الملحة في ظل عدم قيام أطراف أخرى منافسة، بالتسويق لنموذجها، وبذلك عبر (تبني قيم الديمقراطية في نظامها السياسي، الدعوة إلى الاسلام المعتدل في نموذجها الديني، التأكيد على تعايش الأقليات والحضارات في نموذجها الحضاري والثقافي، ملتقى شبكات نقل النفط والغاز العالمية، في نموذجها الاقتصادي، تصفير المشكلات والقوة الناعمة في نموذجها الديبلوماسي)[1].

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين بالنسبة للطرف الإيراني

المطلب الأول: تبلور السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى

على الرغم من تميز السلوك الخارجي الإيراني بمميزات خاصة، حيث يتألف من مزيج بين العناصر الأيديولوجية الممزوجة بقالب ديني، ونهج ثقافي، ونزعة براغماتية، إلاّ أن خياراتها السياسية لا تخرج عن الأشكال الطبيعية، التي تميز السياسات الخارجية، لبقية القوى أو الوحدات الأخرى، فالواقع أنَهَ عند الحديث عن الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية نجدها لطالما تراوحت ما بين خيارات مرت بها باقي الدول، كالتدخل، الانعزال، عدم الانحياز، أما فيما يتعلق بأولوية التوجهات المعتمدة، فإنَنا نلمح أنَ السياسة الإيرانية الإقليمية، هي العنصر الأكثر أهمية في السياسة الخارجية لطهران مقارنة بالتوجهات العامة، فبالرغم من محورية منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، إلاَ أنَ السياسات الأمنية الإيرانية وطموحاتها الاقتصادية، قد توحي أيضًا بمركزية منطقة آسيا الوسطى، التي تعد أيضًا ضمن المناطق التي تحظى بأولوية أساسية في التفكير الاستراتيجي الإيراني.

الفرع الأول: مراحل تطور السياسة الإيرانية في محيطها الإقليمي

تجدر الإشارة إلى أنَ تبلور الرؤية الإيرانية تجاه جوارها الإقليمي وتحديدًا آسيا الوسطى، قد مر بعدة مراحل أساسية، تميزت فيها السياسة الخارجية الإيرانية بالتغير، وحكمتها متغيرات وعوامل مختلفة، تراوحت بين البعد الديني الأيديولوجي أحياناً، وبين سيطرة العوامل الأمنية، ثم الاقتصادية أحيانًا أخرى، هذه الجدلية الثنائية بين التدخل والانعزال، تجد مضامينها الفكرية المستمدة من حقب زمنية بعيدة، إذ أنَ الأسس الفكرية والفلسفية للاستراتيجية الإقليمية الإيرانية في المنطقة، تمتلك جذوراً أصيلة في التاريخ السياسي الإيراني القديم والحديث، حيث ترجع التقاليد التوسعية إلى الإمبراطورية الفارسية والساسانية، ولكن بروز النزعة التدخلية كتوجه في الاستراتيجية الإيرانية، يرتبط بالفكر الثوري الخميني في القرن العشرين، حيث شهدت فترة ما بعد انتصار الثورة "الإسلامية"، سيادة كاملة لفرضيات تصدير الثورة الإيرانية[2]. وبالتالي، فعلاقات إيران الحالية مع محيطها الإقليمي قد عرفت عدة تطورات، ارتبطت بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: (تصدير الثورة كبديل عن سياسة الانعزال) تميزت هذه المرحلة بسيطرة المذهبية الدينية على السياسة الخارجية الإيرانية، فبعد أنْ اعتمد "رضا شاه بهلوي" ولمدة طويلة على المزاوجة، بين خيار الانعزال والتدخل في سياسته الخارجية، جاءت مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية التي بدأت نهاية السبعينات، والتي أطلق فيها الخميني مشروعه السياسي ذو التوجه الإسلامي البحت، وبذلك أثرت المذهبية وتحكمت في حركة السلوك الإيراني داخليًا وخارجيًا[3]، وهو

---

[1] باكير، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] فراس إلياس، "مستقبل مكانة إيران في الشرق الأوسط"، **مجلة أنكاسام للدراسات الإقليمية**، (عدد خاص بالحرب الهجينة)، أكتوبر (2017). ص 140.

[3] **المرجع نفسه**، ص 160.

ما فسره البعض بدخول السياسة الخارجية الإيرانية مرحلة تاريخية جديدة، خاصة بعد اشتمال الخطاب السياسي الإيراني، على نبرة دينية معادية للإمبريالية، عقب اعتماد القيادات العليا في طهران على مبدأ لا شرقية و لا غربية، بل جمهورية إسلامية، مما أذن عن تخليها على سياسة الحذر والانعزال الأيديولوجي، التي فرضت عليها قبل قيام الثورة الإسلامية، والتزامها بتصدير الثورة ودعمها للجهاد الإسلامي، و الجماعات المعارضة في دول الشرق الأوسط الأخرى، ثم ما أعقبها من دخولها الحرب ضد العراق، ورفضها للنظام الدولي والأعراف الدولية، الأمر الذي لم ينفر فقط القوى العالمية، بل تقريبًا جميع جيرانها الإقليميين [1]، تخوفاً من نقل تجربتها الخاصة مع الإسلام السياسي.

المرحلة الثانية: (البراغماتية في مواجهة القيم الدينية) بعد وفاة الخميني(1989)، تبنت إيران سياسة خارجية جديدة أكثر براغماتية، تولي أهمية لتحقيق المصالح الوطنية، على حساب الشعارات والمواضيع المثالية، كتصدير الثورة أو زعامة العالم الإسلامي، وبذلك تغيرت أولوياتها، من الثورة إلى بناء الدولة، خاصة بعد اختفاء الوهج الثوري، ومجيء قيادات إيرانية جديدة سواء من الإصلاحيين أو المحافظين، متشبعة بأفضليات دمج المنهج الإصلاحي والبراغماتي، في علاقات إيران الدولية والإقليمية، وفرض أولوية مطلقة للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية، التي تربط إيران بدول الجوار، وفي هذا الإطار يعد المحدد البشري أو بيئة متخذ القرار، من بين العوامل الأساسية التي ساهمت في رسم فصل جديد، من فصول السياسة الخارجية الإيرانية، التي أنهت تقريبًا فترة الالتزام الصارم، بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها، باستثناء المشاريع الحضارية الكبرى (كمشروع الأمة ومشروع نشر التشيع) التي تميز النموذج الإيراني، والتي لم يتم التخلي عنها.

1-فترة حكم الرئيس علي أكبر هاشمي رافسنجاني (1989/ 1997): كان ينظر إليه على أنّه الرئيس الذي سوف يحدث تغير ،في أدوات السياسة الخارجية وخطابها السياسي، بسب توجهاته الانفتاحية، وخلفيته الاقتصادية، ولكونه رجل أعمال فقد اعتمد في تنفيذ سياسته الخارجية على الاقتصاد، والمبادلات التجارية، إلى جانب التصورات الدينية، التي كان لها تأثير كبير على سياسته الداخلية والخارجية، وهي الأساليب التي كان من المفروض أن تحقق قدرًا من التهدئة، في علاقات إيران الإقليمية والعالمية، وبالفعل منحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، للعلاقات الإقليمية وبناء التحالفات، مكانة مركزية في سياستها الخارجية، هذه الأخيرة التي جرى تأطيرها، لتركز بشكل أكبر على البراغماتية الحكيمة الممزوجة، بالاعتبارات السياسية والثقافية تجاه الجمهوريات المستقلة، بدل الأهداف المثالية والمواقف الدينية، وعبر هذه الاستراتيجية الجديدة بدأت إيران محاولات التقارب وبناء الثقة، في سياق سعيها للبحث عن موطئ قدم لها في آسيا الوسطى، وبالرغم من أنَ الكثير من المهتمين يعدون فترة حكم **رافسنجاني** بمثابة المرحلة الأولى، في تعديل توجه السياسة الخارجية الإيرانية المباشر، خاصة تجاه في آسيا الوسطى، إلاَ أنها ظلت في حالة صعود وهبوط مستمر.

2-رئاسة محمد خاتمي (2005/1997): يعد محمد خاتمي زعيم التيار الإصلاحي، الذي يركز على أولوية إعادة بناء إيران من الداخل مما أدى إلى انخفاض مستوى الاهتمام بهذه الجمهوريات إلى حد ما، وأصبحت العلاقات باردة، لكن ورغم التحديات الداخلية، لم تغفل إيران عن أهمية منطقة آسيا الوسطى، بل سرعان ما دشن الرئيس **خاتمي** ما بات يعرف بالتعديل الثاني، لتوجه السياسة الخارجية الإيرانية، الذي اعتمد فيه على إعادة تقيم سياسة بلاده، وفق زاوية جديدة وأكثر واقعية بشكل متزايد، تعتمد على الحوار بدل المواجهة والصدام، خاصة بعد الإصلاحات التي اعتمدتها

[1]Edmund Herzig. " Regionalism، Iran and Central Asia". **International Affairs** N(03) .(2004).p 503.

إدارته، والتي هدفت إلى تحسين علاقات طهران مع الغرب، أما فيما يتعلق بالشق الإقليمي، فقد حاولت تحقيق تغلغل نوعي، عبر استخدام الأدوات الثقافية، والترويج للنموذج الإيراني، باستخدام بعض المفاهيم والمصطلحات الجديدة، كالمجتمع المدني، الديمقراطية، سيادة الشعب على ولاية الفقيه، إلى جانب رفض الشعارات الإيديولوجية القديمة، ما يؤكد أنَ المضمون الثقافي القائم على نشر النموذج الثوري، أو فكرة إعادة بعث الأمجاد الفارسية، لم يعد يسيطر على الظروف الحالية في إيران، التي ليس لها أية مطالب في أراضي الدول المجاورة، تسعى إلى التعايش وفق قالب حوار الحضارات الذي تقدم به الرئيس **خاتمي**، وأكد فيه على أهمية الانفتاح على العالم، ودول الجوار الجغرافي خاصة، وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد، ليس مناهضًا للغرب وحضارته بل ندًا له، وبشكل عام سمح هذا التماشي والانخراط مع السياسة الدولية، وإنْ كان على غير أسلوب طهران المعهود، للأنْ تصب هذه الجهود في مصلحة النظام الإيراني، وذلك للحاجة إليه، فبفعل واقعية تلك السياسات، استطاعت إيران التخلص من أزمات خطيرة عديدة، بعد أنْ كانت عند نهاية الحرب العراقية، دولة على حافة الانعزال عن العالم.

المرحلة الثالثة: بعد أحداث 11سبتمبر (العزلة وفرض العقوبات)، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

1-فترة حكم محمد أحمدي نجاد (2005/ 2013) شهدت هذه المرحلة على المستوى الداخلي، تعزيز دور المحافظين في الحياة السياسية، أما على المستوى الخارجي، فقد عرفت هذه الفترة تدهور العلاقات الخارجية الإيرانية بالغرب، بعد أنْ أعاد هذا الأخير، فرض سياسة العزلة الجيو سياسية والاقتصادية على الجمهورية الإسلامية، عقب إطلاقه لحزمة من العقوبات السياسية والاقتصادية الأحادية والمتعددة الأطراف، بسبب تمسك طهران بحقها في تطوير إمكانياتها النووية، وكأبرز نتائج لهذا الاحتواء، أصبحت إيران غير قادرة على الحفاظ، على ترتيباتها الاستراتيجية والاقتصادية، التي تربطها بمحيطها الجغرافي، مما انعكس سلبًا على العلاقة بينها وبين دول المنطقة، التي شهدت تقهقرًا بعد أنْ فقدت إيران اهتمامها بهذه المنطقة[1].

2-فترة حكم حسن روحاني: عُرفت هذه المرحلة بالتغيير الأخير في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، وتبدأ تحديداً عقب فوز الرئيس الحالي "**حسن روحاني**" في الانتخابات الرئاسية لسنة 2013، ويدل عودة الإصلاحيين وحلفاء الرئيس إلى الحياة السياسية في إيران، على بدء تنفيذ مناهج جديدة للسياسة الخارجية والداخلية في الجمهورية الإسلامية، لكن هذا التحسن في الخطاب الإيراني، لا يعني أنَ الإدارة الجديدة قد عدلت بشكل جذري سلوكها الخارجي، فيما يتعلق بجيرانها في المنطقة وخاصة تجاه منطقة آسيا الوسطى. ويعتبر فهم وتحليل السياسة الخارجية الإيرانية من أعقد المسائل، ويراجع ذلك إلى وجود جناحين سياسيين هما المحافظين والإصلاحيين، اللذان يختلفان عن بعضهما البعض في التصورات والمنطلقات الفكرية والعملية، لكن وبشكل عام كانت السياسة الخارجية الإيرانية، في آسيا الوسطى فترة ما بعد الحرب الباردة، سياسة متوازنة بدرجة معقولة، خاصة بعد إصرار الحكومات المتعاقبة من كلا الحزبين، على تبني مقاربة براغماتية مصلحية، تتألف من مزيج من الأيديولوجيا والثقافة، والاعتبارات الجيو سياسية ذات الأولوية البالغة، والبعيدة كل البعد عن القالب العقائدي والديني الجامد، الذي يرسم هالة لنموذج سياسي ثوري غير موثوق به، على المستوى الإقليمي و الدولي، بالمقابل ساهمت العزلة الدولية، على إبقاء إيران بعيدة عن التجاذبات الجيو استراتيجية في منطقة آسيا الوسطى، إلى حد قد أوقع الضرر بمصالحها الأساسية، ولذلك فرضت سياسات التطويق والعزلة على

[1] Elaheh kooalee, Amir Ebrahimi, Simin Shirazi Mougouee. Iran And Kazakhstan Relations: A Geopolitical Analysis,**" Iranian Review Of Foreign Affairs"**, Vol (4), N(01), Wintter(2014), p95.

طهران، الاعتماد على تطوير إمكانياتها وطاقاتها الخاصة، لضمان التغلغل الأكيد في المنطقة، مما يضمن عودتها الجديدة كفاعل رئيسي في ديناميكيات آسيا الوسطى.

الفرع الثاني: القدرات التنافسية الإيرانية

من المعلوم أنَ السياسة الخارجية لأية وحدة سياسية تبنى كنتيجة لتضافر عدة معطيات واقعية، أهمها حجم القدرات والإمكانيات المادية والعسكرية والاقتصادية، التي تتوفر عليها هذه الدولة، سواء على المدى الحاضر أو في المستقبل المنظور، وبإسقاط الفكرة على الحالة الإيرانية نجد هذه الأخيرة، تمتلك مقومات مهمة وأساسية، خاصة ما إذا تم استبعاد روسيا (حيث تعد إيران ثاني دولة بعد روسيا من حيث الموارد) [1]، في الحسابات الاستراتيجية للمنطقة، وبذلك يعطي موقع إيران الجغرافي وحجمها ومكانتها الاقتصادية وقوتها العسكرية، إمكانية لعب دور قيادي أو محوري في العديد من التكوينات الإقليمية كالخليج وآسيا الوسطى وبحر قزوين.

1-الإمكانيات الجغرافية: من أجل تحديد الدور الإقليمي الإيراني، يجب معرفة الموقع الجغرافي للدولة، وتحليله من منظور الإمكانيات والموارد التي يزخر بها، حيث تعد الخصائص الجغرافية لإيران من أهم مصادر سياستها الخارجية، تجاه أية منطقة من مناطق العالم، و خاصة منطقة بحر قزوين[2]، حيث نلحظ انفرادها بخاصيتين جغرافيتين تميزانها عن باقي المنافسين المحليين والدوليين، تتعلق الأولى بإمكانياتها الجغرافية الخاصة، بينما ترتبط الثانية بميزة قربها الجغرافي من منطقة التنافس، ولذلك ينتج عن المزج بين هاتين الخاصيتين، اعتماد طهران على سياسة خارجية منفتحة على العلاقات مع الدول الإقليمية وعبر الإقليمية.

-**موقعها الجغرافي:** تقع إيران فوق الهضبة الإيرانية، وتحتل المرتبة 17 من حيث المساحة عالميًا، وتحدها ثماني دول تشترك معها في الحدود البرية، بينما تشترك مع 15 دولة حدودها البحرية، كما تقع عند نقطة التقاء الممرات البرية، و تصل منطقة شرق آسيا (باكستان والهند وأفغانستان)، بغربها (العراق وتركيا) مروراً بوسطها، أين تقع تركمانستان وأذربيجان، ولذلك تمثل حلقة الوصل بين قارتي آسيا وأوروبا، و في نفس الوقت جزءًا من 04 أقاليم جيو سياسية هي(إقليم الهلال الخصيب/إقليم القوقاز/ إقليم آسيا الوسطى/ إقليم جنوب شبه الجزيرة العربية)، كما تشرف على مسطحات مائية استراتيجية، كبحر قزوين والخليج العربي في الجنوب الغربي، والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب، إلى جانب سيطرتها على منافذ حساسة، كمضيق هرمز الذي يعد عنق الزجاجة لمسارات النفط في العالم ، بربطه للشرق الأوسط بوسط وجنوب آسيا.

- **القرب الجغرافي:** كثيرًا ما توصف إيران بأنَها تشكل "جسرًا" أو "بوابة" دول آسيا الوسطى غير الساحلية إلى المحيط العالمي، ويرجع هذا الوصف إلى إطلالتها المميزة على بحر قزوين، والتي تقدر بحوالي 820 كم، أي ما يعادل 27.51% من إجمالي مساحتها الساحلية، وهي الميزة التي تنفرد بها إيران عن منافسيها الإقليميين خاصة تركيا والصين، هذا التنوع الجغرافي مكن إيران من الاستفادة من مزايا المنطقة أولاً، وخاصة منها الغنية بالموارد الطاقوية، مثل كازاخستان و

---

[1] حنان دربسي، "تنمية مصادر الطاقة في بحر قزوين: الفرص والمعوقات"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد (05)، العدد (12)، ص239.

[2] في لقاء جمع قائد الثورة والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، علي خامنئي ووزير الخارجية الإيراني وعدد من السفراء، قال إنَنا في إيران نمتلك المقومات والثروات والركائز اللازمة في العزة والكرامة، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وإنَ لدينا بلداً عظيمًا، فنحن بلد غني من حيث الموارد البشرية، الثروات الطبيعية ويتمتع بموقع جغرافي فريد من نوعه، كما أنَ إيران تقع على مفترق الطرق، وضمن موقع جغرافي خطير جداً.

تركمانستان في آسيا الوسطى، وأذربيجان وأرمينيا في جنوب القوقاز، التي تربط مع إيران بأطول حدود برية، مقارنة بباقي الدول المجاورة، وبذلك تعد إيران أقرب معبر للنفط من بحر قزوين إلى الخليج العربي جنوبًا، ومنه نحو الأسواق العالمية.

-**مؤهلاتها الجيوبوليتيكية:** تعد إيران من الناحية الجيو استراتيجية دولة تفي بالمعايير اللازمة، لإطلاق سياسة خارجية نشطة على المستوى الإقليمي أو الدولي، فبالنظر إلى النظريات الجيوبوليتيكية، تقع إيران في منطقة الهلال الداخلي وفي نظرية قلب الأرض لماكيندر، و تعد دولة قارية، تتربع على مساحة جغرافية كبيرة، حسب ما أشار له " **نيكولا سبيكمان**" في التأكيد على أهمية النطاق الأرضي للدول، وبحسب نظرية **ماهان** "**للقوة البحرية**" تعد في نفس الوقت، دولة بحرية بإطلالتها على خليج عمان وبحر العرب، اللذان تتأكد أهميتهما الجيوبوليتيكية في ربط المحيطان الهندي والأطلسي مع بعض، وبذلك يوفر انخراط دول آسيا الوسطى، في تحالفات استراتيجية مع طهران، الفرصة لفك عزلتها الدولية، عبر تأمين وصول ثروات بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، ضمن مسار آمن وغير مكلف، كما تمكن المزايا الجيوبوليتيكية لإيران، والمرتبطة منها بالجانب الجغرافي، كالتنوع في التضاريس، تزويدها بالمزيد من الفرص، كقدرتها على إنشاء بنية تحتية، في مجال النقل والمواصلات العالمية، مما يسمح لها وبحسب الثوابت الجيوبوليتيكية، بأنْ تحتل مكانة إقليمية واعدة في أجندة مشاريع الطاقة الدولية[1].

2-**الإمكانيات الاقتصادية:** تقع إيران في قلب المنطقة الزاخرة بثروات النفط والغاز، والتي تبدأ من كازاخستان شرقا و تنتهي بالعراق غربًا، ومن شمال بحر قزوين شمالًا، إلى دول الخليج العربي جنوبًا، لتشكل أكبر مخزون للطاقة الهيدروكربونية في العالم، التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول الكبرى في أوروبا وآسيا، لاسيما اليابان والصين والهند[2]، وتعد إيران دولة غنية بموارد الطاقة (البترول والغاز) ، حيث تمتلك 15 حقلاً نفطيًا، ويعتمد نشاطها الاقتصادي بالدرجة الأولى على قطاع الطاقة، لذلك فهي مقارنة بباقي دول حوض قزوين، تمتلك خبرة وتجربة في تكرير النفط والغاز(سواء في مجال الموارد البشرية المدربة للعمل في مجال النفط، أو في مجال النقل البري والجوي ومصافي النفط)، كما تعد الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط، التي لديها مرافق خاصة وموانئ، وقاعدة صناعية مهمة وبنية تحتية لازمة، لنقل الطاقة من آسيا الوسطى، إلى الخليج الفارسي وبحر عمان[3]، علاوة على ذلك، تمتع طهران بعض المزايا الاقتصادية الأخرى، فإلى جانب قربها من الدول المستهلكة للطاقة، مثل تركيا وأرمينيا والهند وباكستان ودول الاتحاد الأوروبي، فهي تمتلك امتيازات فنية ولوجستية كبرى، لربط الخطوط المقترحة بخطوط النفط والغاز.

3-**الإمكانيات العسكرية:** من أجل أنْ تضمن إيران بقائها كلاعب جيو استراتيجي، كان لزامًا عليها تنمية قدراتها العسكرية، بما يتوافق ومقتضيات الدور الذي ستؤديه، لذلك عمدت إلى تطوير وتنمية منظومتها الأمنية(الدفاعية منها والهجومية)، حيث امتلكت وحتى قبل قيام الثورة الإسلامية، قدرات عسكرية لا بأس بها، مكنتها في تلك الفترة من أنْ تتحول إلى قوة إقليمية في محيطها الإقليمي(الخليج العربي، آسيا الوسطى)، وربما وصولها إلى هذا المستوى من التسلح هو ما دفعها إلى الدخول، في مواجهة عسكرية مباشرة مع عدوها التقليدي (النظام العراقي)، مما أدى إلى زيادة إنفاقها العسكري، الذي وصل إلى حدود 1.45 مليار دولار خلال الثمانينات[4]، لكن و ابتداء من سنة 1992انخفضت هذه النسب،

---

[1] kooalee, Ebrahimi, Mougouee. **Op .Cit**, p94.

[2] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **"التنافس السياسي والاقتصادي التركي – الإيراني وانعكاساته الإقليمية"**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، تخصص علاقات اقتصادية دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015)، ص 77.

[3] Tuncay Babalı, **Caspian Energy Diplomacy Since the End of the Cold-War**(Foreign Policy Institute: Dış Politika Enstitüsü, Bilking University, Ankara, Turkey, may), 2006.p 110.

[4] الخفاجي، **مرجع سابق**، ص 173.

بحكم استنزاف المقدرات العسكرية الموروثة، عن حكم الشاه محمد رضا، خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وبحكم الحضر على الاستيراد الذي فرض عليها، إلى جانب حساسية اقتصادها الوطني إزاء أزماته الداخلية.

وبالرغم من ذلك ما تزال إيران تعد، قوة عسكرية إقليمية في المنطقة، نظرًا لعدد جيوشها النظامية البالغة نصف مليون تقريبًا، إضافة إلى عدد الحرس الثوري، حيث يشتمل كلا الجيشين على قوات بحرية وجوية وبرية، هذا إلى جانب وجود الباسيج[1]، الذين يقدر عددهم بمائة ألف متطوع ومتطوعة، إلى جانب امتلاكها لأسلحة محظورة دوليًا حسب الادعاءات الأمريكية، وفي هذا المجال تنفق الحكومة الإيرانية على قضايا التسلح الكثير من الأموال، حيث زاد الإنفاق العسكري الإيراني بنسبة 33%، خلال الفترة من 2005 إلى 2015، واحتلت إيران في 2017 المركز 15 عالميًا من حيث الإنفاق العسكري، بحوالي 16 مليار دولار أمريكي وذلك بنسبة 3.7% [2]. وتعتمد في هذا المجال تحديدًا على الصفقات العسكرية التي تعقدها مع روسيا، هذه الأخيرة التي لم تتوان عن تقديم الدعم العسكري التقليدي، إلى أنْ أصبحت إيران رابع أكبر دولة مستوردة للمعدات العسكرية الروسية، بعد الصين والإمارات والهند بحوالي 1.6% من إجمالي الصادرات الروسية، فخلال زيارة وزير الدفاع الروسي **ايغور سيرجييف** لطهران سنة 1999، وصل تطور العلاقات العسكرية بين الطرفين إلى حدود عميقة، حيث قدمت موسكو مجموعة من الغواصات والطائرات المقاتلة إلى طهران، في صفقة عسكرية وصفها جيران إيران بالمقلقة، لكن تبقى مسألة استمرار التعاون النووي الإيراني بين الطرفين، وخاصة إمدادها بالمفاعلات النووية، وتطوير منظومة الطرد المركزية التي من خلالها قد تستطيع إيران امتلاك السلاح النووي، هاجس أعداء إيران الأول[3].

4-**الروابط الثقافية**: تعد إيران دولة ذات تأثير حضاري وتاريخي عميق، إذ تجمعها مع دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجموعة من الروابط الدينية واللغوية، حيث يتحدث شعوب طاجيكستان وأذربيجان وأوزباكستان اللغة الفارسية، كما توجد بعض الامتدادات لبعض الأقليات العرقية في إيران، مثل الأقلية الأذرية والتركمانية المتواجدة في إيران، و رغم أنَ سياسات طهران قد تصطدم، بعدم قبول أو رفض الوصايا الدينية الشيعية على شعوب المنطقة، التي يعتنق أغلب أفرادها المذهب السني، إلاَ أنَ تمتعها ببعض المميزات الحضارية السالفة الذكر، قد ساعدتها على ممارسة نوع من النفوذ والرقابة المعنوية على دول الجوار، هذا إن لم نقل أنَ حجم وثقل هذه الإمكانيات الثقافية والدينية، تستطيع أنْ توفر لإيران، فرصة فرض استيعاب حضاري لكامل المنطقة، إذا أحسنت توظيف هذه القدرات، بما يسمح لها مستقبلاً من ممارسة دور محوري في آسيا الوسطى[4].

ونتيجة لما سبق يتبين لنا بأنَ إيران هي دولة ذات بيئة جغرافية ملائمة، وذات موارد اقتصادية واعدة، تتوفر فيها الثوابت الجيوبوليتيكية اللازمة، للعب دور إقليمي في جوارها الجغرافي، بما يضمن لها المحافظة على الأولويات، والأهداف الاستراتيجية الإيرانية المحددة بدقة، وفق تصور استراتيجي، يراعي الأبعاد والاعتبارات المصلحية القومية في المنطقة.

---

[1] "**الباسيج**" كلمة فارسية، تعني قوات تعبئة الفقراء والمستضعفين، وهي قوات غير نظامية، تتكون من المدنيين المتطوعين من الرجال والنساء، أسست بأمر من القائد العام للثورة الإسلامية الخميني سنة 1979، تتبع الباسيج الحرس الثوري الإيراني (الباسدران)، الذي يتبع بدوره إلى سلطة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران، ولذلك هي كقوات معروفة بالولاء لقائد الثورة الإسلامية.

[2] تقرير الجزيرة، **كل ما تريد معرفته عن القوة الإيرانية العسكرية**، متحصل عليه من:

https://mubasher.aljazeera.net/news/reports/2019/10/10.15:25 .2020/12/22 تاريخ التصفح:

[3] **المكان نفسه.**

[4] الخفاجي، **مرجع سابق**، ص 188.

المطلب الثاني: عوامل اهتمام إيران بالمنطقة واعتباراتها المصلحية فيها

تتحرك السياسة الإيرانية على المستوى الخارجي، انطلاقًا من وجود دوافع واعتبارات خاصة، تفرض عليها التخلي عن مبدأ الانعزالية، لصالح الانخراط في السياسات العالمية والإقليمية، وذلك كآلية تضمن تحقيق حد أدنى من المصالح والأهداف الاستراتيجية الإيرانية، فإطلاق إيران ليدها في جوارها الإقليمي (الشرق الأوسط / آسيا الوسطى والقوقاز/ بحر قزوين)، كان ولا يزال نابع عن مجموعة من الاعتبارات والأهداف المصلحية، التي مهدت لها بعض الظروف الدولية والإقليمية، وكانت بمثابة المقدمات الدالة على حتمية حدوثها.

الفرع الأول: دوافع انخراط إيران في التنافس على المنطقة

إلى جانب قضية القرب الجغرافي ووجود مسافات طويلة مشتركة، تتداخل عدة اعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية ، حفزت السياسة الإيرانية تجاه منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، وشكلت هذه الدافعية تجليات البراغماتية المعاصرة في السياسة الخارجية الإيرانية، التي من دونها لا يمكن أنْ نفهم مركزية المنطقة وأهميتها في الفكر الاستراتيجي الإيراني.

1-الدوافع السياسية: تقف إيران على رأس قائمة القوى الإقليمية، التي تتحرك تحت طائل إدراكها لمحفزاتها السياسية، التي شجعتها للانخراط وباقتناع في ديناميكيات آسيا الوسطى وبحر قزوين، وتجلى ذلك في قضيتين هما:

-قضية الوضع القانوني لبحر قزوين مع ظهور اختلاف في التصورات والرؤى بين كل من روسيا وإيران، وتخوف إيران من محاولة تمرير أي نوع من المفاوضات، في ظل وضعية العزلة المفروضة عليها، قد يساهم في التوصل إلى تسوية تضر بالمصالح الإيرانية في بحر قزوين، ولذلك يجب على الحكومة الإيرانية التحرك[1].

-لعب دور إقليمي مميز، والخروج من العزلة التي فرضها الغرب في شكل عقوبات سياسية واقتصادية عليها، مما ضيق من أداورها، وأخرجها من إطار الدول المستفيدة من ثروات المنطقة.

2-الدوافع الأمنية: وفي هذا السياق يشير بعض المهتمين، إلى لأنَه وحتى نتمكن من حصر هذه الدوافع، يجب تحليلها مع الأخذ بعين الاعتبار السياقات المكانية والتاريخية، المميزة للمناطق المختلفة التي يتم توجيهها إليها، حيث تبرز أهمية تحليل السياق الجغرافي والتاريخي، في حالة السياسة الخارجية الإيرانية أكثر تجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وذلك نأتي هنا إلى تقسيم التهديدات الأمنية الواردة إليها من البيئات التالية:

أ-السياق المكاني: يقصد به ارتباط القضايا الأمنية بموقع إيران الجغرافي، الذي يقع ضمن ما بات يعرف بخط النار. حيث تعتبر إيران محطة مرور نحو آسيا الوسطى ودولة جوار، للعديد من البلدان غير المستقرة وغير الآمنة، فمباشرة بعد نهاية الحرب الباردة، وجدت طهران نفسها محاطة بسلسلة، من التهديدات العسكرية على جهاتها الأساسية، وفي الوقت نفسه، التي يمكن تقسيمها إلى الدوائر الجغرافية التالية:

-من الناحية الشرقية عبر أفغانستان وباكستان، اللتان تشتركان مع إيران في حدود طويلة وسهلة الاختراق، أين أصبحت أفغانستان تمثل على وجه الخصوص تهديدًا متزايدًا لإيران، حيث نشبت حربًا أهلية بين القوى السياسية الأفغانية، ثم أتبعت بتمركز قوات لحلف الناتو فيها، بدواعي الحرب العالمية على الإرهاب الراديكالي وتنظيم القاعدة، إلى جانب كونها مرتعًا لأنواع أخرى من التهديدات غير التقليدية، كالاتجار بالبشر والجريمة وتجارة المخدرات.

---

[1] يحي بوزيدي، "أثر نهاية الحرب الباردة على سياسات إيران في مناطقها الحدودية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد(13)، جويلية(2018)، ص ص 170-173.

- من الناحية الغربية فقد خلف انسحاب القوات العراقية من إقليم كردستان، رغبة الأكراد في تحقيق انفصالهم، وتكوين وطن قوميًا لهم، مما أثار المخاوف الإيرانية من تشكل كيان جديد، على مقربة من حدودها المشتركة مع العراق. - من الناحية الجنوبية: تجاور إيران كل من (تركمانستان وأذربيجان، أرمينيا، وكازاخستان) إلى جانب قربها غير المباشر مع (أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان)، وهي المناطق التي تعدها روسيا وتحددها استراتيجيًا "بخارجها القريب"، حيث لن تتساهل مع أي طرف إقليمي يسعى إلى التغلغل في المنطقة بغرض الهيمنة وبسط النفوذ.

- هذا إلى جانب بروز النزاعات الإقليمية في المنطقة، كالنزاع في إقليم ناغوارني كاراباخ، الذي انعكس على إيران بسبب الحدود المشتركة بينها وبين أرمينيا وأذربيجان، إلى جانب تبلور مسألة الأقلية الأذرية التي تقطن في إيران، حيث يشكل الأذريون ما يقرب من ربع أو ثلث سكان إيران، وهم القومية الثانية بعد القومية الفارسية، لذلك تخشى إيران أنَ يتم تحويل ولاء المواطنين في الشمال نحو باكو، أو ترتفع مطالبهم بالانفصال والانضمام إلى أذربيجان، بعد توحيد شطريها معًا (أذربيجان الشمالية وأذربيجان الجنوبية)[1]، خاصة في ظل الحرمان الثقافي والسياسي الذي يعانيه الأذر في إيران، الذي وصل إلى حد منع استخدام اللغة الأذرية في المدارس، فضلا عن قمع الناشطين الثقافيين ، وتغيير الأسماء الجغرافية ، ومحاولة تقليل عدد الأذريين الفعلي في البيانات الرسمية، خاصة وأنَه ترى في أذربيجان عمقًا استراتيجيا لها، وذلك حسب ما ذكره وزير خارجية إيران "**مونشهر متكي**" عندما التقى برئيس المجلس الأعلى لإقليم ناختشفان حيث قال أنَ: "أمن واستقرار وتطور الجمهورية الأذربيجانية، هو تطور واستقرار للجمهورية الإسلامية الإيرانية" [2].

-تزايد المخاوف الإيرانية بعد أذربيجان توقيع اتفاق أمني بين أذربيجان، وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، حيثي نص الاتفاق، على أنْ تسمح أذربيجان لأمريكا باستخدام أراضيها، للتحرك العسكري ضد إيران، وفي هذا السياق تلقت باكو مساعدات عسكرية، وصلت إلى حدود 4.4 مليون دولار أمريكي[3]. كما يندرج ضمن السياق المكاني أيضًا، بعض الدوافع الجيوبوليتيكية ذات البعد الأمني، أبرزها:

-**محورية منطقة أوراسيا في الفكر الاستراتيجي الإيراني:** إذ تعد فكرة تحويل إيران إلى بوابة أو جسر إلى آسيا الوسطى مفتاح التفكير الجيوسياسي الإيراني القديم والمعاصر، نظرًا لما توفره هذه الجغرافيات الحساسة، من إعادة التأكيد على أهمية موقع إيران الجغرافي. وحسب دراسة قدمها **وليد عبد الحي** عن بنية القوة الإيرانية، فإنَ النزوع الجيو استراتيجي لإيران، ومنذ القدم وخاصة خلال الفترة من 3900 قبل الميلاد إلى اليوم، تمحور ولازال نحو أربعة أقاليم عدتها القوى الإيرانية بمجالها الحيوي، هي :إقليم الهلال الخصيب الذي يضم (العراق، لبنان، فلسطين، سوريا، الأردن)، إقليم القوقاز الذي يضم(أذربيجان، أرمينيا، جورجيا)،إقليم آسيا الوسطى الذي يمتد(من شرق بحر قزوين حتى الحدود الصينية)، إقليم الجنوب ويضم(جنوب باكستان، ومنطقة الخليج)، حيث أبرزت هذه الدراسة أنَ أهم الأقاليم التي تحركت فيها القوى السياسية والعسكرية الإيرانية خارج حدودها، هي القوقاز و أَسيا الوسطى القزوينية، بحوالي 25 مرة على مدار 5200 سنة، وهي المؤشرات الدالة على وجود علاقة طردية بين بروز المناطق الهشة وصعود سياسات التجاذب،

---

[1] جرى استخدام تسمية أذربيجان الشمالية وأذربيجان الجنوبية، لأول مرة في عهد الاتحاد السوفيتي، ويشير معظم سكان اذربيجان إلى إقليم أذربيجان الإيراني بأنَه " أذربيجان الجنوبية" ويؤمنون بأنَ من واجبهم " إعادة توحيدها " مع جمهورية أذربيجان.

[2] محمد عبد الرحمان العبيدي، **إيران وجمهوريات منطقة القوقاز دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية 1991-2008**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد (05)، العدد (14)، حزيران (2009)، ص01.

[3] Stephen Blank. **The Geopolitcal of The Caucasus And American View. In Marco Valigi. Caspian Security Issues Conflicts, Cooperation and Energy Supplies**. Social sciences. Edizioni epoké .italy.2014.p 63، 64

فحيثما زادت المناطق الرخوة زادت التجاذبات الإقليمية والدولية حولها، كما تعد من العناصر الدالة على أنَ هذه الأقاليم الثلاثة هي الأقاليم الأكثر جاذبية في الفكر الاستراتيجي الإيراني[1].

-تغير القيمة الجيوبوليتيكية لإيران: فرض عليها إعادة وضع تعريف لموقعها وأدوارها[2]، فقبل هذه المرحلة كان ينظر إليها على أنَها مجرد دولة عازلة بين السوفييت من جهة، وبين باكستان وتركيا المواليتان للغرب من جهة أخرى، لكن قلبت مرحلة التسعينات الحسابات الاستراتيجية الإيرانية رأساً على عقب، وأصبح من المفروض على طهران أنْ تبرع في استغلال ثقلها الجيوبوليتيكي، لفرض مكانتها كقوة إقليمية[3]، جنبًا إلى جنب مع بعض القوى الإقليمية المجاورة/المنافسة كتركيا والصين، من أجل الحصول على مزايا جيو- سياسية، كالقدرة على تشكيل الهياكل الأمنية، والتحكم في موارد الطاقة وتنمية المناطق النائية في آسيا الوسطى، التي أصبحت أيضًا ساحة منافسة بين عدة، ممثلين ضمن ما أطلق عليه اسم اللعبة الكبرى الجديدة [4].

-الجغرافية الحبيسة: لدول آسيا الوسطى وخاصة أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، التي لا تملك أية منافذ على البحار المفتوحة، مما عزز رغبة إيران في أنِ تتحول، إلى منطقة عبور أو ترانزيت للدول التي تجاورها، لذلك تعد إيران بمثابة الميناء الطبيعي لهذه الدول، بالمقابل يضمن لها احتكار هذه الممرات، اكتساب أوراق استراتيجية واقتصادية وسياسية رابحة ويمكنها من التأثير إقليميًا.

ب-السياق التاريخي: ويمكن ربطه بجمل من الأحداث المهمة كما يلي:

-أوحى انهيار الاتحاد السوفيتي بزوال التهديد المباشر لإيران، لكن بقدر ما أتاح هذا الوضع فرصة جديدة لإيران، شكل لها أيضًا مجموعة من التهديدات الجديدة، وجعلها في موقف صعب تجاه الأحداث المتلاحقة، وقد لمَح أحد السفراء الإيرانيين إلى حالة التناقض، التي عاشتها إيران عقب انهيار الاتحاد السوفيتي بقوله **"كنا ننظر إلى حدودنا الشمالية، فنرى قوة معادية عملاقة، ولكنها كانت تعطينا انطباعا بأنَها تتمتع بالاستقرار، وكنا نعرف ما سوف تفعله هذه القوة، وتعلمنا طريقة التعامل معها، أما اليوم فنحن ننظر شمالًا، فنرى سبع دول مختلفة في تلك المنطقة، وكلها تفتقر إلى الاستقرار، الأمر الذي يغير المعادلة الاستراتيجية "**[5]، مما دفعها إلى التواجد في المنطقة لخلق نوع من **"المنطقة الحاجزة"** بينها وبين الحدود الروسية الجديدة.

- تصاعد الخطر الأمريكي في المنطقة خاصة بعد حرب الخليج 1990-1991، وبالضبط بعدما تبنت واشنطن سياسة **"الاحتواء المزدوج"**[6] تجاه العراق وإيران، والذي وصفته بأنَه احتواء "لدولتين مارقتين" في المنطقة، وهكذا كان الوضع

---

[1] وليد عبد الحي، **بنية القوة الإيرانية وآفاقها**، متحصل عليه من: https://cutt.ly/uwY52LXv تاريخ التصفح: 08/ 12/ 2020 .

[2] سيباستيان بيروس، **هل يتنامى دور إيران في آسيا الوسطى؟**، متحصل عليه من:

https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranfuturerole/2014/03/2014331113547142325.html تاريخ التصفح: 2020/12/08 .

[3] Edward Wastnidge, **"Central Asia in the Iranian geopolitical imagination,"** Cambridge Journal of Eurasian Studies, 2017, p 06.. https://shorturl.at/hlHNY. (Accessed on: 26-02-2020).

[4] Kooalee, Ebrahimi , Mougouee**. Op.Cit.** p92.

[5] العبيدي، **مرجع سابق**، ص02.

[6] قام **أنطوني لينك** بتطوير هذا المبدأ (مستشار الرئيس كلينتون للأمن القومي)، بعد أن نقله عن كينان، وقام بتوسيعه ليضم قوى إقليمية جديدة في العالم الثالث، تشكل بطموحاتها الاستراتيجية، خطرًا على مصالح أمريكا وأمن حلفائها، حيث قدم لينك قائمة ضمت العديد من دول العالم الثالث، ووصفها بالدول المارقة، كونها معادية لقيم الديمقراطية ولها سوابق في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، وكانت إيران على رأس هذه القائمة، حيث اقترح مجموعة من الأدوات والوسائل التي يمكن استخدامها حتى يتم تضييق الخناق على هذه القوى، كالعزل عن المجتمع الدولي، الضغوط الدبلوماسية، العقوبات الاقتصادية،

الجيو سياسي لإيران في أوائل التسعينيات، وضعًا معقدًا، خاصة بعد أنْ تحولت إلى عدو محتمل لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، فشكلت سياساتها العدائية تهديدًا متزايدًا على تواجد طهران، التي رأت بأنَ مواجهة جهود واشنطن لعزلها، تعد لوحدها دافعًا كافيًا للتحرك في الفضاء الآسيوي، وتزامنًا مع هذه الأوضاع والتهديدات الجديدة، بحثَّت إيران عن طرق لإحباط سياسات احتوائها، حيث عملت طهران على تطوير التعاون مع جيرانها، وباقي الدول الإسلامية، إلى جانب البحث عن مراكز القوة الرئيسية البديلة والمحتملة مثل(روسيا، الصين، الهند) [1].

- ساهمت أحداث 9/11 في فرض سياسة طوق النار ضد إيران، وذلك بعد إنشاء قواعد عسكرية أمريكية على مداخل ومنافذ المنطقة، في أوزبكستان واذربيجان[2]، عدا عن قواعدها العسكرية الموجودة في الخليج العربي، إلى جانب تطور العلاقات العسكرية بين روسيا ودول المنطقة في إطار معاهدة الأمن الجماعي، التي سمحت لروسيا بأن تمتلك قواعد عسكرية، وأخرى استراتيجية مثل فرقة الحدود الروسية في طاجيكستان، والمطار الفضائي بايكونور في كازاخستان الذي تم تأسيسه منذ الحرب الباردة، والممر الجوي الحيوي في أوزبكستان، الذي يربط بين روسيا وقواتها في طاجيكستان وغيره وهنا تلاشى الدور الإيراني[3].

-حدث الو.م. أبعض القوى الآسيوية خاصة اليابان، الصين، أوروبا، روسيا، على خلفية ملف إيران النووي، عدم التعامل معها في قضايا السلاح، الطاقة، وباقي السلع الأخرى، حيث قدمت إدارة كلينتون تقريرًا مفصلاً لروسيا عن إيران ونشاطاتها النووية، التي تهدف وبحسب الادعاءات الأمريكية، إلى بناء مفاعلات نووية لأغراض عسكرية، ووجهت لها الاتهام بدعم الحركات الإرهابية والإسلام الراديكالي، وبذلك عملت على خلق تباعد بين إيران وروسيا، بتخويف هذه الأخيرة من سياسات إيران، التي تهدف إلى ضم الكيانات الإسلامية في الجنوب الروسي، مما دفع روسيا إلى إطلاق سياسة الاحتواء المزدوج التي استهدفت تركيا بدرجة أولى، وإيران بدرجة ثانية [4]. كما قام الكونغرس بفرض عقوبات جديدة على إيران تحت اسم قانون (داماتوا) في عام 1996، والذي يعاقب كل الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في مصادر الغاز والبترول في إيران[5].

- تنامي النفوذ التركي في القوقاز وآسيا الوسطى، المصحوب بتقارب تركيا مع إسرائيل، وذلك بعد توقيع الطرفان اتفاقًا أمنيًا، تزعم إيران أنَه يمثل محاولة خنق تركية / إسرائيلية لها في مجالها الإقليمي، كما قد يمنح تل أبيب فرصة لإجراء مناوراتها العسكرية والاستراتيجية بالقرب من الأراضي الإيرانية[6].

---

[1] Herzig. **Op.Cit** .p 505.

[2] هبة الله محسن أبو الوفا البداية، **العلاقات الإيرانية الروسية في ضوء نظرية تحول القوة**، ص ص281، 282. متحصل عليه من: https://jsst.journals.ekb.eg/article_83749_70d461182cd0d64f0cfba0d7deb8c374.pdf .2020/12/10 تاريخ التصفح.

[3] Mahdieh aghazadeh. "Iran's Foreign Policy Approach Towards The Central Asia And Caucasus". **Academic Journal**. Volume(03), N (1), Winter (2015).p 96.

[4] هاني جواد كاظم النجار، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس محمد خاتمي 1997-2005 دراسة تاريخية سياسية** (د. م. ن: مركز عين للدراسات السياسية المعاصرة، الطبعة الأولى، 2018)، ص ص 425، 426.

[5] أمين يوسف، "إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للأدب**، المجلد (05) العدد(01)، جويلية (2008)، ص ص 158-161.

[6] باكينام الشرقاوي، **إيران وتركيا بعد 11 سبتمبر**، مركز المعرفة الرقمي، متحصل عليه من: https://cutt.ly/fwY5VQG8 تاريخ التصفح: 2020/12/10.

-بروز الجماعات الإرهابية، خاصة السلفية الجهادية الراديكالية التي كان يمثلها تنظيم القاعدة سابقًا، و النجاحات العسكرية لما يسمى بالدولة الإسلامية مؤخرًا، إلى جانب التهديدات الأمنية التي يشكلها مجاهدي خلق، والتي أصبحت تمثل دائمًا تهديدًا وجوديًا للجمهورية الإسلامية، وأثرت على السياسة الأمنية الداخلية والخارجية الإيرانية، ويمكن في هذا المجال أن ندرج تلخيصًا موجزًا، لبعض الهجمات الإرهابية الرئيسية، التي تعرضت لها إيران مؤخرًا: فمثلًا تعرض أعضاء البرلمان عام1981، إلى سلسلة طويلة من عمليات الاغتيال، من قبل منظمة مجاهدي خلق[1]:

-في عام1992 انفجار شاحنة مليئة بالمادة المتفجرة في وسط إيران.

-في عام 1994نفجار داخل منزل الإمام الرضا.

-في عام 2006 وقوع سلسلة من الهجمات وعمليات الخطف ضد القوات الحكومية في منطقة سيستان بلوشستان.

- في عام 2009 وقع هجوم انتحاري قتل فيه 35 من قوات الباسيج الإيرانية وزعماء القبائل،

-في عام 2010 وأعقبت العملية بسلسلة تفجيرات داخل المساجد تبناها جند الله في منطقة سيستان بلوشستان.

-في عام2015 مقتل 20 جنديًا إيرانيًا على يد الميليشيات الكردية في كردستان الإيرانية.

-في عام 2017 وقوع ثلاثة هجمات على المركز الديني في طهران، وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية الهجوم.

يبدو من خلال السياق الجغرافي /التاريخي لما سبق، أنَ أنَ الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية في الأقاليم الجغرافية المجاورة لها، لم تعد تحكمها الأطر الطائفية والعوامل الإيديولوجية فقط، وإنَما تحددها وتوجهها أيضًا بعض المحفزات الاستراتيجية والأمنية كإحكام السيطرة على منطقة الحزام الأمني، وتحقيق استقرار النظام الإقليمي(عبر كسر سياسات العزلة والاحتواء الأمريكية- كسر التواجد الغربي /التركي في المنطقة)، إلى جانب الجوانب الجيوبوليتيكية الخاصة، كتعريفها للمنطقة على أنَها امتداد لعمقها الاستراتيجي، و مجالها الحيوي.

3-الدوافع الاقتصادية: على الصعيد الاقتصادي كانت الدوافع الاقتصادية، أحد جوانب التقارب الإيراني مع جمهوريات آسيا الوسطى، وتراوحت هذه الدوافع ما بين خصائص متعلقة بمنطقة آسيا القزوينية ذاتها، وبين عناصر مرتبطة بوضعية الاقتصاد الإيراني، ومكانته الدولية.

-مشاكل الاقتصاد الإيراني: خلفت العزلة المالية الدولية المفروضة على إيران، وضعًا اقتصاديًا صعبًا إن لم يكن يائسًا، حيث أدت العقوبات الاقتصادية، إلى ظهور ركود اقتصادي وانخفاض شديد لقيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي سجلت أعلى قيمة لها، حيث وصلت إلى حوالي 23 مليار دولار، إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة عام 2000 حيث وصلت إلى 16.2%، نهيك عن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الإيراني من 9%سنة 1990، إلى 12.6%سنة 2000. إلى جانب زيادة إنفاقها العسكري، الذي بلغ سنة 2000 حوالي 5700 مليار دولار، أغلبه كان موجه لتمويل الأسلحة المحلية، أو لإستراد أسلحة دولية، وبناء قاعدة غير تقليدية أي نووية، كل هذه العوامل الاقتصادية دفعت بإيران، إلى التعامل مع المؤسسات المالية العالمية الربوية كصندوق النقد الدولي، وهذا بخلاف ما نصت علية مثاليات الثورة[2]، كما زادت من اعتمادية إيران على قطاع الطاقة والمحروقات، حيث وصلت إلى حوالي 86.1% عام 1997 من مجمل صادراتها من النفط ، بمعنى خضوع الاقتصاد الإيراني، إلى تقلبات هذه المادة في الأسواق العالمية، خاصة بعد أن فقدت ما يبلغ حوالي 80٪ من حصتها في نفط بحر قزوين، بفعل سياسات تقسيم الموارد الجديدة، التي فرضها

[1] Noemi Maria Rocca. "Regional Stability for National Survival: Iran's Foreign Policy Towards the Southern Caucasus and Central Asia in the Post-Soviet Era". **International Relations and Diplomacy**, Vol(5), N(9) September (2017) , p 546.

[2] الخزار، **مرجع سابق**، ص 71.

النظام القانوني الجديد للبحر هذا من جهة، من جهة ثانية بفعل فتح الدول المشاطئة للبحر باب الاستثمارات الأجنبية على مصراعيه أمام الشركات النفطية العالمية، مع حرمان إيران من هذه المزايا[1].

-إطلاق المشاريع الاقتصادية المنافسة للسياسات الإيرانية: والتي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، على حساب المشاريع الإيرانية، هذه الأخيرة التي تجتهد واشنطن في إقصائها، من الاستفادة أو المشاركة في مشاريع نقل الطاقة، خاصة بعد أنْ توسع دور تركيا داخل أوراسيا، من دولة عبور ونقل إلى قطب إقليمي طاقوي، وهنا أصبح من المتعذر تجنب المنافسة بين الطرفين (الإيراني/ التركي) على طرق نقل الطاقة، نحو الأسواق العالمية، كما أنَ هذا الوضع لا يستثني المنافسة الروسية، التي تتميز بمجموعة واسعة من المميزات الجيوبوليتيكية والاقتصادية، والتي تضررت أيضًا بعد فتح الممرات الجنوبية في القوقاز، وخاصة خط باكو- تبليسي- جيهان[2].

5-الدوافع الثقافية: ويقصد بها المحركات الجيو ثقافية كالمرتكزات الهويتية والثقافية، التي تميز إيران بوصفها أحد المحاور الحضارية المتنافسة، حيث تدافع إيران إلى تكريس هذا التوجه الثقافي، كقيم فكرية عامة داخل المنطقة، وترجع ذلك أساسًا إلى عوامل مختلفة من بينها:

الوزن التاريخي لإيران: يرى البعض أنَ من بين دوافع انخراط إيران في المنطقة هو تاريخها الحضاري، الذي يفرض عليها الاضطلاع بأدوار ريادية، على نمط الإمبراطورية الفارسية، التي تميزت بطابعها الحضاري واللَغوي والثقافي المتميز[3]، فمنذ فرض المد الصفوي الشيعي مطلع القرن 16، تحاول الحكومة الإيرانية نيل مكانة مرموقة في النظام الإقليمي والدولي، لدرجة أنَ هذه الرغبة قد تحولت إلى عقدة تفوق مرتبط بتاريخ الدولة وانجازاتها، مما حمل الجمهورية الإيرانية أعباء سياسية، للعب أدوار جديدة، في محيطها الإقليمي، كونها دولة حاملة لمشروع حضاري[4].

-وجود تيار سياسي داخلي: يؤمن بضرورة وأفضلية أن تتوجه إيران شمالًا من أن تتوجه جنوبًا، نظرًا لأنَها أكثر قبولًا هناك، حيث تجمعها عناصر مشتركة مع تلك الدول كاللغة والقومية، مستغلة غياب أية مشاريع عربية في المنطقة، وقد برزت هذه الفكرة في خطابات مسؤولين إيرانيين نافذين في السياسة الإيرانية، حيث تحدث **علي يونسي** المستشار الخاص للرئيس الإيراني في 2015، علنية عن الإمبراطورية الفارسية بقوله:**"إنَ الإمبراطورية الفارسية تتشكل من جديد وإنَ امتدادها اليوم يصل إلى عدة بلدان"**[5].

-الروابط التاريخية والحضارية: ففي القرن التاسع عشر كانت أجزاء من آسيا الوسطى، تابعة لإيران وتربطها معها علاقات تاريخية وثقافية طويلة، حيث تتشارك كل من إيران، طاجيكستان، أفغانستان، وأجزاء من أوزبكستان التحدث

---

[1] Lidiya Parkhomchik، **Modification of Iran's Foreign Policy Orientation in Central Asia.cabar.**Central Asia Bureau Of Analytical Reporting .p 05. https://cabar.asia/en/lidiya-parkhomchik-modification-of-iran-s-foreign-policy-orientation-in-central-asia . (Accessed on: 27-02-2020).

[2] محمود مونشيبوري، "سياسات الأنابيب في تركيا وإيران وجنوب القوقاز"، في: تقرير موجز لمجموعة عمل، **اللعبة الكبرى في غرب آسيا** (قطر: مركز الدراسات الإقليمية والدولية، جامعة جورج تاون،2018)، ص 04.

[3] دون إسم صاحب المقال، "مياه مضطربة ومحيط غير مستقر: معاهدة أكتاو حول قضية بحر قزوين المستمرة في إيران"، **مجلة مسارات**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص08. متحصل عليه: https://cutt.ly/IwY5TIHb. تاريخ التصفح: 12/08/ 2020.

[4] عبد الرزاق خلف الطائي، "التنافس السعودي الإيراني في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية"، **مجلة دراسات إقليمية**، المجلد(09)، العدد(28)، 31 ديسمبر (2012)، ص 03.

[5] إلياس، **مرجع سابق**، ص 124.

بلغة واحدة ، بينما ترتبط أذربيجان بروابط عرقية مع إيران، أين يتواجد الأذر ضمن أعداد ومجموعات أكبر من تواجدهم في جمهورية أذربيجان نفسها، فقد كانت هذه الأخيرة قبل 1828 جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية الصفوية،لكن مع استيلاء روسيا على الأراضي الشمالية من تلك الإمبراطورية، اندمج جزء من شيعة إيران الأذريين في الدولة الروسية، وشكلوا أساس جمهورية أذربيجان المستقلة. والملاحظ أنَ الجزء الأكبر من الأراضي الأذرية قد ظل في إيران، حيث لا تزال تضم إيران إلى اليوم أذربيجان الشرقية وأذربيجان الغربية، وهنا يشكل هذا العامل عنصرًا إضافيًا إن لم يكن مركزيًا في تحديد توجهات إيران الخارجية.

-إيران الدولة النموذج والحاضرة الثقافية والدينية: تقدم إيران نفسها باعتبارها النموذج الأصلح للعالم الإسلامي، حيث ترى نفسها كمركز سياسي مؤثر، وأنَ العالم الإسلامي أشبه بالمحيط الذي يجب أنْ ينهل من تجربتها الحضارية، لذلك قدمت طهران تصورها السياسي لبيئتها الإقليمية، بناءً على رغبتها في تصدير النموذج الثوري، وذلك تماشيًا مع نظرية تصدير الثورة، حيث يرى **الخميني** أنَ الثورة الإسلامية غير محددة بأطر جغرافية ولا بحدود سياسية، هذا إلى جانب نظرية أم القرى، التي طرحها **محمد لاريجاني**، والتي تفترض تحويل الجمهورية الإسلامية إلى مركز العالم الإسلامي تحت سيادة الحكومة الإسلامية الإيرانية[1]، هذا من جهة، من جهة ثانية تنظر طهران إلى المنطقة على أنَها مفترق طرق للصراع بين التيارات السنية القادمة من شبه الجزيرة الهندية، والتي تعتنقها الشعوب في أفغانستان وآسيا الوسطى، وبين التيار الشيعي، الذي تسعى إلى توسيعه عبر مشروع نشر التشيع في المنطقة.[2] ومما زاد من شدة المنافسة الحضارية، هو اعتماد بعض القوى الإقليمية، على البعد الحضاري والثقافي في سياستها الخارجية، بغية تحقيق تغلغل في المنطقة، وخاصة الدور الذي تلعبه تركيا في آسيا الوسطى، مستغلة هي الأخرى تقاربها الثقافي والحضاري مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة كآلية ثقافية، ولذلك تقوم استراتيجية إيران وحفاظًا على مصالحها على الدعم الثقافي والديني، الذي توفره بدورها إلى هذه الأطراف.

الفرع الثاني: أبعاد وأهداف التواجد الإيراني في المنطقة

تختلف اهتمامات الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية، باختلاف المناطق والأقاليم التي تنطلق نحوها، وكذلك باختلاف تأثير ومكانة الدول على الساحة الإقليمية، وهنا نجد أنَ إيران قد أولت منطقة بحر قزوين أهمية خاصة، بحكم أهدافها واعتباراتها المصلحية الخاصة، إلى جانب الفرص التي توفرها هذه المنطقة تحديدًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

1-الأبعاد والأهداف السياسية: بعد الحرب الباردة التزمت إيران أكثر بالإقليمية، حيث عملت على إنشاء علاقات متطورة وسعت إلى بناء روابط مع آسيا الوسطى، وحتى وقت قريب جدًا، كان لتأكيد إيران على بناء هذه العلاقات أبعاد مهمة منها:

-البحث عن فرصة لتخفيف العزلة الدولية، المفروضة عليها منذ الثورة الإسلامية، والتي زادت بعد الكشف عن أنشطتها النووية أواخر عام 2002 وحاولت إيران تعزيز تواجدها بطريقة لا تؤدي إلى إثارة أو استعداء روسيا (المورد الرئيسي للأسلحة)، أو أنظمة الحكم في هذه الجمهوريات، التي سعت إلى ثنيها عن ربط علاقات مع الولايات المتحدة.

---

[1] الوليد أبو حنيفة، "البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: المنطلقات والأهداف" **مجلة المعيار**، عدد (47)، المجلد (23)، (2019)، ص185.

[2] بيروس، **مرجع سابق**، دون وجود الصفحة.

-كما تهدف إيران أيضًا ومن خلال المشاركة في النظم الإقليمية (نظام الآسيوي)، من أنْ تتمكن من أداء دورها المناسب بطريقة أفضل، مما تستطيع به حاليًا داخل النظام الدولي، نظرًا لطبيعة علاقاتها مع الغرب، وفي هذا الصدد، ربما يمكن أن نفهم تحول إيران إلى الإقليمية، كاستجابة وكبديل عن مؤسسات المجتمع الدولي، التي قد تقزم دورها الإقليمي[1].

-تسعى إيران أيضًا وراء تواجدها في المنطقة، إلى توحيد النظام القانوني واستغلال وتقاسم ثروات بحر قزوين، من خلال التصدي للمشاكل والتصورات القانونية، التي تؤثر على حقوقها القانونية، في الاستفادة من مياه البحر.

-لم تتوقف أهداف السياسة الإيرانية عند هذا الحد، بل حاولت إدراج بعض التعديلات على بنية النظام الدولي بتحويله من نظام أحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، مع العمل في نفس الوقت على منع عودته إلى حالة الثنائية، حيث تدعم مساعي روسيا والصين واليابان، في تحويل بنية النظام إلى الطابع التعددي، مما قد يسمح لإيران من إيران من استغلال الأوضاع الدولية، لفرض نفسها كلاعب دولي، فيما إذا نجحت هذه القوى، في إدخال بعض التعديلات اللازمة على بنية النظام الدولي.

2-الأبعاد والأهداف الأمنية: تتمركز الاستراتيجية الإيرانية في آسيا الوسطى، حول حماية متطلبات أمنها القومي بالدرجة الأولى باعتباره أساس استمرارها (وجود أقليات والدعم الأجنبي لها، السيطرة على الصراعات) [2]، وفي هذا السياق، تنتهج إيران وروسيا سياسة تجميد الصراعات في دول مثل جورجيا وأذربيجان، الخاضعة لنفوذ غربي قوي، و الذي قد يجعل من التهديدات الأمنية داخل المنطقة، غير متوقعة ويصعب السيطرة عليها، حيث أنَ تحريك الصراعات القوقازية المجمدة يمكن أن يكون ذو آثار سلبية فقط على الطرفين، من خلال احتمال تدفق اللاجئين نحوها[3].

-تهدف إيران أيضًا إلى إحداث عسكرة شاملة في بحر قزوين منذ عام 2001، عندما قامت بمهاجمة بعض السفن الأذرية، حيث أفضت هذه المواجهة إلى جانب الجهود العسكرية الروسية، إلى تأكيد نفسها على أنَها "شريك في إدارة القضايا الأمنية" في المنطقة. وبالتالي فإنَ هذه العمليات تؤدي إلى تعزيز القوات البحرية المتعددة الأطراف للقوى المحلية، وتحييد أي تواجد عسكري للأطراف الخارجية بشكل دائم أو مؤقت[4].

-يبقى أقصى أهدافها الأمنية المشاركة في بلورة نظام أمني إقليمي، يتماشى و استراتيجيتها الإقليمية تجاه آسيا الوسطى[5].

3-الأبعاد والأهداف الاقتصادية: والتي كان من أبرزها:

-التحول إلى ممر رئيسي لنقل الطاقة: حيث تشير التطورات الحالية في النظام الدولي، إلى أنَ الدولة التي يمكن أنْ تهيمن على خطوط نقل النفط والغاز، ستتحكم في موارد الطاقة في العالم، وبناءً عليه سعت إيران لأنْ تكون الممر الرئيسي لنقل

---

[1] Herzig**. Op . Cit**, p 506.

[2] بوزيدي، **مرجع سابق**، ص 174.

[3] Andrej Tibold Vincent Cillessen. In Marcel de Haas (Editor). **Geo-strategy in the South Caucasus Power Play and Energy Security of States and Organisations**. (The Hague, Netherlands Institute of International Relations.Clingendael Institute)p38.

[4] Blank. Op.Cit .p 65.

[5] بلال قريب، "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الاوسط العلاقات الإيرانية السعودية نموذجا"، **مجلة المفكر**، العدد(15)، جوان(2015)، ص482.

مصـــادر الطاقة، من دول بحر قزوين وتصـــديرها إلى العالم عبر موانئها على الخليج العربي [1]، معتبرة أنَ مشـــروعها هو الأفضل، لأنَه الأرخص (الأقل تكلفة)، والأسرع لعدم وجود عقبات جيوبوليتيكية، كالتي تواجه باقي المشاريع.

- تعزيز مصـالحها الاقتصـادية في المنطقة وتنمية التعاون مع هذه الدول، والاسـتفادة منها كأسـواق جديدة للصـادرات الإيرانية، وكمعبر أيضًا إلى البحر الأسود ثم إلى دول أوروبا [2].

- أما فيما يتعلق بسـياسـة الطاقة، ولأنَ خط أنابيب (BTC) قد كسـر احتكار روسـيا لتصـدير النفط وتجاوز إيران، فإنَ طهران حاليًا تركز على تطوير الطاقة النووية للاسـتهلاك المحلي، من أجل تعزيز إنتاجها من الطاقة للأسـواق الخارجية. وبسـبب عزلتها، فإنَها تبحث عن عملاء في مناطق أخرى، وخاصـة القوى الخارجية الناشـئة وغير المعادية لطهران، مثل الصـين التي تعد سـوقًا تحتاجها إيران بشـدة اليوم، حيث تنتج إيران 13% من طلب الحكومة الصـينية على النفط، بالإضافة إلى ذلك فإنَ الصين تستورد أيضًا الغاز الإيراني.

د-البُعد الثقافي: كما وضـحت الدراسـة في العناصـر السـابقة، فما يخص هذ الهدف، فقد ركزت إيران جهودها على إعادة اكتشـاف الهوية الثقافة الإسـلامية للمنطقة، وجاء مشـروعها الحضـاري ضـمن سـياقان، الأول حامل لأبعاد قومية ثقافية، واستهدف إعادة بعث الروابط الثقافية، ذات الصلة بالحضارة الفارسية والقومية الصفوية، لإعادة بعث أمجاد الإمبراطورية الفارسية القديمة، بينما ركز الثاني على العامل الديني، عبر تطوير المد الشيعي ونشر المذهب الإثنا عشـري، والترويج لنموذج حكم الثوري، في الدول ذات الانتماء المشـابه، هذا وقد عمدت الدراسـة في توضـيح الآليات الثقافية، التي اعتمدت عليها طهران في تحقيق مشروعها الحضاري ضمن السياقين السابقين، خلال العناصر اللاحقة.

الفرع الثالث: آليات التنافس الإيرانية

وظفت إيران مجموعة من الآليات لتحقيق أهدافها الخارجية، لكنها حرصت على أنْ تأتي مناسـبة مع طبيعة القضـايا المسـتهدفة، فكل هدف من الأبعاد المحددة سـابقًا، تعاملت معه إيران باختيار الأداة المناسـبة له، لذلك نجد أنَ الاسـتراتيجية الإقليمية الإيرانية، قد اعتمدت على أسـاليب القوة العاتية، من أجل المحافظة على أمنها القومي، أما من أجل تحقيق مصـالحها الاقتصـادية و الطاقوية، فقد فظلت اسـتخدام الدبلوماسـية الاقتصـادية والعلاقات التجارية، وفيما يتعلق بتحقيق التأثير الثقافي والحضاري، فقد وظفت مفردات قوتها الناعمة، لذلك وحتى نفهم دور إيران في اللعبة الاستراتيجية الجديدة، كان لزاما معرفة الآليات الاستراتيجية التي ترتكز عليها سياستها الخارجية.

1-الآليات السـياسـية: مع وصـول المحافظين الجدد إلى الحكم، تحولت إيران نحو المسـار الدبلوماسـي في سـياسـتها الخارجية، حيث أعادوا هندسـة سـياسـة خارجية جديدة، تعتمد على تجديد الخطاب السـياسـي على الصـعيدين الداخلي والخارجي، لرسـم صـورة جديدة لإيران في جوارها الجغرافي، بأنَها لم تعد دولة ثورة معادية لقيم الحضـارة والعصـرنة، وذلك بالاعتماد على مفاهيم الحداثة، ودراسـة العلاقات الخارجية المعاصـرة، ونلاحظ أنَ الاعتماد على البراغماتية في العلاقات الخارجية، والتي تعني حسب المنظور الإيراني، تحديد مصلحة النظام، قد أتاح للنظام الإيراني تحقيق مصالحه القومية، عبر الاعتماد على آليات جديدة منها:

-ربط العلاقات الدبلوماسـية الثنائية والمتعددة الأطراف: والتي تجلى فيها اعتماد إيران على الأبعاد البراغماتية، أكثر من الأبعاد الأيديولوجية أو العقدية، عندما أسست لعلاقات سياسية جديدة، مفضلة الظهور بمظهر القوى الإقليمية، بدل القوى الثورية (نموذج الدولة الثورية)، أي بمظهـر الدولة المعتدلة والمتوازنة في سـياسـتها وتوجهاتها، فاتخذت من

---

[1] قحطان، مرعي، **مرجع سابق**، ص 281.

[2] العبيدي، **مرجع سابق**، ص 03.

الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف أسلوبًا لها(إطلاق التبادل الدبلوماسي، كفتح السفارات، الزيارات الرسمية) وكانت أول جولة يقوم بها مسؤول إيراني، هي زيارة وزير الخارجية الإيراني علي **أكبر ولايتي** إلى جانب وزير المالية في ديسمبر 1991، والتي طاف من خلالها بدول آسيا الوسطى والقوقاز، ثم زيارة رئيس كازاخستان **نزاربابيف** إلى طهران سنة 1992، ثم في سنة 2002 قام الرئيس **خاتمي** بزيارة رسمية إلى عواصم كل من (كازاخستان، تركمانستان، طاجيكستان، أوزبكستان، قرغيزستان)، توصل فيها إلى توقيع أزيد عن 20 اتفاقية في شتى المجالات الاقتصادية، السياسية، والثقافية[1]. أما فيما يتعلق بالاستراتيجية متعددة الأطراف، فتظهر من خلال آليات التكامل الإقليمي، كمنظمة التعاون الاقتصادي (الإكو)، أو منظمة الدول المشاطئة لبحر قزوين، والتي سيتم التطرق إليها في الآليات المؤسساتية.

-تكوين علاقات مرنة مع دول الجوار، حيث وفي هذا السياق، اعتمدت إيران على آلية التقارب السياسي والتنسيق الدبلوماسي، مع دول الجوار وخاصة مع أرمينيا، التي توصف بالورقة الرابحة، أين ركزت طهران على تطوير هذه العلاقة، لكون لأرمينيا حليفًا لروسيا، هذه الأخيرة التي كانت من الدول القليلة، التي ساندت إيران في برنامجها النووي، ولذلك قد لا ترغب إيران في استعداء موسكو[2].

- الاعتماد على سياسة ضبط النفس والموقف البناء، وذلك من أجل تحسين صورتها كشريك موثوق لجمهوريات آسيا الوسطى، حيث قدمت نفسها كوسيط في النزاع في كاراباخ، أو في مناطق إقليمية أخرى، واتبعت سياسة الحياد الدولي، وكانت طهران هادئة بشأن القضايا الأمنية في منطقة أوراسيا، والتي قد يُنظر إليها على أنّها تتناغم مع طابعها الإسلامي، حيث عرضت القليل من الدعم والحد الأدنى من المواقف، في طريق انتقادها لسياسة روسيا والصين، مع الانفصاليين المسلمين في شمال القوقاز و شينجيانغ على التوالي. ودعمت أرمينيا ضد أذربيجان (ذات الأغلبية الشيعية)، كما تعاونت مع بعض دول الجوار في محاربة الحركات الإرهابية وخاصة نظام طالبان.

وبهذه الدبلوماسية استطاعت التخلص سياسياً من صورة الدولة منبوذة عالمياً وإقليمياً، مما أدى إلى تحسين وضعها في المنطقة إذًا نجحت طهران في إقناع دول آسيا الوسطى، بأنّها لا تشكل تهديدًا لأنظمتها السياسية، مما ساعدها على إقامة شبكة مصالح استراتيجية مع تلك الدول، وطمأنة النخب السياسية في تركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان، التي عبّر قادتها عن عدم اقتناعهم بأنَ إيران قد تشكل تهديدًا وأعربوا عن استعدادهم للتعاون معها[3].

2-الآليات الاقتصادية: تنظر إيران إلى المنطقة بمنظور اقتصادي، يرمي إلى استغلال ثرواتها بشتى الوسائل اللازمة، ولذلك وظفت بعض الآليات الاقتصادية، التي تزيد من ربط المنطقة بها، واعتماد هذه الدول عليها، في ظل طبيعتها الجغرافية المعزولة والبعيدة عن طرق التجارة العالمية، وكانت أول هذه الآليات:

تطوير البنية التحتية: أدركت إيران ومنذ البداية أهمية إنشاء طرق مواصلات ووسائل اتصال، بينها وبين جمهوريات آسيا الوسطى، وصولا إلى ربطها بمياه الخليج العربي[4]، ومن ثم المياه الدولية الحرة، ولذلك فقد اعتمدت على مد خطوط السكة الحديدية بينها وبين دول المنطقة، أوما يطلق عليه مشروع السكة الحديدية العابرة لآسيا، والرابطة لأوروبا بأسواق الصين، والذي اقترحه الرئيس الإيراني **رفسنجاني** لأول مرة في أوائل التسعينيات. ويأتي إصرار طهران على

---

[1] الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص1004.

[2] Mahdieh aghazadeh. "Iran's Foreign Policy Approach Towards The Central Asia And Caucasus**". Eurasian Universities Union. Academic Journal** Volume(3), N(1), Winter(2015).p98.

[3] aghazadeh. **Op.Cit**.p99.

[4] الخفاجي، **مرجع سابق**، ص77.

ربط خط سكتها الحديدية بتركمانستان، نظرًا لأهمية موقعها الجغرافي، حيث تعد بوابة آسيا الوسطى، ولكونها تشترك معها بحدود برية تصل إلى 900كم، ففي الوقت الذي تعد إيران بالنسبة لتركمانستان، بوابتها تجاه المياه الخليج، تعد تركمانستان بالنسبة لإيران مفتاحها تجاه آسيا الوسطى، ومن هنا ينبع حرص طهران على مد هذا الخط، الذي من شأنه أنْ يجد لإيران موطئ قدم في المنطقة، ويعزز من حجم وكثافة مبادلاتها التجارية مع آسيا الوسطى[1].

الاستثمارات النفطية: سعت إيران لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، متخطية خلافاتها الثنائية، حيث ربطت علاقاتها الاقتصادية مع باكو، وبذلك دخلت ميدان المنافسة مع الدول الأخرى، في استثمار الثروات النفطية والغازية التي تمتلكها أذربيجان، بحكم موقعها الجغرافي المطل على بحر قزوين والمجاور للصين [2]، وخبرتها في المجال النفطي، ومن هذا المنطلق تمكنت إيران عام 1993 من الحصول على نسبة 50%، من أسهم مجموعة شركات عالمية كما فازت باستثمار بعض حقول النفط الأذربيجانية في بحر قزوين[3]، إلاّ أنَ الضغوط الأمريكية على باكو ورفضها القاطع لأي مشاركة إيرانية، حال دون إمكانية مشاركتها، وهو ما خلف استياء طهران، بعد أن وعدتها أذربيجان بمشروع أخر للغاز في بحر قزوين، حيث دعا المدير العام لشركة البترول الاذربيجانية **ناتك علييف** إيران سنة1995 إلى المشاركة في كونسورتيوم من الشركات النفطية في استغلال حقل شاه دينيز للنفط، الذي يعد أكبر حقل للنفط في أذربيجان[4]، وقد وافقت إيران على المشاركة في هذا الكونسورتيوم النفطي [5]، ثم حرمت من الاستفادة، من ناحية أخرى، اقتصر التعاون الرئيسي بين إيران وتركمانستان، على عقد اتفاقيات التعاون الفني في مجال التنقيب وإنشاء خطوط نقل أنابيب النفط والغاز، وبناء مصفاة لإنتاج المنتجات النفطية المكررة لعشق آباد[6]. لذلك ظلت إيران معتمدة على الاتفاقيات التي عقدتها مع روسيا في مجال الطاقة عبر شركة "روسنفت" إحدى الشركات الحكومية الروسية، والتي بلغت قيمتها 30 مليار دولار سنة 2020، جاءت أغلبها حول مشاريع تطويرية في مجال الغاز و النفط [7].

المقايضة النفطية: اعتمدت إيران على إبرام صفقات تبادل صغيرة الحجم، للنفط والغاز مع دول منطقة حوض قزوين (كازاخستان/ أرمينيا/ أذربيجان)، بالمقابل تقوم إيران بتصدير كمية مماثلة من حقول بترولها الجنوبية في منطقة الخليج العربي لحساب الدول الثلاث[8]، وكان أبرز هذه المقايضات مقايضة الطاقة بينها وبين كازاخستان، حيث تم شحن النفط الكازاخستاني عبر بحر قزوين، لتزويد المناطق الشمالية المكتظة بالسكان في إيران، لاستعمالها للاستهلاك المحلي، بعدها قامت إيران بتصدير نفطها إلى الأسواق العالمية نيابة عن كازاخستان، باعتبارها الدولة الوحيدة في آسيا الوسطى،

---

[1] الطائي، **مرجع سابق**، ص07.

[2] قربها من الصين هو السبب الذي أوقعها ضمن دائرة الاهتمام الإيراني. وحسب توجهات الأخيرة، يمكن أن تعمل كازاخستان كحلقة وصل بين إيران والصين في إحياء مشروع (طريق الحرير) الشهير، وهناك حقيقة أخرى تجعل كازاخستان مهمة بالنسبة للحكومة الإيرانية، هي امتلاكها للترسانة النووية.

[3] الطائي، **مرجع سابق**، ص 15.

[4] يقع الحقل على بعد 70 كيلوتمر من الجنوب الشرقي للعاصمة باكو، وتقدر الاحتياطات فيه على عمق 600 متر، في سنة 1999 تم استغلال الحقل من قبل كونسورتيوم من الشركات النفطية بقيلدة بريتش بيتروليوم، وقدرت ثروات الحقل ما بين 240.000.000 مليار متر مكعب إلى 480.000.000 مليار متر مكعب.

[5] Elaheh Koolaee Mohammad Hossein Hafezian, "The Islamic Republic of Iran and the South Caucasus Republics", Iranian Studies, volume (43), N (3), June (2010), p401.

[6] الطائي، **مرجع سابق**، ص 08.

[7] البداية، **مرجع سابق**، ص 283.

[8] الخزار، **مرجع سابق**.ص71.

التي تشترك معها في حدود برية، وأيضًا باعتبارها موطنًا لأكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في المنطقة، حيث وبحلول سنة 2010 قدمت كازاخستان، ما يصل إلى 5 ملايين طن من النفط عبر ميناء أكاتو، وعبرت بحر قزوين إلى إيران كجزء من صفقة تبادل النفط[1].

أما بالنسبة إلى أرمينيا التي تعد الحليف الاستراتيجي لإيران في المنطقة، فقد تمكنت إيران ومنذ بداية عام 1992 من عقد اتفاقية اقتصادية معها، تضمنت تصدير الغاز الطبيعي الإيراني إليها، ومساعدتها في إنشاء معمل لتكرير النفط، وبالفعل تطورت العلاقات الاقتصادية بسرعة بين الطرفين، خاصة بعد زيارة الرئيس الأرميني **روبرت كوتشاريان** إلى طهران سنة 2001 و2006، والتي فتحت أفاقًا في التعاون بين البلدين في مجال الطاقة، حيث اتفق الطرفان على إنشاء محطة للطاقة الحرارية، والتخطيط لربطها مع مراكز الإنتاج الإيرانية، والذي من شأنه أن يسهم في تعزيز أمن إيران في مجالي الاقتصاد والطاقة[2] ، والملاحظ هو أنَ مقايضة النفط بين الدول الثلاثة كانت مستمرة بالتناوب، وعلى مستوى محدود، ففي البداية كانت فقط 1600 برميل يوميًا، لكنها توسعت بعد بناء خط أنابيب بطول 400 كيلومتر من محطة نفط نيكا إلى طهران، سنة 2002، حيث زاد هذا الخط من قدرة تبادل النفط ، ولكن بشكل تدريجي مع زيادة القدرات الفنية وقد بلغت قدرة ناقلات النفط العاملة في بحر قزوين في عام 2005 4/1 مليون طن وفي عام 2006 4/2 مليون طن[3].

مد الأنابيب: تشكل مسارات خطوط الأنابيب قضية مركزية في الجغرافيا السياسية للطاقة، حيث تملي المصالح الأمريكية في المنطقة، ضرورة تجنيب مرور طرق المشاريع النفطية عبر الجمهورية الإسلامية، على الرغم من أنَ إيران تقدم أقصر طريق إلى المحيط لنقل موارد بحر قزوين، القادمة من دول غير ساحلية بشكل أساسي، ولمواجهة ذلك، صنعت إيران ما يصفه **ديكمجيان وسيمونيان** بأنَه : **" تحركات خلاقة "** للتحايل على المحاولات الأمريكية لاستبعادها من صفقات الطاقة في بحر قزوين[4]، وهذا ينطوي أولاً على ضرورة ربط بحر قزوين - بطهران، وثانياً طهران- بأصفهان، وأخيراً من أصفهان إلى الخليج الفارسي، من خلال عكس تدفق خطوط الأنابيب الحالية وبناء الحلقات المفقودة، وبذلك كثفت إيران خلال التسعينات من إنشاء الأنابيب النفطية، و ربما كان المؤشر الأكثر كشفًا عن ذلك، هو سرعة التطورات في العلاقة بين إيران وتركمانستان، التي كانت نقطة تركيز أساسية لطهران، ففي عام 1998 ساعدت إيران ومولت إنشاء خط أنابيب كوربيجي – كورد- كوي، مما سمح لعشق أباد بتصدير 8 مليارات مكعب متر من الغاز الطبيعي التركماني سنويًا لشمال إيران، ورغم قلة التقديرات، إلاّ أنَها لا تحجب حقيقة أنَ هذا الخط قد أصبح أول طريق بديل للهيدروكربونات في آسيا الوسطى لا يمر عبر الأراضي الروسية، وتجدر الإشارة أنَه في عام 2010، تم فتح خط أنابيب ثان، خط أنابيب دولت آباد - سراخس – هانجران، مما سمح للغاز التركماني بالوصول إلى الأسواق في تركيا وأوروبا عبر إيران[5]، التي استفادت من زيادة في الصادرات بلغت 20 مليار مكعب سنويًا، وبالتالي انخفض اعتمادها على خطوط الأنابيب الروسية[6]. وتسعى حكومة البلدين إلى إنشاء خط جديد، يسمح بتسليم الغاز التركماني لشمال إيران عبر خط قزوين/ بندر عباس، ويعتبر من الخطوط الاقتصادية، التي تنقل نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين نحو الخليج العربي أو

---

[1] Koolaee .Hafezian .**Op.Cit .**p 408.

[2] **العبيدي، مرجع سابق، ص** 21.

[3] Kooalee , Ebrahimi , **Op.Cit**, p101.

[4]. **Ibid.**p 102.

[5]**Loc.Cit**.

[6] Wastnidge, **Op.Cit**.p 08.

حتى خليج عمان، لما وراء مضيق هرمز، وهو الخط الأكثر إثارة للجدل بسبب الموقف الأمريكي الساعي إلى حرمان إيران من تلك الميزات.

أما بالنسبة لمرور أنابيب الطاقة الأذربيجانية المسألة الأهم والأبرز بين الجانبين، لاسيما بعد مد خط أذربيجان-جورجيا-تركيا سنة 2002، حيث تم استبعاد إيران من المشروع وهنا، تم القضاء على طموح إيران في المشاركة فيه، وهذا ما يفسر لنا موقف إيران القانوني من اعتبار البحر بحرًا داخليًا، ينبغي استثمار موارده بشكل مشترك بين الدول المطلة عليه[1] ، ومع أرمينيا لكن يعد مشروع إنشاء خط أنابيب مع أرمينيا نقل الطاقة وبطول (140 كم) الرابط بين البلدين من أهم المشاريع بينهما، لكن ارتفاع تكلفة إنشاءه يعرقل تنفيذه، ومع ذلك فإنَ المشروع لم يفقد أهميته، وبقي يحظى باهتمام الجانبان، وازداد هذا الاهتمام بعد موافقة تركمانستان على المشاركة فيه، وبذلك توسع ليشمل (تركمانستان – إيران – أرمينيا).

3- الآليات المؤسساتية: اعتمدت إيران وبشكل مكثف، على دعم التجارب التكاملية الإقليمية في المنطقة، وذلك لتشجيع دمج هذه الدول في المسارات التعاونية، التي أطلقتها طهران بتوجيه من الرئيس **روحاني**، الذي أرسى مسودة لمفهوم إقليمي جديد، تسعى من خلاله إلى توسيع نفوذها في المناطق المجاورة، ووقف التوجهات الأمريكية التي أرادت سحب تلك الجمهوريات، إلى منطقة البحر الأسود الاقتصادية، ففضلت تارة طرح إنشاء منظمات بديلة كمنظمة بحر قزوين للتعاون الاقتصادي[2]، وقدمت تارة أخرى رغبتها بالانضمام إلى منظمات قائمة مسبقًا كمنظمة شنغهاي، أو منظمة التعاون الاقتصادي، التي أسستها بالتعاون مع تركيا وباكستان، بهدف التغلب على العقبات القائمة والسعي إلى زيادة إمكاناتها، في التجارة والاستثمار والتأثير المتبادل داخل المنطقة. وبذلك حاولت إيران مأسسة الروابط الاقتصادية الإقليمية من خلال الاعتماد على مجموعة من المنظمات الإقليمية أبرزها:

منظمة التعاون الاقتصادي(ECO): تأسست المنظمة سنة 1985 من قبل تركيا وإيران وباكستان، ولأنَ إيران كانت حريصة للترويج لمنظمة التعاون الاقتصادي كلما أمكنها ذلك، حيث كانت ترى نفسها على أنَها مركز المنظمة، فقد أقامت أمانتها العامة وقسمها الثقافي في العاصمة طهران، وتهدف الاستراتيجية الإيرانية وراء تشكيل المنظمة، إلى فك العزلة الدولية التي فرضت عليها، وذلك عبر تعزيز التعاون الاقتصادي مع هذه الجمهوريات، إلى جانب تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لشعوب المنطقة، ومن خلال المنظمة أيضًا استطاعت إيران، لعب دور رئيسي في تحويل المنطقة إلى سوق للتبادل الحر، ونجحت في خفض التعريفات الجمركية والحواجز التجارية، وبعد المؤتمر الذي عقد في العاصمة الإيرانية طهران في1992، عملت إيران على توسيع المنظمة باقي دول المنطقة التي انضمت إليها تدريجيًا مع نهاية 1993[3]. حيث وقع الدول الأعضاء على ورقة عمل، لتطوير النقل بين دول المنطقة و تحسين البنية التحتية للاتصالات، وأعطت منظمة التعاون الاقتصادي أولوية عالية لهذا القطاع، كوسيلة لتسهيل التجارة البينية، وتشجيع تصدير البضائع إلى الأسواق الدولية، وربط دول آسيا الوسطى غير الساحلية بالموانئ الدولية [4]. وبالرغم من

[1] Abdalla Moh'd Dyab Al-Nouimat, **"Geopolitical Interst Of Iran In Central ASIA"**, (International relations and international law Journal .Volume(87),N(3-4), September (2019),p45.

[2] الخفاجي، **مرجع سابق**، ص 78.

[3] الطائي، **مرجع سابق**، ص05.

[4] Wastnidge, **Op.Cit. p** 06.

حجم المنظمة وإمكانياتها، إلاَ أنَها لم تحقق الكثير من الانجازات، ولا يزال من الممكن اعتبارها مجرد منتدى إقليمي، الذي اعتادت إيران عليه تاريخيًا لتعزيز علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى.

منظمة شنغهاي للتعاون (SCO): تنظر إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون، كمؤسسة تعزز التعددية القطبية بشكل أكبر، حيث تعمل كقوة موازنة محتملة للأحادية الأمريكية، من ناحية، وكإطار للتعاون أو كوسيلة لموازنة المصالح الروسية والصينية مع بعضها البعض، من ناحية أخرى، وقد تمكنت إيران من افتكاك مقعد مراقب في المنظمة، وبذلك طرحت إمكانية مناقشة، مقترح إلغاء أو تخفيض العقوبات المفروضة عليها من قبل الغرب. وفي هذا السياق تعمل المنظمة كتحالف محتمل ومفيد لإيران[1]، التي تستعد لأن تصبح عضوا كامل العضوية، وربما قد تصل إلى تحقيق التعاون السياسي والأمني والاقتصادي، الذي تحتاجه لتحقيق الاستقرار ها داخل المنطقة.

منظمة التعاون لدول حوض قزوين: كان من مظاهر التنافس التركي الإيراني في المنطقة، سرعتهما في تكوين وانشاء المنظمات الإقليمية، التي لا تشتمل في عضويتها على الطرف الأخر، فوجهت إيران سنة 1992، الدعوة للدول المطلة على البحر لتكوين منظمة تعنى بالتعاون الاقتصادي، من أجل تنظيم شؤون الملاحة في البحر واستغلال ثرواته في شكل تعاوني، ودعمت كازاخستان المبادرة التي نجم عنها إنشاء "**منظمة التعاون لبحر قزوين** " التي ضمت كل من إيران و كازاخستان و تركمانستان وأذربيجان و روسيا، وهدفت إيران من خلال المبادرة إلى استخدام المنظمة لتشجيع قيام نظام قانوني مشترك جديد، يدعم موقفها من استغلال البحر وفق مبدأ الاستغلال المشترك[2]، إلى جانب التعاون ما بين الدول لإنشاء خطوط الأنابيب وخطوط نقل النفط والغاز، لكن وبفعل اختلاف تصورات الدول الأعضاء بشأن النظام القانوني للبحر، فقد فشلت المنظمة في توحيد الرؤية القانونية، أو إيجاد حسم للنزاع القانوني حول طبيعة البحر، مما أثر على فاعليتها أو دورها كوعاء إقليمي يكرس التعاون المشترك. والملاحظ أنَ إيران لم تدخر جهدًا في محاولات الانضمام إلى منظمات جديدة في السنين الأخيرة، أو استخدام مؤسسات التعاون المشتركة التي لم تكن عرضة للهيمنة الغربية، حيث دعت طهران الهند والصين بقوة إلى المشاركة في تكوين اتحاد آسيوي، كتكتل واحد، موازٍ للولايات المتحدة، كما نشطت عبر حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي(OIC) ومنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) لأجل الغرض نفسه، وعلى هذا النحو، وجدت إيران أيضًا في المبادرة الصينية **الحزام والطريق**، أرضًا خصبة لتنمية إمكانياتها، في أن تصبح مركزًا للنقل والخدمات اللوجستية، على تقاطع طرق العبور الدولية، أما على مستوى الجهود الفردية فقد سارعت إلى فتح فروع لبنوك إيرانية، مثل البنك الوطني للجمهورية الإسلامية الإيرانية في طاجيكستان، أو من خلال تقديم منح تدريبية لكوادر وفني هذه الدول في اطار مؤسساتها[3].

4- الآليات العسكرية: طورت إيران من استراتيجيتها العسكرية في المنطقة، ورفعت شعار "**مواجهة التهديد بالتهديد**" نحو تعزيز تواجدها المادي، في المنطقة عمومًا وفي البحر خصوصًا، إذ اعتمدت على استحداث أساليب عسكرية، تتماشى مع هدف عسكرة المنطقة، لتحجيم التواجد العسكري، لأية قوى أجنبية معادية مع إمكانية ردعها، حيث تتمسك إيران بمطالبتها بأن تكون منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، منطقة خالية من التواجد الأمريكي والأطلسي على حد سواء، وهو التواجد الذي تصنفه طهران في خانة التهديدات الأمنية، التي تتطلب الاستعداد لها، وقد عبر عنه **محمد خاتمي** في

---

[1] **ibid**.p11.

[2] عواد، **مرجع سابق**، ص 171.

[3] ابراهيم عرفات، **توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 406. متحصل عليه من: https://shorturl.at/fpTZ1، تم التصفح يوم 03- 02- 2020 .

خطاب له سنة 1998، بقوله: " **إنَ الوضع الاستراتيجي لإيران في العالم.... يتطلب أن يكون لها إمكانيات عسكرية قوية، ولن نطلب الإذن من أي جهة في سبيل تقوية دفاعتنا العسكرية، فحماية النفس ومنع الآخرين من ارتكاب العدوان هما من أهم حقوق كل بلد**"[1].

وفي هذا السياق، اقترحت طهران **مبادرة 3+3** كقوات بديلة سنة 2008 بمشاركة جورجيا وتركيا وروسيا وأذربيجان، كما قامت بنقل قواتها العسكرية، لإجراء بعض التدريبات الخاصة والتي من بينها (**عملية الأمن المستدام98**)، التي أجريت سنة 2019على مسافة 25 ألف و800 ميل بحري، و كانت تهدف إلى رفع القدرة والجاهزية الحربية الإيرانية في البحر، بمشاركة مختلف الوحدات العسكرية التابعة للقوات البحرية الإيرانية.

من ناحية أخرى اعتمدت إيران على المناورات العسكرية مشتركة بينها وبين قوى إقليمية، تتشارك معها نفس الأهداف العسكرية، كان من أبرزها المناورات التي جمعتها مع القوات الروسية، حيث أجرى الطرفان تدريبات مشتركة في البحر بين عامي 2015 و2017، كان أخرها سنة 2019. ومناورات عسكرية أخرى ضمت القوات (الإيرانية / الروسية / الصينية)، وتنظر إيران إلى آلية التمدد والانتشار العسكري في البحر، كضرورة وحتمية تفرضها مقتضيات الحفاظ على الأمن الإقليمي.

وقد اعتمدت إيران أيضًا في ضمان تغلغلها العسكري، على تحديث عقيدتها العسكرية، وبناء أسلوب تنظيمي وإداري جديد، يتماشى وأهداف الدور الذي ترغب إيران في تأديته إقليميًا ودوليًا، إلى جانب رفع قدرتها وجاهزيتها الحربية من خلال تحديث منظومتها العسكرية الراسية في بحر قزوين، وتطوير صناعتها المحلية الداخلية في المجال الدفاعي، رغم فرض الغرب لسياسات الحظر على نشاطها العسكري، ونخص بالذكر المدمرة (دامافاند) التي انضمت إلى القوات الحربية الإيرانية في بحر قزوين سنة 2015، حيث تم إعادة تصميمها وفقًا لظروف البحر، لتمتاز بقوة تحمل عالية و إبحار طويل.

ومن أجل أن تتبنى إيران منظومة ردع صارمة، عقدت صفقات عسكرية مع روسيا لتزويدها بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية، كان أهمها صفقة سنة 1992، والصفقة التاريخية لسنة 1994، حيث تعاقدت إيران مع روسيا حول صناعة صواريخ شهاب، وصاروخ (S-44)، الذي يصل مداه إلى 3000كم، إلى جانب تزويدها بطائرات سوخوي 24 التي كانت تعد من أقوى الطائرات الحربية آنذاك. واستكمالًا لمقتضيات التحديث العسكري، لجأت إيران إلى الاستعانة بالصين لإعادة بناء قوتها العسكرية، حيث عقدت اتفاقية لتطوير الصناعة وإنتاجها الحربي، وفي المدة ما بين 2005 – 2009 استوردت إيران أسلحة و معدات بقيمة 1075 مليون دولار ، كانت حصة الصين منها 374 مليون دولار[2]، على أنَ أهم تحديث تسعى طهران إلى تحقيقه كان تطوير برنامجها النووي، حيث يسمح لها هذا البرنامج من معادلة التهديد النووي الإقليمي، وتعويض الخلل الاستراتيجي بينها وبين الدول المحيطة بها، مثل روسيا، الصين، كوريا الجنوبية، الهند، باكستان، أو حتى فرض توازن استراتيجي ردعي في منطقة الشرق الأوسط بينها وبين إسرائيل.

5-الآليات الثقافية: بغرض تحقيق مشروعها الحضاري، في سياقه الثقافي وسياقه الديني، انطلقت إيران صوب تحقيق أهدافها بحذر شديد، وركزت جهودها المرنة على المستويين التاليين:

المستوى الأول: السياق القومي الثقافي عبر العمل على:

[1] النجار، **مرجع سابق**، ص436.

[2] الخفاجي، **مرجع سابق**، ص ص 174-176.

-**تمتين الجذور الثقافية والحضارية:** عبر استغلال إرثها الحضاري والثقافي، كوجود قواسم ثقافية مشتركة، لضمان تأثيرها المعنوي المتواصل في الدول التي ماتزال تخضع لثقافتها، لذلك ركزت جهودها على طاجاكستان صاحبة الثقافة الفارسية، لكنها في الوقت نفسه لم تهمل باقي الأطراف، حيث حاولت إبعاد تركمانستان، عن دائرة التأثير التركي.

-**إعادة إحياء التراث الفارسي:** بادرت إلى إبرام اتفاقيات تعاون مع دول المنطقة، من أجل جمع وتوثيق الرموز التاريخية الفارسية، في الفترة ما بين القرنين التاسع والثاني عشر ميلادي، وفي السياق ذاته نجحت في إقناع أوزبكستان بإدراج مقرر اللغة الفارسية، في برامج مدارسها ومعاهدها التعليمية [1]. من ناحية أخرى أعطى إنشاء المعاهد والمراكز الثقافية لإيران، المزيد من الفرص للترويج لأجندتها ثقافية، التي تقوم بنشر أفكارها وأيديولوجيتها، كمركز **"إيرانيان"** الذي اهتم بتوزيع الكتب وإقامة المسابقات الثقافية، ومركز ECO المخصص للتركيز على الشخصيات الأدبية والثقافية والتقاليد المشتركة، مثل الاحتفال بالسنة الفارسية الجديدة **" نوروز"** [2] في جميع أنحاء المنطقة.

-**إحياء الروابط اللَغوية:** خلال التسعينات شهدت إيران عودة الاهتمام بآسيا الوسطى، حيث أنشئت وزارة الخارجية سنة 1992، مركزًا للأبحاث في إطار معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لها، سُمي **بمركز دراسات آسيا الوسطى والقوقاز CCAR** والذي ركز أبحاثه واهتماماته على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وأصدر مجلة فصلية تصدر بالفارسية والانجليزية تحمل اسم **مطالعات أسياي مركزي وقفقاز** (آسيا الوسطى والقوقاز)، وتعنى بالشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الجمهوريات [3]، إلى جانب تأسيس مؤتمر سنوي لمناقشة قضايا تلك المنطقة [4]. كما عقدت الحكومة الإيرانية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، مؤتمرًا حول التعاون الثقافي والتربوي و العلمي، مع جمهوريات آسيا الوسطى في نفس السنة، ركزت فيه على اللُّغة الفارسية والثقافة الإيرانية كبعد لروابطها إقليمية، كذلك أنشأت مطلع التسعينات منظمة اللغة الفارسية، والتي ضمت طاجاكستان وأفغانستان هذا من جهة، من جهة ثانية، مولت طهران وتحت رعاية سفاراتها افتتاح عدة مراكز ثقافية، وقدمت المساعدة لتطوير العناصر الفارسية في ثقافات وتاريخ البلدان الناطقة بالتركية، من خلال تدريس اللُغة الفارسية في المدارس، وافتتاح أقسامًا للدراسات الإيرانية، في عدة جامعات في آسيا الوسطى [5]، واضحت هذه الأخيرة تستضيف طلابًا من المنطقة كل عام، وفي هذا المجال مثلًا فتحت إيران جامعاتها أمام الطلبة الأذربيجانيين، كما أنشئت جامعة كبيرة في العاصمة باكو [6]. ويظهر في بعض الحالات جليًا إقحام إيران للقواسم اللغوية المشتركة، كنوع من الاشتراطات المسبقة في تطوير العلاقات والاستثمارات، خاصة مع الدول الناطقة بالفارسية كطاجيكستان وأفغانستان [7].

المستوى الثاني: السياق الديني

-**ديبلوماسية الدينية:** بمعنى التركيز على الإسلام في الدبلوماسية الثقافية الإيرانية بشكل مستمر، حيث نجحت في عقد المؤتمر الثامن لمنظمة المؤتمر القمة الإسلامي في طهران، والذي استطاعت من خلاله إعادة تحسين علاقاتها بدول الجوار

---

[1] عرفات، **مرجع سابق**، ص 451.

[2] النَّوْرُوزُ أو النَّيْرُوزُ هو عيد رأس السنة الفارسية والسنة الكردية، ويوافق يوم الاعتدال الربيعي أي الحادي والعشرين من مارس في التقويم الميلادي، ويرجع أصل عيد النوروز إلى تقاليد ديانة الزرادشتية، لكن الاحتفال بهذا العيد بقي حتى بعد الفتوحات الإسلامية لبلاد فارس وأستمر إلى يومنا هذا.

[3] الطائي، **مرجع سابق**، ص 06.

[4] aghazadeh. **Op.Cit**.p100.

[5] Wastnidge, **Op.Cit**. p 02.

[6] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011** (الخرطوم: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012)، ص513.

[7] Wastnidge, **Op.Cit**. p 03.

الإسلامية. وظل النشاط الديني الإيراني مقترناً بالنشاط الإعلامي، حيث شكلت طهران اتحاد إذاعي مشترك، بين مؤسسة **الإرسال** الإيرانية ومؤسسات الإذاعة والتلفزيون في الجمهوريات الإسلامية، لتشجيع إنتاج وتسويق وبث البرامج، التي تعنى بالثقافة الإسلامية، وتسويق النموذج الديني الإيراني في هذه الجمهوريات.

-ادخال مراجعات على مفاهيم تصدير الثورة، وتقديم نفسها كنموذج إسلامي يتسم بالمرونة والسلمية، والعمل على تبنيها في الخطب والتصريحات السياسية، ونقلها في الصحف والبرامج والفضائيات، مُحاولةً إقناع دول المنطقة، بأنَها لا تشكل أي تهديد لنظُمهم السياسية. وأعقبت هذه التصريحات، بجملة من الإجراءات كخلق مكاتب حزب الله الإيراني في عواصم ومدن كبرى، ورفضت وجود نظام ديني نهائي ومحدد للحكم في الإسلام[1].

- اعتمدت إيران كذلك على بعض الآليات الأخرى كأعمال الإغاثة، التي كانت تقوم بها السفارات الإيرانية، من خلال الجمعيات الخيرية كمؤسسة الخميني الخيرية، ومؤسسة الرضا الخيرية، الزهراء الخيرية، الهلال الأحمر الإيراني، وفرع مكتبة الهدى للأعمال الخيرية، وبذلك حاولت استمالة دول القوقاز خاصة أذربيجان، التي غلُب فيها البعد الديني على القومي لاعتبارات أساسية منها، التداخل الاثني والتقارب المذهبي والحدود المشتركة.

-ارسال البعثات الدينية والمرشدين الدينيين إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وأهدت الكتب الدينية المختلفة، وخصصت نسب واسعة من مقاعد البعثات الدراسية في جامعاتها لطلبة جمهوريات آسيا الوسطى، كان البعض منها مخصص للحصول على الدراسات الدينية في الحوزة العلمية الكائنة بـ(قم)، وقدمت مساعدات لبناء مساجد ومدارس دينية أو إعادة اعمار دور العبادة في كافة الجمهوريات[2]. وتوفير النصوص الدينية التي تتماشى وأفكار الثورة الإسلامية وفق ما طرحه الإمام الخميني.

وبالتالي لا يمكن إنكار أنَ إيران قد وظفت مفاهيم وآليات مرنة، لرسم سياستها الخارجية مع دول آسيا الوسطى، حيث أجرت تحليلاً عميقًا للتعاون الثقافي مع المنطقة، مما خلق وأسس لعلاقات جديدة قائمة، على التقارب الثقافي والديني بدل التوجه أيديولوجي، وذلك لأسباب موضوعية مرتبطة، بعدم تنفير دول الجوار من التقارب الإيراني، الذي يهدف إلى حماية مصالح إيران طويلة المدى في المنطقة[3].

الفرع الرابع: عراقيل تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية

رغم تتمتع إيران بمزايا كبيرة بالنسبة لدول آسيا الوسطى والقوقاز، إلاَ أنَها لم تنجح في تحقيق سياسة خارجية فعالة، مؤسسة للتعاون بشكل صحيح مع هذه المنطقة، ويرجع ذلك أساسًا إلى وجود عراقيل ذات أنماط مختلفة، أهمها:

1-عراقيل ثقافية:

-ليس لإيران نفوذ حقيقي بين الإسلاميين في المنطقة تاريخيًا، نظرًا لاختلاف المشارب الثقافية، ولأنَ أغلب هذه الدول قد استلهمت منهجها الديني، من المذهب السني للمملكة العربية السعودية، رغم كون طاجكستان محور الدبلوماسية الثقافية الإيرانية حيث يتحدث سكانها الفارسية، إلاَ أنَ تقبل هذا البلد للتأثير الإيراني قد كان وبنسب محدودة خاصة في منطقة (خثلان وكولاب)، بسبب القلق من اقتراب طهران من الإسلاميين الطاجيك. ولذلك فقد حاولت تطوير هذه الروابط الثقافية مع أطراف أخرى وخاصة أوزبكستان[4].

---

[1] محمد ناصر شحاتة، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التأثيروأهم الملامح** (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014)، ص57.

[2] الطائي، **مرجع سابق**، ص 06.

[3] Al nouimat. **Op.Cit**. p 08.

[4] Wastnidge, **Op.Cit.**p11.

- تخوف هذه الدلو من سياسات إيران، نظرًا لسيطرة التوجهات العقائدية للنظام الإيراني، وعلى رأسها فكرة تصدير الثورة، التي اتخذت من قضية الانتصار للجماعات الشيعية في الإقليم، منطلقات عملية للتدخل في سياسات الدول واختراق المجتمعات الإسلامية، وبذلك لم ينجح النموذج الإيراني في التغلغل في آسيا.

-عداء الشعوب لإيران، خاصة دعاة وحدة الشعوب التركية، ووحدة الشعوب التركستانية، ما نتج عنه من سوء للعلاقات الإيرانية و الأذرية وللعلاقات الإيرانية وأوزباكستانية.

أما عن التحديات الثقافية الداخلية، فبعد تصاعد حركة اليسار "الشيعي" المرتبطة بإرث المفكر الإيراني **علي شريعتي**، إلى جانب تصاعد فكرة القومية الإيرانية "**الفارسية**" على حساب إيران "الإسلامية"، فقد شهدت الساحة الداخلية صراعًا محموماً، بين التيارات السياسية الإيرانية وخصوصاً المحافظ والإصلاحي، بشكل يجعلنا نطرح التساؤل حول قدرة النظام السياسي، والولي الفقيه على ضبط هذه الصراعات السياسية والفكرية المرحلة المقبلة [1].

2-عراقيل سياسية:

-رغم أنَ انهيار الاتحاد السوفيتي، قد قدم ديناميكية وفرصة جيدة لإيران لتطوير تعاونها الإقليمي، إلاّ أنَ معارضة الولايات المتحدة لإيران وفرضها لعزلة دولية عليها، وتواجدها في المنطقة، هذا إلى جانب موقع روسيا الرائد في آسيا الوسطى والقوقاز، وحساسيتها الواضحة تجاه أية تطورات، قد خلق قيودًا على سياسة إيران الإقليمية [2].

- تعد إخفاقات طهران الدبلوماسية في التعامل أو الاستجابة لبعض القضايا الإقليمية، والتي يأتي على رأسها موقفها من الصراعات الإقليمية، أحد أهم التحديات التي تمنعها من التحول إلى فاعل إقليمي في المنطقة، ويرجع ذللك بالأساس إلى عدم تمكنها من التخلي عن مواقفها السياسية تجاه الأزمات الحدودية، مقابل إتباعها لسياسة الحياد، كان أبرزها موقفها الرسمي من النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول ناغورني كاراباخ، حيث قدمت الدعم لأرمينيا (المسيحية) على حساب أذربيجان (المسلمة بأغلبية شيعية)، مما أدى إلى خلق فجوة كبيرة مع دول الجوار [3].

3-عراقيل اقتصادية: يعد ضعف المبادلات التجارية أحد أهم القيود الرئيسية، في تحقيق التعاون الاقتصادي بين إيران وباقي دول المنطقة، ففيما يتعلق بمستويات التجارة مع دول آسيا الوسطى، فقد ظلت هذه الأخيرة منخفضة بحسب إحصائيات سنة2015، حيث احتلت إيران المرتبة السابعة، بحوالي 1.9٪ من إجمالي التجارة مع دول آسيا الوسطى الخمس معًا، بالمقابل تهيمن الصين ثم روسيا والاتحاد الأوروبي، وتركيا على المبادلات التجارية في آسيا الوسطى [4]، ويرجع السبب إلى استبعاد المجتمع الدولي إيران من العلاقات الاقتصادية العالمية، وخاصة الو. م .أ التي تعمل على إخراجها من مشاريع الطاقة العالمية وتعويضها بشركاتها النفطية، ففي تقرير مسرب أنَ الرئيس الأمريكي الأسبق **بيل كلينتون**[5]، كان قد أمر نظيره الأذري **حيدر علييف** إلى تعويض شركة البترول الإيرانية في المشاريع الطاقوية، بشركة Exon mobil الأمريكية، مما كلف اقتصاديات المنطقة الكثير من الخسائر، فمن جهة حرمت سياسات العزلة الجمهوريات من التمتع بمزايا الموقع الجغرافي لإيران، خاصة بعد فرض حصار على الموانئ الإيرانية، ومن ناحية أخرى تكبد الاقتصاد الإيراني،

---

[1] إلياس، **مرجع سابق**، ص132.

[2] محمد شاكر، "العلاقات الإيرانية – الطاجيكية إشكالية البيئة الداخلية والخارجية"، **مجلة دراسات إيرانية**، السنة الثانية، العدد (05)، ديسمبر(2017)، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص108.

[3] عرفات، **مرجع سابق**، دون رقم الصفحة.

[4] Wastnidge, **Op. cit**. p07.

[5] **Ibid.** p 08.

خسائر مادية كبيرة[1]، ولذلك كانت العلاقات الاقتصادية وخاصة التجارية منها محدودة وشبه غائبة، وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلى أنَ تماثل اقتصاديات آسيا الوسطى، يعد أحد القيود الرئيسية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، حيث تعتبر معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي من البلدان المصدرة للمنتجات الأولية والسلع الأساسية، وعلى هذا النحو، فإن هذه الاقتصاديات هي أكثر قدرة على المنافسة من التكامل.

4-عراقيل مؤسساتية: لم تنجح إيران أبدًا في احتواء دول المنطقة ضمن أطرها المؤسساتية، مثلما تمكنت نظيرتها التركية، حيث تبرز أفضل تجليات عملها المشترك في منظمة التعاون الاقتصادي، التي كانت تضم تركيا وباكستان، وهي الأطراف الإسلامية المحلية المنافسة لإيران، مما عرقل احتمال حدوث أي تكامل بين هذه الدول، كما برزت بعض الصعوبات التي هددت المنظمة بالانهيار، كان أهمها التوترات قائمة بين الدول الأعضاء، بشأن بعض القضايا مثل الوضع القانوني لبحر قزوين، والاختراق الأمريكي للمنطقة بفعل علاقاتها مع باكستان وتركيا، من جانبها اتهمت أوزبكستان إيران بمحاولة تسييس المنظمة، من خلال استخدام اجتماعاتها، كمنصة لشن هجمات ضد أمريكا وإسرائيل، وتواجه منظمة التعاون الاقتصادي عقبات أيضًا، بسبب الافتقار إلى الالتزام الحقيقي من قبل بعض الدول الأعضاء، كتركيا التي تطمح لأن تصبح جزءً من الاتحاد الأوروبي، ما يعني أن المنظمة ليست أولوية بالنسبة لها. وهو خلق إشكالية لإيران التي تحاول دفع الأعضاء لاهتمام بجدول أعمال منظمة التعاون الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تؤثر المسارات الاقتصادية الأخرى على فاعلية المنظمة، وخاصة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المختلفة، التي وقعتها الصين في جميع أنحاء المنطقة، كجزء من طريق الحرير، إلى جانب رابطة الدول المستقلة، التي تعد من بين آليات الروسية المنافسة لسياسات إيران. هذا ما أدى إلى تشتيت الجهود الرامية إلى تحقيق وحدة سياسية، وحَول المنظمة إلى مجرد مؤسسة هامشية غير فعالة، لا تمارس أي تأثير في محيطها الإقليمي[2].

5-عراقيل عسكرية: وشكلت جل الحروب العسكرية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ضغوطاً داخلية على الشأن السياسي والأمني الإيراني، كونها استنزفت الطاقات البشرية والاقتصادية الإيرانية، دون أي منافع تذكر، ولعل أوائل بوادر التصدع الداخلي في إيران، كانت قد بدأت بين قيادات الجيش والحرس الثوري الإيراني، بعد دعوة رئيس أركان القوات المسلحة الإيراني السابق **حسن فيروزآبادي**، إيران بالكف عن تدخلاتها الإقليمية كونها دون فائدة، ما أدى إلى إقالته، وتعين **محمد باقري** المقرب من الحرس الثوري الإيراني[3].

لقد دفعت التحولات الداخلية الإيرانية، إلى إدخال مراجعات جديدة على بعض المفاهيم التقليدية، كتصدير الثورة وزعامة العالم الإسلامي، حيث تخلت إيران مطلع التسعينات، وفي علاقاتها بدول آسيا الوسطى عن طابعها الأيديولوجي، الذي لا يتماشى والطبيعة العلمانية لحكومات الجمهوريات، واعتمدت على البراغماتية في سياستها الخارجية لصياغة استراتيجية إقليمية قائمة، على أهداف متعلقة بالمصلحة القومية، كصيانة الأمن القومي الإيراني، والمحافظة على الهيمنة الإيرانية في النظام الإقليمي، وتحقيق التفوق الإيراني في جميع المجالات، وبغرض إنجاز تلك الأهداف اعتمدت إيران على توليفة من الوسائل، الصلبة والناعمة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتعاون الأمني والثقافي، وذلك بتوظيف إمكانياتها المحلية، كقربها الجغرافي الذي يتيح لها العمل كبوابة من و إلى آسيا الوسطى، وتصورها لعلاقاتها التاريخية وروابطها الثقافية العميقة والطويلة الأمد، إلى جانب شبكة العلاقات الاقتصادية والمصالح الاستراتيجية التي أقامتها

---

[1] **Loc.Cit.**

[2] Wastnidge, **Op.Cit** .p 07.

[3] إلياس، **مرجع سابق**، ص 133.

ودافعت عنها، حتى أضحى بحر قزوين مجالها الحيوي وعمقها الاستراتيجي، لكن ما يلاحظ أيضا أنَ محاولات إيران في الهيمنة قد ترافقت مع محاولات قوى أخرى، لتقاسم المكاسب الاستراتيجية، وحصر النفوذ الإيراني المتعاظم، وخاصة المحاولات الأمريكية التي تحاصر إيران بهدف عزلها عن محيطها الإقليمي، مما سمح بوصول قوى جديدة منافسة كالهند، باكستان، إسرائيل. ورغم محاولات طهران في التقرب من دول حوض قزوين، إلَا أنَها لم تستطع الارتقاء بعلاقاتها معها، فقد ظلت تنظر إليها على أنَها الدولة المنبوذة، بفعل نظام العقوبات المفروضة ضدها، مما شكل عائق أساسي أمام تطور التنمية الاقتصادية.

من ناحية أخرى، ظلت طهران تروج للتجمعات الإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، إلاَ أنَ دول المنطقة قد آثرت التعامل بحذر شديد مع هذه المبادرات، التي كانت تنظر إليها كمؤسسات، تمنح غطاء لقوة أخرى لتأكيد هيمنتها على المنطقة، ومع ذلك لا يزال أمام إيران فرصة سانحة للسعي في النهاية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، في حال ما إذا تم رفع نظام العقوبات، مما سيتيح مجالاً أوسع أمام طهران للتحرك، من أجل تحقيق التكامل الوثيق مع المنطقة، خاصة في ظل تزامن اتجاهها نحو الإقليمية، ومع زيادة نشاط حليفها الاستراتيجي الصين ضمن مبادرة طريق الحرير الجديد.

المبحث الثالث: الدور التنافسي للقوى غير الإقليمية في المنطقة (الكيان الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي)

المطلب الأول: توجهات السياسية الخارجية الإسرائيلية تجاه المنطقة

مهدت الظروف الدولية التي حدثت مطلع التسعينات، الطريق أمام الكيان الإسرائيلي للتغلغل في مجمل منطقة آسيا الوسطى بحر قزوين، حيث كثف نشاطه الاقتصادي، الاجتماعي، العسكري، والاستخباراتي، من أجل ربط علاقات جيدة مع الجمهوريات المستقلة حديثًا، وخاصة دول آسيا الوسطى والقوقاز، التي تجمعها مع الدول العربية علاقات تاريخية، ودينية متينة، حيث أفضت علاقة الكيان بدول المنطقة إلى توسيع التعاون، بشكل أثر على التواجد العربي، هذا الأخير الذي بدأ يتراجع تدريجيًا، والملفت للنظر أيضًا أنَ إسرائيل قد أحسنت استغلال حاجة هذه الدول إلى التكنولوجيا والمساعدات الاقتصادية، في ظل ما تعانيه من صعوبات اقتصادية، وحروب عرقية وقومية خطيرة، لكن، وفي نفس الوقت لم تفرض هذا التواجد دفعة واحدة، بل مر التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى عبر ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى من 1948 إلى 1985: اعتبرت المنطقة كلها منطقة محرمة على اليهود، إذ وقفت هذه المنطقة كخصم تجاه إسرائيل، وذلك لبعض الاعتبارات المرتبطة بأجواء الحرب الباردة، بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ونظراً لكونها جزء لا يتجزأ من السياسة المركزية للاتحاد، الذي كان يوجه السياسة الخارجية عبر الكرملين، ولذلك فقد كان من المحرم على هذه الجمهوريات، ربط علاقات دبلوماسية مع تل أبيب، باعتبارها حليف استراتيجي للعدو أمريكا، هذا إلى جانب حساسية الصراع العربي-الإسرائيلي.

المرحلة الثانية 1985 إلى 1991: شكلت بداية التسعينات نقطة التحول في العلاقة الخارجية للاتحاد السوفيتي، وخاصة فترة حكم "**ميخائيل غورباتشوف**"، أين شهدت العلاقة بين الطرفين بداية التحسن، خاصة بعد أنْ لعب الروس دوراً بارزاً في تسهيل هجرة اليهود إلى إسرائيل.

المرحلة الثالثة بعد عام1991: وتعد هذه المرحلة الأكثر وضوحًا، فقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي الفرصة السانحة أمام بداية اختراق إسرائيل، التي بادرت إلى الاعتراف باستقلال الجمهوريات، واهتمت بوضع استراتيجية

متكاملة مع هذه الدول، من خلال بناء علاقات معها على جميع الأصعدة، واستطاعت العديد من الشركات الإسرائيلية من أن تفتك مشاريع ضخمة في المنطقة[1].

الفرع الأول: دوافع وأهداف الاهتمام الإسرائيلي بالمنطقة

1-دوافع وأسباب التغلغل الإسرائيلي في منطقة بحر قزوين

إنَ فهم دوافع وأسباب التحرك الإسرائيلي في آسيا الوسطى، يعد ضروريًا لفهم حيثيات الأبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية، والآليات التي اعتمدت عليها إسرائيل لتنفيذ هذه الأهداف، كما يساهم أيضا في تفسير الواقع الدولي الذي فرض التواجد الإسرائيلي في المنطقة، في ظل غياب تحركات للقوى المناهضة (العربية)، هذا ويعود الاهتمام الإسرائيلي بالمنطقة إلى وقت مبكر غداة تأسيسها، وبالضبط عندما حاولت الحركات اليهودية العالمية، جمع يهودي الشتات من مختلف مناطق العالم، وحشدهم نحو أرض الميعاد، ويمكن حصر المحركات والدوافع، التي حفزت التغلغل الإسرائيلي في النقاط التالية:

أ-الدوافع الاستراتيجية: يربط العديد من الباحثين التغلغل الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى، بالعديد من الدوافع والأسباب الاستراتيجية، التي يقع على رأسها:

-أنَ تواجد إسرائيل في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، يعد مهمًا من الناحية الجغرافيةّ، حيث تعتبرها تل أبيب عمق استراتيجي لها، وذلك لامتداد البحر الأحمر كشريط له إطلالة عسكرية ينبغي تأمينها [2]. كما تتعلق الدوافع الاستراتيجية، أيضًا بوضع ثوابت للسياسة الخارجية الإسرائيلية، والتي أسس لها بن غوريون، في مطلع الخمسينات، لتجاوز الطوق العربي المضروب حولها، الذي أطلق عليه سياسة القفز فوق الحواجز الإقليمية[3]، حيث يضمن لها هذا التواجد محاصرة الدول العربية وتطويقها جغرافياً، من الناحية الشرقية، والحد من تطوير العلاقات المشتركة بين العرب والآسيويين، والتي يمكن أن تصب في تداعيات إنشاء ميزان قوى ينشط في غير مصلحة إسرائيل، لذلك يشكل نجاح إسرائيل في التغلغل في آسيا الوسطى، حزام استراتيجي، محكم الإطباق حول خاصرة الدول العربية والعالم الإسلامي من الشمال والشرق، ويفرض حصار او قوس هيمنة إسرائيلية، وفي هذا الإطار، تسعى إسرائيل إلى إلحاق دول آسيا الوسطى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، بغرض التأثير على التركيبة الديموغرافية ، بإدخال عنصر غير عربي إليها، وخاصة آسيا الوسطى، والقوقاز شرقًا وأثيوبيا من الجنوب، وهو ما يدفع إلى استحداث واقع سياسي جديد، وبذلك يفرض الحصار أو قوس الهيمنة الإسرائيلية.

-من الناحية الاستراتيجية أيضًا تشكل دول حوض قزوين بشكل عام، وأذربيجان تحديدًا، ما تطلق عليه إسرائيل **"سياسة الأقطاب والتحالفات الدولية والإقليمية"**، والتي تعتبرها جزء من منظومتها الاستراتيجية في السنوات الأخيرة[4]، حيث تستطيع إسرائيل وعبر بوابة آسيا الوسطى، ذات الثقل السكاني من أنْ تنجز مهمة التطبيع في العالم الإسلامي، الذي تعد فيه الجمهوريات الإسلامية ركيزة أساسية، وخاصة بعد أن هيئت أرضية هذه المهمة بعقد مؤتمر مدريد

---

[1] سامية بريس، "دول آسيا الوسطى بين التغلغل الإسرائيلي والحضور العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد (181)، مارس (2020)، ص03. متحصل عليه من: https://shorturl.at/pwyRV تاريخ التصفح: 18 / 06 /2021.

[2] هاشم كاظم صبيحي،" التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين"، **مجلة أبحاث ميسان**، المجلد (02)، العدد (03)، السنة (2006)، ص210.

[3] الحديثي، حمد، **مرجع سابق**، ص335.

[4] محمود فطافطة، "إسرائيل ودول آسيا الوسطى: البدايات وأفاق الشراكة الاستراتيجية"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد (71)، ديسمبر(2018)، ص 77.

للسلام1991، الذي كان يهدف إلى زرع الكيان الصهيوني في قلب النسيج العربي، و بالتالي لأنْ قُدّر لهذه المهمة النجاح، فستكون إسرائيل حققت أهم أهدافها الاستراتيجية.

ب-الدوافع السياسية: تعد الأحداث السياسية والظروف الدولية، التي رافقت تأسيس دولة إسرائيل وما نجر عنها من ردود فعل إقليمية ودوليةّ، هي البواعث الحقيقية لتحويل إسرائيل توجهاتها السياسية نحو آسيا الوسطى، وخاصة بعد انعقاد **"مؤتمر باندونغ"** سنة 1955، الذي اعتبر بمثابة نقطة التحول في الدبلوماسية الإسرائيلية، فمن جهة لم توجه الدعوة إلى إسرائيل لحضور المؤتمر، ومن جهة ثانية صدر عنه البيان الختامي، الذي أدان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. واعتبر المؤتمر بمثابة أكبر نكسة لإسرائيل، خاصة بعد أنْ رفض عضويتها[1]، وكرد فعل على هذه النتائج بدأت إسرائيل بالبحث عن الاعتراف الدولي خارج الدائرة العربية، وذلك من خلال الزيارات التي قامت بها **"غولدا مائير"** إلى إفريقيا وآسيا واستهدفت بها، إقامة علاقات خارجية ملحة قائمة، على تقديم المساعدات التقنية لهذه البلدان، مستغلة في ذات الوقت غياب أي دور عربي وإسلامي في المنطقة، مما جعل المنطقة مفتوحة أمام الاختراقات الإسرائيلية، ولعل تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة، التي كانت تمتلك إمكانيات لممارسة تأثيرها الإقليمي في المنطقة، لكنها قدمت بعض التسهيلات الخاصة لإسرائيل، من خلال إطلاق برنامج التعاون الإسرائيلي/ التركي، والذي من خلاله استطاعت بعض الشركات الإسرائيلية، وتحت غطاء ودعم من الشركات التركية، الولوج إلى قلب آسيا الوسطى والقوقاز[2].

ج-الدوافع الاقتصادية: وتتمثل بشكل أساسي فيما يلي:

-شح الاقتصاد الإسرائيلي من موارد الطاقة: حيث تعد إسرائيل دولة فقيرة من الموارد الطاقوية، ومحرومة من التزود من مصادرها التقليدية الرخيصة، والمتواجدة بوفرة في الخليج العربي، الذي يقع على مقربة منها، ولذلك تبحث إسرائيل عن مناطق نفطية عالمية، بغرض تحويلها إلى مصدر طاقوي يزودها باحتياجاتها الطاقوية، واعتمدت لمدة طويلة على المكسيك، لكن ونظرًا لبعد المسافة واحتمال انقطاع إمداداتها النفطية في أي وقت، حاولت إسرائيل البحث عن مورد آخر.

-الاستحواذ على مواقع الثروة ومصادر الطاقة المتبقية: حيث أنَ الثروات التي تمتلكها الدول الخمسة مجتمعة في حد ذاتها، تعد مصدر جذب لإسرائيل، بعيدًا عن الإمكانيات الطاقوية أو عن أية حجج استراتيجية أخرى، وخاصة اليورانيوم، الذهب والفضة وباقي المعادن[3]. وكمثال فقد كانت كازاخستان تنتج لوحدها حوالي 90% من الكروم، و50% من الفضة في الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب الإمكانيات الزراعية الكبيرة التي تشتمل عليها هذه الدول، من ناحية أخرى تنظر إسرائيل إلى دول منطقة آسيا الوسطى، كأسواق لتصريف الصناعات الإسرائيلية نحوها، خاصة في ظل ما تشهده هذه الدول من ضعف في الهيكل الأمني، السياسي، الاقتصادي، فللإشارة أنَ حوالي 60 مليون نسمة يعيشون في مجتمعات فقيرة، جراء الإهمال الذي تعرضت له خلال الحكم السوفيتي[4]، مما شكل فرصة ذهبية سانحة أمام إسرائيل للتقارب مع هذه الدول، سواء من حيث الاستثمارات الاقتصادية، أو تزويدها بالمعونة الفنية اللازمة، والتي هي في أمس

---

[1] عبد الوهاب خريف، "التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد (02)، العدد (01)، (2012)، ص 41.

[2] مصطفى يوسف اللداوي،" الكيان الصهيوني في القوقاز وآسيا الوسطى: طبيعة وأهداف التواجد"، **مجلة الوحدة الإسلامية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد(143)، سبتمبر(2013)، ص 124.

[3] **المرجع نفسه**، 125.

[4] معين أحمد محمود، **إسرائيل واختراق جبهة آسيا الوسطى رؤية جيو استراتيجية**، (بيروت: باحث للدراسات، 2009)، ص 163.

الحاجة إليها، كما يعد تهديد المقاطعة العربية للبضائع الإسرائيلية، سببا آخر لتحول آسيا الوسطى إلى بديل اقتصادي جاهز لغزوه.

د-الدوافع الأمنية: نظرًا لضعف الهيكل الأمني لتلك الدول، وحاجتها إلى الدعم العسكري الخارجي، لإعادة بناء قواتها العسكرية، ولمنع المنظمات الإرهابية من الإطاحة بنظمها السياسية، وجدت إسرائيل الذرائع الكافية، لفرض تصوراتها الأمنية في منطقة آسيا الوسطى بشكل عام، وحوض قزوين بشكل خاص، حيث ما تزال إسرائيل تدافع عن تواجدها في المنطقة، على اعتبار كونها من الأطراف الفاعلة، التي أسهمت في وضع حد للخطر الشيوعي فيما مضى، وأنَها ما تزال مستمرة في النهوض بما تسميه مسؤولياتها الأمنية الدولية، والتي يقع على رأسها:

-مكافحة خطر التطرف الديني: الذي فرض هيمنته على بعض عواصم الدول، كسيطرة حركة طالبان على العاصمة كابول عام 1997، أين تضاعفت مخاوف إسرائيل الأمنية، من انتقال هذه المخاطر نحو باقي دول آسيا الوسطى، بفعل التداخل العرقي والإقليمي، بين طاجيكستان والحدود الأوزباكستانية مثلاً، وعلى هذا الأساس منحت طشقند ربط علاقاتها الثنائية مع تل أبيب أولوية خاصة، وهي الفرصة التي أحسنت إسرائيل استغلالها.

-المعضلة الأمنية الإسرائيلية: من الصعوبة لدولة في مثل ظروف إسرائيل، أنْ تتغاضى عن الشؤون الأمنية، حيث ساهمت عوامل متعددة في إطلاق مناخ من القلق الأمني، وخاصة تاريخها المليء والطويل بالحروب والنزاعات، وعقيدتها العسكرية قائمة، على فكرة غياب عمقها الاستراتيجي، كما تدرك إسرائيل أنهَا معزولة في محيطها الجغرافي، في معادلة الصراع العربي/ الإسرائيلي، ولهذا نسجت علاقات خارجية مع العديد من الأطراف في المحيط الدولي، ليس فقط لاعتبارات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وحسب، وإنَما لاعتبارات أمنية – عسكرية بالدرجة الأولى[1].

-التقارب النووي الإيراني الروسي: وتتخوف إسرائيل من ازدياد المؤشرات الدالة على حدوث هذا التقارب، الذي يسمح بتعزيز التواجد الجيوسياسي الإيراني في آسيا الوسطى، وبالتالي يعد المحور الإيراني الروسي من بين دوافع تواجد الكيان الاسرائيلي في المنطقة، عبر العمل إلى تشكيل تحالفات مضادة، من دول موالية للغرب كأذربيجان مثلاً التي تعد بالنسبة لدولة الكيان قاعدة خلفية، تنطلق من خلالها لمواجهة إيران في ملفها النووي. أما كازاخستان فقد ساهمت حادثة خبر تسريب الرؤوس النووية منها نحو إيران سنة 1992، في تصاعد أهميتها في الرؤية الإسرائيلية.

هـ-الدوافع الثقافية والحضارية: تعتبر الجالية اليهودية في الخارج من أبرز الدوافع، التي تحدد مسار السياسة الخارجية لدولة الكيان وتوجهها، وتعد الجاليات اليهودية في آسيا الوسطى وفي روسيا تحديدًا، من أبرزها، حيث يرجع التواجد اليهودي في المنطقة إلى فترة الاحتلال القيصري الروسي، أين شارك عدد من الجنود اليهود ضمن صفوف الجيش القيصري، وآثروا الاستقرار في روسيا بعد انتهاء الحرب، و ازداد عددهم حين نقل ستالين ألافًا منهم للعمل في المزارع الجماعية، كما فر العديدون إليها خلال الحرب العالمية الثانية هربًا من القوات الألمانية، ثم وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، رفعت روسيا حظر الهجرة على سكانها، ونتيجة لذلك هاجر حوالي 1.4 مليون نسمة من سكان الاتحاد السوفيتي سابقًا للاستيطان في فلسطين، وكان أغلبهم يجيد اللغة الروسية إلى جانب اللَغة الكازاخستانية والأذربيجانية[2].

وللاعتبارات التاريخية السابقة، يهدف الكيان إلى تعزيز هوية الدولة الإسرائيلية وشرعيتها، إذ تعد دول آسيا الوسطى، ذات أهمية استراتيجية على المستوى الدولي والإقليمي، لكن أهميتها في السياسة الخارجية الإسرائيلية لا ترتبط

---

[1] عامر علي راض العلاق، التوجهات الإسرائيلية تجاه منطقة القوقاز جورجيا نموذجًا 2000، 2009، **المجلة السياسية الدولية**، العدد(14) مارس(2010)، ص210.

[2] محمود، **مرجع سابق**، ص 154.

فقط بدورها السياسي أو مركزها الاستراتيجي، بل في مقدراتها الثقافية لكونها دولاً آسيوية، ومكونًا رئيسيًا في العالم الإسلامي، الأقرب للعالم العربي من حيث الروابط الحضارية، الدينية، لذلك هي تحاول نزع الانحياز الطبيعي لهذه الدول نحو العالم العربي-الإسلامي، وتعويضه بتعاطفها مع إسرائيل، واعتبارها مكون طبيعي في النظام الإقليمي العربي، يمكن التعامل معه بهدوء وراحة.

2-**الأهداف والأبعاد المصلحية الإسرائيلية في المنطقة**: سعت دولة الكيان إلى تحقيق جملة من الأهداف عبر تحالفها مع دول آسيا الوسطى، كان أبرزها:

أ-أهداف وأبعاد استراتيجية:

-الدعوة إلى إنشاء نظام شرق أوسطي جديد (حسب التصور الإسرائيلي)، يتجاوز المفهوم الجغرافي للشرق الأوسط القديم، ويدمج الجمهوريات الخمس، ضمن هذا النظام الجديد، وبذلك تدخل هذه المنطقة ضمن المجال الحيوي ومفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وتضمن تل أبيب حصول التقارب بين سياستها وباقي الجمهوريات الآسيوية، بينما سوف يحرم هذا الإجراء الدول العربية، من فرصة تطوير إمكانياتها وعلاقاتها مع دول المنطقة.

-التأكيد على دورها الوظيفي المنوط بها كقوة إقليمية، تعمل على ضمان مصالح الغرب بشكل عام وأمريكا بشكل خاص، حيث تسعى إلى تقييد واحتواء الدور الروسي في القوقاز وآسيا الوسطى، وكذا الحيلولة دون تحول روسيا إلى قوى عظمى ومنعها من العودة إلى هذه المكانة، عبر إيجاد دول معادية على حدودها وشغلها بها، وإفقادها أهميتها في نقل النفط نحو العالم، إلى جانب التصدي لمحاولات صعود القوى الأخرى كالصين وإيران.

-تعزيز الاعتراف بها دوليًا، كقوة إقليمية شرق أوسطية وآسيوية كذلك، لذلك يوصف الدور الإسرائيلي في آسيا الوسطى بمثابة الدور المستقبلي الاستراتيجي، الهادف إلى السيطرة على كل مناطق العالم وخاصة (مناطق القوة)، والتدخل المباشر في أي وقت، إضافة إلى فك العزلة المفروضة عليها جغرافياً من قبل بعض الدول العربية[1].

ب-أهداف أمنية:

-منع أعداء اسرائيل من الاستفادة من مقدرات العسكرية النووية للمنطقة، حيث تسعى إلى عدم وصول معدات وأسلحة هذه الدول النووية إليها أو إلى أية دولة عربية / إسلامية، أو مجموعة معادية لإسرائيل في المنطقة كأفغانستان أو باكستان، بما فيها عرقلة مساعي إيران في الحصول على السلاح النووي[2]، بالمقابل ضمان حصولها على الوقود النووي دون أي عائق، من خلال تواجدها في كازاخستان.

-محاربة أي نموذج (إسلامي)، يكون مقربًا من فكر القاعدة أو من الفكر السلفي الجهادي، وباقي التنظيمات التي تعتبرها إرهابية، لمنع ظهور الإسلاميين في تلك المنطقة، وضمان بقاء تلك الدول على حالها، من حيث الضعف والتبعية للغرب وأمريكا تحديداً، مستعينة بالأنظمة الحاكمة المستبدة في هذه الجمهوريات، التي تستشعر هي الأخرى خطر الحركات الإسلامية عليها، وذلك ما يسمح لها بتكثيف تواجدها العسكري في تلك الدول، والاستفادة من بيع الأسلحة والتعاون الاستخباراتي معها.

ج-أهداف اقتصادية: تسعى إسرائيل إلى ضمان أمنها الطاقوي، وعدم انقطاع إمداداتها النفطية، حيث لا تستطيع الاستغناء عن الموارد الجديدة، التي تشكل شريان وعصب الحياة الصناعية، في ظل وقوعها ضمن منطقة جغرافية غنية بالنفط والغاز، لكنها معادية لها، وقد كانت إيران تعد بمثابة المورد الرئيسي لإسرائيل بالنفط، لكن وبعد سقوط نظام

---

[1] فطافطة، **مرجع سابق**، ص03.

[2] **المكان نفسه.**

الشاه، أصبحت إسرائيل دون مورد رئيسي للنفط، وعملت على استراده من أماكن بعيدة كالمكسيك، ولذلك أرادت إسرائيل تأمين منابع النفط القادمة من مناطق طاقوية أخرى، كنفط بحر قزوين، وفي هذا السياق دعمت تل أبيب خط جيهان النفطي، الذي يمتد من أذربيجان، ثم جورجيا، مروراً بميناء جيهان التركي ثم إلى ميناء عسقلان المحتل، ويزود هذا الخط الكيان الإسرائيلي بحوالي 40 % من حاجاته النفطية[1]، كما يسعى مستقبلاً إلى إنشاء خط أنابيب يربط ميناء عسقلان بميناء إيلات المحتلة على البحر الأحمر، وذلك بغرض تصدير النفط من ميناء إيلات نحو الهند واليابان والصين، أين تتحول إلى واحدة من ممرات النفط في العالم، وفي المقابل تقلل من الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس، والهيمنة الروسية على ممرات النفط رغبة في إضعافها، ويضمن عزل الصين، وإيران عن ثروات المنطقة، هذا وتمتلك إسرائيل مشروع آخر طموح كما جاء على لسان **" مراد حيدروف"** المسؤول الرفيع المستوى في شركة النفط الأذرية، بمد خط أنابيب تحت الماء بين ميناء جيهان وميناء أشدود الإسرائيلي.

الفرع الثاني: آليات تنفيذ الاستراتيجية الإسرائيلية (استراتيجية النفاذ والاختراق)

اعتمدت دولة الكيان لتحقيق اختراقها السياسي في منطقة آسيا الوسطى، على ثلاثة دول رئيسية هي أذربيجان، كازاخستان، أوزباكستان، وذلك نظرًا لمكانتها الجيوستراتيجية وقربها الجغرافي من إيران، حيث تحركت إسرائيل بسرعة في هذا المناخ، مستغلة قبولها من القيادات السياسية الآسيوية، التي رحبت بها مستفيدة من الدعم الذي قدمته لها القوى العظمى لقاء ربط مصالح بلدانهم بها.

1-الآليات السياسية: استفادت إسرائيل من تفكك نظام ثنائية القطبية، من خلال توسيع دائرة خياراتها السياسية وبدائلها الخارجية في تعاطيها مع العالم الخارجي، وتنويع علاقاتها الدولية مع العديد من دول العالم، وفقًا لموازين القوى الدولية، بما فيها دول آسيا الوسطى، وقد وظفت تل أبيب ثلاثة أساليب مختلفة:

-الوسائل الدبلوماسية: حيث كانت أول خطوة هي الاعتراف باستقلال هذه الدول وفتح سفاراتها على أراضيها[2]، بعدها بدأت الوفود الصهيونية القيام بزيارات رسمية لها، وقامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات، مما مهد الطريق أمام الشركات الإسرائيلية، وفي هذا السياق أكد **تيفيد كيمحي**، المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أنَ إسرائيل قد قدمت بعض الرشاوى إلى الحكام الشيوعيين، مقابل إطلاق يد البعثات الإسرائيلية للتحرك في آسيا الوسطى، كما ساهمت بعض الشخصيات اليهودية المعروفة في تحقيق هذا الحضور، وخاصة **" باروس غول"** المسؤول عن الوكالة اليهودية في الاتحاد السوفيتي السابق، الذي أكد على أنَ اليهود هم أول من تعامل مع الجمهوريات السوفيتية، مشيرًا إلى أنَ اليهود قد تجاوزوا موسكو في تعاملهم مع الجمهوريات السوفيتية، وقاموا بإجراء اتصالات مع عواصم هذه الدول، وهو ما يفسر الاعتراف المسبق والسريع من قبل إسرائيل بدول آسيا الوسطى فور استقلالها، وتحول سفير إسرائيل في موسكو إلى سفير متجول في آسيا الوسطى[3].

بعدها سعت هذه الدول إلى ربط علاقات وثيقة مع تل أبيب، بغرض الحصول على مساعدات مالية واستثمارات، واستمرت في هذه المرحلة أيضًا تبادل الزيارات بين الطرفين، خاصة بعد أنْ قام الطرف الإسرائيلي بدعوة رؤساء الدول الثلاثة، أوزبكستان التي قام رئيسها **إسلام كريموف** بزيارة تل أبيب سنة 1992، أين تم الاتفاق على تطوير التعاون بين

---

[1] النداوي، **مرجع سابق.** ص 34.

[2] يعد فتح سفارات لإسرائيل مكسب سياسي ودبلوماسي وقانوني، حيث يشكل اعتراف جديد بشرعيتها في المجتمع الدولي كشخص دولي مستقل وقائم بذاته.

[3] معين، **مرجع سابق**، ص152.

البلدين في شتى المجالات، والتي تلتها زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي **بيريس** سنة 1994، حيث تم توقيع أزيد عن 18 اتفاقية، وجهت كلها إلى تعزيز التعاون في المجال السياسي والاقتصادي، كذلك لم يتأخر الرئيس الكازاخي **نزاربابييف** بدوره عن زيارة إسرائيل سنة 1993، بناءً على دعوة قدمها له **إسحاق رابين** باعتبارها أكبر الجمهوريات، حيث عقد مؤتمر التعاون والاستثمار على هامش هذه الزيارة، أما بالنسبة لأذربيجان وأمام إصرار رئيسها **حيدرعلييف** الذي سعى إلى فتح حوار استراتيجي شامل، مع الطرف الإسرائيلي في عام 1993 لمعرفة آفاق التعاون المشترك،" فقد قامت إسرائيل بفتح أول خط جوي منظم بينها وبين باكو، وكانت أول زيارة رسمية لوفد أذربيجاني للكيان الصهيوني في سبتمبر 1992، بعدها نجحت إسرائيل في إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع أذربيجان، وفتحت سفارة لها في باكو عام 1993 مستغلة سوء العلاقة بين باكو وطهران، مما أهل أذربيجان للدخول في علاقات أسرع مع إسرائيل والغرب عمومًا.

-استراتيجية شد الأطراف إلى البتر: استخدمت إسرائيل استراتيجية شد الأطراف إلى البتر في إطار علاقاتها مع الدول العربية، والتي تتلخص في إقامة تحالفات غير رسمية مع دول من خارج المنطقة العربية، كأداة للضغط على الدول العربية في إطار الصراع العربي/ الإسرائيلي، وتهدف إسرائيل من وراء هذه الآلية إلى فرض عزلة على الدول العربية حتى وإن كانت من خلال الدول الإسلامية نفسها، كدول آسيا الوسطى وخاصة أذربيجان، وتمكنت إسرائيل من تطوير هذه الاستراتيجية عبر إشراك المجتمع الدولي في مبادراتها السياسية، كتأسيس" مركز التعاون الدولي" في وزارة الخارجية يعرف باسم mashal، ويعتبر المركز بمثابة الواجهة العلنية لهذه الاستراتيجية، والتي كانت في الأساس موجهة نحو أذربيجان، وترتكز على عدة عناصر عرقية، عسكرية وسياسية، منها تأجيج الاختلافات الحدودية والدينية وحتى العرقية بين أذربيجان ودول الجوار، حيث لا يبقى لها أي حليف إقليمي، كما قامت إسرائيل في سنة 2012 ببيعها صفقة أسلحة، وصفت بالأضخم من نوعها في تاريخ إسرائيل، مما مكنها من التحول إلى شريك استراتيجي قوي لأذربيجان، وبذلك توصلت إسرائيل إلى كسر العزلة المفروضة عليها بإقامة تحالفات مع بعض الدول الإسلامية، مع العمل على تأليبها ضد الدول العربية مستقبلاً.

2-الآليات العسكرية: لجأت إسرائيل إلى الاختراق النووي في آسيا الوسطى، من خلال بسط يدها على الإمكانيات النووية للجمهوريات السوفيتية السابقة، وخاصة منها التي ورثت ترسانة نووية ضخمة عن الاتحاد السوفيتي، ككازاخستان التي تنتج مصانعها ألاف الأطنان من اليورانيوم سنويًا، حيث أصبحت إسرائيل تمتلك ما يعادل1560 إلى 1800 طن سنويًا من خامات اليورانيوم، خاصة بعد أنْ قامت شركة إسرائيلية بشراء المجمع الكازاخي الضخم بعدما أشهر إفلاسه، ونجحت في نقل عدد كبير من العلماء السوفييت للعمل في الصناعة الإسرائيلية النووية، خوفًا من انتقالهم إلى الدول العربية، كما استفادت من قاعدة "**بايكنور**" الفضائية الكازاخية لإطلاق أكثر من قمر صناعي، وأصبحت فيما بعد لاعباً استراتيجيًا في أسواق اليورانيوم العالمية، بكل ما يضيفه لها هذا الموقع وما يفتحه لها من أفاق[1].

ساعد توجه إسرائيل في المنطقة على تحقيق أهدافها، كما فسح أمامها المجال لصياغة رؤية أمنية، عززت من مكانتها الاستراتيجية في قلب آسيا الوسطى، وخاصة بعد أحداث 9/11، وما رافقها من إعلان الحرب على أفغانستان واحتلال أمريكا للعراق2003، من ناحية أخرى تعد دول آسيا الوسطى وخاصة أذربيجان تحديدًا، من بين أكثر الدول اعتمادًا على التكنولوجية العسكرية الإسرائيلية، حيث تستورد السلاح الإسرائيلي، مما طور العلاقات بين الطرفين، إلى الحد الذي أنشئت فيه تل أبيب خط صناعة طائرات دون طيار في أذربيجان، وزودتها بوسائل اتصال، كما درب الكيان الصهيوني

[1] صبيحي، **مرجع سابق**، ص 213.

طيارين في سلاح الجو الأذري، وهو ما عكس حجم الثقة والتعاون الأمني الاستخباراتي بين الطرفين[1]، لتمكين إسرائيل من التجسس على إيران، والتهديد بضربها من أذربيجان التي تكن لها العداء والقريبة من حدودها الجغرافية، ومنشئاتها النووية.

استغلت اسرائيل نزاعات المنطقة للولوج إلى دول حوض قزوين، وذلك من خلال توطيد علاقتها العسكرية مع بعض الأطراف، وتنفيذ برامج التعاون العسكري معها، في ظل حاجة هذه الدول إلى التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، كضرورة تفرضها سوء علاقاتها مع روسيا، خاصة وأنَ إسرائيل حريصة على إمداد هذه الدول، بالقدرات العسكرية وبأسعار تنافسية، وبتجهيزات حربية حديثة نسبيًا مقارنة، بما ورثته هذه الأخيرة عن الاتحاد السوفيتي[2]. مع مطلع التسعينات قامت عدة وفود عسكرية إسرائيلية بزيارة عدد من دول المنطقة، وضمت الوفود خبراء في مجال التكنولوجيا العسكرية وبعض المستشارين العسكريين، وذلك بموجب اتفاق تم التوصل إليه، عند زيارة وفد عسكري إسرائيلي إلى طاجيكستان[3]. كما عرضت إسرائيل خدماتها الأمنية والعسكرية في المنطقة، وخصوصا مع أوزباكستان في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تم إنشاء وتدريب قوات التدخل السريع لمحاربة الحركات المتطرفة. وتسعى إسرائيل من وراء هذه الآلية إلى فتح أسواق جديدة لتصريف وبيع منتجاتها العسكرية.

3-الآليات الأمنية: عملت إسرائيل على تنسيق العمل المخابراتي بينها وبين دول آسيا الوسطى، وذلك بهدف دمج نفسها وتحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، ومع اشتعال الحرب الأهلية في أوزباكستان، بدأت إسرائيل ومعها الجماعات اليهودية، ذات النفوذ القوي وبعض دول المنطقة، ما اسمته الحرب على الإرهاب، حيث أطلقت برامج لتدريب رجال المخابرات، ومن ناحية أخرى رحبت دول آسيا الوسطى، بالمساعدات والخبرات الإسرائيلية، وتعاملت معها من باب طمأنة الولايات المتحدة بأنَها غير معنية بأية تحالفات عربية-إسلامية.

4-الآليات الاقتصادية: اعتمدت إسرائيل على المساعدات والتسهيلات التي منحتها لها أمريكا، للتغلغل في المنطقة ففي أواخر سنة 1992 قام مساعد وزير الخارجية الأمريكي المسؤول عن تقديم المساعدات لهذه الجمهوريات، بزيارة إلى إسرائيل، ناقش فيها مع المسؤولين الإسرائيليين، إمكانية قيام أمريكا بدعم مشاريع إسرائيلية في آسيا الوسطى، تركز في البداية على الزراعة، الري، إدارة المياه، ثم بعدها نقل التكنولوجيا الإسرائيلية في مختلف المجالات إلى تلك الدول، كما ناقشا إمكانية دمج إسرائيل في المنطقة، من خلال نقل المعلومات والمنح والمساعدات الاقتصادية الأمريكية، وتغطية الاستثمارات تحت اسم أو تصرف إسرائيل إلى تلك البلدان، التي لم تكن تمتلك فيها أية سفارات بعد، ثم تجلى حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية الإسرائيلية بعد أحداث 9/11، أين عانت الجمهوريات من مشاكل اقتصادية ومالية وخاصة أوزباكستان، وهنا سارعت إسرائيل إلى تقديم بعض المساعدات المشروطة، والتي أرفقتها بضمان تواجد عسكري لقواتها المشتركة مع القوات الأمريكية في القاعدة العسكرية **ماناس**[4].

من جهة أخرى، كانت شركة **بيزك** الإسرائيلية للاتصالات قد بدأت في تطوير شبكة الاتصالات الكازاخية، بعدما قام وزير الاتصالات الإسرائيلي بزيارة لكازاخستان، وقع فيها على اتفاق إنشاء إسرائيل للبنية الأساسية لنظام الاتصالات الكازاخي، مقابل حصول الكيان الإسرائيلي على المواد الخام، وبرز تمتين العلاقات بين البلدين مع مجموعة الاتفاقيات

---

[1] الفطافطة، **مرجع سابق**، ص 76.

[2] معين، **مرجع سابق**، ص 168.

[3] **المرجع نفسه**، 169.

[4] **المكان نفسه**.

الاقتصادية والتجارية، التي وقعت سنة 1999، لتنفيذ مشاريع اقتصادية في مجال تكرير النفط والغاز[1]، كما ركز الكيان الإسرائيلي تعاونه مع أذربيجان حول النفط ، فأوفد إليها الوفود لإبرام اتفاقيات التعاون التي تأسست على إمكانية التعاون في مجال التكنولوجيا والزراعة، مقابل فتح باب الاستثمارات في قطاع النفط، وعملت إسرائيل أيضًا على تقوية مصفاة تكرير النفط في تركمانستان، بعد أنْ أنشئت غرفة للتجارة والصناعة الخاصة بآسيا الوسطى، لتسهيل التجارة معها.

والجدير بالذكر أنَ الولايات المتحدة تفضل، تقديم الانخراط الإسرائيلي في المنطقة على نظيره التركي، الذي يفترض أنه مؤهل لهذا الدور أكثر من إسرائيل، لوجود روابط عرقية وثقافية ودينية مشتركة إلى جانب القرب الجغرافي، والحقيقة أنَ تركيا لم يتم استبعادها من المعادلة بشكل كلي، بل جرى تقديم إسرائيل في المسائل المرتبطة بخطط التنمية ورؤوس الأموال والمشاريع الاستثمارية، والشراكات الاستراتيجية، على أنقرة التي تفضل أمريكا تقديمها كنموذج للعلمانية السياسية.

5-الآليات الثقافية: اعتمدت إسرائيل على وجود جالية يهودية لا بأس بها في المنطقة، من يهود الاتحاد السوفيتي والجمهوريات المستقلة عنه، خاصة في أوزبكستان و كازاخستان، والتي كرست جهودها ونفوذها، لأجل نشر صورة حسنة عن المساعي الإسرائيلية، ووصفها بالسلوكات غير المريبة خاصة جهود رجال الأعمال والإعلام [2]. وقد استغلت إسرائيل هذه الجالية باتجاهين، أولهما كان مع محاولة الحركة الصهيونية العالمية اختلاق ما بات يعرف بالمسألة اليهودية، من خلال دفعهم للهجرة من هذه الدول نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو ما اعتبرته إسرائيل بمثابة المعجزة، لدرجة أنَ رئيس الوزراء "**إسحاق شامير**" قد وصفها بالمعجزات التي انقذت الشعب اليهودي على مر التاريخ، حيث افتتحت الوكالة اليهودية لتنظيم هجرة اليهود إلى إسرائيل "**الفافيت**"، واتخذت من العاصمة الأوزبكية "**طشقند**" مقراً لها، أين هاجر حوالي 200ألف يهودي نحو دولة الاحتلال. أما الاتجاه الثاني فقد كان عبر تأمين بقاء عناصر وجماعات ضغط يهودية في المنطقة، لضمان بقاء نفوذ إسرائيل في هياكل صنع القرار في آسيا الوسطى، ودعم مشاريعها الثقافية والاقتصادية في المنطقة، وقد أسس اليهود لهذا الغرض حوالي 20 جمعية مشتركة إلاَ أنَها بقيت محدودة[3].

تجدر الإشارة إلى أنَ المجالات الثقافية قد حظيت باهتمام كبير بين الطرفين، حيث قامت إسرائيل بفتح العشرات من المراكز، التي بدأت تصدر عشرات الصحف والمجلات العلمية في جمهوريات آسيا الوسطى، والتي كانت كلها تدعوا إلى الصداقة و التعاون مع إسرائيل، والاستفادة من الخبرات المقدمة والتكنولوجية المتطورة، وخاصة افتتاح فرع الوكالة اليهودية (سحتوت) في طشقند، والمركز الثقافي الصهيوني لإحياء التراث اليهودي بعد 70 عاما من الحظر الشيوعي، الذي يعمل على الترويج للثقافة اليهودية والفكر الصهيوني في أوساط اليهود الأوزبك، فضلًا عن تعليم اللغة العبرية، من أجل الالتحاق بمدارس خاصة بهم، كما تشكلت جمعية الصداقة بين أوزباكستان وإسرائيل.

ركزت إسرائيل جهودها على استقطاب العلماء في المجالات الحساسة، وفي طليعتها تطوير المجال النووي وأبحاث الفضاء، حيث استطاعت استقطاب حوالي 65 عالمًا من مختلف الجمهوريات، وخصصت لهم مراكز بحثية للاستفادة من خبراتهم، وفي إطار سعيها إلى إطلاق قمر اصطناعي، بالاشتراك مع جمهورية كازاخستان، سافر وفد من الأكاديمية

---

[1] محمود، **مرجع سابق**، ص 155.

[2] الصبيحي، **مرجع سابق**، ص209.

[3] الحديثي، **مرجع سابق**، ص 292.

الوطنية الإسـرائيلية للعلوم مطلع عام 1994، لتنفيذ اتفاقيات التعاون المبرمة مع كازاخسـتان، تركمانسـتان، أذربيجان، وتمحورت المباحثات حول تبادل العلماء وإرسـال الباحثين الصـهاينة بغرض تكوين العلماء، إلى جانب اسـتقبال الباحثين من هذه الجمهوريات في المراكز البحثية الإسرائيلية مثل: جامعة **بن غوريون**، ومعهد **وايزمن** للعلوم[1].

الفرع الثالث: معوقات تنفيذ الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة

على الرغم من النجاحات التي سجلتها إسـرائيل، في تحقيق تغلغلها النوعي في آسـيا الوسـطى، وفي فترة زمنية قصـيرة، إلاَ أنَ سـياسـاتها ما تزال تلقى الصـد والممانعة على صـعيد بعض القضـايا الرئيسـية، ففي الوقت الذي تمكنت فيه إسـرائيل من بناء وإعداد كوادر مدربة، من أفراد اللوبيات الإسـرائيلية في كل من كازاخسـتان، قرغيزسـتان، لم تكلل هذه الجهود بنتائج ملموسـة في أوزبكسـتان، حيث لا يزال تأثير اللوبيات الإسـرائيلية محدود جداً، بل وفي مرحلة جنينية، بسـبب الصعود غير العادي للجماعات الإسلامية، التي تعمل بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأوزباكية في بعض القضايا الداخلية، أما بالنسبة لتركمانستان فإنَ نظام حكمها المغلق، فرض عليها رفض أي تدخل لإسرائيل في المنطقة [2].

كما واجهت إسـرائيل مشـكلة رئيسـية فيما يتعلق بالمردودات الاقتصـادية المباشـرة من تعاملها مع هذه الجمهوريات، لكون هذه الأخيرة لا تسـتطيع الإيفاء بالتزاماتها المالية من العملة الصـعبة، مما دفع بإسـرائيل إلى إنشـاء هيئة دولية إسـرائيلية، بالتنسـيق مع المسـتثمرين الغربيين ورأس المال الأمريكي، باعتبارها الآلية الاقتصـادية الضـرورية للوصـول على إقامة علاقات اقتصادية مجدية مع هذه الجمهوريات.

تأثر المشـروع الصـهيوني بأحداث الربيع العربي، حيث يقوم على أسـاس معادلة جوهرها أنَ شـرط بقاء دولة الاحتلال مرهون بضعف من حولها، وهنا يلتقي المشـروع الصـهيوني بالمشـروع الإمبريالي الغربي، في إبقاء المنطقة ضعيفة، ومفككة، وهشـة، خاصة بعد توقيع معاهدات السلام مع مصـر والأردن، التي أمنت لإسـرائيل جبهتها العربية، لتتفرغ للتغلغل في باقي أجزاء مجالها الحيوي تنفيذًا لاسـتراتيجية الشـرق الأوسـط الكبير، لكن ومع اندلاع أحداث الربيع العربي ضـاق هامش التحركات الإسرائيلية في المنطقة.

تردي صورة إسـرائيل بعد رفضـها قرار تجميد الاسـتيطان عام 2010، وأحداث غزة 2023-2024، ولا أدل على ذلك من المظاهرات التي حدثت في مختلف مناطق العالم، رفع فيها المتظاهرون لافتات تقارن بين الإسـرائيليين والنازيين الألمان خلال الحرب العالمية الثانية[3]،

انكشـاف الدور الإسـرائيلي في المنطقة بعد قيام الحرب الجورجية الروسـية، وخاصـة بعد الحرب الروسـية الأوكرانية 2022، مما لفت أنظار القوى الإقليمية إلى محاولة احتواء هذا الدور المتنامي، وخاصـة إيران وتركيا، كما لا يمكن تجاهل الدور الروسـي، الذي يسـعى لإعادة بسـط نفوذه على المنطقة، وضـمان أمنه القومي، عبر منع تواجد أي قوة مؤثرة في مجالها الحيوي.

إنَ توجهات السياسية الإسرائيلية حيال منطقة آسيا الوسطى، تعد في الحقيقة بمثابة التواصل والترجمة مع الأهداف والمصـالح الأمريكية في المنطقة، بل ومكملة لها، حيث تعد السـياسـة الإسـرائيلية بمثابة الأداة التنفيذية الإقليمية للسياسية الأمريكية، وتتوافق معها في مفرداتها الاستراتيجية، مع احتساب هامش الخصوصية الإسرائيلية، الذي يهدف إلى إقامة علاقات مع مراكز القوى السـياسـية المؤثرة في آسـيا الوسـطى كالصـين وتركيا، إلى جانب العمل الاسـتباقي على

[1] معين، **مرجع سابق**، ص ص170، 171.

[2] الفطافطة، **مرجع سابق**، ص 74.

[3] الحديثي، **مرجع سابق**، ص ص 309،310.

تطويق احتمالات وصول عناصر إسلامية للسلطة في هذه البلدان، ضمن إطار أشمل يقوم على منع تحقيق التفوق العربي[1].

المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي التنافسي في المنطقة

وحتى استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، لم يكن للاتحاد الأوروبي أية سياسة خارجية مشتركة، تجاه منطقة آسيا الوسطى بشكل عام وبحر قزوين بشكل خاص، حيث اقتصرت الاتصالات على ربط العلاقات الثنائية، المحتشمة في بعض القضايا الجزئية، التي جمعت فرنسا وبريطانيا وباقي دول المنطقة، وفي الجانب الدبلوماسي فقط، بينما كان لألمانيا الحصة الأكبر، حيث وُفقتْ في ربط علاقات دبلوماسية مع أغلب الجمهوريات[2]، ليبقى الحال على ما هو عليه حتى سنة 2007 تاريخ إطلاق استراتيجية الشراكة، التي اعتبرت بمثابة الولادة الثانية للرؤية والتصور الأوروبي للمنطقة، بعيدًا عن تأثير مبادرات القوى الأخرى.

الفرع الأول: دوافع وأهداف اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة

1-الدوافع والمحركات الأوروبية: لقد كانت سياسة الاتحاد الأوروبي وحتى وقت ليس ببعيد، تقوم على مبدأ عدم الانخراط في المنطقة التي اعتبرتها أراضي بعيدة عن دائرة اهتماماتها الأساسية، وكانت أولوية الاتحاد تتجه نحو تعميق العلاقات مع روسيا وجمهوريات القوقاز، ولذلك بقيت العلاقات مع دول منطقة بحر قزوين محدودة، إلى جانب كونها مقيدة إلى حد ما بسياسات القوى الدولية والإقليمية الأخرى، ومصالحها في آسيا الوسطى.

أ-الدوافع السياسية: أدى بروز مناطق واعدة من حول الاتحاد الأوروبي، إلى النمو سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية، بعد أن عمل بدوره على الانفتاح عليها[3]، وكان من بينها منطقة آسيا الوسطى[4]، والتي أدرجت في مجال تعزيز قيم الديمقراطية، مثل حقوق الإنسان و سيادة القانون و التحرير الاقتصادي، لكن الاهتمام الأوروبي بها لم يأتي دفعة واحدة، فحتى مطلع سنة 2004 وبينما استمر الأوروبيون في التوسع نحو الشرق، ليضموا 10 دول جديدة من شرق أوروبا، تواصل تجاهل دول منطقة بحر قزوين، حيث لم يحاول الاتحاد الأوروبي ضم سوى ثلاث دول إليه فقط هي(أذربيجان، أرمينيا، جورجيا)، لكن وبعد هذه الخطوة تم التأكيد على حيوية المنطقة بالنسبة للمصالح الأوروبية، حيث أصبحت تقع في الدائرة الثانية من جيران الاتحاد الأوروبي (بعد القوقاز) [5]، ولذلك عمل على تنفيذ استراتيجيته الخاصة، القائمة على تعميق التعاون والشراكة مع هذه الجمهوريات، والتي كان لرئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي الدور الرئيسي في إطلاقها سنة 2007، حيث اعتمدت برلين على العلاقات الثنائية، التي ربطتها مع دول آسيا الوسطى غداة الاستقلال، أين بدأت مرحلة من السياسة النشطة للاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى، القائمة على الشراكة والتعاون مما عد إنجازا دبلوماسيًا في السياسة الخارجية الأوروبية بشكل عام والألمانية بشكل خاص.

---

[1] معين، **مرجع سابق**، ص 167.

[2] عمر عبد الله، فادي خليل، فادي شمسين" الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى قضايا التعاون والشراكة الاستراتيجية" **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية"**، المجلد (36)، العدد(02)، 2014. ص236.

[3] في هذا السياق تعد اتفاقية ماستريخت (93/92)، الإطار الأشمل الذي وضع أحد ركائز الاتحاد الأوروبي "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، مما ساعد على بلورة توجهاته الخارجية ازاء العالم الخارجي.

[4] Sébastien Peyrouse, Jos Boonstra and Marlène Laruelle. **Security and Developement Approaches to Central Asia The Eu Compared to China and Russia.** EUCAM Ministery for Foreign Affairs Of Finland. Working Paper N (11). May(2012).p14.

[5] عبد الله وآخرون، **مرجع سابق**، ص 239.

من ناحية أخرى زاد التقارب بين الطرفين غداة سعي بعض دول آسيا الوسطى، للانضمام إلى المبادرات الأوروبية، وخاصة كازاخستان التي عملت على الدخول في سياسة الجوار الأوروبية، وكانت مهتمة بتعزيز علاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك إلى دور جماعات الضغط والتأثير الكازاخية المتواجدة في بريطانيا وألمانيا، والتي ضغطت من أجل تبني الاتحاد لاستراتيجية الشراكة لسنة 2007.

ب-الدوافع الأمنية: في الوقت الذي صنف فيه الاتحاد الأوروبي المنطقة ضمن الدائرة الثانية لجيران الاتحاد الأوروبي، بدأت بعض الأزمات الأمنية في الظهور، مثل تنامي تجارة المخدرات، والنزاعات والتوترات الحدودية، التي نشأت بين أكثر من جمهورية، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تقييم أهدافه في آسيا الوسطى وبحر قزوين، واعتبر أنَ تأمين المنطقة، يعد ضرورياً وحيوياً لتحقيق وبقاء الأمن في أوروبا، ثم ازداد تأثير هذه الدوافع بعد أحداث 9/11، عندما تكشفت أهمية الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى خلال الحرب على أفغانستان، نظرًا لقربها الجغرافي من مسرح العمليات العسكرية[1]، وهنا بدأ الاتحاد الأوروبي بالحضور عسكريًا في المنطقة، وهي النقطة التي سوف نشير إليها في العناصر اللاحقة من الدراسة.

ج-الدوافع الاقتصادية: لطالما كانت سياسة الطاقة مصدر تهديد قومي للأوروبيين خلال الحرب الباردة، لكن أدى اعتماد قانون 1986، إلى منح المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي القدرة على اتخاذ القرارات، لتفكيك هذه الاحتكارات الوطنية في مجال الطاقة، من خلال إنشاء سوق داخلي لها، وسياسة خارجية مشتركة للأمن الطاقوي، وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتوسع الاتحاد الأوروبي، بانضمام دول أوروبا الشرقية إليه، اضطرت الدول الأوروبية فعلياً إلى تنسيق سياسة خارجية موحدة، إلى جانب إعادة هيكلة قطاع الطاقة فيها، كما أدت الأزمة العراقية في عام 1990، إلى إثارة قلق الاتحاد الأوروبي، وعدم ضمان موثوقية الموردين، مما دفعه إلى تطوير سياسة موحدة ضد التهديدات المشتركة، حيث تعتبر المفوضية الأوروبية هي المؤسسة الرائدة في صياغة السياسة الطاقوية، ففي سنة 2000 نشرت **ورقتها الخضراء** بعنوان **"نحو استراتيجية أوروبية لتأمين إمدادات الطاقة"**، وتعرف المفوضية أمن الطاقة الأوروبي على النحو التالي" **تكامل السوق، أمن الإمدادات والتوريد، أسعار مناسبة، في ظل بيئة آمنة"**[2].

من ناحية أخرى، توجد العديد من الدوافع التي جعلت من آسيا الوسطى، تحتل مكانة متميزة في أولويات الاتحاد الأوروبي، لكن يعد افتقاره للموارد الأولية بشكل عام والموارد الطاقوية وبشكل خاص، الدافع الرئيسي لتحركه السريع صوب منطقة بحر قزوين، حيث تنحصر هذه الموارد الشحيحة في بحر الشمال في الجزء التابع لهولندا والمملكة المتحدة تحديدًا، إلى جانب إيطاليا ورومانيا والدانمارك. وعلاوة على ذلك فقد بلغ إنتاج بحر الشمال من النفط ذروته خلال التسعينات، بينما بدأ حاليًا في التراجع[3]، ويزداد تعقيد هذا العامل عندما يتعلق الأمر بتحول دول الاتحاد الأوروبي، إلى أحد أكبر الأقطاب الصناعية العالمية الكبرى، مما جعلها من أكبر الدول استهلاكًا واستيرادًا للطاقة، فمن المتوقع أُن يرتفع هذا الاستهلاك إلى حدود 70% خلال الثلاثين سنة المقبلة [4]. وبحسب الورقة الخضراء التي أعدتها المفوضية الأوربية، فإنَ ضعف الاتحاد الأوروبي، ينبع من عدم تكافؤ معدلات الاستهلاك مع مستويات الإنتاج، ويتضاعف العجز

---

[1] Nurangez Abdulhamidova. **The European Union-Central Asia: in the light of the New Strategy.**(Master Thesis. Department of Management and Engineering Political Science. Linköping University, Sweden, June 2009).p 34.

[2] Gökçe Balaban. **EU Energy Security Behavior**: Exploring the Central Motivation.(A Master's Thesis. Department of International Relations. University Ankara .October 2000). p 16.

[3] Balaban**. Op.Cit.** p 27.

[4]**Ibid.** p 28.

ليس فقط بالنسبة في قضية للتوريد، بل يتعداها أيضًا إلى عدة قضايا أخرى، رفعت من القيمة الجيواستراتيجية لمنطقة بحر قزوين، أهمها:

-قضية اعتماده المفرط على الطاقة الروسية، إلى جانب مرور الشحنات القادمة من بحر قزوين عبر الممرات الروسية، في ظل التوتر المستمر بين الاتحاد الأوروبي وروسيا حول هذه المسائل، مما جعله يعتزم العمل على تنويع طرق إمدادات الطاقة من آسيا الوسطى كبديل استراتيجي للممرات الروسية.

-عبور الغاز الروسي الذي يشكل حوالي 40% من واردات الغاز نحو الدول الأوروبية، عبر عدة دول، حيث يحتاج الاتحاد الأوروبي في نقل هذه شحنة واحدة إلى المرور عبر ثلاث دول أخرى، ولذلك هو لا يستطيع التحكم في الأسعار، وانطلاقًا من ذلك فقد حددت الورقة الخضراء لسنة 2006، ضرورة البحث عن مناطق توريد بديلة في الشرق الأوسط وبحر قزوين.

-توظيف روسيا للنفط كسلاح استراتيجي، فهو بمثابة الرؤوس النووية الموجهة ضد الجمهوريات السوفيتية المستقلة، وفي ذلك ذكر **ديميتري** أنَ الاتحاد الأوروبي، لديه مخاوف من أنْ تتمكن روسيا من استخدام النفط كسلاح سياسي ضده، والملاحظ أنَه وفي السنوات الأولى لم يكن الاتحاد الأوروبي يبدي أي اهتمام مصحوبًا، بتطبيق بعض الإجراءات الملموسة لموارد الطاقة في آسيا الوسطى، لكن شكلت الأحداث اللاحقة، وخاصة قرار شركة غاز بروم الروسية، بقطع إمدادات الغاز الطبيعي الروسي نحو أوكرانيا سنة 2006، ثم سنة 2009، والتي أدت بدورها إلى حدوث انقطاعات أولية في الطاقة نحو أوروبا، وماتزال هذه النقطة القضية الحاسمة في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة بحر قزوين، خاصة خلال الحرب الروسية الأوكرانية، التاي أثبتت مدى هشاشة أمن الطاقة الأوروبي، الذي يعتمد بنسبة 25% على هذا الغاز، وحوالي 30 % من إجمالي وارداتها النفطية[1].

2-الأهداف والأبعاد المصلحية الأوروبية في المنطقة: قبل إطلاق استراتيجية التعاون والشراكة سنة2007، لم يكن للاتحاد الأوروبي أية رؤية أو أهداف واضحة في منطقة آسيا الوسطى، ولذلك يمكن القول أنَ المبادرة الألمانية قد شكلت الوعاء الرئيسي، الذي حدد أهداف السياسة الأوروبية داخل منطقة بحر قزوين، وبينما تحدد هذه الاستراتيجية سبعة قضايا رئيسية، فإنَ اهتماماتها تكمن وفي المقام الأول في تحقيق بعض هذه النقاط:

أ-أهداف أمنية: ينصب تركيز الاتحاد الأوربي في آسيا الوسطى على مجالات الأمن الناعم أو الأمن الإنساني، كتخفيض معدلات الفقر والهجرة وبناء مجتمعات أكثر شمولية، يمكنها مقاومة التهديدات الأمنية كالعنف الداخلي وعدم الاستقرار والتوترات بين الدول[2]، إلى جانب دعم استقرار المنطقة، وتأمينها من التداعيات السلبية للحرب في أفغانستان، وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وهو ما يمثل تحديًا بالنظر إلى الطبيعة الاستبدادية لنظم الحكم في آسيا الوسطى، لتلبية معايير التنمية المتفق عليها دوليًا[3].

ب-أهداف اقتصادية: وخاصة تأمين موارد الطاقة حيث يحاول الاتحاد الأوروبي الحصول على المحروقات من آسيا الوسطى، وتحديدًا واردات الغاز الطبيعي من تركمانستان، والنفط من كازاخستان، من ناحية أخرى تبرز بعض المصالح الاقتصادية المتعلقة بقضايا الطاقة، في دعوته لدول آسيا الوسطى في عام 2010، إلى المشاركة في البرامج الإقليمية تحت مظلة سياسة الجوار الأوروبية، بالتركيز على أولوية قضايا الطاقة والنقل والتعليم والبيئة والمياه.

---

[1] خليل، شمسين، **مرجع سابق**، ص 152.

[2] Peyrouse, Boonstra, Laruelle. **Op.Cit.** p15.

[3] Ibid. p16.

ج-أهداف استراتيجية: تتقارب أهداف الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة، لكن تختلف فيما يتعلق بأهدافه الاستراتيجية المعلنة، حيث لا تنوي أوروبا عزل روسيا وإيران عن المنطقة، ذلك لأنَ أوروبا لديها علاقات جيدة مع كلتا الدولتين، لكن وبالمقابل إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى تركيا على أنّها حليف، فإنَ الحال يختلف بالنسبة للطرف الأوروبي، الذي ينظر إلى تركيا على أنّها الرجل الغريب[1].

الفرع الثاني: آليات تنفيذ الاستراتيجية الأوروبية.

يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا مهمًا على الساحة الدولية، ويسعى لتحقيق أهدافه في علاقاته مع دول العالم، باستخدام عدد من الأدوات والآليات والوسائل، كتقديم المساعدات والاهتمام بالقضايا الأمنية، أما بالنسبة لدول منطقة بحر قزوين، فقد وظف الاتحاد إلى جانب الوسائل السابقة، آليات جديدة في إطار الأمن الناعم، كإطلاق المبادرات الشاملة، الموجهة إلى تعميق التعاون وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، هذا إلى جانب اعتماده على آليات أخرى، والتي تعد من أبرزها:

1-الآليات الدبلوماسية: نظرًا لافتقار الاتحاد الأوروبي لسياسة خارجية موحدة، لم تبدي الدول الأوروبية أي اهتمام بالجمهوريات الجديدة فور إعلانها الاستقلال، باستثناء إقامة فرنسا، بريطانيا، وألمانيا لعلاقات دبلوماسية مع جمهوريات آسيا الوسطى بشكل منفرد، فمثلًا فرنسا، كانت من الأوائل الذين ربطوا علاقات دبلوماسية في منطقة بحر قزوين، ثم تعمقت هذه العلاقات بعد الحرب على أفغانستان، وخاصة في الجانب العسكري، إلى أنْ أصبحت بمثابة الشريك الاستراتيجي الأول لكازاخستان، من جهتها بريطانيا سارعت هي الأخرى إلى ربط علاقات دبلوماسية مع باقي الجمهوريات، لكن تبقى ألمانيا الدولة الأكثر وزنًا في الاتحاد الأوروبي، والتي لعبت الدور الريادي في دفع عجلة التعاون بين الاتحاد وهذه الجمهوريات، حيث كانت ممثلة في خمس جمهوريات كاملة، وتعد من أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية، وأكثرها مشاركة في برامج التطوير والتعاون المشترك، وجاءت جهود ألمانيا خلال رئاستها للاتحاد في سياق تشكيل نهج أوروبي خاص و شامل، تجاه آسيا الوسطى عمومًا وبحر قزوين خصوصًا، وكونه جزء من جهد أكبر لإعادة تشكيل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمناطق الشرقية المجاورة له، ولكن نتيجة لسياسات الاتحاد البطيئة والحذرة، فقد بقيت العلاقات بين الطرفين في مستويات منخفضة طوال فترة التسعينات، واقتصر الأمر على افتتاح مكتب للمفوضية الأوروبية في كازاخستان1994، ولذلك فقد بقي حضوره في المنطقة غير بارز[2].

2-الآليات الاقتصادية: طبق الاتحاد الأوروبي عدة أدوات رئيسية لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، والتي من بينها المساعدات المالية التي تم ضخها في آسيا الوسطى، من خلال إطلاق آلية المبادرات والبرامج، إلى جانب المشاريع القارية العابرة للحدود في مجال البنية التحتية، واتفاقيات التعاون مع التجمعات الإقليمية، كما اعتمد على الحوار الاقتصادي والسياسي مع التنظيمات الإقليمية.

أ-برامج المساعدات الإنسانية والفنية: بعد أنْ قام الاتحاد الأوروبي بفتح مكتبه الدائم في آسيا الوسطى، بدأ في نشر أدواته الخاصة لإطلاق برنامج المساعدات الإنسانية، التابع للمفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان في المنطقة، ونشط على قدم المساواة مع القوى الدولية الأخرى، في منطقة القوقاز وبحر قزوين، حيث قدم مساعدات إنسانية كبيرة للجمهوريات المستقلة ما بين سنة 1995 و1996، خاصة برنامج المساعدة التقنية وتسهيل التبادل التجاري لدول

---

[1] Vicken cheterian. **Little Wars and Agreat Game: Local Conflicts and International Competition in the Caucasus**. (Working Paper. Swiss peace foundation .Institute For Conflict Resolution. July2001).p 63

[2] عبد الله وآخرون، **مرجع سابق**، ص 236، 237.

الكومنولث المستقلة **(TACIS)**، والذي خصص لجمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي، واستهدف مساعدة الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى، على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة، من أجل تجاوز تحديات المرحلة الانتقالية بعد الاستقلال، إلى جانب برنامج الأمن الغذائي والصحك الأوروبي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي عام 2007 تم استبدال هذا البرنامج بآلية جديدة للتعاون والتطور، والتي كان الهدف منها تخفيف الفقر وتحقيق التطوير الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وركزت الآلية الجديدة على قطاع الصحة والتربية والتعليم والقضايا الاجتماعية، والديمقراطية وحقوق الإنسان[1]، والملاحظ أنّه وخلال 15 سنة الأولى من نشاطه في المنطقة وتحديدًا من 1992-2007، وصل حجم المساعدات المقدمة إلى أكثر من 1.4 مليار يورو[2].

ب-مشاريع الإعمار والبنية التحتية: وبغرض ربط آسيا الوسطى بأوروبا، فقد أقام الاتحاد الأوروبي عدة مشاريع قارية عابرة للحدود، كمشروع تراسيكا **(traceca)**، وهي اختصاراً لـ: **Tra**nsport **C**orridor **E**urope-**C**aucasus-**A**sia ، المسمى بممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى، ويضم الاتحاد الأوروبي و12 دولة في منطقة أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، تأسس المشروع في بروكسل سنة 1993 من قبل الاتحاد الأوروبي، وكان الهدف الرئيسي منه تقديم المساعدة الفنية في التخطيط للبنية التحتية، وتطوير النقل، إلى جانب دعم الاستقلال السياسي والاقتصادي لدول آسيا الوسطى، عبر ربطها بالأسواق الأوروبية والعالمية، من خلال الطرق والسكك الحديدية، وتتفرع عن هذا المشروع خمسة مجموعات أخرى أهمها: مجموعة النقل البحري، والطيران، والطرق والسكك الحديدية، أمن النقل، والبنية التحتية للنقل، والتي تربط القوقاز وآسيا الوسطى على المحور الشرقي /الغربي، نحو البحر الأسود[3].

ج-اتفاقيات التعاون والشراكة بعد أنْ قام الاتحاد الأوروبي بفتح مكتبه الدائم في آسيا الوسطى في نهاية التسعينات، تم عقد اتفاقيات الشراكة والتعاون مع هذه الدول، مثل اتفاقية **(PCAS)** مع عدد من الدول الإقليمية، وخصص الجزء الأكبر من الاتفاقية للتدابير الفنية، التي يجب أن يتخذها الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة لتسهيل التبادل الاقتصادي مع آسيا الوسطى وبحر قزوين، ثم وخلال الفترة الممتدة ما بين 2000 -2007 بدأ الاتحاد الأوروبي الاهتمام بطريقة أكثر جدية في تعامله مع دول المنطقة، وانعكس ذلك في وثيقة استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه آسيا الوسطى للفترة 2002-2006، والتي خصص الاتحاد لتنفيذها ميزانية 375 مليون دولار، وأكدت الوثيقة على ضرورة الاهتمام بمصادر الطاقة في المنطقة، ودعمت مصلحة الاتحاد الأوروبي في ضرورة زيادة تنمية الموارد الهيدروكربونية في بحر قزوين والقوقاز، و جددت الإشارة إلى ضرورة العمل على استئناف مشاريع نقل الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى أوروبا[4]، وخاصة مشروع **تراسيكا** ودعم مبادرات **INOGATE** ، واستمر هذا الاهتمام مع تسلم ألمانيا لرئاسة الاتحاد في 2007، حيث ظهرت مبادرات جديدة للتعاون ما بين الطرفين، مما دفع بالاتحاد الأوروبي في الأخير إلى تبني استراتيجية الشراكة والتعاون 2007، والتي نقلت العلاقة إلى التعاون بين الطرفين إلى مستوى أعمق[5]. وبالتوافق مع استراتيجية الشراكة والتعاون بين الطرفين، صدرت الوثيقة الاستراتيجية الثانية للمساعدة الإقليمية، لجمهوريات آسيا الوسطى للفترة ما

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] Abdulhamidova .**Op.Cit** .p 35.

[3] **Ibid**. p 34.

[4] **Loc.cit.**

[5] عبد الله وآخرون، **مرجع سابق**، ص 283.

بين 2007-2013، لتحقيق التنمية على المستويات الإقليمية والوطنية، وتهدف هذه المساعدات إلى تحقيق معدلات النمو المستمر والاستقرار والأمن والتعاون الإقليمي بين دول المنطقة من جهة، وبينها وبين الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية[1].

د-مشاريع تطوير التبادل الطاقوي: وفي إطار تنويع مصادر الطاقة شرع الاتحاد الأوروبي، في تطوير البينة التحتية الإقليمية، عبر إطلاق برامج تعاون دولية وّإقليمية في مجال الطاقة، ومد خطوط وأنابيب نقل النفط والغاز من آسيا الوسطى نحو أوروبا، وخاصة مشروع **INOGATE** هو برنامج تعاون دولي ديناميكي في مجال الطاقة، لتعزيز أمن إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي، يضم كل من الدول المطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والدول المجاورة لها، تم إطلاق هذه المشروع سنة 1996، واعتبر أحد أطول برامج المساعدات الفنية، التي أطلقها ومولها الاتحاد الأوروبي حتى سنة 2007، ركز البرنامج في البداية حول أنابيب النفط و الغاز، التي تمتد من بحر قزوين مرورًا بالقوقاز وأوروبا الشرقية، نحو أوروبا، ثم توسعت اهتمامات البرنامج نحو: تعزيز أمن الطاقة؛ تقارب أسواق الطاقة للدول الأعضاء مع الأسواق الأوروبية؛ دعم تنمية الطاقة المستديمة؛ جذب الاستثمارات لمشاريع الطاقة ذات الاهتمام الإقليمي المشترك؛ تنويع قاعدة الموردين، طالما يقلل من مخاطر والمشاكل المرتبطة بانقطاع الإمدادات [2].

هـ-مد خطوط الأنابيب: من أجل التصدي للهيمنة الروسية في مجال الطاقة، قامت الدول الأوروبية بالتقرب من جمهوريات آسيا الوسطى وخصوصًا أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، وهي الأطراف التي تمتلك أعلى احتياطات الطاقة في البحر، وتركزت جل المحاولات الأوروبية حول إقناع الدول الثلاث، على تحويل نقل إنتاجهم من الخطوط الروسية القديمة نحو الخطوط الجديدة، التي لا تمر عبر الأراضي الروسية، وخاصة:

-خط باكو-جيهان: لنقل نفط بحر قزوين من أذربيجان نحو الأراضي الجورجية، إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأسود، وهو المشروع الذي تم تشكيل كونسورتيوم لتنفيذه أخيرًا سنة 2002، بتكلفة تصل إلى أربعة مليارات دولار.

-خط أنبوب نابوكو: ويبلغ طوله حوالي 3300 كم ويهدف إلى تنويع الموارد والعبور، عن طريق تصدير غاز بحر قزوين والشرق الأوسط إلى أوروبا، عبر تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا، بينما تبلغ طاقة هذا الخط الإنتاجية حوالي 25-30 مليار م[3].

-خط أنابيب جنوب القوقاز SCP : ويهدف إلى نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر تركيا، ويقوم بنقل خط أنابيب الغاز الأذري إلى تبليسي ثم إلى أرضروم في تركيا، ومن المخطط له أن يقوم الخط بتوريد 8.6 مليار م[3] في المرحلة الأولى.

-خط TCP: ويعرف بخط الأنابيب العابر لبحر قزوين، والذي يهدف إلى نقل الغاز الكازاخستاني والتركماني، إلى أذربيجان.

-خط أنابيب غازشمال أوروبا (NEGP)، بالرغم من المحاولات الأوروبية لنقل الغاز بعيدًا عن الممرات الروسية، إلاّ أنّها لاتزال تعتمد على جزء من هذه الخطوط، وخاصة خط (NEGP)، الذي يهدف إلى نقل الغاز الروسي من الساحل الروسي شمال سانت بطرسبرغ، تحت بحر البلطيق إلى شمال ألمانيا، ثم عبر هولندا إلى المملكة المتحدة، وتشاركت في انجازه ثلاث شركات كبرى هي: غازبروم الروسية، ووينترشال أوف هولاندا، إلى جانب إي أون غاهرغاز الألمانية.

و-استراتيجية الحوارات الطاقوية الإقليمية: لجأ الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد على استراتيجية الحوار، مع الشركاء الإقليمين حول قضايا الطاقة، من أجل فتح باب الاستثمارات الأوروبية، في قطاع النفط والغاز الطبيعي، وإلى جانب الحوار الأورومتوسطي حول الطاقة، أطلق الاتحاد مبادرتين أخيرتين هما:

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] cheterian. **Op.Cit** .p 64.

استراتيجية حوارات الشراكة الطاقوية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا: وينبع حوار الطاقة بين الطرفين من خلال الخضوع لآلية الاعتماد المتبادل، باعتبار أنَ روسيا هي المورد الرئيسي للغاز والنفط واليورانيوم لأوروبا، تم إطلاق الحوار في عام 2000، بمبادرة بين الرئيس **شيراك وبوتين** اعترافًا بأنَ روسيا والاتحاد الأوروبي، بمثابة الشركاء الطبيعيين في مجال الطاقة[1]، يركز هذا الحوار على تأسيس التعاون في تقنيات الطاقة، في قطاع النفط والغاز الطبيعي، وجذب الاستثمارات، كما أسفر هذا الحوار عن نتائج إيجابية، مما فتح الطريق للاستثمار الأوروبي في سوق الطاقة الروسي، من خلال بناء نظام خطوط أنابيب في شمال أوروبا، والذي يربط أوروبا مباشرة بالغاز الروسي، خاصة بعد التوقيع على بروتوكول **كيوتو** سنة 2005[2].

استراتيجية الجوار الأوروبي:

في سنة 2004 وكما تطرق الدراسة أنفًا، قرر الاتحاد الأوروبي إدخال ثلاث دول من منطقة القوقاز أذربيجان، أرمينيا، وجورجيا إلى سياسة الجوار الأوروبي، ثم ونظرًا لأهمية المنطقة، سمح بعدها بانضمام كل من كازاخستان وتركمانستان وكامل منطقة بحر قزوين، وتعد استراتيجية الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، والتي تم تبنها في 2007، هي إطار التعاون الأساسي بينهما، كما يمكن القول أنَ قرار الاتحاد الأوروبي بضم هذه الدول قد ساهم في توسيع نطاق تلك السياسة، إذ تُمكن الاتحاد الأوروبي من الترابط مع البحار الثلاثة: البحر المتوسط، البحر الأسود، وبحر قزوين، فضلاً عن دعم قوته ونفوذه أمام الاتحاد الأوراسي، هذا من جهة، من جهة ثانية، أدت رغبة الدول الأوروبية في التخفيف من اعتمادها المطلق على الغاز الروسي، إلى اللجوء إلى بعض الأساليب السياسية، كتخفيف الضغوط حول قضايا حقوق الإنسان، التي يمارسها الاتحاد الأوروبي على تركمانستان، التي تمتلك إمكانيات لا بأس بها في قطاعها الجنوبي، الذي يزود الاتحاد الأوروبي بالطاقة بعد ربطه بشبكة التوزيع الشمالية [3].

3-الآليات العسكرية: ساهمت أحداث 9/11 في منح القوات الأوروبية الدافعية، لتحقيق حضورها العسكري في منطقة آسيا الوسطى، وبرز هذا التواجد العسكري من خلال قواعدها العسكرية المنتشرة، مثل قاعدة **ترمذ** الألمانية في أوزبكستان، وقاعدة الدعم الفرنسية في طاجيكستان، حيث امتلكت فرنسا مفرزة جوية لها هناك خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2007[4]، وكذلك تمركزت قواتها أيضًا في قيرغيزستان.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَ منطقة آسيا الوسطى تتوسط موقع الاستراتيجي هام، الذي يعد مركز تدفق المخدرات العالمية، التي يتم نقلها من أفغانستان إلى آسيا الوسطى ودول بحر قزوين، ثم نحو روسيا و أخيرًا اتجاه الاتحاد الأوروبي، ولذلك أطلق هذا الأخير برنامج CADAP، لدعم مكافحة الاتجار بالمخدرات والبشر، و الذي خصصت له حوالي 16 مليون يورو للفترة الممتدة ما بين 2001 إلى 2010، إلى جانب برنامج BOMCA، الذي يهدف إلى تعزيز إدارة الحدود وتسهيل التجارة والعبور، إلى جانب بناء نقاط حدودية وتجهيزها بالمعدات العالية التقنية، كما يهدف البرنامج إلى تدريب الحراس في البحث عن السلع غير المشروعة، والذي بلغت ميزانيته حوالي 25.7 مليون يورو للفترة الممتدة ما بين 2002-2010، ثم

---

[1] Cheterian. **Op.cit**. p 55.

[2] Andrrew Monaghan, Russian **Oil and Energy Security**. Conflict Studies Research centre.russian series.(05) N(65).november (2005).p 07.

[3] Peyrouse, Boonstra, Laruelle .**Op.Cit.**p15.

[4] عبد الله وآخرون، **مرجع سابق**، ص 283.

تم دمج هذين البرنامجين في عام 2004، وأصبح يتم تنفيذه بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، إلى جانب مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[1].

الملاحظ أنَ البرامج الإقليمية الأوروبية مصممة لتطبق على الدول الخمسة، التي تعاني من ضعف هيكلي وضعف مالي، إلى جانب المشاكل والتوترات البينية. كما ينبغي وفي ذات السياق الإشارة، إلى تفرد الاتحاد الأوروبي في توظيف منظمات المجتمع المدني، لتكريس تواجدها الأوروبي في المنطقة، وخاصة ألمانيا التي استخدمت هذه الآلية، عبر إشراك الجمعيات الألمانية المساعدة في قضايا آسيا الوسطى، وخاصة جمعية المساعدة الفنية الألمانية **GTZ**، بنك التنمية الألماني **KFW**، جمعية التنمية الألمانية **DAAD**، جمعية العمل الزراعي الألماني، وكلها تنشط في كازاخستان وأوزباكستان.

الفرع الثالث: عراقيل تنفيذ الاستراتيجية الأوروبية في المنطقة

1-البيئة المؤسساتية للاتحاد: لعل أبرز عامل يقف كعائق أمام ضبط استراتيجية أوروبية قوية في المنطقة، يرجع إلى افتقار الاتحاد الأوروبي لسياسة خارجية واضحة فضلاً عن كونها غير موحدة، حيث أدى تعدد الفاعلين الأوروبيين إلى القول بعدم وضوح رؤية الاتحاد الأوروبي، أو عدم وجود رؤية أوروبية مشتركة، كتلك الخاصة بروسيا أو بالصين أو بالولايات المتحدة الأمريكية.

هناك عائق آخر مرتبط بالهيكلة الخاصة للاتحاد الأوروبي، والذي يقوم على تواجد ثلاث أجهزة رئيسية (المفوضية الأوروبية، والمجلس الأوروبي، والبرلمان الأوروبي)، وهي المسألة التي تمنع الاتحاد من العمل كفاعل واحد، مما يقلل من مستوى حضوره الدولي، هذا إلى جانب وجود عقبات أخرى ناتجة عن التناقضات الداخلية كاختلاف المصالح والتصورات، والتي تختزن أنماطًا تصارعية داخلها، وفي هذا المقام يمكن الإشارة إلى الأزمة الأوزبكية، التي تبرز كأحسن حالة توضح حجم الاختلاف في سياسات الدول الأوروبية، ففي الوقت الذي أصرت فيه بريطانيا ، السويد، ايرلندا، هولندا على تمديد العقوبات المفروضة عليها، دعمت فرنسا وألمانيا الحوار مع الحكومة الأوزبكية.

2-عراقيل أمنية: رغم كل الجهود التي قامت بها أوروبا، إلاَ أنَ روسيا لا تزال تعد الشريك الاستراتيجي لآسيا الوسطى في الشؤون الأمنية، كما أنَها ومع الصين تعتبران، أنَ الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لملف قضايا حقوق الإنسان، يصنف إما من باب التدخل (الاختراق) في الشؤون الداخلية الآسيوية، أو باعتباره استراتيجية أوروبية تهدف إلى احتواء الطرفين معًا، ولذلك فقد لاقت هذه المساعي ممانعة إقليمية، وخاصة من قبل روسيا، التي لم تعد راضية عن المشاريع، التي يقيمها الأوروبيون على حدودها الجنوبية هذا من جهة، من جهة أخرى على الرغم من التقدم الذي أحرزه الطرف الأوروبي، فلا يزال من الصعب، مقارنة تقدم الاستراتيجية الأوروبية في آسيا الوسطى بالتزاماتها الأوروبي، التي تتعهد بها كجزء من الشراكة الشرقية، حيث تبقى استراتيجية الشراكة والتعاون بين الطرفين، عبارة عن مبادرة محتشمة، مقارنة بالمبادرات التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في مناطق أخرى، كأوروبا الشرقية(أوكرانيا، روسيا البيضاء، مولدوفا ، ودول جنوب القوقاز الثلاث)، هذا إلى جانب دخول منطقة اليورو في أزمات مالية وتضرر كل من اليونان والبرتغال، وهذا ما جعل السياسة الأوروبية تتسم بالمحدودية[2].

وبالتركيز على القضايا الأمنية، فإنَ دور الاتحاد الأوروبي كفاعل أمني إقليمي يبقى محدود، حيث تضع كامل الدول الأوروبية ثقتها في حلف الناتو، لضمان أمنها على المستوى الدولي، كما أنَ مبادرات الأمن الناعم الأوروبية تعد مشتتة

---

[1] Abdulhamidova **.Op.Cit**. 35.

[2] سيباستيان بيروس، **الاستراتيجية الأوروبية بآسيا الوسطى: التوازن الإقليمي والطاقة**، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2015، ص06. متحصل عليه من: https://shorturl.at/emyMO تاريخ التصفح: 2021/03/21 . 09:39.

للغاية، وغالباً ما ترتبط هذه المبادرات الأمنية بمؤسسات أخرى، غير الاتحاد الأوروبي، فمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تمتلك برنامج تدريب حرس الحدود في آسيا الوسطى، بينما لدى الناتو استراتيجية ارتباط أمني خاصة به، عبر برنامج الشراكة عبر السلام، وخطة العمل للشراكة الثنائية مع كازاخستان، ولذلك يواجه مسؤولو الاتحاد الأوروبي صعوبة في توضيح حقيقة أهدافهم الأمنية لدول آسيا الوسطى، حيث لا يزال نهجه الأمني تجاه المنطقة غامضاً، ويحتاج إلى بعث رسالة أكثر وضوحًا، مع الاستمرار في التركيز على مجموعة واسعة من القضايا، التي تربط بين التنمية والأمن.

3-**عراقيل اقتصادية:** وتتعلق أغلبها بقضايا الأمن الطاقوي، الذي لا يزال الاتحاد الأوروبي عاجز عن ضمانه أو تحقيقه، ما لم ينجح في تنويع قاعدة الطاقة لديه، حيث ولحد الآن يأتي 80% من إمدادات الغاز الأوروبية من ثلاث دول فقط، تملك روسيا فيها الحصة الأكبر بنسبة 41%[1]، في الوقت الذي أدرك صناع القرار مرة أخرى خطر هذا الاعتماد، بعد الخلاف الروسي/الأوكراني حول أسعار الغاز الطبيعي سنة 2006-2008، الذي تأكد مرة أخرى خلال الحرب الروسية الأوكرانية 2022.

و بالرغم من نجاح الدول الأوروبية في مد خط باكو-جيهان الذي أصبح المزود الرئيسي لأوروبا بالطاقة، إلاَّ أنَ عدم مشاركة كازاخستان في المشروع تعد أكبر تهديد بفشله، وذلك لعدم كفاية النفط الأذربيجاني لتشغيل الخط بكامل طاقته، هذا إلى جانب إطلاق روسيا لمشروع آخر مضاد، وهو خط بورغاس- أليكسندروبولوي لنقل النفط الروسي، من ميناء بورغاس في بلغاريا إلى ميناء أليكسندوربولوي اليوناني ومنه نحو أوروبا، وهو الخط الذي تمتلك روسيا51% من رأس ماله، والذي دخل حيز العمل سنة 2008.

عند تقييم الدور الأوروبي بشكل عام، يمكن القول أنَ منطقة آسيا الوسطى لم تصنف ضمن المجال الحيوي الأوروبي، إلاَ بعد نهاية التسعينات، وذلك تحت تأثير جمة من العوامل الداخلية منها، كوصول ألمانيا إلى رئاسة الاتحاد الأوروبي، والتي أعادت سياستها وتحت ظل استراتيجية التعاون والشراكة لسنة 2007، الارتباط الاستراتيجي مع منطقة آسيا الوسطى، أما الخارجية خاصة دخول العامل الطاقوي، ضمن الأجندة الأمنية الإقليمية للاتحاد، الذي أصبح يسعى إلى تنويع قاعدة الموردين، وضمان أمن الإمدادات الطاقوية.

ولتحقيق هذه الأهداف، اتبع الاتحاد الأوروبي أسلوب الإقناع والحوافر الإيجابية، بدلًا عن استخدام القوة العسكرية، على رغم من إمكانية استخدامه للإكراه غير عنيف، والملاحظ هو تفضيل الاتحاد الأوروبي العمل وفق استراتيجية تصنيف الدول المجاورة معًا في إطار إقليمي، حيث يضع برامج المساعدة على أساس إقليمي، ويبرم نوعًا معينًا من الاتفاقيات بشكل جماعي مع دول المنطقة، فعادة لا يسعى الاتحاد الأوروبي إلى فرض نموذجه، بل يروج لخطط التعاون التي حددتها الأطراف. وبشكل عام تبقى سياسة الاتحاد الأوروبي موزعة بين عدة أساليب، لكنها تقدم "أولويات الطاقة والأمن على موضوع نشر " القيم".

وفي المجال الأمني يمكن ملاحظة أنَ النهج الأوروبي يختلف عن النهج الروسي والصيني، فعلى النقيض من روسيا لا يعطي الأوروبيون أولوية قصوى للأمن الصلب، ولا يسعون إلى إشراك دول آسيا الوسطى في تحالفات جديدة، كما لم يطرح الاتحاد أية مقترحات هيكلية أمنية جديدة، قد تنافس منظمة معاهدة الأمن الجماعي، لذلك يبدو النهج الأوروبي أقرب إلى مفهوم الأمن الناعم الصيني.

[1] **المكان نفسه.**

خلاصة الفصل

ترجع خصوصية النزاع حول بحر قزوين، إلى تدرج فواعله وأطرافه عبر مستويين، المستوى الدولي والإقليمي، هذا الأخير الذي يشتمل على أهم الأطراف الإقليمية المتصارعة، ويتشكل من الدائرة التنافسية التي تجمع كل من إيران وتركيا إلى جانب إسرائيل والاتحاد الأوروبي بدرجة أقل، وتتميز هذه المجموعة بدورها بحالة من التنافسية الحادة التي يغذيها التنافر المصلحي والمذهبي بين هذه القوى، فضلاً عن تأثير القوى الدولية الكبرى على توجهات القوى الإقليمية.

ففي الوقت الذي تسعى فيه تركيا (الأخ الأكبر) إلى تسويق نموذجها السياسي العلماني التعددي، عبر نموذج الإسلام المعتدل، ما تزال طهران هي الأخرى تراهن على حضورها الهوياتي، لتمتين روابطها الثقافية وامتداداتها الشيعية داخل دول آسيا الوسطى، لكنها في ذات الوقت تطرح مجالها الجغرافي الممتد من بحر قزوين إلى الخليج العربي، كبديل جيواستراتيجي واعد وغير مكلف، مقارنة بالممرات الاقتصادية الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تعد سياسات المحاور الإقليمية أحد أهم أوجه التعقيدات الأساسية للتنافس الدائر بين هذه الأطراف ، والذي تحركه القوى الكبرى، حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية المقاربة التركية الشاملة لآسيا الوسطى وبحر قزوين، والقائمة على إعادة ترتيب المنطقة ليسهل التحكم فيها، مما أفضى إلى خلق محاور جزئية منافسة كالمحور التركي/ الأذري/الإسرائيلي، هذا الأخير الذي تتطابق مساعيه الاستراتيجية في الحصول على موارد جديدة للطاقة، وفك عزلته الإقليمية المفروضة عليها في محيطها الشرق أوسطي، مع تصوره العام حول فصل جمهوريات آسيا الوسطى عن العالم العربي والإسلامي، وكرد فعل يندرج بناء التحالف الإيراني/الروسي/ الأرميني المضاد، الهادف إلى جانب تعزيز المنافع المشتركة، والذي يسعى إلى مواجهة القوى الغربية التي تتزعمها الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي.

أما فيما يتعلق بطرق ومحاولات التغلغل والاختراق، فيُلاحظ أنَ أغلب الآليات التي اعتمد عليها الأطراف، وباختلاف توجهاتهم، وتنافر مصالحهم، قد تميزت بالتماثل مع آليات القوة الناعمة على الطريقة الصينية تحديدًا، عبر الابتعاد عن استخدام العنف والإكراه، والمراهنة على فتح وإنشاء المراكز الثقافية والعلمية لإحياء الامتدادات الحضارية والدينية، وحتى وإن كان الحضور العسكري الأوروبي هو الطاغي في الفضاء الآسيوي مقارنة، بباقي القوات الأخرى، لكنه في نفس الوقت قد انفرد، بتنفيذ أساليبه الخاصة، كطرح المبادرات واقتراح الشراكات الاستراتيجية مع دول المنطقة، كما يلاحظ أيضًا تراجع إيران عن استعمال الورقة الدينية، بل وتحولها هي الأخرى عن الاستخدام المتواصل للاستراتيجية الهجومية نحو الدفاعية، والاكتفاء بطرق منع القوى المعادية لها من التغلغل وعلى رأسها إسرائيل.

ورغم الجهود المبذولة لم ينفرد أي طرف بالمنطقة، في ظل عدم قدرة اقتصاديات هذه الدول وخاصة تركيا وإيران، على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية، والمالية، والمطالب الأمنية الملحة لدول آسيا الوسطى وبحر قزوين، إلى جانب فشل هذه الدول وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، عن إعطاء محتوى ملموس لمشروعات التعاون الإقليمي باستثناء المتعلقة منها بقضايا الطاقة والأمن الطاقوي.

إنَ أي إمكانية لنجاح الطموحات الاستراتيجية للأطراف في المنطقة، مرتبط أيضًا بتطور المعطيات الداخلية والخارجية، فنجاح هذه الدول في تجاوز بعض التوترات السياسية، كقضية الأكراد في تركيا، والتي تؤثر على علاقاتها مع دول الجوار، إلى جانب تحديد معالم الهوية التركية الموزعة بين الشقين الأوروبي والإسلامي، أما بالنسبة لإيران وفي هذا السياق يتعين عليها، تحسين الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة إعطاء الأولوية للإصلاح السياسي الداخلي، لتجنب الانقسام بين التيار المعتدل والتيار المتشدد، وإزالة مشكلة تعدد مراكز اتخاذ القرار.

من جهة أخرى، لابد من تغيير النهج العام للسياسة الخارجية التركية والإسرائيلية، التي تعمل وبالوكالة عن الولايات المتحدة، على احتواء منافسيها المحتملين والتقليديين، وتدافع عن مصالحها في المنطقة، ونصل إلى نفس الملاحظات عندما يتعلق الأمر بإيران، حيث يتحتم عليها إدراج تعديلات إيجابية على جو العلاقات التي تجمعها بالغرب بشكل عام، وحتى تبدي دول منطقة آسيا الوسطى ثقتها الكاملة في القوى الإقليمية، يتعين على هذه الأخيرة إعطاء محتوى واقعي لمشروعات التعاون الإقليمية، وإسقاط صفة المشروطية عنها، التي تُفرض على دول حوض قزوين، إلى جانب تقديم تسهيلات وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة.

الفصل الرابع: تداعيات التنافس في بحر قزوين على استقرار منطقة القوقاز

انعكس واقع العلاقات الدولية الجديدة، على المواضيع التي طفت على سطح اهتمام الدراسات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية، التي أصبحت تتمحور حول النظم الإقليمية والنظم الفرعية، واتجهت البحوث في هذا المجال إلى دراسة حجم وشكل ونمط التفاعلات المشتركة، التي تحدث بين الفواعل والبُنى المشكلة لهذا المستوى[1].

ترجع بدايات الاهتمام بهذا المستوى التحليلي (المستوى الإقليمي)، إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبالضبط بداية الحرب الباردة، مع بروز مصالح وأدوار الشركات الأمريكية العملاقة، إلى جانب التنافس مع الاتحاد السوفيتي، لذلك ارتبطت الدراسات الإقليمية في بدايتها بالمؤسسات الأمنية، وبالتحديد بمكتب الخدمات الاستراتيجية، الذي كان النواة الأولى للاستخبارات المركزية، وازداد الاهتمام بالدراسات الإقليمية مطلع السبعينات من القرن الماضي، عندما صدرت دراسة مقارنة للباحثين **لويس كانتوري وستيف شبيغل** تحت عنوان: **السياسة الدولية للأقاليم**، ثم تلتها بثلاث سنوات الكتاب الذي أصدره كل من الأستاذان **ريتشارد فولك وسولمند لوفيتز** بعنوان: **السياسة الإقليمية والنظام الدولي**، الذي منح الدافعية للاهتمام بدراسة الأقاليم والعلاقات الدولية التي تحدث في إطارها، كسياسيات منفصلة عن سياسات القوى الكبرى وغير ممتدة عنها، حيث لم يعد ينظر للأقاليم على أنّها مجرد مساحات، بل أصبحت تدرس على أنّها شبكة متصلة ومترابطة من العلاقات والتفاعلات، وتكمن أهمية دراسة النظم الفرعية في دورها الذي تؤديه، كوحدة التحليل الوسطية بين الدول القومية والنظام الدولي، مما يساعد على دراسة العلاقات ضمن هذا المستوى، وإبراز الخصوصيات المحلية إقليميًا.

وللإشارة، فقد أفضى التحليل الجزئي في الدراسات الإقليمية، إلى بروز مصطلح جزئي آخر هو الإقليم الفرعي أو **sub-regional**، الذي يشير إلى مرحلة أخرى من التفكيك للنظام الإقليمي إلى نظم فرعية، لكل منها مميزات خاصة بها داخل النظام الإقليمي نفسه[2]. وهكذا، تُشير هذه الدراسة في هذا الفصل إلى عودة منطقة آسيا الوسطى إلى الظهور كنظام إقليمي مهم، ينقسم بدوره إلى عدة أقاليم فرعية أخرى، والتي يعد بحر قزوين والقوقاز أحد أقاليمه الفرعية المكونة له. لذلك سيتمّ في هذا الفصل الكشف عن تأثير التنافس الحاصل في منطقة بحر قزوين حول الطاقة، على بروز التحولات الهيكلية والقيمية في النظام الفرعي القوقازي، وذلك بتقسيم تغلغل القوى الخارجية إلى دوائر دولية وأخرى إقليمية، عبر توضيح حجم الاختلالات، التي أفرزها تغلغل هذه القوى كلٌ على حدة.

المبحث الأول: تحليل النظام الإقليمي في القوقاز (العناصر والمكونات)

استنادا إلى دراسة النظم الإقليمية كإطار مفاهيمي وتحليلي، ينظر إلى النظام الدولي، بوصفه شبكة أو منظومة متداخلة من التنظيمات أو النظم الإقليمية، ثم تتجزأ هذه الأخيرة إلى منظومة الأقاليم الفرعية الأخرى (المحلية)، وتسمح لنا هذه الزاوية بتحليل علاقات التنافس، من وجهة نظر التفاعلات بين دول الإقليم نفسه، وبينها وبين المحيط الخارجي، ولذلك عمد هذا المبحث إلى استخدام مقاربة تحليل النظم الإقليمية، دون الدخول في التفاصيل المفاهيمية، حول

---

[1] فواز جرجس، **النظام الإقليمي والقوى الكبرى:** دراسة في العلاقات العربية – العربية، والعربية – الدولية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1997)، ص12.

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية:** دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، 2001)، ص 26.

تعريف النظام الإقليمي ومكوناته، والاكتفاء بتعريفه البسيط، الذي يعبّر عن: "**مجموعة العلاقات والتفاعلات، بين دول التي تقع ضمن إقليم جغرافي واحد، وتخضع لقواعد وقوانين مشتركة**"[1]، مع إسقاط الجانب النظري على دراسة حالة النظام الإقليمي في القوقاز، وتبعًا لمقتضيات توظيف منهج تحليل النظم، الذي يفرض التطرق إلى دراسة الأنظمة الإقليمية على مستويين، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى تحليل مقومات التفاعل داخل النظم الإقليمية، بينما يتناول المطلب الثاني، تحليل أنماط التفاعلات داخل هذه النظم (أنماط السياسات).

المطلب الأول: محددات ومقومات التفاعلات داخل النظام الإقليمي في القوقاز

تستدعي دراسة أي نظام إقليمي أو فرعي، الإشارة إلى الخصائص الهيكلية لهذا النظام، وذلك من خلال التحديد المسبق للسمات والأوضاع الاقتصادية، شكل النظم السياسية، نظم الاتصال السائدة داخل النظم الإقليمية، إلى جانب توزيع القوة وأنماط الإمكانيات، حجم وطبيعة التفاعلات بين الفاعلين في هذا النظام وأنماط تكرارها، أنماط السياسات والتحالفات، إضافة إلى علاقة النظام الإقليمي ببيئته الخارجية.

وقد تم في هذا السياق، التطرق إلى أهم الخصائص الجغرافية للقوقاز بشقيه الشمالي والجنوبي، في الفصل الأول من هذه الدراسة. لذلك سيتم تسليط الضوء هنا على الخصائص البنيوية للنظام الفرعي في القوقاز، وهذا بناءً على الطرح الذي قدمه كل من **كانتوري وشيبغل** اللذان أضافا إلى البعد الجغرافي أو القرب الجغرافي، بعدًا تحليلياً آخر يركز على وجود عناصر سياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة، كمميزات تبرز حدود النظم الإقليمية والفرعية، أي وجود أو عدم وجود عنصر التماثل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين هذه الوحدات[2]. حيث يطرح الباحثان هذه الجوانب التحليلية كأطر تحيط بأهم المظاهر المميزة لمحددات التفاعلات الإقليمية وعبر الإقليمية[3].

يتناول هذا الفصل أيضًا، منطقة القوقاز باعتبارها نظامًا إقليميًا فرعياً، وفقاً للمعايير التي وضعها **م. بريشر M. Brecher** في مقالته التي صدرت سنة 1963، والتي حدد فيها معايير علمية للتعرف، على حدود النظم الإقليمية في النظام الدولي، وشرح خصائص هذه الأنظمة الفرعية باستخدام طريقة جديدة، وذلك عبر خاصيتين وصفهما بالأساسيتين، هما الهيكل والتفاعلات، حيث يستخدم الهيكل لتوضيح الوحدات التي تشكل النظام، بينما يقصد بالتفاعلات العلاقة بين هذه الوحدات وبين محيطها المادي والأيديولوجي والسياسي. وكذلك في الدراسة التي قدمها بسام طيبي تحت عنوان: "**الصراع والحرب في الشرق الأوسط: ديناميكية إقليمية والقوى العظمى**"، و الذي افترض أنَ النظم الفرعية عبارة عن نظم، لها خصائصها وهيكلها الفريد الخاص بها[4]، وبالاعتماد على الأطر النظرية السابقة، يمكن التعرف على حدود النظام الإقليمي في القوقاز في العناصر التالية:

---

[1] أحمد عارف أرحيل الكفارنة، "الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية**، المجلد (05)، العدد (02)، (2002)، ص 622.

[2] علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص16.

[3] أسماء تمام قطاف، **مقومات القيادة الإقليمية للنظم السياسية: دراسة للدور الإقليمي الجزائري في الساحة الإفريقية**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019)، ص66.

[4] Kutay Karaca. Müge YÜce"_The Analysis of the Regional Sub-Systems" in International Relations: South and East Asia as a Regional Sub-System". **Akademik Bakış** volume (21).N (11) .December 2017. p11.

الفرع الأول: سمات النظم السياسية والاقتصادية للدول المكونة للنظام الإقليمي القوقازي

وفقاً للتحليل الإقليمي، فإنَه يفترض من حيث الخصائص أو السمات السياسية العامة، وجود مستوى معين من التماثل بين عناصر النظام الإقليمي، كتجانس القيم وتوحيد النظم السياسية والاقتصادية، إلى جانب وجود نوع من الاستقرار المحلي لوحدات النظام[1]. واستنادًا إلى ذلك، يمكن رصد الخصائص السياسية والاقتصادية، للدول المكونة للفضاء الإقليمي القوقازي، إضافة إلى التماثل والتداخل بينها، وفحص وتحديد عناصر التداخل، من أجل معرفة الحدود الفاصلة بين هذا النظام، وباقي النظم الفرعية المجاورة له.

1-الأوضاع السياسية: حصلت دول القوقاز في أوائل التسعينات على استقلالها، ضمن موجة مناهضة للسوفييت قادتها الحركات الشعبية والقومية، التي حاولت تأسيس أشكال حكومات ديمقراطية لنظم الحكم، لكنها فشلت عقب تورط أغلب هذه الحكومات في الصراعات العرقية(الداخلية والخارجية)، مما انعكس على تردي الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، وأدى إلى انتعاش التوجهات الاستبدادية من جديد، وجعل منطقة القوقاز تمر بأزمات سياسية واقتصادية عميقة، والملاحظ أنَ أغلب دول الإقليم تشترك في هذه المميزات والخصائص السياسية، كما أنَها تعاني من نفس التعقيدات السياسية والأمنية المشتركة، والتي من بينها:

أ-خصائص نظم الحكم: الشاهد أنَ إعادة بناء الدولة في القوقاز قد مر عبر تجربة بطيئة اتسمت بالاحتكار، إذ يعد وجود معارضة وإعلام حر في المنطقة، من الإنجازات الملحوظة نسبيًا ومقارنة بالمناطق الأخرى، التي استقلت في نفس الفترة عن الاتحاد السوفيتي، حيث فرضت التطورات السياسية في الإقليم، ودفعت باتجاه محاولة إدخال إصلاحات سياسية، لخلق أنظمة ديمقراطية، لكن ما تزال دول القوقاز تحتفظ بسمات الاستبداد، كما تحتفظ العملية السياسية بالميول غير الديمقراطية، فمثلاً اتصفت الانتخابات التي أجريت في كل من أرمينيا، جورجيا، وأذربيجان، مطلع التسعينات في الفترة الممتدة ما بين 1990و 1992، بغير الديمقراطية، وخاصة بعد أنْ جاءت نتائجها عكس الإرادة الشعبية، مما أفقد هذه الحكومات شرعيتها وجعلها غير قادرة على ممارسة نفوذها وأداء وظائفها على مساحات من أراضيها، خاصة بعد تصاعد المد الانفصالي في العديد من المناطق كجورجيا.

وفي نفس الوقت تراجع ملف حقوق الإنسان، أين سجلت تجاوزات خطيرة تراوحت بين المعاملة السيئة والتعذيب، ضد اللاجئين والمعتقلين السياسيين، وخاصة في جورجيا ضد الانفصاليين في أوسيتيا الجنوبية.

تصاعد دول الرئيس القائد في الحياة السياسية لدول القوقاز خلال التسعينات، الذي عمل على تشخيص السلطة، بعد أنْ أصبحت هذه الأخيرة بصورة كلية تحت يده، ويلاحظ أنَ أغلب الرؤساء قد تكونوا في كنف النظام الهرمي للحزب الشيوعي، حيث اشتغل معظمهم بمواقع مهمة، في جمهورياتهم وفي موسكو في الوقت نفسه. فمثلاً قضى **حيدر علييف** جزءًا كبيرًا من حياته العليمة في إجهاز أمن الدولة **(KGB)** فمثلاً قضى **حيدر علييف** جزءاً كبيرًا من حياته العملية في جهاز أمن الدولة **(KGB)**، ثم عمل سكرتيرًا أولاً للحزب الشيوعي في أذربيجان في الفترة ما بين 1969- 1982، ثم أصبح عضوًا في المكتب السياسي، ليتم انتخابه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1993 بأغلبية كبيرة، ثم أعيد انتخابه سنة 1998[2]، مما يدل على أنَ هذه الأنظمة ماهي إلاَ امتداد للسياسات السوفيتية القديمة.

---

[1] **Ibid**.p 12.

[2] شيرين أكنير، **مرجع سابق**، ص ص108، 109.

لكن وفي أواخر التسعينات ومع انفتاح المنطقة على العالم، وتصاعد الاحباط الشعبي من القيادات الاستبدادية، اكتسبت الاتجاهات الديمقراطية قوة مرة أخرى، وبدأت الانخراط في العمل السياسي، وتعززت هذه القوى، بعد قبول عضوية دول جنوب القوقاز الثلاث في مجلس أوروبا، لكنها انظمة تبقى في أرقى حالاتها شبه ديمقراطية حاملة لصفات الاستبداد والحكم الأوتوقراطي.

ب-غياب الثقافة السياسية: ورغم انَ الاستبداد هو نظام مفروض بالترهيب، حيث لا يعني بالضرورة غياب الثقافة السياسية عند العامة، إلاَ أنَ وجود ماضي طويل من الأنظمة الشمولية قد غذى ثقافة سياسية تمتاز بالاستبداد، مما جعل التجربة الديمقراطية لدول القوقاز غير كاملة، حيث لم يشهد القوقاز نظامًا سياسيًا يمكن وصفه بالقريب حتى من النظم الديموقراطية، في ظل تفشي بعض الممارسات التسلطية، كتدني الخدمة المدنية، ارتباط تطبيق القانون بالأنماط التقليدية (كانتزاع الاعتراف بالإكراه والتعذيب)، إمكانية تزوير الانتخابات، كل هذه الظروف أفقدت الأفراد والجماعات، إيمانهم بقدرتهم على تغيير أوضاع بلدانهم السياسية والاجتماعية نحو الافضل.

ج-التوجهات السياسية والأيديولوجية: مع انتهاء عصر الأيدولوجيا الاشتراكية، حدث فراغ مفاجئ في القيم والتوجهات السائدة، حيث أصبح وضع أيديولوجية جديدة ضرورة مرحلية، تساعد على التعرف على هوية الشعوب المستقلة، وتراعي خصوصيات دول المنطقة وما تحمله من تنوع اثني وديني، لذلك فقد أصبغت الايديولوجية الجديدة بالبعد الديني، باعتباره أحد رموز الاستقلال، وكنوع من الرشادة السياسية للحصول على نظام سياسي معتدل، وعمومًا فإنَ هذا النموذج كان من تقديم النخبة العلمانية، فقد حرصوا على عدم تحول أنظمتهم إلى أنظمة دينية إسلامية، عبر فصل الدين عن الدولة، ومن بين الدول التي تبنت هذه التوجهات السياسية أذربيجان، الشيشان، داغستان، بينما اعتمدت باقي الدول على الأيديولوجية القومية القريبة من التصور الغربي ذات البعد المسيحي الأرثوذوكسي كأرمينيا وجورجيا.

د-الفوضى والعنف السياسي: وعدت السمة البارزة المشتركة بين دول القوقاز، حيث عانت اغلبها من انقلابات والتمردات، بل وفي اضع الأحوال من محاولات اغتيار الزعماء السياسيين، ففي أرمينيا مثلاً قام رئيس الوزراء **روبرت كوتشاريان** زعيم الكتلة القومية، إلى جانب وزير الدفاع فازجن سركيسيان، رفقة وزير الأمن سيرج سركيسيان بتنظيم انقلاب على الرئيس ليفون تير بتروسيان، بسبب موقفه المهادن من الأزمة في إقليم كاراباخ، وقبوله مقترح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بمنح كاراباخ لأذربيجان، مما أجبره على الاستقالة سنة 1998، ثم تصاعدت الأحداث بعد أن اقدم مجموعة من المسلحين بتفجير انفسهم في مبنى البرلمان، مما أدى إلى وفاة رئيس البرلمان إلى جانب ستة نواب آخرين، دخلت أرمينيا في فوضى عارمة بالكاد استطاعت التعافي منها [1].

وكذلك الحال بالنسبة لجورجيا بعد تقدمها في بناء حكم ديمقراطي، واجهتها نزعات الانفصالية ورغبة في تحقيق الاستقلال في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، كما شهدت هي الأخرى انقلابات عسكرية، وبالضبط انقلاب 1991 الواسع النطاق، والذي اطيح من خلاله بالرئيس المنتخب **زفياد جامساخورديا** من قبل القوات العسكرية وشبه العسكرية، ثم نفي إلى الشيشان، وبعد عودته منها أواخر سنة 1993، وفي ذروة الحرب مع أبخازيا، حاول إعادة التأكيد على انه هو

[1] **المرجع نفسه**، ص 126.

الرئيس الشرعي لجورجيا، مما أدخل البلاد في حرب أهلية، ثم توالت بعداه محاولتين فاشلتين لاغتال الرئيس **شيفرنادزه** الأولى سنة 1995، والثانية سنة 1998 [1].

كما لم يختلف الوضع كثيرًا في أذربيجان عن سابقاتها، فبعد أن نجحت المظاهرات الشعبية في إجبار الحكومة الشيوعية على الاستقالة سنة 1992، أجريت الانتخابات الرئاسية التي جاءت بزعيم الجبهة الشعبية إلى الحكم **أبو الفضل الجيبي**، لكن بعد شهر شن القائد العسكري المتمرد **سورا تحسينوف**، تمردًا ضد الحكومة وسار نحو العاصمة، مما أجبر **الجيبي** على الاستقالة ثم مغادرة باكو، تجنبًا للحرب الأهلية، واستمرت محاولات الانقلاب، حتى بعد مجيء حيدر علييف إلى الحكم، خاصة انقلاب سنة 1994 و 1995 اللذان كادا أنْ يوديا بحياته [2].

إذن، قد تؤدي الفوضى والعنف السياسي في كثير من الأحيان، إلى اندلاع صراعات عرقية عنيفة، لأنَه في الدولة الضعيفة، تميل الجماعات العرقية إلى أنْ تكون أكثر قدرة على تأكيد نفسها سياسيًا، من خلال المطالبة بمنحها المزيد من الحكم الذاتي أو حتى الاستقلال، كما أنَ الدولة الضعيفة لا تستطيع ضمان أمن المجموعات الفردية، ويجب على هذه المجموعات بعد ذلك، أنْ تبحث عن توفير أمنهم الخاص، كما يشرح **باري بوزن** "أنَه في النظام الذي تسود فيه الفوضى، تسود المجموعات الفردية" [3].

هـ-تفشي الفساد وسوء الإدارة: استوطن الفساد في المنطقة حتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، لكنه زاد بقدر كبير في الاستوطن الفساد في المنطقة حتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، لكنه ازداد بقدر كبير في بعد الاستقلال، حيث برزت أنواع مختلفة منه، وخاصة الرشوة والاحتيال واختلاس المال العام وفرض الإتاوات، وغيرها من الممارسات السيئة للإدارة، مما ادى على تدني مستوى الأخلاقيات العامة، فأحاطت الشكوك بالحياة والتعاملات الرسمية وغير الرسمية، التي انعكست على تنفيذ السياسيات، وانجاز الاصلاحات الإدارية والاقتصادية، وتفشت هذه الظاهرة تقريبًا في معظم دول القوقاز، لدرجة أنَه أصبح من النادر أنْ تجد مجالاً من مجالات الحياة العامة، لم يتأثر بهذا الفساد، ففي مجال التعليم العالي على سبيل المثال، أدى الفساد إلى تقويض مصداقية المؤهلات والشهادات التي تمنحها الجامعات والمراكز البحثية، خاصة بعد أن أصبح في الإمكان شراء الدرجات العلمية، ولذلك أصبح الفساد أكبر عقبة أمام تحقيق الاستقرار في المنطقة [4].

و-ضعف هياكل الدولة: حملت دول القوقاز العبء السوفيتي الثقيل، ولذلك لم تستطع إصلاح إدارتها لبناء مؤسسات فعالة، تقوم بوظائف الدولة العادلة، كتحصيل الضرائب لتوفير الأساسيات والخدمات الاجتماعية للأفراد، مما اعاق النشاط الاقتصادي وفرص الاستثمار، كما أنَ اغلب الموظفين كانوا من كبار السن المتأثرين بالتسيير الاشتراكي، والذين يتقاضون اجور منخفضة، مما ساعد على تفشي ظاهرة الفساد الإداري.

---

[1] Svante E. Cornell.**The South Caucasus A Regional Overview and Conflict Assessment August 2002 Cornell Caspian Consulting.** (Department for Central and Eastern Europe. **SIDA**: SWEDISH INTERNATIONAL DEVELOPMENT COOPERATION AGENCY. **Stockholm, August 30, 2002).p07.** https://shorturl.at/mFJO4 (Accessed on : 28-02-2020)

[2] **Loc, Cit.**

[3] Olga N. Jourek**. Ethno-Political Conflicts In Post-Communist T Societies**: (Prospects For Resolution And Prevention in The Context Of International Law." Paper, Strengthening Democratic Institutions Project, Belfer Center), pp1-39. in: https://www.nato.int/acad/fellow/95-97/jourek.pdf. (Accessed on : 28-02-2020)

[4] أكنير، **مرجع سابق**، ص 133.

2-الأوضـــاع الاقتصـــادية: بفعل توقف تحويلات الميزانية التي كانت تخصـــصـــها الحكومة المركزية في موســـكو لهذه الجمهوريات، فقد طفت على السطح العديد من المشاكل الاقتصادية، كبروز النقص الحاد في المواد بفعل تعطل التجارة وشـــبكة المواصـــلات، وارتفاع معدلات التضـــخم، وتوقف الصـــناعات التحويلة، وارتفاع معدلات الفقر، عندها دخلت المنطقة مرحلة جديدة أضحى فيها أمنها الاقتصادي على المحك.

3-الأوضـــاع الاجتماعية: تعرف منطقة القوقاز بتعددها العرقي والاثني، إذ تتداخل المجموعات العرقية مع بعضـــها البعض، بروابط متينة تفرقها الحدود الســـياســـية المتوارثة عن الاتحاد الســـوفيتي، وتجد موطنها في هذا الاقليم، وعلى الرغم من انتشار هذا التنوع بشكل أكبر في القوقاز الشمالي، إلاَ أن التنوع العرقي موجود أيضًا في القسم الجنوبي وبشكل ملحوظ مما قد يشـــكل تحديًا لمحاولات رســـم الحدود الســـياســـية في المنطقة، وتعد أكبر هذه المجموعات العرقية، هي المجموعة الإسمية للدول الثلاث المستقلة والتي تقع في الجنوب، وخاصة الأرمن، الأذربيجانيون، الجورجيون. فالأرمن على سـبيل المثال يتحدثون لغة هندو-أوروبية وهم مسـيحيون ذوو طبيعة واحدة، بينما يتحدث الأذريون لغة تركية، في الوقت الذي يتحدث فيه الجورجيون بلغة قوقازية فريدة.

أما من الناحية العرقية فتعد أذربيجان بلد متعدد الأعراق، حيث يتواجد به حوالي 75 عرقية مختلفة، أغلبهم من **"الليزجين"**، وهي مجموعة عرقية داغســـتانية توجد في شـــمال أذربيجان، إلى جانب **"التاليش"** الذين يعتبرون جماعة عرقية إيرانية شـــيعية، تعيش في اقصـــى الجنوب شـــرق البلاد على الحدود مع إيران، إلى جانب الأكراد والأرمن في كاراباخ، أين يتواجد أكبر تجمه لهم هناك، ورغم أنَ أذربيجان هي دولة مســـلمة بأغلبية شـــيعية، إلاَ أنَه توجد بها أقلية يهودية خاصة في منطقة جوبا، التي تحتوي على معابد يهودية، وهنا يصبح التحدي ضمان أمن وسلامة هذه الأقليات[1].

كذلك الحال بالنســـبة لأرمينيا، حيث يشـــكل الأذريون الأقلية الكبرى فيها، إلى جانب الأكراد اليزيدين، من جهتها تملك جورجيا مجموعة من الاقليات العرقية، تصـــل على حوالي 30 %من العنصـــر غير الجورجي، وخاصـــة الأرمن الذين يبلغ عددهم حوالي 9% يعيشـــون في ثلاث مناطق منفصـــلة عن تبليســـي، وفي مقاطعة ســـامتســـطي، وفي جاخافيتي في الجنوب، هذا إلى جانب الأبخاز الذين يتواجدون في موطنهم الرئيســـي جمهورية أبخازيا، الأوســـيتيون الذين اســـتقروا في أوســـيتيا الجنوبية في مقاطعة ذاتية الحكم، التي تقع شمال جورجيا، ثم الأذريون والروس واليونانيون بنسب قليلة[2].

الفرع الثاني: الخصائص البنيوية للنظام الإقليمي في القوقاز

نظريًا يقصـد بالسـمات الهيكلة للنظام الفرعي، شـكل وتركيبة هيكل النظام الاقليمي، مع الاشـارة إلى مسـتوى التماسـك البنيوي وشدة التفاعل، إلى جانب تحديد مستوى وطبيعة القوة الموجودة داخله.

1-هيكل النظام: يختص هذا الجزء بدراســـة الفواعل التي تشـــكل النظام، أو المســـتويات الخاصـــة لتقســـيم النظام الإقليمي، فتختلف هذه التقســـيمات وفقًا لعدد الفواعل وقدرات كل واحد منها، حيث نجد أنَ تفاعلات النظام الإقليمي تحدد بناءً على هيكلته[3]، وفي هذا الإطار تعد المقارنة التي أجراها كل من كنتوري وشبيغل لدراسة الأقاليم، الإطار المرجعي

---

[1] **المرجع نفسه**، ص108

[2] Cornell , **Op.Cit**. p 26 ,27.

[3] رابح زاوي، **الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط وانعكاساتها على الدول المغاربية**، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019)، ص62.

الأساسي لتقسيم هيكلة النظم الإقليمية، عند محاولة دراستها أو تحليلها، حيث قسموا الإقليم التابع إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

أ-القطاع المحوري أوالقلب: وهو القطاع الرئيسي في النظام الإقليمي، ويضم الدول والفواعل الرئيسية، التي تشكل المحور المركزي للعلاقات الدولية في تلك المنطقة، ولذلك فغالبًا ما يتكون هذا المستوى من دولة أو مجموعة من الدول، تتحكم في علاقات التأثير والقوة داخل النظام، وبدوره يتشكل هذا المستوى من لبنات فرعية أخرى، وذلك حسبًا للتقسيم الذي قدمه **دافيد مايرز** وهي[1]:

-المهيمن: بالنسبة لروسيا تعد القطاع المحوري المهيمن، حيث شكلت عودة التيار الأوراسي إلى الساحة السياسية في روسيا، حدوث الموجة الثانية لتبعية دول المنطقة السياسية والأمنية وحتى الاقتصادية لها، ويمكن أيضًا في نفس السياق الإشارة إلى قدرة موسكو على حل وتشكيل القضايا الجيوسياسية المعقدة في المنطقة. حيث ومن المؤكد أنَ روسيا لا تزال تعتبر طرفًا مهمًا في المعادلة، فقربها الجغرافي ومجاورتها لهذه الدول، فضلاً عن مساحتها وعدد سكانها وما تتمتع به من قوة عسكرية، يجعلها دولة ذات حضور وهيبة، على مستوى السياسات الإقليمية، وخاصة بالنسبة إلى جيرانها أذربيجان، جورجيا، الشيشان[2].

-المساوم: يقصد به ظهور بعض القوى المحلية التي تشكك في شرعية المهيمن الإقليمي، وتعتمد على الدعم الذي تقدمه لها بعض الأطراف الخارجية (خارج الهيكل الإقليمي)، ومن ثمة تساعدها في لعب دور المتحدي الإقليمي، لمنع استمرار سيطرة المهيمن الإقليمي على تفاعلات النظام، وهو ما ينطبق على حالة النظام الإقليمي في القوقاز، حيث حددت كل دولة في أحد اقسامه الشمالي أو الجنوبي، مصالحها الوطنية وتصوراتها الخاصة للتهديد، مما مكنها من احتلال مركز المساوم الإقليمي، الذي يلعب دور المتحدي الداخلي، لسيطرة المهيمن الرئيسي (روسيا)، على هيكلة وتفاعلات النظام الإقليمي، ففي الوقت الذي تنظر فيه أذربيجان وجورجيا إلى روسيا، على أنَها التهديد الرئيسي لاستقلالها وبقائها في الساحة السياسية القوقازية، ترى هاتان الدولتان أنَ الولايات المتحدة وتركيا، خاصة الأخيرة بالنسبة لأذربيجان هي الدولة الضامنة لأمنها.

هنا تعد الو. م. أ وحليفتها الإقليمية تركيا، من الأطراف التي تشكك في شرعية المهيمن الإقليمي، والتي تتجه نحو فرض مظاهر هيمنتها على الإقليم، بشكل كلي ودون استثناء، وهي السياسات التي تقابلها هذه الأطراف بالرفض، مما يخلق حتمًا تفاعلاً داخل النظام، كسياسات التحالفات والاستقطابات والعلاقات مع الأطراف الخارجية، ويبرز من خلال الرؤية العكسية لأرمينيا التي تعتبر تركيا عدو، بينما تعتبر روسيا الدولة الضامنة.

إنَ عدم التوافق في توجهات السياسية الخارجية لدول القوقاز، قد حفز الظهور التدريجي، لنظام الارتباطات والتحالفات العسكرية والاستراتيجية، الذي ينطوي على تهديدات كبرى، لأمن القوقاز وما جاوره، ولعل أبرزها التحالف الأرميني الروسي، الذي يقابله التحالف التركي الأذربيجاني، ما صعد احتمالات المواجهة، التي تجلت في أحداث كاراباخ الأخيرة.

ب-القطاع الهامشي أو الطرفي: وفقاً **"لكانتوري وشبيغل"**، فإنَ عامل التجانس هو المعيار الحقيقي للفصل ما بين مركز النظام (القلب) وبين أطرافه، حيث يعتبران الدول الطرفية هي دول أقل تجانسًا مع دول المركز، و تمتاز عن القلب ثقافيًا ولغويًا وعقائديًا، مما يدفعها إلى البحث عن تحالفاتها الدبلوماسية، خارج النظام أكثر مما تسعى إليه داخله، لذلك

---

[1] إدريس، **مرجع سابق**، ص57.

[2] أكنير، **مرجع سابق**، ص127.

يقوم القطاع الطرفي بدور العازل ما بين النظام الإقليمي وباقي الأقاليم المجاورة[1]، وبناءً عليه تعد كل جمهوريات وأقاليم القوقاز الشمالي، الخاضعة ضمن أراضي الاتحاد الروسي، إلى جانب أقاليم الحكم الذاتي، دول تقع ضمن القطاع الهامشي للنظام الإقليمي في القوقاز، وخاصة أديغيا، قراتشاي- تشيركيسيا، قبردانيو- بلقاريا، أوسيتيا الشمالية، إنغوشيا، داغستان، الشيشان، حيث تمتاز عن القطاع المحوري لدولة المركز (روسيا و المساومين وخاصة (جورجيا وأرمينيا) لغوياً وعرقياً ودينيًا، و يتكون هذا القطاع من عرقيات مختلفة أهمها الأديغية، الأبخاز، الانغوش والشيشانيون. ويتقاسمون لغات أهل شمال غرب القوقاز، ويتكلمون الأديغية والأبخازية، أما لغات شمال شرق القوقاز فهي: الداغستانية، الشيشانية، الأنغوشية، ويدينون بالإسلام[2].

وتعد هذه العناصر مؤشرات استدلالية على غياب التجانس بين المركز والمحيط الهامشي، وهي ذاتها نفس القضايا التي تبرز حدود النظام الإقليمي، وتكرس الهيمنة الإقليمية الروسية، على هذه المناطق التي تظل في تبعية خاصة لها، مما يؤثر على مشاركة هذه الدول في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع النظام ككل، ويمنعها من التجاوب مع القضايا المثارة، وتحمل مسؤولياتها تجاه النظام وقضاياه.

2-طبيعة ومستوى التماسك: يقصد بها درجة التشابه أو التماثل في خصائص، الكيانات السياسية وأعضاء النظام الإقليمي، ودرجة التفاعل فيما بينها، لذلك يدل التماسك على مدى التجانس بين وحدات النظام الإقليمي، مما يؤدي إلى انخفاض مؤشرات الاختلاف والتنازع، فمن الناحية النظرية يعد التجانس الاجتماعي وتماثل البنية الاقتصادية من السمات التركيبية والعوامل الأساسية التي اعتاد **بريشر brecher** ، الاعتماد عليها لتحديد صفات الأنظمة الفرعية، لأنَها قابلة للقياس[3].

توضح التوصيفات السابقة حول الخصائص العامة والمشتركة لدول القوقاز، أنَ الإقليم يعد من بين أحد أكثر مناطق العالم تنوعًا اجتماعيًا وتعدداً عرقيًا، حيث يضم مجموعات عرقية واثنية متباينة حضاريًا ودينياً، يزيد تعدادها عن الخمسين، تتكلم بلغات مختلفة، وتتميز بقوة تمسكها بالأرض، لكنها في ذات الوقت تمتلك ارتباطات مع باقي الأقليات في الإقليم، إذ يتوزعون على العديد من الدول، وتعود جذور المسألة العرقية في القوقاز إلى السياسات السوفيتية، التي قامت على عنصر التفريق بين الجماعات العرقية وتفتيتها عبر رسم حدود فاصلة بينها، فمثلًا يعد الليزيجيون في أذربيجان أقلية داغستانية جنوب القوقاز، تربطهم علاقة مع دولة داغستان في الشمال. وكذلك التاليش الذين يعدون أقلية عرقية إيرانية شيعية في أذربيجان، إلاَ أنهَم ينحدرون عرقيًا من داغستان، وكذلك بالنسبة لجوريجيا التي يتواجد بها الأرمن في جخافيتي، والأذريون في منطقة كفيموكارتلي. ورغم حساسية المسألة التي دفعت فيما بعد إلى بروز الصراعات العرقية، إلاَ أنَ تعدد المجموعات وحجم التداخل بينها، يجعله من المؤشرات الدالة على وجود انسجام وتماسك بين مكونات النظام.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أثر التفكك السريع والمفاجئ للاتحاد السوفيتي، على استقرار الأوضاع الاقتصادية، حيث برزت العديد من التحديات الاقتصادية، التي فرضت الانتقال لنظام اقتصاد السوق كضرورة ملحة،

---

[1] إدريس، **مرجع سابق**، ص60.

[2] فيكتوريا سيميوشينا، **هل يمكن أن تقع حرب كبيرة في القوقاز؟**، متحصل عليه من: https://shorturl.at/nCJR9
تاريخ التصفح: 2022/07/14.

[3] Sergey Markedomov. **The Caucasus Region from the Geopolirical Periphery to Arena of Competitive In Interes. In:** Nigar Goksel and Zaur Shiriyes**. The Geopolitical Scene of the Caucasus: Adecade of** Prespectives (Turkey: To Plumsal Katilim, Firsth Edition, April 2013), p 28.

إلى جانب صعوبة توزيع الموارد الاقتصادية داخل المجتمعات، في ظل ضعف الإمكانيات الاقتصادية لكل من جورجيا، وأرمينيا، مما زاد من حالة التفاعل السلبي بين هذه البلدان.

3-طبيعة وبينية القوة: يرى **جوزيف ناي** أنَ القوة تعني القدرة على التأثير على الآخرين، للحصول على النتائج المرجوة، حيث يفترض أنَ هذه القدرة تتضمن بعض الموارد الثابتة والمحتملة، فيشكل التاريخ والجغرافيا والسكان والثقافة بيانات ثابتة، بينما عناصر مثل القدرة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية تشكل البيانات المحتملة[1]، وبالتالي تعد العوامل المتعلقة بعدد السكان، والحجم الاقتصادي، والقدرة العسكرية، وبيانات النمو الاقتصادي، مهمة لتحديد مستويات القوة في الدول. وفقًا للمؤشرات الإجمالية لقوتها الوطنية، فإذا أخذنا الحالة الأذربيجانية الأرمينية، ومثلما هو موضح في الجدول أدناه مع احتساب (الأرض، السكان، الموارد)، تعد أرمينيا أضعف بكثير من أذربيجان، لذلك عملت على تقوية قدراتها العسكرية، برفع نفقات التسلح. مما حول الطرفان إلى مصدر لعدم استقرار الإقليم، وبمرور الوقت ازدادت الفجوة بين البلدين بسبب النمو السريع للاقتصاد الأذربيجاني، وخلقت حالة من عدم التوازن في القوة، وهنا يعيد عدم التوازن هذا إلى الأذهان صيغة (الحلقة المفرغة) للمعضلة الأمنية، إذ تحث الوضعية الاقتصادية الأفضل لأذربيجان أرمينيا على بناء قدراتها العسكرية، بينما تعمل أذربيجان باضطراد على توسيع قدراتها الاقتصادية، استجابة لجهود أرمينيا في المجال العسكري، من جهتها تميل جورجيا والتي لديها نصيب من المشاكل الاقتصادية، إلى دفع نفقات أكثر على قطاع الدفاع[2].

رغم أنَ هذا الوضع ينطبق على الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي بأكمله، حيث يمكننا إجراء مقارنة بسيطة بين منطقة القوقاز، وباقي المنطقة المستقلة عنه، كدول البلطيق حتى نؤكد المسألة، فدول البلطيق الثلاث غير متجانسة إلى حد ما في الجانب العرقي والطائفي، كما أنَه توجد بها مجموعات عديدة مرتبطة إثنيًا ولغويًا بروسيا، وقد أثر فيها هي الأخرى تفكك الاتحاد السوفيتي اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، كما رغبت روسيا في الحفاظ على هيمنتها في منطقة البلطيق، التي لم تكن أقل عرضة للنزاعات من القوقاز، وبالرغم من ذلك حدث العكس، لقد أبحرت دول البلطيق الثلاث خلال الفترة الانتقالية دون صراعات. وفي عام 2004، استطاعت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ثم إلى حلف شمال الأطلسي، وفي الوقت نفسه، ظلت منطقة القوقاز تعاني من تأثير عدم التماسك وضعف طبيعة وبنية القوة، وتلاعب القوى الخارجية بها. ويوضح الجدول التالي أنَ الجمهوريات الثلاثة التالية، تتمتع بمستوى منخفض من التماسك الاجتماعي والسياسي، وأنَ هناك عدم تناسق واضح في القوة والضعف فيما بينها.

[1] Jessica da Silva C de Oliveira. "The Place of the Region in IR". **Contexto Internacional** .vol(39) .N(1). Jan/Apr(2017).p 05.

[2] Jannatkhan Eyvazov, The Regional System In The Central Caucasus :Political Structure And Conflicts, In : **The Caucasus And Globalization** , **Journal Of Social, Political And Economic Studies**. Institute of Strategic Studies of the Caucasus. ISSC. Special. Volume(6), Issue (1). (2012). p14

الدولة	الناتج المحلي بالدولار	معدلات الناتج المحلي الإجمالي (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي	الإنفاق العسكري	السكان	القوة العددية للقوات المسلحة	قوات المشاة	الأسلحة والبنادق	القوات الجوية	القوات البحرية
أرمينيا	9.23	1.2	2.987	434.0	3.290.379	48.570	110	104	239	33/16
أذربيجان	52.2	2.3	5.846	1.590.0	8.933.928	66.940	339	357/111	425	35/41
جورجيا	11.3	4.5	2.690	420.0	4.219.191	20.655	93	137/63	185	29/12

الجدول (14): الأوضاع الاقتصادية والعسكرية لدول جنوب ووسط القوقاز لسنة 2012 [1].

الفرع الثالث: طبيعة وتفاعلات النظام الإقليمي في القوقاز

يقصد بها تلك الصفات التي يتميز بها النظام الإقليمي وفواعله، وخاصة صفات المهيمن الإقليمي، وكذلك خصائص الاتصالات والعلاقات بين هذه الفواعل، ونوع ومستوى التهديدات التي تواجه النظام ومصادرها.

1-صفات النظام الإقليمي: حسب **ديفيد مايرز**، يجب توضيح بعض الصفات الخاصة بالنظام الإقليمي، إلى جانب تحديد مكانته مقارنة بباقي النظم الإقليمية الأخرى، ومدى امتداد السيطرة التي تقوم بها الفواعل المشكلة للنظام. وبناءً على ذلك، فقد مر النظام الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بتحول هيكلي انتهى بتفكك المركز السوفيتي وظهور خمسة عشرة دولة مستقلة، وهذا يعني الانتقال من جهة فاعلة ذات تسلسل هرمي صارم، إلى نظام فوضوي إقليمي، أو على وجه الدقة خلق نظام سياسي منظم بشكل فوضوي (أمن إقليمي مركب)، وكانت الجمهوريات المستقلة التي ظهرت في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي محددة للغاية. يميزها حجمها وسماتها الهيكلية والسياسية عن مراكز الدعم القياسية، التي ترتبط فيها المصالح الأمنية ارتباطًا وثيقًا بسبب القرب الجغرافي، وتهيمن فيها ديناميكيات الأمن في المنطقة عبر قوة أحادية القطب في مركزها.

وفقًا **لبوزان وويفر**، فإن النظام الإقليمي لفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، هو مجمع أمني إقليمي متمركز لقوة عظمى في الوقت نفسه، شكلت الدول المستقلة حديثًا أنظمة محلية خاصة بها أو نظم فرعية خاصة، ففي الجزء الأوروبي نجد (لاتفيا وليتوانيا وإستونيا وبيلاروسيا ومولدوفا وأوكرانيا)، أما في القوقاز فتوجد (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا)، وفي آسيا الوسطى كذلك توجد (كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان). وبذلك لم يؤدي انهيار الاتحاد السوفيتي إلى بروز دول مستقلة جديدة فقط، بل أيضًا ساهم في اندماجها في مناطق جيوسياسية جديدة، فأصبحت كل من " أرمينيا، أذربيجان، جورجيا" تعرف باسم القوقاز، وكانت هذه الأنظمة الفرعية الإقليمية قد بدأت تسعى إلى تحقيق استقلالها النسبي، إلَا أنَ روسيا حافظت على وظيفتها، كمركز يربط هذه الدول معًا في "شبكة" من الاعتماد المتبادل، لمجمع أمن ما بعد الاتحاد السوفيتي[2]، في هذا الهيكل كانت روسيا هي الفاعل الجيوسياسي الوحيد الذي يمكنه بث نفوذه، كما أنَ تطوير المجمعات المحلية وديناميكيات العلاقات الأمنية، بين الدول الأعضاء في النظام الفرعي وعلاقاتها مع بعض، قد كانت تعتمد على الأنشطة الجيوسياسية لروسيا.

[1] **Ibid**, p15

[2] Eyvazov, **Op. Cit**. p16

لذلك، وبعد أكثر من ثلاثين عامًا التي انقضت على تفكك الاتحاد السوفيتي، كشف النظام الإقليمي خلال تطوره عن بعض التغييرات التي حدثت في طبيعته الانتقالية، وخاصة منها التغييرات الهيكلية، حيث أصبح يتكون من روسيا وثلاث مراكز دعم إقليمية: أوروبا الشرقية، منطقة القوقاز الوسطى والجنوبية، وآسيا الوسطى، وهكذا فإنَ النظام الفرعي في القوقاز يعد جزءاً من النظام الإقليمي لمنطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي[1].

2-صفات المهين الإقليمي: تختلف الصفات التي تطلق لوصف السلوك الخارجي الروسي في القوقاز، حيث تلعب روسيا باعتبارها المهيمن الإقليمي الوحيد عدة أدوار، تؤثر جميعها على مختلف التفاعلات، التي تحدث داخل النظام الإقليمي، ففي القوقاز الشمالي تعد روسيا بمثابة:

أ-القائد الإقليمي: حيث تقوم بدور المهيمن أو بدور شبه وكيل الأعمال، في القوقاز الشمالي الذي يعرف بالقوقاز الروسي، نظرًا لخضوعه المطلق لهيمنة القائد الإقليمي.

ب-المقاتل الإقليمي: وهو دور تلجأ إليه روسيا في القوقاز الجنوبي، الذي يتحدى السياسات الروسية، الساعية إلى إطباق الهيمنة المطلقة، وذلك من خلال التلويح باستخدام القوة العسكرية ضد الأطراف الإقليمية، التي ترفض بالعلن الهيمنة الروسية وخاصة جورجيا وأذربيجان.

ت-الرجل البوليسي: من ناحية أخرى تلعب روسيا دور رجل البوليس، الذي يكون مستعد لتقديم المساعدة العسكرية لنظام دولة مساند لها من أعضاء الإقليم، تواجه مشاكل أو تهديدات عسكرية في محيطها الإقليمي، وهي حالة روسيا مع أرمينيا التي تتخوف من احتمال تصعيد الوضع في المناطق المتنازع بشأنها، كاراباخ/إقليم ناختشفان ذي الأغلبية الأذرية، هذا مع احتمال تدخل طرف دولي آخر وهي تركيا، وهنا قد يسمح هذا الوضع لروسيا أن تؤدي دورًا يعد امتدادًا للدور السابق "**المهيمن الإقليمي**" أو المتطلع للهيمنة، عبر تقديم المساعدات العسكرية والمعنوية والتي قد تصل إلى حد إقامة تحالف عسكري كالتحالف الروسي- الأرميني- الإيراني[2].

3-طبيعة التهديدات التي تواجه النظام الإقليمي: تعتبر التهديدات التي تواجه النظم الإقليمية، من العوامل الأساسية المؤثرة في تفاعلاتها، وهو يتوقف على طبيعة ومصادر هذه التهديدات ودرجاتها، كما يتوقف أيضًا على الخصائص الهيكلية للنظام وسماته العامة، فبالنسبة للتهديدات قد تأخذ المستوى الداخلي، وتنبع من إحدى الدول المشكلة للنظام الإقليمي، في شكل مظاهر عدم الاستقرار السياسي (كالأعمال القتالية والتخريبية، اضطهاد الأقليات العرقية والإثنية)، بدرجة قد تؤثر على استقرار الإقليم ككل، مما يصعد من احتمال التخوف، من انتشار هذا الخطر نحو باقي الدول.

وتبرز أهمية تحديد هذا العنصر، كونه يؤثر على مختلف تفاعلات النظام، فقد تكون عاملاً مساعدًا في زيادة تفككه، خاصة إذا لم يمتلك هذا الأخير أية آليات جماعية لفض النزاعات سلميًا[3]. وبتطبيق العناصر السابقة على منطقة الدراسة، تشكل منطقة القوقاز نقاطًا محورية لمجموعة من القضايا المطروحة على الأجندة العالمية، تعد مناطق تعاني من آثار الاستقلال المفاجئ، الذي انعكس سلبًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت استقلال هذه الجمهوريات، وجعلت الإقليم عرضة للانفجار والصراع تحت أي ظرف، نتيجة لتداخل عدة عوامل واعتبارات، خاصة

---

[1] **Ibid**, p17.

[2] إدريس، **مرجع سابق**، ص ص70،71.

[3] **المرجع نفسه**، ص73.

المرتبط منها بالخصائص العامة المشتركة، التي تنفرد بها النظم الحاكمة في الإقليم، كحدود تعريفية فاصلة بينه وبين باقي النظم الإقليمي الأخرى. وبشكل عام يمكن تقسيم التهديدات الأمنية في منطقة القوقاز تقريبًا إلى أربعة تصنيفات مترابطة:

أولاً: التوترات والصراعات العرقية الفعلية.

ثانيًا: النزاعات المحتملة في مناطق الأقليات.

ثالثًا: التهديدات عبر الوطنية بما فيها تهريب المخدرات والراديكالية الدينية.

رابعًا: تأثيرات البيئة الدولية، وتحديدًا تداعيات المنافسة الجيوسياسية بين القوى الإقليمية والعظمى، والتي خصص المبحث الثاني لمناقشتها، لكن من المهم أنْ ندرك أنَ كل هذه التصنيفات الأربعة مترابطة مع بعضها بشكل وثيق.

النوع الأول: التوترات والصراعات العرقية في منطقة القوقاز: تميزت فترة ما بعد الحرب الباردة، بظهور تحولات في طبيعة التهديدات، التي اتخذت بعدًا إقليميًا، خاصة بعد أنْ سيطر موضوع الحروب الجديدة، جنبًا إلى جنب مع القضايا الأمنية على الدراسات السياسية، التي ارتبطت بمناطق وأقاليم معينة كمصادر للتهديدات[1]، ففي الوقت الذي تراجعت فيه النزاعات الدولية بشكل ملحوظ، نشطت خلاله النزاعات التي تحدث دون مستوى الدولة، بين الفواعل المحلية كالجماعات العرقية والإثنية، واستندت في قيامها إلى مصادر محلية واضحة.

ومنه، فإنَ ظهور الصراعات العرقية في القوقاز، كان مرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة هيكل ما بعد الاتحاد السوفيتي، غير المتماثل وغير المنظم بشكل هرمي، بما فيها الكيانات الإقليمية القائمة على أساس عرقي، حيث حصلت بعض المجموعات العرقية على الاعتراف، الذي نالت به استقلالها الذاتي، بينما ما يزال الكثير منها محروم من الحصول على هذا المكسب السياسي، بالإضافة إلى ذلك تشترك منطقة القوقاز في العديد من العناصر، التي أدت إلى تفاقم التوترات العرقية فيها، مقارنة بالمناطق الأخرى من الاتحاد، كتداخل مشاكل الهوية و العرقية بحدود الجغرافية والمناطق المتنازع بشأنها[2]، فمن أصل تسعة صراعات عرقية حددت في المناطق المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، انفرد القوقاز بخمسة منها:

1-نزاعات القوقاز الشمالي الروسي: تختلف نزاعات القوقاز عن النزاعات العرقية أو الانفصالية التي تمت بطريقة آمنة في مناطق أخرى، مثل صراع الكنديين الفرنسيين في كوبيك، أو الطلاق المخملي للتشيك عن سلوفاكيا، ذلك أنَ هذه النزاعات غير المستقرة قد قامت بين الجماعات العرقية المختلفة، والتي قدمت فيها الحركات العرقية مطالبها إلى موسكو، من أجل أنْ تعمل على ترقية أوضاع مناطقها، كلها دفعة واحدة وفي الوقت نفسه، فمثلاً طالبت شعوب شمالي القوقاز من الشيشانيين و الأنغوش والكراتشاي والبلكان، موسكو برد اعتبارهم وتعويضهم عن الخسائر الناجمة عن 13 عامًا من النفي (1944-1957)، وتعد النزاعات التالية أعنفها:

أ-النزاع في الشيشان: (صراع انفصالي) اعتبرت النزعة الانفصالية الشيشانية، أبرز حالات التعبئة بين الطرف الروسي والشيشاني، على أسس تاريخية طويلة من الخلافات والقهر السياسي، فقد كان التحدي المتمثل في القومية العرقية أكثر وضوحًا في الشيشان، حيث تسببت الحربان الأولى والثانية في خسائر مادية وبشرية، كما أدى القمع السوفيتي لمطالب الانفصال والاستقلال الكامل، إلى إيقاع الأثر العميق على شمال القوقاز بأكمله، ولا سيما في إنغوشيا وداغستان، التي ارتفع أعداد النازحين إليها جراء عمليات القتل والتدمير، من احتمال انتشار خطر التمرد الإسلامي من الشيشان إلى هذه المناطق، في عام 1991 أدت المسيرات الجماهيرية التي أعقبت فشل انقلاب أغسطس ضد غورباتشوف

---

[1] Louise Fawcett. "**The Regional Dimension of Global Security: Global Security**". Global Security and International Economy, (EOLSS). Vol (1). In: https://shorturl.at/akM12. (Accessed on: 23/08/2022). P02.

[2] Markedomov .**Op.Cit.** p 29.

في موسكو، إلى اجتياح الحكومة الشيوعية للشيشان-إنغوشيا وأعلنت **دزخاردوداييف**، زعيمًا للمؤتمر الوطني، ورئيسًا "لجمهورية الشيشان" المستقلة وذات السيادة[1].

الحرب الشيشانية الأولى: استمرت من عام 1991 حتى عام 1994[2]، كانت الشيشان مستقلة بحكم الواقع وتكافح من أجل بناء دولة إثنوقراطية فاعلة، و بحلول عام 1993 أصبحت الجمهورية منطقة اقتصادية حرة، كان **دوداييف** يواجه معارضة داخلية استطاعت تنظيم تجمعات جماهيرية ضده، لكنه حل البرلمان وأغلق الصحف الناقدة، وكان من الممكن في ذلك الوقت، التوصل إلى تسوية تفاوضية تمنح الشيشان حكماً ذاتياً واسعا، لكنَّ بعد انتخابات الدوما الروسية في ديسمبر 1993، والتي تفوقت فيها الأحزاب القومية والشيوعي, على الديمقراطية، سادت المواقف المتشددة في حاشية **يلتسين**، وتم طرح فكرة "حرب صغيرة منتصرة" قد تعزز موقف الحزب الحاكم داخل روسيا، ولذلك دخلت القوات الروسية الشيشان في 1994، وتشير التقديرات إلى أنَ حوالي 50000 مدني قد لقوا حتفهم، ونزح مئات الآلاف من المدنيين، حيث كانت الروح المعنوية للقوات الروسية منخفضة، بينما كانت دوافع المقاتلين الشيشان عالية للغاية، وانتهت الحرب بشكل غير حاسم باتفاقات **خاسيا فورت** في أوت 1996 [2]، وانسحبت القوات الروسية، ثم تم تأجيل القرار النهائي بشأن الوضع السياسي للشيشان حتى نهاية عام 2001، بعدها اعترفت الحكومة الروسية بالأضرار، ووافقت على إجراءات لتمويل عمليات إعادة الإعمار.

الحرب الشيشانية الثانية: بحلول صيف 1999 كانت المناوشات بين القوات الفيدرالية والشيشانية قد تجددت، على الحدود الإدارية للشيشان وداغستان، بعد ذلك، بناءً على دعوة من الجماعات الإسلامية المحلية، قاد باساييف ومجموعة من المسلحين الشيشان، اجتياحًا إلى منطقتي بوتليكسكي ونوفولاكسكي في داغستان، لدعم "إخوانهم المسلمين" تحت شعار " تحرير المسلمين الداغستانيين من احتلال الكفار ". واجهوا مقاومة شرسة، أولاً من الشرطة المحلية وميليشيات أفار ولاك، ثم من القوات الفيدرالية الروسية، وفي عام 1999[3] دخلت القوات الفيدرالية الروسية الشيشان، فيما كان يشار إليه رسميًا باسم "**عملية مكافحة الإرهاب**"، وكانت الحرب الثانية مدعومة على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام وجميع القوى السياسية في روسيا، وأصبحت القضية الرئيسية قبل انتخابات مجلس الدوما في ديسمبر، كما ساعدت على صعود فلاديمير بوتين إلى الرئاسة، وفي شهرين غادرت الوحدات القتالية الشيشانية غروزني، بينما سيطرت عليها القوات الروسية في 23 مارس 2003، ثم أجري استفتاء على الدستور الجمهوري الذي وضع الشيشان في الاتحاد الروسي، أين تم انتخاب **أحمد قديروف** لاحقًا "أول رئيس للجمهورية" [4].

ب-النزاع في داغستان: وتعد أكبر جمهورية في القوقاز الروسي ذات أغلبية مسلمة، وقد كانت بعد سنة 1999 مسرحًا لتوغل الانفصاليين الشيشان بقيادة **شامل باساييف** إلى داغستان، وردت بعدها موسكو بحملة عسكرية واسعة النطاق، مما أوقع مئات القتلى.

ج-الصراع الإنغوشي-الأوسيتي: (صراع عرقي) نظرًا لأن الصراع الشيشاني كان أولاً وقبل كل شيء انفصاليًا، فإنَ الصراع العرقي المسلح الوحيد في روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، قد كان بين الأوسيتيين والإنغوش في منطقة بريغورودني في أوسيتيا الشمالية. وكان الإنغوش ضحايا سياسة الترحيل التي قادها ستالين في عام 1944، حيث ولدت

---

[1] ICG, **The North Caucasus: The Challenge OF Integration, Ethnicity and Conflict, Europe Report, N(220), 19, October (2012). p 09. In: https://shorturl.at/tBGR5. (Accede on: 12/05/2022)**

[2] نادية جاسم كاظم الشمري، "المشكلة الشيشانية"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، مجلد (25)، العدد(06)، (2016)، ص 863.

[3] **المرجع نفسه**، ص66.

[4] ICG, Op.Cit. p 10,11.

حركتهم الوطنية في المنفى في كازاخستان، وأصبحت قوة سياسية في أواخر الثمانينيات، عندما تمكن النشطاء من الدعوة علنًا إلى عودة بريغورودني -**التي كانوا ينتمون إليها قبل الترحيل** -واستعادة منطقة الحكم الذاتي. لكن بقيت إجراءات العودة الفعلية إلى منطقة بريغورودني مقيدة، ورغم تمكن الكثيرين من الرجوع بحلول الثمانينيات، إلاَ أنَ التحيز الاجتماعي والسياسي قد ضل قائم ضدهم، فوفقًا لمؤرخي أوسيتيا: "فقد تم وسمهم بعلامة المواطنين غير الموثوق بهم لدى الدولة، بشكل كامل بعد عام 1956، بسبب أنشطة وسائل الإعلام والصور النمطية الواقعية اليومية "[1]. ثم أعطى قانون عام 1991 بشأن إعادة تأهيل الأشخاص المضطهدين، أساسًا قانونيًا لإعادة تجديد الإنغوشيون مطالب الحصول على منطقة إقليم بريغورودني، فحصلوا سنة 1992 على جمهورية وطنية بناءً على قانون إنشاء جمهورية إنغوشيا، كجزء من الاتحاد الروسي، ولكن بدون مقاطعة بريغورودنيو، وشجعت التعبئة العرقية من كلا الجانبين بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى الأسلحة، وغياب آلية فعالة لحل النزاعات، إلى تسريع وتيرة العنف واندلاع الاشتباكات المسلحة في بريغورودنيو، في الفترة ما بين 31 أكتوبر و 6 نوفمبر 1992، مما خلف دمار شديد للمنطقة، خاصة بعد أنْ تلقى الإنغوش في بريغورودني الدعم من أقاربهم في إنغوشيا، إلى جانب انضمام قوات أوسيتيا الجنوبية شبه العسكرية من جورجيا إلى قوات أوسيتيا الشمالية[2].

د-نزاع قباردينو-بلكاريا (صراع على الأرض): دار النزاع على الإقليم بين قباردينو وبلكاريا، و بعد تسوية النزاع الإقليمي الطويل الأمد بين الطرفين، اعتبر زعماء "**بلكار**" أنه تسوية غير مرضية، تنتهك حقهم في الأرض والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، استنادًا إلى عدد من القوانين الفيدرالية، بما في ذلك "قانون المبادئ العامة و الحكم الذاتي المحلي في الاتحاد الروسي"، والذي منحهم حقوقًا على الأراضي المجاورة لمستوطناتهم في المناطق الجبلية، وكذلك دار نزاع في منطقة **كازبيكوفسكي** في داغستان، وفي منطقة **ستافروبول كراي**[3].

2-النزاعات في القوقاز الجنوبي: لم تكن منطقة القوقاز الجنوبي في منأى عن تصاعد المد الانفصالي، وبروز الحركات السياسية في ستينيات القرن الماضي، مع تشكل المعارضة التي طالبت بالاستقلال، عندها تبنى السوفييت سياسة التفرقة، خاصة بعد أنْ قسم بعض هذه الجمهوريات على أسس عرقية، والتي أفرزت مطالبها وضعًا أمنياً معقدًا، مليء بالمواجهات العسكرية الانفصالية، لكن ولحد الآن تم تجميد هذه النزاعات، حيث لم يتم الفصل فيها بشكل نهائي، مما جعلها عبارة عن نزاعات ذات طبيعة بركانية قابلة للانفجار، وبلقنة النظام الإقليمي في أية لحظة، ومنها:

أ-النزاع في كارا باخ: (صراع عرقي حول الأرض) منطقة كارا باخ الجبيلة هي المنطقة المتنازع حولها بين أرمينيا وأذربيجان، يسكنها الأرمن في الغالب في غرب أذربيجان، يعود الصراع على المنطقة، إلى فترة الاستقلال الأولى لأرمينيا وأذربيجان في سنة 1918-1920، لكنه ما لبث أنْ عاد إلى الظهور خلال فترات زمنية مختلفة في الفترة السوفيتية، مع ضعف الحكومة المركزية، وكان أبرزها في أواخر الثمانينيات خلال هذه الفترة طالب الأرمن بضم المنطقة إلى أرمينيا. وخاصة بعد الطرد القسري للأذربيجانيين من أرمينيا، أواخر سنة1987، تلتها مظاهرات في كارا باخ الجبلية وأرمينيا، تطالب بنقل المنطقة إلى الولاية القضائية الأرمينية، ولذلك فقد كان الصراع مدفوعاً بالتصعيد بين عامي 1988 و1989 مع أعمال شغب مناهضة للأرمن في العديد من المدن الأذرية وخاصة باكو، والتي رافقتها حملة تطهير عرقي ثنائية الاتجاه

[1] **Loc.Cit.**

[2] **Op. Cit. p 09.**

[3] **Op. Cit. p 02.**

في الجمهوريتين، نتج عنها هجرة أكثر من 300 ألف أرمني غادروا أذربيجان، بالمقابل سجل مغادرة حوالي 200 ألف أذربيجاني لأرمينيا.

مع تصاعد الأحداث فشلت الحكومة السوفيتية، في وقف أعمال الشغب أو احتواء الصراع، مما سمح بإعلان هذه الجهوريات استقلالها غير المتوقع، وخاصة أرمينيا وأذربيجان في أواخر عام 1991[1]، وصلت الأوضاع بسرعة إلى نطاق الحرب الواسعة بين البلدين، ففي ربيع 1992 سيطرت "قوات الدفاع عن النفس" الأرمينية في جبال كاراباخ بأكملها، وأنشأت ممرًا إلى أرمينيا. ثم في عام 1993 احتلت القوات ستة مناطق إضافية مأهولة بالسكان الأذربيجانيين خارج كاراباخ الجبلية، التي بقيت تحت الاحتلال الأرميني لمدة زمنية طويلة، مع تطهير عرقي واسع النطاق لأكثر من 700000 نازح.

وعلى الرغم من ذلك استطاع الأطراف إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في 1994، الذي وضع حد لبعض الانتهاكات والتجاوزات، و ثم تمكنوا من توقيع مفاوضات لإيجاد حل سلمي للصراع، وبعد عشر سنوات تحول ملف الصراع إلى رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث تم إنشاء **"مجموعة مينسك"** التابعة للمنظمة في عام 1992، والتي شاركت فرنسا وروسيا من خلالها في رئاسة جهود الوساطة، حيث تقدمتا باقتراح فرض حل مرحلي للأزمة عام 1997، مع تقديم اقتراحات أخرى كانسحاب القوات الأرمينية من الأراضي المحتلة، وبعد ذلك عودة اللاجئين، و حدوث التكامل الاقتصادي، وأخيراً حل القضية بشكل نهائي، لكن رفضت قيادة كاراباخ هذا الخيار، واقترحت سنة 1998 حلاً بديلاً من ذلك كإنشاء **"دولة مشتركة"** بين أذربيجان وجبل كاراباخ، الأمر الذي رفضته باكو هي الأخرى[2]. ثم في سنة 1999 تم التوصل إلى صفقة أولية تقضي بتبادل الأراضي، حيث تحصل أرمينيا على مرتفعات كاراباخ وممر لاتشين، الذي يربط المنطقة المتنازع حولها بأرمينيا، في المقابل تحصل أذربيجان على ممر إلى ناختشفان، يفصل أرمينيا عن إيران. ومع ذلك لم تسفر المفاوضات عن أية نتائج ملموسة، على الرغم من التوقعات بحل وشيك عدة مرات، خاصة خريف 1999 وربيع 2001 [3]. ثم تجددت المواجهات العسكرية خلال سنة 2020 بعد مواجهة دامت حوالي 44 يومًا، ثم سنة 2023 أين احكمت أذربيجان كامل سيطرتها على الجيب الأرميني، حيث تم نزع سلاح قواته، دون اية مقاومة تذكر، وضمت الإقليم إلى أراضيها، ورغم انتقاد أرمينيا لروسيا، التي اعتبرت تواجد قوات حفظ السلام الروسية بعديم الجدوى، إلاَ أنَ تفوق القوات الاذربيجانية قد انهى النزاع لصالحها.

ب-النزاع في أبخازيا: (صراع انفصالي) كان النزاع في أبخازيا هو الأكثر عنفًا، من بين النزاعات المجمدة في المنطقة، واتخذ نمط حرب العصابات، حيث بدأت الاضطرابات العرقية بالظهور في أبخازيا على أربعة مراحل،

المرحلة الأولى في 1988-1989، عندما تمزت تنحية بوريس أدلينا السكرتير الأول في الحزب الشيوعي الأبخازي من منصبه، لتوقيعه نداء يطالب بفصل أبخازيا عن جورجيا. حدثت مظاهرات مؤيدة له، وطالبت باستقلال أبخازيا عن جورجيا تجددت في 17 جويلية 1989، إثر موجة العنف بين الأبخاز والكرج في سوخومي بسبب الخلاف حول إنشاء جامعة جورجية في سوخوم، ثم ليتفجر الصراع القديم مع استقلال جورجيا سنة 1991، بقيادة **زفياد جامسا خورديا** الذي فتح باب الصراعات القومية على مصراعيه. ومع استيلاء الحكومة العسكرية قامت بإلغاء دستور حقوق الأقليات،

[1] عباسي عادل وغازي فاروق، النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغونو كاراباخ: دراسة جيوسياسية وقانونية على ضوء التطورات الراهنة. **مجلة مدارات سياسية**، مجلد(6)، العدد (01)، (2022). ص27.

[2] **المرجع نفسه**، ص 28.

[3] ICG. **Op.Cit.** p 48.

واعادت العمل بدستور 1920، أكدت أنّها ستطبقه على كافة الأراضي الجورجية. فقام الشعب الأبخازي بإجراء انتخابات حرة، تشكل على إثرها برلمان وطني، اختار **فالديسالف أردزينيا** رئيسًا للجمهورية.

المرحلة الثانية 1992، عندما وصل **شيفنادزة** للسلطة في 1992، أعلن أنّه سيحترم حقوق الأقليات القومية والعرقية، لكنزه أصدر قرارًا بإلغاء الاستقلال الذاتي للأبخاز. وكان مزن الطبيعي أن ترد السلطات الأبخازية بإعلان الاستقلال، والعودة إلى دستور1925[1]، مع تزايد مطالب الأبخاز بإزالة وإلغاء الولاية الجورجية على الإقليم، أعلنت أبخازيا استقلالها بشكل واقعي في صيف عام 1992، مما أدى بالقوات شبه العسكرية الجورجية إلى شن هجوم في منتصف أوت، ثم وكرد فعل قاد الأبخاز هجومًا مضادًا، بدعم كبير من الأسلحة الروسية وقام متطوعون من شمال القوقاز بالمشاركة في العمليات القتالية، مما دفع الجورجيون إلى الوراء، وسيطرت القوات المتحالفة تقريبًا على كل أبخازيا، وعلى هياكل السلطة.

المرحلة الثالثة: بحلول أواخر عام 1993، تبع ذلك تطهير عرقي لحوالي 240 ألف جورجي يعيش في منطقة غالي في جنوب أبخازيا، وبعد انتشار نطاق الأعمال العدائية في المنطقة بعد 1998، انتشرت قوات حفظ السلام الروسية على طول نهر إنغوري، مما ساعد السلطات الأبخازية على ترسيم حدودها مع جورجيا، وظلت القوات الروسية تواصل دعمها للقوات الأبخازية التي استطاعت بعدها التقدم باتجاه مضيق كودوري في شرق أبخازيا، والذي يعد خارج سيطرة سوخومي، ولا يزال البؤرة الاستيطانية الجورجية في أبخازيا، أصبحت كودوري ملاذاً للمقاتلين الجورجيون والشيشانيين غير النظاميين[2].

المرحلة الرابعة: مع عودة **جامسا خورديا** عاد الصراع على السلطة، أصبح هناك ثلاث جبهات للحرب الأهلية في جورجيا: الأوسيتيون، الأبخاز، وأنصار **جامسا خورديا** الذين سيطروا على غرب جورجيا. وأخذت قلاع الحكم الجورجي **لشيفاندزة** تتهاوى أمامهم، فأعلن **شيفاندزة** انضمام بلاده لرابطة كومنولث الدول المستقلة .ليتحول الصراع لصالحة بعد سيطرة قواته على جميع الأقاليم، بمساعدة روسيا وجيوش الرابطة.

وعلى الرغم من جهود الوساطة والمبادرات الدولية التي تقدمت بها الأمم المتحدة، وخاصة "**وثيقة المبادئ الأساسية**" التي وضعها مبعوث الأمم المتحدة **بودان**، إلاّ أنّ الطرف الأبخازي رفض مناقشة موضوع الوضع النهائي، وأصر على استقلاله وطالب بالعودة النازحين، لإعادة التأهيل الاقتصادي لمنطقة الصراع ووضع اتفاق سلام نهائي، أما بالنسبة للجانب الجورجي، وعلى الرغم من عدم رضاه المطلق على الوثيقة، إلاّ أنه قد وافق على التوقيع عليها، ودعا إلى تدويل قوات حفظ السلام التي كانت روسية فقط. وبقي الوضع معقدًا هناك، وينبئ عن احتمالات خطيرة لتجدد الصراع. خاصة في ضوء الغزو الروسي للشيشان، وانضمام جورجيا لرابطة الجمهوريات المستقلة، وعقدها اتفاقيات تحالف وتعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، أدت بها في الأخير الى الدخول في حرب 2008 مع روسيا[3].

ج-النزاع في أوسيتيا الجنوبية: (صراع انفصالي) أدى الصراع المسلح بين الجورجيون الأوسيتيين بين 1989-1992 إلى وقوع مئات الضحايا وآلاف اللاجئين من كلا الجانبين، تم إطلاق المحادثات حول تسوية النزاع في عام 1995، تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبوساطة روسية، ورغم ذلك بقيت القضية الرئيسية الوضع السياسي -لأوسيتيا

---

[1] نوفل لعمارة، **الصراع الروسي الأمريكي في منطقة جنوب القوقاز بعد الحرب الباردة**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة 03، 2016-2017)، ص 165

[2] ICG. **Loc. Cit.**

[3] لعمارة، **مرجع سابق**، ص 166

الجنوبية -دون حل، وهنا عرضت جورجيا على أوسيتيا الجنوبية حكم ذاتي واسع النطاق، وإعادة إعمار البنية التحتية للمنطقة، بالرغم من ذلك رفضت أوسيتيا الجنوبية المترددة التخلي عن استقلالها الفعلي. ثم خطت المحادثات الثنائية في عام 2000 خطوات مهمة نحو تثبيت الوضع النهائي، لكن لم يتحقق سوى القليل على أرض الواقع، ثم بعد ذلك خسر "رئيس" أوسيتيا الجنوبية المعتدل، **لودفيج شيبيروف**، انتخابات عام 2001، أمام مواطنه الروسي ورجل الأعمال **إدوارد كوكويف** المقيم في موسكو. وحاليًا لا تزال أوسيتيا الجنوبية وإلى الآن واحدة من أكثر المناطق المدججة بالسلاح في جورجيا. فالسرقة والعنف هي السمات المشتركة لحياة الجمهورية الانفصالية. إلى جانب الهجمات الشائعة على قوات حفظ السلام، وانتشار التهريب (تهريب الوقود) على طول طريق النقل بالشاحنات من روسيا[1].

النوع الثاني: النزاعات المحتملة في مناطق الأقليات

1-في شمال القوقاز: ما تزال بعض المناطق المأهولة بالأقليات العرقية، تعد مناطق نزاعات محتملة، كمنطقة بريغورودني في شمال أوسيتيا، ومنطقة كاز بيكوفسكي في داغستان، في كاباردينو-بلكاريا وفي ستافروبول كراي، ورغم أنَ الوضع حاليًا يتسم بالاستقرار، إلاَ أنه هش ونسبي كون الأطراف تشعر بالإحباط من الطريقة، التي تم بها تشتيت الأراضي أو حل القضايا الإقليمية، بينما يسعى البعض لتغيير الحدود الإدارية للجمهوريات القائمة، مع عدم الانفصال عن الاتحاد الروسي[2].

2-في جنوب القوقاز: وخاصة في:

أ-في جورجيا: تعاني جورجيا من تصاعد المد الانفصالي في العديد من المناطق الجغرافية، فبالإضافة إلى آثار انفصال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، لا تمتلك الحكومة في تيبليسي أية سيطرة فعلية على أراضيها في جافاخيتي، وأجاريا، إلى جانب مضيق بانكيسي، وتعد سلطتها مشكوك فيها في أجزاء من مينجريليا وسفانيتي، ولذلك اجتذبت العديد من مناطق الأقليات في جورجيا الانتباه الدولي والإقليمي لها. والتي من بينها:

-جافاخيتي: كثيرًا ما يصف المهتمون بالدراسات الإقليمية "جافاخيتي" بمنطقة الانفصال المحتمل، تقع جافاخيتي في جنوب جورجيا على الحدود مع تركيا، وهي جزء من مقاطعة Samtskhe-Javakheti ، المأهولة بالسكان الأرمن، حيث يشكلون حوالي 90% من السكان، في عام 1998 نظم السكان الأرمن احتجاجًا مسلحًا، حيث منعوا الجيش الجورجي من دخول المنطقة لإجراء تدريبات عسكرية، ومن المظاهر الدالة على احتمال انفجار الوضع، وتصاعد المد الانفصالي، أنَ أعضاء الحكومة وموظفي الخدمة المدنية من الأرمن، لا يتحدثون اللغة الجورجية، كما يتداولون في معاملاتهم التجارية بالروبل الروسي بدل اللاري الجورجي، والملاحظ أنَ المنطقة تعاني إجمالاً من العزلة الاقتصادية، وسوء البنية التحتية التي تربطها مع جورجيا، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة، ولذلك لم تتمكن المنطقة من الاندماج في العملية السياسية الجورجية، لكنها استطاعت وبسرعة تطوير علاقاتها الاقتصادية مع أرمينيا وروسيا، خاصة في مجال تعزيز إمدادات الطاقة، كل هذه المسائل يمكن أنْ تحول المنطقة إلى نقطة ساخنة، خاصة في ظل تواجد القاعدة العسكرية الروسية في أخالكلاكي، ذات كثافة العالية من السكان الأرمن على طول الحدود مع أرمينيا، واحتمال عودة الأتراك المسخاتيين إلى وطنهم الذين(تم ترحيلهم منه إلى آسيا الوسطى في عام 1943) ، فضلاً عن تزايد التكهنات حول انسحاب الجيش الروسي من القاعدة العسكرية، عقب إصدار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام 1999، قرارًا يقضي بالانسحاب الفوري، والذي أثار موجة جديدة من الاحتجاجات عام 1999، حيث عادت مطالب الحكم الذاتي المحلي للظهور، خاصة في أعقاب

[1]Cornell. **Op.cit.** p 21.

[2]ICG. **Op.Cit.** p 49.

قرار الحكومة الجورجية، تقنين حالة الحكم الذاتي لأجاريا في مارس 2000، وقد حضت مطالب الانفصال من قبل الجماعات القومية الراديكالية في جافاخيتي، بتأييد متزايد من قبل الأرمن، وخاصة مجموعات الشتات في الولايات المتحدة (اللوبي الأرميني)، وإدراكًا للوضع الحرج في جافاخيتي، إلى جانب كل العوامل التي تم ذكرها بشكل متكرر، والتي تعد دليل إضافي على تعزيز الطموحات الانفصالية في المنطقة[1]، علاوة على ذلك قد تنذر الأوضاع باحتمال حدوث مواجهة بين جورجيا وأرمينيا، كما يمكن أن تتحول جافاخيتي إلى أسوء سيناريو أمني، لانطلاق حرب عامة في جنوب القوقاز.

كفيموكارتلي أذربيجان (جورجيا): أو كارتلي السفلى هي مقاطعة تاريخية وإدارية، تقع على بعد حوالي 50 كم جنوب العاصمة تبليسي، تعد مدينة روستا عاصمة الإقليم، يقطنها أغلبية أذربيجانية سنية، تتمركز في المناطق الزراعية في جنوب الإقليم، مما سمح بتوفير وضع اقتصادي على قدم المساواة مع الجورجيين، بينما يسكن الجورجيون شمال المدينة، ورغم أنَ هذه الأقلية لم تشهد توتراً يذكر مع حكومة تيبليسي منذ الاستقلال، إلاَ أنَ اعتبارها منطقة خالية من المشاكل يعد حكمًا سابقًا لأوانه. ففي عام 1989، وفي ذروة الحركة القومية الجورجية المتطرفَّة، أعربت الجماعات القومية عن قلقها إزاء الزيادة الديموغرافية السريعة للسكان المسلمين في كفيموكارتلي، وهذا يعني بشكل رئيسي زيادة عدد الأذربيجانيين المسلمين، حيث حاولت المجموعات المتطرفة في هذه المرحلة دفع الأذربيجانيين على مغادرة جورجيا، واشتد الضغط في بعض المناطق مثل منطقة بولنيسي أين غادرت ما يقدر بنحو 800 أسرة من جورجيا إلى أذربيجان. بعدها هدأ الوضع نسبيًا ما بين سنة 1990-1991[2]، في حين أنَ مشاكل المنطقة لم تنتهي، خاصة ما تعلق منها بالوصول إلى الموارد (المياه، والأراضي الصالحة للزراعة والرعي)، والممارسات التي تؤجج الاستياء والشعور بسوء المعاملة، إلى جانب نقص فرص التمثيل السياسي في الانتخابات البرلمانية والمحلية، إلى جانب أنواع أخرى من التمييز، ومع ذلك، فقد ضمنت العلاقات الجيدة بين جورجيا وأذربيجان بقاء هذه المنطقة مستقرة نسبيًا.

أجاريا: المدينة الواقعة على ساحل البحر الأسود بجورجيا وعلى الحدود مع تركيا، تعد منطقة مأهولة بشكل أساسي من قبل مسلمي جورجيا، وكانت أجاريا جزءًا من الإمبراطورية العثمانية حتى عام 1878، أين أصبحت جزءًا من الإمبراطورية الروسية، وحصلت على وضع الجمهورية المستقلة في عام 1923، ومع ذلك، وبعد سنة 1926 لم يعد يعترف بشعب **أجارس**، كشعب منفصل عن باقي القوميات السوفيتية، لكن جرى تصنيفهم على أنَهم جورجيون، و منذ الاستقلال، تصاعدت الحركة الانفصالية في الإقليم بقيادة **أصلان أباشيدزه** ،الذي تمكن من تعزيز استقلالية أجاريا عن وسط جورجيا، خلال قيام الصراعات في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، حيث رفض خضوع أجاريا إلى تبليسي، وحكمت المنطقة باعتبارها إقليم شبه مستقل، وقد ساعد تواجد قاعدة عسكرية روسية في تعزيز الشعور بالانفصال[3].

ب-في أذربيجان: يوجد في أذربيجان مجموعة من الأقليات العرقية الموزعة على كامل البلاد، أغلبهم من الأكراد المشتتين، إلى جانب الأرمن أين تشكل كاراباخ أكبر تجمع لهم في أذربيجان، لكن تعد أقلية ليزكين في الشمال، والتاليش في الجنوب، المجموعات الرئيسية فيها:

الليزجين *Lezgins*: يقيم شعب ليزجين في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع جمهورية داغستان الروسية، ينتمي أغلب سكان المنطقة إلى شعوب شمال القوقاز، وهم مجموعة داغستانية، من المسلمين السنة بشكل عام،

---

[1] Cornell. **Op.cit.** p 50.

[2] بونوا فيلو، **جنوب جورجيا والحنين إلى الماضي السوفييتي**، متحصل عليه من: https://shorturl.at/ovMP7 تم التصفح: 2022/06/22.

[3] Cornell. **Op.Cit.** p 51.

ويرتبطون بروابط اجتماعية كالزواج والمصاهرة مع داغستان، و تنشط العلاقات التجارية بين الطرفين، كما يعد تاريخ الحركة الانفصالية في لزجين طويل جدًا، حيث بلغ ذروته في النصف الأول من التسعينات، بعد الخطاب القومي للرئيس السابق الأذربيجاني **الشيبي Elchibey** عندما تولى الرئاسة في 1992، حيث أعلن التركية كلغة وطنية واعتمد الأبجدية اللاتينية، بدلاً من الأبجدية السيريلية القديمة، مما أدى إلى خلق احتكاك مع المجموعات العرقية من **"الليزجين"** و**"التاليش"**، التي بدأت تشعر بالتهديد من السلطة المركزية في باكو، هذا إلى جانب تضافر بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، كنقص الكتب والمناهج التربوية في لغة الليزجين، ونتيجة لهذه الأوضاع تكونت منظمة "**Sadval**"، التي دعت إلى تأسيس "**جمهورية ليزيكستان**"، تتألف من جنوب جمهورية داغستان وشمال أذربيجان، ثم وصلت الحركة ذروتها من العمل النضالي سنة 1993، خاصة في زمن الفوضى والحرب الأهلية في أذربيجان، وخاصة بعد إعلان جمهورية "**تاليش مورغان**" المستقلة انفصالها عن جنوب أذربيجان[1]، لكن مع وصول الرئيس **علييف** إلى السلطة في باكو، وما تلاه من استقرار الوضع السياسي، انخفضت وتيرة المطالب الانفصالية، خاصة بعد أن نجح هذا الأخير في استقطاب بعض رجالات الحركة، عقب تعيينهم في مناصب حكومية، مما إلى تهدئة الحركة، أما في الوقت الحالي فقد اختفت تقريبًا.

جمهورية "تاليش موغان" المتمتعة بالحكم الذاتي: يشكل التاليش واحدة من أكبر المجموعات العرقيات في أذربيجان، ومن أقدم سكان المناطق الساحلية في بحر قزوين الغربي، والتي امتدت من داغستان في الشمال إلى إيران في الجنوب، وعاشوا ضمن ما يعرف بأرض تاليش الكبرى **"تاليشستان"**، أما في الوقت الحالي يعيش التاليش في مقاطعة جيلان وبعض المدن الأخرى في إيران، أما بالنسبة لأذربيجان فيتوزعون على مناطق مختلطة ما بين سنة وشيعة مع أغلبية سنية ويتحدثون اللُغة التالشية، وهي لغة تشبه الفارسية، الكردية، والطاجيكية، ولا تملك هذه اللُغة خطًا مكتوبًا، ولا توجد إحصائيات دقيقة حول أعداد التاليش. ويعد تاريخ انفصال منطقة تاليش، حديث نسبيًا، حيث دفعت مطالبها إلى تصعيد الحركة الانفصالية، خاصة خلال اضطرابات صيف 1993، أين أعلن عن استقلال جمهورية **" تاليش موغان"** في 21 جويلية 1993، ولكن كانت فترة الاستقلال قصيرة العمر، حيث استمرت حتى أوت 1993، أين أرسل **"علييف"** القوات الحكومية لسحق التمرد بسرعة[2].

النوع الثالث: التهديدات عبر الوطنية: إنَ التهديدات العابرة للحدود والموجودة في القوقاز اليوم، ذات الطبيعة الأيديولوجية الإجرامية قد ازدادت وبشكل تدريجي، منذ زوال الاتحاد السوفيتي، ولو أنَ هذا النوع ما يزال لا يشكل تهديدًا مباشرًا على هذه الدول بالمستوى الذي تسجله في آسيا الوسطى، مع بروز ظاهرة "**دول المخدرات**"، إلاَ أنَ موقع القوقاز الجغرافي على طرق التهريب الرئيسية من أفغانستان إلى أوروبا الغربية، قد ساهم في زيادة عدم الاستقرار، في ظل تشابك الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، واستمرار العجز في الحكم، مما حفز التأثير المتزايد لتفشي هذه التهديدات: والتي من بينها:

1-**تهريب المخدرات والأسلحة:** عرفت دول القوقاز تزايد الأنشطة غير المشروعة، التي ترعاها المنظمات الإجرامية، بالإضافة إلى عصابات تهريب المخدرات والأسلحة، والتي تشكل أكثر من مجرد تهديد اقتصادي، ذلك أنَ المنطقة الواقعة على طول طريق التهريب (آسيا الوسطى-البلقان)، تقطع القوقاز بشكل مباشر، مما يجعلها قناة طبيعية مباشرة، في تهريب المخدرات والأسلحة، كما ساعد الفساد المنتشر و عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، على تجذر الجريمة العابرة للحدود في القوقاز، وبدورها أدت الصراعات الانفصالية إلى تدفق الأسلحة منذ1989، من روسيا، تركيا، إيران،

[1] ICG. **Op.Cit.** p28.

[2] **Ibid**, p32.

اليونان، والدول الغربية، والتي لا يزال الطلب المحلي مرتفع حولها، بالنظر إلى الطبيعة غير المحسومة لهذه النزاعات. فمثلاً تعد أرمينيا من الدول الأقل تعاطيًا مع تجارة المخدرات، ويرجع ذلك إلى افتقارها إلى روابط النقل مع جيرانها، ومع ذلك فإنَ المخدرات التي تمر عبر إيران، تعبر فيما بعد عبر الأراضي الأرمينية في طريقها إلى روسيا أو أوروبا الغربية.

أما أذربيجان فتلعب دورًا محوريًا في طرق التهريب من إيران إلى أوروبا الغربية، أو من آسيا الوسطى، وغالبًا أيضًا من تركمانستان تحديدًا، وعبر بحر قزوين نحو أوروبا الغربية، ويرجع ذلك إلى غياب الرقابة الحدودية، مما حولها إلى نقطة عبور للمخدرات، وخاصة إقليم ناختشفان، الذي تحول إلى مركز عبور للهيروين الأفغاني[1].

من جانبها تلعب جورجيا دورًا متزايد الأهمية في عملية التهريب الدولي، بسب المشاكل الداخلية وارتفاع الفساد وتدني مستوى المعيشة، إلى جانب ضعف تطبيق القانون، كما سهل موقعها الجغرافي على ساحل البحر الأسود، الوصول إلى شرق أوروبا، و ساهم ضعف الحكومة في السيطرة على عدة أقاليم جغرافية، وخاصة إقليم أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية، في أنْ يتم تداول المخدرات من قبل الجماعات التركية والإيرانية إلى جورجيا، إما من قبل أذربيجان أو من شمال القوقاز الروسي، عبر أوسيتيا الجنوبية، أو مضيق بانكيسي، ومن هناك نحو أوكرانيا ورومانيا، ويتمثل القلق الأكبر فيما يتعلق بتهريب الأسلحة، أنَ منطقة القوقاز تستخدم كنقطة لنقل الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والإشعاعية، حيث تم ضبط عدة حالات مماثلة للاتجار السري بالمواد الإشعاعية، التي تستخدم في صناعة القنابل النووية، عبر جورجيا، وأبخازيا، التي تم بيعها إلى الجماعات الإرهابية خلال الصراع الأبخازي[2].

الراديكالية الدينية: يعد هذا النوع من التهديد منتشر بقوة في شمال القوقاز أكثر من وسطه أو جنوبه، لكن تبقى أذربيجان أكثر دولة عرضة له في الجنوب، كونها تشتمل على أغلبية مسلمة، ورغم أنَه تتواجد في جورجيا بعض الأقليات الإسلامية التي تقطن في أجاريا، وكيفموكارتلي، وكذلك في مضيق "بانكيسي" في شمال البلاد، أين يتواجد عدد من الشيشانيون الذين يحملون الجنسية الجورجية، لكن بعد أحداث 9/11 انضمت كل من أذربيجان وجورجيا إلى الحرب على الإرهاب، حيث شددت حكومة البلدين الخناق على الحركات المتطرفة كحركة **"جيش الله"** الشيعية المدعومة من إيران، وكثفت الأجهزة الأمنية مراقبتها للمساجد غير التابعة للدولة، وفي هذا السياق صنفت أذربيجان بعض الأحزاب السياسية ضمن قائمة المنظمات الإرهابية وخاصة حزب التحرير، من جانبها كثفت جورجيا من تحركاتها الأمنية في مضيق بانكيسي ذو الأغلبية الشيشانية، التي اتهمتها بالمشاركة في عمليات تهدد أمن البلاد، كما اتهمت موسكو تبليسي بإيواء مقاتلين شيشانيين، نشرت قوات عسكرية روسيا على أراضيها[3].

المطلب الثاني: تحليل أنماط التفاعلات السائدة داخل النظام الإقليمي

يقصد بدراسة أنماط تفاعلات النظم الإقليمية، دراسة طبيعة وأشكال العلاقات الإقليمية، أي العلاقات التي تحدث داخل النظام الإقليمي، وديناميكية التحول من شكل تفاعلي لآخر، وأثر ذلك على النظام الإقليمي ككل.

الفرع الأول: أنماط التفاعل وفقًا لمصادرها وأنواعها

ينبغي في البداية الإشارة إلى وجود العديد من الأطر النظرية، التي ركزت على استخراج هذه الأنماط انطلاقًا من ملاحظة حدوث تفاعل بين متغيرين، من خلال متابعة أثر التطورات التي يحدثها أحدهما على الآخر، والتي من بينها:

---

[1] Markedomov, **Op.Cit**, p33.

[2] **Ibid**, p35.

[3] **Ibid**. p36.

1-الأنماط التفاعلية الناتجة عن أثر التغير في قوة الدولة: تمس هذه الأنماط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة استقرار النظام الإقليمي، ويعد **أورجانسكي** أول من أشار إلى هذه العلاقة في نظريته **"تحول القوة"**، أين افترض وجود أربعة أنماط تفاعلية، تحدث نتيجة تغير ميزان القوة داخل النظام الإقليمي، والتي ينتج عنها وجود دول قوية وراضية، دول قوية وغير راضية، دول ضعيفة وراضية، ودول ضعيفة وغير راضية[1]، وبذلك يفترض **أورجانسكي** أنَ كل مجموعة من المجموعات الأربعة، إلاَ وتتفاعل بشكل إما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار أو حدوث العكس.

يبرز ذلك في حالة القوقاز، حيث تضم المجموعة الثالثة أغلب دول القوقاز الشمالي، وتمثل حالة عدم الرضا والشعور بالعجز، ويظل موقفها مترددًا، بين إمّا التحالف مع دول أخرى في الإقليم غير راضية هي أيضًا عن الوضع، كالتقارب الشيشاني–الأذري، الذي أفضى إلى تقارب آخر مع أنقرة، أو بين القبول بالأمر الواقع (البقاء تحت سيطرة المهيمن الإقليمي كجزء من الاتحاد الروسي)، بينما تضم المجموعة الرابعة باقي دول القوقاز الجنوبي أذربيجان، أرمينيا، جورجيا، فبإستثناء أرمينيا التي تجمعها علاقات وطيدة مع موسكو، لا ترغب هذه الدول بالعودة إلى فلك الهيمنة الروسية، بل تحاول الحصول على رضا القوى المسيطرة الأخرى، من خلال الانضمام إلى مؤسساتها الإقليمية، كرغبة جورجيا في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، والذي تصدت له موسكو بكل قوة ولم تدخر جهدًا لعرقلة هذا المسعى، بل اتبعته باستفزاز خاص لتبليسي لاستدراجها، نحو مواجهة عسكرية ضدها، مما أسفر عن اندلاع النزاع في أوسيتيا وأبخازيا. ومن جهتها أذربيجان التي تحفظت على التحالف الاستراتيجي بين روسيا وأرمينيا، مما دفع بها إلى الانضمام إلى مجموعة غوام GUUAM، والتي تضم جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا، بدل الانضمام إلى منظمة الأمن الجماعي، لذلك تعد مجموعة غوام، آلية موازنة لثقل رابطة الدول المستقلة وللنفوذ الروسي في المنطقة بشكل خاص.

2-الأنماط التفاعلية الناتجة عن العلاقة بين أثر التغير في توزيع القوة وبين طبيعة استخدام القوة داخل النظام: حيث يربط هذا التصنيف العلاقة بين درجة تركز القوة وطبيعة علاقات القوة، مما يؤدي إلى بروز أشكال متعددة من التفاعلات داخل النظام الإقليمي كالتنافس والصراع، بدل التعاون والتكامل، أو قد يحدث العكس[2]، وبإسقاط هذا التحليل على منطقة القوقاز، نلحظ حدوث تغيير في توزيع القوة، داخل الفضاء ما بعد السوفيتي، حيث تناقصت هيمنة القطب المركزي، على وسط وجنوب القوقاز، فور سقوط الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى انتشار ملحوظ في موارد القوة بين عدد من الفواعل، مقارنة بحالة التركيز الشديد للقوة التي سادت فترة الهيمنة السوفيتية، وأصبح المدلول الرئيسي لهذا الانتشار، أنَه لم يعد لروسيا أي وزن طاغ (باستثناء القوقاز الروسي).

غالباً ما يرافق تغيير في توزيع القوة، تغير في طبيعة استخدام هذه القوة، والذي يمكن أن يحفز بدوره قيام العلاقات المعتدلة بين الأطراف، أو أنْ يثير النزاعات فيما بينها، لكن في الحالة القوقازية سيطرت التفاعلات التنافسية، التي سرعان ما تحولت إلى حالة تصارعية، تقوم على التهديد وفرض السيطرة والهيمنة داخل النظام، و تركزت القوة بين عدد محدود من الفواعل، التي تسيطر الخلافات على علاقتهم، روسيا/ أذربيجان/ جورجيا/ الشيشان، ولذلك فقد كان النظام الإقليمي في القوقاز، يتطور وسط صراعات إقليمية حادة، مما أغرق المنطقة في النهاية في دوامة من الصراعات المسلحة، حيث وضعت الحرب بين أرمينيا وأذربيجان، وكذلك صراعات أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية، المنطقة على قائمة المناطق الأكثر عرضة للصراع، في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتجدر الإشارة إلى أنَ خصوصيات البنية الإقليمية لهذه

---

[1] جاسم محمد سليم، "دراسة نقدية لنظرية القوة في العلاقات الدولية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد(19)، العدد (18)، أفريل (2023). ص ص 310، 311..

[2] إدريس، **مرجع سابق**، ص77.

المنطقة، قد ساهمت في اجتذاب الصراعات، في ظل غياب مؤسسات وقواعد إقليمية، تضبط هذه التفاعلات، ولذلك يحتمل أنْ يتعرض النظام للانفجار أو للاختراق من الخارج، وأنْ تتحول الآليات العسكرية إلى وسائل مرشحة للعمل، ويتم توظفها في الصراعات.

3-الأنماط التفاعلية الناتجة عن التغيير في هيكل النظام وأثر ذلك على مضمون وطريقة أداء النظام لوظائفه:

ويشير هذا التصنيف إلى أنَ كل بنية للنظام الإقليمي، تؤدي وظيفة من وظائف النظام بطريقة مختلفة، بمعنى أنَ كل هيكل أو بنيان للنظام المتعدد القطبية أو الثنائي القطبية أو الأحادي، يؤثر على أداء الوظائف الخمس الأساسية للنظام، كالتكامل، الأمن، التنمية، الشرعية والتكييف[1].

بالنسبة للوظيفة الأولى فإذا كانت تأخذ شكل **"التكامل" في النظام التعددي**، فهي تأخذ شكل التبعية المطلقة للدول الأطراف و الاعتماد الكلي على الدولة المركز، وفي هذا المستوى يصير النظام هرميًا تسوده دولة واحدة، و تصدر أوامره من المركز وتتبعه بقية الوحدات، ويتسم أدائه في هذه الحالة بالإكراه والإرغام، فمثلاً يعد مشروع الاتحاد الأوراسي أو الاتحاد الاقتصادي الأوروبي/ الآسيوي، كمنصة إقليمية لتعزيز المساعي الأمنية والاقتصادية الروسية، حيث تتناسب هذه الاستراتيجية مع قوة موسكو الدبلوماسية، التي تسعى إلى منع انضمام هذا الفضاء الجيوسياسي إلى مؤسسات التكامل الإقليمي الغربية، ولذلك فقد حذرت موسكو أرمينيا، بأنَ علاقاتها الوثيقة معها، لن تكون محصنة في حال عقدت اتفاق شراكة أو أقامت منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي، كونها الحليف الوحيد لها في القوقاز الجنوبي، في ظل المشاكل التي يعاني منها الاتحاد الروسي شمال القوقاز.

كما لا تقل الجهود الروسية درجة، في محاولة إخضاع الجارتين جورجيا وأذربيجان، لكن تظلان خارج المعادلة، لأنَ لكل منهما أسبابه الخاصة، والظاهر أنَهما لا ترغبان في الانضمام إلى المشاريع الروسية، كما أنَ روسيا لا ترغب في ضم عدد كبير من الجمهوريات السوفيتية السابقة، بل أصبحت تستند إلى حسابات عقلانية، ومن ناحية ثانية، يفرض هيكل التسلسل الهرمي في القوقاز، انفتاح دول المنطقة على باقي المشاريع والمبادرات التكاملية الروسية، والتي تعد منظمة شنغهاي للتعاون أحد أبرز مظاهرها، وجاءت المبادرة كتحالف سياسي روسي/ صيني بنكهات مختلفة (اقتصادية، سياسية وحتى استراتيجية)، وتضم الشراكة إلى جانب أعضائها الدائمين، ستة "شركاء حوار" [2]، تعد أرمينيا وأذربيجان إحداها، وجاء انضمامهما بطرقة محتشمة، كرد فعل يوازي نظرة روسيا للشراكة، التي تعدها تجمع مع الصين لوقف التواجد الأمريكي في المنطقة.

أما بالنسبة لوظيفة **"الأمن"** فإذا كانت تأخذ المضمون المجتمعي، بمفهوم الرفاه والتوازن في النظام التعددي، فإنَها تأخذ الطابع العسكري التام في النظام الأحادي، وتمارس فيه الدولة المهيمنة، الانضباط من خلال القوة العسكرية، ويكون التزام الأطراف بالقضايا الأمنية إكراهيًا وإجباريًا، فمثلا خلال تطور النظام الإقليمي في القوقاز ظهرت تغيرات ديناميكية في العلاقات الأمنية للدول الأعضاء، لكنها لم تكن كافية للانتقال إلى نظام الأمني الجماعي، وبالحديث عن العلاقات الأمنية لا يمكن تجاهل روسيا، التي تعد القطب السلطوي الوحيد، المتحكم في زمام القضايا الأمنية في المنطقة، والأكثر قدرة على استخدام واستغلال النزاعات العرقية كأداة سياسية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 79، 80.

[2] تم إنشاء منصب شريك حوار في عام2008، وفقًا للمادة 14 من ميثاق المنظمة، حيث يعد شريك الحوار، دولة أو منظمة، تتشارك أهدافها ومبادئها مع منظمة شنغهاي وترغب في إقامة علاقة شراكة معها.

يُعدّ التدخل العسكري الروسي المباشر في النزاعات الإقليمية بمثابة إثبات لذلك، على غرار الحرب ضد جورجيا التي أعقبها الاعتراف باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، إلى جانب إضفاء الشرعية على وجودها العسكري، كما تثبت العلاقات الأمنية الثنائية المتوترة، حتمية الاعتماد المطلق على الضبط الروسي، فمثلاً تحتوي العلاقة الأرمينية الأذربيجانية على المعضلة الأمنية الأكثر حدة في المنطقة، حيث دفع تجدد انفجار الوضع في كاراباخ، زيادة الإنفاق العسكري الأذري، الذي يقابله زيادة اعتماد أرمينيا على روسيا، مما يعني أنَ معالجة أوضاع وقضايا المنطقة، قائمة على إدخال مراجعة للعلاقات بين دول القوقاز و روسيا، و يجعلها الدولة الضامنة لأمن النظام الإقليمي، (التهديد باستخدام القوة العسكرية أو بالاستخدام الفعلي لها).

أما بالنسبة لوظيفة **"التكيف"** والتي يقصد بها قدرة النظام الإقليمي، على التوفيق بين الضغوط الداخلية والخارجية، لتحقيق بقائه واستمراره، ففي النظام القوقازي الأحادي القطبية، تتسم سلوكات المهيمن الإقليمي بمعاداة التكييف والتغيير، وهو أكثر ميلاً للجمود من أجل الحفاظ على الوضع القائم، مع رفض أية محاولات داخلية أو خارجية لفرض التغيير أو التطوير، إذ تنظر موسكو إلى هذه المساعي، كنوع من محاولات الاختراق أو التغلغل الدولي في خارجها القريب.

الفرع الثاني: أنماط التفاعلات وفقًا لطبيعتها وخصائصها

يتوافق هذا المنظور مع ما تتميز به هذه الأنماط من خصائص، وبالذات التداخل بين هذه الأنماط وطابعها الحركي، حيث يقدم منهج التحليل الذي عرضه **بوزان** لهذه الأنماط التفاعلية على محور أو نسيج أقصى صداقة وأقصى عداوة Emity- Amity axis إفادة كبيرة بهذا الخصوص، حيث تندرج التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي بين هذين المحورين، فيما يشبه تدرج ألوان الطيف، وفق ما أسماه **كانتوري وشبيغل** بطريف العلاقات The spectrum of relations، الذي يضم مجموعة متنوعة من أنماط التفاعلات داخل النظام الإقليمي، كما هو موضح في الشكل التالي[1]:

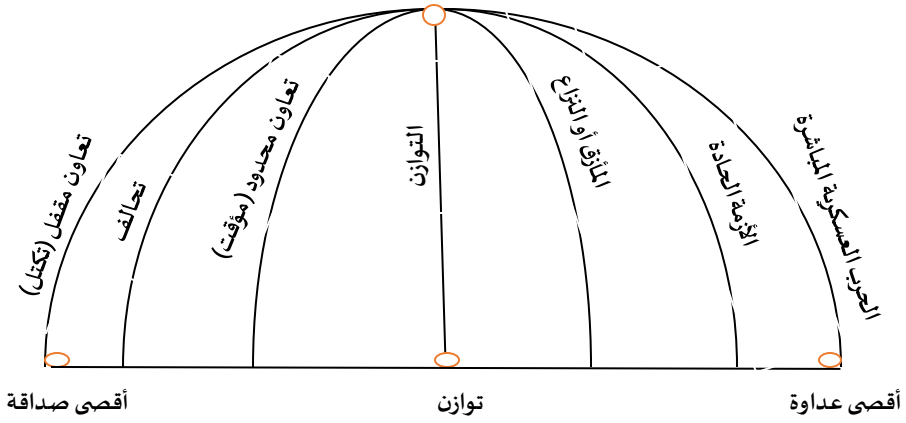

الشكل (03): طيف العلاقات "لأنماط التفاعلات داخل النظام الاقليمي"[2]

يبرز الشكل السابق وجود ثلاث أنواع من الأنماط الرئيسية هي أنماط التصارع، التوازن، التعاون، والتي تمتد من الأقصى التعاون إلى أقصى التصارع، مروراً بخط التوازن، وينقسم كل نمط بدوره إلى عدة أنماط تفاعلية فرعية أخرى، حيث تشمل حالات التعاون والتنسيق، أشكالاً تبدأ بالكتلة حيث تعمل هذه الدول كتكتل اقتصادي، ثم تتدرج إلى أنَ

[1] إدريس، **مرجع سابق**، ص**84**.

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2001)، ص 84.

تصبح حلف عسكري، ثم باتجاه التعاون المؤقت، الذي يعد أقلها درجة، بعده تعدل الدول سلوكياتها لأغراض محددة، وخلال فترة زمنية معينة، مما يسمح للأطراف بالوصول إلى حالة التوازن، وفي الاتجاه المعاكس تشمل حالات العداء، الحرب والمواجهة العسكرية المباشرة، ثم الأزمات المتعددة، التي قد تشمل على مواجهات عسكرية متقطعة ومحدودة، ثم حالة النزاع التي تتسم بالجمود والحفاظ على الوقع القائم، حيث يمكن أن تستمر المواجهة لكن بطرق ووسائل أخرى، ومع حرص الطرفين على تفادي التصعيد نصل إلى مرحلة التوازن[1]. والواقع تعد السمة المميزة للنظام الفرعي، هي القرب الجغرافي وهو الوضع الذي يوفر ديناميكية فريدة، لتفاعلاتها بناءً على علاقات القوة وأنماط الصداقة والعداء، والتي يتم من خلالها تعريف النظام الإقليمي، ويستشهد بها لتحديد حدوده الفاصلة عن باقي النظم الأخرى[2].

1-أنماط التفاعلات التصارعية داخل النظام الإقليمي في القوقاز: ينتشر هذا النوع من الأنماط في النظم الإقليمية ذات التسلسل الهرمي، القائم على وجود قوة إقليمية مهيمنة، تسعى لفرض سيطرتها على النظام الإقليمي بشكل مطلق، حيث ترتكز العلاقات البنية على الاستخدام المفرط للقوة العسكرية، من جانب المهيمن الإقليمي، لإقرار مصالحه الوطنية، ودفعًا لأي تهديد أو خطر قد يمسها، وفي هذا السياق نلحظ اتسام السياسات الروسية أو السلوك الخارجي الروسي، بالعدائية في تعامله مع القضايا الأمنية في القوقاز، وخاصة خلال الأزمة الشيشانية، واجتياحه العسكري لداغستان، لكن يبقى النموذج الأكثر وضوحًا هي الأزمة في جورجيا، التي نجحت روسيا من خلال تصعيدها العسكري في أوسيتيا، منع "**تيبليسي**" ليس فقط من تواجد حلف شمال الأطلسي، نحو حدودها الجنوبية، والذي تعتبره موسكو خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه، بل أيضًا اللجوء إلى الأسلوب التصارعي والنمط التصعيدي لضرب الوحدة الترابية الجورجية، طالما تمتلك روسيا الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.

وينبغي الإشارة إلى أنَ مفهوم الاستخدام الدوري للقوة في النظم الإقليمية، لا يقتصر فقط على القوى الكبرى، بل يشمل أيضًا إمكانية لجوء قوتين أو باقي فواعل النظام الإقليمي إليها، فمن غير الحقيقي ربط الأنماط التسلطية، فقط بالفواعل الكبرى، دون الإشارة إلى رغبة وقدرة الوحدات الأخرى على ممارسة هذه الأنماط، وهي المؤشرات التي تلمسها في العلاقات الثنائية المتوترة في إقليم القوقاز، بين أغلب الدول المتجاورة والتي شهدت تدرجاً متسارعًا وخطيرًا في تفاعلاتها الثنائية أو الجماعية، بين الأزمات المتلاحقة والمواجهة العسكرية الحادة، وتعكس النزاعات التالية، النزاع الأذربيجاني-الأرميني حول إقليم كاراباخ، إلى جانب النزاعات في جورجيا (أوسيتيا الجنوبية-أبخازيا)، النزاع الروسي-الشيشاني، الصراع الأنغوشي و الأوسيتي، واحتمال تجدد المواجهات الخامدة في الإقليم، مما يثبت سيطرة الأنماط التصارعية على العلاقات البينية[3]، إما للأسباب السابقة الذكر أو بسبب إدراك إحدى هذه الدول، أنَ أمنها الوطني يتعرض للخطر من باقي الفواعل والأطراف الأخرى، أو بسبب دعم المعارضة، أو ازدياد نشاط الأقليات العرقية.

2-أنماط التفاعلات التوازنية داخل النظام الإقليمي في القوقاز: يعد التوازن أحد أبرز أنماط التفاعلات القائمة، في النظم الإقليمية والمصنفة حسب طبيعتها، ولا يقصد به الحالة الساكنة (الستاتيكية) الجامدة لتلك التفاعلات، لكن ينظر إليه على أنَه عبارة عن نقطة تحول في مسار هذه التفاعلات، إما من أنماط التفاعل الصراعية إلى أنماط التفاعل التعاونية، أو قد يحدث العكس، إذن هو مرحلة تفاعل متحركة (ديناميكية)، شديدة الحساسية تعكس قدرًا كبيرًا من

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص84، 85.

[2] Khatchik Der Ghoukassian. "Instability In The New Imperial Periphery: A Conceptual Perspective Of The «Turbulent Frontiers» In The Caucasus And Central Asia". **Caucasian Review of International Affairs** .vol(2).(3) Summer (2008).p 04.

[3] Mustafa Aydin. Geopolitics Of Central Asia And The Caucasus : Continuity And Change Since The End Of Cold War. **The Turkish Yearbook**, Vol (17). **(2001)**, p 173.

توافق المصـالح والإرادات، وفي الغالب يأخذ التوازن ثلاثة أشـكال رئيسـية: التوازن الداخلي، التوازن الإقليمي، التوازن الخارجي[1]. لكن ما يهمنا في هذا العنصر هو السعي لفرض التوازن الإقليمي، حيث يبرز هذا النمط أكثر، عندما تظهر دولة من أعضـاء النظام الإقليمي، قدرة على ممارسـة السـيطرة والتسـلط داخل الإقليم، من خلال ما حققته من تفوق كمي ونوعي، في قدراتها العسكرية والمادية مقارنة بباقي الأطراف الأخرى.

في هذا الإطار، يلاحظ حدوث تحول في مسـار التفاعلات الروسـية في القوقاز، من حالة التصـارع والمواجهة نحو حالة التوازن خلال فترتين زمنيتين، الأولى في أواخر التسعينات بعد الحرب الشيشانية الأولى والحملة العسكرية على داغستان، أين تكبد الجيش الروسي خسائر مادية وبشرية عالية، أما الثانية فكانت عقب الحرب الروسية الجورجية 2008، حيث فظلت موسـكو تطبيق النمط التوازني في علاقاتها مع جارتها الجنوبية، حفاظاً على مكاسـبها السـياسـية المحققة(ضـرب الوحدة والسـيادة الجورجية، ومنعها من الانضـمام حلف شـمال الأطلسـي).وفيما عدا هذه الظروف يقترب السـلوك الروسي، أكثر من الأنماط التصارعية، ويتموضع على سلم أقصى عداوة وأقصى صداقة، كحالة تفاعلية متحركة بين التوازن والمواجهة العسكرية المباشرة.

ويظهر أيضًـا هذا النمط من السـلوكات بين باقي الفواعل الأخرى، في شـكل دعوة عامة للتحالف والتعاون، لتحقيق التوازن في مواجهة الدولة الكبرى، السـاعية إلى الهيمنة وبسـط النفوذ، كالتقارب الأذربيجاني-الجورجي الرافض للهيمنة الروسـية، لكن قد تمنع الظروف الاجتماعية، وضـعف التماسـك الداخلي و تخلف الهيكل السـياسـي، و اختلال موازين القوى إلى جانب تعقد القضـايا الأمنية (القضـايا العرقية وانتشـار الأقليات)، من نجاح هذه القوى في السـيطرة على الأنماط التفاعلية، ودفعها نحو حالة التوازن الدائم، وربما حتى إلى طلب المسـاعدة من قوى منافسـة خارجية، تتطلع إلى السيطرة على النظام الإقليمي.

3-أنماط التفاعلات التعاونية في القوقاز: وتعد عبارة عن حالة أو درجة متغيرة على سـلم "طيف العلاقات" من أول تحرك في العلاقات من نمط التفاعل التوازي في الاتجاه المعاكس لاتجاه الصـراع، وينتهي عندما تصـل التفاعلات إلى الوحدة الاقتصـادية أو الحلف العسـكري، لكن يصـعب تحقيق هذا المسـتوى من التعاون، في ظل ضـعف التماسـك الاجتماعي، والسـياسـي بين دول القوقاز، إلى جانب مشـكلة تعظيم الخلافات والانقسـامات(القضـايا الأمنية ومشـاكل العرقيات) على حساب الانسجام، وشيوع الحركات الانفصالية على حساب الوحدة الإقليمية، إلى جانب وجود اختلال في موازين القوة، لتحول دون بلورة هيكل تنظيمي فعال للتعاون المشترك، يجمع هذه الدول، وفيما عدا "الاتحاد الأوراسي"، " منظمة الأمن الجماعي" ، "رابطة الدول المستقلة"، والتي تعد أغلبها مؤسسات لعمل جماعي مبني وفق التصور الروسي، بشـكل يؤدي إلى فرض سـيطرة وهيمنة هذه الأخيرة.. فمثلا انضـمت دول جنوب القوقاز إلى رابطة الدول المسـتقلة، حتى ظروف ضاغطة دفعتها إلى الانخراط وليست لأنها مقتنعة بجدوى هذه المؤسسات.

بالنسـبة لظروف انضـمام أذربيجان، فقد كانت الانتكاسـة التي تكبدها الجيش الأذري، في نزاعه مع أرمينيا حول كاراباخ مطلع 1992، وكذلك عقب التمرد الذي قاده **سـورت حسـينوف** ضد الرئيس **التشـيبي**، بعدما اسـتطاعت أرمينيا احتلال 07 محافظات بعضها سقط دون قتال في صيف 1993، وهنا قررت أذربيجان الدخول إلى رابطة الدول المستقلة، كأسلوب لمهادنة روسيا.

أما بالنسـبة لظروف انضـمام جورجيا، فقد انضـمت إلى الرابطة نهاية عام 1993، تحت ظروف قاهرةّ، أهمها تردي الأوضاع الأمنية، مع ارتفاع المد الانفصالي في أوسـيتيا وأبخازيا، مما أدى إلى ارتفاع عدد النازحين، وهنا اضـطرت جورجيا

[1] إدريس، **مرجع سابق**، ص94.

إلى طلب المساعدة من القوات الروسية، خاصة بعد الضغوط التي مارستها أذربيجان وأرمينيا، على تلبيسي خوفًا من فقدان السيطرة على ميناء" بوتي"، الذي يؤمن مرور إمدادات النفط والغاز الأذري، وجاءت المساعدات الروسية مقترنة بشرط قبول جورجيا انضمام إلى رابطة الدول المستقلة، لكنها انسحبت بعد الحرب الروسية -الجورجية سنة 2008[1]، إلى جانب تواجد قوات حفظ السلام الروسية على أراضيها، رغم علمها بحجم الدعم المادي واللوجستي الذي وفرته موسكو للقوات الانفصالية في إقليمي وأبخازيا و أوسيتيا، وتظهر التوصيفات السابقة أنَ ديناميكيات التعاون الإقليمي مرهونة بحالة الاختلاف، بمعنى أنَ التعاون تقترحه الصراعات، حيث ينبثق التعاون في القوقاز إلى حد كبير من رحم الصراع، وانطلاقًا مما سبق نلحظ ضعف الأطر التعاونية بين الدول المشكلة للنظام الإقليمي في القوقاز، والتي حتى وإنْ وجدت تظل ضعيفة ومحكومة ببعض الظروف الاستثنائية المفروضة، وبالتالي بزوالها تزول معها هذه الأنماط التعاونية (التعاون عبارة عن تفاعل ظرفي واستثنائي).

مما سبق يمكن القول أنَ انهيار الاتحاد السوفيتي، قد أفرز نظاماً إقليميًا منظمًا بشكل فوضوي، عد بمثابة ترميم للمرحلة السوفيتية المتصدعة بشكل سريع ومفاجئ، مما أحدث تغيرات هيكلية في مختلف النظم الفرعية التي خضعت له، وخاصة النظام الإقليمي في القوقاز، الذي اتسمت بنيته بخصائص عامة مشتركة ومعالم رئيسية، ميزها عدم الاستقرار الذي تجلى في ضعف الهياكل السياسية، وغياب التماسك الاجتماعي، تصاعد خطر التهديدات الأمنية إلى جانب سيطرة الأنماط التنافسية أحياناً و التصارعية أحيانًا أخرى، وفي ظل هذه الظروف أصبحت المنطقة مهيأة للاختراق الخارجي، ومفتوحة نسبيًا أكثر من ذي قبل. ومن الناحية النظرية رغم أنَ التغلغل أو الاختراق الخارجي، يعد جزءًا من المحددات الثلاثة الرئيسية، المشكلة لأنماط تفاعلات النظم الإقليمية، (الخصائص الهيكلية والبنيوية للنظام الإقليمي، بالإضافة لطبيعة النظام الإقليمي، ثم أخيرًا التغلغل)، وهذا يعني أنَه من الناحية النظرية كان من المفروض الإشارة إلى هذا العنصر في المبحث الأول، إلاَ أنَه ونظرًا لمقتضيات البحث، فقد ارتأينا تخصيص مبحث خاص به.

المبحث الثاني: تأثير التنافس الدولي والإقليمي في بروز تحولات النظام الفرعي في القوقاز(التغلغل)

أصبحت النظم الفرعية مجالات جغرافية للعمل السياسي، حيث تعكس تمثيلاً جيو سياسيًا، لعالم يتمحور حول أقاليم مقسمة إلى قوى عظمى، قوى متوسطة، ودول ضعيفة وفاشلة، وتفاعلاتهم في ظل فضاء مليء بسياسات التنافس، وما يشتمل عليه من حالات الصراع، الاحتواء، التدخل، التعاون، أو التكامل، ولذلك يمكن تحديد دراجات تواجد الأمن أو انعدامه، من التداعيات المعترف بها إلى حد ما لهذه الديناميكيات الإقليمية، على الصورة الأكبر للأمن العالمي.

وفي هذا الإطار ساهمت الدراسات الإقليمية، في تطوير جانب مهم من العلاقات الدولية، من خلال ربط الهيكل السياسي للنظم الفرعية بالنظام الدولي، حيث أنَ أغلب هذه النظم، تتميز بالانقسام السياسي والاجتماعي والثقافي والتجزئة العرقية والدينية، ومع ذلك فإنَ الحقيقة الأولى، هي أنَ هذه التجزئة تعززها سياسات القوى العظمى (اختراق الخارج للداخل)، مما جعلها ساحة للتنافس أو لإعادة هيكلة الهيمنة الإقليمية. أما الحقيقة الثانية فمفادها أنَ حساسية النظم الإقليمية وتأثرها بتحولات النظام الدولي، تتجاوز من نظام إقليمي إلى آخر، وذلك تبعًا لقوة وتماسك النظام إلى جانب قدراته وإمكانياته، لكن ما يزال يوجد بعض التمايز الواضح، في حجم ودرجة ومستوى تأثر النظام الإقليمي، في بعض المناطق بالتغيرات الدولية الجديدة.

---

[1] Ondrej Ditrych. Identities, Interests and the Resolution of the Abkhaz Conflict. **Caucasian Review Of International Affairs**.Vol(02), Summer(2008),pp 06 ,07.

لذلك يعرض هذا المبحث، تأثير التنافس الدولي والإقليمي في حوض قزوين، وبالخصوص تأثير المشاريع النفطية والطفرة الطاقوية، على تصاعد الصراعات العرقية القائمة أو المحتملة في منطقة القوقاز، حيث تعمل المنافسة المفتوحة على إعادة إثارة صراعات جديدة، أو على إحياء صراعات قديمة، في ظل إمكانية تحول هذه الأخيرة إلى أداة من أجل إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية، وإعادة تشكيل الأدوار السياسية توزيعها[1].

وحتى من الناحية النظرية تلعب القوى الخارجية أو ما يسميها **كانتوري وشبيغل** بنظام التغلغل، دورًا محوريًا في تشكيل سياسات وتفاعلات النظم الإقليمية، حيث تمتلك فواعل من خارج الإقليم، نفوذا وتأثيرًا قد يفوق نفوذ أي دولة من أعضاء النظام، وربما يفوق نفوذ الدولة الإقليمية أو الساعية للهيمنة نفسها، ومن جهته يذكر **كارل براون** أنَ نتيجة الإرث الإمبريالي الغربي وتدخله المستمر في العديد من مناطق العالم (الشرق الأوسط، آسيا الوسطى والقوقاز، أمريكا الوسطى والجنوبية)، جعل هذه النظم الفرعية الأكثر اختراقًا، من بين نظم العلاقات الدولية اليوم، وهذا لا يعني أنَ أغلب الدول قد تحولت إلى بيادق في السياسة الدولية، بل يوجد منهم من قام باستغلال المنافسة بين الدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحه، بل وتوضح المنافسة بين القوى الكبرى، عجز كل طرف عن تحقيق الغلبة في المنطقة[2].

المطلب الأول: تأثير تنافس القوى الدولية الكبرى على تحولات النظام الإقليمي في القوقاز

أدت التفاعلات بين هذه القوى الدولية، وخاصة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلى جانب التداخل في استراتيجياتهم، إلى بروز تأثيرات متبادلة طورت العلاقات الدولية في القوقاز، لكنها ساهمت أيضًا في تفاقم المشاكل المحلية والعابرة للحدود، بسبب التنافس الحاصل بينها، وبذلك استفادت من الصراعات القوقازية، لتأمين نفوذها الخاص على موارد الطاقة و وسائل نقلها، لذلك سوف توضح العناصر اللاحقة، التأثير المتبادل لجدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط التي تقطع القوقاز، فإذا كانت النزاعات العرقية قائمة من أجل إعادة رسم الخريطة السياسية، بتغيير الحدود الفاصلة بين دول القوقاز، فسوف تكون المشاريع النفطية وخطوط الأنابيب – إلى جانب القوة العسكرية، عوامل مساهمة في إعادة تشكيل الأدوار السياسية وتوزيعها/ خاصة مع تحول المشاريع النفطية إلى سلاح استراتيجي، ضمن ما أصبح يطلق عليه (حرب الأنابيب).

الفرع الأول: تأثير دور الطرف الروسي على قضايا القوقاز

ظلت منطقة بحر قزوين والقوقاز بعد استقلالها، مرتبطة شكليًا، ثقافيًا، واقتصاديًا وسياسيًا بروسيا الاتحادية، ونتيجة لهذا الاعتماد لم تطور هذه الدول من نفسها، بل بقيت هياكلها الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية ضعيفة وهشة، وظلت تلجأ لموسكو كلما تعرضت إلى ضغوط داخلية وخارجية، ولذلك سعت هذه الدول إلى الخروج من الدائرة الروسية، بتقليل الاعتماد الكامل عليها ومحاولة الاتصال بدول أخرى، وخاصة أمريكا وبعض القوى الصاعدة الأخرى كتركيا، الصين، إيران وغيرها. وبسبب هذه التحركات، لعبت روسيا الدور الأكثر سلبية، حيث شاركت بنشاط في تحريك النزعات الانفصالية والصراعات العرقية في المنطقة، من أجل إضعاف استقلال هذه الأقطار عن المركز "**موسكو**".

1-أهمية المنطقة في المنظور الروسي: تظل هذه المناطق ذات أهمية عميقة وحيوية بالنسبة لروسيا، التي تتأثر بالتهديدات المادية القادمة من خارجها القريب، خاصة دخول المنافسين السياسيين والاقتصاديين، كما أضحت عوامل

[1] Jukub Zajaczkowski.**The Region of South Asia in International Relations – Regional Analysis Approach.** UBT International Conference. Nov (2015). p 70.

[2] فواز جرجس، **مرجع سابق**، ص 17.

مختلفة و ضمن المعادلات الجيوسياسية الناشئة، كما ساهمت عوامل أخرى، كالتأثيرات المضاعفة للقرب الجغرافي، والفرص الاقتصادية، والروابط العرقية والثقافية، والدين، في دفع هذه الدول لتطوير علاقات في اتجاه جنوبي غربي، وتفضيلات و ولاءات جديدة/ قديمة، وحتى منها التي انقطعت بسبب الهيمنة التاريخية الروسية، ولذلك فقد أصبحت المنطقة ذات صلة متزايدة بتركيا وإيران والصين، وبنسبة أكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فقد تسببت هذه التطورات في قلق القادة الروس، الذين توصلوا إلى أنَ استمرار ارتباط دول القوقاز مع القوى الجديدة، قد يؤدي إلى تقويض مكانة روسيا، وفقدان احتكارها لطرق النقل ومشاريع بناء خطوط النفط والغاز الطبيعي، مما قد يعرضها إلى فقدان الوصول إلى الموارد الطبيعية في بحر قزوين، وإجمالاً يمكن حصر أهمية القوقاز من الزاوية الروسية في:

- اعتبار الإقليم مجالاً حيوياً لموسكو منذ الفترة القيصرية.
- يعد مجالاً للتوسع الروسي مقارنة بحدودها من الشرق أو الشمال أو الغرب.
- عمق استراتيجي ضد الغزوات القادمة من الشرق أو الغرب.
- منطقة التماس مع المنافسين الإقليمين تركيا وإيران [1].
- ممرًا للوصول إلى المياه الدافئة، مما يسمح لها بالتحرك لمواجهة الأخطار الخارجية. لذلك فإنَ وقوع الإقليم في أيدي قوى أجنبية أو حدوث فراغ للقوى، يعني تلقائيًا وقوع تهديد مباشر للأمن والسلام والاستقرار الداخلي الروسي.
- يعد إقليم القوقاز مهماً من ناحية المصالح الاقتصادية، فالنفط وإمكانية نقله في اتجاه غربي يزيد من الأهمية الاقتصادية لها، فإذا ما سيطرت روسيا الاتحادية عليه، فإنَها سوف تسيطر على جزء مهم من النفوذ في هذه المنطقة الحيوية، لذلك نلاحظ أنَ القيادات الروسية قد بدأت تولي اهتماماً كبيرًا لهذه المنطقة، وبرزت معالم ذلك الاهتمام داخل الإدارة السياسية للكرملين، فقد أصدر **الرئيس يلتسن** مرسومًا في 1995، معنوناً ب**"السياسة الاستراتيجية الروسية إزاء الدول المستقلة"**، وتضمن خطة شاملة للعمل من أجل إعادة الهيمنة الروسية باستخدام كافة الوسائل، وخاصة منها الاقتصادية، كما نادى القادة الروس بتطبيق **"مبدأ مونرو"** على هذه المناطق لإضفاء الشرعية، على الحقوق المتميزة لروسيا في القوقاز [2].

ومع تجدد بروز التيار الأوراسي الجديد أصبح ينظر إلى النفط بواقعية، على أنَه يشكل الأداة الرئيسية التي يمكن استغلالها في إدامة النفوذ الروسي في تلك الأجزاء، وقد ازدادت أهمية منطقة القوقاز بالنسبة لروسيا، بعد اكتشاف القدرات النفطية لبحر قزوين، ولذلك فمن الطبيعي أنْ تهتم روسيا بمنطقة جغرافية متاخمة لحدودها الجنوبية، لطالما اعتبرتها إقليم عازل ما بين القوقاز الشمالي والمعروف بالقوقاز الروسي، والعالم الإسلامي الواقع في الجنوب منه.

2-تأثير السياسات الروسية على استقرار النظام الإقليمي في القوقاز: سبق لنا وأنْ أشرنا في الفصول السابقة إلى النقاط والعناصر، التي ميزت الاستراتيجية الروسية في بحر قزوين إلى جانب توضيح أهم الآليات، التي اعتمدت عليها موسكو في ضمان هيمنتها على ثروات المنطقة، لكن يعد المظهر الطاقوي والعسكري، أبرز المجالات التنافسية، التي أثرت تداعياتها على استقرار إقليم القوقاز، المتاخم لمنطقة بحر قزوين.

---

[1] إبراهيم يوسف عبيد، نعمة عيد سرور، " السلوك الروسي تجاه الأزمة في جورجيا –أوسيتيا الجنوبية 2008، وأوكرانيا -القرم 2014" **مجلة تاريخ المغرب العربي**، العدد (08)، (2017)، ص 137.

[2] لبنى خميس مهدي، كرار عباس متعب، الأهمية الاستراتيجية لإقليم القوقاز وفق المنظور الروسي، " **مجلة جامعة كربلاء العلمية**" المجلد (13)، العدد (04)، (2015)، ص 225.

في مجال الطاقة: تعتبر منطقة القوقاز الإقليم، الذي يربط جسور التعاون بين موسكو وأوروبا، حيث لعبت روسيا دورًا مهماً في عملية نقل النفط من بحر قزوين نحو الأسواق الأوروبية، بعد أنْ ورثت عن الاتحاد السوفيتي خطوط مرور النفط والغاز، التي كانت معدة بالأساس لتلبية احتياجات الداخل، وتسمح لها أيضًا بإيصال إنتاجها إلى الخارج، حيث تمر عبر أراضيها ومن ثمة إلى البحر الأسود، ومنه باتجاه أوروبا، لذلك تتحكم في مرور خطوط الطاقة، وتتحكم أيضًا بأسعارها. وتعد روسيا من الدول، التي تمتلك مشروعها الخاص لنقل الطاقة [1]، هذا الأخير الذي يتألف من قسمين هما مشروع السيل الشمالي، الذي يمتد من باكو إلى غروزني، ومن تيخورسيك إلى ميناء الشحن في نوفورسيك، ثم يفرغ في الناقلات النفط و التي تقوم بشحنه إلى الأسواق الغربية عبر مضيق البوسفور، حيث يتكون المشروع من شبكة أنابيب قائمة بالفعل، تمر من خلال القوقاز عبر الأراضي الشيشانية، أما القسم الثاني السيل الجنوبي، الذي يتجنب المرور بالأراضي الشيشانية، فيتكفل بنقل النفط الكازاخستاني من تنجيز ثم تيخوريستك- انتهاءً بنفس الميناء إلى فارنا في بلغاريا، والذي أصبح يعرف اليوم باسم السيل التركي، خاصة بعدما رفضت بلغاريا مرور هذا الأنبوب عبر أراضيها بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية [2].

في المجال الأمني: أصبحت السياسات الأمنية والعسكرية جزءً مهمًا، من الاستراتيجية التي تتبعها روسيا إزاء قضايا الطاقة في القوقاز، في ظل افتقار دول المنطقة إلى القدرات العسكرية الموازنة لقوة الطرف الروسي، حيث تدرك موسكو أنَ تمسكها بمنطقة شمالي القوقاز، يعد المفتاح الرئيسي لضمان تواجدها في القوقاز ككل وبشكل مطلق.

ولذلك فإنَ الملاحظ بشأن الاهتمام الروسي هو تأثير المخاوف الروسية، وخاصة خطر انتشار الصراعات البينية في جنوب القوقاز، التي بمقدورها تهديد التكامل الإقليمي الهش في الاتحاد الروسي، لذلك تسعى روسيا وفي إطار رغبتها في التحكم بخطوط الأنابيب في المنطقة، تأكيد نشر قواعدها العسكرية وتطوير قدراتها، للحد من هذه الأخطار الأمنية، حيث أصبح التواجد العسكري هناك أمرًا ضروريًا، وهو أكده الرئيس الروسي السابق **يلتسن** في خطابه الموجه للبرلمان في المنطقة، والذي دعا فيه إلى تشكيل لجنة رئاسية للسياسة العسكرية في ذلك الجزء، فظلاً عن التواجد المسبق للقواعد العسكرية السوفيتية القديمة، التي تحيط بالمحور الروسي من كل اتجاه، والتي سهلت سيطرتها الأمنية ، هذا إذا ما أخذنا في الاعتبار التكلفة العالية التي سوف يتطلبها بناء قواعد جديدة للحماية، ولذلك اعتمد الاستراتيجيون الروس على خطة عسكرية، قائمة على نقل القوات العسكرية الروسية، من وسط أوروبا وجمهوريات البلطيق نحو الحدود مع تركيا وإيران.

يلاحظ أنَ الهيمنة الروسية على إقليم القوقاز، تتجلى في نشر قواعدها العسكرية في المنطقة، حيث حاولت استغلال الصراعات الموجودة ، لنشر قوات حفظ السلام ، إذ يصل عدد القوات العسكرية الروسية في جنوب القوقاز إلى حوالي 20 ألف مقاتل، بالإضافة إلى قرابة 5500 مقاتل من حرس الحدود، وتمتلك روسيا قاعدة عسكرية لها في أرمينيا في مدينة (غومري)، التي تنحصر مهامها في ضمان الاستقلال الاستراتيجي وأمن الحدود، وقد تم تجهيزها بأسلحة دفاعية قوية، وفي سنة 2005 قام **فلاديمير بوتين** بزيارة القاعدة، أين صرح بأنَ: "روسيا لا تنوي ترك القوقاز، وخاصة جنوبه، بل على العكس تنوي توطيد موقعها فيه".

أما عن أذربيجان فيعد تواجدها العسكري جد ضعيف فيها مقارنة بأرمينيا، التي فضلت تواجد القوات العسكرية الروسية على أراضيها، فيما ماعدا محطة للإنذار المبكر (رادار) "**جابالا**" المستأجرة، والتي لا ترغب روسيا في التنازل عنها،

---

[1] عبيد، سرور، **مرجع سابق**، ص 135.

[2] دياري، **مرجع سابق**، ص ص57، 58.

حتى لا تمنح الفرصة للاعبين دوليين للسيطرة عليها، بالمقابل يعد أكبر تواجد عسكري روسي على الأراضي الجورجية، حيث تمتلك 04 قواعد عسكرية، وهي النقطة التي كانت مصدر توتر في علاقات البلدين، ورغم تعهد روسيا بغلق قاعدتين عسكريتين، بعد تعرضها للضغط في قمة (OSCE)، إلاَ أنَ الإصرار الروسي على إبقاء القاعدتين العسكريتين الأخيرتين، يدفع نحو تأكيد العلاقة المكانية لموقعها الجغرافي، من خط أنابيب باكو- جيهان، حيث رفضت إغلاق قاعدة (أخالكالاكي) الواقعة بالقرب من العاصمة تبليسي، والتي تعد نقطة عبور أساسية لهذا الخط، في حين تقع القاعدة الثانية قرب ميناء سوبسا، ما يعني بقاء هذا الخط تحت رحمة القواعد العسكرية الروسية المتواجدة هناك، وتفرض على جورجيا البقاء في فلك السياسة الروسية أو تحت تأثيرها[1].

أما باقي جمهوريات القوقاز الشمالي، فتعد خاضعة للهيمنة الروسية، وما الحرب الشيشانية الأولى 1994-1996، والثانية 1999-2009 سوى تأكيد للهيمنة الروسية على هذه المناطق، وما انتصار الروس فيها إلاَ دليل على هذه الهيمنة، حيث تمتلك روسيا قواعدها العسكرية في الشيشان، داغستان، أنجوشيا، كاباردينو- بالكاريا، أوسيتيا الشمالية [2]. إلى جانب تشديد الضغط الروسي على جمهوريات القوقاز، لإجبارها على التوقيع على معاهدات التعاون العسكري والأمني الجماعي، مما يمكنها من فرض نفوذها على الخارج القريب، وإبعادها عن التدخلات الأجنبية، ولذلك فقد وضعت روسيا نصب أعينها، هدف السيطرة على أجزاء مختلفة من القوقاز، وخاصة منها ثلاث دول قوقازية، ففي القسم الشمالي ركزت على حل النزاع في الشيشان، الذي تربطه برغبتها في نقل النفط من بحر قزوين عبر أراضيها، كما كانت أولوية روسيا منصبة، حول إضعاف جورجيا بدعم الحركات الانفصالية داخلها، وفي الجنوب قدمت روسيا الدعم المطلق لأرمينيا ضد أذربيجان، ويأتي هذا التوجه في إطار سياسة دفاعية لاحتواء وتطويق النفوذ الأمريكي، حيث أنَ روسيا تعد دولة ممتدة دون أية حواجز طبيعية تحمي حدودها، ولذلك تعتمد عقيدتها الدفاعية العسكرية، على التمدد لخلق مناطق عازلة لحدودها الجغرافية، من أجل حمايتها والدفاع عنها، وفي هذا السياق أدرجت أذربيجان في الاستراتيجية الروسية، كنقطة تنافس في منطقة بحر قزوين مع الغرب في مجال القواعد العسكرية ومجالات الطاقة.

هناك ملاحظة مهمة يمكن الاستدلال من خلالها بشأن الدور الروسي، إذ ليس كل نشاط قامت به موسكو في فضاء ما بعد السوفيتي كان دائمًا سلبياً، فأحيانًا لجأت روسيا إلى إثارة الخلافات في المنطقة، عندما كانت مصالحها ترتبط بتأجيج الخلافات في المنطقة كتأجيجها للنزعات الانفصالية في جورجيا و ودعمها لأرمينيا في كاراباخ ضد أذربيجان، وأحيانا أخرى كان نشاطها يساهم في تحقيق الاستقرار عندما كانت مصالحها تتماشى مع الحفاظ على الوضع القائم(الشيشان)، لكن على العموم كانت المناورات الروسية في القوقاز أهم عوامل زعزعة الاستقرار الإقليمي، ومن المهم أيضًا الإشارة إلى أنَنا لن نعيد الحديث عن تفاصيل كل نزاع وحالة تصارعية في منطقة الدراسة، بل سوف نكتفي بإبراز تأثير المشاريع النفطية الروسية على استقرار/عدم استقرار القوقاز، فمن المعلوم أنَ الصراعات العرقية وإنْ كانت في بدايتها قد حركتها الحركات القومية المختلفة، فقد تحولت في مرحلة لاحقة إلى حرب دولية واضحة، تسيطر عليها مصالح واعتبارات الأطراف الدولية، حيث وبدلاً من الحديث عن الحقوق التاريخية للقوميات والعرقيات المختلفة، أصبح لدينا الآن حسابات أكثر وضوحًا كتحالفات واستراتيجيات وأهداف القوى الكبرى وتأثيرها على استقرار المنطقة[3].

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 82،83.

[2] مهدي، متعب، **مرجع سابق**، ص226.

[3] فيتين تشتيريان، **جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ص28.

3-دور روسيا في أزمات القوقاز الشمالي (الشيشان نموذجاً)

أصبح هناك دور واضح لنفط بحر قزوين والتنافس الدائر حول ثرواته، في قيام نزاعات شمال القوقاز، التي أدت إلى ازدياد عمليات العسكرة، وتشكيل التحالفات، وإسقاط الحكومات، كما عملت العقود النفطية على تغير الملامح العسكرية والسياسية في الإقليم، فبالنسبة للقسم الشمالي، نلمس أثر للسياسة الروسية، التي اعتمدت على أسلوب التمرد العسكري والإطاحة بالنظم السياسية غير الموالية، مع اعتماد العنف بشكل عام، ونظرًا لأنّ أغلب جمهوريات القوقاز الشمالي ذات أغلبية مسلمة، فهي لا تشعر بأَنها جزء من النسيج القومي أو الديني لروسيا الاتحادية، ذات الأغلبية المسيحية / الأرثوذوكسية، وبرز الوضع خلال الأزمة الشيشانية، التي تعتبر مثالاً آخر على الصلة المباشرة، بين الحروب في القوقاز والتنافس على مشاريع الطاقة، في حوض قزوين وطرق نقلها عبر القوقاز، التي تعد منطقة أساسية لمرور خط الأنابيب الروسي من باكو إلى نوفورسيسك، لذلك فعند ربط قضية مرور الخط بأراضي الأقليات المسلمة المعادية لروسيا، يمكن أنْ ينبأ باحتمال حدوث أية توترات، وبالتالي إمكانية حدوث انقطاع للإمدادات النفط.

أ-الحرب الشيشانية الأولى (1994-1996): على الرغم من أنَ احتياطات الشيشان نفسها من الطاقة لا تعد مغرية، حيث أنَ الكميات النفطية الموجودة في الشيشان غير مشجعة بصورة رئيسية، على تفسير التوجهات الروسية نحو التمسك بهذه الجمهورية، لاسيما وأنَ السوفييت قد عملوا على استخراج النفط منها، للوصول به إلى مرحلة النضوب في وقت مبكر، إلاَ أنَ الجمهورية تكسب أهميتها من وقوعها على مفترق الطرق بين اثنين من أبرز خطوط أنابيب النفط والغاز في القوقاز، خط أنبوب باكو -نوفورسيسك، وخط أتيارو-كازاخستان-نوفورسيسك، ولذلك فالسؤال المطروح هنا: لماذا انتظرت موسكو حتى سنة 1994 لإعلان تدخلها العسكري في الشيشان؟ رغم أنَ هذه الأخيرة قد بادرت إلى إعلان استقلالها سنة 1991؟

ليس من قبيل المصادفة أنْ يكون توقيع صفقة نفطية رئيسية في باكو سنة 1994، متزامنًا مع قرار التدخل في العام نفسه، الذي برز فيه ازدياد تورط روسيا في الحرب الأهلية الشيشانية، عبر دعم المعارضة الشيشانية، بعدها اشتدت المنافسة على السيطرة على مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين طيلة سنة 1994، بين المنافسين المحليين(أذربيجان، روسيا، تركمانستان، كازاخستان، تركيا) إلى جانب الحضور الواسع من شركات النفط الغربية، فكان على روسيا قبل أنْ تقنع تجمع شركات النفط في أذربيجان وتركمانستان، بجدوى خيار خط نوفورسيسك كممر رئيسي، أنْ تثبت سيطرتها المطلقة على شبكة خطوط أنابيبها، ومن هنا جاء قرار غزو الشيشان أو الحرب الأولى، التي دامت نحو عامين، أثبتت أنَها صراع للسيطرة على خط الأنابيب المار بغروزني، وليس لتدميره فخلال العمليات الحربية وأحداث العنف، وفي الوقت الذي عانت فيه صناعة النفط الشيشانية من الدمار، الذي لحق مصفاتها النفطية وأنظمة الضخ والمرافق التخزينية، لم يكن هذا الخط هدفًا لهجمات كلا الطرفين، حيث كان إبقاء الخط سليمًا وأمنًا، أقصى أهدافهما، وإلاَ فستضطر الشركات الغربية للبحث عن وسائل أخرى لتفريغ نفط بحر قزوين، وأمام هذه المعضلة حاولت روسيا تشييد خط جديد للأنابيب، يقع على أراضي داغستان ومنطقة ستافروبول دون المرور بالأراضي الشيشانية[1].

ب-الحرب الشيشانية الثانية(1999-2009): يرجع الباحث **إيناسيو رامونيه** في كتابه **" حروب القرن الواحد والعشرين"**، أسباب إعلان روسيا الحرب على الشيشان سنة 1999، إلى عدة أحداث:

- يعد الحدث الأول لهذه الحرب، هو مد خط الأنابيب النفطية بين باكو(أذربيجان) وبين سوبسا(جورجيا)، على شواطئ البحر الأسود والذي افتتح رسميًا عام 1999، بمباركة غربية.

[1] **المرجع السابق**، ص ص 44،45.

- أما الحدث الثاني وكان أخطر منه هو قيام كل من تركيا وجورجيا وأذربيجان، بتوقيع اتفاق بعد ذلك بعدة أشهر، لبناء خط أنابيب آخر، يربط باكو بميناء جيهان التركي على البحر المتوسط مع تجنب المرور بالأراضي الروسية بصورة نهائية، وهو ما اعتبرته روسيا إهانة لجغرافيتها، يمكن أنْ تنذر بفقدان خطير لنفوذها في القوقاز، خاصة وأنَ الأنابيب قد تم وضعهما بصورة آلية تحت حماية النظام الأمني لحلف شمال الأطلسي.
- ثم جاءت الغارة التي شنها المقاتلون الشيشان في صيف 1999 على داغستان، مما زاد من مخاوف انتقال العدوى إلى كامل القوقاز، فيما لو استقلت الشيشان نهائيًا، أو حتى إلى ما وراء القوقاز، حيث الفولجا الوسطى.
- وقوع تفجيرات خريف 1999 ضد مباني مدنية روسية، مما أدى إلى مصرع أزيد عن 300 قتيل في عدة مدن روسية، أين وجهت التهم إلى الجماعات الشيشانية[1].

هذا إلى جانب الأسباب التقليدية المرتبطة، بموقع الشيشان الجغرافي المركزي، من خطوط الأنابيب الروسية التي تنقل النفط، من أذربيجان أو من كازاخستان، ويسمح موقعها الجغرافي أيَضًا بمرور الطرق والسكك الحديدية، وخطوط الطاقة الكهربائية الرئيسية، بالإضافة إلى تواجد مرافق استخراج وتصفية النفط فيها، إذ إنَ روسيا متمسكة بالسيطرة على القوقاز بقسميه الشمالي والجنوبي بأي ثمن. ورغم قوة البعد السياسي في الحرب التي أعلنتها روسيا ضد الإرهاب (الحرب الشيشانية الثانية)، إلاَ أنَ الدوافع الاستراتيجية والاقتصادية تبقى أوضح، في ظل رغبة روسيا في إبقاء سيطرتها العسكرية على شمال القوقاز وخاصة (الشيشان)، حتى تؤكد للغرب(أوروبا) تحكمها المطلق في أمن الإمدادات النفطية و المرارات الطاقوية، وهنا يمكن حصر الأهداف الروسية من التمسك بالشيشان في السيطرة على الثروات الطبيعية وبالخصوص النفط والغاز الطبيعي، حيث قدر ريعه في الأعوام الماضية بحوالي 09 مليارات دولار، إلى جانب التحكم في خطوط الأنابيب والنفط، حيث تخشى موسكو سيطرة الو.م . أ عليها مما يؤدي إلى خنقها.

4-دور روسيا في أزمات وسط القوقاز(جورجيا نموذجًا) : تنبع أهمية جورجيا الاقتصادية في المنظور الروسي من موقعها الجغرافي، الذي يعتبر ممر لأنابيب نقل النفط والغاز، من بحر قزوين وباقي دول القوقاز نحو أوروبا، وخاصة خط باكو- نوفورسيسك مما يشكل خطرًا وتهديدًا للاقتصاد الروسي، في حين يرعى الغرب ومعه أمريكا هذا الخط كممر بديل عن الخطوط الروسية، لذلك تقع جورجيا ضمن حلبة المنافسة الدولية على النفوذ، ولأنَ هذه المنافسة لم تعد خاضعة للقوة العسكرية بقدر خضوعها للقوة الاقتصادية، فإنَ التحكم في أنابيب النفط المارة عبر جورجيا، يعطي الأفضلية لمن يسيطر على تبليسي خصوصًا وعلى القوقاز عمومًا، ولذلك بدأت الشركات النفطية الأمريكية العمل على تعطيل الدور الاستراتيجي للجغرافية الروسية[2].

تعود الجذور التاريخية لبداية الأزمة الجورجية سنة 2008، وبالضبط بعد ساعات من انتهاء زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندوليزا رايس** للعاصمة تبليسي، أين قام الجيش الجورجي باجتياح إقليم أوسيتيا الجنوبية لإعادة السيطرة عليها، واستغلت جورجيا لحظة توجه اهتمام العالم نحو بكين، التي كانت تحتضن دورة الألعاب الأولمبية وقتها، غير أنَ الرد الروسي جاء أكثر سرعة وحسمًا، وكأنَ روسيا كانت تنتظر الفرصة، فبعد يوم واحد تمكنت القوات الروسية من الدخول إلى أوسيتيا الجنوبية، أجبر الجيش الروسي نظيره الجورجي على الانسحاب خارج أوسيتيا الجنوبية، وساندت

[1] إينياسيو رامونيه، **حروب القرن الواحد والعشرين: كمخاوف وأخطارجديدة**، تر: خليل كلفن (القاهرة: دار العالم الثالث)، ص115.

[2] عبيد، سرور، **مرجع سابق**، ص 145.

موسكو إقليم أبخازيا، الذي سعى إلى حصوله على استقلاله خلال الأزمة[1]، عبر فتح جبهة جديدة ضد الجورجيون في إقليم أبخازيا المتمرد أيضًا، وفي خضم هذه التطورات المتسارعة أعلنت أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا انفصالهما عن جورجيا واستقلالهما[2]، وتتراوح دوافع التحرك الروسي في المنطقة بين الأبعاد العسكرية، كعدم سماح موسكو للولايات المتحدة، بنشر منظومة درعها الصاروخية على مقربة من أراضيها، دون أنْ توجه إنذارًا حاسمًا لأعدائها، ومنع جورجيا من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وبين الأبعاد الاقتصادية، خاصة بعد أنْ تجاوز الصراع على النفط وخطوطه وإمداداته بين روسيا والو. م. أ الخطوط الحمراء، مع إنشاء هذه الأخيرة في التسعينات مجموعة أنابيب أطلقت عليها **"أنابيب السلام"**، فيما لم تكن موسكو تنظر إليها إلاّ على أنّها أنابيب حرب، هدفها هو وضع الغرب يده من خلالها على نفط المنطقة، تمهيداً لإحكام الحصار على روسيا ودفعها للاختناق داخليًا، مما أدى إلى تفاقم التنافس الدولي للسيطرة على منطقة القوقاز، وبذلك تجدد طرح مسألة مصير روسيا وموقعها على الخريطة، العالمية والأوراسية للمرة الثانية في أقل من عقدين بعد عام 1991[3].

أما عن أهداف التحرك الروسي ضد جورجيا، فقد سعت روسيا إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية أهمها:

-الحفاظ على بقائها في القوقاز عبر استخدام قوتها العسكرية (قوات حفظ السلام)، ودعم العناصر الانفصالية في أوسيتيا الجنوبية.

- فرض السيطرة الروسية، على الأرض، مما يسهل من قدرات المفاوض الروسي عند التعامل مع جورجيا في مرحلة لاحقة.

- المحافظة على المصالح الروسية المرتبطة، بموارد الطاقة في المنطقة وممرات نقلها.

5- دور روسيا في أزمات جنوب القوقاز(حالة كاراباخ): خلال الحقبة السوفيتية عارضت موسكو المطالب الأرمينية، واعتبرتها مصدرًا لإثارة المشاكل التي تزعزع التوازن الهش، لكن بعد ذلك، أصبح الأذريون والأرمن وجهًا لوجه، بعدهالم يعد لموسكو سياسة واضحة فيما أصبح يعرف بالخارج القريب، وتأرجحت مشاعر الديمقراطيون الروس الجدد، إلى الطرف الأرميني نظرًا لأنهم شاركوهم تجربة حكم الرئيس الأرميني **تيربيتروسان**، الذي برز نجمه من خلال حركة ديمقراطية مماثلة، وبالمقابل كان الرئيس الأذري **مطاليبوف** نموذج عضو مجلس السوفييت، الذي تلقى معارضة في معظم المقاطعات الروسية، ولذلك مالت الكفة هذه المرة لصالح الطرف الأرميني، الذي أصبح الحليف الاستراتيجي لموسكو في جنوب القوقاز.

تجددت المواجهة بين الطرفين سنة 1992- 1993 ومرة أخرى سنة 1994، تكبدت فيها أذربيجان خسائر فادحة، عانت بعدها باكو من توليفة من الأزمات(الحاجة إلى جيش قوي لضمان وحدتها الترابية، وتسويق منتجاتها النفطية)، ووجدت نفسها تلجأ إلى القوة العسكرية المسيطرة على جنوب القوقاز "روسيا"، التي فرضت شروطاً لتقديم المساعدة، من شاكلة عودة قواعدها العسكرية، مراقبة مستمرة للحدود الأذرية، ولصادرات باكو النفطية، لقاء تقديم الدعم لأذربيجان في ملف النزاع حول كاراباخ، الأمر الذي رفضته باكو على لسان رئيسها **التشيبي**، الذي نجح في الحفاظ على بلاده بعيدًا عن النفوذ الروسي، مما يجعلنا نربط صلة تبعث على الفضول بين سقوط **التشيبي** ومحاولات إقرار مشاريع نفط بحر قزوين، إذ كان من المقرر أنْ يسافر إلى لندن لتوقيع عقد نفطي مهم مع الشركات الغربية، لإنشاء خط أنابيب

---

[1] جهاد عودة، مروة حامد البدري، إيمان عبد العال، الحرب الروسية-الجورجية: استعادة النفوذ الروسي في جورجيا"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد (31)، العدد(01)، ص 107.

[2] محمد واثق براك، التنافس الأمريكي-الروسي في القوقاز، الحرب الروسية الجورجية أنموذجًا، **مجلة أبحاث**، كلية التربية الأساسية المجلد (09)، العدد(02)، (2009)، ص313.

[3] عبيد، سرور، **مرجع سابق**، ص149.

يمنح الأفضلية للخيار الجنوبي، (مد خط أنابيب عبر إيران، وناخيتشيفان وتركيا لينتهي عند ميناء تركيا على البحر المتوسط)، في حين غيبت روسيا تمامًا عن الصفقة، بعدها وكرد فعل انسحبت القوات الروسية، وخاصة الفرقة 104 من قاعدتها في جانجا[1]، وسلمت أسلحتها إلى قوات المعارضة بقيادة **خسينوف**، الذي أطلق الاشتباكات، مما أدى إلى سقوط الرئيس **التشيبي** خلال أسابيع قليلة، ثم فر بعدها، كما أشرنا سابقًا إلى إقليم ناخيتشيفان.

وهنا لا يعد تزامن سقوط الرئيس المعادي لروسيا، نتيجة لتدخل قوات المخابرات الروسية، وتوقيع العقد النفطي في لندن مجرد مصادفة، بل أيضًا ترافقت هذه الأحداث مع قيام الصراعات في القوقاز وقضية نفط بحر قزوين، معًا للمرة الأولى وبوضوح، ثم و بعد وصول **حيدر علييف** إلى السلطة ازداد خطر تمزق أذربيجان إثر قيام ثورة (التاليش والليزجيون)، عندها أجبر **علييف** على إتباع سياسة مسالمة مع موسكو، حيث قرر إبقاء دولته في كومنولث الدول المستقلة، كما أعلن عن إمكانية أنْ تطلب دولته من روسيا حماية حدودها من أرمينيا وإيران، كذلك دعا الشركة النفطية الروسية (لوك أويل)، إلى إقامة مشاريع نفطية مشتركة.

بالمقابل، وأمام مرونة الموقف الأذري، طرأ تحول طفيف في الموقف الروسي، الذي زود الجيش الأذري بعتاد حربي وأسلحة، وقدم حوالي 200 خبير عسكري روسي خبرتهم الحربية في هذا المجال، ومن خلال هذه المساعدة استطاعت أذربيجان تنظيم هجوم جديد على كاراباخ صيف 1994، لكن وفيما لم يحقق هذا الهجوم أي تقدم نوعي داخل كاراباخ، فقد راجع **علييف** استراتيجية بلاده تجاه السلوك الروسي في المنطقة، وفضل الاعتماد على التقنية والاستثمارات والأسواق الغربية، لبيع المنتجات النفطية، وهنا تحولت باكو وموسكو إلى منافسين في قضية نفط قزوين، ففي الوقت الذي تفضل فيه روسيا إنشاء سياسة نفطية مشتركة، وخاصة بكومنولث الدول المستقلة تقع تحت إشرافها، تصر أذربيجان على استقلال خياراتها الاقتصادية، وتنويع بدائلها الاستراتيجية ، من القوى المؤيدة لها في واشنطن ولندن وباريس، ولذلك رغبت موسكو أكثر من أي وقت مضى في إخضاع أذربيجان على الأقل إلى مستويات الولاء التي عبرت عنها أرمينيا وجورجيا[2]، وعلى العموم فقد حمل الصراع أبعادًا طاقوية ركزت أذربيجان هجومها، على عزل أرمينيا عن شريكها التجاري(روسيا)، عبر وقف إمدادات الاقتصاد الأرميني من الطاقة، حيث سجلت أعمال تخريبية طالت حوالي 16 تفجيرًا لخطوط نقل الغاز الروسي بين عامي 1992- 1995.

عمومًا ما تزال روسيا اليوم ترغب في إعادة سيطرتها التقليدية على إقليم القوقاز، الذي في حال انفلاته من سيطرتها، قد يؤدي إلى تشكيل تهديد حقيقي لباقي الأجزاء الشمالية منه، كما أنَ خسارتها لهذه المناطق تعني حتمًا، خسارتها لواحدة من أغنى مناطق العالم وفرة بالموارد الطبيعية، وهذا الفراغ قد يسمح باستبدال نفوذها بنفوذ قوة أخرى منافسة لها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تعمل السياسة الروسية على استخدام الوسائل الممكنة لتأمين دورها في مجمل القوقاز.

الفرع الثاني: تأثير دور الطرف الأمريكي على قضايا القوقاز

بعد انتهاء الحرب الباردة، رفعت الولايات المتحدة الأمريكية، شعار الدعوة لتأسيس نظام عالمي جديد، تفرض فيه سيطرتها الأحادية على أبرز مناطق العالم، وكانت منطقة القوقاز إحدى أبرز الأقاليم الدولية، التي نالت حظها من هذا

---

[1] وفي مراجع أخرى غنجه أو غانجا.

[2] تشتيربان، **مرجع سابق**، ص ص 40-44.

الاهتمام، الذي تركز بجنوب القوقاز [1] مطلع عام 1994، بقيادة قطاعين هما وزارة الدفاع وصناعة النفط، التي سعت إلى الحصول على دعم حكومي، في طموحها لتعظيم حصتها السوقية في استخراج نفط بحر قزوين، ووجد البنتاغون في جنوب القوقاز منطقة ذات أهمية استراتيجية، إذ حث الحكومة الأمريكية على المساعدة في تأمين استقلال واستقرار دول جنوب القوقاز، لتقليل المخاطر السياسية. وبحلول أواخر التسعينيات، زاد اهتمام الولايات المتحدة، بناءً على إدراكها لأهمية القوقاز باعتباره العمود الفقري، لأي دور مستقبلي في الإقليم، بعدها تعزز هذا التصور بشكل كبير بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث نشرت الولايات المتحدة وحدات عسكرية في آسيا الوسطى، نظرًا لعدم قدرتها أو عدم رغبتها في الاعتماد على، طرق الإمداد عبر إيران أو روسيا أو الصين، إذ وجدت الولايات المتحدة في القوقاز ممرًا حاسمًا، وبديلاً عقلانيًا عن الخيارات الأخرى[2].

من المهم الإشارة هنا إلى حقيقة، أنَ أغلب دول القوقاز قد كانت متقبلة لتواجد الولايات المتحدة، بل تحولت إلى حلفائها المحتملين القلائل في المنطقة، نظرًا لحاجتها الماسة إلى الدعم المعنوي والمادي الأمريكي، للحفاظ على استقلالها في مواجهة الضغوط المتزايدة، مما فرض استجابة الولايات المتحدة لها، أين ركزت في خططها على أنابيب مرور النفط والغاز، و زادت من تدخلها في النزاعات العرقية، وعززت الهياكل الرسمية والحكومات غير المتوافقة، والتشريعات المتضاربة والمتنافسة بين دول الإقليم ، ودعمت المبادرات الموازية[3].

1- **أهمية المنطقة في المنظور الأمريكي** تعد القوقاز ذات أهمية استراتيجية كبيرة، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك أصبحت أيضا طرفًا نشطًا في القوقاز، لأنَ مصلحة واشنطن المعلنة هي تطوير الطاقة بين الشرق والغرب، وضمان أمن الإمدادات النفطية وأنابيب النفط، لكن تخفي الولايات أيضًا أهدافًا جيو-ستراتيجية، وجيو-اقتصادية أخرى، تمثل أولويات واشنطن منها:

-محاولة إضعاف روسيا الاتحادية وإيران، في إطار سياسات الاحتواء.

-اخضاع المنطقة للهيمنة الامريكية.

- تحويل المنطقة إلى منطقة عازلة بين روسيا وتركيا.

- الاستفادة العسكرية من المزايا الجغرافية لدول الإقليم، كفتح القواعد العسكرية وتوفير الممرات الجوية للطائرات الأمريكية من أوروبا وصولاً إلى أفغانستان.

- تحويل المنطقة إلى مصدر بديل للطاقة، في حال ما إذا حدث أي انقطاع طارئ، للإمدادات النفطية القادمة من الخليج العربي، يعد تعيين منصب مساعد وزير الخارجية مكلف بقضايا القوقاز، وتشكيل مجموعة عمل من مختلفة الوزارات، لمتابعة ملف الطاقة في بحر قزوين والقوقاز، تابعة لمجلس الأمن القومي[4]. مساعي لتحقيق أهداف الو.م.أ في مجال الطاقة.

---

[1] ونذكر تحديدًا القوقاز الجنوبي، لأنَ القسم الشمالي منه، كان ولايزال عصيًا على الاختراق الأمريكي، باعتباره جزءً من القوقاز الروسي وما يمثله من سيادة لها.

[2] cornell. **Op.cit. p 57.**

[3] Fiona hill. **The Caucasus and Central Asia.** Brookings Policy Brief. N (80), (2001).p 03.

[4] البراك، **مرجع سابق**، ص304.

2- **تأثير السياسات الأمريكية على استقرار القوقاز** حصرت المنافسة المحتدمة بين أمريكا وبين منافسيها المؤكدين، في مظاهر متعددة، لكن يبقى البعد الطاقوي والعسكري، من أبرز أوجه التنافس من خلال إطلاق مشاريع طاقوية هامة، إلى جانب ضمان تواجدها العسكري الدائم، مما حول منطقة القوقاز إلى ساحة للتنافس والهيمنة الدولية.

أ-في مجال الطاقة: وللعوامل السابقة الذكر، أضحت قضية جيوبوليتيك خطوط أنابيب النفط القادمة من بحر قزوين، واحدة من أبرز القضايا الرئيسية، في السياسة الأمريكية تجاه منطقة القوقاز، وفضلت واشنطن في هذا المشروع الاعتماد على حليفتها الاستراتيجية أنقرة، لإنشاء مشروع خط باكو – تبليسي – جيهان لنقل النفط الأذربيجاني إلى البحر المتوسط[1]، وجاء الإصرار على مد هذا الخط، للحد من الاعتماد على الخيار الروسي الوحيد لنقل الطاقة، و وضع حد توظيف روسيا الطاقة كسلاح في سياستها الخارجية، وقد مارست واشنطن لإنجاز هذا المشروع وبالتعاون مع إسرائيل، الضغط على حكومات المنطقة للموافقة على اختيار هذا الخط، واعتمدت أمريكا بشكل كلي أيضًا على دور الشركات النفطية، التي أصبحت إحدى الوسائل الاقتصادية، التي توظفها للتغلغل في الأقاليم الأخرى، أين سلطت هذه الشركات تعاونها على أذربيجان لتطوير حقل(شيراج، جونشلي، أذري)، مما سمح بتأسيس شركة العمليات الأذرية الدولية، التي أشرفت على توقيع اتفاقية صفقة القرن سنة 1994، ومنحت نسبة 40% كاملة إلى الشركات الأمريكية، مما ساهم في فرض معادلة موازنة للتعاون الاقتصادي و السياسي بين الجمهوريات ذات التوجه الغربي كتركيا، جورجيا، أذربيجان، في مقابل تجمع آخر بين روسيا وإيران وأرمينيا[2].

ب-في المجال العسكري: رغم عدم امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية، لقواعد عسكرية ثابتة في القوقاز بخلاف موسكو، إلاّ أنّه ومن البديهي أنّ طموحات روسيا والو.م.أ في القوقاز غير متكافئة، فاقتصاديًا تنفق واشنطن على مشروعها العسكري سبعة أضعاف ما تنفقه روسيا، واستراتيجيًا تغلق روسيا قواعدها العسكرية في فيتنام وجورجيا وكوبا، بينما تبني الولايات المتحدة قواعد جديدة، في الخليج وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وأفغانستان، أما أيديولوجيًا فتعيش الولايات المتحدة الأمريكية أجواء الحروب والنزاعات، بينما تسرح روسيا جنودها من الخدمة العسكرية لتخفيض الميزانية، أما دبلوماسيًا ففي الوقت الذي تقف فيه روسيا منبوذة من قبل دول الجوار بسبب **"عقدة الروسوفوبيا"**، تلقى الولايات المتحدة ترحيبًا من هذه الدول، ولذلك وحتى تدعم أمريكا من فرص زيادة مصالحها في الإقليم، قامت بصرف ملايين الدولارات على القوات العسكرية الجورجية، فضلاً عن اعتمادها على تركيا لتقوم بنفس هذا الدور مع دولة أذربيجان[3].

وقد اعتمدت الو. م. أ على تدخل مكاتب المخابرات الأمريكية CIA في صراعات القوقاز، التي أجرت سلسلة لقاءات مع المخابرات الحليفة، بهدف التوصل إلى استراتيجية مشتركة لتحقيق مصالح الغرب في المنطقة، أو بعبارة أخرى البحث عن الطريقة الأمثل لإخراج الروس من المنطقة. ويتضح ذلك جليًا من خلال الدور الذي لعبته واشنطن في استغلال أزمات القوقاز في مناسبات عديدة منها:

الأزمة الجورجية: يرى الكثيرون بأنّ الحرب في جورجيا ما كانت لتحدث، لولا التنسيق الجورجي مع واشنطن، رغم إنكار هذه الأخيرة، خاصة وأنّ هذه الأحداث قد سبقتها زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندوليزا رايس** إلى جورجيا، والتي

---

[1] دياري، **مرجع سابق**، ص ص 124، 125.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 132-134.

[3] Mustafa Ayadin. **Geopolitics of Asia and the Caucasus. Continuity, And Change since the End of Cold War**. Turkish Yearbook of International Relations, Vol (32). p 202.

حملت فيها رسالة أنَ واشنطن ستبذل الجهد، لضم جورجيا للاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو بعد قمة بوخارست سنة 2008 التي وعد بانضمام جورجيا إليه فيها. لكن ونظرًا لانشغال واشنطن بحروبها الدائرة في العراق وأفغانستان، فقد بقيت بموقف الشاهد العاجز عن اتخاذ القرارات في القضية الجورجية، بل اقتصرت مساعدتها على الدعم السياسي بممارسة ضغوط على روسيا فقط، إلى جانب الدعم المالي، حيث تحظى جورجيا منذ عام 2000، بأكبر قدر من المساعدة العسكرية الأمريكية لدول جنوبي القوقاز، إذ وصل مجموع ما قدمته لجورجيا إلى حوالي 23مليون دولار أمريكي[1]، هذا وقد كشفت مصادر روسية عن وجود كتيبة بحرية جورجية من "كوماندوز" في ميناء **بوتي**، تتلقى تدريبات منتظمة من قبل خبراء من البنتاغون، ويحصل الضباط الجورجيون في القواعد التي يعمل بها خبراء البنتاغون، على رواتب تزيد ب 3 مرات قدر رواتبهم من الحكومة الجورجية.

بالإضافة إلى **بوتي**، يتواجد الخبراء الأميركيون في ثلاثة مواقع أخرى شرق وغرب العاصمة تبليسي[2]، وتشير الإحصائيات إلى أنَه وفي سنة 1998 جرى حوالي 130 نشاطاً عسكريًا في إطار التعاون بين جورجيا وحلف شمال الأطلسي، خاصة بعد انضمام جورجيا وأذربيجان إلى مجموعة غويام GUAAM، التي تحولت تدريجياً من حلف اقتصادي إلى حلف عسكري، كما أنشئت أمريكا كتيبة عسكرية مشتركة سميت "أوراسيا" والتي كلفت بمهمات أمنية في المنطقة، علمًا أَن جورجيا وبتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية، قد قدمت الدعم والتسهيلات للمقاتلين الشيشان في مضيق بانكيسي على الحدود الشيشانية / الجورجية[3]. أما التبرير الأمريكي فقد أشار إلى احتمال تواجد قوات مسلحة من الشيشانين، الأمر الذي قد يؤدي إلى إثارة المخاوف، بأن تتحول منطقة بانكيسي إلى ملاذ للإرهاب، حيث تزعم الحكومة الأمريكية أنَ إرسال مستشارين عسكريين إلى جورجيا، يأتي كإجراء تمهيدي لتنفيذ برنامج تدريبي لمكافحة الإرهاب[4].

لكن في الواقع، تهدف أمريكا من وراء تواجدها في جورجيا، إلى المساعدة في التخلص من الهيمنة الروسية على مشاريع مد خطوط النفط والغاز، وإقامة قواعد عسكرية لخدمة أهداف حلف شمال الأطلسي، إلى جانب تضييق الخناق حول روسيا واستكمال الطوق، الذي بدأته بعد توقيع اتفاقية نشر الدرع الصاروخي مع بولندا، على حدود روسيا، واتفاقية تنصيب رادار الدرع الصاروخي في تشيكيا، ولذلك فقد أصبحت الولايات المتحدة بعد أحداث 9/11 أكثر جرأة في التواجد العسكري على الحدود الجنوبية لروسيا، وبغرض إتمام عملية محاصرة روسيا في منطقتها ونقل حدود الناتو إلى الخاصرة الروسية، بدأت في التدخل حتى في الشؤون الداخلية لجورجيا بإيصال **ميخائيل ساكشفلي** إلى السلطة، في إطار ما أصبح يعرف بالثورات الملونة في الفضاء السوفيتي السابق، وزودت واشنطن تيبليسي بنحو 400مدرعة و120 دبابة وعشرات المقاتلات والمروحيات العسكرية، كما أوعزت الولايات المتحدة الأمريكية لحلفائها إسرائيل، بلغاريا، تركيا، رومانيا، تزويد جورجيا بالأسلحة وعينت سفيرها السابق لدى واشنطن **تيروغياريدزه** سكرتيرا، لمجلس الأمن القومي وهو الموقع الأكثر أهمية بعد منصب الرئيس، وبدأت واشنطن تمويل ميزانية الدفاع الجورجية بنسبة كبيرة، وهذا ما يدل عليه زيادة الإنفاق العسكري فيها[5].

---

[1] دياري، **مرجع سابق**، ص 84.

[2] عاطف معتمد عبد الحميد، **الهيمنة الروسية على جورجيا-جورجيا مسرح الحرب الباردة**، متحصل عليه من:
https://shorturl.at/fguL9 يوم 12-04-2021 على 16:27

[3] البراك، **مرجع سابق**، ص 210.

[4] Cornell.**Op.Cit.** p60.

[5] صندل، **مرجع سابق**، ص30.

الأزمة الشيشانية: اتسم الموقف الأمريكي في أزمات شمال القوقاز بالاحتواء والمساومة، وليس المواجهة والصدام، فعندما تفجرت الحرب الشيشانية – الروسية الأولى سنة 1994-1996، والحرب الثانية 1999، حرصت الولايات المتحدة على منح الدعم إلى روسيا، واعتبرت أنَ ما يحدث في الشيشان هو شأن داخلي روسي، لكنها بالمقابل كانت تنتظر أن تمنحها روسيا موافقتها على اقتحام رجال الأعمال الغربيين للمنطقة.

كما عملت أحداث 9/11 على توحيد رؤية كل من روسيا والو.م.أ تحت شعار الحرب على الإرهاب، اعترفت واشنطن على إثرها بأنَ منطقة القوقاز هي منطقة نفوذ روسي، أين تم إدراج الحرب في الشيشان تحت هذا الإطار، وأيدت حملة موسكو في الشيشان واعتبرتها شأنًا داخليًا، حيث أعلن الرئيس بوش الابن من خلال مؤتمر صحفي أنَه يعتبر جمهورية الشيشان جزءً لا يتجزأ من الاتحاد الروسي، لكن وفي غضون ذلك حافظت أمريكا على علاقاتها السرية مع المعارضة الشيشانية، ففي سنة 2002 و تحت إشراف الناطق باسم وزارة الخارجية(ريتشارد باوتشر)، الذي كان قد بدأ دبلوماسية سرية مع الطرف الشيشاني، التي أفضت إلى إنشاء لجنة سلام أمريكية للشيشان برئاسة الاستراتيجي المعروف **" بريجنسكي"**، الذي نادى بضرورة تدخل الأمم المتحدة في الشيشان، مثلما تدخلت في تيمور الشرقية لإنهاء الصراع، وذلك لضمان سيطرة الغرب على المخزون النفطي الكبير لأذربيجان، بل واصل في تصريحاته التي عززت من مخاوف روسيا بقوله: **" إنَ الشيشان لم تكن في يوم من الأيام جزءً من روسيا بقدر ما كانت بلدًا محتلاً من قبلها"** بعدها وصل الأمر إلى حد أنْ اتهم وزير الدفاع الروسي **إيجور سيرجيف** الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المقاتلين الشيشان، وأكد أنَ المصالح أمريكية تقتضي إشعال واستمرار الصراع العسكري في شمال القوقاز، بغرض تحدي الدور الروسي وإضعاف مكانته الدولية[1].

الأزمة في كاراباخ العليا (الدعم الأمريكي لأرمينيا): يبرز هذا الخلاف تأثر المواقف السياسية الأمريكية بالحجم المصالح والاعتبارات الاقتصادية، نظرًا للدور المحوري الذي لعبته جماعات الضغط الأرمينية فقد تحصلت أرمينيا على الدعم والمساندة من قبل الأطراف الغربية، ورغم قوة اللوبي الأرميني، الذي يعد ثاني جماعة ضغط بعد اللوبي الإسرائيلي، إلاَ أنَ الدعم الأمريكي لم يكن ثابتًا، لكون أمريكا إحدى الدول في مجموعة مينسك التي رعت عملية السلام بين الطرفين[2]، ويرجع ذلك إلى المصالح الاستراتيجية التي تجمع واشنطن بباكو، في مجال الطاقة وخاصة بعد مد وإنشاء خط الأنابيب باكو- تيبليسي –جيهان، فإنَ الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في استعداء جمهورية أذربيجان، ذلك الشريك الموثوق الذي يوفر لأمريكا فرصة الوصول إلى حوض بحر قزوين وتقاسم ثرواته النفطية، كما أنَه و بالنظر إلى الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، تعد أرمينيا محسوبة على المحور الروسي الإيراني، المناهض لأي دور أو تواجد أمريكي في القوقاز.

لكن مؤخرًا ومع تجدد النزاع مرة أخرى خلال سنة 2021، طرأ تعديل جوهري على الموقف الأمريكي من النزاع في كاراباخ، خاصة حينما أعرب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق **مايك بومبيو**، عن أمله في أنْ تتمكن أرمينيا من الدفاع عن نفسها في وجه أذربيجان، فيما بدأ أنَه نوع من تجدد المساندة والدعم لأحد أطراف النزاع الدائر في المنطقة الانفصالية، الأمر الذي أدى إلى انقسام الموقف الأمريكي على نفسه، ففي الوقت الذي يدعم فيه الكونغرس أرمينيا، إذ تضم الكتلة المنحازة إلى أرمينيا في الكونغرس اليوم حوالي 117 عضوًا، مقارنة بنحو 101 عضوًا في الكتلة المؤيدة لتركيا، و26 عضوًا

---

[1] ديباري، **مرجع سابق**، ص 121.

[2] وتتولى رئاستها عبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تدفع بمساعي التوسط مناجل وضع حد للنزاع.

فقط لكتلة أذربيجان، حصـــل اللوبي الأرميني الأمريكي على الدعم للمســـاعدة في إزالة الألغام في قرة باغ، إلى جانب المســـاعدات فيما يتعلق بالمراقبة الإســـتخباراتية على طول الحدود بين أذربيجان وقرة باغ، وفي المقابل حققت أذربيجان نجاحًا أكبر بكثير على مستوى العلاقات مع السلطات التنفيذية الأمريكية، و يواصل الفرع التنفيذي من الحكومة تحويل مئات الملايين من الدولارات كمســـاعدات عســـكرية لأذربيجان، واســـتمرت واشـــنطن في تقديم الدعم لأذربيجان بعد عام 2001، والتي بلغت حوالي 100 مليون دولار ســـنويا، أغلبها في إطار المســـاعدات الأمنية، في حين لم تتلق أرمينيا أي شـــيء تقريبًا في الســـنوات الأخيرة، ويبقى المكســـب الوحيد هو نجاح اللوبي الأرميني في اســـتصـــدار قانون، يدين المذابح التركية للأرمن خلال الحرب العالمية الأولى.

المطلب الثاني: تأثير الدور التنافسي للقوى الإقليمية وغير الإقليمية على تحولات النظام الإقليمي في القوقاز

إذا كانت المنافســـة بين القوى العظمى، على منطقة القوقاز تعد جديدة، وترجع إلى فترة نهاية الحرب الباردة، أين ارتكزت على البعد الطاقوي، فإنَ المنافســـة بين القوى الإقليمية وخاصـــة تركيا وإيران ترجع إلى فترات زمنية بعيدة، وتمحورت حول طرق التجارة والاتصـــالات القديمة التي تربط أوروبا بآســـيا، علاوة على ذلك، فقد كانت مكان التقاء الثقافات الســـلافية والتركية والفارســـية والقوقازية الأصـــلية، والحضـــارات المســـيحية والإســـلامية، وشـــكلت من الناحية السياسية، مركز تواجد تاريخي للإمبراطوريات الروسية والفارسية والعثمانية.

ونتيجة لذلك، ترى هذه القوى الثلاث (روسيا/ تركيا/ إيران)، تأثيرًا منطقيًا وطبيعيًا لنفسها في هذا المجال، من خلال الروابط التاريخية للصـــداقة، والعداوة فيما بينها ومع دول وشـــعوب المنطقة، وقد تفاعلت هذه الروابط مع المصـــالح الوطنية المتصورة للقوى الثلاث، أين وظفها كل طرف بغرض إطباق هيمنته المطلقة على الإقليم. ونظرًا لأنَه قد سبق لنا التنويه إلى التأثير الروسي في المطلب السابق، لذلك سوف نكتفي في هذه الأجزاء، بالإشارة لدور سياسات القوى الإقليمية الخاصة ب (تركيا/ إيران) في التأثير على أمن واستقرار منطقة القوقاز.

الفرع الأول: دور القوى الإقليمية التقليدية

تحتل منطقة القوقاز أهمية قصوى في التخطيط الاستراتيجي، للقوى الإقليمية التقليدية المتنافسة، وخاصة تركيا وإيران، والتي استندت إلى وجود عدة عوامل، أثرت في تأجيج حدة المنافسة بين الطرفين وارتبطت به، نذكر منها:

-وجود تقارب روسي/ إيراني وبدرجة ثانية أرميني، في مواجهة التقارب الأمريكي/ التركي وبدرجة ثانية أذربيجاني.

-معطيات الشراكة بين البلدين في المنطقة من الناحية الجغرافية، الامتداد الحضاري، التداخل العرقي والديني، وانتشار كل من اللغة التركية والفارسية على نطاق واسع في هذه المناطق.

-تقاطع المشـــاريع النفطية الإيرانية مع نظيرتها التركية، حيث يســـعى كل طرف إلى احتكار نقل النفط وإضـــعاف الطرف الآخر، فمثلاً تركيا ترغب في اســـتبعاد إيران من مشـــروعات الطاقة في المنطقة، في الوقت الذي تســـعى فيه إيران إلى توفير ممر آخر موازي، يقطع أراضيها لينتهي في مياه الخليج العربي.

-الخصوصية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدين، بإبراز كل بلد نموذجه السياسي على أنَه النموذج الأنسب (إيران دولة إسلامية / تركيا دولة علمانية).

-تحتل جمهورية أذربيجان المرتبة الأولى، في سلم الطموحات الإقليمية لكل من إيران وتركيا، بل أضحت الحدود الجنوبية لأذربيجان، إحدى الرهانات الاســـتراتيجية لهذا التنافس، في ظل أنَ لتركيا حدود مع إقليم **"ناخيتشـــفان"** فقط. ونظرًا

للاعتبارات السابقة والروابط، التي تجمع كل من تركيا وإيران مع دول المنطقة، أضحى كل طرف يمتلك المبررات والدوافع الكافية للتدخل في المنطقة وجذبها نحو فلكه الاستراتيجي[1].

1-بالنسبة لتركيا: يبرز الموقف التركي من أزمات القوقاز في قضيتين أساسيتين، أولهما تقديم الدعم المطلق لأذربيجان في قضية النزاع في كاراباخ ضد أرمينيا، نظراً للروابط التاريخية والحضارية التي تجمعهما، ولاعتبارات استراتيجية محضة، وثانيهما لموقفها من المسألة الشيشانية، وكلا القضيتين أثرتا على تطوير علاقاتها الثنائية مع موسكو، رغم أنَ تركيا وروسيا تمتازان بعلاقات مهمة في المجال التجاري، حيث تعد أنقرة مشتريًا رئيسيًا للغاز الطبيعي وللسلاح الروسي[2]، إلاَ أنَ الطرفان لم يتمكنا من تجاوز الخلافات والمعوقات، التي تحول دون تطوير العلاقات الثنائية والتي من بينها، التنافس التركي/ الروسي على النفوذ في منطقة آسيا الوسطى، حيث تتملك تركيا أجندة سياسية واستراتيجية خاصة بها في المنطقة، إذ تسعى لأن تصبح الطريق الرئيسي لتصدير النفط الكازاخي و الأذري، إلى ميناء جيهان بدلاً من ميناء نوفورسيسك، والذي لن يتحقق إلاَ عبر تدخلها في أزمات القوقاز، وتأجيجها بما يسمح لها من تحقيق العديد من الأبعاد الجيواستراتيجية الكامنة، وراء تحالفها مع أمريكا حول خط باكو – تبليسي- جيهان.

أ-موقف تركيا من المسألة الشيشانية: أدركت أنقرة ومنذ البداية أهمية حصول الشيشان على استقلالها الكامل، الذي سيمنع مرور خط أنابيب النفط الأذري و الكازاخي عبر الأراضي الروسية، مما سيعود عليها بمكاسب عظيمة، ولذلك فقد كانت الخطوة الأولى بإنعاش الجانب الدبلوماسي بين الطرفين، حيث استقبل الرئيس السابق **سليمان ديميريل** القائد الشيشاني **جوهر دودايف** في أنقرة سنة 1993، وفي تلك الزيارة أعلن **دودايف** أنَ بلاده مستعدة لإعادة النظر في مسألة الاعتراف بالجمهورية التركية في شمال قبرص، ويأتي هذا التقارب في إطار توافق مصلحة الطرفين في قيام دولة تركيا الكبرى، وحرمان روسيا من الاستفادة من خط أنابيب بحر قزوين، ثم سجلت تركيا خطوتها الدبلوماسية الثانية بعد أنْ قام مسؤولون في وزارة الخارجية، باستقبال رئيس اتحاد شعوب القوقاز، وجاءت تلك الزيارة لإنجاز بعض الاتفاقيات الخاصة بين الطرفين، على ضوء رغبة المسؤولين الأتراك في تعقيد السياسات في شمالي القوقاز[3].

في الواقع، ترجع قدرة تركيا على لعب دور فعال داخل منطقة عصية مثل القوقاز الروسي، أساسًا إلى تواجد جالية كبيرة من اللاجئين الشيشان، الذين فروا من إقليمهم بفعل الحروب و الصراعات، فيما أصبح يعرف فيما بعد بالشتات القوقازي، الذي يضم 6 ملايين نسمة يعيشون في مدن تركية مختلفة، ويعمل العديد منهم في الدوائر الرسمية والتركية وخاصة في الجيش، ولذلك فقد أصبح المهاجرون عبارة عن لوبي يمارس ضغطًا فعالاً على الحكومة التركية، لمناصرة الحركة الانفصالية الشيشانية، في نضالها لتحقيق الاستقلال عن الاتحاد الروسي، ولم يتوقف هذا الدعم في تقديم المساعدات الإنسانية للشيشان، بل تعداه إلى الدعم اللوجيستي كالتدريب العسكري والعتاد الحربي، وسمحت تركيا لمنظمات شتات القوقاز الأهلية وخاصة "لجنة التعاون مع الشيشان"، و"لجنة التعاون مع شعوب القوقاز"، بالمشاركة في توفير الدعم المالي والعسكري لحكومة **جوهر دودايف**، وذلك بمنحها حوالي 700ألف دولار إلى المقاتلين الشيشان، عبر القوات التابعة لوكالات المساعدات التركية الخاصة[4].

---

[1] جفار، **مرجع سابق**، ص ص 14، 15.

[2] وخاصة بعد منع حلف الناتو تركيا من الحصول على صفقة للطائرات المقاتلة.

[3] ديار ي، **مرجع سابق**، ص 112.

[4] **المرجع نفسه**، ص113.

من جهتها أيضًا، قدمت الحكومة التركية المساعدات العسكرية تحت غطاء إنساني خاصة سنة 1991، أين وصلت أولى الشحنات العسكرية إلى الشيشان القادمة من تركيا، والتي حصلت عليها هذه الأخيرة بوصفها عضوًا في حلف شمال الأطلسي، بعد توحيد ألمانيا سنة 1989، واستلامها كميات كبيرة من أسلحة الجيش السوفيتي السابق، وهربتها عبر الأراضي الأذرية، ومن هناك إلى الشيشان مباشرة[1].

وأمام صمت الحكومة التركية عن نشاطات الجالية القوقازية، التي سمحت لها بالتحرك بكل حرية على أراضيها، قدمت موسكو في العديد من المناسبات امتعاضها الرسمي، حول السياسات التركية تجاه المسألة الشيشانية، والتي من شأنها أنْ تساهم في تأجيج الوضع الأمني في شمال القوقاز، وتدفع باتجاه فقدان روسيا لموثوقية قدرتها العسكرية على تأمين إمدادات شركائها الغربيين في أوروبا، عندها سوف يصبح خط الأنابيب باكو- تيبليسي – جيهان الخط الأكثر جاذبية كبديل عن الطريق الروسي.

يثبت الواقع تأثير تركيا المباشر في تصعيد الأوضاع الأمنية داخل القوقاز الشمالي، ولاسيما الشيشان التي يقطعها كل من خط باكو- غروزني، وخط تنجيز – غروزني، لما يقدمه لها هذا الدور من تعزيز لمصالحها الاستراتيجية وخاصة خطها باكو- تبليسي- جيهان الذي يعد البديل الموازن، للهيمنة الروسية على مشاريع نقل الطاقة من بحر قزوين مرورًا بالقوقاز وانتهاءًا بأوروبا، رغم استمرار إنكار أنقرة توفيرها الدعم لغروزني، إلاَ أنَ الحقيقة التي تراها روسيا أنَ رفض تركيا وقف حملات التبرع لحكومة دوداييف، يعني اعتماد الحكومة التركية موقفًا مؤيدًا للشيشان.

ب-دور تركيا في النزاع في كاراباخ: في البداية اتبعت تركيا موقفًا محايدًا، لكن عندما أخذ النزاع منحنًا مغايرًا، اتجهت تركيا إلى دعم الموقف الأذري، حيث شكل النزاع في مرتفعات كاراباخ، الفرصة الملائمة لتطوير العلاقة بينها وبين جمهورية أذربيجان، وأمام النجاحات العسكرية لأرمينيا في سنوات التسعينات، أعلنت أنقرة صراحة تقديمها الدعم لسلطات باكو، حيث ساندتها في المحافل الدولية، ووقعت اتفاق صداقة وتعاون وأغلقت الحدود الجوية التركية أمام الطائرات الأرمينية، وبالمقابل فتحت خطوط جوية بينها وبين المدن الأذربيجانية، ويبقى الهدف الأسمى لتركيا، هو الاستفادة من الثروة النفطية لأذربيجان، عبر إعادة إحياء روابطها الحضارية والثقافية باعتبارها الوطن الأم، ودعت أذربيجان إلى الانسحاب من رابطة كومنولث الدول المستقلة، مما يخول لها الحصول على الاستغلال المشترك للثروات النفطية الأذرية بعيدًا عن السيطرة الروسية.

خلال هذه الفترة استمرت السيطرة الأرمينية على الأراضي الأذربيجانية، مما دفع بوزير الخارجية التركية "أحمد داوود أغلو" إلى القول أنَ:**" احتلال أرمينيا لخمس الأراضي الأذرية في الحرب، يعد من أهم الخسائر الاستراتيجية التي منيت بها تركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة "**[2]، وأمام هذه الحالة قدمت تركيا الدعم العسكري للقوات الأذرية، دون أنْ تتدخل بشكل مباشر في الحرب، ووافقت تركيا على تشديد الحصار على أرمينيا، ومما زاد من الحساسية بين الطرفين، هو اتهامات الأرمن لتركيا بارتكاب المذابح خلال الحرب العالمية الأولى عندما ثاروا ضد الدولة العثمانية.

يبدو أنَ تركيا ما كان لها الاستمرار في موقفها العدائي ضد أرمينيا حتى النهاية، فهناك عدة عوامل تمنع تصعيد تركيا للنزاع في كاراباخ، والتي من بينها وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، وتبنيه لسياسية التصفير المشاكل مع الجيران، إلى جانب تأثير الملف على العلاقات التركية مع الغرب، مما قد يشكل عاملاً مقيدًا لرغبة تركيا في الانضمام إلى

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] جفال، **مرجع سابق**، ص 27.

الاتحاد الأوروبي[1]، ولذلك أصبحت قضية تطبيع العلاقات مع أرمينيا عنصرًا هامًا، في النطاق الجغرافي لما يسمى بمنطقة القوقاز، حيث يعمل على تعزيز الوضع الجيو سياسي لتركيا في المنطقة، وتحويلها إلى عنصر مهم في ضمان الأمن في منطقة بحر قزوين، والبحر الأسود، ومنطقة القوقاز ككل، ولا شك أيضًا أنَ مسألة ترسيم الحدود بين البلدين، قد أصبحت موضوع جدل بين الطرفين، مما يفرض عليهما التنسيق والتعاون لتوضيح هذه القضية، ففي هذا الإطار قام الرئيس التركي بتبادل الزيارات وفتح الحوار، وغيرها من المبادرات والمفاوضات السرية لإعداد بروتوكول لتطبيع العلاقات بين البلدين، ونظرًا لجهود التطبيع التالية اتهمت أذربيجان تركيا بالخيانة ومحاولة تهميش باكو من المفاوضات، خاصة بعد استبعاد كاراباخ من المعادلة، وردًا على ذلك هددت أذربيجان بزيادة أسعار النفط، وغيرها من المنتجات المشتقة التي تصدرها إلى تركيا، كما هددت باستخدام روسيا كطريق لنقل النفط والغاز بدلاً من تركيا[2].

ج-تركيا والأزمة في جورجيا: في الجهة الغربية للقوقاز تركزت اهتمامات تركيا على جمهورية جورجيا، وانصبت بالتحديد على مناطق معينة من هذه الجمهورية، التي تطل مباشرة على البحر الأسود، وخاصة إقليم أجاريا المستقلة ذاتيًا، التي تقطنها أغلبية مسلمة بفعل خضوعها لثلاثة قرون من سيطرة الدولة العثمانية، وأبخازيا المسيحية، التي ينحدر سكانها من أصل تركي، كما أنَ تركيا تضع في حساباتها أهمية الموقع الجغرافي المتميز لجورجيا، ما بين البحر الأسود، روسيا، تركيا، مما أكسبها أهمية كبرى، تؤهلها لتكون مدخل من مداخل البحر الأسود، لمنطقة القوقاز وحوض قزوين، إلى جانب اعتبارها منطقة مرور لخط أنابيب باكو- جيهان.

ومع اندلاع الحرب الجورجية تفاجئت تركيا، وتخوفت من انتشار أعمال العنف نحو المناطق المجاورة، أين يمر خط النفط القادم من باكو، ولذلك شاركت تركيا في تدريب وتجهيز الجيش الجورجي، كونها عضوًا في حلف الناتو، و اعتبرت المواجهة العسكرية بين روسيا وجورجيا، ذات أهمية قصوى فيما يتعلق بالأمن الطاقوي التركي، خاصة وأنَها تشترك مع جورجيا في حدودها البرية، بعدها بدأت أنقرة سلسلة من الزيارات المكوكية بين موسكو وباكو وتبليسي من أجل تهدئة الوضع، واقترح الرئيس أر دوغان إنشاء منظمة إقليم القوقاز، لتنظيم العلاقات بين الدول، خلال زيارته لجورجيا[3]. وفي هذا الإطار يمكن قراءة المبادرات التركية، من زاوية إثبات تركيا دورها الفاعل في حل المشاكل التي تحول دون استقرار المنطقة.

2-بالنسبة إلى إيران: مع نهاية الحرب البارد، تفاجأت إيران باستقلال دول جنوب القوقاز، حيث لم تكن تتوقع بروز جمهوريات جديدة، تزاحمها ثروات بحر قزوين وخاصة أذربيجان، التي شكل استقلالها تهديدًا فعليًا، ليس للمصالح الاستراتيجية الإيرانية فحسب، بل أيضًا لوجود وبقاء إيران نفسها، التي و بالرغم من انغماسها مؤخرًا في قضايا القوقاز وانتعاش تواجدها في المنطقة، لم تكن سوى أصغر فاعل في" اللعبة الكبرى"، ويرجع ذلك إلى الانطلاقة أو البدايات السيئة لطهران، التي حالت دون تحقيقها لمزيد من التغلغل في الإقليم، كإعلان رغبتها في نشر نموذجها الثوري، الذي رفضه قادة الدول العلمانية في المنطقة، و اعتمادها على الطابع الديني الصريح المتمثل في المذهب الشيعي، في حين أنَ غالبية مسلمين القوقاز هم سنة، ولذلك امتد نفوذ إيران إلى آسيا الوسطى فقط، وخاصة طاجيكستان وتركمانستان، لأنَ جاذبية الإسلام الشيعي كانت هناك أقوى من أي مكان آخر، بينما كان انخراط طهران في القوقاز أقل تأثيراً، باستثناء

---

[1] جلال خشيب، "إقليم ناغورنو كاراباخ بين الإرث التاريخي القوقازي والحسابات الإقليمية التركية-الإيرانية"، **مجلة رؤية تركية**، المجلد (02)، العدد (05)، (2016)، ص 183.

[2] محمد عبد الرحمان يونس العيدي، " سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز 2006-2010"، **مجلة الراصد الإقليمي**، العدد (55)، (2012)، ص 41.

[3] العبيدي، **مرجع سابق**، ص 44.

الدور الذي لعبته في أرمينيا [1]. وبفعل العوامل السابقة اتسم موقفها من جارتها أذربيجان بالتعقيد، مما انعكس على دورها في دعم أمن واستقرار جنوب ووسط القوقاز.

أ-دور إيران في النزاع في كاراباخ: تقع جمهورية أذربيجان المستقلة في مقدمة الاهتمامات الإيرانية، لاعتبارات تمس أساسا بوحدتها الترابية، بسبب التداخل الإثني، بالإضافة إلى الحدود المشتركة وانتشار المذهب الشيعي، حيث يتمحور التخوف الإيراني، حول إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري، والذي يتواجد أغلبه في شمال إيران، ضمن أراضي أذربيجان الكبرى، ويزداد تخوف طهران أكثر، إذا ما استخدمت أذربيجان ثرواتها النفطية، كمصدر جاذبية قصوى للأذريين المقيمين في شمال إيران.

انطلاقًا مما سبق، وضحت إيران موقفها من الأزمة في كاراباخ، على غير ما كان متوقع، حيث أسست حكومتها الشيعية ارتباطات معقدة مع أرمينيا الدولة المسيحية، في حين أنَ علاقاتها مع أذربيجان الشيعية كانت ما تزال متوترة، وهنا بدت طهران تفضل، المصالح الاقتصادية والجيوسياسية، على حساب الروابط الدينية. هذا من ناحية، من ناحية أخرى، ولأسباب داخلية/ يعد التواجد الأرميني المسيحي منذ عهد الدولة الأخمينية، سببًا لتقديم طهران دعمها لأرمينيا، إذ يشكل الأرمن أكبر أقلية دينية في إيران، وأكبر نخبة تجارية في المجتمع الإيراني، يبرز دورها بقوة في الصناعات البترولية[2]، دفعت هذه الأقلية في اتجاه تطوير علاقاتها مع أرمينيا على أساس المصلحة المشتركة بين الطرفين، فأحسنت استغلال حالة الضعف والعزلة التي تعاني منها أرمينا، التي كانت محصورة بين 04 دول متجاورة تمارس ضغطًا وتأثيرًا عليها، بين نظام إسلامي إيراني يتحرك ليمارس دورًا إقليميًا، وبين نظام تركي علماني يعاني عدم الاستقرار، إلى جانب الحصار والحرب مع أذربيجان وعدم الاستقرار في جورجيا، وهنا تعاملت أرمينيا مع إيران، باعتبارها الشريك الضروري الذي يعلق عليه الأرمن الآمال الاقتصادية المهمة، حيث صرح **شاهان بتروسيان** رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأرميني أنَ: **" أرمينيا تتخوف من التوسع وليس الأصولية**" [3]، في إشارة منه إلى الأطماع التركية /الأذرية في الأراضي الأرمينية"، وهذا ما يفسر السلوك الإيجابي لإيران تجاهها، حيث ينسجم ذلك التصريح مع موقفها من النزاع في كاراباخ وعدم مساندتها للشيعة الأذريين.

رغم ذلك سعت إيران إلى إطلاق مساعي وساطة بين الطرفين، توجت باتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعه الرئيس الأذري والأرميني، تحت إشراف الرئيس **هاشمي رافسنجاني** عام 1992، ورغم أنَّ هذا الاتفاق قد تم خرقه في العديد من المناسبات، حيث تعرض هذا الاتفاق لضربة قاضية، إثر الهجوم العسكري الأرميني المتزامن مع توقيع الاتفاق واحتلال الموقع الأخير لأذربيجان في منطقة في كاراباخ وهو ساشا، وكذا فتح ممر الشين المؤدي إلى جمهورية أرمينيا مما زاد الضغط الداخلي على إيران يطالبها بموقف أكثر حزمًا مع أرمينيا[4]، إلاَّ أنَّ الوساطة نفسها قد سمحت لإيران بالتموقع جيدًا على مسرح القوقاز، حيث ضمت إليها ولاء إقليم ناختشفان، ذو العلاقة المتوترة مع السلطات المركزية في باكو،

---

[1] Ayadin.**Op.Cit**.p 190,191.

[2] كما لعب الأرمن المسيحيون دورًا بارزًا في الحياة السياسية الإيرانية، خاصة خلال الثورة الدستورية سنة 1905، لكن وبعد قيام الثورة الإسلامية، هاجر أكثر من ثلثي الأرمن إيران، أما حاليًا فيخصص البرلمان (مجلس الشورى الاسلامي) خمسة مقاعد للأقليات الدينية، اثنان منها للطائفة الأرمينية المسيحية، أحدهما عن أرمن طهران في الشمال، والأخر عن أرمن أصفهان في الجنوب.

[3] أليسا شيشكينا، **لماذا لم تتدخل روسيا في صراع ناغورني كاراباخ سياسة اللاحسم**؟ مركز المستقبل لأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي 2020، متحصل عليه من:

http//www.futureuae.com/ar/mainpage/tem.

[4] **لعمارة، مرجع سابق**، ص 216.

والذي يعاني من موقعه المغلق بين أرمينيا وإيران، وهنا تحولت إيران إلى وسيط بين الاقليم وأذربيجان، واستخدمته كأداة ضغط.

ب-دور إيران في الأزمة الجورجية: بالذرائع نفسها طورت إيران علاقاتها مع جورجيا، و بسبب رغبة تيبليسي في الإفلات من القبضة الروسية، طمحت طهران في جعل جورجيا منفذًا استراتيجيًا للنفط والغاز الإيرانيين على البحر الأسود نحو أوروبا، ولذلك شرعت في تمويل عمليات توسيع "**ميناء بورتي**" على البحر الأسود، وتحديث المصفاة الجورجية في باطومي، إضافة إلى تمويلها لمشروع خط أنبوب الغاز والنفط، وانجاز طريق بحري بين البلدين عبر أذربيجان، وفي صفقة ثانية التزمت طهران بتموين جورجيا بربع حاجاتها من الغاز، وأبدت اهتمامًا كبيرًا بتطوير قدراتها في مجال صناعة الطيران الحربي، وتوج ذلك بالتفاهم على تموين مصنع طائرات السوخوي قرب العاصمة تبليسي بمادة الألمنيوم الإيراني، مقابل التزام جورجيا ببيع الطائرات الحربية للجمهورية الإسلامية[1]. والواقع أنَ غيران لم تنخرط بشكل مباشر في الأزمة الجورجية، لأنَ اهتمام طهران في هذه الفترة، أن يزداد التوتر بين موسكو وواشنطن، من أجل مما يخفف عنها الضغوط الأمريكية، حتى فترة نهاية عهدة الرئيس بوش.

الفرع الثاني: دور القوى الدولية غير الإقليمية

بالإضافة إلى القوى الإقليمية التقليدية، فإنَ كل من دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، منخرطون أيضًا في التفاعلات الإقليمية المختلفة بمنطقة القوقاز، وإن كان على نطاق أقل، فبالنسبة للاتحاد الأوروبي تشارك دوله الأعضاء وخاصة فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا في منطقة القوقاز على مستوى عال، ومع ذلك لا تستطيع أي منها وبمفردها ممارسة تأثير كبير هناك، لكن بتنسيق السياسات والاستراتيجيات، يمكن أن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى أحد الفاعلين الرئيسيين في المنطقة - على المدى المتوسط إلى المدى الطويل – بل حتى الأكثر نفوذاً، إنَ عدم القدرة وعدم الرغبة في صياغة سياسة مشتركة تجاه جنوب القوقاز، منع أوروبا من تحقيق إمكاناتها وأهدافها في المنطقة[2]، ففي الأزمة الجورجية مثلاً رفضت أوروبا إرسال قوات لحفظ السلام، بدلاً عن القوات الروسية المتواجدة في منطقة النزاع، و لم تخاطر بالتدخل المباشر لصالح جورجيا لأسباب عديدة أبرزها:

-رغبة الدول الأوروبية في القيام بدور الوسيط بين الطرفين.

-رفضها التورط في النزاع العسكري، لأنَه يتعارض مع مصالح الكثير من دول الاتحاد، وقد يؤدي إلى نزاعات داخل الناتو، وهو ما دفعهم إلى تأجيل انضمام جورجيا إلى الحلف.

- عدم استفزاز الجانب الروسي وتصعيد الصراع معه، حيث تعد روسيا المزود الرئيسي لأوروبا بربع احتياجاتها من الغاز، وتتحكم بحوالي 80% من طرق وإمدادات الغاز لأوروبا، المنقولة عبر الخط الذي يمر عبر أوكرانيا، من هنا يأتي دور المبادرة التي تقدم بها **ساركوزي**، لجورجيا وروسيا، والتي دعا فيها الطرفان إلى عدم اللجوء إلى القوة ووقف الأعمال العدائية بشكل نهائي[3].

رغم هذه المعوقات، إلاَ أنَ لدى المفوضية الأوروبية برنامج مساعدات كبير، حيث أنفقت ما يقرب من مليار يورو في منطقة القوقاز وحدها منذ عام 1991، لكن اتسمت إجراءاتها بالبيروقراطية والبطء، وقد اعترف الدبلوماسيون

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] Ayadin.**Op.Cit.** p 191.

[3] صندل، **مرجع سابق**، ص30.

الأوروبيون أيضًا، بأنَ هذه المساعدات قد تم استغلالها بشكل سيئ، مع فاعلية ضئيلة لضمان وتحسين استقرار وتنمية الإقليم، وتمتلك أغلبية دول الاتحاد الأوروبي برامج مساعدات خاصة، قائمة على التعاون الثنائي، حيث تعاونت الولايات المتحدة بالفعل مع فرنسا في حل الصراع في ناغورني كاراباخ (مجموعة مينسك، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، كما عملت بريطانيا وألمانيا على تقديم المساعدة الأمنية لجورجيا هذا من ناحية، من ناحية أخرى يعول الاتحاد الأوروبي على قوة العلاقات الألمانية الوثيقة مع روسيا، وما قد توفره من فرص إضافية للحوار عبر الأطلسي، حول الاستقرار الإقليمي في القوقاز، ويعتبر الدور الأوروبي في البحث عن حل سياسي في الشيشان، أحد أوجه التأثير الأوروبي في تقليص التهديدات الرئيسية لاستقرار النظام الإقليمي في القوقاز[1].

من جهتها مارست إسرائيل تأثيرًا بالغ الأهمية، على استقرار النظام الإقليمي في القوقاز، أين راقبت تل أبيب عملية استقلال دول القوقاز، بعين حذرة وطامعة في مواردها وطاقاتها، لذلك لا يمكن تحليل التوجه الإسرائيلي تجاه القوقاز، خارج سياق استعراض الاستراتيجية الإسرائيلية بصورة عامة، وتخوفها من تواجد تهديدات أمنية لها، كاحتمال حيازة دولة عدو لأسلحة نووية كإيران، وظهور قوى عظمى يمكنها التأثير على توازن القوى في المنطقة، بما يناقض و مصالحها الاستراتيجية، و برز دورها خاصة خلال الأزمة الجورجية، أين أصبحت إسرائيل موردًا رئيسيًا للأسلحة والأجهزة العسكرية، وتكنولوجيا الحرب الإلكترونية المتطورة لجورجيا، وذلك بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع سبب هذا الاهتمام إلى الإمكانيات، التي يتوفر عليها موقع جورجيا الجغرافي المحاذي للبر الروسي، الذي عملت إسرائيل على استغلاله، كورقة ضغط للمقايضة على مناطق أخرى في الشرق الأوسط، وفي نقاط اختلاف في الكثير من الملفات مع روسيا كالملف النووي الإيراني، و الأزمة السورية.

لذلك وخلال الحرب الروسية الجورجية الأخيرة، كانت إسرائيل اللاعب الرئيسي في الساحة الإقليمية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية، بتقديم السلاح والعتاد الحربي إلى جورجيا عبر إسرائيل، كما كثفت هذه الأخيرة من حجم المساعدات العسكرية التي منحتها لجورجيا، وخاصة منها العتاد الحربي، وابرمت صفقات بيع طائرات بدون طيار، التي تستخدم في جمع المعلومات الإستخباراتية، ويمكنها أنْ تبقى في الجو لأكثر من ساعة، وقد زودت وزارة الدفاع الإسرائيلية جورجيا بهذا النوع، من أجل استخدامها بهدف التجسس على روسيا وإيران، تحت قيادة الاستخبارات الإسرائيلية[2]. كما زودت إسرائيل جورجيا بمنظومة مضادة للدبابات، وكذلك أقامت تدريبات عسكرية مشتركة ومناورات مستمرة، ضمن وحدات قتالية على أعلى مستوى عسكري، وأنشأت أجهزة مخابرات عسكرية كجهاز (أمان) إسرائيل، وزرعت أجهزة تجسس حديثة في أراضي جورجيا وجهتها نحو إيران.

ومن الأهمية بما كان ألّا نختزل التوجه الإسرائيلي، نحو جورجيا في مجال تقديم المساعدات العسكرية فقط، بل يبدو جليًا تركيز تل أبيب أيضًا، على تشكيل العقيدة العسكرية للجيش الجورجي، ليتوافق مع العقيدة العسكرية لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، لأنَ تحديد هذه الأخيرة يعني توحيد الأعداء، وخاصة إيران وخطر انتشار التطرف الديني في آسيا الوسطى والقوقاز.

تأتي المحاولات الإسرائيلية -كما وضحت الدراسة سابقًا- لمحاصرة روسيا، نظرًا لإدراكها المسبق بحرص روسيا على بقاء سيطرتها على الساحل الجورجي المطل على البحر الأسود، لتعويض إطلالتها على المحيط المتجمد، في الوقت الذي

---

[1] Hill .**Op.Cit** .p 07.

[2] عامر علي راضي العلاق، "التوجهات الإسلامية تجاه دول القوقاز: جورجيا نموذجًا 2000-2009"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد(14)، مارس(2010)، ص ص206-210.

ترفض فيه جورجيا هذه الرؤية، حيث تتمسك تيبليسي بنافذتها البحرية على العالم الخارجي، وخاصة ميناء(باتومي، سوفومي، سويسا)، سواء في عملية الاستيراد أو التصدير، وهنا عملت تل ابيب على استغلال هذا الرفض لصالحها، حيث يمنع التواجد الإسرائيلي جنبًا إلى جنب مع نظيره الأمريكي في القوقاز، روسيا من الظهور مجددًا على المسرح العالمي بوصفها دولة كبرى.

أما بالنسبة للأزمة في كاراباخ، فتهدف إسرائيل في الجانب الطاقوي إلى دعم خط إمدادات النفط من باكو- جيهان والحفاظ عليه، وهو الذي يعمل على نقل الخام الأذربيجاني عن طريق جورجيا إلى الأراضي التركية، تمهيدًا لمده نحو إسرائيل عبر ميناء عسقلان، وبعدها نحو ميناء إيلات، ثم بعدها لإعادة تصديره عبر المحيط الهندي إلى الشرق الأوسط، وتسعى شركات النفط الإسرائيلية إلى الحصول على تأييد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، لهذا المشروع وهو ليس بالأمر الصعب، ولذلك ورغم قوة تأثير اللوبي الأرميني في الولايات المتحدة الأمريكية، إلَا أنَه قد عمل على تنسيق مواقفه السياسية من النزاع في كاراباخ، عبر التحالف مع نظيره الصهيوني، وهنا عمل الموقف الرسمي الإسرائيلي على تغليب الكفة الأذرية نظرًا للاعتبارات السابقة الذكر، كما أنَ إسرائيل تعقد أمالاً على أذربيجان في الحرب ضد إيران، لما يمتلكه الطرفان من نقاط توتر وخلافات في علاقاتهما الثنائية، بينما تحولت إسرائيل وأذربيجان مؤخرًا إلى شريكين تجاريين، ففي مقابل شراء تل أبيب النفط الأذري، تبيع إسرائيل السلاح لباكو، هذه الأخيرة التي سمحت لشريكتها بالوصول إلى قواعدها العسكرية، لمراقبة إيران ولضمان تدفق نفط بحر قزوين مرورًا بالقوقاز وانتهاءًا بالبحر الأبيض المتوسط[1].

المبحث الثالث: مستقبل استقرار النظام الإقليمي لمنطقة القوقاز في ظل التنافس الدائر في بحر قزوين

سيطرت العلاقات الثنائية على القوى الدولية والاقليمية، واتخذت انماطًا مختلفة، باختلاف دوافعها وأهدافها آلياتها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، نظرًا لاستخدامهما لأدوات تنافس أكثر من غيرهما، بغية تحقيق ميزات تنافسية تساهم في السيطرة على رسم مسارات هذا التنافس ومآلاته الممتدة في الجوار الإقليمي، والتي تتمحور بشكل أساسي حول موارد الطاقة، ومسارات نقل النفط مِن وعبر منطقة بحر قزوين والقوقاز. وبغرض التنبؤ بمستقبل هذا التنافس الدولي والإقليمي، وانعكاساته على واقع النظام الفرعي في منطقة القوقاز، تتبنى هذه الدراسة نوعين من السيناريوهات:

السيناريو الأول: استمرار التنافس وزيادة حدة المواجهة والتصعيد.

السيناريو الثاني: التفاهم الدولي على مسارات نقل الطاقة.

المطلب الأول: سيناريو استمرار التنافس

في ظل تزايد مستويات الطلب العالمي على (النفط والغاز)، بفعل الزيادة في عدد السكان، يطرح سيناريو استمرار التنافس نفسه بقوة، على أية محاولة لاستشراف مستقبل المنطقة، خاصة بعد دخول المستهلكين الجدد كالصين، الهند، تركيا، على خط المنافسة وسعيها للحصول على عقود استثمارات، في شتى مجالات الصناعات النفطية، دون الاكتفاء بأعمال الحفر والتنقيب فقط، بل أيضًا إلى الرغبة في التحكم في طرق النقل ومد الأنابيب. إذ تشير الدراسات إلى أنَه وفي المستقبل المنظور، لن تتغير خريطة التنافس العالمي على مناطق تركز الطاقة، في العالم عمومًا وفي حوض قزوين والقوقاز

[1] المكان نفسه.

خصوصًا، وهو ما يفسر عسكرة هذه الأقاليم، وزيادة التواجد العسكري حولها، من أجل إحكام السيطرة على مراكز تمركز الطاقة فيها. ومن المؤشرات الدالة على إمكانية ازدياد حدة التنافس الدولي حول الطاقة:

1-تأكيد التوقعات العالمية على استمرار انخفاض الإنتاج الدولي من الطاقة واحتمال نضوبها، حيث سيتم الاستيراد بكميات كبيرة، في ظل ارتفاع حجم الطلب على موارد الطاقة، وهو ما يحفز الشركات النفطية على البحث عن المزيد من الاستثمارات، لكي تضمن استمرار وصولها، إلى حقول النفط وأبار الغاز الطبيعي، ولذلك من المحتمل أن تساهم الشركات النفطية الاحتكارية، في رفع حدة المنافسة الدولية بين باقي الفواعل الأخرى.

2-تسعى القوى الكبرى إلى إعادة رسم وترتيب مناطق العالم المختلفة، وخاصة المناطق الغنية بالنفط والغاز، فالولايات المتحدة مثلاً، تخفي وراء حربها على الإرهاب حقيقة مؤكدة، وهي الرغبة في إعادة ترتيب ورسم خريطة رئيسية لمناطق الطاقة في العالم، والتي يأتي في مقدمتها نفط حوض قزوين، من جهتها ترفض روسيا الانسحاب من مجالها الحيوي، بما تمتلكه من إرث تاريخي وسياسي وعسكري، وتسعى من خلال زيادة جهودها إلى التأثير في المنطقة، حيث لن تسمح لأي طرف باحتلال مكانتها في سوق الطاقة العالمي، وأمام التزمت الروسي والمحاولات الغربية المستمرة، تبقى احتمالات التصعيد واردة وبقوة. من المؤشرات الدالة: تواصل الاتحاد الأوروبي دعوته لدول المنطقة للانضمام إليه، محاولة توسيع حلف شمال الأطلسي ليصل إلى حدود روسيا، الغزو الروسي لأكرانيا 2022.

3-نجاح العديد من القوى الآسيوية في الانضمام إلى النادي النووي وخاصة الهند، باكستان، الصين، إلى جانب بروز قوى أخرى، تمتلك قدرات نووية مثل إيران، وهو الوضع الذي قد يعزز من فرص المواجهة والتصعيد.

4-استمرار توظيف العامل الأمني كورقة ضغط، حيث يتجلى دور هذا العامل في قدرة القوى الكبرى، على استخدام القضايا الأمنية العالقة في القوقاز خدمة لمصالحها، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وحتى تحافظ على عناصر القوة لديها، تلجأ إلى دعم الحروب الأهلية والاضطرابات السياسية في بلدان الوجود النفطي والغازي، وذلك بغرض تنشيط شركات النفط الأمريكية، فبالرغم من دعم أمريكا لجهود تسوية النزاعات العالقة في القوقاز، إلاّ أنّها لم تتوقف عن تقديم الدعم المادي والعسكري، لحلفائها الإقليميين كجورجيا و أرمينيا، وحتى أذربيجان وتركيا، وهو ما أدى إلى إثارة حفيظة روسيا نفسها، مما قد يوحي باحتمال أن تجدد المواجهة بين موسكو، وأعدائها المحليين وبدعم أمريكي كنوع من حروب الوكالة.

5-ويبقى الأهم هو بقاء طرح المواجهة المفتوحة، بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية قائمًا، والذي لن يؤجل الاستثمار في مجال مشاريع وخطوط أنابيب نقل الطاقة فحسب، بل ويضعها على الهامش، حيث سيعدل المستثمرين عن الدخول إلى المنطقة، بفعل غياب الأمن والاستقرار[1].

6-تجدد انفجار الوضع في كاراباخ، رغم الصيغة المحلية للفواعل المتصارعة، إلاّ أنّ الصراع في حوض قزوين، لم يخرج عن إطار المنافسة الدولية والإقليمية وبسط النفوذ، مما يجعله أكبر من مجرد اختلاف عرقي بين مجموعتين سكانيتين، وقد يصنف على أنّها حرب تسمح بإعادة تشكيل نظام إقليمي جديد، ولا شك أنّ نجاح الجيش الأذري في استرداد الاقليم بشكل كلي سنة 2023، قد سمح بتحول ميناء باكو إلى نقطة مرور من آسيا نحو أوروبا

ومما تقدم، يبدو أن ترجيح استمرار مشهد التنافس الدولي والإقليمي كاحتمال أكثر قوة، وذلك نظرًا لاحتياجات الدول الصناعية الجديدة، إلى جانب الزيادة المرتفعة لاستهلاك هذه الثروات، خاصة القوى الكبرى التي تعتمد بشكل

[1] كاظم، **مرجع سابق**، ص29.

مطلق على الطاقة، كمصدر أساسي لتحقيق الهيمنة والتواجد في مختلف المناطق الاستراتيجية، تحت شعار(أمن الطاقة وحماية مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي)، ومن أبرز المؤشرات الدالة على تصاعد الأوضاع هو التواجد العسكري الأمريكي في منطقة بحر قزوين، حيث سعت أمريكا إلى نشر قواعدها العسكرية على مداخل ومخارج القوقاز، لحصر منافسيها المحتملين روسيا /إيران، وتضييق الخناق حولهم، وكذلك بغرض ضمان عبور أمن للإمدادات من القوقاز نحو أوروبا، وخاصة خلال مرورها بخط الأزمات الساخنة الشيشان، كاراباخ، وبقية الأقاليم الانفصالية عن جورجيا.

المطلب الثاني: سيناريو التفاهم الدولي على مسارات نقل الطاقة

ويطرح هذا السيناريو ضرورة أن تعمل القوى الداخلية والخارجية، على التحكم في حالة التنافس والتصارع حول المناطق النفطية الغنية بالثروات الطاقوية بشكل عام، وفي منطقة بحر قزوين بشكل خاص، حيث قد تتحول الندرة في الموارد وصعوبة إيجادها إلى دافع قوي، لإقرار حالة التعاون والتنسيق بين هذه الأطراف، ويمكن الاستدلال على حدوث مؤشرات خاصة، تدفع باتجاه هذا الخيار، والتي من بينها:

أ-تحول مسار التنافس المحلي على ضوء توقيع اتفاقية(أكاتو): وقعت هذه الاتفاقية خلال **"قمة دول حوض قزوين"** في أوت 2018، واختصت أكثر بالنظر في النظام القانوني لحوض قزوين المعلق منذ حوالي 20سنة، بهدف الوصول إلى تفاهمات حول التعاون في استثمار ثروات هذا البحر، ثم تواصلت اللقاءات الرفيعة المستوى بين الأطراف إلى الصيغة التوافقية الأخيرة، التي نصت على أنَ المنطقة الأساسية لسطح مياه البحر، يبقى استخدامها متاحًا للجميع، على أن يتم تقسيم الطبقات السفلى وتحت الأرض بين الأطراف المعنية، إلى أقسام متجاورة، وفقًا لمبادئ القانون الدولي، ويتم مد خطوط الأنابيب عبر الاتفاق بينهم[1].

على صعيد ثاني لطالما اعتبرت إيران الطرف الأكثر تزمتا، فيما يتعلق بحقوق استغلال ثروات بحر قزوين، لكن وصف الرئيس **حسن روحاني** الاتفاقية بالوثيقة الرئيسية، رغم رؤيته بأنهَا لن تنهي بشكل مطلق جميع الخلافات بين دول المنطقة حول استغلال البحر، وخاصة منها الخلافات القانونية، والاستغلال الفردي لثروات حوض قزوين، إلاَ أنَه يمكن اعتبارها الإطار القانوني المشترك والوحيد، الكفيل بتقريب القوى المحلية من بعضها البعض، والمؤشر القوي الدال على إمكانية تحقيق سيناريو التفاهم الدولي والإقليمي مستقبلاً، ولقد وضحت الدراسة أنَ من أسباب حدوث التغلغل والاختراق الخارجي للمنطقة، هو ضعف الروابط الداخلية والتنسيق المشترك بين الفاعلين المحليين، بل واعتماد كل طرف على حليف أجنبي من خارج النظام الإقليمي بفعل حالة الانقسام، والمصالح المتناقضة، ففي حال استمرار العمل باتفاقية "أكاتو"، فإنَ معدلات التنافس المرتفعة ستنخفض، في ظل حسم القضايا الخلافية مما قد يغلق الباب أمام التنافس الدولي.

ب-الندرة والحاجة الدولية: قد تخلق ندرة وحاجة هذه الأطراف إلى الموارد الطاقوية، الرغبة في تطوير تقنيات حديثة، لتحقيق الاستقرار في المستقبل، كاستبدال الموارد التقليدية (الغاز، النفط، الفحم) بالموارد المتجددة، وخاصة النفط الصخري، حيث تسعى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى استغلال كميات لا بأس بها من هذا المصدر الطاقوي[2]، إذ تراجع نمو إنتاج الطاقة المستمدة من الغاز والنفط، في ظل زيادة إنتاج الطاقة المتجددة غير المائية كالطاقة

---

[1] وفاء الريحان، بعد قمة أوكتاو: هل تستمر التوترات في منطقة بحر قزوين؟ المركز العربي للبحوث والدراسات، متحصل عليه من: http://www.acrseg.org/40879 يوم: 2021/05/22، على 10:18.

[2] مرتضى نعيم كاظم، التنافس الدولي على نقل مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط بعد عام 2001، **"مجلة قضايا سياسية"**، عدد (59)، (2015)، ص ص 25، 26.

الشمسية والرياح، بنسبة 15% في سنة 2020، وكان من المنتظر أن يتم خفض إنتاج الطاقة الصادرة من الغاز إلى حوالي 13%، ويرجع ازدياد الاهتمام الأمريكي بالطاقة المتجددة، إلى التأثير الذي تمارسه منظمات الطاقة النظيفة وخاصة منظمة(إنفايرومنت أميريكا)، وهي جماعة بيئية تحث على إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

أما بالنسبة لروسيا فيأتي اعتمادها على الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الكهرومائية بشكل أكبر، حيث تعد خامس أكثر دولة إنتاجًا للطاقة المتجددة في العالم، والتي تغطي حوالي 16% من كهرباء روسيا، والواقع أنَ تاريخ الاهتمام بهذا المصدر الطاقوي، يمتد إلى الحقبة السوفيتية، حيث شيد الاتحاد أول طاحونة هوائية سنة 1941، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي تعرضت البنية التحتية، إلى سوء التسيير وللإهمال، واستمرت هذه حالة حتى سنة 2008، عندما أعلن الرئيس **ميدفيديف** عن إدخاله لتحسينات في إدارة هذا القطاع، ومن ذلك الحين سجل نمو في الطاقة الروسية، خاصة بعد تسليطها الضوء على الطاقة المتجددة، وبهذا المعدل سيفوق الطلب العالمي على الطاقة المتجددة، الإقبال على النفط، مما سيجعل عملية التنافس تنحصر عن مستوياتها السابقة، ومن ثمة فإنَ آفاق التعاون ستزداد ما بين القوى الكبرى وأيضًا الإقليمية.

ج-التقارب الأمريكي الروسي: ويمكن أن يتحقق هذا السيناريو من بعض الاحتمالات التعاونية، التي قد تنشأ ما بين الأطراف، مما يفضي إلى احتمال أن تمر أنابيب النفط عبر المناطق المتنازع عليها" كاراباخ، أبخازيا، أوسيتيا وحتى الشيشان" وأن تؤدي هذه الأقاليم دورًا إيجابيًا في تخفيف حدة التوترات، وتعزيز التعاون ما بين الدول، الأمر الذي قد يعجل بتوفير الأمن الإقليمي لمنطقة القوقاز، وذلك من خلال:

- استمرار الاتصال الدبلوماسي بين البلدين، بهدف تحقيق التعاون وتطوير العمل المشترك في مختلف المجالات.
- التقاء مصالح القوى الكبرى حول بعض القضايا الأمنية، كالنظر في النزاعات الإقليمية ومحاولة تسويتها والسيطرة عليها، و يعد موقف الولايات المتحدة من المسألة الشيشانية، أكبر دليل على إمكانية حدوث تفاهمات، إذ اعتبرت القضية شأناً داخليًا روسيًا، وكذلك الصين التي عبرت عن نفس الموقف السياسي، حتى تضمن هي الأخرى تعامل (أمريكا و روسيا)، مع قضية تايوان كشأن صيني داخلي، من ناحية أخرى سجل تطابق في الموقف الروسي والأمريكي تجاه الأقاليم الانفصالية، خاصة أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، بالرغم من أنَ الموقف الأولي للبلدين قد عكس اختلاف الرؤى والتصورات في بدايات الأزمة، فروسيا دعمت واعترفت باستقلال الإقليمين، في الوقت الذي فضلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، التعامل مع جورجيا كدولة كاملة السيادة، ورغم ذلك فقد شكل تحقيق أمن واستقرار المنطقة، الدافع الفعلي لحدوث التقارب بين الطرفين، حيث كرستا فرض الأمن والاستقرار في أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية، ودعمتا خطة جورجيا الدبلوماسية لتسوية النزاع مع أوسيتيا الجنوبية، ضمانًا لتدفق الاستثمارات النفطية، ومن أجل الحفاظ على خطوط الأنابيب الغربية التي تمر عبر الأراضي الجورجية، أما فيما يتعلق بأزمات جنوب القوقاز، والتي يعد النزاع في كاراباخ أبرزها، فقد اعتبرت منظمة **مينسك** بمثابة الأرضية المؤسساتية للتعاون المشترك، حيث يترأسها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى جانب فرنسا، لمحاولة حل النزاع، وفي هذا السياق فسر الصمت الروسي إزاء العملية العسكرية الأذربيجانية في الإقليم 23-09-2023 وقبوله ضم أذربيجان لكاراباخ إلى أراضيها، سوى كمحاولة روسية لعدم الاهتمام بالخلافات السياسية والتركيز على المسائل الاقتصادية، إلى جانب انشغالها بالحرب في أوكرانيا.
- إلى جانب التعاون المشترك في ملف النزاعات الإقليمية، تلتقي مصالح القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حول قضايا أمنية أخرى، حيث يسعى كل طرف إلى التصدي لبعض التهديدات التي تمس مباشرة بمصالحه

الاستراتيجية، كمكافحة الإرهاب، القضاء على الحركات الدينية المتطرفة، مكافحة تجارة المخدرات، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، والتي من شأنها عرقلة تدفق الإمدادات النفطية.

- أما فيما يتعلق بالجانب العسكري، ورغم زيادة التواجد العسكري الأمريكي، في المنطقة بعد أحداث 9/11، إلاَ أنَ كلا الطرفين قد تمكنا من العمل معًا، في إطار التكنولوجيا وتبادل المعلومات حول برامج وتجارب شبكة الصواريخ الدفاعية، إلى جانب إنشاء مركز مشترك لتبادل بيانات الإنذار المبكر، وقد اتفق الطرفان على تخفيض الأسلحة النووية الهجومية، والعمل على تقوية إجراءات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

من جهتها نجحت أغلب البلدان الصناعية الجديدة، في تطوير علاقات متميزة مع بلدان الإنتاج الطاقوي في حوض قزوين والقوقاز، وذلك بغرض الاستفادة من ثرواتها النفطية والغازية، لذلك فإنَ الحل الأكثر منطقية هو بناء المزيد من خطوط الأنابيب والنقل، خاصة بعد أحداث جورجيا الأخيرة التي أدت إلى عدم الاستقرار، حيث أصبح لزاماً البحث بطريقة مشتركة، عن بديل تتفق عليه الأطراف الإقليمية والدولية، وفي تقديرنا يمكن أن تكون أرمينيا، التي تعد دولة مجاورة لأذربيجان أكثر دول الإقليم إنتاجًا للنفط، كما تحدها تركيا أيضًا من الجنوب الغربي، ويوفر موقعها أيضا اتصالاً بروسيا في الشمال، أو حتى إيران في الجنوب، كل ذلك دون الحاجة إلى مرور نفط بحر قزوين عبر الأراضي الجورجية التي تعد الأقل استقرارًا.

وبذلك يمكن أن تتوصل التحالفات الاستراتيجية بين القوى المتنافسة روسيا، الولايات المتحدة، تركيا، إيران، الصين إلى قناعة مفادها، أنَ التفاهم حول خطوط أنابيب النفط، هو الصيغة المثلى لتلك القوى المتنافسة، من أجل ضمان تدفق الموارد الطاقوية نحو الأسواق الصناعية، والاستغلال الأمثل لثروات ونفط بحر قزوين.

خاتمة الفصل:

مع تزايد أهمية النفط واحتدام التنافس في منطقة بحر قزوين، ازداد الاهتمام بمنطقة القوقاز في اللعبة التنافسية، فقبل سنوات قليلة ماضية كانت هذه المنطقة، عبارة عن ضاحيتين غير معروفتين من ضواحي موسكو، محرم على القوى الغربية الوصول إليها، ولم تستطع القوى الخارجية تطوير سياسة واضحة تجاه المنطقة خارج نطاق الحدود الضيقة للعمل الإنساني. لذلك، فقد جلب انهيار الاتحاد السوفيتي إلى دول قزوين والقوقاز العديد من التحولات، منها ما كان مصدره تهديد هيكلي، نابع عن تغير في هيكلة النظام وخصائصه البنيوية، التي ساهمت في إعادة طرح توازن قوى جديد، ومنها ما هو خارجي مرتبط بقدرة القوى العالمية الكبرى، وتحديدًا روسيا والولايات المتحدة والصين، وحتى باقي القوى الإقليمية خاصة الرابطة الثنائية التركية الإيرانية، على اختراق المنطقة وإحداث تغيرات جذرية فيها، تتماشى ومصالح وأهداف كل طرف ضمن ما أطلق عليه **لويس كانتوري وستيف شبيغل (نظام التغلغل الأجنبي)**، وتأثيره على التحولات الهيكلية والتفاعلية للنظم الإقليمية.

ومن المرجح أنَ حدة اختراق البيئة الخارجية للداخل القوقازي، ما كان لينجح لولا السمات العامة المشتركة التي تتقاسمها دول القوقاز، والتي يأتي في مقدمتها عجزها السياسي وضعفها الاقتصادي، مما دفع بكل طرف إلى البحث عن حليف موثوق، لإثبات حضوره في محيطه الإقليمي، وفي ظل هذه المعطيات وجدت القوى الدولية والإقليمية المتنافسة المجال مفتوحًا، لتفرض سياسات المحاور والاستقطابات الدولية، التي تؤثر على استقرار وأمن منطقة القوقاز، ويمكن اعتبار هذا الاهتمام الدولي بالمنطقة نقمة ونعمة في نفس الوقت ، ففي حين جلبت الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة العملة الصعبة، وحسنت المساعدات المالية المقدمة لجورجيا، وأرمينيا وأذربيجان، وضعيتهم الاقتصادية، ساهمت

مشاريع نقل النفط التي أقيمت على أراضي القوقاز في تأجيج الصراعات البينية، وحتى في صعود حدة النزعات العرقية والانفصالية، وأثرت بشكل مباشر على أمن واستقرار النظام الإقليمي في القوقاز، وصنفتها ضمن خانة المناطق الأكثر تعرضًا لخطر التغلغل الخارجي.

الخاتمة

مثلت منطقة بحر قزوين، بخصائصها المتميزة سالفة الذكر، وبفعل الفراغ الاستراتيجي الناجم عن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، واحدة من أبرز المناطق والأقاليم الأكثر تأجيجًا للتنافس، واستقطابًا للفواعل المتنافسة محليًا وإقليميًا ودوليًا، وهي بذلك تُجسد حالة متميزة، إن لم نقل فريدة من نوعها في بعض مظاهرها، بالنظر إلى تشابك وتعقد دوائر التنافس، وذلك لانخراط أطراف وفواعل جديدة على المنطقة، قادرة على ممارسة تأثيرات متفاوتة، تفوق أحيانًا تأثير الدول المشاطئة لحوض قزوين، مما عقّد الخلافات التقليدية وكذا المستجدة بين مختلف الأطراف.

كما وضحت الدراسة إمكانية انتقال التنافس في منطقة بحر قزوين، بما يحمله هذا الإقليم/الفضاء الجغرافي، من خصائص جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية، وعمق تاريخي وحضاري، إلى فضاءات ونظم فرعية أخرى، أين تؤثر تداعياته بشكل مباشر على استقرار ها. خاصة القوقاز، الذي تعد حالات الاستقرار أو عدم الاستقرار داخله، مرهونة بعلاقات التأثير المتبادل بين مكونات وتفاعلات هذين النظامين الإقليمين، من جهة، وبمخرجات وإفرازات التنافس في بحر قزوين من جهة أخرى، خاصة في ظل حداثة بنية ووحدات القوقاز الجديدة، فإنَ حساسية هذا الإقليم تزيد تجاه قضايا بحر قزوين.

وإثباتًا لما سبق، وفي سبيل الإحاطة بالمسعى الكلّي والأساسي البحث، حرصت هذه الدراسة على تحليل التنافس ضمن منظور شامل، وذلك عبر التوصيف العميق للمنطقة المشمولة بالتنافس، طبيعة التنافس، إلى جانب تحديد أطراف التنافس سواء على صعيد الدائرة التنافسية المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ثم التطرق إلى قضايا التنافس المركزية، والتي تعد بمثابة محركات الأطراف الحقيقة، إلى جانب قياس درجة تأثير كل طرف، عبر توظيفه للآليات التي تميز سياسته وتخدم أهدافه. وبعد تقسيم العناصر التالية، بمثابة إعادة تأكيد على الخط الرئيسي للدراسة، وإبراز لمحاور البحث الكبرى:

1-طبيعة التنافس: ساهمت نهاية الحرب الباردة، في بروز جملة من التحولات ،التي طوت حقبة التنافس في بُعده الأيديولوجي، ونقلته إلى أبعاد جديد تطغى عليها الاعتبارات المصلحية و الاقتصادية، ومع بروز ظاهرة العولمة، أصبحت المصالح متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض، مما أفرز نمطًا متميزًا من السلوكيات الاستراتيجية لدى أطراف التنافس في منطقة حوض قزوين بشكل خاص، مرتكزًا على المصالح والمكاسب الاقتصادية والاستراتيجية والجيوسياسية، دون الالتفات إلى الاعتبارات السياسية أو الحضارية والأيديولوجية، حيث يبرز البعد الاقتصادي في التنافس الطاقوي بالدرجة الأولى، من خلال السعي للسيطرة على منابع وطرق امداد النفط العالمية، بهدف التحكم في أسعار الطاقة والأسواق الجديدة، وتعزيز الاحتياطيات الاستراتيجية. ويبرز البعد الاستراتيجي من خلال سياسات ملء الفراغ واستراتيجيات الاحتواء، والتنافس على تحقيق المكانة الإقليمية والدولية، والحفاظ على/الدفاع عن المجالات الحيوية للأطراف الفاعلة. أما البعد الجيوسياسي للتنافس، فيبرز من خلال استراتيجيات السيطرة على المحاور الجيوبوليتيكية المهمة، خاصة ضمن

الكتلة الجغرافية لأوراسيا، التي أعادت النظريات الجيوبوليتيكية الجديدة التأكيد على أهميتها، ضمن ما أصبح يُعرف برقعة الشطرنج الكبرى حسب تعبير بريجنسكي.

2-مستويات التنافس/ (أطراف التنافس): يمكن عرض وترتيب أهم القوى والدول الفاعلة في بحر قزوين، ضمن الدوائر التنافسية التالية:

أ-الدائرة التنافسية الأولى: وتضم الدول المشاطئة لحوض قزوين، وفي هذا المستوى من الدراسة، تم فحص حالة التنافس القائمة بين أطراف هذه الدائرة، والذي يرجع بالأساس إلى خصائص المنطقة في حد ذاتها (المحلية)، خاصة مع الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي، تاركا وراءه دولاً ذات اقتصاديات ضعيفة وأنظمة سياسية هشة، ساهمت في تحول المنطقة إلى قوس من الأزمات، بسب مزيج التهديدات الكامنة فيها، والتي اشتملت على توليفة معقدة من المخاطر الأمنية ذات الانعكاسات المحلية والإقليمية. وفي هذا الإطار، أثّر أيضًا غياب توحيد التصورات القانونية للدول المشاطئة (غياب نظام قانوني موحد)، على ضمان الاستغلال الأمثل للثروات النفطية الكامنة في البحر، حيث ترفض الجمهوريات المستقلة، مبدأ "التقسيم المشترك"، وتحاول تعويضه بمبدأ "التقسيم الدولي"، ورغم توقيع الأطراف لاتفاقية أكاتو2018، وفي ظل تذبذب الموقف الروسي، تبقى إيران الدولة الوحيدة غير القادرة على استيعاب هذه الحقيقة الاقتصادية والقانونية، التي تمنع تنمية وتطوير مواردها الطاقوية في بحر قزوين. لذلك، لم تستطع هذه الدول، ترتيب وضعها الإقليمي وبيتها القزويني، عبر تفعيل آليات العمل المشترك، حتى في إطار منظمة التعاون للدول المطلة على بحر قزوين، مما فتح المجال الأطراف الخارجية، بالعمل على فرض رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة.

ب-الدائرة التنافسية الثانية: وتضم القوى الكبرى، حيث تلعب فيها الفواعل الأساسية، أدوراً محورية، فمثلًا روسيا تعد فاعلاً محليًا وإقليميًا ودوليًا في آن واحد كونها (أحد أطراف الدائرة التنافسية الأولى أيضًا)، إلى جانب الولايات المتحدة والصين، وذلك بالنظر إلى القدرات الكبيرة لكل طرف، وامتلاكه لآليات معتبرة ومتنوعة لتنفيذ استراتيجيته في المنطقة، أما الصين فبرزت كقوى صاعدة عازمة على التواجد في منطقة آسيا الوسطى، كفاعل رئيسي للدفاع عن مصالحها وأمنها.

ج- الدائرة التنافسية الثالثة: وتضم أبرز الأطراف المتوسطة التأثير، والتي يظهر دورها من خلال القدرة على استغلال الانخفاض المباشر، في قدرات وأدوار الدول الكبرى في المنطقة، أو علاقاتها وارتباطاتها المصلحية معها، فيحبّها هذا الوضع على ممارسة تطلعاتها الإقليمية، سواءٌ المباشرة بالنسبة لإيران وتركيا، أو غير المباشرة الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، هذه الفواعل التي ظلت مترددة أو مكبوحة، داخل ساحات جيوسياسية محلية، لفترات زمنية طويلة، لذلك، ومنذ بداية التسعينيات، شكل عدم حسم أي طرف من القوى الكبرى قضايا التنافس لصالحه، الأساس الواقعي لبروز أدوار وتأثيرات دول وقوى جديدة.

3-دوافع التنافس: في هذا المستوى، ساهمت أهمية الإقليم الجغرافية والحضارية والثقافية، والتي يستقيها من موقعه الجيواستراتيجي على مفترق الطرق بين قارتي آسيا وأوروبا، في بناء ووضع التصورات السياسية والاقتصادية والأمنية لكل طرف، حيث رسمت هذه القوى والدول سياساتها الإقليمية، بناءًا على إقرارها بالمزايا التي يتمتع بها ويمنحها هذا الإقليم.

وبالنظر إلى الدوائر التنافسية سالفة الذكر، يؤثر تباين مستويات التنافس، على أدوار وأبعاد التنافس، فتختلف من طرف إلى آخر.

أ-الدائرة التنافسية الدولية: منح تواجد الطرف الروسي ضمن دائرتين مختلفتين، وضعًا تفضيليًا، في فرض رؤيتها بشأن التفاعلات الإقليمية، وكبح باقي أطراف المعادلة التنافسية، خاصة فيما يتعلق بتعزيز نفوذها بصورة مباشرة في المنطقة، حيث ترى أنَ فرص عودتها إلى الساحة الدولية مرهون، بالحفاظ على مجالها الحيوي التقليدي، وصيانته ضد محاولات الاختراق الخارجي، ووضع حد لسياسات الاحتواء والتطويق الجديدة المفروضة حولها، في الوقت نفسه تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة، باعتبارها إحدى مجالات تعزيز تواجدها وهيمنتها الانفرادية، حيث لا يمكن فهم السياسة الخارجية الامريكية، إلاَ عبر وضعها في سياقها العام، و على ضوء أهدافها العليا (إعادة تقسيم العالم والسيطرة عليه)، أما بالنسبة للصين باعتبارها قوى تعديلية، فتعتبر مزاحمتها لروسيا والو. م. أ خطوة ضرورية، على طرق توجهاتها الرامية، إلى تعديل بنية النسق الدولي وفقًا للمنظور الصيني، من خلال كسر سياسات العزلة الأمريكية، والعمل على تنمية مكانتها الدولية، بما يتماشى وحجمها الاقتصادي.

كما دفعت الخلفية الفكرية والأسس النظرية، إلى بروز سياسات التنافس على الصعيد الدولي والإقليمي، حيث تبنى القادة السياسيون معظم التصورات الجيو بوليتيكية، في صياغة السياسة الخارجية لبلدانهم، مما ساهم في هندسة ماضي وحاضر اللعبة الكبرى، فمثلاً عند تسليطنا الضوء على هذا الجانب العميق، من مخرجات النظام السياسي الروسي، وخاصة إعادة فرز وترتيب أولويات السياسة الخارجية، نجد أنَ هذه الأطر الفكرية، (المدرسة الجيو-اقتصادية، ومدرسة التوازن الأوراسي)، قد مكنت من بناء هوية قومية روسية جديدة، قائمة على فرض التوازن بين بعديها الأوروبي والآسيوي، بما يسمح لموسكو من أنْ تحتفظ بدورها الناظم والمسيطر على أوراسيا.

وفي السياق ذاته، نلمس التأثير العميق لنظريات الفكر الجيوبوليتيكي، على توجهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد، أين خيمت محاولات الاحتواء التي وضعها جورج كينان، من جديد على أجواء ما بعد الحرب الباردة، حيث استمر توظيف سياسة الاحتواء كاستراتيجية طويلة الأمد، في إطار مفهوم "الاحتواء المتعدد" للمنافسين المحتملين بعد أحداث 11سبتمر2001، كصيغة تعديلية للاحتواء التقليدي، في وجه القيم الأيديولوجية لروسيا الفدرالية. وقد منحت اسهامات المفكرين الايديولوجيين المعاصرين من أمثال (زبيغنيو بريجينسكي وصامويل هينتغتون)، المبررات الكافية لاستمرار مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم، وذلك عندما ركزت هذه الأفكار على تحديد هوية المنافسين المحتملين الجدد، خاصة ما تعلق بروسيا والصين، مما ساهم في عودة منطقة الفضاء الأوراسي إلى محورية الاهتمام الأمريكي، وإعادة تشكيل وضبط أضلاع المثلث الاستراتيجي للعلبة الكبرى الجديدة، على منطقة القلب "الماكندري"، الذي تقع ضمنه منطقة بحر قزوين، أحد ساحات التنافس الجيوسياسي والاقتصادي الاستراتيجي، وأحد مفاتيح السيطرة على العالم، والتي قد تضمن لأمريكا الهيمنة العالمية.

ب-الدائرة التنافسية الإقليمية: شكل ادراج تعديلات على المفاهيم الأساسية لسياسة تركيا الخارجية، من خلال الالتفاف نحو النموذج الدائري، دوافع الاهتمام بالمجال الحيوي التركي (عمقها الاستراتيجي)، الممتد من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم، مرورًا بالشرق الأوسط، ركّزت فيه تركيا على إيجاد موطئ قدم في الفراغ الناجم عن غياب

سـلطة قوية داخل الإقليم، كما أدى التخلي عن السـياسـات الكمالية(الانعزالية)، وتبني عقيد الأخ الأكبر والرابطة الطورانية، إلى تعزيز مكانتها الإقليمية عبر تقديم نفسها بصفة الشريك الموثوق وكحلقة وصل بين الشرق والغرب، بما يساهم في الترويج للنموذج التركي القائم على ثلاثية الدمقراطية-العلمانية-الإسلام، ونشره على أنَه البديل السياسي الأكثر ملائمة لدول المنطقة من نموذج النظام الثوري الإيراني، وبذلك تمنع سقوط الشعوب الناطقة بالتركية، في مختلف التأثيرات الثقافية والحضارية والدينية. وفي هذا السياق يعد التوجه الاستراتيجي نحو آسيا، بمثابة التعويضْ عن الشعور بالخيبة، إزاء الرفض الأوروبي المستمر لطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والذي يعد دافعًا أساسيًا في ضبط بوصلة تركيا نحو بحر قزوين.

أما إيران، فقد دفع تنازلها التدريجي، عن فكرة تصدير الثورة، دون تنكرها لمبادئها، وتجاوزها للأطر الطائفية والعوامل الأيديولوجية، كالمتغير أساسي في وضع استراتيجيتها الإقليمية، إلى ظهور تحرك نشط لسياستها الخارجية، التي أصبحت تحكمها الدوافع والاعتبارات المصلحية الخاصة، كما مهدت الظروف الدولية والإقليمية المرتبطة بحالة الفراغ الاستراتيجي، أمام إيران الطريق لإعادة بناء مكانتها ودورها الحيوي إقليميًا، كمدخل لإعادة بعث أمجاد الإمبراطورية الفارسية، وبناء نظام إقليمي جديد، ذو طابع ديني يتماشى ورؤية طهران الاستراتيجية، ويساهم في كسر العزلة الدولية المفروضة عليها بعد الثورة.

وضمن دائرة القوى الفاعلة في منطقة بحر قزوين، استطاعت بعض القوى غير الآسيوية التغلغل إلى المنطقة، مثل الكيان الإسرائيلي، الذي اعتبرت عقيدته العسكرية القائمة على التوسع والانتشار، إلى جانب إدراكه لحجم عزلته الإقليمية، كدوافع للبحث عن توسيع دائرة خياراته السياسية، وبدائله الخارجية، وتنويع علاقاته الدولية مع الجمهوريات المستقلة حديثًا، ضمن بيئة إقليمية قابلة للاختراق الخارجي، خاصة في ظل التحول الحاصل في موازين القوة لصالح الحليف الاستراتيجي الأكبر (الولايات المتحدة). لذلك، غالبًا ما كانت التوجهات الإسرائيلية في المنطقة، عاكسة للأهداف والمصالح الأمريكية ومكملة لها، مع احتساب هامش خصوصية الطرف الإسرائيلي، الذي يعمل على توسيع تواجده في مختلف مناطق النفوذ العالمية، دعمًا للمشروع الصهيوني العالمي.

كذلك لم يكن للاتحاد الأوروبي رؤية واضحة في المنطقة، لكن بعد إطلاق المبادرة الألمانية "**استراتيجية الشراكة والتعاون سنة 2007**"، برز نهجه الشامل، ضمن السياسات الأوروبية المشتركة في مجال الأمن، التي هدفت إلى إعادة تشكيل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمناطق الشرقية المجاورة له. إلى جانب تعميق التعاون والشراكة في مجالات، الاقتصاد، محاربة التطرف، ونشر الديمقراطية، لكن كان الدافع الرئيسي لتحرك الاتحاد نحو المنطقة، هو تقليل الاعتماد المفرط على الطاقة الروسية في ظل إمكانية توظيفها كسلاح استراتيجي من طرف موسكو.

4-قضايا ومحاور التنافس: رغم تنوع واختلاف دوافع وأهداف كل طرف، إلاَ أنَه نلحظ سيطرة القضايا الجيو استراتيجية، على أجندة الدوائر المتنافسة، حيث تقاطعت برامجها حول أبرز القضايا الإقليمية المنحصرة في مجال الأمن والطاقة، مع العمل على الربط بين البعدين.

أ-الأمن: عملت مختلف القوى والفواعل على ربط أمنها القومي، بأمن واستقرار منطقة حوض قزوين، واعتبرت أنَ المنطقة مصدرًا للتهديدات الداخلية والإقليمية، ومن هذا المنطلق عملت روسيا على إقامة نظام أمني جديد (نظام أمن إقليمي)، يضمن حماية حدودها من التهديدات الأمنية، وخاصة متزايد خاطر العسكرة الأمريكية في الحزام الأوراسي، غداة إنشاء هذه الأخيرة للقواعد العسكرية بعد أحداث 9/11، وذلك عبر خلق منطقة عازلة بينها وبين العالم الإسلامي /الشرق الأوسط/ أوروبا الغربية. كذلك عدلت الو. م. أ من نظرتها تجاه المنطقة التي كانت تراها هامشية، باستثناء تحولها إلى مصدرٍ للتهديد النووي، لكن بعد أنْ أصبحت (من منظورها) مرتعًا للحركات الإرهابية والجماعات الدينية المتطرفة، أضحت تشكل بؤرة ومعضلة أمنية عالقة ينبغي تسويتها، من جهتها تنظر الصين إلى الأمن في منطقة بحر قزوين كركيزة أساسية، لضمان استقرار منطقة شينجيانغ، وباقي الأقاليم الانفصالية التابعة لها.

وقد لا يختلف الحال بالنسبة لباقي الأطراف والفواعل الإقليمية، حيث وتحت وقع العنف الإقليمي، وما يشكله الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف الديني، بالإضافة على النزعات السياسية والحركات الانفصالية، من تهديد عابر للحدود، يبرز تأثر هذه القوى، بواقع التحديات الأمنية المشتركة، فتركيا مثلاً تدرك حجم التهديدات السابقة، وتفسر التقارب روسي وأرميني بالخطر الكبير، الذي قد يفقدها دورها الإقليمي في الدفاع عن أمن حلفائها الغربيين، كما لا يخلو التنافس عند إيران من مضمونه الأمني، حيث تقع ضمن ما تسميه **" خط النار"** ما يعني عدم استقرار محيطها الإقليمي من جهاتها الأربعة، إلى جانب خطر القوات الأمريكية المرابطة، على مداخل ومخارج آسيا، وفي منطقة الخليج العربي، دون أنْ تسقط من حساباتها المسألة العرقية وقضية أذربيجان الكبرى؛ وضمن الدائرة الإقليمية، وتأكيدًا لما سبق، تبرز تجليات البعد الأمني أكثر لدى الكيان الإسرائيلي، حيث ساهمت معضلته الأمنية وجو القلق الأمني الدائم المحيط بها، إلى جانب تاريخها المليء بالحروب، في تشكيل استراتيجيتها الشاملة تجاه المنطقة، أما بالنسبة للاتحاد فقد برزت دوافعه الأمنية، في السعي إلى بلورة السياسة الأمنية المشتركة، أين صنف المنطقة ضمن المناطق غير المستقرة عالميًا، بفعل تنامي تجارة المخدرات والجريمة المنظمة. واعتبر تأمينها ضروريًا وحيويًا لتحقيق أمن أوروبا. ككل.

ب-الطاقة: يبقى لمتغير الطاقة التأثير الأكبر في بلورة دوافع وتوجهات القوى المتنافسة نحو بحر قزوين، حيث يرتبط اقتصاد روسيا وتاريخها الحديث بالنفط، والذي لا يعد مجرد مصدرًا للدخل القومي فحسب، بل تعتبره موسكو الأداة الأساسية التي يمكن استخدامها لإدامة نفوذها في مجالها الحيوي، لذلك تدعم روسيا، خط باكو-نوفورسيسك إلى جانب خط كازاخستان – ميناء نوفورسيسك الروسي. بالمقابل أدت أهمية الاعتماد على النفط في تطوير الاقتصاد الأمريكي، إلى ازدياد مركزية قضاياه في الاستراتيجية الأمريكية، التي عملت على استغلال نفط بحر قزوين، في إطار استراتيجية تنويع مصادر الطاقة وخطوط النقل والامداد، لتقليل اعتمادها على نفط مناطق عالمية أخرى، والتحكم في أسعاره عالميًا، ورغم محورية ملف النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، لكن لا يمكن تفسيره تفسيرًا اقتصاديًا بحثتاً، كون القضية مرتبطة ببعض الحسابات الجيو سياسية والجيو استراتيجية، وخاصة ما تعلق منها بسياسة احتواء المنافسين المحتملين، كمتطلبات لبسط الهينة والسيطرة العالمية. من جانبها تهدف الصين إلى إنشاء نظام إقليمي للطاقة يوائم توجهاتها الاستراتيجية، من خلال تنويع مصادر الطاقة، زيادة حصة الواردات النفطية القادمة من روسيا وآسيا الوسطى، وتعزيز استثمارات الشركات النفطية الصينية في قطاع الطاقة والبنية التحتية، لتسهيل ربط المنطقة بالصين على المدى الطويل.

كما عملت كل من تركيا وإيران، على توظيف البعد الطاقوي في سياستها، كفرصة للتأكيد على أهمية موقعهما الجغرافي، في خطوط نقل الطاقة من بحر قزوين بتجاه الأسواق العالمية، حيث تدعم كل منهما خيارها الاستراتيجي، بل وتقدمه، كبديل عقلاني، آمن، واقتصادي، عوضًا عن باقي المشاريع الأخرى، وبذلك تتحول إلى دولة عبور في خريطة الطاقة العالمية. بينما تبحث كل من إسرائيل والاتحاد الأوروبي، عن ضمان أمنها الطاقوي، في ظل اعتمادها على دول غير حليفة أو معادية لها (نفط الخليج بالنسبة للإسرائيل/روسيا بالنسبة لأوروبا)، للحصول على الطاقة. وفي هذا الإطار، رفعت هذه الدوافع مستوى الشراكة إلى حد كبير، مما اضطر الدول الأوروبية بعدها إلى صياغة سياسة خارجية موحدة تجاه قضايا المنطقة، ضمن ما عُرف بالورقة الخضراء التي جاءت **بعنوان "نحو استراتيجية أوروبية لتأمين إمدادات الطاقة".**

5-**آليات التنافس:** حرصت أطراف التنافس على تناسب الأهداف، مع الأدوات والآليات المتبعة لتحقيقها، وتراوحت بين استخدام أساليب القوة العاتية، في القضايا المرتبطة بتحقيق الأمن القومي، وبين توظيف أساليب القوة الناعمة كالدبلوماسية الاقتصادية، للحفاظ على المصالح الطاقوية، أو حتى عبر احياء الروابط الثقافية والحضارية، لذلك فقد اختلفت مظاهر القوة والتأثير من طرف على آخر، لكن في هذا السياق نلمس نوع من التناغم في الآليات المتبعة، حيث أنَ اعتماد طرف ما على آلية معينة، يأتي بناءًا على اختيار مسبق أو متوقع من منافسه الاستراتيجي، بمعنى أنَه ينظر إلى الاختيارات على أنَها فعال وردود أفعال الأطراف، انطلاقًا من الدائرة التنافسية التي ينتمي إليها كل طرف، والتقاطعات مع الدوائر الأخرى، التي تفرضها معطيات البيئة الاقليمية والدولية، لذلك تطلق على علاقات التنافس باللعبة الاستراتيجية.

أ-الدائرة التنافسية الدولية: في هذا المستوى برزت قدرة روسيا والو. م. أ في الجمع بين متغيري السياسة والعسكرة، كضرورة مرتبطة بتحقيق الأمن الطاقوي من ناحية، وكتجسيد لاستمرار علاقات الصراع التقليدي بين الشرق والغرب، في الفضاء الجديد من ناحية أخرى، وذلك بتوظيفهما للآليات العسكرية على نطاق واسع، من خلال فتح القواعد العسكرية، القدرة على التموضع والانتشار، تقديم الدعم والمساعدات العسكرية، حشد الجيوش، إنشاء قوات تدخل سريعة، إبرام الاتفاقيات الأمنية، لذلك تعد التدخلات العسكرية الروسية، ضد (جورجيا، أوكرانيا، مقابل دعمها واسنادها للأنظمة الحليفة أو الوظيفية بيلاروسيا، أوكرانيا قبل أزمة2014)، إلى جانب تكوينها للبنى الأمنية الجديدة كمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ضمن ردود الفعل أو كآلية لمواجهة عمليات توسيع حلف شمال الأطلسي، واطلاقه للمبادرات الأمنية في الفضاء أوراسي، (مبادرة GUUAM ومبادرة الشراكة من أجل السلام، ومبادرة أمن الحدود)، هذا من ناحية، من ناحية أخرى، دفع ضمان أمن الطاقة والتحكم في خطوط النقل والإمدادات، بالطرفين إلى تعديل نمط الآليات المتبعة في العملية التنافسية، نحو النقيض، حيث ظهر مصطلح "ديبلوماسية الطاقة"، كآلية براغماتية، قائمة على أسلوب التصدي والاستئثار بحجم الاستثمارات النفطية، في وجه الشركات المنافسة، أين سجل اعتماد روسي أكبر على هذه الآلية، لدرجة أنَه أصبح يذكر أنَه ليس لروسيا سياسة خارجية بل سياسة طاقوية.

وبخلاف المنظور الروسي والأمريكي، من الواضح أنَ الصين تفضل استخدام الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية، بدل الآليات العسكرية لفرض خياراتها الاستراتيجية، حيث عززت تواجدها في المنطقة، عبر التركيز على استراتيجية حسن الجوار لخلق بيئة سلمية، تفضي إلى تبادلات متعددة، ومكاسب عادلة وفق نظام قائم على احترام التعايش السلمي، كما وظفت مفاهيم الصعود السلمي، التي أصبحت فيما بعد مكون رئيسي من مكونات السياسة الخارجية الصينية، بعد أنْ أرفقتها بتحقيق المكاسب، من خلال تكثيف الاستثمارات، وتأكيد تواجدها عبر الشركات. وبذلك مهدت القوة الناعمة

الذكية الطريق أمام بكين، للمشاركة في رسم الجغرافية السياسية للمنطقة، خاصة بعد إطلاقها لمشروع طريق الحرير الجديد، مما يسمح لها باختراق المنطقة والنفاذ لأوراسيا بطريقة هادئة، وإعادة تشكيل موازين القوى، وتعديل بنية النسق الدولي وفقًا للرؤية الصينية.

ب-الدائرة التنافسية الإقليمية: فيما يتعلق بالآليات الثقافية، تبرز إيران وتركيا كأكثر القوى توظيفًا لهذه الآليات، حيث وبالاعتماد على تمتين الجذور الحضارية، والروابط اللغوية، إلى جانب البعد الديني المشترك، حاول الطرفان فرض تواجدهما في المنطقة، من أجل ضمان أنْ لا تقع هذه الدول ضمن دائرة التأثير الثقافي والحضاري للقوى الأخرى. بينما تعمل السياسة الإسرائيلية على ضمان بقاء الدول المحيطة بها أو المناوئة لها في حالة ضعف، أو إلحاقها بقاطرة الدول المطبعة مع (إسرائيل)، لذلك تمثل هذه المنطقة امتدادا لعلاقاتها الاستراتيجية بعيدة المدى، ويعتبر مستقبل تطوير أيّة علاقة، تجمع بينها وبين باقي دول منطقة بحر قزوين أو القوقاز وحتى وآسيا الوسطى، مرهونًا بحجم وطبيعة التفاعلات، التي قد تحدث بين هذه الدول الناشئة، وغيرها من الدول المناوئة للطرف الإسرائيلي، على غرار إيران التي تسعى إلى عزلها دوليًا ومحاصرتها في محيطها الإقليمي الضيق، ومنع قيام أي تفاهم أو تكتل (غير عربي مسلم) معادي لإسرائيل، وقد سمح لها ذلك باستحداث وتأمين مصادر جديدة للطاقة، من مناطق طاقوية غير عربية كنفط بحر قزوين عبر أذربيجان.

كما يبدو الطرف الأوروبي أقل اعتمادًا على الآليات العسكرية، عبر اتباعه لاستراتيجية مرنة قائمة على الاقناع وتقديم الحوافز الإيجابية، أين تصنّف الدول في قطاعات جغرافية، وتقدم لها الخطط والمساعدات على أساس إقليمي، دون السعي إلى فرض للنموذج الأوروبي أو اقتراح مؤسسات أمنية جديدة، قد تنافس المنظمات الآسيوية كمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. لذلك يبدو النهج الأوروبي أقرب إلى مفهوم الأمن الناعم الصيني، رغم ذلك يبقى لا يعد قطبًا موحدًا، لافتقاره لوحدة القرار السياسي الخارجي، وخضوع قدراته العسكرية لنظام متعدد الأطراف.

بالنسبة للجديد الذي تقدمه هذه الدراسة:

بعد أكثر من ثلاث عقود على تفكك المعسكر الشرقي، لم تبرز على حدود روسيا دول وجمهوريات مستقلة فحسب؛ بل ساهم هذا الحدث المفصلي أيضًا في ظهور تغيرات هيكلية، أبرزها تشكل نظام إقليمي جديد، يتكون من روسيا، وعدة مراكز إقليمية أخرى، والتي باتت تعرف بالنظم الفرعية على غرار، آسيا الوسطى، أوروبا الشرقية، بحر قزوين ومنطقة القوقاز، بحيث يشتمل كل نظام من هذه النظم الفرعية، على خصائص بنيوية وهيكلية إلى جانب سمات خاصة ومحددة، تشكل حدودًا (اعتبارية) لهذه النظم الإقليمية وتميزها عن بعضها البعض. ومع ذلك، ولأنَ هذه النظم الفرعية عبارة عن بُنى حديثة ناشئة، عن تداعيات تفكك البنيان الدولي لنظام الحرب الباردة، وبشكل خاص ضمن الكتلة الشرقية، الأمر الذي يُرجّح إلى جانب، استمرار الروابط التقليدية القديمة بشكل أو بآخر بين هذه البُنى الجديدة، استمرار تنتقل تأثيرات العمليات التنافسية من بنية إقليمية إلى بنية إقليمية أخرى.

عند هذا المستوى، يبرز الجديد الذي تطرحه هذه الدراسة، من خلال التركيز على (**إبراز تأثير العلاقات التنافسية الدائرة في منطقة بحر قزوين، من حيث أطرافها الفاعلة، وطبيعة هذه التفاعلات وحدودها وأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، على استقرار النظام الإقليمي لمنطقة القوقاز بشقيها الشمالي والجنوبي**)؛ فرغم أنَ كل منطقة تمثل ـــ إلى حدّ ما ـــ مجالاً جغرافيًا منفصلاً ومتميزًا بسماته العامة، إلا أنَه في ذات الوقت لا يمكن نفي علاقات التأثير

والتأثّر المتبادلة، بحكم الجوار الإقليمي والتماس الجغرافي وتقاطع المصالح. وهنا، تعتبر تأثيرات البيئة الخارجية في مستوياها الاقليمي والدولي، وما تفرضه تداعيات المنافسة الجيوسياسية متعددة الأبعاد، بين القوى المحلية والاقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق باقتسام واستغلال ثروات بحر قزوين، من أبرز العوامل المؤثرة على أمن واستقرار المنطقة برُمّتها، وما تشمله أو يرتبط بها من أقاليم فرعية أخرى، أين يُعدّ القوقاز أحد أبرز هذه الأقاليم، حيث تبدو مخرجات العملية التنافسية من بين العوامل المساعدة في زيادة احتمال تفككه، لذلك توصف أجزاء من النظام الفرعي للقوقاز في هذه الحالة، **بمناطق الانفصال المحتمل**، على غرار النزعات الانفصالية التي شهدتها بشكل خاص منطقة القوقاز الجنوبي، فإلى جانب اشتمال منطقة القوقاز عموما على الآثار السلبية للاستقلال المفاجئ (الضعف الاقتصادي، الهشاشة السياسية والتفكك الاجتماعي)، كمميزات مشتركة بين مختلف بُلدانه، يعاني القوقاز أيضًا من:

- التعددية الاثنية والعرقية والتي ساهمت في حدوث صراعات على أساس عرقي أو اثني؛ فمن أصل تسع نزاعات عرقية واثنية حدثت في الفضاء ما بعد السوفيتي، انفرد القوقاز بخمسة منها.
- تجدد النزاعات البينية بسبب مشاكل الحدود.
- عدم الاتزان والثبات في المواقف السياسية، وتفضيل التحالفات الجديدة القادمة من خارج النظام الإقليمي، مما ساهم في زيادة قابليته للاختراق، وانتقال تداعيات ومخاطر وتهديدات التنافس، من الأقاليم المجاورة وبشكل خاص بحر قزوين، إلى دول القوقاز لعدة اعتبارات، عادة ما تكون مرتبطة بالاتصال الجغرافي، تشابك المصالح، جيوبوليتيك أنابيب نقل الطاقة، وغيرها.
- غياب الثقة والرؤية المشتركة بين وحداته، وقد تجلى ذلك بصورة أوضح في غياب رؤية أو نظام للأمن المشترك، في ظل التغيّر الحاصل في إدراك التهديد؛ إذ يعد توحيد التصورات حول التهديدات بين أعضاء النظام الإقليمي أحد أركان أي نظام، مما يدفع باتجاه تحقيق عمل أو وضع سياسات مشتركة، بينما أخفقت دول القوقاز في استشعار مصادر التهديد المشتركة، ويرجع ذلك إلى اختلاف الزاوية التي ينظر منها كل طرف إلى موضوع ومصدر التهديد. فعلى سبيل المثال؛ إذا كانت السياسات الروسية في الاقليم، تُعد من قبيل المساندة، والدعم اللوجيستي والسياسي بالنسبة لأرمينيا، فإنَ أذربيجان أو جورجيا لا تفسران هذه التحركات، سوى كمحاولة لفرض العزلة والتطويق، ضمن سياسة المحاور والاصطفاف الخارجي.

من جهة أخرى، من المهم إدراك أنَ التهديدات والتداعيات السلبية على النظام الإقليمي لمنطقة القوقاز، تأتي مترابطة مع بعضها البعض، وللتأكيد، فقد ساهم حصر وتحديد عناصر التداخل بين دول الاقليم، في معرفة الحدود الفاصلة بينه وبين باقي النظم الفرعية المجاورة له، والتي تعد في نفس الوقت، عوامل تزيد من حساسية وقابلية الاقليم للاختراق الخارجي، مثلما عبر عنها كانتوري وشبيغل بـــ: **"نظام التغلغل"**، أين تمتلك فواعل من خارج الاقليم نفوذًا وتأثيرًا، قد يفوق نفوذ أو تأثير أية دولة من داخل الإقليم.

كما أدت التفاعلات بين مختلف القوى الفاعلة في بحر قزوين، ضمن الدوائر التنافسية المختلفة، وبشكل متفاوت، حسب مستوى وقدرات وإمكانيات كل طرف، إلى بروز تأثيرات ملموسة، انعكست على طبيعة وواقع التفاعلات الدولية الحاصلة في القوقاز، حيث أعاقت متطلبات استكمال بناء الدولة، و دفعت نحو تفاقم المشاكل المحلية والعابرة

للإقليم، خاصة تلك المتعلقة بمشاريع النفط وخطوط أنابيب نقل الطاقة، التي لعبت الدور المحوري في إعادة تشكيل الأدوار السياسية، وتوزيعها بين مختلف الفاعلين المحليين والإقليميين، وعلى صعيد آخر، أدت الطفرة النفطية في حوض قزوين، إلى بروز صراعات عرقية جديدة أو إحياء صراعات خامدة في منطقة القوقاز، وهنا تحولت المشاريع النفطية، إلى سلاح استراتيجي، وصفت فيها أنابيب النفط **"بحرب الانابيب"**، في صورة تجسد انتقال **التأثير السلبي لتنافس القوى الفاعلة في بحر قزوين، ودوره في زعزعة استقرار النظام الإقليمي في منطقة القوقاز.**

أدت السياسات الروسية في بحر قزوين، إلى إحياء وتحريك النزعات الانفصالية والصراعات العرقية في القوقاز، من أجل اضعاف استقلال جنوبه اعن المركز التقليدي **"موسكو"**، عبر توظيفها لمختلف الآليات العسكرية الاقتصادية، وفق استراتيجية شاملة، ركزت جهودها بشكل خاص على ثلاثة دول هي، الشيشان، جورجيا، وأذربيجان، بحيث تعد كل واحدة منها، دولة محورية في شمال ووسط وجنوب القوقاز، وذلك بالعمل على اثارة النعرات السياسية داخلها، انطلاقا من إدراكها أنّ حدود التنافس الجيوسياسي مع الولايات المتحدة، قد امتد إلى الفضاء الجغرافي للقوقاز، ولم يعد خاضعًا للقوة التقليدية الصلبة فقط، في ظل تنامي اعتبارات القوة الاقتصادية، والتي ارتبطت بشكل كبير بمصادر الطاقة، حيث كان التحكم في أنابيب النفط المارة عبر القوقاز، بمثابة المفتاح الذي يمنح الافضلية في حوض قزوين، والاستفادة من ثرواته بفعالية أكبر من باقي أطراف اللعبة الاستراتيجية الجديدة، خاصة مع رغبة روسيا في استعادة وتثبيت سيطرتها التقليدية على الإقليم كهدف استراتيجي وحيوي، إذ أن فقدان هذه السيطرة، سوف يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الكامن شمال القوقاز ، ويغذي النزعة الانفصالية لدى العرقيات الراغبة في التحرر من السيطرة الروسية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد أضحت قضية جيوبوليتيك خطوط نقل الطاقة وأنابيب النفط القادمة من بحر قزوين، واحدة من القضايا الرئيسية، في السياسة الأمريكية تجاه منطقة القوقاز، وقد وظّفت واشنطن ثقلها السياسي والعسكري والدبلوماسي، للضغط على حكومات المنطقة لاختيار خط **باكو-تبليسي-جيهان** حيث قدمت له كامل الدعم، في مواجهة الخط الروسي كخيار وحيد لنقل الطاقة، ولعبت الدور الرئيسي لاستغلال أزمات القوقاز، وفق آلية جديدة هي الحرب بالوكالة، على غرار الأزمة الجورجية، التي كان فيها الدعم والتنسيق الجورجي-الأمريكي واضحين، والملف الشيشاني، أين تعاملت معه من منظور دعم حركات التحرر عن الاستعمار، بغرض إضعاف الهيمنة الروسية على الأراضي الشيشانية، التي تمر عبرها أغلب الأنابيب الروسية الآتية من بحر قزوين. وعلى الرغم من الجهود الأمريكية لاختراق المنطقة، إلا أنّ القوقاز الشمالي، ما يزال عصيّا في وجه الاستراتيجيات الأمريكية، نتيجة التعامل الروسي الصارم تجاه ما تعتبره امتدادا لسيادتها، وجزءً من القوقاز الروسي كما أنَ المنافسة الشديدة، إلى جانب ارتباط مصالح الو. م. أ بمناطق أخرى في العالم كالشرق الأوسط، أوروبا الشرقية، أمريكا الوسطى واللاتينية، والمحيط الهادئ، تمنعها من التحول إلى قوة مهينة على الاقليم.

على صعيد آخر، أفضت إعادة رسم التوجهات السياسية للدول القوقازية المستقلة حديثًا، بعيدًا عن روابطها التاريخية مع روسيا (السوفييتية)، إلى الدفع بقوة نحو البحث عن إعادة بناء وهيكلة نفسها، ورسم خريطة مصاحها الجيوسياسية، عبر مدّ روابط جديدة في اتجاه جنوبي (نحو إيران) وغربي (نحو تركيا)، من خلال إحياء وبعث ولاءات قديمة في ظل التحولات الجديدة، وهنا شكلت العوامل سابقة الذكر الفرصة السانحة لتركيا وإيران، للعودة من جديد،

إلى ساحة المنافسة عبر الإقليم. حيث، وتحت عباءة العلاقات التاريخية والارتباطات الحضارية والدينية، عملت تركيا على تصعيد الأوضاع الأمنية في القوقاز الشمالي، بتقديمها الدعم لحركات الانفصال في الشيشان، وكذلك ساندت الطرف الأذري في نزاعه حول إقليم "**ناغورني كاراباخ**"، كما ركزت جهودها على الجهة الغربية للقوقاز في جورجيا، خاصة إقليم "**أجاريا**" صاحب الأغلبية المسلمة، و"**أبخازيا**" المسيحية التي ينحدر سكانها من أصل تركي.

أما إيران، فقد امتد تأثيرها في قضايا القوقاز، من باب توظيفها للبعد الديني، لأغراض مصلحية في علاقاتها مع دول الاقليم، مما أثر على فاعليتها، حيث اعتبرت أصغر فاعل في اللعبة الكبرى الجديدة، باستثناء الدور المميز الذي لعبته في أرمينيا المسيحية، والتي ساندتها بخلاف ما كان متوقعًا، ضد أذربيجان المسلمة ذات المذهب الشيعي، وذلك لسبب رئيسي يتعلق بتواجد أقليات عرقية ودينية في إيران.

كما طور الكيان الاسرائيلي وتحت مختلف الذرائع علاقته العسكرية مع دول الإقليم، خاصة جورجيا، وأرمينيا، التي حرصت على تزويدهما بالدعم العسكري الكافي، حيث يقف التواجد الإسرائيلي في القوقاز، جنبًا على جنب مع الحليف الأمريكي، لمنافسة الدور الاقليمي الروسي، مما فاقم من حجم التأثيرات السلبية على استقرار الاقليم ككل.

وبالمقابل تعد باقي الموقف الأخرى، الأكثر ايجابية في التعامل مع أزمات الاقليم، وذلك بالبحث في سبل تقليص التهديدات الرئيسية لاستقرار النظام الاقليمي، ولعل بحث الاتحاد الأوروبي عن حل سياسي للازمة في الشيشان، إلى جانب رفضه التدخل المباشر في جورجيا، تعد من المؤشرات الدالة على هذا التوجه، بينما تعد الصين الطرف الأقل انخراطًا، حيث ترفض التورط في صراعات تتعارض مع مصالحها، وقد تستفز روسيا حليفتها الاستراتيجية.

من كل ما سبق، خلصت هذه الدراسة إلى التأكيد على جملة من الاستنتاجات، التي يمكن حصرها فيما يلي:

1-ساهمت الأزمات النفطية في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي، في زيادة الاهتمام الدول الصناعية بالطاقة، خاصة بعد تحول بعضها من دول منتجة إلى دول مستهلكة، في بروز منطقة بحر قزوين كأحد البدائل المحتملة لمصادر الطاقة.

2-رغم وجود حجم هائل من موارد بحر قزوين، إلا أنَ هناك جملة التحديات والعوائق القانونية والاقتصادية والتقنية، التي ترتبط بخصائصه ومميزاته، إلى جانب ضعف البنية التحتية، ومشاكل طرق المواصلات، مما جعل الشركات الأجنبية غير مستعدة لتحمل مخاطر التكلفة، ما لم تتأكد من وجود أغطية قانونية ثابتة ورسمية، بيئة آمنة ومساعدة للاستثمار، لذلك من المتوقع أنْ يحتل نفط بحر قزوين دور المكمل، وليس المنافس الحقيقي والبديل الاستراتيجي عن نفط منطقة الخليج.

3-رافق نهاية الحرب الباردة، تحولات عميقة شهدتها منطقة بحر قزوين، سواء من حيث البنية الهيكلية، أو على مستوى شبكة الفاعلين الأساسيين، أو الأطر المؤسسية بشقيها القانوني والتنظيمي (الجدل حول النظام القانوني، المنظمات والتكتلات الإقليمية والأمنية)، مما أثر على طبيعة العمليات والتفاعلات السياسية والاقتصادية، التي رسمت صورة التفاعل/التنافس، ضمن استراتيجية اللعبة الكبرى.

4-أثرت الخلفيات الجيوبوليتيكية لكل دولة في تبني توجهات واستراتيجيات متعددة متنافسة ومتعارضة، وبذلك أظهرت الدراسة الأهمية الكبيرة لنظريات الجيوبوليتيك التقليدية، كإطار نظري لظاهرة التنافس في بعده الإقليمي والدولي، بعد إعادة طرحها ضمن نظريات الجيوبوليتيك الحديثة.

5-اللافت في اللعبة الجديدة انخراط القوى المحلية ذاتها، في لعبة البحث عن النفوذ والهيمنة مع قوى غير محلية، مما عقّد الوضع أكثر، ونقل التنافس على استغلال ثروات الإقليم، من مستواه المحلي إلى الإقليمي والعالمي، بكل ما يحمله من تناقضات في الرؤى والتصورات والآليات والأهداف. وكمحصلة لذلك، تتجه المنطقة بشدة نحو التبعية للقوى الخارجية الفاعلة والمنافسة لروسيا، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والصين بدرجة أخرى، مما قد يفضي إلى قيام نظام إقليمي متعدد الأقطاب في منطقة أوراسيا، تؤثر فيه كل الفواعل، ويغيب فيه تأثير باقي الأطراف المحلية.

6-أدت السمات العامة المشتركة ــ آنفة الذكر ــ التي تتقاسمها دول القوقاز، والتي يأتي في مقدمتها العجز الاقتصادي والفساد السياسي، إلى رسم بيئة محلية-إقليمية، جالبة للأطماع الخارجية، مهيئة للاختراق، وقابلة للتأثر بالتهديدات والسلبيات الناجمة عن التفاعلات الحاصلة في مناطق أخرى، حيث ساهم تنافس القوى الفاعلة في بحر قزوين، في زعزعة أمن واستقرار القوقاز، حيث عرقل جمهوريات القوقاز عن استكمال متطلبات بناء الدولة، وتحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي، إلى جانب المساس بالتجانس الاجتماعي والحضاري للمنطقة.

رؤية مستقبلية حول منطقة بحر قزوين ومنقطة القوقاز في ظل تزايد حدة التنافس الدولي

لقد بات واضحا أن أيّة ترتيبات بين القوى الفاعلة/المتنافسة في منطقة حوض قزوين، سيكون لها انعكاساتها المباشرة على مجمل الفضاء الإقليمي بما في ذلك منطقة القوقاز، الذي يرتبط بشبكة معقدة من الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، مع وجود شبكة من المصالح الحيوية المهمة والمتعارضة بين مختلف الأطراف. لذلك، من المهم للدول القزوينية توحيد أو على الأقل تقريب التصورات القانونية حول حوض قزوين، وذلك بوضع نظام قانوني توفيقي، يكفل للدول المشاطئة الحصول على استغلال عادل أو متوازن لثروات البحر. ومن الضروري أن يسبق ذلك، تفعيل دور منظمة التعاون لدول حوض قزوين، كآلية مؤسساتية محلية، تعالج مشاكل المنطقة بين الفرقاء، وتعمل على التخفيف من حدة التناقضات عبر عدة مداخل؛ من خلال تكريس البعد الهوياتي والجوار الجيوسياسي في علاقات دول بحر قزوين مع دول القوقاز وحتى آسيا الوسطى، وقد يمتد إلى توسيع التعاون مع الدول العربية والإسلامية، من أجل زيادة حجم المبادلات وفرص التعاون الاقتصادي، وتطوير الصناعات النفطية والاستخراجية بتكنولوجيا وأيادي محلية، ليس من مصلحتها زعزعة استقرار المنطقة التي تنتمي إليها، وحتى تتخلص من الهيمنة الروسية والاختراق الغربي الأمريكي المباشر أو عن طريق الوكلاء، وهذا يتطلب توسيع مجالات التنسيق والتشاور بين عموم دول المنطقة، حتى تتمكن من فرض صيغ واقعية لمشاريع التعاون الإقليمية، بعيدًا عن أي مشروطية، مقابل منح ثقتها، وتقديم التسهيلات، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاع الطاقة، ضمن بيئة تحتاج إلى تعزيز عوامل الاستقرار الإقليمي، وتقليل التأثيرات السلبية للتنافس الدولي والإقليمي، الأمر الذي يُعتبر تحدّيا صعبًا في المستقبل المنظور.

كما يقع على عاتق دول القوقاز أيضًا مهمة التصدي لمختلف التهديدات، التي تعيق تقدم الإقليم السياسي أو الاقتصادي، مما يسمح لها بالتركيز على تطوير واستغلال ثرواتها وإمكانيتها، ويدفعها نحو تعزيز استقلالها السياسي والعسكري والاقتصادي. وذلك عبر العمل على تحويل القضايا والخلافات الكبرى، إلى مجالات للعمل المشترك عبر:

-تسوية الخلافات الثنائية، وحل النزاعات بطرق سلمية.

-توحيد التصورات حول التهديدات الأمنية المشتركة، مما قد يساعد على بناء نظام أمني إقليمي.

- رفض المبادرات القادمة من الخارج، بما فيها البحث عن تحالفات من خارج الإقليم، مما يدفع على غلق الباب أمام محاولات الاختراق الخارجية.

-استغلال الظروف الدولية وتراجع أدوار القوى المتنافسة، في إعادة ترتيب المشهد الجيو سياسي، كإمكانية تحول أذربيجان إلى قوة إقليمية (بعد حسمها للصراع في كاراباخ لصالحها)، في ظل الانشغال القوى الكبرى بالحرب في أوكرانيا. لأنَه وبخلاف ذلك من المتوقع أنْ يبقى القوقاز مسرحًا للتنافس الدولي والإقليمي

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا: المعاجم والقواميس

1- عبد الفتاح عبد الكافي اسماعيل، **معجم مصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008).

2- إيفانز غراهام، نوينهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004).

ثانيا: الكتب

1- ابراهيم كامل عبده هاشم تامر، **الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى،2014).

2- ابن إبراهيم القصير ماهر، **المشروع الأورو-آسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين حالة اللاقطبية والنظام العالمي المتعدد الأقطاب**، (القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2014).

3- أبو خزام إبراهيم، **أقواس الهيمنة دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية مطلع القرن 20 حتى الآن**، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، 2005).

4- أحمد محمود معين، **إسرائيل واختراق جبهة آسيا الوسطى رؤية جيواستراتيجية**، (بيروت: باحث للدراسات، 2009).

5- أرسلان أحمد فؤاد، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1986).

6- أكشي محرم، **آسيا الوسطى والقوقاز...تأمين لجسور الطاقة**، في: محمد عبد العاطي(محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010)

7- أكينر شيرين، **التوجهات السياسية في دول بحر قزوين الجديدة، أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان**، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، تحرير: روبرت إيبل، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010)،

8- إلياس الخضر الحديثي هاني، أدم الطاهر حمد الطاهر ، **أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي-دراسة في العلاقات الاسرائيلية الآسيوية:** دراسة حالة الصين، اسرائيل، الهند، دول آسيا الوسطى (الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2014).

9- بريجنسكي زبيغنيو، **الاختبار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم** (تر. عمر الأيوبي)، (بيروت: دار الكتاب العربي للنشر، 2004).

10- بريجنسكي زبيغنيو، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عنها جيواستراتيجيًا**، (مركز الدراسات العسكرية، الطبعة الثانية، 1999).

11- بوقارة حسين، **تحليل النزاعات الدولية. مقاربة نظرية**، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008).

12- تشـيتريان فيكن، **جدلية الصـراعات العرقية ومشـاريع النفط في القوقاز** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، الطبعةالثانية، 2000)

13- جرجس فواز، **النظام الإقليمي والقوى الكبرى:** دراســة في العلاقات العربية – العربية، والعربية – الدولية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1997).

14- جريجوري بول، "تنمية احتياطات الطاقة في بحر قزوين: البيئة القانونية" **في: مصــادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاســات على منطقة الخليج العربي**، تحرير: روبرت إيبل، (ترجمة: مركز الإمارات للدراســات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001).

15- جفال عمار ، **التنافس التركي الإيراني في آسـيا الوسـطى والقوقاز** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2005)

16- جواد كاظم النجار هاني، **السـياســة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس محمد خاتمي 1997-2005 دراســة تاريخية سياسية** (د. م. ن: مركز عين للدراسات السياسية المعاصرة، الطبعة الأولى، 2018)

17- جون ريكس، **الأقلية العرقية والحكومة الوطنية: علم الاجتماع السـياسـي للمجتمعات المتعددة الثقافات**، تر: محمد سعيد ذكائي (طهران: دراسات وطنية، 2010).

18- حداد معين، **الجيوبوليتيكا: قضـايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسـياسـة**، (لبنان: شـركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2013).

19- حسين خليل، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009).

20- حقي توفيق سعد، **مبادئ العلاقات الدولية**، (بغداد: المكتبة القانونية، الطبعة الخامسة، 2010).

21- خانا باراج، **العالم الثاني جيوبوليتيكيا: السـلطة والسـطوة في النظام العالمي الجديد**، (تر: دار الترجمة)، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

22- خليل إبراهيم البياتي سـرمد، **التوجهات السـياسـية والاقتصـادية التركية حيال دول آسـيا الوسـطى بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، (العراق: مكتبة السنهوري، 2016).

23- خليل قلعجية وسـيم، **روسـيا الأوراسـية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشـرون، الطبعة الأولى، 2016).

24- الخوري علي محمد، آمنة حلمي، وآخرون، **الحرب الروسـية-الأوكرانية وتأثيرها على الدول العربية**: دراســة تحليلية وتوصيات استراتيجية (أبوظبي: المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل، ماي 2022)

25- الدسوقي نهى(محرر)، **الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز بين الأهمية والتنافس الدولي**، في: مجموعة مؤلفين: **الثقل الأسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الأسيوية** (ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى. 2018).

26- دورتي جيمس، بالتستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (تر، وليد عبد الحي)، (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1985)

27- دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، (تر: عماد حاتم)، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004).

28- رامونيه إينياسـيو، **حروب القرن الواحد والعشـرين: كمخاوف وأخطار جديدة**، تر: خليل كلفن (القاهرة: دار العالم الثالث، 2007).

29- السـعيد إدريس محمد، **تحليل النظم الإقليمية:** دراسـة في أصـول العلاقات الدولية والإقليمية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، 2001).

30- سعيد محفوض عقيل، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية-التغيير**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012).

31- السوري أبو مصعب، **المسلمون في وسط آسيا معركة الإسلام**، (دمشق: مركز الغرباء للدراسات الإسلامية،2012).

32- سيبيل لوبيز فيليب، **الجغرافيات السياسية للبترول** (تر: نجاة صليبي الطويل)، (أبو ظبي: دار الكلمة،2013)

33- صلاح دياري محمد، **التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافية السياسية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001).

34- عماد حسيني العوض حسين، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (برلين: **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية)**، 2017.

35- غريفيثس مارتن، أوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

36- كاظم حسين النائلي عدنان، **روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017).

37- كلير مايكل، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، (تر: عدنان حسن)، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002).

38- محمد حسين باكير علي، **تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيوسياسية و الجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**، في: محمد عبد العاطي (محرر)، **تركيا وتحديات الداخل ورهانات الخارج** (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)

39- محمد ذنون الطائي طارق، **العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة**، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية الطبعة الأولى، نوفمبر، 2012)

40- محمد ربيع الخيري نوار، **مبادئ الجيوبوليتيك**، (بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014).

41- ميراك فايسباخ موريال، جمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام2002**، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2014).

42- ناصر شحاتة محمد، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التأثير وأهم الملامح** (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014).

43- النداوي خضير عباس أحمد، **الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض قزوين**، (العراق: دار دجلة، 2014).

44- نور الدين محمد، **السياسة الخارجية التركية: أسس ومرتكزات**، في: محمد عبد العاطي(محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (قطر: دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010)

45- نوري النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011** (الخرطوم: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012)،

46- نوري النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية 1991-2016**، (الأردن: دار مجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017).

47- نوري النعيمي أحمد، **العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون** (الأردن: دار نهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013).

48- هاشـم علي عيد وردة، **صـراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، أكتوبر 2013).

49- هاني جواد كاظم النجار، **السـياسـة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس محمد خاتمي 1997-2005 دراسـة تاريخية سياسية** (د. م. ن: مركز عين للدراسات السياسية المعاصرة، الطبعة الأولى، 2018)

50- هلال علي الدين، مطر جميل، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

51- يوسف حتى ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

ثالثا: الدوريات:

1- أبو حنيفة الوليد، "البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: المنطلقات والأهداف" **مجلة المعيار**، عدد (47)، المجلد (23)، (2019).

2- أحمد جاسـم إبراهيم الشـمري ويونس عباس نعمة، "التوجه التركي نحو آسـيا الوسـطى والقوقاز (1990-1998)"، **مجلة جامعة بابل**، (المجلد 25)، العدد (3)، (2017).

3- إسماعيل الشاهر شاهر، "التفتيت بالأقليات: الأقليات وعدم الاستقرار السياسي"، **مجلة روافد**، المجلد (03)، العدد(02)، ديسمبر (2019).

4- إلياس الخضر هاني، علي حسين محمد سليمان، "التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى دراسة في المقاصد والنتائج"، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، العدد(18)، السنة (10)، (2016).

5- إلياس فراس، "مسـتقبل مكانة إيران في الشـرق الأوسـط"، **مجلة أنكاسـام للدراسـات الإقليمية**، (عدد خاص بالحرب الهجينة)، أكتوبر (2017).

6- بريس سامية، "دول آسيا الوسطى بين التغلغل الإسرائيلي والحضور العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد (181)، مارس (2020).

7- بلال قريب، "الثابت والمتغير في السـياسـة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشـرق الاوسـط العلاقات الإيرانية السعودية نموذجا"، **مجلة المفكر**، العدد(15)، جوان(2015)

8- بلقرشـي إيمان، "دور المتغير الطاقوي في دعم التنافس الجيوبوليتيكي الروسـي –الأوراسـي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد (03)، العدد (02)، (2017).

9- بوالجدرى فيصـل، "خصـائص القوى الإقليمية واسـتراتيجياتها"، **مجلة السـياسـة الدولية**، المجلد(51)، العدد(205)، جويلية(2016).

10- بن يحي سـامية، رحموني عبد الرحيم، "الأمن الجيو-طاقوي لبحر قزوين في اسـتراتيجية الاتحاد الأوروبي وتركيا"، **مجلة رؤية تركية**، المجلد(08)، العدد (03)، يونيو(2019)

11- بوزيدي عبد الرزاق، "الحدود المفاهيمية لمصـطلح التنافس في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الانسـانية**، المجلد(21). العدد(20)، (2021).

12- بوزيدي يحي، "أثر نهاية الحرب الباردة على سـياسـات إيران في مناطقها الحدودية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، (عدد13)، جويلية (2018).

13- بوعافية محمد الصالح، "الاسـتقرار السـياسـي: قراءة في المفهوم والغايات"، **مجلة دفاتر السـياسـة والقانون**، العدد(15)، جوان (2016).

14- بيرول فتيح، "توقعات الطاقة: أزمة الإمدادات التالية"، **مجلة foreign Policy**، النسخة العربية، أكتوبر (2009).

15- بيسكاتوري أندريا، شتومر مارتن، "من الوفرة إلى الظمأ"، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2022

16- تيغزة الزهرة، "توسيع مشروع الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد(03)، العدد (05). جويلية (2006).

17- جاسم كاظم الشمري نادية، "المشكلة الشيشانية"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، مجلد (25)، العدد(6)، (2016).

18- حازم عبد الله، "رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى"، **مجلة الباحث**، عدد (03)، (2003).

19- حقاني حليمة، "جيوسياسية النزاعات وموارد الطاقة -دراسة حالة النفط-"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد (12)، جوان(2019)، ص125.

20- حقي توفيق سعد، "التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة"، **مجلة العلوم السياسية**، (العدد 43)، (2011).

21- خريف عبد الوهاب، "التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد (2)، العدد (1)، (2012).

22- الخزار فهد مزبان خزار، "الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين: رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها" **مجلة دراسات إيرانية**، عدد(38)، (2006).

23- خلف الطائي عبد الرزاق، "التنافس السعودي الإيراني في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية"، **مجلة دراسات إقليمية**، المجلد(09)، العدد(28)، 31 ديسمبر (2012)

24- دريسي حنان، "السياسة الأمريكية في منطقة بحر قزوين بين الأهداف والمحددات"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، عدد(06)، فيفري (2015).

25- دريسي حنان، "تنمية مصادر الطاقة في بحر قزوين: الفرص والمعوقات"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد (05)، العدد (12)، نوفمبر (2012).

26- دسوقي كسبة مصطفى، "ثروات آسيا الوسطى-قزوين من النفط والغاز"، **مجلة أمتي في العالم**، المجلد(2004)، العدد(05)، ديسمبر (2004).

27- دياب محمد، "اللعبة الكبرى في حوض قزوين: حرب الأنابيب وعودة الاستقطاب"، **مجلة شؤون الأوسط**، المجلد(1999)، العدد(78-79)، جانفي (1999).

28- زيغم جميلة، "التنافس الدولي دراسة في المفهوم"، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، المجلد (02)، العدد(06)، جوان (2017).

29- سرور عبد الناصر، "الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي"، **مجلة جامعة الأزهر غزة**، المجلد(11)، العدد (01)، (2009).

30- السعداوي عاطف، آسيا الوسطى والقوقاز: تواجد أمريكي، تراجع روسي، مد استقلالي شيشاني، **مجلة أمتي في العالم**، عدد (05)، ديسمبر (2004).

31- مي قدور عبد القادر، "مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد (05)، العدد (01)، (2018).

32- سـيار كوكب علي الجميل، "التكوينات التاريخية لجمهوريات القوقاز وما وراءها"، **مجلة المسـتقبل العربي**، عدد(119)، (1995)

33- شـاكر محمد، "العلاقات الإيرانية – الطاجيكية إشـكالية البيئة الداخلية والخارجية"، **مجلة دراسـات إيرانية**، السنة الثانية، العدد (05)، ديسمبر (2017).

34- شـهاب أحمد حميد، "التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسـلامية لآسـيا الوسـطى"، **مجلة مركز الدراسات الدولية**، عدد (28)، 2005.

35- شـيات خالد، "هل تصلح الواقعية لتفسـير معضلة الاسـتقرار الدولي"، **مجلة السـياسـة الدولية**، المجلد (50)، العدد(197)، جويلية(2014).

36- صـندل جواد، "روسـيا، جورجيا، النفط والجيو اسـتراتيجية، منظور جغرافي سـياسـي"، **مجلة ديالي**، عدد(41)، (2009).

37- طلال يوسـف أيمن، "روسـيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية وأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، 2000-2008"، **المستقبل العربي**، العدد (358)، ديسمبر (2008).

38- طويل نسـيمة، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد (6)، العدد(1)، (2017).

39- عارف أرحيل الكفارنة أحمد، "الآثار السـياسـية في النظام الإقليمي العربي في ضـوء احتلال العراق"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية**، المجلد (05)، العدد (02)، (2002).

40- عباسـي عادل وغازي فاروق، "النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغونو كارباخ: دراسـة جيوسـياسـية وقانونية على ضوء التطورات الراهنة". **مجلة مدارات سياسية**، مجلد(6)، العدد (01)، (2022).

41- عبد الباسـط هدهود ناجي، "إيران أذربيجان نزاع الاسـتتباع والهيمنة حول نفط بحر قزوين"، **مجلة كلية الآداب**، (عدد 19)، يوليو (2009).

42- عبد الرحمان العبيدي محمد، إيران وجمهوريات منطقة القوقاز دراسـة في العلاقات السـياسـية والاقتصـادية 1991-2008، **مجلة دراسات إقليمية**، المجلد (05)، العدد (14)، حزيران (2009).

43- عبد الرحمان حكمات، "اللغز الصـيني: اسـتراتيجية الصـين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة" **مجلة سـياسـات عربية**، العدد(35)، نوفمبر(2018).

44- عبد الرضـا أعياد، مهدي على الخويلدي مسـلم، "النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى"، **مجلة البحوث الجغرافية**، (العدد 21)، (2014).

45- عبد العزيز مهدي الرواي، "توجهات السـياسـة الخارجية الروسـية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات دولية**، عدد (35)، 2008.

46- عبد الفتاح بشير، "السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد (40)، العدد (182)، أكتوبر (2010).

47- العبد الله عمر، خليل فادي، شـمسـين فادي "الاتحاد الأوروبي وآسـيا الوسـطى قضـايا التعاون والشـراكة الاسـتراتيجية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد(02)، (2014).

48- عبد الله يونس محمد، "إشكالية الاختزال: الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليًا وخارجيًا"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد (50)، العدد(197)، جويلية (2014).

49- عبد المالك حطاب، "الوضع القانوني لبحر قزوين"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد (19)، جوان (2014).

50- علي الخضر سليمان، "التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى، دراسة في المقاصد والنتائج"، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، العدد (18)، (2016).

51- علي راض العلاق عامر، "التوجهات الإسرائيلية تجاه منطقة القوقاز جورجيا نموذجًا 2000، 2009"، **المجلة السياسية الدولية**، العدد(14) مارس(2010).

52- عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية". **مجلة سياسات عربية**. العدد(21)، يونيو(2016).

53- عودة جهاد، حامد البدري مروة، إيمان عبد العال، "الحرب الروسية-الجورجية: استعادة النفوذ الروسي في جورجيا"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد (31) ، العدد(01)، (2017).

54- فرح سهيل "الجيوبولتيك الروسي ملامح القوة والضعف"، **شؤون الأوسط**، عدد(112)، خريف (2003).

55- فرقاني فتيحة، "راهن العلاقات الصينية-الروسية: بين الشراكة الاستراتيجية واحتمالات التحالف العسكري"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد(03)، العدد (05)، (2016).

56- فطافطة محمود، "إسرائيل ودول آسيا الوسطى: البدايات وأفاق الشراكة الاستراتيجية"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد (71)، ديسمبر(2018).

57- فهد مزبان خزار الخزار، "الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية"، **مجلة الأدب**، العدد(65)، (2013).

58- قحطان عبد الله، فائق مرعى مثنى، "أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية –الإيرانية" **مجلة آداب الفراهيدي**، المجلد(2014)، العدد(19)، مارس (2014).

59- قسايسية إلياس، "العلاقات الروسية الصينية وأثرها على التوازن الدولي في القرن الحادي والعشرون"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد(06)، العدد(02)، (2020).

60- كاظم صبيحي هاشم،" التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين"، **مجلة أبحاث ميسان**، المجلد (02)، العدد (03)، السنة (2006).

61- لوراري علي، "الهوية القومية الروسية، بين دعاة الانكفاء ودعاة الانفتاح"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد(04)، العدد(02)، ديسمبر (2017).

62- مجتهد زاده برويز، "النظام القانوني لحوض بحر قزوين: صورة للجغرافية السياسية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد(109)، (2003).

63- مجيد حميد شهاب، "جيوبوليتيك بحر قزوين"، **مجلة كلية الأدب**، عدد (59)، (2002).

64- محمد سليم جاسم، "دراسة نقدية لنظرية القوة في العلاقات الدولية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد(19)، العدد (18)، أفريل (2023).

65- محمد سليم جمال، "دراسة نقدية لنظرية القوة في العلاقات الدولية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد (08)، أفريل (2023).

66- محمد سمير عياد، "إشكالية بناء نظام إقليمي مغاربي"، **مجلة أكاديميا**، العدد (06)، جوان (2017).
67- محمد قاسم محيي الدين،" الوضع القانوني لبحر قزوين: دراسة في الأنظمة القانونية البديلة"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد (58)، (2002).
68- مخيمر أسامة فاروق، "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد(17)، جانفي(2023)
69- موسى محمد، "الاستراتيجية التركية تجاه أرمينيا وأذربيجان حسابات الربح والخسارة"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد. (136)، العدد (182)، أكتوبر (2010).
70- ناصر عبد الحسين حسن، "تحديات استعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية"، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، العدد(50)، (2018).
71- نبيل جعفر عبد الرضا، "أهمية النفطية لبحر قزوين"، **مجلة دراسات إيرانية**، عدد(15)، (2012).
72- نعيم كاظم مرتضى، "التنافس الدولي على نقل مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط بعد عام 2001"، **مجلة قضايا سياسية**، عدد (59)، (2015)
73- نوفل لعمارة، "إشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين"، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، المجلد(2)، العدد(6)، جوان(2017).
74- واثق براك محمد، "التنافس الأمريكي-الروسي في القوقاز، الحرب الروسية الجورجية أنموذجًا"، **مجلة أبحاث**، المجلد (9)، العدد(02)، (2009).
75- يوسف اللداوي مصطفى،" الكيان الصهيوني في القوقاز وآسيا الوسطى: طبيعة وأهداف التواجد"، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد(143)، سبتمبر(2013).
76- يوسف أمين، "إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للأدب**، المجلد (05) العدد(01)، جويلية (2008)
77- يوسف عبيد إبراهيم، عيد سرور نعمة، " السلوك الروسي تجاه الأزمة في جورجيا –أوسيتيا الجنوبية 2008، وأوكرانيا -القرم 2014" **مجلة تاريخ المغرب العربي**، العدد (08)، (2017).

رابعا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- بلمادي سفيان، **جيوسياسية الطاقة والأمن الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2016-2017)،
2- تمام قطاف أسماء، **مقومات القيادة الإقليمية للنظم السياسية: دراسة للدور الإقليمي الجزائري في الساحة الإفريقية**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019).
3- حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **"التنافس السياسي والاقتصادي التركي – الإيراني وانعكاساته الإقليمية"**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، تخصص علاقات اقتصادية دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015).

4- رحايبي حبيبة، **البعد الجيوسياسي لتطور مفهوم القوة وانعكاساته على إدارة الصراع في الشرق الأوسط 2011-2017**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة 3، 2020،2021).

5- زاوي رابح، **الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط وانعكاساتها على الدول المغاربية**، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019).

6- محمد حسين باكير علي. **مستقبل الصين في النظام العالمي الجديد: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة** (أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات درجة الدكتورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016).

خامسا: المواقع الالكترونية:

1- أليسا شيشكينا، **سياسة اللاحسم: لماذا لم تتدخل روسيا في صراع ناغورني كاراباخ ؟**، مركز المستقبل لأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي 2020. متحصل عليه من: https://shorturl.at/cEHL9 . تاريخ التصفح: 2021/05/17.

2- بونوا فيلو، **جنوب جورجيا والحنين إلى الماضي السوفييتي**، متحصل عليه من: https://shorturl.at/ovMP7. تاريخ التصفح: 2022/06/22.

3- بيروس سيباستيان، **الاستراتيجية الأوروبية بآسيا الوسطى: التوازن الإقليمي والطاقة**، (مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2015). متحصل عليه من: https://shorturl.at/emyMO. تاريخ التصفح: 2021/03/21.

4- بيروس سيباستيان، **هل يتنامى دور إيران في آسيا الوسطى؟**، متحصل عليه من: https://shorturl.at/qwGP تاريخ التصفح: 2020/12/08.

5- تقرير الجزيرة، **كل ما تريد معرفته عن القوة الإيرانية العسكرية**، متحصل عليه من: https://shorturl.at/hwCPY. تاريخ التصفح: 22/ 12/ 2020.

6- طاهر أحمد، **قمة بحر قزوين، طهران لاتزال حجر عثرة**، متحصل عليه من: https://shorturl.at/0tt2R ، تم التصفح: 2024/05/05.

7- سيميوشينا فيكتوريا، **هل يمكن أن تقع حرب كبيرة في القوقاز؟**، متحصل عليه من: https://shorturl.at/nCJR9. تاريخ التصفح: 2022/07/14.

8- الشرقاوي باكينام، **إيران وتركيا بعد 11سبتمبر**، مركز المعرفة الرقمي، متحصل عليه من: https://cutt.ly/fwY5VQG8. تاريخ التصفح: 2020/12/10.

9- عاطف معتمد عبد الحميد، **الهيمنة الروسية على جورجيا-جورجيا مسرح الحرب الباردة**، متحصل عليه من: https://shorturl.at/fguL9 . تاريخ التصفح: 2021/04/12.

10- عبد الحي وليد، **بنية القوة الإيرانية وآفاقها**، متحصل عليه من: https://cutt.ly/uwY52LXv. تاريخ التصفح: 08/ 12/ 2020.

11- عرفات ابراهيم ، **توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 406. متحصل عليه من: https://shorturl.at/fpTZ1. تاريخ التصفح: 03- 02- 2020 .

12- فريديريك بريان وآخرون، **تقييم ردود الفعل الروسية على تعزيزات الو. م. أ وحلف شمال الأطلسي**، (كاليفورنيا: منشورات مؤسسة RAND، 2017)، متحصل عليه من: https://shorturl.at/mqI79. تاريخ التصفح: 2021/07/12.

13- **في ضوء نظرية تحول القوة**، متحصل عليه من: https://shorturl.at/gDIP0. تاريخ التصفح: 2020/12/10.

14- محسن أبو الوفا البداية هبة الله، بن عبد الرحمان أل ثاني فهد، **الدور المحتمل للجمهورية الإسلامية الإيرانية في غرب آسيا**، متحصل عليه من: https://shorturl.at/hlzM0. تاريخ التصفح: 2020/12/09.

15- **محمد النعماني، آسيا الوسطى والقوقازوالصراع القادم إلى العام**، الحوار المتمدن، متحصل عليه من: https://shorturl.at/vIQZ2 ، تاريخ التصفح: 2019/07/13.

16- مصطفى دلة أمينة، **المخيلة الجيوبوليتيكية الروسية والفضاء الأوراسي**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر 2016. متحصل عليه من: https://bit.ly/3CqdQnp. تاريخ التصفح: 2019/07/14.

17- هبة الله محسن أبو الوفا البداية، **العلاقات الإيرانية الروسية في ضوء نظرية تحول القوة**. متحصل عليه من:https://shorturl.at/dgvZ4 . تاريخ التصفح: 2020/12/10.

18- وفاء الريحان، بعد قمة أوكتاو: هل تستمر التوترات في منطقة بحر قزوين؟ المركز العربي للبحوث والدراسات، متحصل عليه من: http://www.acrseg.org/40879. تاريخ التصفح: 2021/05/22.

سادسا: التقارير والندوات:

1- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، 2009.

2- مصطفى نادية، **آسيا الوسطى والقوقاز بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا: أغاط ومحددات التطور التاريخي للتفاعلات الدولية**، في: **ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة دراسة في العلاقات العربية بجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق**، تحرير: مصطفى علوي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية)، 1994.

3- مونشيبوري الهياجنة عدنان، **القوة الأمريكية ومستقبل العالم الإسلامي**، التقرير الاستراتيجي الأول-مجلة البيان، (الرياض، 2003).

4- محمود، **سياسات الأنابيب في تركيا وإيران وجنوب القوقاز**، في: تقرير موجز لمجموعة عمل، اللعبة الكبرى في غرب آسيا (قطر: مركز الدراسات الإقليمية والدولية، جامعة جورج تاون، 2018).

References in Foreign Languages

I. Books:

1. Alexander Bennigsen, Sultan galiev, **le père de la Révolution tiers- mondiste**, (paris : fayard). 1986.
2. Aliyv Fuad. **Turkey's Soft Power In Azerbaijan And The GÜlen Movement, in** : Ansgar Jödicke, Kornely Kakachia. **Religion And Soft Power In South Caucasus: Policy Perspective**. (Tbilisi: Georgian Institute of Politics), 2017

3. Babali Tuncay, **Caspian Energy Diplomacy Since the End of the Cold-War**, (Foreign Policy Institute: Bilking University, Ankara, Turkey), may 2006
4. Blank Stephen, **The Geopolitcal of the Caucasus and American View. In Marco Valigi. Caspian Security Issues Conflicts, Cooperation and Energy Supplies**. (Italy: Edizioni epoké), 2014.
5. Bourguet Emilie,**Justifications De La Guerre Froide: Les Rapports De Kennan Et De Jdanov** (Paris, **Histoire Contemporaine)**, 2015.
6. chitour Chemse Eddine, **géopolitique du pétrole et mondialisation**, (Alger : o, p, u), 1998
7. Gurbanor Turab, **le pétrole de la caspienne et la politique extérieure de l'Azerbaïdjan**, (France : l'harmattan, tome 01), 2007.
8. Hommaire de Hell Xavier**, les steppes de la mer caspienne, le Caucase, la Crimée et la Russie méridionale,** (paris : libraire de la société géologique de France), 1999.
9. Ira Glassner Martin, **political geography**, (New York: Rutledge .first published), 1998.
10. Köstem Seçkin**. Geopolitics, Identity and Beyond: Turkey's Renewed Interest In the Caucasus and Central Asia,** In**:** Emer Ersen**, Turkey's Pivot to Eurasia Geopolitics and forgein Policy in Changing World Order,** (Routledge, First Edition, June 2019).
11. Mark blacksell, **political geography** (New York: Routledge, contemporary human geography), 2006.
12. Markedomov Sergey. **The Caucasus Region from the Geopolirical Periphery to Arena of Competitive In Interes. In:** Nigar Goksel and Zaur Shiriyes**. The Geopolitical Scene of The Caucasus: Adecade** Pirot Jean Pierre. , **Atlas Géopolitique des Espaces Martines, Frontières, Energie, Pêche, et Environnement**, (France : Editions Technip), 2008.
13. Rolland Nadège .**securing the belt and road initiative China's Evolving Military Engagement along the Silk Roads.** (Washington: NBR special report, n 80), 2019
14. Sailhen Marine, "**le grand jeu : XIXe siècle, les enjeux politiques de l'Asie centrale**". (Institut de Relations inter nationales et stratégiques**.** Paris : printemps), 2010.
15. Stanistaw Bielen**. Turbulence in the Post-Cold War Era**. (Translated by: Anthony Sloan), (University of Warsaw, 1 st Edition). 2021.
16. Ter-Matevosyan Vahram. **Turkey in Georgia: pursuing the soft power politics,** in**:** Ansgar Jödicke ,Kornely Kakachia**. Religion and Soft Power in South Caucasus: Policy Perspective. (**Tbilisi: Georgian Institute of Politics). 2017.
17. Tibold Andrej & Cillessen Vincent & De Haas Marcel (Editor). **Geo-strategy in the South Caucasus Power Play and Energy Security of States and Organisations**, (Netherlands: Institute of International Relations Clingendael). 2006.

II. Periodicals:

1. Abilov Shamkhal "The New Great Game" Over the Caspian Region: Russia, the usa, and china in the same melting Pot"**, khazar journal of humanities and social sciences,** N: 15(02), (June 2012).
2. Aghazadeh Mahdieh, "Iran's Foreign Policy Approach towards the Central Asia and Ca ucasus"**. Academic Journal**. Volume (03), N (1), (Winter 2015).
3. Akhtar Uzmar, "Central Asia's security : Issues and implications for U.S interets the strategic**", ISSRA Papers**, vol: (02), N: (02), (sep 2010).
4. Alex Payette et Guillaume Mascotto **.Le secteur énergétique chinois : élaboration de politiques, acteurs, quête et stratégie énergétique**. Canada : **CEPES**, N : (37). (Avril 2011)
5. Ali Akyurt Çaman**, "**Caucasus and Central Asia in Turkish Foreign Policy: The Time Has Come for a New Regional Policy. (Turkish Journal OF International Relations". Vol. (10), No.(2-3), (Summer 2011).
6. Balci Bayram. "The Gülen Movement and Turkish Soft Power in the South Caucasus and the Middle East**" in**: Working Group, **The Great Game in West Asia.** Center for International and Regional Studies, Georgetown University, in: Qatar Summary Report, No. (17), (2017).
7. bayrouse Sébastien. "La présence chinoise en Asie centrale porté géopolitique ; enjeux économique et impacts culturel". (**Étude De CERI)**, N: (148), (Septembre 2008).
8. Bolland Daniel, " Diviser l'indivisible : les Frontières introuvables des états centre-Asiatiques". **Revue Hérodote**. N(84), (1997).
9. Chamontin Laurent, "Russie et étranger proche : retour sur une année dramatique"**, la revue géopolitique**, (novembre, 2014).
10. cheterian Vicken, "Little Wars And A great Game: Local Conflicts and International Competition in the Caucasus", **Working Paper. Swiss peace foundation .Institute For Conflict Resolution,** (July2001).
11. DeTanguy Anne, **"**Vladimir poutine et l'occident : l'Eure est au pragmatisme", **politique étrangère**, N:(03), (septembre 2001).
12. Djallili Mohamed Reza, " le Caucase et Asie centrale, entrée en scène et recomposition géostratégique", **centrale Asie Survey**, vol :(13), N(01), (1994).
13. Djallili Mohamed Reza, "Mer Caspienne : Perspectives Iraniennes"**, Revue Comoti**, **Cahier D'études Sur Méditerranée Monde Turko-Iranien**, N(23), (1997).
14. Empreur Jean –Claude, "Atlantisme Et Eurasisme Encerclement Et Contre Encerclement" **revue politique**, paris N : (1082). (Mars, 2017).
15. Facon Isabelle," Les Enjeux De Sécurité En Asie Centrale : La Politique De La Russie"**, AFRI**, (Volume V), (*2004)*

16. Garibov Azad & Ibrahimov Rovshan, "Geopolitical Competition in the Central Asia the Dynamics of Relations with Azerbaijan", **Center for Strategic Studies; Sam Comments**, Volume (IX), (August 2013).
17. Glamotchak Marina, "diplomaties gazières dans les Balkans : la Russie et l'union européenne". **Géoéconomie**, N (69), (2014).
18. hauner Milan, "the disintegration of the soviet Eurasian empire**", the journal of foreign affairs**, vol (VI), N(02), (1992).
19. Herzig Edmund. "Regionalism, Iran and Central Asia", **International Affairs,** N (03). (2004).
20. hill Fiona, "The Caucasus and Central Asia". **Brookings Policy Brief**. N (80), (2001).
21. Ionela Pop Irina**. "**China's Energy Strategy in Central Asia: interractions with Russia, India and Japan". **unisci disnisdci Discussion Papers**, Nº(2), October (2010).
22. Irina bolgova, "les intérêts de la Russie et de l'union européenne à l'égard de la région caspienne", **(institut d'études européennes) IEE, document**, N: (38), (février, 2005)
23. Jukub Zajaczkowski, "The Region of South Asia in International Relations – Regional Analysis Approach**", UBT International Conference**. N (10), Nov (2015).
24. Kanyarmah Diayour," international law and the dispente a owner ship of oil and Gaz resources in the Caspian sea"**, the American journal of international law**, (2000).
25. Karaca Kutay**.** YÜce_Müge, "The Analysis of the Regional Sub-Systems in International Relations: South and East Asia as a Regional Sub-System"**. Akademik Bakış,** volume (21).N (11) .December 2017.
26. kellner Theirry. "La chine et la nouvelle Asie centrale de l'Independence des républiques centrasiatiques a l'après 11septembre". **groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité,** (2002).
27. kellner Theirry. "La chine et les républiques d'Asie centrales : de la défense au partenariat". **Cemoti journal, open Edition**, (juin 1996)
28. Khodzhaev Ablat. "The Central Asian Policy of the People's Republic of China. Central Asian Perceptions of China". In: Marlène Laruelle and Sébastien Peyrouse **.The China and Eurasia Forum Quarterly**. Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program. (Volume 7), N: (1). (February 2009).
29. Klare Micheal.T, "The New Geography Of Conflict", **Foreign Affairs**, vol n(03), (May/June, 2001)
30. kooalee Elaheh, Ebrahimi Amir, Shirazi Mougouee Simin**, "**Iran And Kazakhstan Relations: A Geopolitical Analysis"**, Iranian Review Of Foreign Affairs,** Vol (4), N (01), (Wintter, 2014)

31. lacroix Patrick**,** "Le désenclavement de l'Asie centrale : perspectives sécuritaires et énergétiques". **Institut d'Etudes internationales de Montréal, bulletin** N: (84), (Février, 2007).
32. Lagha chegrouch, "géopolitique caspienne", **géopolitique**, N°76, Fev, (2002).
33. Laruelle Marlène, "Les Russes De L'étranger Proche : Le Thème Diasporique Et Ses Lobbies En Russie"**, Revue D'étude Comparatives Est- Ouest**, Volume(39), (N°1), (mars, 2008).
34. Leventine, "la communité des états indépendantes (CEI) chronique de sa création et de son évolution", **revue belge de droit international**, éditions Bruxelles, (1993).
35. Liao Xuanli, "Central Asia and China's Energy Security**",** in : Nikolas Swanström, **The China And Eurasia Forum Quarterly**. Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program. (Volume04), (N: 04), (November 2006).
36. *Lieven Anatol*, "*Brusquer la Russie*, *Problemes politiques et sociaux*", N: (846), (octobre1999).
37. Maria Rocca Noemi**,** "Regional Stability for National Survival: Iran's Foreign Policy towards the Southern Caucasus and Central Asia in the Post-Soviet Era"**. International Relations and Diplomacy**, Vol (5), N (9), (September 2017).
38. Monaghan Andrrew, "Russian Oil And Energy Security". **Conflict Studies Research center, russian series,** N (5/65); (November 2005).
39. Mustafa Ayadin, "Geopolitics of Asia and the Caucasus. Continuity, And Change since the End of Cold War", **Turkish Yearbook of International Relations**, Vol (17), (2001).
40. Nechol James, "Central Asia's Security : Issue And Implications For U.S interests**",** Library of Congress, (March, 2001).
41. Nordaman François," Le Retour Du Containement Contre La Russie", **revue le temps,** Paris, April (2014).
42. Nordaman François,"Le Retour Du Containement Contre La Russie", **revue le temps,** Paris, April(2014).
43. Ondrej Ditrych, "Identities, Interests and the Resolution of the Abkhaz Conflict", **Caucasian Review of International Affairs**. Vol (02), (Summer2008).
44. Pauveles Jean Pierre, "Le Poids Future De La Russie Sur La Scène Pétrolière Mondiale", **revue MED-Energie**, N(09) Octobre, (2003).
45. Peyrouse Sébastien, Jos Boonstra and Marlène Laruelle**,** "Security and Developement Approaches to Central Asia the Eu Compared to China and Russia". **EUCAM Ministery for Foreign Affairs of Finland. Working Paper** N: (11), (May 2012).
46. Pipes Daniel, "La Stratégie De L'endiguement L'objectif De La Guerre Américaine ?", **New York Post**, (Octobre, 2001).

47. Qin Xavier, "Introduction à la pensée stratégique chinoise traditionnelle Principes anciens et applications actuelles" .(China Institute. economics- Politics international Relations.(Avril 2010).
48. Romer Jean - Christophe: "géopolitique de la Russie", **revue economia**, paris, (1999).
49. Semine Mohammed, " Mer caspienne : le statut juridique à l'épreuve des égoïsmes nationaux ", **revue algérienne des politiques publiques**), (2002).
50. Uslu Nasuh. "The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post-Cold War Period". **Turkish Journal of International Relations**, (Vol.2, No.3&4, Fall&Winter), (2003).
51. Wastnidge Edward,"Central Asia in the Iranian geopolitical imagination", **Cambridge Journal of Eurasian Studies,** N (01), (February 2017).
52. Winrow Gareth, "Realization of Turkey's Energy Aspirations Pipe Dreams Or Real Projects?" **(Turkey Project Policy Paper).** Number (04). April (2014).
53. Xuetang Guo, "The Energy Security in Central Eurasia: The Geopolitical Implications to China's Energy Strategy". **China and Eurasia Forum Quarterly. Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program**. Volume (4), N (06). (2006).
54. Yahyapour Zeinolabedin, M.S. and Shirzad Z, "Geopolitics and Environmental Issues in the Caspian Sea", **CJES Caspian Journal of Environement sciences.** vol(07).n(02), (2009).
55. Da Silva C de Oliveira Jessica. "The Place of the Region in IR". **Contexto Internacional** .vol (39) .N(1). (Jan/Apr 2017).
56. Eyvazov Jannatkhan, The Regional System In The Central Caucasus :Political Structure And Conflicts, In : **The Caucasus And Globalization** , **Journal Of Social, Political And Economic Studies**. Institute of Strategic Studies of the Caucasus. ISSC. Special . Volume (6) Issue (1). (2012).

III. Theses:

1. Abdulhamidova Nurangez, "**The European Union-Central Asia: in the light of the New Strategy",** (Master Thesis. Department of Management and Engineering Political Science. Linköping University, Sweden, June 2009.)
2. Balaban Gökçe. "**EU Energy Security Behavior: Exploring the Central Motivation**", (A Master's Thesis. Department of International Relations, University Ankara .October 2000).
3. Kichen Nicholas,**" American power for what? Ides unipolarity and America's search for purpose between the wars 1991-2001",** (A thesis submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy, London, September 2009).

4. Marc- André Billette, **"Le triangle Stratégique Chine - Russie – Inde : possible contre poids à L'hégémonie Américaine",** (Mémoire Présente Comme Exigence Partielle De La Maitresse en Science Politique, Université De Québec à Montréal, janvier, 2008).
5. Mori Sebastiano, **"The Thirsty Dragon: Chinese Energy Strategy for Central Asia**. **Energy, Environment and European Security",** (Master's degree course International Relations and European Stuty. University of Study Florence School of Political Sciences. CESARE ALFIERI. Italy, 2010)
6. Nasri-Roudsari Reza," **le régime juridique de la mer caspienne", (**mémoire présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de L.L.M en droit Option Droit International, Faculté De Droit, Université De Montréal, 2009).
7. Z. Yu Shirley, **"Belt and Road Initiative: Defining China's Grand Strategy and the Future World Order"**, (A Thesis in the Field of Government for the Degree of Master of Liberal Arts. Harvard University. March 2018).

IV. **Websites:**

1. Al-Nouimat Abdallah. **The Role of Central Asia in the Political Strategy of Iran**. (A working Paper). in: https://shorturl.at/ELMPZ, (Accessed on: 19/11/2021).
2. benli Altunışık Meliha**. Turkey's Soft Power in a Comparative Context: the south Caucasus and the Middle East**, TESEV Foreign Policy Programme. In: https://rb.gy/0rgyjx. (Accessed on: 05/11/2019).
3. Cathreinne locatelli, **Russie, caspienne : l'enjeu des hydrocarbures pour l'approvisionnent de l'UE**, version (01), novembre (2008). In : https://shorturl.at/kFK01 (Accessed on: 14/03/2021).
4. Efegil Eftan. **Rationality Question of Turkey's Central Asia Policy**. In: https://shorturl.at/mEKN9. (Accessed on: 28/09/2021).
5. Elizabeth wishmick, **growing U,S security : Interests in central Asia. (**the strategic studies institute U.S ARMY, war, college, (October 2002). In: https://t.ly/y7_18 (Accessed on: 9/11/2020).
6. Façonet Isabelle & Matheyjean-marie, **la politique maritime de la Russie**, (notes de la FRS), novembre, 2005. (accessed on: 12/03/2021), https://shorturl.at/nqxKO.
7. Fawcett Louise. "**The Regional Dimension of Global Security: Global Security"**. Global Security and International Economy, (EOLSS). Vol (1). In: https://shorturl.at/akM12. (Accessed on: 23/08/2022).
8. François David. L'**aise centrale vers un match chine/Russie. Institut de relations internationales et stratégiques**. (mars 2017), https://shorturl.at/oHJNU . (Accès le : 08 /07/ 2019).

9. Grandserre Alice. **La pensée Stratégique Chinoise : développement d'un smart power sur Les bases de concepts millénaires**.(IRSEM). In: https://shorturl.at/kswVY. (Accessed on: 7/12/2022).
10. ICG, **The North Caucasus: the Challenge oF Integration, Ethnicity and Conflict,** Europe Report, N(220), 19, (October 2012). In: https://shorturl.at/tBGR5. (Accede on: 12/05/2022)
11. Jalillosoltan Nader, **le Caucase et les enjeux pétroliers de la mer caspienne**, (faculté de droit, université de Franche-Comté), in: https://www.**afri-ct**.org/wp-content/uploads/2006/03/jallil2001.pdf. (Accès en : 22/03/2018).
12. jan Michel**, l'intégration du xin jian dans l'ensemble chinois**, vulnérabilité et sécurité. In: https://www.**cemoti revue**/document 52.htnb. (Accessed on: 1/.0/.2019),
13. Julien Thorez, **l'Asie centre, une région sous influence, Asie- mondes émergents**, la documentation française, in: https://shorturl.at/anqHS (Accessed on : 23/06/2019)
14. Köstem Seçkin. **Geopolitics, identity and beyond : Turkey's renewed interest in the Caucasus and Central Asia**. https://shorturl.at/lY078 . (Accessed in : 03/10/2022)
15. Lo Bobo, **la Russie à telle une stratégie en Asie centrale**, Centre Russie/NEI, IFRI. (2015)**,** in: **https://shorturl.at/JOW34 .** (Accessed on : 21/05/2019)
16. Migault Philippe**, géopolitique de la Russie : facteur de puissance et de vulnérabilité**,) IRIS institut de relations internationales et stratégique. (Septembre, 2015). https://shorturl.at/avBI0 , (Accès le : 23/06/2019).
17. Niquet Valérie**. La chine et l'Asie centrale: perspectives chinoise**. N: (96), (juillet- aout 2006. In: https://shorturl.at/giEK9.). (accès le : 21/09/2019)
18. Nonka Elena, **la communité des états indépendants**, in: https://ieim.uqam.ca/IMG/pdf/gric-98-4.pdf. (Accessed on : 15/07/2019)
19. Olga N. Jourek**. Ethno-Political Conflicts In Post-Communist T Societies**: **Prospects for Resolution and Prevention in the Context of International Law**. Paper, Strengthening Democratic Institutions Project, Belfer Center. In: https://www.nato.int/acad/fellow/95-97/jourek.pdf. (Accessed on: 28/02/2020).
20. Stephen, j, blank**, U, S interests in central Asia and the Challenge to them**. In: https://apps.dtic.mil/sti/citations/ADA464818 . (Accessed on: 15/07/2019).
21. Svante E. Cornell**. The South Caucasus A Regional Overview and Conflict Assessment August 2002 Cornell Caspian Consulting.**) Department for Central and Eastern Europe. SIDA: Stockholm, (August 2002), in: https://shorturl.at/mFJO4 (Accessed on: 28/02/2020).
22. Thorez Julien. **Les nouvelles frontières de l'Asie centrale : états, nations et région en recomposition,** revue européenne de géographie(2011), in : https://www.journals.openedition.org/cybergeo/23707 . (Accès le : 19/12/2018).

23. Thorez Julien. Les nouvelles frontières de l'Asie centrale : états, nations et région en recomposition**, revue européenne de géographi**e, (2011). In: https://www.**journals.openedition**.org/cybergeo/23707, (Accès en: 19/12/2018).
24. Trenin Dmithri, **politique russe en Asie : d'une approche bilatérale à une stratégie globale**, centre Russie/NEI, IFRI. (juin 20016). In: https://shorturl.at/ryBS1. (Accessed on : 21/05/2019).
25. U.S. Energy Information Administration, International Energy Statistics, crude oil including lease condensatehttps://shorturl.at/q92l6. (Accessed on: 06-05 – 2024).
26. Zeynep Bozdemir Nazlı**. Driving Forces Shaping Turkish Foreign Policy Impotence in Central Asia in the Post-Cold War Era**. https://shorturl.at/nqUV9. (Accessed on : 05/10/2021).

V. **Reports and Seminars:**

1. B.P (British petroleum), **Amoco, statistical Review of world energy**, (2000).
2. B.P (British petroleum), **statistical review of world energy.** (June 2009).
3. B.P (British Petroleum), **Statistical Review of World Energy**. (68th ed 2019).
4. Bonvillian Denis, "la Russie face à sa défense"**, séminaires de la baltique à la mer noir**, (université lumière, institut d'étude politique, Lyon 02), (2006).

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
	الجداول	
01	جدول توزيع سواحل الدول المطلة على بحر قزوين	35
02	مقارنة احتياطات وإنتاج النفط لمنطقة بحر قزوين بمنطقة الشرق الأوسط لسنة 1999	59
03	مقارنة إنتاج واحتياطات النفط بين دول منطقة بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط	60
04	توقعات الوكالة الدولية للطاقة لمستويات الاستهلاك العالمي من سنة 2008 حتى 2030)	61
05	تقديرات الطاقة لسنة 2002 حسب المصادر الأمريكية	70
06	تقديرات الطاقة حسب المصادر الدولية المختلفة	71
07	الاحتياطات الطاقوية لأهم الدول النفطية في العالم	72
08	احتياطات الغاز الطبيعي لدول حوض قزوين بالمليار متر مكعب حسب تقديرات 2009	72
09	يوضح ترتيب الدول حسب الاحتياطي المؤكد لسنة 2015-2016-2017 (كمية الاحتياط مدرجة بملايين البراميل MM bbl / علمًا أنَّ سعة البرميل الواحد تعادل 42 غالونًا)	76
10	جدول يوضح مواقف الدول القانونية وتوزيع الثروات حسب الاعتبارات القانونية المختلفة (التقسيم الإقليمي والتقسيم الدولي)	91-90
11	جدول يوضح حجم المساعدات الأمريكية لأذربيجان	151
12	جدول يوضح حجم المساعدات الأمريكية لكازاخستان	151
13	جدول يوضح المساعدات الأمريكية لتركمنستان لسنة 2006/2005/2004	152
14	جدول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لدول جنوب ووسط القوقاز لسنة 2012	305
	الأشكال	
01	ارتفاع أسعار النفط العالمية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا فيفري 2022	63
02	يوضح تضرر الدول الأوروبية من ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فيفري 2022	64
03	طيف العلاقات لأنماط التفاعلات داخل النظام الإقليمي	
	الخرائط	
01	الموقع الجغرافي لبحر قزوين	31

02	تقسيم العالم حسب نظرية قلب الأرض لهالفورد ماكيندر 1919.	48
03	حدود الريملاند حسب نيكولاس سبيكمان	51
04	نظرية القوة الجوية حسب دي سيفرسكي	53
05	مسار خط نقل النفط باكو-نوفورسيسيك وخط تنجيز-نوفورسيسيك	112
06	مسار خط نقل النفط باكو-تبليسي-جيهان	145
07	الممرات البرية الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق العابرة لبلدان أوراسيا	175

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
خطة الدراسة	
مقدمة	01
الفصل الأول: المكانة والأهمية الجيوسياسية لمنطقة بحر قزوين	30
المبحث الأول: الخصائص الجغرافية لمنطقة بحر قزوين	31
المطلب الأول: الامتداد الجغرافي والبناء الجيولوجي	31
الفرع الأول: الموقع الجغرافي وأصل التسمية	31
الفرع الثاني: البناء الجيولوجي لبحر قزوين	35
المطلب الثاني: المجال الإقليمي للدول المشاطئة لبحر قزوين	37
الفرع الأول: المعالم الجغرافية والسمات الطبيعية لدول بحر قزوين خلال الحقبة السوفيتية	37
الفرع الثاني: تحولات المعالم الجغرافية والسمات الطبيعية للدول المشاطئة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي	38
المبحث الثاني: المقومات والخصائص الجيوستراتيجية لمنطقة بحر قزوين	39
المطلب الأول: الأهمية الحضارية للمنطقة	39
الفرع الأول: المراحل التاريخية التي مرت بها المنطقة	40
الفرع الثاني: المجموعات العرقية في بحر قزوين وانتماءاتها الدينية	45
المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة من منظور نظريات الجيوبوليتيك.	46
الفرع الأول: منطقة بحر قزوين كنقطة التقاء وتماس لخطوط جغرافية ومحاور جيوبوليتيكية	47
الفرع الثاني: تأثير الموقع الجغرافي في علاقات القوة والهيمنة العالمية من منظور الجيوبوليتيك.	47
المطلب الثالث: الأهمية الطاقوية لمنطقة بحر قزوين	55
الفرع الأول: تطور نفط بحر قزوين في ميزان الطاقة العالمي	56
الفرع الثاني: القدرات الطاقوية لمنطقة بحر قزوين والتوزيع الجيولوجيً لإمكانياتها	67
الفرع الثالث: معوقات وعراقيل استغلال نفط بحر قزوين	74
المبحث الثالث: إشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين	76
المطلب الأول: الوضع القانوني أو النظام القانوني القديم	77
المطلب الثاني: الوضع القانوني الجديد	78
الفرع الأول: مبدأ الولاية المشتركة (الرأي الأول)	79
الفرع الثاني: بحر قزوين بحر دولي (الرأي الثاني)	82
الفرع الثالث: البديل القانوني الثنائي (التوفيقي)	83
خلاصة الفصل	88
الفصل الثاني: دائرة التنافس الجيوسياسي الدولي في منطقة بحر قزوين (المثلث الاستراتيجي)	90

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للطرف الروسي	90
المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الروسية تجاه بحر قزوين	91
الفرع الأول: الاتجاهات الفكرية والأكاديمية	91
الفرع الثاني: التوجهات السياسية (العملية)	93
المطلب الثاني: الأبعاد والاعتبارات المصلحية الروسية في المنطقة	100
الفرع الأول: العوامل المشكِّلة للاهتمام الروسي بالمنطقة	100
الفرع الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية في بحر قزوين	105
المطلب الثالث: القدرات التنافسية الروسية وآلياتها في بحر قزوين	108
الفرع الأول: القدرات التنافسية	108
الفرع الثاني: آليات التنافس الروسية	110
الفرع الثالث: حدود ومعوقات تنفيذ الاستراتيجية الروسية	119
المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من المنظور الأمريكي	121
المطلب الأول: تطور الدور الأمريكي في منطقة بحر قزوين	121
الفرع الأول: تأثير توجهات الفكر الاستراتيجي على تطور السياسة الخارجية الأمريكية	121
الفرع الثاني: السياسة الأمريكية في حوض قزوين بعد نهاية الحرب الباردة	125
الفرع الثالث: السياسة الأمريكية في حوض قزوين بعد أحداث 11 سبتمبر	126
المطلب الثاني: أبعاد التنافس الأمريكي في المنطقة	127
الفرع الأول: العوامل المؤثرة في اهتمام واشنطن بالمنطقة	127
الفرع الثاني: الأهداف والأبعاد المصلحية الأمريكية في المنطقة	131
المطلب الثالث: القدرات والآليات التنافسية الأمريكية	137
الفرع الأول: عناصر القوة الأمريكية	137
الفرع الثاني: آليات التنافس الأمريكي	139
الفرع الثالث: عراقيل تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية	148
المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للطرف الصيني	149
المطلب الأول: تطور الدور الصيني في منطقة بحر قزوين	149
الفرع الأول: التوجهات والخلفيات الفكرية للسياسة الخارجية الصينية	149
الفرع الثاني: ملامح تبلور السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة بحر قزوين	152
المطلب الثاني: الابعاد والاعتبارات المصلحية الصينية في المنطقة	156
الفرع الأول: عوامل اهتمام الصين بالتواجد في منطقة بحر قزوين	157
الفرع الثاني: الأبعاد والاعتبارات المصلحية الصينية في المنطقة	163
المطلب الثالث: القدرات والأليات التنافسية الصينية في المنطقة	166
الفرع الأول: القدرات التنافسية الصينية	166
الفرع الثاني: آليات التنافس الصينية	169
الفرع الثالث: عراقيل وتحديات تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الصينية	183
خلاصة الفصل	187

الفصـــل الثالث: القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة بحر قزوين واعتباراتها المصـــلحية (القوى المتوسطة)	189
المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين في الرؤية التركية	190
المطلب الأول: تطور الدور التركي في المنطقة	190
الفرع الأول: مرحلة العزلة الدولية	190
الفرع الثاني: مرحلة الانفتاح	191
المطلب الثاني: أبعاد علاقة تركيا بدول المنطقة واعتباراتها المصلحية	196
الفرع الأول: دوافع وعوامل الاهتمام التركي بالمنطقة	196
الفرع الثاني: أبعاد السياسة الخارجية التركية في المنطقة	205
المطلب الثالث: القدرات والآليات التنافسية التركية	208
الفرع الأول: القدرات التنافسية التركية	208
الفرع الثاني: آليات التنافس التركية	209
الفرع الثالث: عراقيل تنفيذ الاستراتيجية التركية في منطقة حوض قزوين	220
المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين بالنسبة للطرف الإيراني	224
المطلب الأول: تبلور السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى	224
الفرع الأول: مراحل تطور السياسة الإيرانية في محيطها الإقليمي	224
الفرع الثاني: القدرات التنافسية الإيرانية	227
المطلب الثاني: عوامل اهتمام إيران بالمنطقة واعتباراتها المصلحية فيها	230
الفرع الأول: دوافع انخراط إيران في التنافس على المنطقة	230
الفرع الثاني: أبعاد وأهداف التواجد الإيراني في المنطقة	236
الفرع الثالث: آليات التنافس الإيرانية	238
الفرع الرابع: عراقيل تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية	246
المبحث الثالث: الدور التنافســي للقوى غير الإقليمية في المنطقة (الكيان الإســرائيلي والاتحاد الأوروبي)	249
المطلب الأول: توجهات السياسية الخارجية الإسرائيلية تجاه المنطقة	249
الفرع الأول: دوافع وأهداف الاهتمام الإسرائيلي بالمنطقة	250
الفرع الثاني: آليات تنفيذ الاستراتيجية الإسرائيلية (استراتيجية النفاذ والاختراق)	254
الفرع الثالث: معوقات تنفيذ الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة	258
المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي التنافسي في المنطقة	259
الفرع الأول: دوافع وأهداف اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة.	259
الفرع الثاني: آليات تنفيذ الاستراتيجية الأوروبية	262
الفرع الثالث: عراقيل تنفيذ الاستراتيجية الأوروبية في المنطقة	266
خلاصة الفصل	268
الفصل الرابع: تداعيات التنافس في بحر قزوين على استقرار منطقة القوقاز	270
المبحث الأول: تحليل النظام الإقليمي في القوقاز (العناصر والمكونات)	270

المطلب الأول: محددات ومقومات التفاعلات داخل النظام الإقليمي في القوقاز	271
الفرع الأول: سمات النظم السياسية والاقتصادية للدول المكونة للنظام الإقليمي القوقازي	272
الفرع الثاني: الخصائص البنيوية للنظام الإقليمي في القوقاز	275
الفرع الثالث: طبيعة وتفاعلات النظام الإقليمي في القوقاز	279
المطلب الثاني: تحليل أنماط التفاعلات السائدة داخل النظام الإقليمي في القوقاز	289
الفرع الأول: أنماط التفاعل وفقًا لمصادرها وأنواعها	289
الفرع الثاني: أنماط التفاعلات وفقًا لطبيعتها وخصائصها	292
المبحث الثاني: تأثير التنافس الدولي والإقليمي في بروز تحولات النظام الفرعي في القوقاز(التغلغل).	295
المطلب الأول: تأثير تنافس القوى الدولية الكبرى على تحولات النظام الإقليمي في القوقاز	296
الفرع الأول: تأثير الدور الروسي على قضايا القوقاز	296
الفرع الثاني: تأثير الدور الأمريكي على قضايا القوقاز	303
المطلب الثاني: تأثير الدور التنافسي للقوى الإقليمية وغير الإقليمية على تحولات النظام الإقليمي في القوقاز	308
الفرع الأول: دور القوى الإقليمية التقليدية	308
الفرع الثاني: دور القوى الدولية غير الإقليمية	313
المبحث الثالث: مستقبل استقرار النظام الإقليمي لمنطقة القوقاز في ظل التنافس الدائر في بحر قزوين	315
المطلب الأول: سيناريو التفاهم الدولي على مسارات نقل الطاقة	315
المطلب الثاني: سيناريو استمرار التنافس	317
خاتمة الفصل	319
الخاتمة	321
قائمة المراجع	354
قائمة الجداول والأشكال والخرائط	372
فهرس المحتويات	374
ملخص	390

ملخص:

شكلت ظاهرة النظم الإقليمية والفرعية، بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، سمة بارزة في العلاقات الدولية، نظرا لانهيار نظام الثنائية القطبية، ودخول النسق الدولي في حالة إعادة تشكل، رغم التبشير بالنظام الدولي الجديد. لذلك، فإن أكثر ما ميز واقع هذه النظم الفرعية، هو حالة التنافس الشديد، التي تفاقمت في خضمّ التحولات الدولية خلال هذه المرحلة، وفي هذا السياق، برزت منطقة بحر قزوين بخصائصها الجيوسياسية، وامكانياتها الطاقوية، كواحدة من الأقاليم التي شهدت انخراطا غير مسبوق للقوى المتنافسة إقليميا ودوليا، ضمن ما أطلق عليه باللعبة الكبرى الجديدة، والذي ألقى بظلاله على الجوار الإقليمي عموما، ومنطقة القوقاز بشكل خاص. وفي هذا الإطار، جاءت هذه الدراسة لتتناول موضوع: "تنافس القوى الفاعلة في بحر قزوين، وتأثيره على استقرار النظام الإقليمي في القوقاز"، ولتناقش إشكالية؛ انتقال تداعيات وتأثيرات التنافس الدولي والإقليمي الدائر في بحر قزوين، إلى إقليم القوقاز، وكيف أثرت على الاستقرار/عدم الاستقرار داخل هذا الإقليم الفرعي، في ظل ارتباط أهم مخرجات التنافس على موارد الطاقة في بحر قزوين، بخطوط ومسارات نقلها عبر القوقاز.

لذلك، فقد تمحورت هذه الدراسة حول توصيف المكانة والأهمية الجيوسياسية لمنطقة بحر قزوين، بمختلف أبعادها، مع التركيز على حجم وطبيعة الموارد النفطية، وإشكالية النظام القانوني الخاص بتقسيم استغلال هذه الموارد بين الدول القزوينية، ثم تحديد القوى الفاعلة وتصنيفها حسب مكانتها في سلم القوى الدولي والإقليمي، وحدود تأثيرها وقدرتها التنافسية، انطلاقا من دوافعها وأهدافها وآليات تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة، وُصولاً إلى رصد تأثير كل ذلك على أمن واستقرار منطقة القوقاز كإقليم فرعي مجاور لمنطقة بحر قزوين.

وقد أثبتت الدراسة في الأخير أنه؛ كلما زادت حدة التنافس بين القوى الفاعلة في بحر قزوين، وتعارض مصالح القوى الفاعلة في سياساتها التنافسية، زادت التأثيرات السلبية لمخرجات التنافس على الجوار الإقليمي، التي تهدد بدرجة أولى أمن واستقرار النظام الإقليمي في القوقاز، هذه التداعيات السلبية التي تتورط فيها بشكل أساسي، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بسبب الخلافات الناشئة بينهما حول خطوط مد أنابيب الطاقة، من بحر قزوين عبر القوقاز، باتجاه الأسواق العالمية.

Abstract:

The regional and sub-regional systems phenomenon has been, in the aftermath of the Cold War and the break-up of the Soviet Union, a key feature in international relations, owing the collapse of the bipolar system and as the international order was being reshaped, despite the fact that the new international order ushered in, that is why such sub-systems were highly competitive, worsening under international changes during that era. In this context, the Caspian Sea emerged, with its geo-strategic characteristics and energies, as one of the regions, which was involved in an unprecedented way in the regional and international rivalry among powers, within what is called the New Great Game, overshadowing the regional Neighborhood, in general, and the Caucasian region, in particular. In this regard, our study is intended to investigate the topic of "the Active powers rivalry in the Caspian sea and its impact on the stability of the regiona l system in

Caucasian region", while discussing the following research problematic : How do the fallouts and implications of the international and regional rivalry in the Caspian sea influence the stability and instability within this sub-region?, as noting the nexus between the most significant outputs of the competition over energy resources in the Caspian sea, and the lines/processes of transit through Caucasian region.

Accordingly, this study focuses on describing the geostrategic position and importance of the Caspian sea region, with its different dimensions, with laying emphasis on the scale and nature of the oil resources, the problem of the legal statute relating to the division and use of these resources among Caspian nations, then, the key powers will be defined and classified in terms of their status within the international and regional powers hierarchy, the extent of their impact and competitive capacity, based on their drives, goals and mechanisms of their strategies in the region, to end with the influence of all that on the security and stability of the Caucasian region as a sub-region neighboring the Caspian sea region.

Finally, the study emphasize that the more the rivalry among active powers in the Caspian sea increases, and their interests are contending in their competitive policies, the more the negative effects of outputs of the rivalry grow on the regional neighborhood, which threatens, primarily, the security and stability of the Caucasian regional system, as these negative implications mainly involve; Russia and the U.S. due to the conflicts that arise between them about energy pipelines from Caspian Sea through the Caucasian region towards the global markets.